الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 01

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 641Ds/2019

السلسلة: 15/Am/2019

الفوارق الجهوية وإشكالية التنمية في ولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية

إعداد:

فاتح حاجي

إشراف:

أ.د بن ميسي أحسن

أ.د بولحواش علاوة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د حسني بوكرزازة	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 01**	**رئيسا**
أ.د احسن بن ميسي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 03**	**مشرفا ومقررا**
أ.د علاوة بولحواش	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة01**	**مشرفا مساعدا ومقررا**
أ.د عبد الحكيم كبيش	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سطيف 01**	**ممتحنا**
أ.د بلقاسم الذيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة باتنة 01**	**ممتحنا**
د. بوزيد تواتي	**أستاذ محاضر**	**جامعة قسنطينة 01**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله على منه وفضله

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ محمد الهادي لعروق الذي بدأ الإشراف على هذا العمل، لكن لم تُسعِفه ظروفه الصحية للمواصلة، نسأل الله له الشفاء العاجل.

كما أتوجه بالشكل الجزيل وعظيم الامتنان إلى الأستاذين أحسن بن ميسي، وعلاوة بولحواش، على قبولهما الإشراف على هذا العمل ومتابعته.

والشكر موصول أيضا إلى كل الأساتذة الذين كان لهم فضل تدريسي وتوجيهي في جميع مراحل دراستي.

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين

عائلتي الصغيرة

ح. فاتح

المقدمة العامة

لقد أصبح موضوع التنمية اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، حيث أصبح يُعنى به المختصون في علم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والصناعة، ناهيك عن الجغرافيا والعمران، حيث يعتبرون "التنمية" من الكلمات المفتاحية في أبحاثهم ونظرياتهم.

لقد بدأ الاهتمام بقضايا التنمية بشكل لافت خلال عقد ما بعد الحرب العالمية الثانية وتم التركيز على التنمية الاقتصادية، حيث سعت الدول إلى تحقيق تنميتها عن طريق تعظيم الناتج الوطني والدخل الفردي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وكان من نتائج هذا النهج ظهور عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية، وزيادة الفوارق بين الجهات والمناطق.

لكن، ومع انقضاء عقد الستينيات برزت نظرة مختلفة جوهريا لعملية التنمية وأهدافها ومعوقاتها، حيث بدأ الالتفات بشكل جدي إلى جوانب أخرى للتنمية كالجوانب الاجتماعية والسياسية، وذلك استجابة للتغيرات التي تجذرت في المجتمعات المعاصرة، وشملت هذه التطورات مختلف التغيرات والتدخلات التي مست جميع مجالات الحياة العصرية بدايتها بتزويد السكان بالخدمات الأساسية كالمياه، الكهرباء، شبكات النقل، وليس آخرها الخدمات الصحية والتعليمية.

وفي سياق متصل أصبح من مهام الدولة أيضا تحسين ظروف معيشة سكانها، وبذلك تضاعفت مسؤولياتها، وفي الدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع والتي تشهد زيادة مطردة في عدد سكانها، ظهرت إلى السطح العديد من المشاكل التنموية، أبرزها زيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية عموما على مستوى الأقاليم والجهات، هذه الوضعية ولدت لدى الفئات المحرومة حالة من التذمر أدت في كثير من الحالات إلى نشوء الكثير من بؤر التوتر وتسببت في كثير من المشاكل التي يصعب حلها.

كثيرة هي الدراسات التي تتناول الفوارق التنموية – سواء بين دول العالم خاصة تلك المتقدمة والأخرى النامية والمتخلفة، أو بين مناطق دولة ما، أو داخل منطقة معينة كإقليم طبيعي أو وحدة إدارية معينة – وزادت أهمية هذه الدراسات بزيادة الوعي بأحقية كل المناطق في التنمية، وبأهمية تحقيق التوازن بين مختلف المناطق والجهات.

فعلى الصعيد العالمي نجد فوارق صارخة مازالت قائمة حتى اليوم، فعلى مساحة لا تزيد عن 1.5% من مساحة العالم يتم إنتاج نصف الإنتاج العالمي، حيث توجد المدن الكبرى والأقاليم الرئيسية، وأن

ثلاثة أرباع الثروة العالمية توجد بين يدي سُبع (7/1) سكان العالم (سكان اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية)[1]، وأن 85% من الإنتاج العالمي يتركز في 20% من الدول، وهذه الأخيرة تستحوذ على 85% من المدخرات العالمية و84% من التجارة العالمية.[2]

هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، مع العلم أن التفاوتات والفوارق داخل الدول تكون بشكل أكبر لكنها أقل وضوحا، فحتى في البلدان الغنية نلاحظ جيوبا من الحرمان، وتبقى بلدان أمريكا اللاتينية تعرف التفاوت الأعلى في العالم[3]، فعلى مستوى الدول نجد في البرازيل مثلا أن نصف إنتاج البلاد يأتي من ثلاث ولايات جنوب وسط البرازيل والتي تمثل 15% فقط من مساحة البلاد، وفي مصر تنتج القاهرة نصف الإنتاج وهي التي تشغل 0.5% لا غير من مساحة البلاد.[4] وفي الصين المناطق الجغرافية الواقعة بالقرب من مناطق المواصلات العالمية هي الأكثر تنمية وتطورا، وهي المناطق الشرقية المطلة على المحيط الهادئ، بحكم اعتماد الصين على التصدير في إطار اقتصاد العولمة.[5]

على المستوى الوطني، بعد انتزاع الجزائر لاستقلالها السياسي سنة 1962، وجدت نفسها أمام تركة استعمارية ثقيلة على صعيد الفوارق الجهوية في المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية. لأن السياسات الاستعمارية الفرنسية - الطويلة الأمد - ساهمت في تكريس مبدأ التفاضل والتمايز بين جهات البلاد حيث جرى التمييز بين مجال نافع ومفيد، وآخر غير نافع، هذا التقسيم المبني على المنفعة المجلوبة، أي قدرة المجال على إنتاج وتلبية حاجيات المستعمر المختلفة من المنتجات الفلاحية والموارد المعدنية والخدمات التجارية والخدماتية.

[1] البنك الدولي، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، تقرير عن التنمية في العالم في 2009، ص 5

[2] هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 238، الكويت، أكتوبر 1998، ص 11

[3] وريك موراي، جغرافيات العولمة قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 2013، ص ص 309،310

[4] البنك الدولي، المرجع السابق، ص 5

[5] *Jun Li et Autres, « Disparité régionale de la Chine », Les Cahiers d'Outre-Mer [en ligne] http://com.revues.org/6170 ; DOI : 10.4000/com.6170 (consulté le 15 septembre 2017)*

لقد أدركت الدولة الجزائرية هذا الاختلال ونصت الوثائق الأساسية للدولة من دساتير ومواثيق على ضرورة إحداث التوازن بين مناطق البلاد، حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 "إن التركيز على المناطق الساحلية وغيرها من المناطق خلال العهد الاستعماري وإهمال باقي المناطق قد تسبب في ظهور اختلالات لابد من إزالتها نهائيا"[1] لذلك "تسعي الجزائر المستقلة إلى استخدام موارد المناطق التي حبتها الطبيعية للنهوض بالمناطق المحرومة بغية بناء وطن مُتزِن يشكل مجموعة صالحة ومتضامنة اقتصاديا"[2] ولتحقيق هذا الهدف "ينصب الجهد الوطني على تمديد الصناعة إلى الهضاب العليا والمناطق الجبلية والجنوب، حتى تتحول إلى أداة تتصدى لنزوح السكان نحو الحواضر، وتصبح عاملا يُسهم في رقيّ المناطق الريفية".[3]

ومن أجل الحد من الفوارق المجالية، لجأت الدولة أيضا إلى تقسيمات إدارية جديدة، حيث كان يتم في كل تقسيم جديد ترقية مراكز عمرانية من مستوى إداري إلى آخر أعلى من سابقه، وهذا بهدف خلق مناطق متجانسة أكثر بالحصول على امتيازات واستثمارات تمكن الوحدات الجديدة من توفير التجهيزات المختلفة على غرار تلك الموجودة في المناطق التي كانت أعلى منها في السلم الإداري (مركز بلدي، بلدية، دائرة، ولاية).

بالإضافة إلى التقسيمات الإدارية لجأت الدولة إلى توظيف المخططات التنموية لتحقيق التوازن المنشود، لكن بدل أن تؤدي الاستثمارات الحكومية المرصودة في المخططات التنموية المتعاقبة إلى التخفيف من حدة الفوارق المجالية، ساهم تركز الرأسمال المستثمر تراكميا في الأقاليم المتطورة نسبيا، وهي الموروثة عن الفترة الاستعمارية والاستفادة من قانون التكتل والتمركز، أي تكتل الخدمات وتركز السكان مما أدى إلى تعميق تلك الفوارق.

فعلى صعيد النشاط الاقتصادي تشير الإحصائيات إلى تركز حوالي 60% من مناطق النشاطات و70% من المناطق الصناعية و66% من الوحدات الاقتصادية في الشريط الساحلي الضيق والمكتظ بالسكان، وتقل هذه النسبة كثيرا في منطقة السهول العليا حيث تتركز بها في حدود 27% من مناطق النشاطات و25% من المناطق الصناعية والوحدات الاقتصادية، في حين لا يتواجد في المنطقة الجنوبية سوى

[1، 2، 3] مرسوم رقم 86 – 22 مؤرخ في 30 جمادى الأولى عام 1406هـ الموافق لـ 09 فبراير 1986 يتعلق بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07 الصادر في 07 جمادى الثانية 1406 هـ الموافق لـ 16 فبراير 1986، ص 229

10% من مناطق النشاطات و5% من المناطق الصناعية وحوالي 9% فقط من الوحدات الاقتصادية، على الرغم من شساعة المنطقة وثرائها بالموارد الطبيعية المختلفة.[1] تشير الإحصائيات كذلك إلى تباين كبير في توزيع المؤسسات الخدماتية العمومية، (المؤسسات الصحية، مؤسسات الإدارة العمومية والمؤسسات التعليمية)، ففي الإقليم التلي يتركز 59% من هذه المؤسسات، في حين يتواجد بإقليم السهول العليا مابين 27-30% من هذه المؤسسات، وتقل هذه النسبة إلى ما بين 11- 14% في الإقليم الجنوبي.[2]

كذلك تشير الإحصائيات إلى أن معظم سكان البلاد (أكثر من 60%) يتركزون في الشريط الساحلي على مساحة 04% لا غير، في حين أن مناطق السهول العليا تعرف تعميرا أقل بكثير من المناطق الساحلية رغم أنها تشغل حوالي 13% من مساحة البلاد، وتتسع الفوارق أكثر مع المنطقة الجنوبية التي تشكل 83% من مساحة البلاد ولا يشغل هذه المساحة الشاسعة سوى 10% من السكان.[3]

ومن أجل تدارك الفوارق الجهوية سعت الدول النامية ومنها الجزائر إلى اقتفاء اثر الدول المتقدمة بالتركيز على المجالات المحلية، وهذا بعد النتائج الجيدة التي حققتها تلك البلدان في الميدان. ولأن الولاية هي الوحدة التخطيطية وهي الجماعة المحلية التي من خلالها يتم برمجة المشاريع التنموية وتنفيذها من جهة، والإشراف على الوحدات الإدارية الأصغر –البلديات- من جهة ثانية، وقع اختيارنا على المجال المحلي والمتمثل في ولاية سطيف.

ومجال الدارسة هذا ينتمي إلى أوساط مختلفة ومتباينة فهي تنتمي إلى سلسلة الجبال التلية، وهي جبال جد متضرسة، مطيرة، وتكسوها الغابات، وتمتد من شرق الجزائر إلى غربها بمحاذاة الساحل، كما ينتمي مجال الدراسة إلى نطاق السهول العليا، وهي سهول منبسطة على ارتفاع (800 - 1000م)، وتمتد أيضا من شرق البلاد إلى غربها، وولاية سطيف أيضا تنتمي أيضا السلسلة الجبلية الجنوبية وهي عبارة عن جبال جافة أقل تضرسا وقليلة الغطاء النباتي. وبذلك تكون منطقة الدراسة وحدة إدارية وتخطيطية تنتمي إلى أوساط طبيعية جدّ متباينة.

---

[1] *ANIREF, les Zones d'activités et industrielles,[en ligne], http://www.aniref.dz/index.php/fr/pourquoi-l-algerie/les-zones-industrielles (consulté le 20/ 12/2017)*

[2] *ONS, Premier Recensement Economique, 2011, N° 186, p110*

[3] *ONS, RGPH, 2008*

لقد شهدت المنطقة السطايفية في العقود الماضية تحولات وتغيرات ديموغرافية، اجتماعية واقتصادية كبيرة، جعلتها مركز استقطاب هام، فالإقليم الفلاحي المحصور في زراعة الحبوب وتربية الماشية والذي اتسمت به المنطقة لقرون من الزمن بدأ يتوارى لصالح قطاعات اقتصادية جديدة كالصناعة والتجارة، هذه التحولات استفادت منها مناطق معينة على حساب أخرى داخل الولاية.

الإشكالية:

تقوم فلسفة التنمية في الدولة الجزائرية على مبدأ حق كل جهة في تنمية متوازنة مع باقي الجهات والأقاليم، وهذا تنزيلا للخطاب الرسمي وقوانين الدولة التي نصت على المساواة وعدم التمييز بين مختلف جهات الوطن، ويتجلى ذلك في الوثائق الأساسية للدولة منذ مؤتمر طرابلس 1962، والميثاق الوطني 1976 و1984، مرورا بكل الدساتير التي عرفتها الجزائر وآخرها دستور 2016.

وعليه يمكن إن نطرح الأسئلة التالية:

- ما هو واقع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية سطيف؟

- ما طبيعة وحدود الفوارق الجهوية في ولاية سطيف؟ وما مدى حِدَّة الفوارق التنموية بين مناطق وجهات الولاية؟

- إلى ماذا تعود الاختلالات المجالية في مستوى التنمية عبر بلديات إقليم الولاية ؟

- هل الإستراتيجية التنموية المبنية على آلية دعم ومرافقة القطاع الخاص من خلال عدة أجهزة على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*، عمل اللجنة المسؤولة عن العقار الصناعي *(CALPIREF)*، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*، الوكالة الوطننية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)* ....الخ، لها القدرة على خلق دينامية تنموية تساهم في الحد بين المناطق المختلفة؟ أو أن نشاط هذه الهيئات يؤدي إلى مزيد من الفوارق والاختلالات؟ أي هل الاستثمار يساهم في التخفيف من حدة الفوارق المجالية أو يساهم بطريقة أو بأخرى في تعميق وتجذير هذه الفوارق والاختلالات؟

- هل التحولات الاقتصادية والاجتماعية على عرفتها البلاد والتوجهات التنموية الجديدة، هي السبب وراء تراجع مؤشرات التنمية في بعض المناطق مقارنة بمناطق أخرى، في ظل تراجع دور الدولة عمّا كان عليه في الفترة السابقة؟

- ما هي أسباب هذه الفوارق: هل هي راجعة لتباين الأوساط الطبيعية، وبالتالي كثرة الموارد أو شحها أو الأمر يرجع إلى السياسات التنموية المنتهجة في المجال. أي: هل تراجع التنمية في البلديات راجع إلى قلة الموارد والثروات وبالتالي هناك "إقليم الندرة" بينما توفرها في أقاليم أخرى ساعد على المضي قُدمًا في التنمية؟ أو أن السبب راجع إلى السياسات التنموية المطبقة على مستوى إقليم الولاية؟

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء تقهقر الأوضاع التنموية في مناطق دون أخرى، وبالتالي استمرار الفوارق على مستوى الوحدة التخطيطية الواحدة وهي الولاية؟

- كيف يمكن تحقيق تنمية في منطقة الدراسة، تقلص من الفوارق الجهوية وتطابق التشريعات السارية المفعول وتستجيب لخصائص المنطقة وتستثمر مواردها بشكل يحقق مبدأ الاستدامة؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: الفوارق الجهوية الطبيعية لها علاقة بالفوارق والاختلالات التنموية.

الفرضية الثانية: البرامج التنموية العمومية تساهم في معالجة الاختلالات والفوارق الجهوية والحد منها.

الفرضية الثالثة: المؤسسات والهيئات الداعمة والمرافقة للاستثمار الخاص تساهم في الحد من الفوارق الجهوية.

أهداف البحث: هذا البحث يهدف إلى الآتي:

- معرفة آليات التنمية واستراتيجياتها في الجزائر من خلال دراسة نموذج (ولاية سطيف)، ومعرفة المراحل والسياسات التنموية المطبقة وأثرها على المجال.

- معرفة الموارد الطبيعية والبشرية في جهات منطقة الدراسة وتوزيعها ومعرفة خصائصها

- وصف ورسم حدود المناطق المتجانسة في إقليم الدراسة.

- التحليل العلمي للفوارق ومحاولة قياس الفوارق التنموية من خلال مجموعة من المؤشرات العملية.

- الدراسة التحليلية لبرامج التنمية العمومية والخاصة حسب جهات المنطقة المتباينة، وتحديد أولوياتها. خاصة في ظل ما شهدته الجزائر في السنوات الماضية من رصد كبير للموارد المالية المخصصة لبرامج التنمية المختلفة.

- محاولة الوقوف على الأسباب الحقيقية للتباين المكاني في مستويات التنمية واقتراح الحلول الملائمة

أهمية البحث:

* تكتسي الدراسات والبحوث المتعلقة بمعالجة الاختلالات المكانية أهمية كبيرة، لأن الهدف دائما كان موجها للبحث عن توازنات جديدة لوضع التنمية في الطريق الصحيح.

* دراسة وضعية التنمية وتتبع مسارها ومتغيراتها وسبر أغوار جوانبها المختلفة، ومعرفة كل العناصر المحيطة بها والإشارة إليها، مع حصر ورصد كل المؤثرات والتحولات الميدانية الحاصلة أصبح كل هذا ضروريا بهدف تقويم المسيرة التنموية.

* يشترك الباحثون وصناع القرار والقائمون على الفعل التنموي في هدف رئيسي هو ضرورة تقليص الفوارق الجهوية وإحداث حالة من التوازن داخل المجال حفاظا على انسجامه ومنع تدهوره، والحيلولة دون الوصول إلى النتائج السلبية للاختلالات والفوارق، كهجرة السكان والنمو الحضري غير المدروس، والضغط على الخدمات في المدن الكبرى...الخ.

* البحث في مشكلة الفوارق الجهوية في حالة ولاية سطيف لعله يكون مدخلا لإسقاط مشكلات الفوارق الجهوية على الأقاليم المتشابهة في الجزائر، أي الانتقال من خصوصية النموذج الإقليمي إلى عمومية الوطن، أي دراسة الظاهرة بالمقياس الميكرو- مجالي وصولاً إلى المقياس الماكرو-مجالي.

أسباب اختيار الموضوع: كان اختيار هذا الموضوع نتيجة عدة أسباب ذاتية وموضوعية منها:

- لقد كان لاطلاعي على البحوث المتعلقة بمواضيع في التهيئة الإقليمية خلال مرحلة الدراسة السابقة سببا في التوجه نحو دراسة موضوع متعلق بالفوارق الجهوية على مستوى محلي (ولاية سطيف).

- التجوال عبر بلديات ولاية سطيف من شمالها إلى جنوبها يسمح بملاحظة التباين الطبيعي الكبير بين جهاتها وبلدياتها، والملاحظة العميقة تضيف إلى التباين الطبيعي الاختلال التنموي بين أرجاء الإقليم.

- كما كان لتبادل الأفكار مع بعض المختصين حول موضوع التنمية والفوارق المجالية في الجزائر دور في اختيار موضوع بحث في هذا السياق، وهو ما أفضى إلى اختيار موضوع الفوارق الجهوية وإشكالية التنمية وعقد العزم على المضي قدما في انجازه.

- الموضوع على قدر كبير من الأهمية، وهو ذو فائدة كبيرة تتجلى في: تحليل وتفسير ظاهرة الفوارق على مستوى منطقة الدراسة.

- الموضوع يتضمن تفسيراً للاختلالات والتباينات المجالية لمستوى معيشة السكان.

- محاولة تقديم عمل أكاديمي إلى الهيئات الوصية يمكن أن تستفيد منه.

وتم اختيار ولاية سطيف كمنطقة للدراسة وذلك للاعتبارات التالية:

- التباينات الحادة والكثيرة التي يمكن ملاحظتها بمجال الدراسة

- الوعاء الديموغرافي الهام، فهي ثاني أكبر ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان.

- أهمية ولاية سطيف باعتبارها من أهم ولايات الوطن من حيث توطن الاستثمارات

- صعوبة دراسة هذه الإشكالية على المستوى الوطني

- تُعتبر الولاية في الجزائر هي الوحدة التخطيطية

- توفر المعطيات والبيانات الإحصائية يكون حسب الوحدات الإدارية (البلدية، الولاية)، واختيار مجال دراسة حدوده هي حدود الولاية يسمح بالاستفادة من هذه البيانات والاحصائيات.

- سبب ذاتي وهو كون الولاية محل إقامة صاحب البحث.

الدراسات السابقة: تتمثل هذه الدراسات في الرسائل والأطروحات الجامعية التالية:

أ - الدراسات التي اهتمت بولاية سطيف:

- سليماني نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.

- كبيش عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011.

- منصور هجرس، إشكالية التخلف وجهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008

- لحسن فرطاس، الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وإشكالية التنمية المتوازنة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2014/2013

- شواش عبد القادر، الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، 2013/2012.

- شبل العربي، التنمية المستدامة حقيقة أم مثالية – حالة ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2015

- عاطف صالحي، وضع خطة تنموية ضمن أبعادها البيئية بولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005

- بوقبال وردة، نتائج وآثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نماذج لخمس بلديات بولاية سطيف، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، 2011.

- بن زيدان عماد، دور البرامج التنموية و الاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية المحلية - حالة خمس بلديات ولاية سطيف، رسالة ماجستير، 2011.

ب - الدراسات التي اهتمت بالموضوع:

- ورويك موراي، من خلال العنوان الفرعي "التفاوت والتنمية والعولمة" في كتاب "جغرافيات العولمة" الصادر سنة 2006.

- علاوة بولحواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة: إقليم جيجل، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2000.

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، 2000

- الطاهر لعشيبي، الاختلالات المجالية والتهيئة العمرانية في ولاية الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

- Souad Brakchi, Disparités socio-spatiales en Algérie, approche statistique et cartographique, Thèse de doctorat en Géographie, Aix-Marseille 1, 2006

- Jun Li et Autres, Disparité régionale de la Chine, 2011

- Amor belhedi, disparites regionales en Tunisie, 2017

منهجية وأساليب البحث:

لأن مثل هذه المواضيع تتطلب في دراستها مجموعة من المناهج والأساليب تم الاعتماد على:

المنهج التاريخي: تم إتباع هذا المنهج من أجل تتبع مسيرة التنمية في الجزائر وفي منطقة الدراسة، لأن المشهد الجغرافي في الوقت الحالي هو محصلة التحولات التي عرفها المجال بمرور الزمن.

المنهج الوصفي: سمح هذا المنهج بوصف الموضوع محل البحث من خلال منهجية علمية صحيحة، وذلك من خلال إعطاء نظرة تفصيلية عن منطقة الدراسة (ولاية سطيف)، وإبراز إمكانياتها ومؤهلاتها وتحديد عناصر القوة والضعف.

المنهج الكمي: من أجل تقديم الوصف والتحليل الموضوعي بشكل أكثر تحديدا، ومن أجل تمييز مدى أهمية وانتظام التوزيع المكاني وتقديم وتفسير أو شرح العمليات المسؤولة عن مدى انتظام الواقع أو اضطرابه في المجال يتم الاعتماد على اعتماد الأسلوب الكمي[1] ؛ والذي يرتكز على البيانات الإحصائية المتوفرة حول مجال الدراسة. ومن خلال هذا المنهج يمكن قياس الظواهر موضوع الدراسة، هذه القياسات من طراز الترتيب، وكذلك استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات، والأدوات التي يوفرها

[1] عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 09

الإحصاء[1]. وتم توظيف هذا المنهج لقياس مستويات التنمية في منطقة الدراسة وفي الدراسات الكمية المتعلقة بالظواهر البشرية والاقتصادية في المنطقة.

المنهج الكيفي: تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل فهم عميق وشمولي لموضوع الفوارق الجهوية وإشكالية التنمية في ولاية سطيف.

المنهج المقارن: هذا المنهج هو الأنسب ليتلاءم مع الجزء الأساسي من الموضوع، فمسألة الفوارق تتضح عند المقارنة بين الجهات المتجانسة الخمسة التي تُكَوِن منطقة الدراسة، سواء من حيث تشخيص واقعها التنموي أو حظوظها من برامج التنمية المختلفة. هذه المقاربة تسمح بالربط بين الفوارق بين الجهات من جهة والمجهود التنموي في الميدان من جهة أخرى.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا البحث:

- معالجة المعطيات الإحصائية وتبويبها وتلخيصها بواسطة برنامج *Excel*

- تمثيل الخرائط بواسطة برنامج *ARC GIS 10.2.2*

مراحل البحث: لقد مر البحث بثلاث مراحل أساسية: مرحلة البحث النظري، مرحلة البحث الميداني، ومرحلة التحصيل والتحليل.

مرحلة البحث النظري: هي أولى مراحل البحث، واكتست أهمية كبيرة، ففي هذه المرحلة تم البحث الببليوغرافي، من خلال زيارة عدة من المكتبات والاطلاع على الكتب والدراسات ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذا الاطلاع على مجموعة من الدراسات عبر شبكة الانترنت، وتبين أن هذا النوع من الدراسات حول التنمية والفوارق المجالية تم التطرق إليه من الناحية الميدانية كموضوع في التهيئة العمرانية لأجل تشخيص مشاكل التنمية ومحاولة اقتراح حلول لها.

مرحلة البحث الميداني: شملت هذه المرحلة توجه الباحث للإدارات والحصول على المعطيات المتعلقة بمجال الدراسة ومنها:

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 100

- الديوان الوطني للإحصاء *(ONS)*

- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية *(DPSB)* (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية *DPAT* سابقا)

- مديرية الفلاحة

- محافظة الغابات

- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار *(ANDI)*

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSJ)*

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*

- الوكالة الوطننية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*

- مديرية الموارد المائية

- مديرية النقل

- مديرية التربية

- مديرية الصناعة والمناجم

- مديرية التجارة

- مديرية السياحة

مرحلة العمل المكتبي ومعالجة المعطيات: تم في هذه المرحلة معالجة المعطيات المتحصل عليها، حيث ترجم جزء منها إلى جداول إحصائية وإلى أشكال بيانية وخرائط بواسطة برنامج *ARC GIS 10.2.2*، وتم توظيفها في تحرير فصول البحث الخمسة.

- خطة البحث:

الفصل الأول: تنظيم المجال والتنمية المستديمة

في هذا الفصل تم التطرق إلى الأساس النظري للبحث من خلال المراجع التي تم الوصول إليها، والتي تناولت مواضيع تخص الإقليم، السياسة الإقليمية وتنظيم المجال، وكذا موضوع التنمية وتطورها وأنواعها وأصنافها وأيضا الاستثمار العمومي والخاص لأنه هو المحرك الأساسي للتنمية.

الفصل الثاني: المجال والسياسات التنموية في الجزائر

في هذا الفصل تم دراسة السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر وأثر هذه السياسات المتباينة على المجال.

الفصل الثالث: ولاية سطيف: الهوية التاريخية، الإمكانيات الطبيعية والمؤهلات البشرية

في هذا الفصل تم التطرق إلى التعريف بإقليم الدراسة من جوانب عدة، الجانب التاريخي، الطبيعي والبشري. كما تم تحديد المناطق المتجانسة والتعريف بها.

الفصل الرابع: القطاعات الأساسية ومستويات التنمية في ولاية سطيف

في هذا الفصل تم التطرق إلى القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الفلاحة والصناعة والخدمات في الإقليم محل الدراسة، وانجاز مصفوفة للفوارق بالاعتماد على مجموعة متنوعة من المؤشرات، وبناءا على نتائجها تم تصنيف مستويات التنمية في المنطقة.

الفصل الخامس: الاستثمار وآفاق التهيئة والتنمية في ولاية سطيف

في هذا الفصل تم تحليل برامج التنمية في الولاية سواء تلك المتعلقة بالاستثمار العمومي ممثلا في المخططات البلدية للتنمية *(PCD)* والمخططات القطاعية للتنمية *(PSD)*، أو تلك التي تخص الاستثمار الخاص والتي تم رصدها من خلال نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*، ولجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار *(CALPIREF)* والصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى بدائل التنمية في منطقة الدراسة وآفاقها.

تم تذييل البحث بخاتمة تضمنت حوصلة للموضوع وآفاق البحث فيه، وكذلك مجموعة من الملاحق المتعلقة بموضوع الدراسة، وقائمة ببليوغرافية تضمنت مراجع البحث التي تم اعتماد الترتيب الهجائي فيها وتصنيفها حسب نوع المرجع ولغته.

المشاكل والصعوبات التي واجهت البحث:

- ما يتعلق بصعوبة الحصول على المعطيات من الإدارات الرسمية وتماطلها حتى في منح الجزء اليسير منها، رغم تقديم الوثائق التي تثبت هوية الباحث، وهذا يعكس معاناة الباحثين خاصة في مجال التهيئة في ظل غياب قانون تداول المعلومات.

- اتساع مجال الدراسة (60 بلدية)

- تضارب الأرقام المقدمة من المصالح العمومية المختلفة، مما استوجب وقتا طويلا للتدقيق فيها.

- صعوبة منهجية تتمثل في أن البلدية ليست بالضرورة هي الوحدة الأنسب للمقارنة، ذلك أنه داخل حدود البلدية الواحدة نلاحظ الفوارق بين مناطق التجمعات السكانية والمناطق ذات التوزيع المبعثر للسكان من جهة، وداخل مناطق التجمعات نفسها، وبين الجهات ذات التوزيع المبعثر للسكان من جهة ثانية، ولأن حدود البلدية لها وظيفة مهمة في تنظيم التنمية، بالإضافة إلى أن توفر الإحصائيات يكون حسب هذه الوحدات فلم يكن هناك من بُدٌ من اعتبارها أساسا للمقارنة داخل مجال الدراسة.

الفصل الأول:

تنظيم المجال والتنمية المستدامة

أولا: الإقليم، السياسة الإقليمية وتنظيم المجال

ثانيا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساس تحقيق التنمية المستدامة

ثالثا: الاستثمار كمحرك للتنمية

تمهيد

هذا الفصل يتعرض للأساس النظري للبحث، من خلال دراسة المصطلحات الأساسية التي يتمحور حولها والمتمثلة في: الإقليم، التنمية، الاستثمار.

فالإقليم هو الحيز الجغرافي المستهدف بالدراسة، هذا الأخير يتم تحديد هويته وحدوده، بناء على معايير معينة، وهذا ما يقود إلى ضرورة تحديد أنواعه أيضا. لأن الإقليم هو الأساس الذي يمارس عليه الفاعلون سياساتهم وخططهم التنموية، من أجل ذلك يتم تشخيص واقع الإقليم ومن ثم إعداد تلك الخطط وإعداد طرق وكيفيات تنفيذها.

و"التنمية" هذه الكلمة الواسعة الانتشار وذائعة الصيت، يتطلب الأمر تعريفها وتحديد أنواعها وأصنافها وإبراز تطور دلالاتها ومحاولة ضبط مفهومها والإشارة إلى اختلاف المقصود من استعمالاتها بين الأكاديميين والسياسيين.

والحديث عن "الإقليم" و"التنمية" يقود حتما إلى الحديث عن التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية، وعلاقتها بالفوارق بين الجهات والأقاليم، كمشكلة وجب التفكير فيها، والسعي إلى حلها أو التخفيف من حدتها، وعليه وَجب التطرق - بعد تقديم المفاهيم الأكاديمية - إلى تجارب بعض الدول عبر العالم في هذا الشأن.

أما الاستثمار فهو المحرك الرئيسي للتنمية لذلك يتطلب الأمر تحديد مفهومه وتحديد أنواعه، وتحديد علاقته بالتنمية بشكل منهجي، باعتباره هو الأداة الفعَالة في يد السلطات سواء عند ضخ استثمارات عمومية مباشرة لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة، لتحسين الإطار المعيشي للسكان أو تنمية المناطق الأكثر حرمانا وتخلفا أو عند الرغبة في التحكم في توزيع السكان أو إحداث التوازن بين مختلف المناطق التي تعاني الفوارق والاختلالات، أو عن طريق توجيه الاستثمارات الخاصة عن طريق ما يقدم من دعم ومزايا وتسهيلات من أجل الوصول إلى أهداف تنموية محددة.

أولا: الإقليم، السياسة الإقليمية وتنظيم المجال

1 – مفهوم الإقليم وأسس تحديده: لقد كان التباين المكاني موضع اهتمام الإنسان منذ أمد بعيد، بحيث لاحظ الإنسان وسجل هذا التباين الذي شاهده في كل مكان ، وفكر في أسباب هذا التباين والاختلاف، ومع مرور الأيام لم يزد في وسائل الملاحظة والقياس فحسب، وإنما زاد أيضا في قدراته على تسجيل وتصنيف وعرض وتحليل هذا التباين والاختلاف، وبذلك امتلك الإنسان معرفة علمية تُصور الظواهر التي تشغل مختلف أنحاء الكرة الأرضية.[1]

ولقد تبنت الجغرافيا منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين، موضوعا رئيسيا للدراسة، يتمثل في تحديد مفهوم الإقليم الجغرافي، اعتمادا على التراث العلمي الذي ورثته الجغرافيا من الفترات التاريخية السابقة[2].

ولأن المكان الجغرافي مكان واسع الأرجاء، لا يمكن استيعابه دون تقسيمه إلى أجزاء أو أقاليم جغرافية، هذا التقسيم ساعد على زيادة معرفتنا بالأجزاء التي يتكون منها المكان دقة وتفصيلا.

إن فكرة التباين المكاني أو الإقليمي هي الفكرة الإقليمية، وهذا التعريف يجعل مهمة المختص أن يُطالع سطح الأرض المتباين بطبيعته من رقعة إلى رقعة ويحاول التعرف على الشخصيات الإقليمية فيرسم حدودها ويحدد محتوياتها ويعلل مقوماتها، وباختصار إنه يبحث عن الأقاليم المختلفة ويحاول تفسير أنماطها.[3]

1 – 1 – مفهوم الإقليم: من الملاحظ أن مصطلح الإقليم *Région* أطول المصلحات عُمرا وبقاءً في علم الجغرافيا مقارنة بغيره من المصطلحات، وعليه كان لزاما على المهتمين بهذا العلم تحديد المقصود من توظيف هذا المصطلح بما ينسجم والتطور التاريخي للعلوم والنظريات.[4]

لا يوجد تعريف جامع مانع للإقليم، فهذا المصطلح خلق جدلا بين مستعمليه، ومن أسباب غياب مفهوم موحد ودقيق للإقليم اختلاف المعايير المعتمدة في تحديده من جهة، ونوع الدراسة التي أقيمت عليه من جهة ثانية، والهدف المنشود والمراد الوصول إليه من جهة ثالثة، والنتيجة تعدد أنواع الأقاليم وتعدد المفاهيم والتعاريف.

يعرف إميل ليتري *Émile Littré* (1801-1881) يتحدد الإقليم بعنصر المساحة لا غير، فهو تلك

[1] صفوح خير، الجغرافيا موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ودار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 57

[2] علي بولربح، الفكر الجغرافي المعاصر- آليات التطور، منشورات باب الحكمة، تطوان، 2015، ص 71.

[3] صفوح خير، المرجع السابق، ص 58

[4] أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، 2006، ص 02، [متاح على الرابط]،
www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/04.pdf (تاريخ التصفح: 2016/03/22)

المساحة التابعة لمقاطعة إدارية معينة أو لمدينة و لعاصمة أو دولة[1].

بينما يرى آخرون الإقليم رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، وقد يكون الإقليم مناخيا، وفي هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عما يجاورها من أقاليم مناخية أخرى، كما قد يكون الإقليم نباتيا أو طبيعيا، حيث تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وتجعله يختلف عما يجاوره من أقاليم أخرى، والحدود هنا قد تكون مناخية، ومن المُسَّلم به أن العناصر الطبيعية السابق الإشارة إليها تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي تحدد مدى توافر حاجياتهم المختلفة ومستوى معيشتهم.

أما التحديد البشري فيتمثل في الحدود التي وضعها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض - في الغالب - إلى دول متميزة، كما أنها تقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو محافظات أو مقاطعات أو حتى إمارات، وقد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية وقد لا تتفق فمثلا يجب أن يتجانس السكان وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن في أحيان كثيرة لا نجد شيئا من ذلك، بل قد نجد في الإقليم الواحد أنماطا سكانية تشذ بشكل واضح عن النمط السكاني السائد[2].

يتطرق بيار جورج *Pierre George* (1909-2006) إلى تعريف الإقليم باعتباره جزء من اليابسة، يتمتع بوحدة نظرا لخصائصه الطبيعية، لتاريخه الماضي، لإمكانياته الاقتصادية، وعند الاقتضاء للإرادة الشرعية للدولة، تختلف عن المقاطعة من النواحي التاريخية والإدارية، نميز بين مناطق طبيعية ومناطق اقتصادية، أما كلمة منطقة جغرافية فتستعمل للدلالة على مساحات متغايرة ومتباينة وتميزها صفات واضحة عما يجاورها.

أما مساحة الإقليم فهي متباينة بشكل كبير، فهناك الإقليم الشاسع الذي يكون جزء من دولة أو قارة، وفي هذه الحالة تتعدد فيه الظواهر الطبيعية والبشرية، وعلى العكس من النمط السابق قد يكون الإقليم صغير المساحة وفي هذه الحالة تتجانس فيه الظواهر التي يحتويها طبيعية كانت أو بشرية وغيرهما[3].

---

[1] *Marcel Roncayolo, La ville et ses territoires, Gallimard, 1990, p180*

[2] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 25

[3] المرجع نفسه، ص 26

وقد يقصد بالإقليم إقليم المدينة لا غير، حيث نجد الكثير من المختصين على غرار هلليبرشت *Hllibricht* الذين ركزوا دراستهم على إقليم المدينة، فمثلا قدم هذا الأخير اقتراحا قسم وفقه إقليم المدينة إلى نطاقات دائرية مركزها نواة المدينة الأم، واقتراحات أخرى من أجل بناء نموذجي للمدينة.[1]

ولابد من الإشارة إلى أن مفهوم الإقليم لا يقتصر على الأجزاء اليابسة من سطح الأرض فقط، بل يتعدى ليشمل الأجزاء المائية المتاخمة لها أيضا، فمثلا يشمل إقليم الكاريبي جزر حوض الكاريبي إلى جانب البحر وما يحتويه من موارد[2].

ولأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الإقليم عندما يستخدم بغير صفة تلحق به، فان المصطلح يعنى في أبسط معانيه "جزءا من سطح الأرض يتميز بشكل أو بآخر عن غيره من الأجزاء"[3]، هذا ما يقودنا نحو ضرورة البحث في الأسس التي تعتمد في تحديد الأقاليم.

1 – 2 - أسس تحديد الإقليم: يتم تحديد الأقاليم وفق منهجين أساسيين، المنهج الكمي الذي يعتمد معايير كمية والتي تستند إلى أمرين، الأول يتعلق بالمعطيات الإحصائية المتوفرة عن الإقليم، والثاني يتعلق بالدراسات الميدانية المنجزة حول هذا الإقليم، وهذا ما يمكن المختصين من معرفة التوزيع المجالي لمختلف الظواهر الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، والعمرانية وغير ذلك، أما المنهج الثاني فهو المنهج الكيفي الذي يتعلق أساسا بدراسة الخصائص المجالية التي تُسهم في تحقيق الانسجام والترابط والتفاعل الضروري للتحقيق البعد التشاركي في التنمية، وهذا يتأتى في الإقليم الذي يرتبط بالمجموعات السكانية متجانسة الأفكار والآراء، وهذا ما تصبو إليه اليوم سياسات التخطيط[4].

ترتبط نظرية التقسيم الإقليمي *Régionalisation* بعملية تقسيم سطح الأرض أو أجزاء كبيرة منه إلى أجزاء أصغر، ويستخدم مفهوم التقسيم الإقليمي بمعانٍ ثلاثة:

- عبارة عن عملية تقوم على أسس علمية في تحديد الإقليم، وإظهار حدوده المكانية وتركيبه، وسماته العامة.

- بوصفه تقسيماً واقعياً لسطح الأرض، ولعناصر المجتمع ككل المتركزة على أجزاء معينة منه.

[1] أحمد كمال الدين عفيفي، نظريات في تخطيط المدن، ص ص 113 – 117، [متاح على الرابط]، (تاريخ التصفح: 2017/09/16) *http://www.cpas-egypt.com/AR/Ahmed_afify_ar.html*

[2] علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم "من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، عدد 2، 2012، ص 463

[3] أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، المرجع السابق، ص03

[4] لعشيبي الطاهر، الإختلالات المجالية والتهيئة العمرانية في الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي، أطروحة دكتوراه، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا - الجزائر، 2014، ص ص 14 - 15

- بوصفه منهجاً من مناهج التحليل والتركيب العلمي للموضوعات والظواهر المعقدة، واستشرافها وتخطيطها وإدارتها[1].

وتتميز نظرية التقسيم الإقليمي بالتطور والتغير، إذ تتزايد فيها أهمية الجوانب الاجتماعية والبيئية يوماً بعد يوم وتعكس نظرية التقسيم الإقليمي المعارف العلمية وقت القيام بعملية التقسيم، لذلك يعد هذا العلم من العلوم دائمة التطور لأنه يرتبط بتطور العلوم الأخرى.

كما أن التقسيم الإقليمي - عموماً – يهتم بدراسة الوحدات المتباينة من سطح الأرض وتحديد طبيعة توزعهـا الجغرافي وإبراز القوانين الناظمة لها، كما يتضمن دراسة المنظومات المكانية وتوزيعها وتحديد بنيتها وتطورها وإبراز خصائصها المختلفة[2].

ويمكن تقسيم الأقاليم إلى مجموعتين رئيسيتين:

- الأقاليم الشكلية، وهي الأقاليم التي تتشابه فيها ظاهرة من الظواهر الطبيعية أو البشرية حسب الموضوع قيد الدراسة ومن هنا ينتج الإقليم المناخي، الأقاليم التضاريسية ...الخ

- الأقاليم الوظيفية، وهي إما على مستوى الدول أو أجزاء من الدول أو على مستوى المدينة أو القرية[3].

كما يمكن تصنيف الأقاليم إلى الأصناف التالية:

- **الإقليم الطبيعي:** نورد هنا التعريف الذي قدمه جوزيف لاجوجي (1914- 2004) *Joseph Lajugie* حيث يؤكد أن الإقليم في معناه الأكثر تداولا يستند على المجال الجغرافي، أين نجد العوامل الفيزيائية من تضاريس، المناخ ، التربة و المصادر الطبيعية التي تحدد شروط إقامة المجموعات البشرية وبالتالي إعطائها صفات متميزة[4].

وفي هذه الحالة يكون الإقليم عبارة عن سلسلة جبلية أو نطاق سهلي أو إقليم هضبي أو واد نهري أو نطاق مناخي أو إقليم مناخي أو إقليم نباتي.[5]

- **الإقليم البشري:** يعتمد في هذه الحالة على الحدود المتعلقة بخصائص بشرية كتوزيع السكان وكثافتهم ونشاطاتهم ومستواهم الاقتصادي والمعيشي أو مظاهرهم الاجتماعية المختلفة، وكذلك

[1] علي محمد دياب، المرجع السابق، ص ص، 463 – 464

[2] المرجع نفسه، ص 464

[3] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، المرجع السابق، ص 27

[4] *Joseph Lajugie et autres, Espace régional et aménagement du territoire, Dalloz, Paris, 1985, p 104*

[5] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، المرجع السابق، ص 26

الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت حدود دولية أو حدود إدارية داخلية.

- **الإقليم المتروبولي:** هذا النمط من التقسيمات الحديثة يخص أقاليم المدن الكبرى كإقليم طوكيو، إقليم لندن، إقليم نيويورك، إقليم القاهرة الكبرى.

وهناك أقاليم يُعتمد في تحديدها على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة، كتحديد محافظات الوجه القبلي في مصر أو ولايات نيو أنجلند في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك أقاليم يعتمد في تقسيمها على أساس إداري او تنظيمي كإقليم مدن قناة السويس في مصر.

وهناك أقاليم لا يمكن تحديد حدودها بسهولة إلا أنها تضم سمات حضارية خاصة كرقعة جغرافية تتسم مبانيها بتصميم هندسي خاص أو يستعمل في بنائها مادة معينة[1].

وهناك تقسيمات كثيرة للأقاليم، فمثلا قدم بودفيل *Jacques Raoul Boudeville* (1919-1975) مفهومه عن ثلاثة أنماط من الأقاليم هي: الإقليم المتجانس، الإقليم المستقطب، والإقليم المخطط أو المبرمج[2]. وهناك من يقسمها أيضا إلى أقاليم متجانسة، وظيفية وتخطيطية كما هو موضح في الشكل رقم(01).

الشكل رقم(01): أنواع الأقاليم

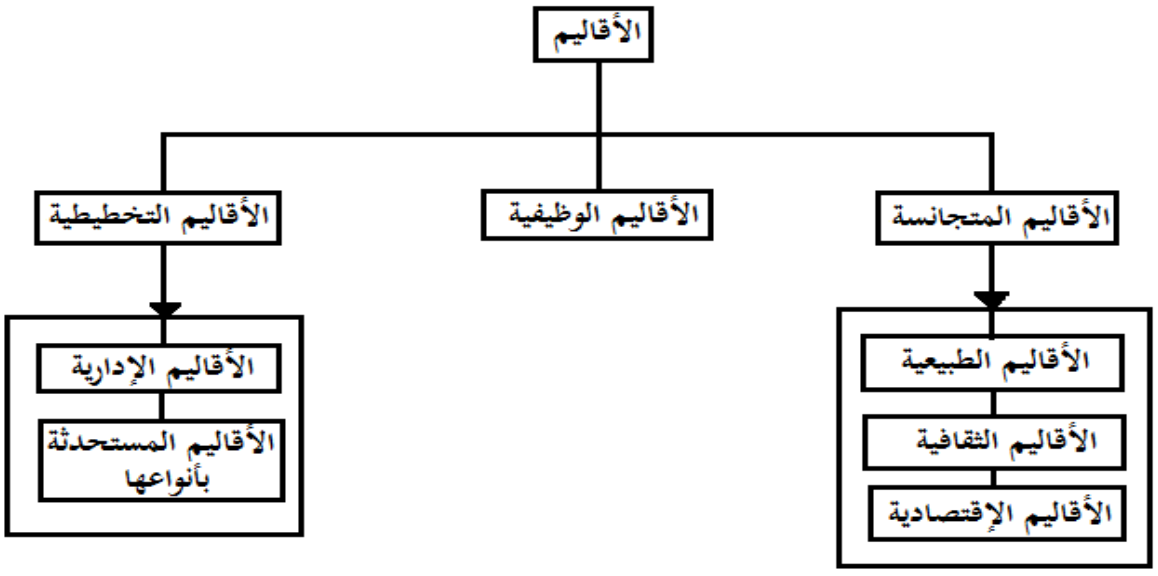

عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط3، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 72

- فالأقاليم المتجانسة، هي الأقاليم التي تتجانس في خصائصها الطبيعية كالتربة والمناخ والتضاريس كما تمت الإشارة إليه سابقا.

[1] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، المرجع السابق، ص 27

[2] أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو في التخطيط الإقليمي، ص18، [متاح على الرابط]،

www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/01.pdf (تاريخ التصفح: 2016/07/22)

- أما الأقاليم الوظيفية، فيقوم هذا التقسيم على تصنيف الأقاليم إلى أحجام مختلفة حسب وظيفة أو وظائف المكان المركزي في كل منها، هذا التقسيم يكون وفق نظرية الجغرافي الألماني والتر كريستلر *Walter Christaller* (1933-1969) والمتعلقة بنظرية المكان المركزي.

- والأقاليم التخطيطية، يتم إنشاء واعتماد هذا النموذج من الأقاليم لأهداف تنموية معروفة مسبقا، ومنها الأقاليم الإدارية والأقاليم المستحدثة عن طريق سياسات الأقلمة[1].

وتتمتع الأقاليم بثلاثة مؤشرات: الموضوعية (الواقعية)، الخصوصية (خصوصية الظواهر المميزة) ووحدة مكان الإقليم أو وحدة عناصره من حيث أنها كُل متكامل[2].

2 – مفهوم التخطيط الإقليمي: فكرة التخطيط فكرة قديمة، فهي في جذورها ترجع للحضارات القديمة، تبلورت في التاريخ المعاصر في الجانب الاقتصادي مطلع القرن العشرين، ويعتبر كريستيان شونهيدر *kristian Schonheyder* أول من استخدم التخطيط الاقتصادي، ووجدت هذه الفكرة القَبول في ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى، وبدأ تطبيقها بشكل واسع مع نهاية العشرينيات من القرن الماضي في الاتحاد السوفياتي، وفي الدول الرأسمالية بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929[3].

ويمكن تعريف التخطيط بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة[4].

وان كانت النظرية الحديثة للتخطيط ترى أن التخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة، على أساس أن أنماط التخطيط المختلفة ؛ يؤلف كل منها نوع مميز من النشاط البشري الذي ينظم ويطور قطاعه الإنتاجي أو إقليمه الخاص حسب أنظمة وقواعد دقيقة بصورة مستمرة وشاملة.

والتخطيط بهذا التعريف يرتبط بكل العلوم الدَارسة للموارد البشرية، بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية.

وإصلاح الإقليم كما يتطرق إليه بيار جورج هو مجموعة الأعمال المحلية الهادفة إلى تحقيق وضع أمثل في استعمال المساحة الإقليمية[5].

[1] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، المرجع السابق، ص ص، 73- 76.

[2] علي محمد دياب، المرجع السابق، ص 463

[3] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، المرجع السابق، ص 38.

[4] أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، المرجع السابق، ص 23.

[5] بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة حمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 57.

ويعرف التخطيط الإقليمي على أنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في الإقليم أو رقعة محددة من الأرض لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه وتنميته.[1]

والتخطيط الإقليمي وفق هذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي الذي يستثمر الموارد المحلية ويحافظ عليها لصالح الإقليم والدولة ككل، كما أن التخطيط الإقليمي جزء من التخطيط الوطني الذي يرتبط أساسا بالمركزية وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى استخدام كافة الموارد الطبيعية والبشرية على مستوى الدولة بكافة أقاليمها وتنسيق وتنظيم استغلال هذه الموارد لتحقيق أهداف معينة تصبو إليها هذه الدولة خلال فترة زمنية محددة.[2]

ويعرف كونيرز *Conyers* التخطيط الإقليمي بأنه نوع من أنواع التخطيط التنموي، الذي يركز فقط على إقليم معين، أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإقليم وإزالة جميع العقبات التي تعترض ذلك.[3] كما يُعرِّفه جيلي *Gillei* على أنه ما هو إلا قيادة وتوجيه كل الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك[4].

يحدد المخطط الإقليمي أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإقليم في المدى المتوسط، وذلك ضمن المخطط الوطني، وهو يتابع عملية تنفيذ البرامج الموضوعة من طرف الإقليم بشكل مباشر ومستمر.[5]

والتخطيط الموجه قد يُفلح في إحداث التغيير وفي إنجاح التنمية، ولكن النجاح قد يوجد -في نفس الوقت- بعض المتناقضات في بنية الدولة أي الفجوة بين الاستخدام الاقتصادي للأرض في إقليم واستخدام غير اقتصادي للأرض في أقاليم أخرى، ومن شأن هذه المتناقضات أيضا أن يتحمل التقدم والنمو الاقتصادي في إقليم متاعب ومشكلات التأخر والتخلف الاقتصادي في الأقاليم أخرى، وعندئذ يكون التخطيط الموجه رغم ما أدى إليه من نجاح مسؤولا عن نمط من أنماط عدم التوازن، وعدم التوازن هنا يعني بالضرورة الخلل في عملية التغيير التي تستهدف التنمية[6].

---

[1] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، المرجع السابق، 28

[2] المرجع نفسه، ص28

[3] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، المرجع السابق، ص 50

[4] المرجع نفسه، ص 50

[5] *Jean- marie pontier, les contrats de plan entre l'état et les région, presse universitaires de France, 1998, p 13*

[6] صلاح الدين الشامي، التنمية ... الجغرافية دعامة التخطيط، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 125

إن التخطيط نابع من سعي الإنسان بكل الإرادة إلى التغيير، طالبا لما هو أفضل فيلجأ إلى الخطة المرسومة، وليس من الغريب أن تتولى الدولة ترجمة هذه الإرادة إلى خطة تتضمن مشروعات إنمائية، ومن شأن هذه المشروعات التنموية أن توضع موضع التنفيذ في برامج معينة يحكمها إطار يصنعه الحد الأقصى من التطلع إلى عملية التنمية، ثم يكون الترتيب الزمني المناسب للتنفيذ بالفعل، وصولا إلى الأهداف، والتخطيط الذي تتبناه الدولة ما هو إلا وسيلة وأسلوب عمل جاد ورشيد وحاسم لحساب عملية التنمية.

وقد نجد في التخطيط التجسيد الحقيقي لكل الجهود الايجابية والعمل البناء المنظم والمنضبط الذي يستجيب لإرادة التغيير من أجل صناعة التفوق والتقدم لحساب التنمية، ومن ثم يكون هذا التخطيط في كل من الصورتين نابعا من طموح شامل أو من تطلع متفائل يستهدف التغيير إلى ما هو أفضل، لكي يكون التحسين، وتكون الزيادة لحساب حركة الحياة، ويتخذ التخطيط من العلوم والأساليب العلمية مطية لكي يحقق الهدف، ولكي يكفل عملية التنمية[1]. وباختصار يمكن اعتبار التخطيط وعاءً أمثلاً للتنمية.

بقي أن نشير إلى أنه وبالرغم من التأثر الشديد لأصول مبادئ التخطيط الرئيسي بالقيم السائدة في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك لم يحل دون انتشار أشكال التخطيط هذه في معظم أنحاء العالم خلال القرن العشرين هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، وفي ضوء مكامن الضعف التي تعاني منها تلك الأشكال، فقد تم استبدال التخطيط الرئيسي في بعض أنحاء العالم بعمليات وخطط تتسم بالمزيد من معايير المشاركة، والمرونة، والإستراتيجية والتوجيه المباشر للعمل وتحقيق النتائج. إلا أن هنالك مناطق أخرى كثيرة -وبخاصة في الدول النامية- لا تزال نظم التخطيط الرئيسي وتقسيم استخدامات الأراضي شائعة لتعزيز البيئات الحضرية الحديثة رغم عدم إيجاد حلول مستدامة للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها المستوطنات البشرية[2].

لقد بدأ التخطيط الإقليمي المعاصر في نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن العشرين يهدف إلى بناء قدرات الإنسان والمجتمع لكي يتمكن ويعمل على تنمية نفسه من خلال التعاون والمشاركة الشعبية بقطاعاتها العريضة من منطلق إن إيجاد استراتيجيات تنموية تتناسب وواقع الإقليم وهويته[3].

في سياق متصل، يجب أن ينظر إلى الإقليم كمنظومة، حيث يعتبر أسلوب النظم من أفضل الأساليب المتبعة في إعداد الخطط التنموية الإقليمية، أي التعامل مع الإقليم المستهدف على أنه

[1] صلاح الدين الشامي، المرجع السابق، ص ص، 126، 127

[2] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، نيروبي، كينيا، ص 5

[3] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، المرجع السابق، ص، ص71،72

منظومة فرعية في منظومة اكبر هي الدولة التي يقع فيها الإقليم والتي تتكون من عدة أقاليم، في الوقت نفسه يتم التعامل مع الإقليم المستهدف على انه منظومة رئيسية تتكون من مجموعة أقاليم فرعية التي هي بمثابة منظومات فرعية[1].

3 - التخطيط الإقليمي والتخطيط القطاعي: في هذا العنصر نحاول أن نبرز نقاط التشابه ونقاط الاختلاف ونقاط التداخل بين التخطيط الإقليمي والتخطيط القطاعي

يهتم التخطيط القطاعي بالتخطيط لقطاع بعينه على المستوى الوطني، في حين يُعنى التخطيط الإقليمي بإقليم معين والذي هو جزء من المجال الوطني كالولاية والبلدية مثلا

كل من التخطيط الإقليمي والتخطيط القطاعي ذو صبغة مستقبلية، حيث كلاهما يعتمد على التنبؤ بالتطورات الجارية لمجابهتها عن طريق صياغة أهداف معينة مرتبط تنفيذها بمدة زمنية محددة.

من حيث الإطار الزماني، يكون التخطيط القطاعي لمدة زمنية قصيرة مقارنة بالتخطيط الإقليمي الذي يكون عادة على المدى البعيد.

يهدف التخطيط القطاعي أساسا إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية للقطاع محل التخطيط، في حين يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق المكاسب الاجتماعية في سياق النهوض الشامل بالإقليم محل الخطة الإقليمية.

يتم التخطيط لقطاعات الاقتصاد الوطني على المستوى المركزي، أي على مستوى الوزارات المعنية، على عكس التخطيط الإقليمي الذي يتم محليا أي في مراكز الأقاليم، المقاطعات، الولايات والبلديات.

يستند التخطيط القطاعي على الموارد المالية للميزانية الإنمائية في حين يستند التخطيط الإقليمي على الاستثمار الشامل لكل موارد الإقليم وفق سياق الخطة الإقليمية

يهدف التخطيط الإقليمي إلى الوصول بالإقليم إلى حالة من التطور الشامل والمتكامل والمتوازن، وذلك من خلال تطبيق نموذج "اقتصادي- مكاني" هو الأفضل للإقليم من خلال العمل على تنفيذ مشاريع الإنشاء المشاريع المتعلقة بالتنمية، وكل هذا بما يتلاءم مع الإطار الطبيعي والبشري للإقليم، في حين يهدف التخطيط القطاعي إلى إيجاد توازن أمثل في القطاع محل التخطيط فقط .

من خلال التمييز بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي تتضح ضرورة وجود تنسيق بين الجهات المخول لها تنفيذ هذه الخطط، ومن اجل تحقيق أفضل النتائج التنموية سواء على المستوى القطاعي او على المستوى الإقليمي مرهون بمستوى التنسيق سالف الذكر.

[1] عثمان محمد غنيم، المخططات الإقليمية والعمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 35

4 – التخطيط الإقليمي اللامركزي: للتغلب على مشكلة الفوارق المجالية ومشاكل التخطيط المركزي الأخرى، برز الاتجاه اللامركزي في التخطيط، خاصة في ظل تزايد دور الدولة في مجال الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والنقل والماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز والصرف الصحي ... الخ.

4 – 1 - مبررات اعتماد التخطيط الإقليمي اللامركزي:

- تزايد مسؤوليات السلطة المركزية، التي عليها تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية على كامل التراب الوطني على شساعته.

- عدم دراية السلطات المركزية دراية كاملة بأحوال الأقاليم البعيدة والمتباينة

- ضعف مشاركة المواطنين والعزلة القائمة بين الحكومة والموطنين مع غياب المساءلة والرقابة الشعبية

- فشل الكثير من الخطط المركزية عمليا وانتشار البيروقراطية[1].

- استشراء مشاكل الفقر والبطالة وازدياد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة من جهة، وبين حواضرها وأريافها من جهة أخرى، بسبب إهمال البعد المكاني في عمليات التخطيط التنموي لفترات طويلة في الماضي وحتى الوقت الحاضر[2].

- زيادة الفوارق والتوزيع غير العادل لعائد التنمية، ولد تذمرا شعبيا في المناطق الأكثر حرمانا، ويظهر هذا على شكل اضطرابات واحتجاجات.

4 – 2 - أهداف التخطيط الإقليمي ومنافعه:

* تحديد الخطة العامة والمحاور الأساسية في مجال تهيئة الإقليم بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تخفيف هذا العبء على السلطة المركزية.

* حصر كل مؤهلات الإقليم التي من شأنها تنميته تنمية شاملة، من خلال تطوير بنيته القاعدية والنقل وتوفير مختلف الخدمات.

* توفير الموارد المالية على مستوى الإقليم لتنفيذ الخطة الإقليمية والوصول إلى الأهداف المنشودة خاصة التنمية الاقتصادية من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدماتية للإقليم.

[1] علا سليمان الحكيم، تجربة التخطيط الإقليمي في مصر، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، المجلس الأعلى للعلوم جامعة دمشق 26 - 29 جانفي 2007، ص ص 319 - 320

[2] عثمان محمد غنيم، المخططات الإقليمية والعمرانية- دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، المرجع السابق، ص 25

* تحقيق التوازن بين الأقاليم حسب موارد كل إقليم ومؤهلاته ومتطلباته وخصائصه الطبيعية والبشرية، وبالتالي يسمح التخطيط الإقليمي بإبراز هوية وشخصية الإقليم مما يساهم في إثراء الوطن عموما.

* التخطيط الإقليمي يجعل من صانعي الخطة الإقليمية ومنفذيها قريبين من سكان الإقليم وعلى دراية أفضل بمشاكله وحلولها بما يخدم سكان الإقليم ويحترم خصوصياته، كما يسمح التخطيط الإقليمي بالمشاركة الشعبية أفضل من التخطيط المركزي[1].

4 – 3 - عوائق تطبيق اللامركزية:

- الصعوبات المالية، تتمثل في قلة الإيرادات المحلية واستحواذ المركز على معظم الإيرادات فلم تبق السلطة المركزية إلا الشيء القليل للسلطات المحلية.

- الصعوبات التشريعية، تتمثل في غياب النصوص القانونية التي تمكن السلطات المحلية في الأقاليم من انجاز خطط فعالة وتنفيذها وتقييمها.

- الصعوبات المتعلقة بالتأطير، فقلة الكفاءات المؤهلة التي تستطيع إعداد خطة تنمية الإقليم وتنفيذها وتقييمها يقف عائقا قويا أمام تطبيق اللامركزية، وهي الحجة التي تقدمها السلطات المركزية للإبقاء على التخطيط المركزي.

- غياب الوعي والثقافة السياسية المتعلقة بمفهوم وأهداف الإدارية اللامركزية، حيث نجد على المستوى المحلي الانتماءات العشائرية والقبلية والمناطقية والتي يمكن أن تهدد وحدة البلاد وسيادتها.

- مشاكل متعلقة بالحدود الإدارية التي يمكن أن تكون عائقا أمام السياسة اللامركزية.

4 – 4 - شروط نجاح التخطيط الإقليمي اللامركزي:

- توفر الإرادة السياسية عند الحكومة المركزية من أجل التخلي عن جزء من صلاحياتها التخطيطية والتنموية لصالح السلطات في الأقاليم.

- المشاركة الفعالة والجادة والمسؤولة لكافة شرائح وطوائف السكان الإقليم.

- تحديد العلاقة مع السلطة المركزية وتحديد المسؤوليات بدقة من الموارد إلى حدود الإنفاق.

- المرونة والشفافية.

[1] بلوناس عبد الله، بوبكير أمال، التخطيط الإقليمي في الجزائر – دراسة للآثار المترتبة عن غياب تخطيط إقليمي شامل وفعال، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، المجلس الأعلى للعلوم جامعة دمشق 26 – 29 جانفي 2007، ص ص 347، 348

- بناء وعي وثقافة سياسية لسكان الإقليم حول الفكرة الإقليمية.

- بناء مؤسسات في الإقليم قادرة على تسييره وتنميته.

5 – السياسة الإقليمية (دراسة حالة بعض الدول): لقد كان التباين المكاني موضوع اهتمام الإنسان منذ قديم الزمن، حيث تم ملاحظة وتسجيل هذا التباين، وتم التفكير في أسباب هذا التباين والاختلاف. ومع مرور الأيام، لم تزد وسائل الملاحظة والقياس فحسب، إنما زادت أيضا القدرة على تسجيل، تصنيف، عرض وتحليل هذا التباين، وبذلك تحولت وتطورت هذه المعرفة الجغرافية إلى مادة مسجلة بدقة وحقائق ممحصة، تصور الظاهرات المتباينة التي تشغل مختلف أنحاء الكرة الأرضية.[1]

كما اعتبر الجغرافيون المعاصرون مسألة الاختلافات المكانية الواقعة في إطار النظام المتعلق بالإنسان-البيئة مشكلة أساسية ظلت في مجال اهتمامهم الرئيسي. وهي ذات المشكلة التي عنى بها ألكسندر فون همبولت (1769-1859) *Alexander von Hamboldt* وسماها الاختلافات بين الأماكن، وخرج من خلالها بتنميط لمرتفعات الأنديز بصورة رئيسية. وجاءت ذات الفكرة فيما بعد عندما عرفت باسم البحث عن الشخصية الخاصة للأقاليم *Genere de vie* كما أشار أشار دربي (1909-1992) *H.C Darby* إلى ضرورة الاستعانة بالأساليب الكمية قصد الإلمام بشخصية الإقليم لصعوبة الأمر من خلال الوصف وحده[2].

إذا، لقد تبنت الجغرافيا منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين، موضوعا رئيسيا للدراسة يتمثل في تحديد مفهوم الإقليم الجغرافي، وذلك اعتمادا على التراث العلمي الذي ورثته الجغرافيا من الفترات التاريخية السابقة.[3]

وعليه فإن فكرة التباين المكاني أو الإقليمي هي الفكرة الإقليمية، وهذا التعريف يجعل مهمة الجغرافي أن يُطالع سطح الأرض المتباين بطبيعته، من رقعة إلى رقعة، ويحاول التعرف على الشخصيات الإقليمية، فيرسم حدودها، ويحدد محتوياتها ويعلل مقوماتها. وباختصار، إنه يبحث عن "الأقاليم المختلفة ويحاول تفسير أنماطها"، إذ أن كل نمط من هذه الأنماط يمثل حصيلة مجموعة من القوى[4].

والجغرافيا هي العلم الأول الذي اهتم بدراسة التباين والانسجام على سطح الأرض، كما رافقت هذا المفهوم ليكتسب المدلول المؤسساتي والسياسي، وبذلك ساهمت الجغرافيا في صياغة مفهوم الجهة أو الإقليم.

---

[1] خير صفوح، المرجع السابق، ص 57

[2] عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 14

[3] علي بولربح، المرجع السابق، ص 71

[4] خير صفوح، المرجع السابق، ص 58

على الصعيد القانوني يعرف الدستور الاسباني الجهة على أنها عن تقسيم إقليمي للدولة، وتسهر كل جهة على مصالحها الخاصة عن طريق هيئات مستقلة[1]. أما الدستور الفرنسي فيعرف الجهوية على أنها جماعة محلية أنشأت بموجب القانون تمارس اختصاصات جهوية محددة بواسطة مجالس منتخبة.[2] وفي الدستور الايطالي الجهوية هي كيان مستقل بقوانينه وصلاحياته ووظائفه الخاصة، لها قانون يحدد شكل الحكومة والمبادئ الأساسية لتنظيم الإقليم.[3] ويعرف القانون المغربي الجهة على أنها جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وتشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للدولة، باعتباره تنظيما لا مركزيا[4].

إذن، تعبر الجهوية عن تطور في هياكل الدولة، يتم من خلاله نقل جزء من الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الجهات، وهذا ما ينجّر عنه ظهور سلطة جهوية تنفيذية كانت أو منتخبة، وهي تعبر عن منظومة لامركزية.

رغم أن الغاية من وجود الجهة في التنظيم الترابي للدول يهدف إلى غاية أساسية هي التنمية المتوازنة لمجال الدولة، إلا انه لا يوجد مفهوم موحد الجهوية وذلك الاختلاف يرجع إلى:

- الأساس الذي قامت عليه، فقد تكون الفكرة الجهوية جهة قانونية ترابية، اقتصادية، دستورية وحتى سياسية.
- شكل الدولة: مركزية كانت أو فدرالية أو غير ذلك.
- طبيعة علاقة الجهة بالدولة من جهة، وعلاقتها بغيرها من الجماعات الترابية من جهة أخرى.

لذلك نجد عدة أنماط من الجهوية: الوظيفية، الإدارية، الاقتصادية والسياسية.

من الناحية التاريخية، مصطلح التخطيط الإقليمي مصطلح حديث نسبيا نجد تطبيقه الأول في أوروبا، وتحديدا في البلاد الألمانية، وذلك مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر عند تنفيذ مشروع التخطيط عبر المناطق[5].

---

[1] دستور المملكة الاسبانية 1978 (المعدل 2011): الفصل الأول، الباب الثامن، المادة 137، [متاح على الرابط]، (تاريخ التصفح: يوم 22 مارس 2017) *constituteproject.org/constitution/Spain_2011*

[2] دستور الجمهورية الفرنسية 1958 (المعدل 2008)، الباب 12،المادة 72، [متاح على الرابط]، (تاريخ التصفح: 20 مارس 2017) *constituteproject.org/constitution/France_2008*

[3] دستور الجمهورية الايطالية 1947 (المعدل 2012)، الباب الخامس ، المادتين: 123،114، [متاح على الرابط]، (تاريخ التصفح: 22 مارس 2017) *constituteproject.org/constitution/Italy_2012*.

[4] ظهير شريف رقم 83.15.1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق لـ: 20جويلية 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6380، 06 شوال 1436 الموافق لـ: 23 جويلية 2015

[5] *Martine Berger, Catherine Rhein: planification urbaine et régionale : leçons et perspectives des expériences étrangères , CNRS , Paris, 1992 , p87*

وفي سنة 1949 نجد ألمانيا قد تبنت في دستورها سياسة الجهة لتنظيم البلاد، أما ايطاليا فقد تبنتها سنة 1948 وأقرها دستورها سنة 1974، أما اسبانيا فجعلت من الجهة في دستور 1978 العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

تجدر الإشارة إلى أن حظ الدول الأنجلو- سكسونية من التخطيط الإقليمي كان مبكرا مقارنة بباقي الدول، حيث استفادت من تطورات مطلع القرن العشرين، ساعدها في ذلك إتباعها نظاما إداريا لا مركزيا كالفدرالية التي كانت تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تأخر تطبيق لامركزية التخطيط في البلدان الأوربية الأخرى رغم تطورها، وذلك بسبب أنظمتها المركزية.[2]

لقد انطلقت الكثير من الدول من مواردها الطبيعية والبشرية واستندت على الخصائص المختلفة لإقليمها الوطني محققة نتائج بارزة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي نماذج عن السياسة الإقليمية في بعض الدول.

5 – 1 – السياسة الإقليمية في فرنسا: تعتبر فرنسا من الدول التي كرست فيها السياسة المركزية بشكل كبير، ومن نتائج هذه السياسة التركز الكبير في العاصمة باريس من جهة، ومن جهة أخرى ظهور فوارق كبيرة في المجال الفرنسي.

إن الأخذ بنظام المركزي الصارم، جعل فرنسا تتأخر كثيرا في تطبيق نظام الجهوية - مقارنة بجيرانها من الدول الأوروبية – فلا نكاد نلمس أي توجه نحو الجهوية إلا مع صدور مرسوم 14 جوان 1930 الذي تم من خلاله تحديد هدف الجهوية في تنمية الأنشطة الاقتصادية، وفي 19 أفريل 1941، تم استحداث منصب والي الجهة *(Préfet)* وقد منحت له صلاحيات واسعة في المجالين الاقتصادي والإداري إضافة إلى إشرافه على رؤساء مختلف المصالح الوزارية بالجهة التي يرأسها[3].

لمعالجة الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية وإعادة بناء البلاد، اعتمدت فرنسا على إستراتيجية مستقبلية قائمة على التخطيط تحت مسؤولية الدولة. لقد ركزت الدولة على تطوير البنية التحتية وعصرنة الصناعة كما دعمت مؤسسات القطاع العام، هذا التوجه فرض اعتماد تخطيط شامل لكل البلاد الفرنسية شاركت فيه عدة مؤسسات، خاصة تلك المسؤولة عن التخطيط والاقتصاد. ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية تم تقسيم البلاد إلى أقاليم، وكان ذلك بمثابة اللبنة الأولى للجهوية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[1] أبولاس حميد، الجهوية الموسعة خيار استراتيجي، نحو تحقيق التنمية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد6، 2010، ص 41

[2] *Jean marie pontier, op.cit, p 10*

[3] عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء - المغرب، 2011، ص 155

في سنة 1972 صدر قانون 05 جويلية تم بموجبه إحداث نوع جديد من المؤسسات العمومية ذات البعد الترابي تضم مجموعة من الأقاليم بغرض القيام بالتنمية الاقتصادية، لقد كانت صلاحيات الجهة محدودة جدا، وفي 1975 أضافت لها الدولة صلاحيات أخرى لكن بسيطة.

مؤسسات الجهة وقتها عبارة عن:

- ممثل الدولة *(le Préfet)* السلطة التنفيذية لقرارات الجهة

- المجلس الجهوي، تتم استشارته في المسائل المتعلقة بتهيئة الجهة والمشاكل الاقتصادية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وهي لجنة إستشارية لكل القضايا المطروحة على المجلس الجهوي، تتكون من أعضاء يعينون لمدة خمسة سنوات (50% من ممثلي النقابات والغرف المهنية، 25% ممثلي الأنظمة الاجتماعية والنقابية والصحية والعائلية والتربوية والعلمية والرياضية، 10% من ممثلي الأنظمة الخاصة بالجهة، 10% من لأصحاب الخبرة والكفاءة).[1]

حتى مطلع الثمانينيات شهد التنظيم الإداري الفرنسي بعض الإصلاحات على صعيد تدعيم اللامركزية، لكن لم يرق التنظيم الجهوي إلى مصاف الجماعة المحلية إلا مع قانون 1982، الذي أقر دورا محوريا للمجلس الإقليمي، حيث أوكل إليه مهمة دفع وترقية التنمية في مختلف مجالاتها في الإقليم وتهيئة ترابه وضمان المحافظة على شخصيته.

وبموجب قانون 2 مارس 1982 السابق الذكر، أصبح التراب الفرنسي أو الخاضع لنفوذ الدولة الفرنسية يتكون من 26 جهة، منها 22 جهة ضمن التراب الفرنسي وأربع جهات تضم بلدان ما وراء البحر (غوادالوب، غيانيا، المارتنيك، ولارينيونن)، ولقد ارتكزت الجهوية في فرنسا على ثلاث مبادئ رئيسية هي: المحافظة على وحدة التراب الفرنسي، ضمان التكافؤ بين مختلف الجهات، والتضامن والتكامل من خلال التعاون بين مختلف الجهات[2].

على الصعيد المؤسساتي، يتكون المجلس الجهوي من مستشارين جهويين يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر على أساس التمثيلية النسبية وفق الاقتراح اللائحي والتمثيل النسبي لمدة ست سنوات، وينتخب هذا المجلس رئيسا له، كما ينتخب المجلس أيضا لجانا دائمة تتفرع عنها لجان متخصصة ذات طابع استشاري[3].

[1] خالد الغازي، التنظيم الجهوي بفرنسا، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، جوان 2005، ص ص 85-86

[2] محمد الأسعد، التنظيم الجهوي بالمغرب ومشروع الجهوية المتقدمة: دراسة مقارنة لبعض التجارب، قضايا الجهوية المتقدمة بالمغرب، الجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات، الدار البيضاء، 2011، ص 98

[3] المرجع نفسه، ص 99

وجاءت قوانين سنة 1983 المتعلقة باللامركزية لتوسع صلاحيات واختصاصات الإقليم حيث أصبح له:

- دور فعال في التجهيزات العامة بالمشاركة في تمويل كل المرافق ذات المنفعة المباشرة، عكس ما كان عليه حسب قانون 1972 الذي سمح للإقليم بتسيير بعض المصالح فقط.

- دور رئيسي في التنمية الاقتصادية لأنه يحتكر توزيع المساعدات المباشرة للمؤسسات، وتقديم كل المساعدات للمؤسسات الاقتصادية التي تمر بأزمة حفاظا على توازن الإقليم.

- دور خاص في ميدان السكن والعمارة والنقل الداخلي.

لقد تضمن قانون 29 جويلية 1982 إبرام عقود بين الدولة والأقاليم لتنفيذ الاستراتيجيات والمخططات الوطنية، بهدف تطوير مساهمة الإقليم في صياغة الاستراتيجيات والمخططات الوطنية، هذه العقود تتضمن أهداف منشودة محددة، كما تتضمن تحديد الأعباء والأدوار لكل واحد من الفاعلين[1].

فلتنفيذ المخطط الوطني 1984- 1988 ساهمت الدولة بأكثر من 40 مليار فرنك وساهمت الأقاليم بـ24.5 مليار فرنك فرنسي وحظيت ثلاث قطاعات بالأولوية في العقود المبرمة حيث خُص النقل بـ 38% من الحصة المالية وتم تخصيص 17% لتطوير النشاطات الإنتاجية أما القطاع الصحي والاجتماعي فقد خصص له 11%.

وجاء قانون 2 فيفري 1992 المتعلق باللامركزية ليحصر ممثل الدولة (*le Préfet*) في:

- تطبيق السياسة الوطنية الأوروبية على الصعيد الجهوي

- إنعاش سياسة التنشيط والتنسيق مع باقي الفاعلين في المجال البيئي والثقافي

- قرارات ممثل الدولة يجب أن تكون متطابقة مع التوجهات الجهوية[2].

رغم كل هذا التقدم الذي عرفته فرنسا على صعيد تطبيق الفكرة الجهوية لكن لم ترق إلى الجهوية السياسية، كما هو الشأن في البلدان الأوروبية الأخرى على غرار اسبانيا وايطاليا، حيث بقيت الدولة الفرنسية تمارس رقابتها المحكمة والدقيقة على الجهة.[3] وهذا متطابق مع ما جاء في الدستور الفرنسي

[1] *Jean-Marie PONTIER, bilan et perspectives du volet territorial des contrats de plant État-région, [en ligne], www.gridauh.fr/fileadmin/gridauh/MEDIA/.../40c610367ad6a.pdf, (consulte le 20/04/2017)*

[2] عادل تميم، الجهوية المتقدمة بين إشكالية توزيع الاختصاصات ورهان التوازن، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 111، الرباط، 2013، ص 103

[3] عادل تميم، المرجع السابق، ص 104

الذي يعرف الجهة على أنها مجرد جماعة محلية أنشأت بموجب قانون تمارس اختصاصات جهوية محددة بواسطة مجالس منتخبة.[1]

وبموجب قانون 27 فيفري 2002 تم توسيع جديد لمجال اختصاصات الجهة، حيث أصبح رئيس المجلس الجهوي بإمكانه انجاز البرامج البيئية المتعلقة بالمحميات الطبيعية وجودة الهواء.[2]

لقد كان للسياسة الأوروبية المشتركة دور في دفع الجهوية الفرنسية قدما، لأن سياسة الاتحاد الأوروبي كانت تهدف دائما إلى تقليل الفوارق بين دول الاتحاد، فمنذ 1967 تم إشراك الجهات في السياسة الأوروبية تدريجيا وفي 1972 أنشأت صناديق التنمية الجهوية. كما شكلت المصادقة على معاهدة ماستريخت *Maastricht* في 07 فيفري 1992 محطة على طريق تدعيم الجهوية من أجل الوصول إلى اتحاد أوروبي متماسك ومتوازن، كما تم تشكيل لجنة الجهات التي تتم استشارتها في العديد من القضايا.[3]

من خلال تتبع مسار السياسة الإقليمية في فرنسا، نلاحظ انتقال هذه الدولة البطيء والحذر - وبتشجيع من المجموعة الأوروبية - من النظام مركزي صارم إلى منظومة ترابية تسمح للأقاليم بالقيام بدورها في التنمية المحلية من جهة، وتنفيذ استراتيجيات التنمية التي تراها الدولة مناسبة من جهة أخرى، لقد ساهمت هذه السياسية بتسيير أفضل للمجال الفرنسي، وقضت على الكثير من الاختلالات السابقة، وسمحت للأقاليم بتثمين مواردها الطبيعية والاستثمار في خصوصيتها المجالية.

5– 2 – تجربة التخطيط الإقليمي في مصر: كمعظم الدول التي خرجت من المرحلة الاستعمارية، عانت مصر من اختلالات مجالية كبيرة، فمعظم سكان البلاد يتركزون في شريط ضيق على ضفتي نهر النيل خاصة في الجزء الشمالي حيث الدلتا، وهناك تتركز أيضا الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية.

لقد اعتمدت البلاد منذ 1952 على الإدارة المركزية، لتحقيق الاستقرار السياسي والإداري للدولة[4]، كما اعتمدت أيضا على التخطيط المركزي في ظل توجه الأخذ بالأسلوب الاشتراكي.

لقد ساهمت الخطط التنموية التي باشرتها الحكومة خلال الخمسينيات والستينيات إلى تجذير هذه الفوارق لأنها ركزت مشاريعها واستثماراتها في المدن الكبرى خاصة القاهرة والإسكندرية[5].

---

[1] دستور الجمهورية الفرنسية 1958 (المعدل 2008)، المرجع السابق

[2] خالد الغازي، المرجع السابق، ص 96

[3] المرجع نفسه، ص ص 97- 98

[4] عمر محمد الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة، المؤتمر العربي الإقليمي "تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة" القاهرة 15 - 18 ديسمبر 2003، ص 07

[5] علا سليمان الحكيم، المرجع السابق، ص 303

تم تقسيم التراب المصري إلى 27 محافظة عرفت خمسة مستويات للتدرج الإداري والعمراني وفقا للقانون رقم 124 لسنة 1960 وهي: المحافظات – المراكز – المدن- الإحياء أو الأقسام- القرى. وفي سنة 1965 تم توزيع وزارة الشؤون القروية والبلدية على وزارتي: الشؤون المحلية، والإسكان والمرافق العامة، وصاحب هذا:

- تدعيم دور المحافظ في عدة قطاعات (الماء، الصرف الصحي، رخص البناء، برامج التنمية الاجتماعية).
- تكوين إطارات للعمل في المحليات.[1]

منذ بداية السبعينيات (1971-1996) صدرت عدة قوانين أضافت سلطات ومهام جديدة للمحافظين والمجالس المحلية.[2]

كما تضمّن القرار الجمهوري رقم 945 الصادر في سنة 1977 تقسيم التراب المصري إلى ثمانية أقاليم اقتصادية[3] وإنشاء لجان عليا للتخطيط الإقليمي بها، وفي عام 1986 تم ضم مطروح (غرب مصر) إلى إقليم الإسكندرية وبذلك أصبح عدد الأقاليم سبعة[4]. مع الإشارة إلى أن مصر تتكون من 27 محافظة، 186 مركز، 225 مدينة 1264 وحدة قرية يتبعها 3401 قرية 25930 (عزبة، كفر، نجع).

لقد طبقت مصر تجربة اللامركزية بشكل جزئي سنة 2008 في ثلاث محافظات (الفيوم، الأقصر، والإسماعيلية) وقد أنشأت وزارة التنمية المحلية مكاتب فنية للامركزية في هذه المحافظات، لتقديم المساعدة الفنية لتطبيق اللامركزية، وبدأ التطبيق بثلاث قطاعات (السكن، التربية والتعليم، التضامن الاجتماعي)[5].

ومؤسسات الإدارة المحلية في مصر كما حددها قانون نظام الإدارة المحلية رقم 64 لسنة 1979 وتعديلاته هي: المجلس الأعلى للإدارة المحلية، الأقاليم الاقتصادية ولجان وهيئات التخطيط الإقليمي، الأمانة العامة للإدارة المحلية، المجالس الشعبية المحلية، والمجالس التنفيذية.[6]

عموما لم تهتم مصر كثيرا بمسالة التنمية الإقليمية من أجل إعادة توزيع السكان والاستثمارات والعمران خارج المناطق الأكثر ازدحاما بالسكان، والنتيجة تفاقم ظاهرة الهجرة - بحثا عن العمل وفرص حياة أفضل - نحو المدن الحضرية، وهذا ما انجر عنه تردي كبير في أحوال العمران، حيث

[1] عمر محمد الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، المرجع السابق، ص 8

[2] المرجع نفسه، ص 8

[3] هذه الأقاليم هي: القاهرة الإسكندرية الدلتا، قناة السويس، مطروح، شمال الصعيد، أسيوط، جنوب الصعيد، أنظر: محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، المرجع السابق، ص 57

[4] علا سليمان الحكيم، المرجع السابق، ص 305

[5] المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري(مصر)، دراسة مؤشرات الحكم المحلي، 2015، ص 26

[6] المرجع نفسه، ص 26

ظهرت التعديات على الأراضي الزراعية والبناء المخالف للتشريعات والكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.[1]

5 – 3 – تجربة التخطيط الإقليمي في إسبانيا: الموقع الجغرافي للبلاد الاسبانية جعل أرضها مسرحا لأحداث تاريخية هامة، وجعل منها أرضا استقطبت الكثير من الشعوب والأجناس، بفضل خصائصها الطبيعية الجاذبة (الموقع الهام، المناخ الملائم، الثروات والموارد...الخ) لذلك نجد اسبانيا اليوم بلدا متنوعا عرقيا ولغويا وثقافيا إلى حد كبير.

بعد سقوط الدولة المركزية والشمولية التي أسسها فرانكو، ظهرت اسبانيا الديمقراطية، وكان دستور 1978 معبرا عن هذا الانتقال.

لقد نص هذا الدستور بشكل واضح على وجود مستويين من السلطة في البلاد، مستوى وطني، ومستوى إقليمي، كما جعل مسألة التوزيع الإقليمي للسلطة حقيقة مُعاشة، حيث تم إنشاء مركز قانوني خاص للأقاليم والقوميات، هذه المنظومة الجهوية في اسبانيا أصبح يطلق عليها "دولة الجماعات المستقلة"[2]، حيث تتمتع كل مجموعة بسلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية، وان كان بشكل متفاوت بين تلك المناطق، فمناطق كاتالونيا، الباسك، وجزر البليار تتمتع بصلاحيات واسعة جدا خلافا للمناطق الأخرى.[3]

على الصعيد القانوني يعرف الدستور الاسباني الجهوية على "أنها عن تقسيم إقليمي للدولة، حيث تسهر كل جهة على مصالحها الخاصة عن طريق هيئات مستقلة"[4]

تجدر الإشارة إلى أن التقسيم الإقليمي للدولة يشمل: البلديات، المحافظات ومجتمعات الحكم الذاتي، وتتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية فيما يخص السهر على مصالحها الخاصة، على أن لا يترتب عن اختلاف الأنظمة الأساسية لمختلف مجتمعات الحكم الذاتي أية امتيازات اقتصادية أو اجتماعية، وتسهر الدولة على تحقيق توازن اقتصادي ملائم وعادل بين مختلف أجزاء التراب الإسباني، بتطبيق مبدأ التضامن بين الجهات والأقاليم.[5]

قامت المنظومة الإقليمية في اسبانيا على مجموعة من المبادئ الأساسية، أولها مبدأ الدسترة الذي يقضي بالتنصيص بشكل واضح على تكريس حكم الاستقلال الذاتي اللازم للأقاليم والقوميات

---

[1] محمد عبد الرحمن حسن المكاوي، التنمية العمرانية الشاملة لمصر في القرن الواحد والعشرون، [متاح على الرابط]، (تم التصفح يوم 2018/06/03) التنمية-العمرانية-2-من-*https://fr.scribd.com/document/394765969*

[2] أحمد السوداني، النظام الجهوي الإسباني (الجماعات المستقلة)، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، جوان 2005، ص ص 106،107

[3] عبد العزيز أشرقي،.المرجع السابق، ص 158

[4] دستور المملكة الاسبانية 1978 (المعدل 2011): الفصل الأول، الباب الثامن، المادة 137، المرجع السابق

[5] المرجع نفسه

التاريخية، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ الوحدة الذي يهدف أساسا إلى حماية وحدة الدولة الاسبانية، أما المبدأ الثالث فيتمثل في المساواة، وتكون المساواة على مستوى الأفراد والمساواة بين الجماعات الإقليمية المستقلة، ويتمثل المبدأ الرابع في التضامن، سواء التضامن الداخلي (داخل كل إقليم) أي إلزامية أن تحقق كل جماعة مستقلة توازنها الإقليمي، أو التضامن بين الأقاليم الذي تسهر عليه وتضمنه الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الملائم والعادل بين مختلف الأقاليم، أما المبدأ الخامس والأخير هو منع الفيدراليات بين الجماعات المستقلة، هذا المبدأ يمنع قيام دولة اتحادية بين جماعات مستقلة.[1]

لقد تم توزيع الصلاحيات بين الدولة والأقاليم المستقلة، فمن مهام الدولة الأمور السيادية، كالدفاع، العملة، الجنسية، الهجرة، الجمارك، العلاقات الدولية والتشريع والإدارة في المسائل التي تخص عموم البلاد، في حين تشمل صلاحيات الأقاليم المستقلة كل ما هو محلي سواء على مستوى التشريع أو الإدارة بما لا يتناقض مع مهام الدولة السابقة.[2] وتعتبر اسبانيا من أكثر الدول الآخذة بنظام اللامركزية المتقدمة في أوروبا، حيث تتوفر كل مجموعة مستقلة على مجلس محلي منتخب انتخابا مباشرا (برلمان إقليمي) تنبثق عنه حكومة للإقليم وبجانبهما المجلس الإقليمي للقضاء.[3]

حاليا تتشكل اسبانيا من 17 إقليم حكم ذاتي ومدينتين للحكم الذاتي (سبتة ومليلية)، هذه الأقاليم ليست متجانسة عرقيا ولغويا وثقافيا فحسب إنما غير متجانسة أيضا من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان ومن حيث الموارد الطبيعية والثراء وهذا ما يجعل بعض الأقاليم ترى في مبدأ التضامن إجحافا بحقها، لذلك نجد النزعة الانفصالية قوية داخلها كإقليم كاتالونيا وإقليم الباسك. إن هذه الأقاليم تسعى إلى إقامة دول مستقلة وما استفتاء الذي جرى في كاتالونيا في الأول من أكتوبر 2017 إلا حلقة في هذا المسعى.

5 – 4 – تجربة الجهوية الموسعة في المغرب: بعد استقلال المغرب وجد نفسه أمام ارث استعماري كبير على صعيد الفوارق الجهوية، لان البلاد عانت من تقسيمات جهوية تأثرت بالرؤية الاستعمارية التي قسمت المغرب إلى مناطق نفوذ أجنبية من الشمال إلى الجنوب، ومما لا شك فيه أن طبيعة الاستعمارين الفرنسي والاسباني قد ساهما في تكريس مبدأ التفاضل والتمايز بين جهات البلاد انطلاقا مما كانت توفره هذه الجهات للبلدين المستعمِرين[4].

[1] أحمد السوداني، المرجع السابق، ص ص 106-115

[2] المرجع نفسه، ص ص 121 – 136

[3] عبد العزيز أشرقي، المرجع السابق، ص 159

[4] عبد الوهاب الدبيش، مفهوم الجهة في العصر الوسيط - بحث في أدبيات الجغرافيا التاريخية، قضايا الجهوية المتقدمة في المغرب، الجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2011، ص 19

إن المدخل الحقيقي نحو ظهور تجربة المناطق الاقتصادية الجهوية كان تجربتي مشروع تهيئة حوض سبو، ومشروع التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي، ومع صدور قانون 16 جوان 1971، تم إنشاء الجهات الاقتصادية السبعة، ولقد تحكمت في هذا التقسيم مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان الأمر يتعلق بتصور المجتمع لمشاكله وحاجاته وإمكانياته ولكيفية تدبيرها والتحكم فيها[1].

وعلى هذا الأساس تم تقسيم التراب المغربي إلى سبع جهات اقتصادية، هذه التجربة كانت الخطوة الأولى لتنظيم الجهة في المغرب.

لكن غياب الأجهزة المقررة للجهة، وغياب الهياكل وحصر الاختصاصات على مستوى الاستشارة فقط وعدم وجود أية موارد خاصة بالجهة، كلها عوامل دفعت المغرب إلى استحداث نظام يعالج هذه النقائص من جهة ويواجه تحديات الاختلالات الجهوية من جهة أخرى، فكان التوجه نحو اللامركزية وتقوية الديموقراطية المحلية[2].

في نفس السياق عبر المغرب عن تبنيه للفكرة الجهوية عندما تم إعادة تقسيم البلاد وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، كما تم ترقية الجهة إلى جماعة محلية في دستوري 1992 و1996م، هذا الأخير(دستور 1996) نص على استحداث غرفة ثانية للبرلمان تضم من بين أعضائها مستشارين منتخبين على مستوى الجهات، وبذلك تطورت الجهة في المغرب من جهة ذات طابع اقتصادي وبمهمة استشارية فقط إلى جهة ذات خصوصيات إدارية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري[3].

كما نص قانون تنظيم الجهات الصادر سنة 1997 على تقسيم التراب المغربي إلى 16 جهة[4].

في 3 جانفي 2010 أعلن القصر الملكي عن مشروع الجهوية الموسعة وعين لأجل هذا الغرض هيئة استشارية أُنيطت بها مهمة وضع تصور للجهوية الموسعة ضمت باحثين ومهتمين في مجالات مختلفة[5].

بموجب نص دستور 2011 يرتكز التنظيم الجهوي والترابي في المغرب على مبادئ التدبير الحرّ وعلى التعاون والتضامن ويؤمن مشاركة السكان في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية

[1] أبولاس حميد، المرجع السابق، ص ص 42،43

[2] عبد اللطيف بكور، الجهوية السياسية الايطالية كمرجعية لإفراز صيغة مشروع الجهوية الموسعة بالمغرب، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 6، 2010 ص 110

[3] زكرياء الكداني، الجهوية وآفاق التنمية، مسالك، عدد 18/17، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)، ص 35

[4] إدريس لكريني، الجهوية والديموقراطية، مسالك، عدد 18/17، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)، ص 42

[5] مهتدي بوزكري، تساؤلات حول الجهوية بالمغرب من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الموسعة، نوافذ، عدد 46/45، 2010، ص 97

المندمجة والمستدامة، وعلى هذا الأساس تم دسترة الجهة[1]، بمزيد من الصلاحيات حيث تم إقرار الجهة جماعة ترابية إلى جانب العمالات والأقاليم والجماعات. كما تم استحداث هيئة تشريعية للجهة هي المجلس الجهوي، وهيئة تنفيذية على رأسها رئيس المجلس الجهوي، تُنتخب مجالس الجهات بالاقتراع العام المباشر، وهذه الأخيرة تنتخب رئيس المجلس الجهوي. كما للجهة منتخبين عنها في مجلس المستشارين، يساهمون في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية للدولة وللجهات والجماعات الترابية الأخرى[2].

إلى جانب مجلس الجهة ورئيس المجلس الجهوي، يوجد والي الجهة كممثل السلطة المركزية، وهو يعمل على تأمين تطبيق القانون وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارس المراقبة الإدارية، ويساعد رئيس المجلس الجهوي في تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

بموجب هذا التنظيم الإقليمي الجديد أصبح للجهات اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، وتنفذ الجهات خططها التنموية انطلاقا من مواردها المالية الذاتية والموارد المالية المرصودة من طرف الدولة[3].

والعلاقة في المغرب بين الوالي بصفته ممثل الدولة والجهة ما زالت تعرف اختلال في توزيع السلطة لصالح الوالي وتزداد هذه العلاقة اختلالا بممارسة وصاية صارمة على الجهات[4].

بالمحصلة، رغم ما عرفته الجهة من إصلاحات مهمة سواء دستورية من خلال الرقي بالجهة إلى جماعة محلية في دستور 1992، وتعزيزها في دستور 1996 ثم إلى جماعة ترابية في دستور 2011، ينتخب أعضاء مجلسها بالاقتراع المباشر عكس ما كان معمولا به في السابق حيث كانوا ينتخبون بطريقة الانتخاب غير المباشر.

وبالفعل جرت انتخابات 2015، تم من خلالها انتخاب مجالس 12 جهة، لكن يتبن من خلال دراسة النموذج الجهوي المغربي بالتقدم الأكيد نحو ترسيخ الجهوية، لكن علاقة الجهة بالدولة ما زالت تطبعها اختلالات على مستوى توزيع السلطات ويظهر ذلك بوضوح في قلة وضعف ما يملكه المجلس الجهوي من اختصاصات وموارد ذاتية وبين ضخامة نفوذ الوالي داخل الجهة.

إن التجربة الفتية للجهوية الموسعة في المغرب تواجهها تحديات كثيرة، فالفوارق ما بين الجهات في مجال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستفادة من الخدمات الأساسية لا تزال قائمة، حيث

[1] دستور المملكة المغربية 2011، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5964، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق لـ: 30 جويلية 2011

[2] المرجع نفسه.

[3] دستور المملكة المغربية 2011، المرجع السابق

[4] عادل تميم، المرجع السابق، ص 103

تظهر المؤشرات تباينا كبيرا في النمو ما بين الجهات وتمركزا للثورة على الشريط الساحلي الممتد من طنجة إلى أكادير. والى جانب ذلك ضعف الموارد المالية التي تتوفر عليها الجهات والتي لا تستفيد من البرامج الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الجهوي إلا من جزء يسير منها[1].

كما أن الجهات تعاني ضعفا في مواردها ومحدودية اللجوء إلى الاقتراض، وتعقد القوانين مع ضعف الموارد البشرية، كل هذه العوامل تجعل الدولة هي الفاعل الرئيسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء بشكل مباشر او غير مباشر من خلال المؤسسات العمومية التابعة لها[2].

تجدر الإشارة إلى الدولة المغربية تقدم نظام الجهوية كمقاربة لتسوية القضية الصحراوية، التي عمرت طويلا، فمن خلالها يتم تقديم المسوغ لقبول مبادراته لحل هذه القضية[3].

[1] اللجنة الاستشارية للجهوية (المملكة المغربية)، الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الكتاب الثالث، ص 07

[2] المرجع نفسه، ص 07

[3] عبد العزيز أشرقي، المرجع السابق، ص 21

ثانيا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساس تحقيق التنمية المستدامة

1 - مفهوم التنمية: مازال موضوع التنمية يثير الجدل والنقاش في مختلف الدوائر العلمية والأكاديمية، نظرا لاستخدامه في السياقات العلمية المتباينة، ولاختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية، ولحداثة استخدام هذا المصطلح.

رغم ذلك فقد تطورت دلالات مصطلح التنمية مع التطور الذي شهده العالم سياسيا، اقتصاديا وثقافيا، واصطبغ هذا المفهوم بالتيارات الفكرية التي سادت العالم في التاريخ المعاصر.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ استعمال تعبير "تنمية" للدلالة على حالة المجموعات والأقطار، ولقد سبقته - قبل هذا التاريخ - العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات مثل: التطور، التمدن، التحديث، الرقي، التغريب[1].

أيضا ؛ كثيرا ما استخدم مصطلح التنمية بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة، في سعي إلى تفسير عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات، ثم استخدم للإشارة إلى مزيج من الخصائص والمميزات أو الرفاه الاجتماعي المتعلق بكل من: النمو الاقتصادي أو التحديث.

وهناك اتفاق عام على عدم وجود اتفاق تام بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، ومن ثم فلا يوجد تعريف واحد جامع مانع لهذه العملية[2]، الذي بدأت اقتصادية فاجتماعية، وانتهت بأن أصبحت مفهوما شاملا، ولذلك تتفاوت مقاييس التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت التنمية تُعرّف في ضوء تعدد مفاهيمها من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها.

من الناحية اللغوية، التنمية كلمة مشتقة من نما، بمعنى الزيادة، فيقال: نما الشيء، أي: زاد[3]، والنَّماءُ فالتنمية من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر[4].

وكلمة النمو تستعمل في اللغة العربية كعملية تتم من الداخل، والإنماء بمساعدة خارجية، أما التنمية فمعًا، أي من الداخل والخارج[5].

---

[1] نادر سعيد، التنمية البشرية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، رام الله – فلسطين، 1998، ص 33.

[2] إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 127.

[3] الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج 4، تحقيق أحمد عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2003، ص 80،

[4] تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة بالجزائر بين الواقع والتحولات العميقة، 16و17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، ص 02، [متاح على الرابط]، *www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf* (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

[5] بن صفية سفيان: التنمية المحلية في ولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، 2011، ص 6

يُعرفها قاموس أكسفورد *Oxford* على أنها التطور التدريجي أو تطور القدرات الأساسية لشيء ما حتى يصبح متطورا ومتقدما، وهي عملية إنتاج أو خلق او إبداع شيء جديد أكثر تطورا[1].

ولعل أول من استعمل كلمة "تنمية" هو بوجين ستيلي حين اقترح خطة لتنمية العالم، وكان ذلك سنة 1889م[2]، ومن الثابت أن جوزيف شومبيتر (1950-883) *Joseph Schumpeter* استخدم مفهوم التنمية بمعنى التطوير ليميز بذلك بين التطور الاقتصادي العفوي والتطور الاقتصادي الإرادي، في كتاب حمل عنوان "نظرية التنمية الاقتصادية"[3].

مثلما تمت الإشارة سابقا إلى عدم وجود اتفاق تام حتى الآن بين مختلف الباحثين على مفهوم واحد للتنمية، ومن ثم فلا يوجد تعريف واحد جامع مانع لهذه العملية، الذي بدأت اقتصادية فاجتماعية، وانتهت بأن أصبحت عملية كلية شاملة[4]، ومن بين مفاهيم التنمية نذكر منها:

ويقدم بيار جورج مصطلح التنمية *Développement* على أنه مصطلح في الجغرافيا الاقتصادية، وهو يقابل عبارة النمو وهو يختص بزيادة الأبعاد الاقتصادية ممثلة في مؤشرات الإنتاج، وهذا التَطور يعني التقدم نحو الانتشار المتكافئ للمؤثرات في نمو المجتمع بأسره والحصول على استقلالية متطورة وهو يتطلب تحولات نوعية وتغيرات في البنيات الاجتماعية والاقتصادية، وتأخذ البلدان الصناعية كمرجع لصورة النمو العامة، حيث يتم تقييم وضعية مختلف البلدان وتصنيفها إلى بلدان متطورة أو نامية، أو بلدان في طريق النمو أو بلدان ذات النمو البطيء. ومن معايير القياس الأكثر سهولة القسمة الفردية للإنتاج الداخلي الصافي وإيقاعات تقدمه، وكذلك حساب معدل الديون[5].

ويعرفها قاموس الجغرافيا على أنها "تحولات تقدمية عميقة وهيكلية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتيحها النمو الاقتصادي المتواصل"[6].

وقد عرّف إعلان "الحق في التنمية" - الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986- التنمية بأنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم

---

[1] *Oxford English dictionary, advanced learners, Oxford publication, Edition 2, p 344*

[2] تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة بالجزائر بين الواقع والتحولات العميقة، 16و17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، ص 02 [متاح على الرابط]
https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
(تاريخ التصفح: 2017/09/16)

[3] شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010، ص 63

[4] محمد شوقي محمد ناصف، جغرافية التنمية في محافظة قنا، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 13

[5] بيار جورج، المرجع السابق، ص 193

[6] علي لبيب وآخرون، قاموس الجغرافيا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 90

على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[1] وكان هذا أول مفهوم دولي للتنمية.

وبالتالي أصبحت التنمية تعرف على أنها الاهتمام بجميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من حيث الكم ومن حيث الكيف، ومن خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة[2].

ومفهوم التنمية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، لأنها تتحدد بالتاريخ الثقافي والإطار المجتمعي لكل مجتمع وتتشكل بمحدداته، كما أن مضامين العملية التنموية تتباين باختلاف المراحل التاريخية في نفس الإطار المجتمعي.[3]

2 - الفرق بين النمو والتنمية: لقد تميزت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف عقد السبعينيات بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، ويعد النموذج الذي قدمه والت روسو تحت عنوان مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة[4]، أي أن التنمية اختزلت في النمو الاقتصادي خاصة النمو الصناعي، ليتضح فيما بعد أن التنمية أكبر من النمو الاقتصادي، وللتوضيح أكثر يجب التمييز بين النمو والتنمية.

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي عبر الزمن[5]، أي تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[6]، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، في حين تعتبر التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بإضافة إلى حدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، وعليه فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى إحداث التغيير[7]، وفي هذا الاتجاه يقول ج والنسكي *J. WALINSKY* التنمية بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل تتعداه إلى أشياء أخرى

---

[1] الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، [متاح على الرابط]،
https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/declaration.shtml (تاريخ التصفح 2016/12/12)

[2] *ROGER BRUNTET , Les Mots de la géographie , dictionnaire critique, la documentation française, 1992, p 146*

[3] هشام محمود الإقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص 15

[4] قدم والت روستو تفسيرا لعملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الكبير. للمزيد ينظر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 19، 20

[5] عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص ص 23، 24

[6] *Jean Arrous, Les théories de la croissance, seuil , Paris, 1999 , p 9*

[7] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص ص، 17، 18

كثيرة، فإنها تعني اللحاق بالدول المصنعة... والقضاء على الجوع والمرض، والتحرر من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية، وتطور الصناعة والزراعة وباقي القطاعات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني[1] والجدول رقم(01) يعقد مقارنة بين النمو والتنمية.

جدول رقم(01): الفرق بين النمو و التنمية

النمو	التنمية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة

صليحة مقاوسي، هند جمعوني: نحو مقاربة نظرية حديثة لدراسة التنمية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2009 /2010، ص 5.

3 – أشكال التنمية وأصنافها:

3 - 1 – التنمية كحالة والتنمية كعملية:

3 – 1 – 1 - التنمية كحالة: يقصد بحالة التنمية هي الوضعية التي رسمتها للدول النامية كهدف يجب التطلع إلى الوصول إليه، أي الوصول إلى حالة المجتمعات في البلدان المتقدمة، حيث يسود اقتصاد السوق والعمل المتخصص والدخل الوطني المرتفع، وحيث يسود الاستهلاك المرتفع على نطاق واسع، وفي مسيرتها للوصول إلى هذه الوضعية والحالة تم قياس درجة التقدم إلى هذا الهدف في مؤشرين اختزلا التنمية ككل وهما الدخل الفردي ومعدل نمو الدخل الوطني.

مما سبق يلاحظ طغيان الجانب الاقتصادي في فهم التنمية وقياسها ولهذه الوضعية مبرراتها الكثيرة لعل أبرزها:

[1] عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد – من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص، ص، 128، 129

- الفوارق الاقتصادية كانت فاحشة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة متمثلة في حجم الاقتصاد ومعدلات نموه وكانت هذه المؤشرات واضحة للعيان وأكثر بروزا من المؤشرات الأخرى.

- ساد اعتقاد جازم بين نخب الاقتصاديين حينها مفاده أن تطوير الاقتصاد سيجر معه تطوير الميادين الحياتية الأخرى أي تم اعتباره بمثابة القاطرة التي تقود البلاد والمجتمع إلى التقدم والازدهار.

- رغبة الدول الاستعمارية والشركات الكبرى في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها إلى المناطق التابعة لها أو التي تقع في نطاق نفوذها عن طريق تشجيع بعض النمو الاقتصادي في تلك المناطق.[1]

3 – 1 – 2 - التنمية كعملية: استمر المفهوم السابق في الدول المتقدمة كما في الدول النامية كما اعتمدته الوكالات الدولية حتى النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، حين بدأ إدراك أن جوانب التنمية كثيرة ومتعددة وإنها تتعدى البعد الاقتصادي ولعل أبرز عوامل هذا التحول تكمن فيما يلي:

- الصعوبات الجمة التي واجهت دول العالم الثالث في الوصول إلى مستوى التقدم الموجود في الدول المتقدمة حيث لم تنجح حتى الدول ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة.

- ظهور التجربة التنموية الاشتراكية التي طبقت على أرض الواقع وسعي الدول التي تبنت هذا الأنموذج التنموي إلى نشره في الدول المتخلفة.

- تنوع المشاكل السياسية والاجتماعية كزيادة معدلات الجريمة والحرمان والمشاكل الصحية ناهيك عن المشكلات البيئية كالتلوث بأشكاله المختلفة وهدر الموارد الطبيعية.

- تفاقم حدة الاختلالات بين الجهات والأقاليم هذا من جهة ومن جهة أخرى وزيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية لسيادة الاعتقاد أن تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وحده كاف لاستئصال شأفة الفقر من جميع أفراد وجهات البلاد.

نظرا لما سبق بدأ الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية للتنمية، وأصبح النظر إلى هذه الأخيرة أكثر عمقا سواء من الحكومات أو المفكرين والدارسين أو الهيئات والوكالات الإقليمية والدولية المهتمة بهذا الشأن، حيث تم إدراج الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية للتنمية ضمن جدول أعمال دراسة التنمية.

[1] محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد01، جانفي 2002، [متاح على الرابط]،
http://arab-api.org/images/publication/pdfs/116/116_develop_bridge1.pdf (تاريخ التصفح16/02/12)

في طريقهم إلى الوصول إلى النظرة الثانية للتنمية باعتبارها عملية، عكف المهتمون بشأن التنمية إطلاق الاقتصاد وتحفيزه كما حدث في الدول الأوروبية المتقدمة، ومحاولة تحديد المعوقات والتفكير في كيفية تجاوزها ومن بين هذه المعوقات وفرة الموارد، رؤوس الأموال، البني التحتية ...الخ

وقاد هذا التوجه إلى الانتباه إلى العنصر البشري، حيث أن البنية الاجتماعية والمواقف الثقافية للمجتمع قد تقف عائقا أمام أي مجهود تنموي، هنا سادت القناعة أن نشر التعليم وتحسين مستوى المتعلمين، وتوفير الرعاية الصحية، عوامل مساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود الذي بدوره يحدث التغيرات اللازمة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية في المجتمع.

وتطورت النظرة إلى التنمية فأصبح ينظر إليها من جوانبها المختلفة، الاجتماعية، السياسية، والبيئية. والتركيز على السياسات التي تقلص الاختلالات بين الأقاليم والجهات من جهة، وبين فئات المجتمع وطبقاته من جهة أخرى، عن طريق الحد من الفقر وتعميم الخدمات الأساسية من التعليم والصحة والاتصالات، وغيرها والتركيز أيضا على السياسات التي تحترم البيئة ولا تعمل على تدهورها، مع العلم أنه قد تتصادم هذه السياسات مع الطموحات الاقتصادية.

ومن بين المعيقات الأساسية التي تم الانتباه إليها منذ عِقد السبعينيات مسألة التفاوت الكبير بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة، خاصة بعد أخذت الفجوة الاقتصادية والتنموية في الزيادة بدل النقصان، وللمعالجة هذه القضية رُفع شعار وقتها لبناء اقتصاد عالمي يكون منصفا لدول الجنوب يمكنّها من التخلص من التبعية والسير بخطى طبيعية لتنمية مجتمعاتها.

وقد وصلت الأفكار المتعلقة بالتنمية إلى السعي إلى تقديم نماذج تنموية تناسب ظروف كل دولة ومواردها مع التركيز على الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل في العالم، في ظل أنظمة سياسية وإدارية ملائمة، وتطوير المناهج التعليمية ووضع معايير ملائمة للتزود بالخدمات الأساسية "وإعادة تنشيط الأشكال الثقافية التقليدية بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالتناسق مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية".[1]

3 – 2 - التنمية المخططة والتنمية المبرمجة: يقسم بعض المهتمين الفعل التنموي إلى تنمية مخططة وتنمية مبرمجة.

3 – 2 – 1 - التنمية المخططة: تستهدف الإنسان بدرجة رئيسية وتحسين أوضاعه المعيشية بشكل دائم ومطرد، كما أنها تحقق مبدأ الشمول لذلك هي تحتاج إلى جهاز مركزي لتصميمها وتنفيذها

[1] محمد عدنان وديع، المرجع السابق

ومتابعتها كما تحتاج أيضا إلى قرار سياسي يتخذ في أعلى مستوى اتخاذ القرار، وهي بذلك تمتاز بصفة القانون والإلزام[1].

والتنمية المخططة تقوم على تسخير وتعبئة كافة موارد المجتمع اللازمة لتحقيق أهداف الخطة التنموية وعلى رأس هذه الأهداف حقيق نموا متوازنا وضامنا لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ديمومة العملية التخطيطية، فهي إذا تحقق المصلحة العامة أي مصلحة المجموع كهدف أساسي دون تغليب مصلحة فئة او طبقة، وهي بذلك تعبر عن طموحات المجتمع وهي بذلك والتنمية.[2]

3 – 2 – 2 - التنمية المبرمجة: تتولى التنمية المبرمجة عناية خاصة بالمشاريع كهدف أساسي وقد تقتصر تأخذ شكل مشروع أو عدة مشروعات في ميزانية موحدة، يوزع تنفيذها على عدد من السنوات، وتكون قاصرة على قطاع أو عدة قطاعات، وهي بذلك تخدم فئة او فئات من المجتمع فقط. كما أنها مؤقتة تنتهي بانتهاء تلك المشاريع، تتطلب عمليات تنفيذ المشروعات التنموية فيها التقيد بالوقت والمواصفات والميزانية المرصودة، وهي بذلك تفتقر للشمول. والتنمية المبرمجة لا تتطلب جهازا مركزيا لتصميمها ولتنفيذها على أرض الواقع، فغالبا ما توكل هذه المهمة إلى الوزارات والإدارات المعنية.[3]

3 - 2 – أصنافها:

3 - 2 - 1 – التنمية الاقتصادية: بدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بشكل بارز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزاد الاهتمام بشؤون التنمية الاقتصادية خلال الستينيات، وقد شمل هذا الاهتمام فضلا عن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي العالم الثالث[4]، الذي تمكنت الكثير من دوله من نيل استقلالها السياسي، وبدأت تسعى إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

في البداية حصر العديد من الاقتصاديين التنمية الاقتصادية في تعظيم الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، على غرار مايير جيرالد، و كنيد ليبرجر، حيث كانا يريان أن التنمية الاقتصادية هي عمليات توظيف الموارد الاقتصادية للمجتمعات من أجل تحقيق زيادة مطردة في الدخل الوطني، تتجاوز معدلات نمو السكان، بما ينجر عنه زيادات حقيقية في الدخل الفردي. ولو أن

[1] وداد أحمد كيسكو، العولمة والتنمية الاقتصادية- نشأتها، تأثيراتها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص ص 99 - 101

[2] المرجع نفسه، ص ص 99- 101

[3] المرجع نفسه، ص ص 101- 103.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص، 13،14

الأخير يربطها أيضا بتوافر تطورات تقنية وتكنولوجية في عمليات الإنتاج[1].

أما س . واجل فيرى أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، وقد تكون على المستوى الدولي[2].

والتنمية الاقتصادية أيضا هي التنمية تستهدف التطور والزيادة المستمرة في قوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى محلي ، إقليمي ، قومي أو على مستوى العالم.

والتنمية الاقتصادية بدقة فهي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وطويلة والتي غالبا ما تتحقق غير متأثرة بالدورات الاقتصادية، وهي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، التفاعل بين الطلب والعرض على السلع والخدمات، توفر الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني، توافر استمرارية الزيادة في الناتج الوطني[3].

كما أنها عملية تتكون من تفاعل عناصر الإنتاج المتعارف عليها: الأرض، العمل، رأس المال و الإدارة، بناءَ على قدرات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات للازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الوطني والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل أساسية غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدى، وخلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري أو الإقليمي[4].

وعملية تطوير القطاعات الإنتاجية في دول العالم الثالث الذي يشمل دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تهدف أيضا إلى التخلص من الإرث الاستعماري الذي خلف تشوهات وتناقضات اقتصادية كثيرة، ذلك أن ما يعرف تاريخيا بموجة التحرر العالمية مكنت دول العالم الثالث من القضاء فقط على الأشكال غير الاقتصادية للسيطرة على لشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة، أو بعبارة أخرى أن هذه الدول حققت الاستقلال السياسي لا غير[5].

---

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص 20

[2] دريد فاطمة، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007/2006، ص 56

[3] وداد أحمد كيسكو، المرجع السابق، ص ص 104، 105

[4] دريد فاطمة، المرجع السابق، ص 57

[5] محمد بجاوي، من اجل نظام اقتصادي دولي جديد، ترجمة جمال مرسي ابن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 10

لقد رأت كثير من دول العالم الثالث أن استقلالها السياسي خطوة هامة للغاية، لكنه الخطوة الأولى لا أكثر في طريق التحرر التام، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية التي تنعكس بالإيجاب على الواقع الاجتماعي وربط علاقات اقتصادية جديدة غير تلك التي أقامها المستعمر[1] ، لأن الدول الاستعمارية أرادت إبقاء مصالحها أو كل ما يمكن المحافظة عليه في مستعمراتها، كما أنها أجرت تجديدات في العلاقات السياسية والاقتصادية وذلك للقيام بدور التأخير للتحرر الكامل[2].

وتُعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغييرات البارزة في البنيان الاقتصادي، من خلال هذا التعريف نلاحظ تجاوز مفاهيم النمو الاقتصادي التي سادت في مرحلة سابقة[3].

حتى أن الاقتصادي الأمريكي والت ويتمان روستو(1916-2003) *Walt Whitman Rostow* في كتابه"مراحل التنمية الاقتصادية، بيان غير شرعي، الصادر سنة 1960- يطرح ضرورة مرور المجتمعات البشرية بخمس مراحل هي: المجتمع التقليدي المتخلف، مرحلة وضع شروط الإقلاع الأولية، مرحلة الإقلاع، مرحلة التقدم نحو النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الضخم، وبذلك تكون هذه المجتمعات مرت بنفس المراحل التي مرت بها الدول الغربية المتقدمة.

قدم الاشتراكيون أيضا نظريتهم للتنمية التي ترجع في أساسها الفكري والفلسفي إلى النظرية الماركسية – اللينينية، والتي هي تنمية اقتصادية في قوتها الدافعة، وتقوم على فكرة التحول الهيكلي من خلال محورية القطاع الصناعي، تتم هذه العملية - وفق أصحاب هذه الرؤية - وفق التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج[4].

على أرض الواقع كانت السنوات الثلاثون التي أعقبت الحرب العالمية الثانية 1945-1975، حبلى بإعادة البناء والتنمية في الشرق والغرب معا لكن الغرب حقق تقدما اقتصاديا هائلا على اقتصاد الدولة، أي الاقتصاد الموجه، حيث ساد المجتمع الاستهلاكي في الغرب المعاكس لمجتمع الندرة الشيوعي[5].

تضع اتفاقية واشنطن الجديدة وصفة للتنمية تشمل إبقاء معدلات تضخم معتدلة، وتخفيض العجز إلى حد أدنى وفتح الأسواق للاستثمارات والمنافسة الأجنبية والحد من تدخل الدولة، وهي نفس النظرة التي تقدمها المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي الذي يتبنى نظرية اقتصاد السوق

[1] تريبلكوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975، ص، ص 134,133

[2] محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 10

[3] دريد فاطمة ، المرجع السابق، ص 57.

[4] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة ص 03

[5] جان كلود بازو، غيوم بيغو، التاريخ الكامل للعالم، ترجمة: لحسن عيساني، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 324.

لتطوير كفاءة استغلال واستعمال الموارد وزيادة الاستثمارات[1]. هذه النظرة لم تحقق الكثير بالنسبة للدول خاصة من العالم الثالث التي تبنتها، لأن المغالاة في الأخذ بنظرية اقتصاد السوق لا يتوافق مع ظروف كل البلدان خاصة تلك التي تُصنف دولا نامية.

ومن أهداف التنمية الاقتصادية:

- زيادة رفاهية الفرد والمجتمع، عن طريق زيادة الدخل وتوفير مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي وهذا ما استهدفته معظم اقتصاديات الدول الغربية في مراحل معينة وبشكل خاص ما يتعلق بأهداف إستراتيجية.

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وهذا ما استهدفته دول العالم الثالث بعد موجة التحرر العالمية.

- الانفتاح على العالم الخارجي وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى ومنها العولمة[2].

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية شغلت العالم بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية 1945، والنظريات التي تم تقديمها في كيفية وصول الدول إلى مستوى تقدم الدول الغربية، مركزة خاصة على التصنيع بصفته الآلية التي يحدث بها التراكم، وبالتالي الوصول إلى مستوى الاستهلاك الذي تتسم به تلك الدول. لقد تم اكتشاف أوجه قصور في هذه النظريات مما فسح المجال لظهور آراء ونظريات جديدة تخص جوانب أخرى للتنمية.

3 - 2 - 2 - التنمية الاجتماعية: منذ منتصف عقد السبعينيات بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر من قبل على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها[3].

تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز *Seers* الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع والتنمية في دولة ما هي إلا معالجة المشكلات السابقة[4].

يستعمل مصطلح التنمية الاجتماعية بشكل واسع في أدبيات السياسين والمهتمين بالشأن الاجتماعي والتنموي، وهو يشمل الكثير من المعاني:

[1] وداد أحمد كيسكو، المرجع السابق، ص27

[2] وداد أحمد كيسكو، المرجع السابق، ص ص 108، 109

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص، 20

[4] المرجع نفسه، ص 20

هي عملية دينامية مقصودة تتم من خلال التدخل الإرادي بغرض التحكم وتوجيه التغير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وذلك من خلال فرض المشاركة الفعّالة لتحقيق الأهداف المجتمعية[1].

وهي عند المصلحين الاجتماعيين تعني حصول أفراد المجتمع على المأوى الملائم والخدمات التعليمية والصحية ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى العمل والدخل الملائمين في جو من الأمن والسكينة.

ويراها البعض أنها تلك البرامج والمشروعات التي تهدف لتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية عن طريق استخدام الأفضل لكافة مواردها وإمكانياتها المتاحة والممكنة - سواء كانت الطبيعية أو البشرية أو المالية - للوصول إلى أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة[2]. ولنجاح هذه البرامج والمشروعات لا بد من المرور بالمراحل التالية، أولها مرحلة المسح الشامل للمجتمعات بهدف كشف الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية المتاحة والتعرف على احتياجات المجتمع الفعلية من الخدمات العامة والبرامج والمشروعات الاجتماعية، أما المرحلة الثانية فهي إجراء الدراسات والتحليلات والاستقراءات المختلفة التي على ضوئها يمكن وضع المعدلات التخطيطية للتنمية الاجتماعية وترجمة ذلك إلى أهداف محددة، أما المرحلة الثالثة فهي وضع التخطيط الإنمائي العام للمدى الطويل ثم ترجمة ذلك إلى برامج تنفيذية في شكل خطط طويلة الأجل[3].

3 – 2 – 3 - التنمية البشرية: مفهوم التنمية البشرية ليس جديدًا على فكر التنمية، فالمفهوم الذي يربط بين التنمية والبشر ليس فقط باعتبار البشر عنصرًا من عناصر التنمية (رأس المال البشري) ولكن باعتبارهم كذلك الغاية النهائية للتنمية، لأن البشر هم ثروة الأمم، فهم يشاركون في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونهم عاملا من عوامل الإنتاج، وهم أيضًا الهدف الأخير لعملية التنمية[4].

ولقد كانت هناك دراسات تستخدم هذا المفهوم بالفعل في أواخر السبعينيات، وليس من النادر أن تجد عبارات مثل أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، حتى في كتابات الخمسينات والستينات[5].

[1] دريد فطيمة، المرجع السابق، ص 60

[2] محمد محمد الهادي، بنوك المعلومات المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية في الوطن العربي، دار المريخ، الرياض، 1983 ص 7.

[3] المرجع نفسه، ص 8

[4] طلعت علي محمد، جغرافية التنمية البشرية في محافظة بني سويف، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، 2009، ص 01

[5] المرجع نفسه، ص 01

وقد استعملت الأمم المتحدة هذا المعنى في "إعلان الحق في التنمية" الصادر في 04 ديسمبر 1986، حيث جاء في المادة الثانية من الإعلان: "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه"[1].

غير أن مصطلح التنمية البشرية ذاع صيته منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد تبني برنامج الأمم المتحدة للإنماء *PNUD*[2] له في التقرير الأول الصادر عن البرنامج عام 1990 تحت عنوان "المعنون بمفهوم التنمية البشرية وقياسها"[3].

وقد بدأ عقد التسعينات يأخذ طابعًا مميزًا على أنه عقد التنمية البشرية، فنادرًا ما كان مثل هذا التوافق في الآراء على الأهداف الحقيقية لاستراتيجيات التنمية[4].

تلخص لجنة الأمم المتحدة المعنية بتخطيط التنمية هذا التوافق في الآراء أصدق تلخيص، عندما تقول "إن الناس في التسعينات ينبغي أن يعتبروا دون منازع مركز التنمية، وأهم الأسباب التي تدعو إلي ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تفهم بشكل متزايد على أنها زيادة القدرات المتاحة للناس"[5].

ويعرف تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس "بمعنى الاستثمار في قدرات البشر بما يمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس تعني كفالة توزيع عائدات النمو المحقق توزيعا عادلا وواسع النطاق، والتنمية بواسطة الناس بمعنى إعطاء الفرصة للجميع للمشاركة فيها[6].

---

[1] الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، المرجع السابق

[2] تأسس برنامج الأمم المتحدة للإنماء *PNUD* سنة 1966 من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة هما: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتد، وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص، وقد تم دمج البرنامجين بشكل نهائي سنة 1971 من أجل تجنب تداخل الصلاحيات والخدمات المقدمة من كلا البرنامجين، ويراهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة البلدان على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها وهي: الحكم الديموقراطي، مكافحة الفقر، الإنعاش ومنع الأزمات والبيئة والطاقة، كما يولي البرنامج أيضا اهتماما بمكافحة الايدز والمساواة بين الجنسين، حماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. ينظر: هشام المكي وآخرون، سؤال التنمية في الوطن العربي، مداخل عملية ورؤى نقدية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2014، ص ص 117، 118.

[3] تقرير التنمية البشرية يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *UNDP* منذ العام 1990، وهي تقارير موضوعية تتضمن تحاليل مدعمة بالوقائع وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية، وتحليل التجارب التنموية، مع الإشارة إلى أن هذا البرنامج يصدر تقاريرا دولية، إقليمية، وطنية ومحلية. للمزيد ينظر: *http://hdr.undp.org*

[4] علي طلعت علي محمد، المرجع السابق، 2009، ص 01

[5] المرجع نفسه، ص 01.

[6] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2011، ص 33.

أي أن برنامج الأمم المتحدة للإنماء يرى في التنمية البشرية عملية توسيع لخيارات الناس سيما تلك الخيارات التي تنشأ عن طريق توسيع القدرات البشرية والطريقة التي يعمل بها البشر – أي ما يفعله البشر وما يمكن أن يفعلوه في حياتهم اليومية[1]، وهذه القدرات هي:

- أن يعيش الإنسان حياة صحية أطول

- أن يكون مزودا بالعلم والمعرفة.

- أن يكون بإمكانه الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم[2].

لقد أصبح مفهوم التنمية البشرية أهم أداة تحلل قدرات التنمية وأنماط نمو الدول والمجتمعات، ولقد أصبحت أيضا أسلوبا متطورا يتم بموجبه تحليل مشكلات التخلف، وينتهي بتصنيف نسقي للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية يمكن في نهاية المطاف، من بناء نموذج يعبر على مستوى التنمية، وينحصر الهدف منها في تفهم تداخل العوامل المؤثرة في التنمية وتشخيص التفاعلات بين الاقتصاد والإنسان وكذا التنبؤ بمسار تطور تلك المجتمعات .

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 إلى أنه إذا لم تتحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، وتبقى أهدافا بعيدة المنال، وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية حقوقا يقدرها الناس تقديرا فائقا من بينها الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية واحترام الذات والإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإنتاج والإبداع وصيانة حقوق الإنسان[3].

كما اقترح خبراء الأمم المتحدة للتنمية البشرية إدراج مؤشر الحاكمية أو الحكم الراشد، على اعتبار أنه مفتاح التنمية الحقيقية وبذلك توسع المفهوم ليشمل المجال السياسي، فتقرير 2002 شدد على ضرورة تعميق الديمقراطية، وذلك لتمكين الفقراء والمهمشين – عن طريق المشاركة – من أجل إشباع تطلعاتهم في الحياة الكريمة والرفاه[4].

أي: أن ضمان المنفعة المرجوة من عمليات المشاركة، والتي تتسم بالشمولية الاجتماعية والمساهمة في تحسين عمليات التخطيط يتطلب توفير الحد الأدنى من شروط معينة، بما في ذلك وجود النظام السياسي الذي يتيح للمواطن ويشجعه على المشاركة الفاعلة، ووجود أساس قانوني لكل من السياسات وعمليات التخطيط المحلية، والتي تحدد كيفية تأثير نتائج العمليات التشاركية على عمليات

[1] عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004،ص 23.

[2] المرجع نفسه،ص 23.

[3] نصيرة قوريش، المرجع السابق، ص 33

[4] محمد الهادي لعروق، التنمية البشرية في الجزائر، مجلة التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003، ص، ص 8، 9

إعداد الخطط وصنع القرار، ووجود آليات محددة لتمكين الفئات المهمشة اجتماعياً من إيصال صوتها، سواء كان ذلك على صعيد التمثيل السياسي أو على صعيد عمليات التخطيط التشاركي[1].

اتجه المهتمون بالتنمية البشرية إلى قياس مستوى هذه الأخيرة، فكان دليل التنمية البشرية *(IDH)*، وهو مؤشر مركب له شهرته في الدراسات والتقارير وحتى الإعلام، يعبّر عن مدى توجيه الدولة باتجاه التنمية البشرية[2]، ويتم حساب هذا الدليل بدلالة ما يسمى بمعدل الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة للتنمية أي هو باختصار يقيس التطور الإجمالي المحقق انطلاقا من ثلاثة أبعاد هي طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة[3].

ويقوم التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء والمتعلق بالتنمية البشرية - الذي أصبح يصدر سنويا – بترتيب الدول حسب مستوى التنمية فيها، من خلال قياس الانجازات التنموية بغرض وضع الأولويات في خطط التدخل الأممية أملا في الحد من التدهور الحاد لظروف معيشة المجتمعات الأقل حظا في التنمية[4].

والنموذج المقدم للتنمية البشرية والمقتصر على الدخل والصحة والتعليم، في التقرير الأول لسنة 1990 تم تعديله أكثر من مرة، فقد تحدث تقرير سنة 1993 عن مشاركة الناس، وتحدث تقرير سنة 1995 عن المساواة بين الجنسين، وعن حقوق الانسان في تقرير سنة 2000، وبعد ظهور المقاربة البيئية في التنمية، تم الحديث عن أزمة المياه العالمية في تقرير سنة 2006، وعن مخاطر التغير المناخي في تقرير سنتي 2007 و2008، والربط بين الاستدامة والإنصاف في تقرير سنة 2011، ونهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع في تقرير سنة 2013.

ويقدم تقرير التنمية البشرية مقاربة كمية لقياس التنمية البشرية عن طريق تقديمها لدليل التنمية البشرية *(IDH)*، وهو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسط العمر عند الولادة والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولقيمة دليل التنمية البشرية حد أعلى هو 01.

ولقياس أكثر شمولا للتنمية البشرية أصبحت تتضمن تقارير التنمية البشرية أربعة أدلة مركبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، الذي يعدل قيمة دليل التمنية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية البشرية حسب الجنس، الذي يقارن قيمة دليل التنمية

[1] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2009، المرجع السابق، ص 06

[2] خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو- مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2012/2011، ص 62

[3] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 09

[4] المرجع نفسه، ص 07

البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة ودليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل. وبذلك أضحت التنمية البشرية التي يقيسها هذا الدليل متعددة الأبعاد كما هو موضح في الشكل رقم(02).

الشكل رقم(02): أبعاد التنمية البشرية

برنامج الأمم المتحدة للإنماء: تقرير التنمية البشرية، 2015

3 - 2 - 4 - التنمية المستديمة: يرى بعض الباحثين أن فكرة الاستدامة – حتى وان لم يعبر عنها بهذا المصطلح- قد ظهرت أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية إبان الموجة الأولى من القلق البيئي، فقد أدرج خبير الأحراج ستيوارت يودال في كتابه "أزمة النزوح" مفهوم "الصيانة" عند حديثه عن كيفية خدمة المصالح الاقتصادية للبلاد على نحو أفضل دون استنزاف الغابات على الأمد الطويل[1].

وحتى الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين كانت قلة من الباحثين على دراية بمفهوم علم البيئة *Ecologie* كما أن مصطلح البيئة *Environnent* كان يعنى القليل كقضية اجتماعية وسياسية، لكن بداية تجلي بعض المشاكل البيئية وظهور مخاطر تهدد أنواعا من الكائنات الحية أصبحت البيئة قضية لها شعبية كبيرة[2].

[1] ف.دوجلاس موسشيت، منهاج متكامل للتنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000، ص15

[2] عبد القادر عابد وآخرون، أساسيات علم البيئة، ط 2، داروائل للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 19

لقد كان انشغال الإنسان بمثل هذه المشكلات في الماضي محدودا للغاية ومحصورا في نطاق القبيلة والمدينة، ولكن الذي يميز النظرة الحديثة هو التفكير في هذه المشكلات في ضوء الموارد العالمية وعلاقاتها بسكان العالم[1].

وقد نجم هذا الاتجاه الجديد إلى حد ما من الشعور بأن العالم قد تضاءل وانكمش بفضل وسائل المواصلات والاتصال الحديثة، وذلك بالإضافة إلى بعض الأسباب الملحة الأخرى التي تجعل من الضروري معالجة مشاكل السكان والموارد على أنها مشكلات عالمية[2].

إذا، بدأ العالم يقف على المشكلات البيئية الخطيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة في السكان والإقبال الشره على الموارد هذه المشاكل البيئية باتت تهدد أشكال الحياة فوق سطح الأرض، بعد أن ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال عقود سابقة، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تستجيب للتحديات التي تواجه المجتمعات البشرية فكان ميلاد التنمية المستديمة.

ومصطلح التنمية المستدامة *développement durable* هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي *sustainable development* الذي يعني التنمية القابلة للإدامة أو التنمية الموصولة[3].

ظهرت عبارة "التنمية المستدامة" رسميا لأول مرة سنة 1980 في وثيقة اشترك في إصدارها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة *EUNP* والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة، بعنوان إستراتيجية المحافظة العالمية[4].

وفي سنة 1987 ظهر تقرير لجنة *Brandt Land* نسبة إلى بريتلاند قروهارلم (1939-) *Brundtlan Gro Harlem* وزيرة البيئة النرويجية - والتي أصبحت سنة 1990 رئيسة للوزراء في بلادها- ومن خلال هذا التقرير تم تكريس هذه العبارة كمفهوم ذاع صيته واتسع استعماله، وحمل مصطلح التنمية المستدامة في هذا التقرير معنى "تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال اللاحقة"[5]. أي أن التنمية المستدامة تقوم على الموازنة بين تلبية حاجيات الأجيال الحالية وعدم المساس بحقوق الأجيال اللاحقة[6].

---

[1] و.س ويتنسكاي، الموارد العالمية وعلاقتها بالسكان، تر: فاروق مصطفى إسماعيل، عالم الفكر المجلد الخامس، العدد 4، ص 120

[2] المرجع نفسه، ص 120

[3] *François MANCEBO, le développement durable, 2 Edition, Armand colin, Paris, 2013, p19*

[4] سيلفي برونيل، التنمية المستدامة – رهان الحاضر، ترجمة: رشيد برهون، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، 2012، ص 67

[5] *Martin Klulambi Pongo, Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone, éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouagadougou le 24/11/2003, [en ligne], https://fr.slideshare.net/Nomadaid/dmocratie-et-dveloppement-durable-en-afrique-francophone, (consulte le 22/07/2017)*

[6] *Farid BADACHE, le développement durable, 3 Edition, Eyrolles, Paris, 2010,p14.*

واتسع استعمال مصطلح التنمية المستدامة وذاع صيته، منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام1992، هذا المؤتمر نجد فيه أن دول العالم انقسمت إلى مجموعتين: الدول المتقدمة التي تعطي الأولوية إلى لحماية البيئة والمجال المعاشي، أما المجموعة الثانية والمتمثلة في الدول الفقيرة تضع التنمية على رأس انشغالاتها.[1] ورغم هذا التباين حضي - منذ ذلك الحين – مصطلح التنمية المستديمة باهتمام متزايد من قبل المؤسسات الدولية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية والمهنية والمعنيين بالأعمال[2].

ويعرف قاموس الجغرافيا التنمية المستدامة على أنها تنمية مبنية على قواعد تضمن تحسن نوعية حياة للبشر بصفة متواصلة دون أن يكون ذلك على حساب توازن وتواصل الأنظمة البيئية ولا على حساب الأجيال القادمة[3].

كما يعرفها إدوارد باربييه (1957-) *Edwerd barbier* "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي"[4].

وتعني في دوائر كثيرة التنمية المتوافقة بيئيا، بعد أن تم الاعتراف بأن جودة البيئة وسلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض[5].

أيضا، تم تعريفها من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة التي خلصت في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد".

وتقدم الأمم المتحدة الاستدامة على أنها دعوة لاستدامة مستوى معيشي لائق للجميع دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وهي أي الأمم المتحدة تعمل مع المجتمع المدني والحكومات لتشكيل إطار التنمية المستدامة طموح وخلق المستقبل الذي يراد له أن يتحقق من خلال الحصول على أحدث

[1] بن ميسي أحسن، الديناميكية الحضرية والتنمية المستدامة، مجلة مخبر التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003، ص 59.

[2] ف.دوجلاس موسشيت، المرجع السابق، ص13.

[3] علي لبيب وآخرون، مرجع السابق، ص 90

[4] آسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة (تونس) 26-27 أفريل، 2012، ص 05

[5] سي دوك لي، فكتور س.ل، ما بعد ريو دي جانيرو: التحدي البيئي، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000، ص87

المعلومات، وزيادة قاعدة المعرفة للتنمية المستدامة[1].

وفي هذا السياق تعمل الأمم المتحدة على إحداث تأثير ايجابي على حياة ورفاهية الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، وهي تستند إلى الاعتقاد تأكيد الازدهار الاقتصادي ورفاه الناس في كل مكان من شأنه تعزيز بأن السلام الدائم والأمن الدوليين[2].

ومن عوامل ظهور هذا المفهوم ما مارسه الإنسان على البيئة من اعتداءات كثيرة تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما مارسته الأجيال السالفة، حيث أوجد الإنسان - بما أحرزه من تقدم تكنولوجي - بيئة جديدة لا تنفك عن التحول والتبدل، وتفرض نفسها عليه، وتقتضي منه جهدا دائما من التغير والتكيف، وفقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية والقطيعة المفاجئة مع الماضي[3]، وما نتج عن هذه الوضعية من دق ناقوس الخطر وبروز الاهتمامات الايكولوجية إلى السطح.

وهذا هو سبب اختيار موضوع البيئة والعولمة كموضوع رئيسي للدورة الـ 24 لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي *(GC-24/GMEF)*، إذ أن صحة وغنى كل الاقتصاديات في كل المناطق تعتمد على التوفيق الناجح مـا بين هذين الاتجاهين.

كما نشير إلى أن مصطلح التنمية المستدامة فرض نفسه في وقت يعيش العالم عصر العولمة التي تعتبر - على نطاق واسع - بأبعادها المتعددة الاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والتكنولوجية، والسياسية، كخاصية محددة لعصرنا. وعليه فقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والذي تم تبنيه من قبل قادة دول العالم عام 2000م، على أن التحدي المحوري الذي يواجه العالم الآن هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لكل شعوب الأرض[4].

وبعد عامين، قام المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بالتحدث عن الروابط ما بين العولمة والتنمية المستدامة بشكل أكثر تفصيلاً، لقد حددوا التجارة، والاستثمار، وتدفق رؤوس الأموال، والتطورات التكنولوجية كفرص متاحة عن طريق العولمة. كما أنهم اعتبروا الأزمات المالية، وانعدام الأمن، والتدهور المستمر للنظام الإيكولوجي، والفقر، والعزل الثقافي والاقتصادي، والتفاوت ما بين المجتمعات، تحديات جدية مرتبطة بالعولمة.[5]

---

[1]- *United Nations, Promote Sustainable Development https://www.un.org/en/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html (accessed 16/06/2016)*

[2] *ibid*

[3] جان ماري بيلت، عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، عدد 189، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1994، ص 13

[4] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (*UNEP*): الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية،2007، نيروبي كينيا، ص 44

[5] المرجع نفسه، ص 44

ومن الإشكاليات المطرحة فيما يتعلق بالتنمية، التعارض بين متطلبات التنمية المستدامة، ومتطلبات التنمية القطاعية (الصناعية، الزراعية، السياحية ...الخ) وانعكاساتها على تلوث البيئة وكيفية الحد من هذا التعارض، بحيث يكون هنالك تنسيق بين أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها وعمليات التنمية في مختلف القطاعات.

أي العمل على الوصول إلى النقطة التي لا تتعارض فيها أهداف التنمية القطاعية مع متطلبات التنمية المستدامة لأن التنمية القطاعية ليست مهمة أحادية الجانب، بمعنى أنها ليست مهمة الوزارة المسؤولة على القطاع، وإنما مهمة وطنية لمجموعة الوزارات والمؤسسات والهيئات التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعا في إطار مجالات التنمية الأخرى[1].

والتنمية المستديمة تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، مع الاستغلال العقلاني للموارد، وفي ظل احترام البيئة الطبيعية من خلال تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، كما تهدف أيضا إلى استثمار التطور التكنولوجي الحديث وربطه بأهداف المجتمع، هذا الأخير الذي يجب تغيير حاجاته وأولوياته بشكل مستمر ومناسب تحقيقا لأهداف هذه الفلسفة التنموية[2].

وعليه فالتنمية المستديمة تجري في ثلاث مجالات رئيسية هي: النمو الاقتصادي، حفظ الموارد والبيئة، تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية.

بالمحصلة؛ لقد لفت تعريف التنمية المستدامة الأنظار بوضوحه وطابعه الكوني، حيث إنها منذ مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى قمة جوهانسبورغ 2002 فسحت لنفسها مكانا في المعجم الدولي[3] لأن التنمية بالمفهوم الجديد لم تبق تنمية للحاضر فقط، بل هي تنمية للمستقبل، فهي في جوهرها تهدف إلى تزويد الأجيال القادمة بحجم من الفرص بقدر يماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية.

كذلك لابد من الإشارة إلى أجندة 21 (جدول أعمال القرن 21) والتي هي خطة عمل شاملة على الصعيد العالمي والوطني والمحلي، من قبل مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات والمجموعات الرئيسية في كل مجال من مجالات التأثيرات البشرية على البيئة، لقد تم اعتماد جدول الأعمال هذا من طرف 178 دولة على إثر قمة ريو سنة 1992[4].

---

[1] جمال حلاوة، أماني هواش، واقع التنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية السياحية دراسة حالة محافظة أريحا في الضفة الغربية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر2011، ص 446

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص، 29، 20

[3] سيلفي برونيل، المرجع السابق، صر ص 67، 68

[4] *United Nations, Agenda 21, [online], https://sustainabledevelopment.un.org/outcomedocuments/agenda21 (accessed 27/03/2016)*

الشكل رقم(03): الأبعاد الثلاثة لانعكاسات التنمية المستدامة

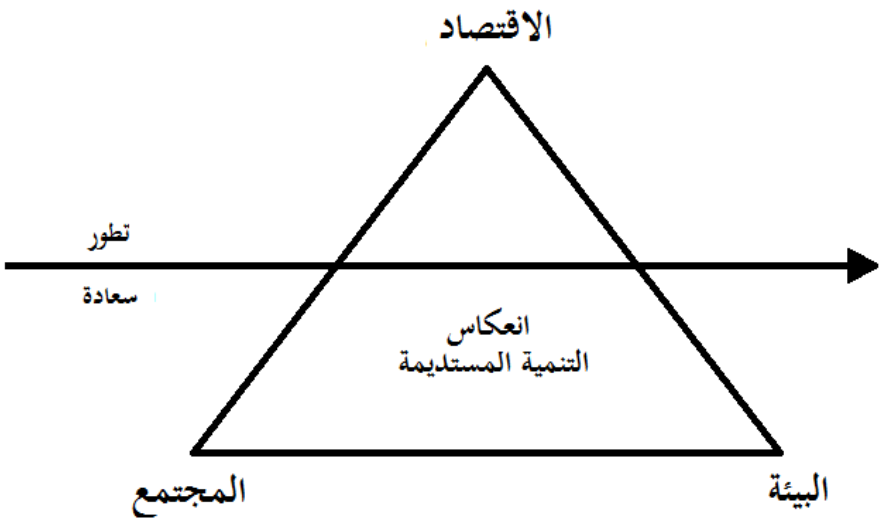

Farid BADACHE, le développement durable, op.cit, p 13

على خطى المساعي العالمية للحفاظ على البيئة انعقدت قمة باريس التي توجت بالتوقيع 22 أفريل 2015 مشاركة 195 بلدا، بشأن تغير المناخ، والذي نص عمليا على حصر ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض فيما دون درجتين مئويتين، كما تم اعتبار اتفاق باريس أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بتضمنه لخارطة طريق للإجراءات المتعلقة بالمناخ، حيث تضمن 17 هدفا لخطة التنمية المستدامة في آفاق سنة 2030[1]. وبالتالي هو في الواقع يدفع إلى زيادة معدلات كفاءة استهلاك الطاقة من جهة، والتوجه نحو الطاقات البديلة غير الضارة من جهة أخرى.

كما عقدت في مدينة مراكش المغربية في نوفمبر 2016، قمة المناخ (*COP 22*) التي تهدف إلى تكريس التقدم الذي تمّ في قمة باريس 2015، للتصدي لتغير المناخ العالمي.

3 - 2 - 5 - التنمية المحلية: لقد عرفت الساحة العالمية تحولات متسارعة وأصبحت المشاكل التنموية أكثر تعقيدا وصعوبة، ومعالجة هذه المستجدات التنموية مركزيا أصبح من الصعوبة بمكان، وعليه أصبح لزاما أن تتخذ التنمية أبعادا مجالية محلية، وتطبيقا لهذا المبدأ بدأ التفكير استحداث الأطر القانونية والتنظيمية والوسائل المؤسساتية والتمويلية لبلورة إستراتيجية بديلة للتنمية لتحقيق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

وقد ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح جديد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي، حيث ظهر هذا المصلح في ستينيات القرن الماضي كرد

[1] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة – التصدي لتغير المناخ، [متاح على الرابط]،
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climatechange (تاريخ التصفح: 2017/03/17)

فعل على ظهور الفوارق الجهوية والمناقشات التي صحبت إعداد المخططات الإنمائية ومخططات التهيئة[1].

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل"تنمية المجتمع" و"التنمية الريفية" و"التنمية الريفية المتكاملة" وأخيرا "التنمية المحلية".

كما أن مؤتمر كامبردج لسنة 1944 أوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج* *Achridge* بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لهذه التنمية[2]. ليتطور الأمر عام 1975 عندما ظهر مصلح التنمية الريفية المتكاملة في تقرير للبنك الدولي قاصدا بها إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف. وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية، نظرا لان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بالمناطق لحضرية، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية وهو مفهوم التنمية المحلية[3].

ويقصد بالمجتمع المحلي الجماعة التي قد تكون صغيرة العدد او كبيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخله، وبذلك فالمجتمع المحلي يقوم على أساسين الإقليم الذي يشغله، والشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل[4].

ويعتبر – في الوقت الحالي - المجال المحلي الإطار الأفضل لطرح قضايا التنمية الأساسية، ولا أدّل على هذا الأمر أكثر من أننا نجد معظم الدول تطبق بطريقة ما الأسلوب اللامركزي في سعيها إلى التنمية الاقتصادية والديمقراطية المحلية.

والتنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية، لكي تشارك مشاركة

[1] الأمين العوض حاج أحمد وآخرون، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أوت2007، ص 9

* مؤتمر أشردج عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص14

[3] المرجع نفسه، ص 15

[4] هذا التعريف للمجتمع المحلي قدمه ماكيفر *Maciviever* وبيج *Bage*، ينظر: مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 229،230

فعالة في التقدم على المستوى الوطني، وتتم التنمية المحلية من خلال تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية[1].

وتعرف التنمية المحلية أيضا على أنها حركة هادفة لتحسين الأحوال المعيشة للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبثها وإنشائها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[2] أي أن التنمية المحلية عبارة عن منظومة بنائية تقوم بربط ودمج الفاعلين الشعبيين والخواص في ديناميكية المشروع التنموي[3].

وهذا يعني أن التنمية المحلية في مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها، حيث تشارك مشاركة فعّالة في التقدم على المستوى الوطني[4].

أي إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجة المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي[5].

من وجهة النظر الاقتصادية تهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من اجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل[6].

والتنمية المحلية هي الآلية التي بمقتضاها يجري التخطيط لمختلف العمليات و تنفيذها على أساس تعاون الجهود الأممية و الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 13

[2] ميشال، تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، حامد محمود، دار المريخ، السعودية، ص 50

[3] *Katalyn Kolosy, Le développement local: réflexion pour une définition théorique du concept, [en ligne], www.globenet.org/archives/web/2006/www.globenet.org/horizon-local/perso /defloc.html (consulte le 27/03/2016)*

[4] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 13

[5] الأمين العوض حاج أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص 9

[6] جوين سوينبرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية - دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن "مدن التغيير"، البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان سبتمبر 2004، ص 9

المحلية، عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشرك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشكلات المجتمع و تهيئة مقومات الحياة الكريمة لأفراده.

والتنمية المحلية هي أيضا، مبدأ بفضله يُمكن المجتمع المحلي من خلاله صياغة وتجسيد المحيط الخاص به في إطار تحسين نوعية حياة ساكنيه[1].

هذه الطريقة تُلزم إدماج متناسق لمكونات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وبيئية، والتشكيلة الاقتصادية تصبح أحيانا ذات أولوية بالنظر إلى أهمية أن يعيش كل فرد حياته ويستثمرها بطريقة مرضية لتلبية احتياجاته واحتياجات أسرته. هذه المقاربة قبل كل شيء ظاهرة إنسانية أين تكون المشاريع والأعمال أكثر فعالية من المؤسسات والسياسات، حيث يتحرك مجموع الفاعلين في المجتمع كل واحد في إطاره[2].

ونظرا لطغيان النموذج الواحد الذي أتت به العولمة، جاءت التنمية المحلية كرد فعل على هذه الإفرازات العولمية التي أصبحت تهدد المجتمعات والبيئات المحلية، في هذا السياق يرى سيرج لاتوش أن التنمية المحلية تشكل عنصرا أساسيا لكل حل بديل للتنمية والعولمة[3].

ومن أهداف التنمية المحلية ما يلي:

- التنمية المحلية تهدف إلى تحسين إطار حياة الأفراد في المجتمع لكي يمكنهم اغتنام بيئة صحية وملائمة

- التنمية المحلية تهدف إلى تحسين الوسط المعيشي لأفراد لكي يمكنهم التطور في المجتمع لما يُقدم لهم من فرص اجتماعية وثقافية متعددة.

- رفع المستوى المعيشي للأفراد بتمكين كل فرد في المجتمع من العمل (خلق فرص عمل وتشارك الثروة).[4]

- **أبعاد التنمية المحلية:** على الصعيد الاصطلاحي، التنمية المحلية التي تُسمى كذلك التنمية الاقتصادية المشتركة (*DEC*) في نسخته الحضرية، هذا المصطلح صار أكثر تداولا في الو.م.أ وكندا.

وهذه التنمية الاقتصادية المشتركة يُمكن توضيحها كمقاربة شاملة لإعادة التنشيط الاقتصادي

---

[1] *Roger Cadieux et d'autres, Le développement local, SOMMET DE MONTREAL,[en ligne], http://ville.montreal.qc.ca/pls/portal/docs/page/SOMMET_FR/MEDIA/DOCUMENTS/Developpement_local.pdf (consulte le 19/06/2016)*

[2] *Roger Cadieux et d'autres, op.cit, p 01*

[3] سيرج لاتوش، تحديات التنمية – من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، ترجمة:ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004، ص41

[4] *Roger Cadieux et d'autres, op.cit, p 03*

والاجتماعي للجماعات التي تشمل أربعة أبعاد هي:

- البعد الاقتصادي الذي يستهدف بسط وتوسيع جملة النشاطات الإنتاجية وبيع السلع والخدمات.

- البعد المحلي الذي يمس تحسين (زيادة قيمة) الموارد المحلية للإقليم الممتلك، في إطار سيرورة تشاركية ثلاثية تلتزم بها العناصر الأساسية للجماعة.

- التنمية الاقتصادية المشتركة ذات أهداف اجتماعية وسياسية، تتمحور حول إعادة التنشيط الاقتصادي والاجتماعي لإقليم عبر التدخل على مستوى الشغل، السكن، التكوين، الصحة والخدمات الاجتماعية، وهذا بحثا عن دعم إعادة التوفيق بين التطور الاقتصادي والاجتماعي عبر السكان المستقرين، أي أن المقصود هو تمكين الجماعة المشتركة، في هذه النقطة يُشير بيل نناس *Bill Ninacs* بأن التنمية الاقتصادية المشتركة هي توجه استراتيجي بمقدوره التدخل بالقرب من الجماعة الأكثر حرمانا.

- البعد المشترك (المُشاع) حيث الجماعة هي محور المنفعة التداخلية، فبالنسبة له (البعد المشترك) تشكل التنمية الاجتماعية مرجعية للإرساء أو التقوية في وسط المجتمعات، وعلى مستوى مجموع الشعب.[1]

شروط تسمح من جهة بمجتمع يحرز تقدما اجتماعيا، ثقافيا، واقتصاديا، ومن جهة أخرى تسمح لكل أفراد هذا المجتمع بالمشاركة في صنع التقدم، والاستفادة من ثماره، تحقيقا لأكبر إنصاف ممكن، وفي وجهة النظر هذه التنمية الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، وبالتنمية الثقافية.

من خلال كل ما تقدم يتضح أن اختلاف الباحثين كان كبيرا لأجل ضبط مفهوم التنمية، ولا نكاد نحصل على تعريف يجمع وجهات نظر كل الباحثين ذلك أن كل واحد منهم يقدم تعريفه انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فالباحثون الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون رأوا فيها مجرد زيادة في الناتج الوطني وبالتالي زيادة في حصة الفرد من تلك الزيادة مع تباين أفكارهم إلى حد التناقض في الطريقة والمنهج المتبع للوصول إلى هذا الهدف، في حين ينحُوا الاجتماعيون منحى يَرون من خلاله التنمية طريقا لتحسين حياة السكان من خلال رفع المستوى المعيشي من خلال تحسين الوضع الصحي والتعليمي والخدماتي...الخ.

ولقد أشارت الكتابات بعد الحرب العالمة الثانية أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع

[1] *Roger Cadieux et d'autres, op.cit, p 02*

زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني[1].

بقي أن نشير أيضا إلى أن الاجتهادات الأولى التي عنت بالتنمية قد كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، لكن تطور الأمر فيما بعد لتشمل توفير وتطوير العمليات التي من شانها سد حاجات السكان الأساسية كالسكن والغذاء التعليم الصحة ونحو ذلك لتتطور الاجتهادات بعد ذلك إلى الاعتناء بالبيئة والوسط الذي يعيش فيه السكان والى الاهتمام أيضا بحاجات السكان غير المادية كتحقيق الذات بمشاركة في الإنتاج والعيش الأمن والكرامة في جو من الحرية والمشاركة السياسية.

لقد عوملت التنمية في البداية وكأنها عملية بسيطة يشرحها الاقتصاد التطبيقي، وأن لا علاقة لها بالأفكار السياسية وأشكال الحكم، لتتطور إلى ما هو أكثر من الطرق التي يصبح فيها المجتمع أكثر إنتاجا، حيث أصبح التركيز على جودة حياة المجتمعات، أي تنمية الناس بدلا من تنمية الأشياء.[2]

نختم هذا الجزء بالجدول رقم(02)، والذي يلخص تطور المعاني التنظيرية للتنمية حتى مطلع الألفية الثالثة.

جدول رقم(02): تطور معاني التنمية على مرّ الزمن[3].

مراحل المعاني التنظيرية للتنمية	
1800 – السياسة الاقتصادية الكلاسيكية	علاج التقدم؛ اللحاق بالركب
1870> - المتأخرون	التصنيع؛ اللحاق بالركب
1850> - الاقتصاد الاستعماري	إدارة الموارد والوصاية
1940> - التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي – التصنيع
1950> - نظرية التحديث	النمو، السياسة والمجتمع
1960> - نظرية التبعية	التراكم – الوطني *auto centric*
1970> - التنمية البديلة	ازدهار الإنسان
1980> - النيوليبرالية	النمو الاقتصادي ، إعادة الهيكلة رفع القيود، تحرير، خوصصة
1990> - بعد التطوير	الهندسة الاستبدادية، الكارثة
2000 - الأهداف الإنمائية للألفية، الإصلاحات الهيكلية.	

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 12

[2] ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 2013، ص 314

[3] *Jan Nederveen Pieterse, Development Theory Deconstructions/Reconstructions, Second Edition, SAGE ,London, 2010, p7*

ثالثا: الاستثمار كمحرك للتنمية

- **مفهوم الاستثمار:** قُدمت تعاريف متعددة للاستثمار نذكر منها- حسب هنري غيتون (1904-1992) *Henri Guitton* الاستثمار هو تنمية التجهيزات وسائل الطاقة، في الحاضر و المستقبل مع قَبول التضحية أو المخاطرة[1].

- كما يُعرف الاستثمار على أنه عملية تكوين وتراكم رأس المال[2].

- الاستثمار أيضا، توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديدها أو تعويض رأس المال القديم.

- الاستثمار هو بمثابة تحويل رأس المال من شكله الأصلي النقدي إلى الإنتاجي أو الخدمي، وعليه فأن مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها، وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط[3].

- الاستثمار تغير في رأس المال خلال فترة زمنية محددة، وعلى ذلك فإن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيدا قائما، وهذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة[4].

ويعني الاستثمار بالنسبة للدول والمجتمعات توظيف رؤوس الأموال لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استحداث أو توسيع المشاريع الإنتاجية الزراعية، الصناعية والخدماتية ؛ أو ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية كالتعليم، الصحة وغيرهما وتوسيع شبكات الكهرباء، المياه، والصرف الصحي وكذا الإسكان، وكل ما من شأنه تحسين حياة أفراد المجتمع.

وإجمالا الاستثمار هو توظيف رؤوس الأموال من طرف جهة معينة قد تكون جهة حكومية أو خاصة في دولة أو مقاطعة معينة بما يكفل زيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية في الدولة أو المنطقة محل الاستثمار، أو بغرض تحقيق أهداف تنموية معينة، أي قد تكون أهداف الاستثمار غير ربحية كتطوير التعليم مثلا.

من وجهة النظر القانونية ووفق القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية

---

[1] *MILOUDI Boubeker, investissement et stratégie de développement, OPU, Alger,1993 p15*

[2] حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص 25، [متاح على الرابط]، *www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1909/1763* (تايخ التصفح: 2017/04/17)

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، جسر التنمية، عدد67 نوفمبر 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص 02

الاستثمار حدد مفهوم الاستثمار بالشكل التالي : "يقصد بالاستثمار:

1 - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل.

2 المساهمات في رأسمال شركة"[1]

ومن المصطلحات المرتبطة بالاستثمار البيئة الاستثمارية أو مناخ الاستثمار، ويقصد به مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر[2]، أي مجموعة السياسات التي تهدف من خلالها الدول – وحتى الأقاليم والمقاطعات داخل الدولة الواحدة في بعض الدول – إلى الترويج للاستثمار فيها وتشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية.

في حين عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بعدة مؤشرات محددة وهو البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات بسيطة للتضخم، وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري[3].

ولمناخ الاستثمار أهمية بالغة لأن الاستثمارات لا تتوطن في البلاد إلا بعد فحص البيئة الاستثمارية وهذا الفحص تقوم به المؤسسات الاستثمارية صاحبة الاستثمار أو مكاتب دراسات مختصة أو هيئات ومؤسسات أنشأت لهذا الغرض، حتى أنه ولهذه الغاية تصدر تقارير دورية تتحدث عن بيئة الاستثمار في مختلف المناطق والبلدان.

2 - أنواع الاستثمار: وفقا لأسس وقواعد مختلفة يمكن تصنيف الاستثمار كما يلي:

2 – 1 - حسب جهة الاستثمار: و ينقسم الاستثمار على هذا الأساس إلى قسمين:

- **الاستثمار الخاص:** ويكون من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتأول الملكية والموارد المالية وغير المالية للخواص كأفراد أو مؤسسات.

- **الاستثمار العمومي (الحكومي):** يكون هذا النوع من الاستثمار عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية من الأموال العامة المملوكة للدولة.

[1] قانون رقم 16 – 09 المؤرخ في29 شوال 1437هـ، الموافق لـ 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة في 29 شوال 1437هـ الموافق لـ 03 أوت 2016

[2] حسن كريم حمزة، المرجع السابق، ص ص 29 ،30.

[3] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 31 السنة 3، جويلية 2004، الكويت، ص ص 4- 5

2 – 2 - حسب طبيعة الاستثمار: و في هذه الحالة نميز قسمين هما:

- **الاستثمار الإنتاجي:** وهو الاستثمار الذي يهدف مباشرة إلى زيادة إنتاج السلع الخدمات ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتوج، وهذا من خلال تجديد أو توسيع وسائل الإنتاج.

- **الاستثمار غير الإنتاجي:** إذا كانت نتائجه المباشرة لا تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية أو تحسين جودة المنتجات ومثال هذا النوع بناء المؤسسات التعليمية.

2 – 3 - حسب موطن الاستثمار: وهو أيضا قسمين:

- **الاستثمار الأجنبي:** وهو الاستثمار الذي يتم داخل إقليم الدولة لكن برؤوس أموال مملوكة لأجانب أفرادا كانوا أو مؤسسات، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، حيث أن الاستثمار المباشر يعني امتلاك شخص طبيعي أو معنوي أجنبي لأصول ملكية كاملة أو جزئية في بلد مضيف معين، مما يمنحه حق تسيير الاستثمار ابتداء من العُشر (نسبة 10%) وذلك كحد أدنى، في حين أن الاستثمار غير المباشر يكون بشراء الأجانب لأوراق مالية في شكل سندات وأسهم وفي هذه الحالة ينصب اهتمام المستثمر على سلامة رأس ماله وزيادة قيمة أوراقه المالية[1].

- **الاستثمار المحلي:** وهو الاستثمار الذي يكون داخل إقليم الدولة وبرؤوس أموال محلية.

2 – 4 - الاستثمار المستحدث والمستقل: وينقسم إلى قسمين:

- **الاستثمار المستقل:** وهو الاستثمار غير المرتبط بالطلب وعادة ما يكون نتيجة لرؤية وإستراتيجية ما أو خدمة لأهداف معينة وعادة ما تقوم به السلطات العمومية[2].

- **الاستثمار المستحدث:** وهو الاستثمار الناتج عن النشاط الاقتصادي الناشئ بدوره عن بزيادة الطلب على السلع والخدمات المعبرة عن اتساع السوق وزيادة الاستهلاك[3].

2 – 5 - حسب مدة وزمن الاستثمار: وهو بدوره ينقسم إلى الاستثمار طويل الأجل ومتوسط وقصير الأجل.

3 - أهمية الاستثمار وعلاقته بالتنمية: لقد أتاح واقع الاقتصاد العالمي اليوم العديد من الفرص أمام دول العالم خاصة الدول النامية كما وضعها أيضا أمام تحديات جمة.

---

[1] مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص5

[2] لعشيبي الطاهر، الإختلالات المجالية في ولاية ميلة، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2005، ص ص 166، 167.

[3] المرجع نفسه، ص ص 166،167

فالاقتصاد العالمي القائم في تجارته على اقتصاد السوق المبنية على حرية تبادل السلع والخدمات وحرية حركة رؤوس الأموال، أدّى إلى زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات والى تنامي اندماج مختلف الأسواق، في ظل سرعة وضخامة التنقلات والمبادلات والتدفقات الرأسمالية في العالم. إذا، أمام هذا الواقع - الذي لم يَشهده العالم من قبل - تَبارَت الدول في اقتناص الاستثمارات عبر تحسين مناخ الاستثمار، وأصبحت قدرة أية دولة على كسب ثقة المستثمرين يتوقف على مقدرتها على توفير الظروف المثلى للمُستثمر، لذلك يُعّد جذب الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

هذا التنافس الدولي على الاستثمارات مرده لأهمية هذه الأخيرة والتي نوجزها فيما يلي:

- تدفق الاستثمارات يعبر عن تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتوطن بها تلك الاستثمارات.

- تساهم الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة سواء المباشرة أو غير المباشرة، كما يمكن للاستثمارات أن تقلل وتكبح عملية هجرة الأدمغة والكفاءات المحلية بما توفره من فرص عمل وظروف حياة أفضل، خاصة في بلدان العالم الثالث التي تعاني نزيفا حقيقيا لثروتها البشرية المُؤهلة نحو البلدان المتقدمة[1].

- خلق وتعظيم الثروة.

- زيادة مداخيل الخزينة العمومية عن طريق ما تحصله من جباية.

- تساهم الاستثمارات في جلب العملة الصعبة خاصة في الدول النامية التي تجد صعوبات كبيرة في الرفع من قيمة احتياطياتها من النقد الأجنبي، كما تعتبر الاستثمارات مصدرا من مصادر التمويل الخارجي في حالة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دولة معينة وتزداد أهميتها في حالة كانت تلك الدولة ذات دخل ضعيف أو متوسط[2].

- تطوير وإنتاج سلع وخدمات قد تكون جديدة في البلد محل الاستثمارات.

- تطوير البنية التحتية.

- تحسين المستوى المعيشي لسكان البلاد عن طريق الدخل الذي يحصلون عليه من فرص العمل المستحدثة او بطريقة غير مباشرة من خلال ما تنفقه حكومات تلك البلاد مما تحصله من ضرائب من وراء تلك الاستثمارات.

[1] عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013- 2014، ص ص 95، 96

[2] المرجع نفسه، ص ص 95، 96

- مساعدة الاقتصاديات المحلية والوطنية في الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

- نقل التكنولوجيا ووسائل العمل.

- تطوير القدرات المحلية والوطنية نتيجة احتكاك القدرات المحلية بالأجنبية.

- استغلال الموارد المحلية والوطنية من موارد طبيعية كالمناجم والأراضي الزراعية والمؤهلات السياحية...الخ.

- انتشال المؤسسات الآيلة للفشل أو المفلسة وإعادة بعثها، كتلك المؤسسات التي ينقذها مستثمرون بضخ رساميل جديدة فيها وتطوير طرق ومناهج الإنتاج والتسيير فيها.

- تؤثر الاستثمارات على التجارة الخارجية للدول، وذلك بتقليص فاتورة الاستيراد إذا تم إنتاج السلع والخدمات محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى التوجه نحو التصدير إذا تمكن المستثمرون من توجيه منتجاتهم إلى الخارج.

- تعمل الاستثمارات - خاصة تلك المتعلقة بإنشاء المشروعات الكبرى - على خلق وتحفيز العديد من الوفرات الاقتصادية، حيث تدفع حركة التصنيع من خلال توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج (المناولة) كما تعمل تلك الاستثمارات على إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات.

- مما لا شك فيه أن التكنولوجيا من عوامل التقدم الاقتصادي وهي مفتاح لتحقيق التنمية والشركات الاستثمارية العالمية الكبرى تحوز أرقي التكنولوجيات ويمكن أن تساهم في تحسين أساليب الإنتاج في البلدان محل استثماراتها، ومن هذا المنطلق ينظر إلى الاستثمارات هذه الشركات كناقل للتكنولوجيا الحديثة خاصة لبلدان العالم الثالث، يحدث هذا من خلال تحفيز التقليد وتنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة وعن

طريق تكوين وتأهيل العمالة المحلية، أو عند تخلي الفرع عن رخصة الاستغلال لمؤسسة محلية[1].

بالمقابل هناك محاذير كثيرة من الاستثمارات خاصة الأجنبية التي تستنزف الموارد وتحول أرباحها إلى الخارج وتستغل الموارد البشرية بأجور زهيدة.

وعليه يجب تنظيم الاستثمارات وإخضاعها للأطر القانونية لتعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي والوطني وعلى سكان الإقليم محل تنفيذ هذه الاستثمارات.

ونظرا لزيادة أهمية الاستثمارات في العالم ولأجل فك نزاعات الاستثمار التي قد تحدث ومن أجل ضمان حقوق أصحاب الاستثمارات تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار *ICSID* ومقره

[1] عبد القادر ناصور، المرجع السابق، ص ص 95،96

واشنطن واستحدث هذا المركز على اثر اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار لعام 1965، ومن الجدير بالذكر أنه هناك ثلاث عشر دولة عربية قد صادقت على اتفاقية واشنطن من بينها الجزائر[1].

في سنة 2012 عرفت ساحة المنازعات بين المستثمرين والدول 58 قضية معروفة جديدة لتسوية، وهو العدد الأكبر للمنازعات بين المستثمرين والدول، ومجموع الدول التي استجابت لقضية واحدة على الأقل لهذا الشكل من المنازعات 95 دولة ، أي أن معظم الدول العالم كانت طرفا في النزاع مع المستثمرين، وهذا ما يؤكد تزايد ميل المستثمرين الأجانب نحو اللجوء إلى التحكيم في منازعاتهم مع الدول[2].

كما تُصدر شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد - *unctad*)، تقارير سنوية منذ 1991، متعلقة بالاستثمار في العالم تحت عنوان " تقرير الاستثمار العالمي".

وتعرف هذه الشعبة نفسها على أنها "هي مركز تفوّق عالمي يتناول القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع في منظومة الأمم المتحدة"، وتعتمد هذه الشعبة على خبرة ودراية دولية مكتسبة على مدى أربعة عقود في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، وتُقدم المساعدة التقنية إلى أكثر من 150 من البلدان النامية[3].

مما سبق يتضح يتضح الدور الحاسم للاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حالة ما إذا تم توجيهها وتسييرها بما يتوافق وأهداف التنمية الشاملة والمتوازنة.

[1] عمر مشهور، حديثة الجازي، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، مجلة نقابة المحامين، العددان التاسع والعاشر سبتمبر- أكتوبر 2002، ص2

[2] هيئة الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2013، نيويورك وجنيف، 2013، ص 18

[3] المرجع نفسه، ص 03

خاتمة

من خلال هذا الفصل نستنتج أن موضوع التنمية وعلى تشعب معانيه ودلالاته تمكن الأكاديميون من بناء مفاهيم وتصورات له حسب كل ميدان معرفي وتخصص علمي، تطورت هذه المفاهيم والتصورات لتأخذ أبعادا وطنية وعالمية، حيث عكف المختصون بالشأن التنموي من أكاديميين وفاعلين على بناء تصور يكون قابل التطبيق سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وفي هذا السياق تم تبني مفاهيم أكثر تطورا وشمولا على غرار التنمية الشاملة، التنمية المتوازنة والتنمية المستديمة.

وإسقاط موضوع التنمية على الإقليم يقود حتما إلى الحديث عن التوزيع المجالي للفعل التنموي وبالتالي إلى موضوع الفوارق والاختلالات بين مختلف المناطق والجهات، هذه الظاهرة التي طفت إلى السطح وأصبحت محور اهتمام المختصين وأخذت مستويات إقليمية عدة، فان كانت هذه الفوارق واضحة على مستوى العالم فهي أقل وضوحا داخل الدولة الواحدة وأقل وضوحا من ذلك داخل كل إقليم من أقاليم الدولة الواحدة.

فدراسة أنماط التفاوت على مستويات جغرافية (المستوى العالمي، الوطني والمحلي) سمحت بظهور تخصص علمي ناشئ هو "جغرافية التنمية"، والذي يحاول وصف التفاوت وتفسير العوامل المؤدية له، ويقترح الخطط لعلاجه أثاره.

من أجل معالجة مسألة التفاوتات الجهوية وآثارها تَبنّت الدول سياسات مجالية أخذت بالبعد الإقليمي فكانت سياسات التنمية الإقليمية، هذه الأخيرة تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية وتتأثر بظروف وخصائص كل بلد.

ولأن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية فإن إعادة توجيهه يمكن أن يساهم في معالجة الاختلالات والفوارق بين الجهات.

الفصل الثاني:

المجال والسياسات التنموية في الجزائر

أولا: الإرث الاستعماري

ثانيا: التنمية في ظل الأسلوب الاشتراكي (1962- 1988)

ثالثا: التنمية في ظل اقتصاد السوق (منذ 1988)

رابعا: السياسة الإقليمية في الجزائر ومسألة التنمية المتوازنة

تمهيد

في هذا الفصل يتم دراسة تشكل المجال الجزائري في بعده التاريخي لأن هذا البعد ذو أهمية بارزة في فهم شخصية وهيكلية المجال الوطني. حيث تعاقبت على الجزائر الكثير من الحضارات والفترات التاريخية المختلفة، ويعتبر المجال الجزائري الأكثر تأثرا بهذا التعاقب الحضاري والتاريخي.

حيث استمر وامتد تحديد المجال على المستوى الداخلي في فترة الاستعمار الفرنسي وفترة الاستقلال عبر التقسيمات الإدارية المتعاقبة والمستندة إلى مجموعة من الأسس منها دون شك ما هو تاريخي.

إضافة إلى الإرث التاريخي يتطرق هذا الفصل إلى السياسات التنموية والمجالية التي اعتمدتها الجزائر المستقلة سواء في مرحلة الاشتراكية التي تمتد من الاستقلال عام 1962 إلى غاية 198 او في مرحلة التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي.

وعليه فمن خلال هذا الفصل نقدم البعد التاريخي للمجال الوطني الذي يساعدنا على فهم الأساس النظري للموضوع وبالتالي الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث والمتعلقة بالفوارق الجهوية.

أولا: الإرث الاستعماري

ورثت الجزائر غداة استقلالها في عام 1962 اقتصادا موجها كلياً نحو الخارج، ومصمما للاستجابة إلى حاجات الوطن الفرنسي والأوروبيين الذين استوطنوا البلاد.

1 - الإرث الاقتصادي: غداة الاستقلال، تعطل الاقتصاد حيث هُجرت المزارع الزراعية الكبيرة، وأُغلق ما تبقى من المصانع، وتم تخريب جزء كبير من المؤسسات على يد منظمة الجيش السري *(O.A.S)*.

1 – 1 – الزراعة: لقد كان نمط الاستعمار الفرنسي في الجزائر فلاحيا قرويا واستيطانيا ووصلت درجة الاستعمار إلى أنه شمل أكثر من ربع المساحة الصالحة للزراعة، وبرز الاستعمار الرسمي كأكبر جامع للأرض، حيث وصلت نسبة الأراضي التي سيطر عليها 63%[1] مقابل 37% سيطر عليها الاستعمار الخاص.

ولم يكن المجال الوطني الموروث عن الحقبة الاستعمارية - الطويلة الأمد - مختل التوازن فحسب، بل كان مجالا ثنائيا، حيث تكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة. فهناك قطاع عصري يمتلكه كبار المستوطنين، والى جانبه قطاع تقليدي يمتلكه عموم الفلاحين الجزائريين مردوده ضعيف وموجه لتلبية الحد الأدنى من حاجات الجزائريين.

لقد كان لتوزيع الأراضي التي استولى المستوطنون دور أساسي في ظهور المصاعب اللاحقة، فقد توزعت مزارع المستوطنين على بضع مئات أو آلاف الهكتارات[2] غير أن الأراضي التي أفضى فيها تجاور هذه المزارع إلى مساحات كولونيالية شاسعة وممتدة كانت في سهل المتيجة ومنطقة وهران، أما باقي المناطق فتمثلت في تركُب منطقة استعمارية أو منطقتين أو ثلاث في شكل جزيرة داخل نسيج أراضي الدواوير والقبائل، مع العلم أن نسب الأراضي تتضاءل بسرعة نحو الداخل. ولقد كان لأصغر المساحات الاستعمارية "مفعول انحصار"، وذلك باستحواذها على الماء وعلى أخصب الأراضي محطمة غالبا التوازن الهش لعدة قبائل مجاورة لتلك الملكيات الأوروبية والخريطة رقم (01) توضح توزيع الأراضي التي استولى عليها المستوطنون خلال الفترة الاستعمارية.[3]

---

[1] الأراضي التي سيطر عليها الاستعمار تشكل 7/1 في تونس و 8/1 في المغرب، وشكل الاستعمار الخاص 72% في المغرب و50% في تونس. ينظر: جان كلود بروليي، جورج موتان، الأرياف المغاربية: إعادة تشكيل الهياكل والسياسات الفلاحية، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 320.

[2] بلغ متوسط مساحة المزارع الكولولنيالية في الجزائر 123 هكتار وعند الجزائريين 11.6 هكتار، انظر:

Jacques Schnetzler, le développement algérien, Masson, Paris, 1981, p 170.

[3] جان كلود بروليي، جورج موتان، المرجع السابق، ص 318، 320

خريطة رقم (01): الاستعمار الزراعي الرسمي بالجزائر

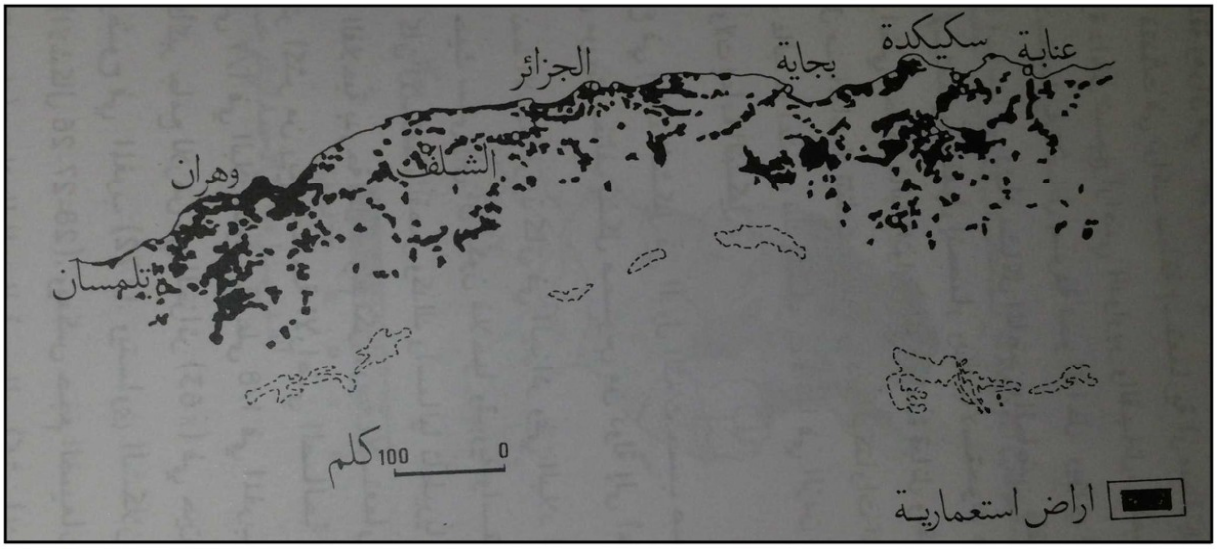

جان كلود بروليي، جورج موتان، المرجع السابق، ص 319

لقد تغير خلال فترة الاحتلال نمط الملكية بدرجة كبيرة، فالأرض التي كان يملكها الجزائريون ملكية مشتركة أو مشاعة في الغالب، أصبحت ملكياتها بيد المستوطنين الوافدين من أوروبا، ونتيجة لتطبيق القوانين العقارية المختلفة أصبح الجزائريون إما بدون ملكية، وبالتالي أصبحوا مجرد أُجراء أو لهم ملكيات محدودة، مقارنة بما حصل عليه المعمرون والجدول رقم (03) يبين شبكة الضيعات الفلاحية الجزائرية غداة الاستقلال التي كانت في غاية التفتت والتباين.[1]

جدول رقم (03): شبكة الضيعات الفلاحية في الجزائر غداة الاستقلال.

الفلاحون غير المالكين والأجراء القارون وصغار الفلاحين من ذوي الملكيات الصغيرة جدا	صغار المالكين الذين يحققون اكتفاءهم الذاتي	البرجوازية الفلاحية
%75	%13	%12

جان كلود بروليي، جورج موتان، المرجع السابق ، ص 331

1 – 2 – الصناعة: لقد عملت الإدارة الاستعمارية على ربط ودمج الاقتصاد الجزائري بالفرنسي، والنتيجة انهيار الصناعات الحرفية اليدوية الجزائرية، وكبح أي حركة التصنيع، أمام تدفق المصنوعات الفرنسية، في ظل غياب أي نوع من الحماية الجمركية للصناعة الجزائرية، ورغم تقديم فرنسا لمشروع قسنطينة الاقتصادي في 03 أكتوبر 1958 والهادف إلى إيجاد حل للثورة التحريرية عن طريق التطوير الاقتصادي للجزائر زراعيا وصناعيا، ظلت الجزائر حتى 1962 بلدا زراعيا في الأساس.

[1] هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر في الفترة 2000 – 2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007/2006، ص 42

فالقطاع الصناعي حينئذ لا يمثل سوى 28% من الإنتاج الكلي، ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلاً بسيطاً للمنتجات الزراعية[1].

لقد فشل المشروع الديغولي (مشروع قسنطينة) وتم إيقافه رسمياً، وكانت النتائج التي ورثتها الجزائر في القطاع الصناعي: اختفاء 70% من منشآت الأشغال العامة والبالغ عددها 2000 منشأة فيما بين 1962 – 1963، وانخفض الإنتاج بنسبة 55%، بينما انخفض الإنتاج في قطاع التعدين 20%، وفي قطاع صناعة الصلب 25%. وكان سوء استخدام القدرات الإنتاجية كبيرا: 58% في المنسوجات، 14 % في صناعة تعليب الأسماك، 40% بالنسبة للفواكه، وتوقفٌ شبه كامل لإنتاج السكر، وكان انخفاض الاستثمارات أكثر حدة من انخفاض الإنتاج: ففي ما بين 1961 – 1963 انخفضت الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في قطاع النفط) من 1464 مليار إلى 84 مليار بالاسعار الجارية ومن 333 مليار إلى 69 مليار (باستثناء قطاع النفط) في الوقت نفسه ازدادت النفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة ففي فيما بين 1954 – 1963 عدد العاملين في الدولة من 30 ألفاً حتى 180 ألف شخص[2].

لقد اتسمت سنتا 1961 و1962 بنوع من الفراغ الاقتصادي فقد غادر الجزائر نحو 900 ألف عامل (منهم 300 ألف من الناشطين اقتصادياً الذين يؤمنون التأطير الإداري والاقتصادي في الجزائر، يزود هؤلاء الأوروبيون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية، ويستهلكون ما يقرب من 60% من وارداتها و40% من إنتاجها المحلي ومنذ عام 1959 لوحظ - بالتزامن مع احتداد النزاع بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين - هروب رؤوس الأموال، وتواصل هروبها على نطاق واسع حتى عام 1964، وزاد من حدتها اختلال الجهاز الإنتاجي. وأدت الحرب أيضا إلى مزيد من تدهور النظام الاقتصادي، وبخاصة أن الخسارة في الرأسمال البشري كانت خسارة مهمة: وفاة مئات الآلاف من الجزائريين، والهجرة، ورحيل تسعة أعشار الأوروبيين، أي معظم أصحاب المنشآت، والكوادر، والتقنيين، والموظفين والمدرسين، والأطباء.[3]

1 – 3 – التجارة: أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر إلى ربط وثيق للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي تجاريا، ففي عام 1955 شكلت واردات الجزائر من فرنسا 76% شملت المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود، وشكلت الصادرات 78% شملت المعادن

[1] بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة السورية - منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص ص 12 ، 13

[2] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 32

[3] المرجع نفسه، ص 13

والمنتجات الزراعية.[1]

وبعد الاستقلال وجدت الدولة الفتية نفسها أمام أزمة صادرات خطيرة، حيث انخفضت ثلثي صادراتها من الزراعات الصناعية، وثلث صادراتها من الكرمة، وربع صادراتها من الخضر.[2]

لقد احتكرت عَشرُ شركات فرنسية النقل البحري وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي، ففي سنة 1954 احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية.[3]

قطاع النفط الذي بدأت فيه عمليات الاستكشاف الجغرافية في 04 ديسمبر 1948، وبداية الحفر في 31 ديسمبر 1952 واكتشاف البترول والغاز فعلا في سنة 1956[4]، هذا الاكتشاف أدى إلى قيام صناعة نفطية تقوم على الاستخراج وفق الإستراتيجية الاستعمارية في الجزائر. بداية الإنتاج والتوسع فيه رفع سريعا حصة الصادرات البترولية في التجارة الخارجية للجزائر، حيث تجاوزت النصف مع نهاية عقد الخمسينيات[5]، كما أن هذه الصناعة (الهيدروكاربونات) خلقت سنة 1960 قيمة مضافة تساوي 4440 مليون فرنك أي 34.5% من الإنتاج المحلي في ذات السنة[6]. والجدول رقم (04) يبين نسبة المحروقات من قيمة الصادرات الجزائرية. ولأن الجزء الأساسي من الأرباح المحققة في استثمارات النفط يصدر إلى فرنسا، هذا ما حرم باقي القطاعات الاقتصادية من عائدات هذا القطاع.

جدول رقم (04): بنية صادرات الجزائر (1959-1962)

السنة	الصادرات الإجمالية	نسبة المحروقات(%)
1959	3747	58
1960	3589	54
1961	3146	54
1962	3069	59

عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، المرجع السابق، الجزائر، 1982

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 50

[2] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 31

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 50

[4] *Jacques Schnetzler, op.cit, p 52*

[5] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1882 ص 07

[6] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 491

2 – الإرث الاجتماعي:

- حركة السكان وتفاقم ظاهرة الهجرة: غداة الاستقلال شهد المجال حركة استثنائية للسكان تتمثل في:

- خلال سنة 1962 رجع إلى فرنسا 900 ألف أوروبي[1] كانوا يستوطنون الجزائر تاركين المزارع الشاسعة، وما تبقى من المصانع والمدارس والمؤسسات فارغا.

- كما شهدت هذه الفترة عودة اللاجئين الجزائريين خاصة من تونس والمغرب والذي ارتفع إلى أكثر من 200 ألف.[2]

- كما تفاقمت ظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن، خاصة نحو المدن الكبرى، هذا النزوح الريفي قد بدأ حتى قبل الثورة، حيث أدت صعوبة العيش في الأرياف - نظرا لافتقادها لأبسط شروط الحياة، من العمل والرعاية صحية أو تعليمية - إلى توافد الأهالي بأعداد كبيرة نحو تلك المراكز العمرانية من أجل العمل في النشاطات المستحدثة كالموانئ وورشات البناء والأشغال العمومية، هذه الوضعية الناجمة عن نزوح الأهالي إلى المراكز العمرانية خلقت مفارقة للأوروبيين فمن جهة أزعجهم التفوق العددي المتزايد للجزائريين، ومن جهة أخرى أرضاهم وجود يد عاملة رخيصة يمكن استغلالها في مختلف الأشغال[3]. لذلك زادت نسبة سكان المدن إلى 36% عام 1966 والتي لم تكن تتعدى 8.5% سنة 1906.[4]

عرفت المناطق الجبلية تناقص القيمة النسبية لعدد سكانها، وقد ساهمت الثورة التحريرية في تخفيف الكثير من العبء السكاني في الجبال الجزائرية، وكانت عملية إعادة التوزيع في المجال مكثفة أكثر، لا سيما أنها ظلت طويلا مكبوتة.[5]

---

[1] ج جازيس، ج دومينجو، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة: محمد علي بهجت الفاضلي، محمد عبد الحميد الحمادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 300

[2] لمياء بوقريوة، "اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962): دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، كان التاريخية، العدد 16، يونيو 2012، ص 79. [متاح على الرابط]،

www.kanhistorique.org/Archive/2012/Issue16/refugees (تاريخ التصفح 2018/06/06)

[3] تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 19

[4] *Jacques Schnetzler, op.cit, p 170.*

[5] *Marc COTE, L'espace Algérien les Prémices d'un Aménagement, Office des publication Universitaires, Alger, 1983, p p 229-234*

لقد شهدت المدن الجزائرية فيما بين 1960-1963 وصول 800 ألف ساكن جديد (نصفهم إلى مدينة الجزائر)، وفيما بين 1954 – 1960 ارتفع عدد سكان مدينة الجزائر 80% كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة في عام 1959 إلى أربعة ملايين نسمة سنة 1966[1]، لقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصمتها الدائمة على ملامح المدن (تشبع المدن القديمة، توسع مخيف للسكن المؤقت، وبناء مدن صفيح بالقرب من المدن الجديدة).

- تفاقمت هجرة الجزائريين نحو فرنسا الدولة المستعمرة السابقة، بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي عكس ما كان متوقعا، واستمر هذا الوضع حتى مطلع السبعينات حين تم الإعلان رسميا عن توقيف الهجرة باتجاه فرنسا[2]، فأكثر من 91 ألف من الجزائريين دخل فرنسا في مدة وجيزة (الأول من شهر سبتمبر 1962- لغاية 11 نوفمبر)، وشكلت المنطقة الباريسية قطب الجذب الأهم، ولم تمنع إجراءات نظام الحصص من تضخم الهجرة،[3] التي يبن حجمها المتصاعد الجدول رقم (05).

جدول رقم(05): عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا

السنة	1962	1963	1964	1965
العدد (ألف نسمة)	350	425	480	510

Jacques Schnetzler, op.cit, p 148

- **تردي الأوضاع الاجتماعية والخدماتية:** بعد تمكن الفرنسيين من توسيع نفوذهم عبر التراب الجزائري وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية لصالح جحافل المستوطنين القادمين من فرنسا وعموم أوروبا، أمام هذه الوضعية لم يجد الأهالي بُدا من التراجع إلى الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة وإنتاجا فتدهورت حالتهم المعاشية والصحية إلى حد كبير[4].

يقودنا التحليل البسيط للخريطة الاقتصادية للجزائر قبل الاستقلال إلى القول أن الاستعمار الفرنسي كان يهتم بالدرجة الأولى بالأقاليم الزراعية التي تتوفر على مقومات ومؤهلات طبيعية

[1] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 34.

[2] عبد الوهاب شمام، الدور التنموي المزدوج للجالية الوطنية في الخارج، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، العدد 01، مخبر التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة) العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003 ص 42.

[3] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص ص 19 – 20، 33.

[4] تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع السابق، ص 19

كخصوبة الأرض وتوفر المياه خاصة تلك الموازية للشريط الساحلي[1]، لذلك وجهت الإدارة الاستعمارية الاستثمارات نحو المدن الساحلية والسهول القريبة منها كسهول متيجة ووهران وعنابة، حيث وفرت الشروط الملائمة لتوطين المستوطنين في الوقت نفسه عانت الأوساط الريفية الأخرى الإهمال الكلي، ومن النتائج الحتمية لهذه السياسة توسيع الهوة بين الأقاليم وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بصفة عامة، وبين المدن والأرياف بصفة خاصة.[2]

الاقتصاد المقطع الأوصال الموروث عن الاستعمار - بعد حرب دامت أكثر من سبع سنوات - ومغادرة العمال (الإداريين، الفنيين، الأطباء والممرضيين ...الخ) الأوروبيين إلى فرنسا عشية الاستقلال، جعل الخدمات المحدودة التي تقدم إلى الجزائريين تتدنى إلى حدود خطيرة.

أما واقع التعليم غداة الاستقلال، فلم يكن أحسن حالا، فقد كان محدودا جدا اجتماعيا وجغرافيا، حيث استفاد منه القليل من الجزائريين، فلم تتعدى نسبة الأطفال الجزائريين المتمدرسين العُشر، واقتصرت خصوصا على أبناء فئات اجتماعية خاصة، كما اقتصرت على أبناء سكان المدن والتجمعات الحضرية[3].

[1] بولحواش علاوة، اللامركزية ودورها في التنمية الترابية في الجزائر، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب: نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، أيام 10-12 نوفمبر 2006، ج 01: التنمية المحلية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، 2008، ص 109

[2] تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، المرجع السابق، ص 19

[3] رشيد بوفلغط، التنمية المدرسية في الجزائر، بين الإرث التاريخي والتحولات الاجتماعية- المجالية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2001، ص ص 14- 18

ثانيا: التنمية في ظل الأسلوب الاشتراكي (1962- 1988)

1 - من 1962 -1965: الخيارات الاشتراكية ومواجهة تحديات الاستقلال: قُبيل استقلال الجزائر، عقد مجموعة من قادة الثورة التحريرية مؤتمرا في مدينة طرابلس الليبية فيما بين 27 ماي-07 جوان 1962، وخرج المؤتمرون بما سُمي"ميثاق طرابلس" وهو عبارة عن برنامج تم فيه تحديد الخيارات الكبرى للدولة الجزائرية، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

وبمقتضى البرنامج الجديد فإن "الثورة الديمقراطية الشعبية" يجب أن يقودها "الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون" على حساب "الإقطاعيين والبرجوازيين" المرتبطين بالاستعمار، فعلى الجزائر أن تصبح قائمة على التحول الاشتراكي وموجهة نحو مكافحة "الامبريالية."[1] رغم ذلك، لم يَقُم حُكام الجزائر الجُدد بإلغاء التشريع الفرنسي بُعيد الاستقلال مباشرة، بل على العكس فقد صدر القانون رقم 62- 157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، والقاضي بالاستمرار في العمل بالتشريعات والقوانين الفرنسية.[2] لذلك بقيت بنى السلطة كما كانت من قبل الاستقلال.

كما نص برنامج طرابلس على تشاركية وسائل الإنتاج، أما موقفه من المستوطنين فكان كالآتي:"يجب احترام هؤلاء الفرنسيين وممتلكاتهم، ومشاركتهم في حياة الوطن السياسية مضمونة في جميع المستويات، كثير منهم سيذهب للإقامة في فرنسا، لكن قسماً مهماً منهم سيبقى في الجزائر، وستشجعهم الحكومة الفرنسية بكل ما لديها من وسائل".[3]

على المستوى الاقتصادي تضمن برنامج طرابلس قيام ثورة فلاحية تقوم على توزيع الأراضي مجاناً، وتأسيس تعاونيات على قاعدة الانضمام الحّر إليها، وتصنيع مرتبط بحاجات التنمية الزراعية، وتأميم المصارف والتجارة الخارجية، أما تأميم الشركات النفطية فقد رأى أصحاب القرار وقتها أنه يتوجب تأجيله إلى وقت لاحق، كما تضمن مؤتمر طرابلس على النضال من أجل توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المراكز الزراعية، وإعداد وتأهيل المهندسين في المجالات كافة، وفق خطة تجعل البلاد قادرة على إدارة ثرواتها المعدنية والطاقية بنفسها"[4].

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – باريس، 1982، ص 190

[2] *Loi n° 62 – 157 du 31 décembre 1962 tendant a la reconduction jusqu'à nouvel ordre de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n° 02, du 11 janvier 1963*

[3] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص ص 14، 15

[4] المرجع نفسه، ص 15

على المستوى الاجتماعي، تم إعطاء الأولوية لمحاربة الأمية، وتحسين واقع الصحة العمومية، وتحرير المرأة، والاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية.

في سنة 1963 كانت الاشتراكية الجزائرية تتوخى أن تكون ثورة فلاحية، خاصة فرئيس الدولة بن بلة كان من منبت ريفي، وجبهة التحرير الوطني وقتها تأثرت بأصحاب النظريات أمثال فرانس فانون القائلة بأن "الثورات التحررية ريفية في الأصل"[1].

وفعلا، تم تأميم جميع الأراضي التي كان يملكها المستوطنون في 01 أكتوبر 1963 وعندئذ نشأ القطاع الاشتراكي من تجميع الأملاك السابقة في وحدات زراعية تُسير ذاتيا وبمساحات كبيرة، وأنشأت في الوقت نفسه إدارة وطنية للإصلاح الزراعي ($O.N.R.A$) والقطاع المسير ذاتيا والذي كان يمتد في عام 1965 ليشمل 2.302.281 هكتار ويشمل كل الزراعة الحديثة تقريبا، وتشكلت لجان الإدارة والتي بلغ عدد أعضائها سنة 1965 2300 شخص.[2] وكان يعمل بهذا القطاع 200 ألف مزارع، وشمل ثلث إجمالي الأراضي المزروعة في البلاد، وأنتجت هذه الأراضي الجزء الأعظم من المنتوجات التصديرية: 90% من النبيذ والعنب، و90% من الموالح، وما بين 55 - 60% من الخضروات، و40% من محصول الحبوب.[3]

وكان الميلاد الرسمي للإدارة الذاتية بمثابة تقنين لحالة واقعية، حيث تحمَّل العاملون - تلقائيا - مسؤولية الملكيات الزراعية والمؤسسات التي هُجرت أثناء رحيل 900 ألف أوروبي خلال 1962.[4]

لقد تمثل الحرص أولا في الحيلولة دون انهيار الإنتاج الفلاحي للضيعات الاستعمارية السابقة، والتي شغلها أجراؤها القدامى والتي جُمعت بتسرع - في ظرف بضعة أشهر- في 2000 وحدة زراعية وأحدثت كذلك بسرعة هياكل إحاطة معقدة بعض الشيء (هياكل مادية ومالية وهياكل تسويق....الخ) لن تحور بصفة فعلية إلا سنة 1969[5].

على عكس القطاع الزراعي، فبعد أن امتدت الإدارة الذاتية الصناعية إلى 450 موقع لم يزد عدد مؤسساتها في جوان 1965 عن 395 مؤسسة فقط، وكانت في معظمها مؤسسات حرفية لا تضم أكثر

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 193

[2] المرجع نفسه، ص 194

[3] ج جازيس، ج دومينجو، المرجع السابق، ص ص 300، 301

[4] المرجع نفسه ،ص 300.

[5] جان كلود بروليي، جورج موتان، المرجع السابق، ص 328

من 8% من إجمالي العاملين في الصناعة وفي قطاع البناء.[1]وضعت هذه المشاريع والأملاك تحت إدارة التعاونيات مع الإشارة الى أن الأملاك الصناعية المسيرة ذاتيا لم تكن تُشغّل أكثر من 10 ألف عامل.[2].

في 31 ديسمبر 1963 تم تأسيس شركة سوناطراك (التنقيب واستخراج وتحويل ونقل البترول والغاز الطبيعي)، هذه الخطوة كانت من أهم الخطوات الناجحة التي قامت بها الجزائر بُعيد الاستقلال.

أما التجارة الخارجية فقد احتكرت الدولة معظمها عن طريق دائرة حكومية هي: المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية*(O.N.A.C.O)*.

على الصعيد المالي عملت الدولة على إضفاء السيادة على النظام المالي والنقدي، حيث تم إنشاء الخزينة في أوت 1962، التي بدأت في تأدية الأنشطة التقليدية للخزينة،كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري[3]، وتم ضبط التحويلات النقدية سنة 1963، وإصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) في 10 ديسمبر1964، (كانت قيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي، وإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية *CAD* في 07 ماي 1963 الذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية فيما بعد.

كما تم تأسيس أول هيئة وطنية متخصصة في الدراسات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية هي الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي من طرف المديرية العامة للتخطيط والدراسات، استطاعت هذه الجمعية أن تقوم بدور هام في مجال جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بمؤشرات وتوجهات تنمية البلاد.

خلال الفترة الأولى من الاستقلال (1962 – 1965) زادت أزمات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، فالتحول الاشتراكي في بلد ما زال لا يملك سوى مؤهلات بشرية قليلة أدى في بداية الأمر إلى صعوبات اقتصادية ومالية شتى.

[1] ج جازيس، ج دومينغو، المرجع السابق، ص 301

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 194

[3] Loi n° 62 – 144 du 13 décembre 1962 portant création et fixant les statuts de la Banque Central d Algerie, , journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n°10, du 28 décembre 1962

ولمواجهة لعجز الكبير في الموارد البشرية المؤهلة صدر المرسوم رقم 63 – 189 المؤرخ في ماي 1963 من أجل إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات[1]، حيث تم تقليص عدد البلديات من 1578 إلى 632 بلدية فقط (أي بنسبة 60%).

هذا وقد شكل الجيش عبئاً ثقيلاً على ميزانية التسيير، ففي بداية عام 1962 كان عدد أفراد جيش التحرير الوطني 80 ألف جندي على الحدود، و6000 مقاوم، وفي عام 1963 ارتفع عددهم حتى 120 ألف جندي، ويستهلكون 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

لم تستطع الجزائر إقامة توازن مالي، ففي عام 1963 وصل العجز إلى درجة أن الجزائر دُفعت إلى الحصول على قرض من فرنسا مقداره 1.3 مليار فرنك.[3]

لقد صار الوضع الاجتماعي أشد إقلاقا، حيث أحصت الجزائر سنة 1963 مليونا عاطل عن العمل ومليونين وستمائة ألف شخص لا مورد لهم.[4] واندلعت عدة اضطرابات نتيجة البؤس: حركات احتجاجية فلاحية لاسيما في قسنطينة، وانتشار الظواهر السلبية، ومظاهرات متفرقة لكن مستمرة للعاطلين عن العمل في المدن[5]. ورغم صعوبة تقدير حجم النزوح الريفي بسبب الاضطرابات التي سببتها الحرب، فمن البداهة أن الهجرة الريفية كانت خلال سنوات الحرب وما بعدها ضخمة جدا إذ قُدرت سنويا بما بين 150 ألف و170 ألف شخص خلال فترة 1962-1966 وتواصلت هذه الهجرة نحو المدن بنسق متزايد.[6]

2 - من 1965-1979: إعادة تشكيل المجال الوطني

بدأت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بالانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 والذي سمي وقتها بالتصحيح الثوري. واتسمت هذه المرحلة بوجود إرادة سياسية كبيرة في إعادة تشكيل المجال الوطني.

---

[1] *Décret, n° 63 – 189 du 16 mai 1963 portant réorganisation territoriale, des communes journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n° 35, du 31 mai,1963*

[2] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 32

[3] المرجع نفسه، ص 32.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 195

[5] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 31

[6] روبار اسكالي، السكان والتحضر، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 297

2 - 1 - بناء مؤسسات الدولة: بعد حوالي العام والنصف على إدارة البلاد من طرف السلطة الجديدة، صدر في جانفي 1967 القانون البلدي[1] وظهور المجالس الشعبية البلدية كسلطة منتخبة لمدة أربع سنوات بواسطة الاقتراع العام المباشر، بعد الاقتراح من حزب جبهة التحرير الوطني، هذه المجالس هي المسؤولة عن وضع البرامج الاقتصادية المحلية التي تضمن التنمية في البلديات، والتي يجب أن تتوافق والخط التنموي الوطني.

وبعد سنتين ونصف من صدور قانون البلدية في بداية سنة 1967 صدر ميثاق وقانون الولاية في ماي 1969[2] وظهور المجالس الشعبية الولائية كسلطة منتخبة بواسطة الاقتراع العام المباشر باقتراح من حزب جبهة التحرير الوطني لمدة خمس سنوات، هذا المجلس يساعده مجلس تنفيذي يرأسه الوالي (ممثل الدولة)، ويقوم هذا الأخير - وفق الصلاحيات الواسعة الممنوحة له - بتنفيذ قرارات المجلس الولائي ويراقب الجماعات المحلية وبخاصة البلديات الواقعة في إقليم الولاية، وبذلك يمارس الحكم والوصاية على إقليم ولايته.

منذ 1971 أصبحت الممارسات الاشتراكية حقيقة قائمة، حيث تم إصدار الأمر رقم 71– 74 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات[3]، وكذلك ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات[4]، كما تم إحداث القطيعة التشريعية مع التشريع الفرنسي بصدور الأمر 73 – 29 سنة 1973 الذي يلغي قانونا سابقا- تم سنه بُعيد الاستقلال - قضى بالتمديد إلى إشعار آخر العمل بالتشريعات والقوانين الفرنسية[5]

[1] أمر رقم 67 – 24 مؤرخ في 07 شوال 1386 الموافق لـ 18 جانفي 1967 يتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 07 شوال 1386 الموافق لـ 18 جانفي 1967

[2] أمر رقم 69 – 38 المؤرخ في 07 ربيع الأول 1389 الموافق لـ 26 ماي 1969. المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 ربيع الأول 1389 الموافق لـ 26 ماي 1969

[3] الأمر رقم 71 – 74 المؤرخ في 28 رمضان 1391 هـ الموافق لـ 16 نوفمبر 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 101 الصادرة في 25 شوال 1391 هـ الموافق لـ 13 ديسمبر 1971

[4] ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 101 الصادرة في 25 شوال 1391 هـ الموافق لـ 13 ديسمبر 1971

[5] الأمر رقم 73 – 29 مؤرخ في 05 جمادى الثانية عام 1393 هـ الموافق 05 جويلية 1973، يتضمن إلغاء القانون رقم 62- 157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62 المؤرخة في 04 رجب 1393 هـ الموافق لـ 03 أوت 1973

خطوة هامة أخرى في بناء مؤسسات الدولة جاءت بصدور الأمر رقم 74- 69 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات في جويلية 1974[1] أو ترتب عنه تقسيم إداري جديد لسنة 1974، سمح بارتفاع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وعدد الدوائر إلى 160، وعدد البلديات إلى691.

لقد جاء هذا التقسيم ضمن الإستراتيجية الشاملة للتنمية التي اتبعتها الدولة وقتها، فبعد 12 سنة من تاريخ الاستقلال رأت السلطات العمومية زيادة عدد الوحدات الإدارية (ولايات، دوائر، بلديات) استجابة لمتغيرات مجالية تتمثل أساسا في زيادة عدد السكان، وزيادة حجم الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة العمومية. لقد جاء هذا التقسيم كتوزيع جغرافي جديد للسلطات في إطار اللامركزية، وأثناء تطبيق هذا التقسيم الجديد أن مسألة نقص الإطارات التي تشغل الهياكل الإدارية الجديدة لم تطرح بحدة كما كان الحال غداة الاستقلال.

لقد سعى القائمون على الشأن العام إلى تأكيد الخيارات السياسية والاقتصادية السابقة والتي جاءت في ميثاق طرابلس 1962، عن طريق الميثاق الوطني الصادر سنة 1976[2] ودستور نوفمبر 1976[3]، وبذلك أصبح سير الدولة على تلك الخيارات شرعيا وقانونيا أكثر.

إلى جانب إرساء دعائم الدولة وبناء مؤسساتها وفق النظرة الاشتراكية، تواصلت خلال هذه الفترة عمليات التأميم، حيث تم تأميم البنوك فيما بين 1966-1977 وإنشاء ثلاثة بنوك إيداع[4](تم إنشاء البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 وبنك الجزائر الخارجي في 01 جانفي1967، وبنك الائتمان الشعبي الجزائري).

أيضا سعت الدولة إلى توسيع التجهيزات وتعميمها على التراب الوطني، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى سعيا منها لتعويض الحرمان الطويل للجزائريين من المقومات الأساسية للحياة المعاصرة التي كان ينعم بها المستوطنون، والجدول رقم(06) يوضح شبكة التجهيزات في الجزائر سنة 1969.

---

[1] الأمر رقم 74- 69 المؤرخ في 12 جمادى الثانية 1394 الموافق لـ 2 جويلية 1974المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 55 الصادرة في19 جمادى الثانية الموافق لـ 09 جويلية1974

[2] الأمر رقم 76 – 57 مؤرخ في 7 رجب 1396 هـ الموافق لـ 5 جويلية 1976، يتضمن نشر الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 61، الصادرة بتاريخ 3 شعبان 1396 هـ الموافق لـ 30 جويلية 1976

[3] الأمر رقم 76 – 97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق لـ 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 94، الصادرة في 02 ذو الحجة 1396 الموافق لـ 24 نوفمبر 1976

[4] ج جازيس، ج دومينغو، المرجع السابق، ص 301

جدول رقم (06): شبكة التجهيزات في الجزائر سنة 1969.

	مستوى الولاية	مستوى الدائرة	مستوى البلدية
التعليم	مركز جامعي	ثانوية	متوسطة *(C.E.M)*
الصحة	مستشفى متعدد الاختصاصات	مستشفى	عيادة متعددة الخدمات
الرياضة	مركب رياضي متعدد الاختصاصات	ملعب متعدد الاختصاصات	فضاء للألعاب
البريد والمواصلات	مركز للخطوط الهاتفية (10 آلاف- 20 ألف خط)	مركز للخطوط الهاتفية (500- 2000 خط)	شبكة هاتفية
الثقافة	دار ثقافة	مكتبة (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع *(SNED)*	مكتبة عمومية
الصيدلية المركزية	مديرية	وكالة	فرع
السياحة	فندق (150-300 سرير)	فندق (30-40 سرير)	-
مؤسسات انجاز	مؤسسة جهوية مختصة	مؤسسة مشتركة بين البلديات	مؤسسة أشغال بلدية

Marc COTE, L'espace Algérien les Prémices d'un Aménagement, op.cit, p185

2 - 2 - الإستراتيجية الزراعية: مع بداية حكم هواري بومدين أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد أكثر تنظيما، مع العلم أن الإدارة الذاتية الزراعية لم تتعرض لتعديلات كبيرة في البداية.

لقد شكل سكان الريف في سنة 1966 أكثر من ثلثي سكان الجزائر (69%)[1]، وفي سنة 1968 تألف القطاع الفلاحي المسير ذاتيا 115 ألف عامل دائم من أصل مليون و300 ألف وتم تخفيض لجان الإدارة من 2300 إلى 1650 عام 1969 تدير 60% من ناتج الزراعي الإجمالي[2].

على الرغم من أن الثورة التحريرية كانت إلى حد كبير حرب الفلاحين أنها لم تؤد إلى سياسة زراعية كبيرة مباشرة بعد الاستقلال، لكن التقدم في تنمية صناعية قوية وتضاعف واردات البلاد الغذائية مع

[1] جان كلود بروليي، المرجع السابق، ص 316

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 194

زيادة الاستهلاك وزيادة أسعار المنتجات الزراعية في السوق الدولية ساعدت على توضيح الدور الحاسم للزراعة في التنمية الشاملة.[1]

لذلك صدر قانون الثورة الزراعية[2]، وميثاق الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971[3]، وفي 03 ديسمبر 1973 تم تشكيل اللجنة الوطنية للثورة الزراعية.[4]

لقد شملت الثورة الزراعية ربع المساحة الزراعية و120 ألف مستفيد[5]، لقد سعت السلطة الحاكمة من خلالها أيضا إلى كسب موالاة شرائح اجتماعية جديدة، وستنجز هذه الثورة بحرص دائم على تطويعها لتدعيم السلطة الاقتصادية والسياسية القائمة، وذلك حسب نمط مجتمع أقره الميثاق الوطني سنة 1976، فقد أعطيت الأولوية في البداية إلى تحويرات زراعية صرفة، لكن تم التفطن بسرعة إلى إضافة سياسة سكن (برنامج الألف قرية الذي انطلق سنة 1974) والى إضافة سياسة إعادة هيكلة الأجهزة المؤطرة (تسويق وأدوات ..الخ) سنة 1974. وفي سنة 1975 كان مجمل المناشير التطبيقية قد صدر الأمر الذي سمح بتنسيق ميداني أفضل تحت إشراف هيئة وحيدة هي اللجنة الوطنية للثورة الزراعية.

لقد كان هدف القائمين على الثورة الزراعية، إعادة تشكيل المشهد الزراعي في البلاد وتلبية حاجيات السكان المتزايدة بسرعة، لكن الملاحظ هو عجز النظام الفلاحي على التكيف مع الطلب المتسارع فانساقت الجزائر إلى التبعية الغذائية.[6]

---

[1] *Marc COTE, mutations rurales en Algérie le cas des hautes plaines l´est, 2eme édition, office publication universitaire, Alger, 1981, p 07*

[2] أمر رقم 71 – 73 المؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 08 نوفمبر 1971، يتضمن الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 97 الصادرة في 12 شوال 1391 الموافق لـ 30 نوفمبر 1971

[3] ميثاق الثورة الزراعية، المؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 08 نوفمبر 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 97 الصادرة في 12 شوال 1391 الموافق لـ 30 نوفمبر 1971

[4] مرسوم رقم 71 – 285 مؤرخ في 15 شوال 1391 الموافق لـ 03 ديسمبر 1971 يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 100 الصادرة في 22 شوال 1391 الموافق لـ 10 ديسمبر 1971، يترأسها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي وتضم في عضويتها الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلان عن كل من: حزب جبهة التحرير الوطني، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، كتابة الدولة للتخطيط، كتابة الدولة للمياه، وممثل واحد عن كل من: وزارة العدل، وزارة الأخبار والثقافة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة قدماء المجاهدين، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)

[5] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 43

[6] جان كلود برولي، المرجع السابق، ص 328، 374

لقد أصبحت الجزائر - منذ مطلع السبعينيات - مجبرة على اللجوء إلى واردات باهظة من المواد الغذائية وتشكل المواد المستوردة الحصة الغذائية القاعدية لأكبر عدد من السكان وهي إن صح القول واردات حيوية يستحيل تخفيضها أو حذفها إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك. لقد تشكلت الحبوب (قمح شعير ذرة) أكثر الواردات أهمية ففي الفترة (1975-1979) استوردت الجزائر أكثر من 61% من الاستهلاك، والجدول رقم (07) يوضح نسب التبعية الغذائية للجزائر في الفترة 1975 – 1979[1].

جدول رقم (07): نسب التبعية الغذائية في الفترة 1975- 1979

المادة	الحبوب	الزيتون والمواد الدهنية	الألبان ومشتقاتها	اللحوم	السكر
النسبة	%61	%90	%50	%20	%95

جان كلود برولي، المرجع السابق، ص 377

لم يشهد قطاع التجهيزات المائية في الجزائر بعد الاستقلال تطورا مماثلا لما كان عليه الحال في القطاع الصناعي والعمراني، بسبب الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعي، لذلك عانى سكان المدن من انقطاعات شديدة في التزود بالماء الذي أخذت الصناعة جزءا كبيرا منه. لكن مع منتصف السبعينيات بدأت الدولة تنتبه للأمر وتعمل على تدارك التأخر الحاصل في القطاع حيث تم استحداث وزارة المنشآت المائية[2]، وانطلقت أشغال منشآت مائية بعد عملية استكشاف الموارد المائية.

رغم ذلك أصبحت الفلاحة تحتل مكانة محدودة أكثر فأكثر في النشاط الاقتصادي، فقد شكلت نسبة المشتغلين في القطاع 25%، والإنتاج الفلاحي لم يَعد يُشكل مع نهاية السبعينيات سوى 6% من الناتج الداخلي الخام[3]، ولم يزد الإنتاج الفلاحي خلال عقد السبعينيات إلا بنسبة 14% مقارنة بإنتاج عقد الستينيات، هذا شبه الركود لم يسمح بلحاق النَسق المتزايد للنمو الديموغرافي (حيث زاد السكان في نفس الفترة 35%)[4].

2 – 3 - الإستراتيجية الصناعية: لقد شكلت الصناعة حجر الزاوية في خطة التنمية في هذه الفترة، حيث تم إعطاء الأولوية لها على اعتبار أنها سوف تكون قاطرة التنمية في البلاد.

[1] جان كلود برولي، المرجع السابق، ص 375

[2] مرسوم رقم 77 – 73 مؤرخ في 04 جمادى الأولى 1397 هـ الموافق لـ 23 افريل 1977 يتضمن إعادة تنظيم هياكل الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة في 19 جمادى الأولى 1397 هـ الموافق لـ 08 ماي 1977

[3] لقد كانت النسبة 15% في المغرب و16 % في تونس في نفس الفترة

[4] جان كلود برولي، جورج موتان، المرجع السابق، ص 374

ولقد شكلت نظرية الصناعات المصنعة وأقطاب النمو المستوحات من الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا بيرو (1903-1987) *François Perrou* وجيرار ديستان دي بيرني (1928-2010) *G.Destanne de Bernis*) أساس الإستراتيجية التنموية في الجزائر في عهد بومدين.[1]

احتكرت الدولة القطاع الصناعي، وكانت هي المتحكم الوحيد في الاستثمارات وهي المتدخل الصناعي الوحيد بواسطة الشركات الوطنية الصناعية، حيث تأكدت سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي من خلال سلسلة من عمليات التأميم من ماي 1966 (تأميم الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والرخام) حتى فيفري 1971 (تاريخ تأميم شركات البترول)[2]. مع العلم إلى أن الحكومة كانت حريصة حتى عام 1970 على مبدأ التعاون مع مختلف شركات الاستثمار الأجنبية، وكانت موارد البترول في سنة 1968 تعادل بالقيمة الموارد الحاصلة من تصدير الخمور ومن تحويلات أجور العمال المهاجرين، وكانت الضريبة البترولية وحدها تقدم حوالي 22% من موارد الموازنة قبل عمليات التأميم[3].

حيث كانت الإستراتيجية الصناعية تقضي بتوطين الصناعات التي من شأنها تحقيق تنمية متسارعة، لذا تم التركيز على الصناعات الثقيلة متمثلة في الحديد والصلب وتحويل المحروقات السائلة، أي التركيز على الصناعات المصنعة التي تستطيع تثمين الموارد الطبيعية المتوفرة (المنجمية والمحروقات السائلة)، وتسمح بخلق نسيج صناعي ناتج عن الدور الريادي لهذه الصناعات. كما كان يُؤمل أن تساهم الصناعات المخطط انجازها في عصرنة الفلاحة وهو القطاع المهيمن وقتها، وإشباع حاجات الأسواق من المنتجات الصناعية، وهكذا آثرت الجزائر تشييد ركيزة صناعية دينامية قادرة على التنشيط والاستقطاب والتصنيع.[4]

لقد تم التركيز على الصناعات البترولية على الرغم من أنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة في البداية لكن القائمين على شان التصنيع رأوا في القطاع مصدرا لتميل التنمية بعد انطلاق الإنتاج، كما وقع اختيارهم على إنشاء الوحدات الصناعية ذات الحجم الكبير وذات التكنولوجيا العالية غير آبهين بمخاطر الوقوع في تبعية تكنولوجية.[5]

---

[1] تأثرت صناع القرار الاقتصادي في الجزائر أيضا بمفكرين اقتصاديين آخرين، وكل تلك الآراء كانت تصب في فكرة التصنيع العمومي تحت إشراف الدولة لأنه القادر على قيادة التنمية الوطنية.

[2] ج جازيس، ج دومينجو، المرجع السابق، ص 301

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 197

[4] جورج موتان، التصنيع ظاهرة عامة ذات تأثيرات متنوعة، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 392، 393

[5] المرجع نفسه، ص 393

لقد كان الأمل من التصنيع معالجة التباينات الجهوية بين الأقاليم، حيث تم وضعه كأهم أداة إعادة التوازن الجهوي بين الأقاليم الساحلية والمناطق الداخلية، ومن اجل تحقيق هذه الغاية تم توطين بعض الصناعات في مناطق ولم يحترم عند اختيارها المنطق الاقتصادي الربحي[1].

الجدول رقم (08): بعض مقاييس التصنيع في الجزائر (حسب البنك الدولي 1981)

الناتج الداخلي الخام	النمو السنوي 1980/1979	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	نسبة نمو الإنتاج 1980/1970	القيمة المضافة سنة 1975
41830 مليون دولار	%6.9	%56	%11.6	3030 مليون دولار

جورج موتان، المرجع السابق، ص 401

تركز التصنيع في البداية في المناطق الساحلية، حيث شمل منطقة الجزائر العاصمة كأهم مركز صناعي في البلاد، حيث تركزت فيها 40% من مواطن الشغل الصناعية ومنذئذ وهي أهم مركز صناعي بالبلاد، تمركزت فيها الصناعات الحضرية التقليدية والمتمثلة في الصناعات الميكانيكية، النسيجية والغذائية[2]، أما الأقطاب الصناعية الساحلية الأخرى فشملت كل من أرزيو، سكيكدة وعنابة. وهي تحتضن الصناعات المحركة والتي خطط لها أن تقود إلى تصنيع المجال الوطني وإضافة قيمة إلى المواد الأولية الوطنية وتحويلها(فلز الحديد، المحروقات السائلة...الخ).

في الفترة 1974 – 1979 تم توطيد الصناعات في الإقليم الساحلي حيث زاد إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، كما زاد إنتاج الفولاذ في مركب الحجار بالإضافة إلى الصناعات الأخرى، كما امتد النسيج الصناعي إلى المناطق الداخلية، حيث شملت الشبكة الصناعية أكثر من ثلاثين مدينة، شملت المنطقة التلية ومدن السهول العليا، لقد خففت المنشآت الصناعية المقامة من التركز الصناعي الذي كان قائما، وعبر توجه نحو خلق توازن جهوي.[3]

جدول رقم (09): العمالة الصناعية في الجزائر 1974-1975.

	التل الغربي	التل الوسط	التل الشرقي
الوظائف الصناعية القائمة 1973	41.000	103.000	49.000
الوظائف الصناعية الجديدة 1974	58.000	45.000	74.000
المجموع	99.000	148.000	123.000

Marc COTE, L'espace Algérien les Prémices d'un Aménagement, op.cit, p157

[1] جورج موتان، المرجع السابق، ص 394

[2] المرجع نفسه، ص ص 438، 439

[3] المرجع نفسه، ص 397

سنة 1973 استحوذ إقليم الوسط التلي على 53.37% من العمالة الصناعية، مقابل 25.39% الإقليم التلي الشرقي و21.24% الإقليم التلي الغربي. في حين كان نصيب الإقليم التلي الشرقي من مواطن الشغل المنشأة سنة 1974 41.81% و32.77% بالنسبة للإقليم التلي الغربي، و 25.42% فقط للوسط.

توسع النسيج الصناعي في المناطق الساحلية والداخلية ساهم في استقطاب كبير لليد العاملة، حتى أننا نلاحظ أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أصبحت عكسية، فبعد أن كان الجزائريون يهاجرون بأعداد كبيرة إلى فرنسا في عقد الستينيات وبداية السبعينيات سجلت الأرقام سنة 1976 عودة أكثر من 37 ألف جزائري[1].

إن هذه الفترة هي فترة التصنيع في الجزائر بحق، لقد استحوذت الصناعة على المرتبة الأولى في اهتمام السلطة فالقطاع الصناعي حظي بالحصة الأكبر في المخططات التنموية الثلاثة التي طبقت في الفترة 1967 – 1977، حتى أن نسبة ما حصل عليه هذا القطاع كانت تزيد من مخطط لآخر، هذا ما تؤكده أرقام الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): إجمالي الاستثمارات بالمليارات من الدينارات والنسب المئوية

	1969/1967	النسبة %	1973/1970	النسبة %	1977/1974	النسبة %
الفلاحة	1.9	20.7	4.35	12	8.9	7.3
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74.1	61.1
قطاعات أخرى	2.3	25.8	11.35	30.7	38.2	31.6
المجموع	9.17	100	36.3	100	121.2	100

عبد الحق لعميري، عشرية الفرصة الأخيرة، ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015، ص 64

3 - من 1980- 1988: إعادة الهيكلة في ظل النهج الاشتراكي

3 – 1 - مراجعة الخيارات الاشتراكية: تميزت فترة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بوقفة انبثق عنها تصويبات لنمط تنمية متصلب للغاية، لقد تم تعديل عدد مُعتبر من التصورات ومن الانجازات السابقة، وفي بعض الأحيان بقطيعة مع السياسة المتبعة حتى ذلك الحين.

[1] *Jacques Schnetzler, op.cit, p 148*

وتبعا لهذه التغيرات ظهر المعهد الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط في سنة 1980[1] كبديل عن الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي التي تأسست غداة الاستقلال، وأصبحت الهيئة الجديدة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني، وفي سنة 1984 تحول المعهد إلى المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط[2]، وبعد بضع سنوات انتقل المركز من وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم إلى وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، هذه التحولات التي عرفتها المؤسسة تأتي استجابة للمتغيرات التي عرفتها البلاد وقتها.

استمرارًا لنهج تغيير الممارسات الاشتراكية السابقة صدر الميثاق الوطني في فيفري 1986[3]، والذي أبقى على النهج الاشتراكي، لكن مع بعض التحويرات السياسية والاقتصادية المتمثلة في إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، واتسمت هذه المرحلة برفع شعار"مراجعة لا تراجع".

3 - 2 - إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وسياسة التوازن الجهوي: خلال المخطط الخماسي 1980- 1984 تم العمل بصفة رئيسية على التحكم في المنشآت الموجودة تسييرا وإنتاجا، كما كان الهدف أيضا انجاز مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكان مصير بعض المشاريع الكبرى التعديل والتوزيع على عدة توطنات.

وتمخض عن هذا العمل رفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية عام 1980 إلى 460 مؤسسة سنــة 1984، وانتقل عدد المزارع العمومية من 2000 مزرعة إلى 3429 مزرعة اشتراكية.[4]

[1] مرسوم رقم 80-134 مؤرخ في04 جمادى الثانية 1400ه الموافق لـ 19 أفريل 1980 يتضمن إنشاء المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17 الصادرة في 07 جمادى الثانية 1400ه الموافق لـ 22 أفريل 1890

[2] مرسوم رقم 84-64 مؤرخ في 07 جمادى الثانية 1404 الموافق لـ 10 مارس 1984 يجعل المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركزا وطنيا للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11 الصادرة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1404ه الموافق لـ 13 مارس 1984

[3] مرسوم رقم 86 – 22 مؤرخ في 30 جمادى الأولى 1406، الموافق لـ 09 فيفري 1986 يتعلق بنشر الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادرة في 7 جمادى الثانية 1406، الموافق لـ 16 فيفري 1986

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 261

كما هدف المخطط 1980 – 1984 أيضا إلى الإكثار من الصناعات الريفية، وهي وحدات صغيرة تستدعي أعدادا محدودة من العمال واستثمارات ضعيفة، وهي مصممة بالاستجابة إلى حاجيات محلية وقد بعثتها الجماعات المحلية، وهي التي تسيرها.[1]

في هذه المرحلة يمكن القول كذلك أن التوجه الجديد للتوزيع المتوازن للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر التراب الوطني أصبح يستلزم معالجة ظواهر التناقض التي تنم عن وجود تفاوتات جهوية حادة بين مناطق المدن في الشمال، والمناطق الأخرى، وفي طليعتها السهول العليا والجنوب والجبال.[2]

لقد اتجه التنظيم مع مطلع عقد الثمانينيات إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمزارع واتخذ تطبيق هذه السياسة سلوكين هما: الأول تحجيم المؤسسة أو المزرعة بتقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات أصغر حجما، أما السلوك الثاني فقد تمثل في التوزيع المجالي لمقرات المؤسسات بين الولايات خصوصا قصد تقريبها من مكان نشاطها الرئيسي، وهو تصور جديد ينطلق من مبدأ سياسة التهيئة الإقليمية التي اعتبرت فيها إعادة هيكلة المؤسسات إحدى أدوات تطبيقها.[3]

فبعد مرور عشرة سنوات على التقسيم الإداري لسنة 1974، رأت الحكومة ضرورة استحداث تقسيم إداري جديد استجابة للمتغيرات الحاصلة في المجال الوطني خاصة ما يتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد السكان وتوسع النسيج الصناعي في البلاد. لقد كان الهدف المنشود أيضا زيادة عدد المؤسسات الإدارية التي تكون في اتصال مباشر مع المواطن تحت شعار "تقريب الإدارة من المواطن".

لذلك صدر قانون رقم 84 – 09 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد في فيفري 1984[4]، حيث تم استحداث ولايات جديدة بلغ عددها 17 ولاية، ليرتفع عدد الولايات إلى 48، ومعها عدد الدوائر والبلديات، لقد أصبحت الولايات الجزائرية بحدودها الجديدة أكثر انسجاما ووظيفية ومتقاربة إلى حد ما مع بعضها البعض من حيث الإمكانات والموارد، وقد تم - وفق هذا التقسيم - تقليص مساحات الولايات التي تشمل المدن الكبرى للسماح للولايات الجديدة بالنمو والتطور.

---

[1] جورج موتان، المرجع السابق، ص 398

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 261، 262

[3] المرجع نفسه، ص 261

[4] قانون رقم 84 – 09 المؤرخ في 02 جمادى الاولى1404 هـ الموافق لـ 4 فيفري 1984 والمتعلق التنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 06، الصادرة في 05 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق لـ 07 فيفري 1984

3 – 3 - إدخال مفاهيم وتطبيقات التهيئة العمرانية في عملية تهيئة المجال الوطني: رغم أن ظهور التهيئة العمرانية كان منذ ثلاثينيات القرن الماضي كنوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الوطني[1]، إلا أنها – أي التهيئة العمرانية- لم تظهر في الجزائر بشكل جلي إلا مع مطلع الثمانينيات.

إذن حتى بداية الثمانينيات لم يكن للجزائر مؤسسات مختصة في مراقبة وتنظيم الإقليم وتهيئته والتخطيط له، ومعالجة مشاكله وفق سياسة التهيئة العمرانية، على الرغم من أن الاختلالات السكانية والإقليمية أصبحت واضحة في المجال الوطني، فالمجال الوطني يعاني اختلالا كبيرا لصالح المناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية في السهول العليا والسهوب والمناطق الصحراوية هذا من جهة، ومن جهة ثانية التفاوت الكبير بين الحياة في المدن وبين في الحياة في الأرياف، ومن جهة ثالثة بين المدن الكبيرة والصغيرة، بالإضافة إلى غياب الاستراتيجيات واضحة في استغلال الموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية.

كما أن النهج الصناعي الذي تبنته الجزائر في التنمية، لم يرافقه إبداء عناية كبيرة بمشاكل البيئة، الأمر الذي أدى بعدة عدة سنوات من التصنيع إلى ظهور تلوث شديد، فمثلا لفظ النفايات السائلة دون مراقبة في البحر جعل المنطقة الساحلية الممتدة بين مستغانم وأرزيو تعاني تلوثا شديد، وليس هذا هو المثال الوحيد لتدهور البيئة بفعل النشاط البشري غير المراقب.[2]

كما أن الزيادة السكانية الكبيرة والمستمرة وضعف المردود الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الزراعية والصناعية وتعاظم الاعتماد على عائدات المحروقات، وغياب سياسة عمرانية قادرة على التحكم في المجال وتسييره أدت هذه العوامل إلى تفاقم مشاكل التعمير في البلاد، لكن بالمقابل دفعت إلى اعتماد سياسات التهيئة العمرانية.

تم إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، فبعد أن كانت مجرد دائرة وزارية تهتم بالتهيئة العمرانية، وفي سنة 1981 تأسّست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية *(ANAT)* التي كُلفت بإعداد مخطط مستقبلي للتراب الوطني فكان ميلاد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية *(SNAT)*، هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فقد استحدثت مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية

[1] التيجاني بشير، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع السابق، ص84

[2] جورج موتان، المرجع السابق، ص 422

(DPAT) على مستوى كل ولايات الوطن، للاهتمام بمشاكل التهيئة العمرانية وتخطيط للتنمية على مستوى تلك الولايات.

صدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات وتتميمات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة كالمخطط الولائي للتهيئة *(plan d'aménagement du territoire de la wilaya -PATW)* والمخطط البلدي للتنمية *(Programme communal de développement-PCD).*

في جانفي 1987 صدر القانون رقم 87 - 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية[1] وقد عرفها هذا القانون على أنها "الإطار الاستدلالي للحفظ على المجال الجغرافي وحمايته واستعماله وتقييم العلاقة بين نشاطات القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني"[2] والتهيئة العمرانية تهدف "إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة" كما "ترمي التهيئة العمرانية إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها ووتيرتها"[3] لأنها تجسد "اختيارات توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان في المجال الجغرافي، وتندرج في إطار تسيير إرادي ومنسجم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، كما نص القانون أيضا على أن تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية يندرج في إطار التخطيط ويعتمد على توزيع الصلاحيات بين الدولة والولاية والبلدية طبقا لمبادئ اللامركزية.[4]

لقد ادخل هذا القانون مفاهيم ونظريات التهيئة العمرانية إلى التشريع والممارسة في الجزائر – على غرار الكثير من دول العالم- وكان هذا طموحا في أهدافه وغاياته، لكن المركزية الشديدة التي ميزت هيكل الدولة والصلاحيات المحدودة للجماعات المحلية، وبيروقراطية الجهاز الإداري المتضخم وعدم فاعليته، ومحدودية الموارد المالية في ظل الأزمة التي بدأت تظهر منذ 1986 في ظل فشل الاقتصاد الاشتراكي في تمويل التنمية، وجمود نظام الحكم وانسداد الأفق السياسي في البلاد. تضافرت هذه العوامل لتسبب نكسة لسياسة التهيئة العمرانية في الجزائر بعد ذلك.

---

[1] القانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 جمادى الأولى 1407 هـ الموافق لـ 27 جانفي 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 28 جمادى الأولى 1407 هـ الموافق لـ 28 جانفي 1987

[2] [3] [4] المرجع نفسه

4 – تراكم وتعقد مشاكل التنمية أواخر الثمانينات:

4 – 1 - محدودية الموارد المائية المتاحة: منذ بداية التصنيع في الجزائر أواخر الستينيات برز تنازع حاد حول استعمال الماء، وكان التحكيم لصالح الصناعة أولا، ولصالح المدينة ثانيا، وأحسن مثال تخصيص مياه حوض الشلف لتزويد منطقة أرزيو.[1]

ولقد سعت الدولة منذ مطلع الثمانينيات إلى تدارك التأخر في مجال تجنيد الموارد المائية، فلم تشهد فترة 1962-1982 سوى إتمام ثلاثة سدود لكن سنة 1983 أحصت 15 سدا بصدد الانجاز (635 مليون م³)، في حين أن الفترة الاستعمارية أحصت سبعة عشر منشأة (600 مليون م³).[2]

إذن بقيت الجزائر تعاني عجزا مائيا وبقي النزاع حادا بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جهة والاستعمالات البشرية الأخرى من جهة أخرى، وبقيت الجزائر متأخرة في هذا المجال حتى عن جيرانها الدول المغاربية تونس والمغرب.

4 – 2 - مشكلة المديونية: سنة 1970 لم يكن في ذمة الجزائر سوى مديونية خارجية محدودة (0.7 مليار دولار) لترتفع إلى 15.67 مليار دولار عام 1978 مع عملية تصنيع البلاد، واصلت المديونية الجزائرية ارتفاعها - رغم الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات- لتصل إلى 20.63 مليار دولار سنة 1986، وإلى 26.04 مليار دولار عام 1988.

فاقم أزمة المديونية الجزائرية الأزمة النفطية في عام 1986، حين انخفض سعر برميل البترول إلى ما دون 15 دولار بعد أن فاق 30 دولارا، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأجنبية في حين كانت أكثر من نصف الديون بالعملات العالمية غير الدولار الأمريكي (العملات الأوروبية واليابانية).

4 – 3 - استمرار الفوارق الجهوية: لقد ركزت الجزائر – بعد الاستقلال – في تنميتها على الأقاليم المتطورة نسبيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تلقت حافزا للتطور زمن الاستعمار وذلك للاستفادة من قانون التكتل والتركز مما عمق الفوارق الإقليمية مرة أخرى.[3]

[1] جورج موتان، المرجع السابق، ص 422

[2] جان فرانسوا تروان، الماء مؤهل للتنمية وعائق لها، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 192

[3] بولحواش علاوة، المرجع السابق، ص 111

نتيجة هذه السياسات نشوء هيكل اقتصادي مختل مكانيا، واختلال التوازن في النظم البيئية الحضرية والريفية وفي توزيع السكان كذلك، والذي ساعد في تجذير هذا الواقع، الأخذ بأسلوب التخطيط المركزي[1].

فشعارات التوازن الجهوي التي رفعت بعد الاستقلال وحتى نهاية الفترة الاشتراكية (ميثاق طرابلس، دستور 1963، ميثاق 1976، دستور 1976، ميثاق 1986)، لم تجسد في الميدان على أرض الواقع، بل على العكس تجذرت الفوارق وتعمقت.

إن توزيع السكان واختلال المنظومة الحضرية والريفية ليفسر مدى عدم فاعلية الاستراتجيات الهادفة إلى القضاء أو على الأقل التخفيف من حدة الفوارق المجالية.

[1] بولحواش علاوة، المرجع السابق، ص 111

ثالثا: التنمية في ظل اقتصاد السوق (منذ 1988)

1 - (1988- 2000) - مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق: لقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لتضع الجزائر منذ سنة 1986 في أزمة متعددة الجوانب، لقد تمثلت العوامل الداخلية في: ضعف إنتاج وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، الزيادة الكبيرة في عدد السكان ...الخ، أما العوامل الخارجية فتمثلت في: انهيار أسعار البترول، انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية (في حين كانت أكثر من نصف ديون الجزائر بالعملات الأوروبية واليابانية)، الأزمة الاقتصادية العالمية 1987، تصدع المعسكر الشرقي وانهيار المنظومة الاشتراكية العالمية.

هذه العوامل وغيرها أدت في النهاية إلى انفجار الوضع نهاية الثمانينيات (05 أكتوبر 1988)، لقد قُدمت الحلول السياسية والاقتصادية لمواجهة كل المشاكل التنموية التي تتخبط فيها البلاد.

على الصعيد الاقتصادي قدّم القائمون على الشأن العام التخلي عن الاشتراكية والاقتصاد الموجه لصالح اقتصاد السوق كحل في للأزمة المستعصية.

أمام الضائقة المالية التي عرفتها الجزائر - أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات - اتجهت الدولة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي طلبا للتمويل والمشورة.[1]

واتجهت الجزائر نحو عملية التحرير الجزئي للاقتصاد، ففي جويلية 1989 وعن طريق قانون ضبط الأسعار بتطبيق الأسعار الحقيقية بعد التخلي الدولة التدريجي عن سياسة دعم الأسعار.

كما تخلت الدولة على التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وحرر القانون رقم 88 – 25[2] سقف الاستثمار الخاص وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ما عدا القطاعات الإستراتيجية[3]،وسمُح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح فروع لها في الجزائر، وتحول البنك المركزي إلى

[1] حيث جرى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني *stand bay* (31 ماي 1989 – 30 ماي 1990) واتجهت الجزائر ثانية إلى صندوق النقد الدولي وقعت اتفاقا معه (الاستعداد الائتماني03 جوان 1991-30 مارس 1992)

[2] قانون رقم 88 – 25 مؤرخ في 28 ذي القعدة 1408، الموافق لـ 12 جويلية 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 الصادرة في 29 ذو القعدة 1408 هـ الموافق لـ 13 جويلية 1988

[3] السعيد الدراجي، الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره، المعيار، العدد 23، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2010، ص 320

بنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض الصادر في أفريل 1990.[1]

وواصلت الجزائر مسار الإصلاحات الاقتصادية - وفق رؤية صندوق النقد الدولي دائما - بتحرير التجارة والأسعار والتقليل من إعانات الدولة.

لقد كانت الكلفة الاجتماعية لهذا التحول الاقتصادي كبيرة جدا، ووصلت المديونية الخارجية للجزائر إلى مستويات قياسية خلال عقد التسعينيات، (في سنة 1996 وصلت إلى 33.42 مليار دولار)، ولم تستطع الجزائر حل مشكلة المديونية خلال هذه المرحلة، فقد بقيت مرتفعة في حدود حوالي 30 مليار دولار في ظل أزمة متعددة الأوجه (سياسية،أمنية، اقتصادية واجتماعية).

في ظل تحويل الوجهة الاقتصادية للجزائر من النظام الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الليبرالي، وخلال هذه الفترة الانتقالية برزت معالم هذا التحول والمتمثلة في: الخوصصة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية.

1 - 1 – الخوصصة: من بين مظاهر التحول نحو اقتصاد السوق اعتماد مقاربة خوصصة المؤسسات العمومية، حيث نستطيع القول أن مفهوم عملية الخوصصة دخل سنة 1988 بموجب القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، وفي سنة 1994 أصبح للمؤسسات العمومية حرية التصرف في أنشطتها مع إمكانية الشروع في تنفيذ التنازل عنه (المادتين 180،181 من المرسوم التشريعي رقم 93 – 18[2] وتم توصيف هذه مرحلة بمرحلة الخوصصة الجزئية للمؤسسات.

كما مثّل صدور الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995[3] الإطار القانوني الأوسع لعمليات الخوصصة التي تمت وبعيوب كثيرة، من أجل تسهيل العملية استفاد مقتنوا المؤسسات العمومية محل الخوصصة من إمكانية التسديد بالتقسيط والاستفادة من امتيازات عديدة حددها المرسوم رقم 97 – 329 الصادر في سبتمبر 1997.[4]

---

[1] قانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13 الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1410 الموافق لـ 28 أفريل 1990

[2] مرسوم تشريعي رقم 93 – 18 مؤرخ في 15 رجب 1414 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 1993 يتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 88، الصادرة في 16 رجب 1414 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 1993

[3] الأمر 95 – 22 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 هـ الموافق لـ 26 أوت 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 الصادرة في 08 ربيع الثاني 1416 هـ الموافق لـ 03 سبتمبر 1995

[4] المرسوم رقم 97 – 329 مؤرخ في 08 جمادى الأولى 1418 هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 1997، يحدد شروط منح امتيازات خاصة والدفع بالتقسيط لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخوصصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60 الصادرة في 08 جمادى الأولى 1418 هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 1997

لمعالجة عيوب ونقائص قانون الخوصصة السابق قامت السلطات بإصدار - لاحقا - الأمر رقم 01 – 04 في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

1 - 2 – تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية: عند بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 ظهرت المؤسسات العمومية الاقتصادية، خلفا للمؤسسات الاشتراكية السابقة، وأصبحت هذه المؤسسات غير خاضعة لوصاية الوزارات ولا الرقابة الممارسة على المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، بل أصبحت خاضعة للقانون التجاري[2].

بعد انتقالها من الاقتصاد الاشتراكي الموجه - الذي كانت الدولة تحتكر فيه توجيه الاستثمارات وفقا لأسلوب التخطيط المعتمد وقتها - دخلت الجزائر مرحلة اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، وكان لزاما تغيير البنية التشريعية لتتلاءم مع الواقع الجديد، حيث فتح المجال أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

رأت السلطات أن الدخول في الاقتصاد العالمي المبني على الحرية الاقتصادية، يتوجب القَبول بمبادئ هذا الأخير وعلى رأسها الضمانات المقدمة لرؤوس الأموال، حيث وقعت على أهم الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار والمبادلات التجارية بين الدول، ففي جويلية 1988 صدر القانون رقم 88 – 18 والذي انضمت بموجبه الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة باعتماد القررات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، هذه الأخيرة كان قد صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك في جوان 1958[3]. للإشارة فان التحكيم التجاري الدولي قبل التوقيع على هذه الاتفاقية كان يتم على مستوى المحاكم الوطنية، لأن الجزائر كانت ترى في مسألة القَبول بالتحكيم التجاري الدولي تتنافى مع مقتضيات السيادة الوطنية ولا تخدم مصالحها.

[1] الأمر رقم 01 – 04 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47 الصادرة بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 22 أوت 2001

[2] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص ص 10- 11

[3] القانون رقم 88 – 18 مؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 هـ الموافق لـ 12 جويلية 1988 يتضمن الانضمام إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 جوان 1958 والخاصة باعتماد القررات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 الصادرة بتاريخ 29 ذو القعدة 1404 الموافق لـ 13 جويلية 1988

وفي جانفي 1995 وافقت الجزائر أيضا على اتفاقية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى[1]، وفي نفس التاريخ وافقت الجزائر كذلك على الاتفاقية الدولية المتضمّنة إحداث الوكالة الدّولية لضمان الاستثمارات في جانفي 1995.[2]

للإشارة فان الجزائر لم تلجا إلى الاستثمار المباشر المتمثل في الملكة الكلية لوسائل الإنتاج إلى غاية سنة 1990، وإنما عملت بالاستثمار الذي تكون فيه أغلبية نسبة المشاركة للشركات الجزائرية، المتمثلة في الشركات المختلطة الاقتصاد (51% للشريك الجزائريين،49% للشريك الأجنبي)[3].

كما أكد القانون رقم 90 – 10 على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بممارسة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، وعلى رأسها حرية الاستثمار للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتخلي عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين من جهة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى[4].

في أكتوبر 1993 صدر قانون ترقية الاستثمار[5]، الذي ألغى كل القوانين الصادرة قبله في هذا الموضوع والمخالفة له مع استثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات. لقد هدف هذا القانون إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وفتح الباب أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[6].

كل ما تم اتخاذه من إجراءات اقتصادية - من نهاية الثمانينيات وخلال عقد التسعينيات - لم يستطع النهوض تنمويا بالبلاد، فهذه الفترة التي شهدت تدهورا أمنيا خطيرا، تعتبر حقيقية مرحلة التحول إلى منظومة اقتصادية ورؤية تنموية جديدة، مع ذلك يمكن القول أن هذا التحول العسير الذي عرفته البلاد عقّد أكثر مسيرة تنمية البلاد لمدة طويلة وأهدر فرص ثمينة للتنمية.

---

[1] الأمر رقم 95 – 04، المؤرخ في 19 شعبان 1415 الموافق لـ 21 جانفي 1995، يتضمن الموافقة على اتفاقية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07 الصادرة في 15 رمضان 1415 هـ الموافق لـ 15 فيفري 1995

[2] المرجع نفسه

[3] عليوش قربوع كمال، المرجع السابق، ص ص 04

[4] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 238

[5] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق لـ 10 أكتوبر 1993

[6] عليوش قربوع كمال، المرجع السابق، ص ص 15، 16

2 - منذ سنة 2000: الاستثمار والتنمية في ظل اقتصاد السوق

1 – ارتفاع أسعار البترول وتراجع المديونية الخارجية:

- **ارتفاع أسعار البترول:** لقد تعافت أسعار النفط بعد أزمة السوق البترولية لسنة 1998 حين تدنى سعر البرميل إلى ما دون 10 دولار، وواصلت ارتفاعها حتى وصلت إلى مستويات قياسية وتاريخية، حتى تجاوزت المائة دولار والجدول رقم(11) يوضح تطور أسعار البترول (2000 – 2011).

جدول رقم (11): تطور أسعار البترول (دولار أمريكي/ برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61.1	69.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2014	2015	2016	
السعر	94.1	61	77.4	107.4	99.68	52.79	44.28	

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي رقم 43، ص 53،+ التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 110 [متاح على الموقع]، *http://www.oapecorg.org*

لقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط في زيادة قياسية لمداخيل الدولة في هذه الفترة، لقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في جوان سنة 2000[1]، (وهو ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية)، ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق[2]، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، وتخفيض الدين العمومي.

إذن، هذا الصندوق يودع فيه ما يأتي من فائض الجباية البترولية، ويستخدم في سد العجز الناتج عادة عن عائدات بترولية أقل من المتوقع. وبالتالي هو آلية لامتصاص صدمات التغيرات في أسعار البترول الذي يمثل معظم صادرات البلاد.

نظريا، يُعتبر صندوق ضبط الموارد آلية فعالة ليس فقط في تجنب تراجع ما يأتي من بيع النفط، بل في استقرار تمويل المشاريع التنموية العمومية والتحويلات الاجتماعية للفئات الأقل دخلا والخدمات الاجتماعية التي تتكفل بها الدول كالتعليم والصحة ...الخ. لكن في الواقع الجزائري الزيادة الكبير في

[1] قانون رقم 2000 – 02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 27 جوان 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 الصادرة ي 25 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 28 جوان 2000

[2] تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004، وفقا للمادة 66 من قانون 23 - 22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، التي نصت على تعديل المادة 10 بحيث أُضيف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية

ميزانيتي التجهيز والتسيير من جهة، وزيادة حجم الصادرات من جهة ثانية، رهن مدخرات هذا الصندوق، وجعلها غير ذات جدوى على المديين المتوسط والطويل.

- **تراجع المديونية:** بفضل العائدات البترولية المجزية خلال هذه الفترة، استطاعت الجزائر من إيجاد حل لمشكلة المديونية، التي أثرت على اقتصادها وخططها التنموية منذ وسط الثمانينيات، فقراءة الأرقام المتعلقة بتطور المديونية كما يوضحه الجدول رقم (12) يبين بوضوح الانخفاض السريع لها، حيث وصلت إلى مستويات جد متدنية.

جدول رقم (12): تطور مديونية الجزائر 2000 – 2010 (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الدين الخارجي	20.39	18.1	14.6	14.89	13.5
	2005	2006	2007	2008	2009
	13.5	0.88	0.91	0.46	0.46

خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر، ص 256

2 – مناخ الاستثمار في الجزائر منذ سنة 2000: استمرارا لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي باشرتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات، استمرت الدولة في تعزيز هذه السياسة والاستجابة أكثر لمنطق السوق الحرة، عن طريق سن التشريعات اللازمة، وإنشاء الهيئات والمؤسسات لهذا الغرض.

مع مطلع الألفية الجديدة أدركت الجزائر حجم التغيرات التي حدث في العالم الذي أصبحت تسوده القيم اللبرالية الاقتصادية بلا منازع، وعملت على التكيف مع هذا الواقع قدر الإمكان، عن طريق تطوير البنية التشريعية التي تحكم الاقتصاد الوطني. لقد كان صدور الأمر رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار في أوت 2001[1] خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وسرعان ما تم إدخال تعديلات عليه بموجب الأمر رقم 06-08 في جويلية 2006.[2]

لقد تم تبني المبادئ الأربعة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في قانون الاستثمار الجزائري وهي:

- مبدأ حريةٌ الاستثمار

[1] الأمر رقم 01 – 03 مؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 هـ الموافق لـ 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 الصادرة في 03 جمادى الأولى 1422 هـ الموافق لـ 22 أوت 2001

[2] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في19 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم القانون رقم 01 – 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 47 الصادرة في 23 جمادى الثانية 1427 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2006

- مبدأ إزالة كافة القيوُد الإداريةٌ على الاستثمار

- مبدأ عدم اللجوء إلى التأميم، وحريةٌ تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه

- مبدأ منح المزايا والحوافز المشجعة على الاستثمار[1].

إن هذه المبادئ أساسية لنجاح أي قانون للاستثمارات- وفق قواعد السوق الحرة -، وهي مبادئ تبناها المشرع الجزائري، مع الإشارة إلي أن تجسد هذه المبادئ على أرض الواقع يتطلب إصلاحات تشريعية وتنظيمية تتسق معها.

بموجب القانون المتعلقة بتطوير الاستثمار تم إنشاء عدة أجهزة ومؤسسات تهتم به والمتمثلة في:

- **المجلس الوطني للاستثمار *(CNI)***: أنشا هذا المجلس الوطني في أوت 2001، (المادة 18 من القانون 01– 03 المتعلق بتطوير الاستثمار)، هذا المجلس مكلف بوضع ومتابعة استراتجيات و أولويات تطوير الاستثمار؛ وهو مجلس لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار، يرأسه الوزير الأول وهو تحت سلطته، يتشكل المجلس من الوزراء الذي لهم علاقة بالاستثمار[2]، ومن مهامه:

- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار
- يقترح على الحكومة كل ما هو ضروري لتنفيذ إجراءات دعم الاستثمار وتشجيعه
- يعالج كل ما يتعلق بالاستثمار.[3]

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*(ANDI)***: ظهرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في أوت 2001 (المادة 18 من القانون 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار)، وكانت تُسمى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار التي ظهرت سنة 1993. يأتي ظهور هذه الهيئة بعد تحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق حيث سعت الدولة إلى تطوير الاستثمارات وفق قواعد

[1] وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصاديةٌ وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 40

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات رئيس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64 الصادرة في18 رمضان 1427ه الموافق لـ 11 أكتوبر 2006

[3] المرجع نفسه

الاقتصاد الحر، حيث أوكلت لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[1]، وهي بذلك تساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

للوكالة هياكل جهوية تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، وتتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.

- **صندوق دعم الاستثمار*(FNI)*:** أُنشا هذا الصندوق في أوت 2001 (المادة 28 من القانون 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار)، يتكفل بضمان مساهمة الدولة التي تتمثل في شكل مساعدات تمويلية تقدمها للمستثمرين لانجاز استثماراتهم.[2] أي أن الصندوق مكلف بـ: تمويل، إنشاء، وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة، عن طريق تقديم قروض، مساهمات وضمانات لصالح المؤسسات الاستثمارية.[3]

ما قامت به الجزائر من تغيير للتشريعات واستحداث للمؤسسات المعنية باستقطاع الاستثمارات، إلا أن الإحصائيات تشير أن الجزائر في الفترة 2001 – 2008 استقطبت ما قيمته 14 مليار دولار كاستثمارات خارجية مباشرة (العربية: 8.5 مليار دولار، الأجنبية: 5.5 مليار دولار)، هذه الأرقام المتواضعة لا تتلاءم مع حجم اقتصاد الجزائر، لقد اقتصرت الاستثمارات على قطاع النفط، وبعض القطاعات الأخرى التي اتجهت إليها الاستثمارات العربية كقطاع السياحة والعقار والاتصالات، وبعض المصانع لإنتاج بعض المنتجات (زيوت المائدة، الإسمنت ...الخ).[4]

من أسباب ضعف الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تباطؤ الإصلاحات خاصة في قطاع المؤسسات الصناعية وتثاقل عملية الخوصصة....الخ.

3 - أنواع برامج ومخططات الاستثمار العمومي في الجزائر:

- البرامج القطاعية الممركزة للاستثمار *Programme d'investissement sectoriel centralisé (PSC)*: وهي البرامج والمشروعات الكبرى ذات الطابع الوطني أو الجهوي، والتي تشرف عليها الوزارات مباشرة، وتسهر على متابعة تنفيذها، أو المؤسسات العمومية ذات الاستقلالية المالية.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، [متاح على الرابط]،
http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos (تاريخ التصفح 2016/04/12)

[2] السعيد الدراجي، المرجع السابق، ص 319

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صناديق الاستثمار، [متاح على الرابط]،
http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement (تاريخ التصفح: 2017/07/12)

[4] السعيد الدراجي، المرجع السابق، ص 316

- البرامج القطاعية غير الممركزة للاستثمار *Programme d'investissement sectoriel décentralisé (PSD)*: وهي المشاريع التي تدار على مستوى الولاية، وتحت إشراف الوزارة المعنية.

- المخططات البلدية للتنمية *Plans communaux de développement (PCD)*: مخططات تنمية محلية تنفذها الإدارة المحلية تحت إشراف الوالي[1].

- البرامج الخاصة والتي تشمل برامج تنمية الجنوب، السهول العليا والمناطق الجبلية.

4 – تعاقب مخططات التنمية: لقد عرفت الجزائر زيادة كبيرة في مداخيلها المالية بفعل عائدات البترول الذي ارتفعت أسعاره إلى مستويات قياسية، وشكلت هذه الموارد المالية الضخمة والاستثنائية فرصة كبيرة للجزائر من أجل تحقيق قفزة تنموية كبيرة.

لقد اختارت السلطات العمومية طريقة الإنعاش كإستراتيجية على النمط الكينزي من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الكلية ولوضع الاقتصاد على السكة، وتحسين المؤشرات التنموية العامة في البلاد، لذلك تم اعتماد طريقة المخططات وكانت البداية بـ:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي *PSRE*[2] (2001 – 2004): أخذ هذا البرنامج صفة البرنامج التدعيمي من أجل احتواء تبعات العشرية السابقة، والتي عرفت خلالها البلاد فترة خطيرة من تردي الأوضاع الأمنية، وعجزا في البرامج التنموية.[3] وقد ظهر هذا البرنامج من خلال المادة 230 من قانون المالية لسنة 2002 [4]، وقد خصص له مبلغ مالي أولي يقدر بـ 525 مليار دج (حوالي7 مليار دولار)، 60 مليار دج سنة 2001، 120 مليار سنة 2002، 170 مليار دج سنة 2003 و154 مليار دج سنة 2004[5]، إلا أنه بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة ارتفع الغلاف المالي النهائي لها البرنامج إلى 1216 مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار.[6]

---

[1] كبيش عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2011/2010، ص193

[2] *Programme de soutien à la relance économique*

[3] شواش عبد القادر، الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية: بلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 01، 2013/2012، ص 263

[4] قانون رقم 01 – 21، مؤرخ في 7 شوال 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 79 الصادرة في 8 شوال 1422 هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 2001

[5] *Hamid A.TEMMAR, L'économie DE L'Algérie, Les stratégies de développement (le mythe de Sisyphe), TOME 01, office des publication universitaires, Alger, 2015, p 221*

[6] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147

هدف هذا البرنامج إلى تعزيز المرافق العمومية التي تخص الري والنقل والمنشآت القاعدية، ودعم الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الزراعية وغيرها وكذا التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتحسين المستوى المعيشي.[1]

لقد كانت الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المستفيد الرئيسي منه، وكان يشمل أيضا النقل والسكن والري والهياكل القاعدية والتنمية المحلية.[2] وكانت الفكرة تتمثل في مرافقة الاستثمار المنتج من خلال دعم القطاعات التي كان يجب عصرنتها[3].

جدول رقم (13): المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حسب القطاعات.

	المبلغ (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	% 40
تنمية محلية	114	%21.7
الموارد البشرية	92.2	%17.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	45	%8.6
المجموع	525	%100

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 2001، ص 122

لقد استفاد القطاع الفلاحي من هذا البرنامج عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية *(PNDA)*، كما شمل هذا البرنامج أيضا السكن والنقل والهياكل القاعدية والتنمية المحلية.

– البرنامج التكميلي لدعم النمو *PCSC*[4] (2005– 2009): لقد نصت المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 على إنشاء حساب تخصيص خاص بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.[5] وجاء

[1] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 129

[2] عبد الحق لعميري، المرجع السابق، ص 81، 82

[3] المرجع نفسه، ص 82

[4] *Le programme complémentaire de soutien a la croissance*

[5] أمر قم 05 – 05 مؤرخ في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 25 جويلية 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادر في 19 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 26 جويلية 2005

هذا البرنامج استمرارا للبرنامج السابق (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004)، وفي ظروف اتسمت باستمرار نفس القيادة السياسة، وارتفاع كبير في عائدات البلاد النفطية، وخصصت له مبلغ غير معهود في الجزائر، حيث بلغت مخصصات هذا البرنامج 150 مليار دولار.

الجدول رقم (14): المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2004– 2009) حسب القطاعات

	المبلغ (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

بوابة الوزير الأول(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010 – 2014.
(*http://www.premier-ministre.gov.dz*)

تشمل الإعتمادات المخصصة جميع القطاعات خاصة السكن (مليون وحدة سكنية) 17 مستشفى، 55 عيادة متعددة الخدمات، إيصال الغاز لمليون مسكن، ربط 400 ألف مسكن بالكهرباء، وربط 1280 ناحية بشبكة الماء.[1]

أما الهياكل القاعدية فتشمل: الطريق السيار "شرق – غرب"، السدود، خط السكة الحديدية، الهياكل البيداغوجية، والترفيه، وهي القطاعات التي تلقت غالبية الموارد.[2]

عند الحديث عن تقييم هذه البرامج أو المخططات يمكن القول أنه لا يوجد بلد في العالم ضخ هذا القدر من الموارد من أجل إنعاش اقتصاده[3]، بالمقابل عند قراءة أرقام الجدول رقم (15) والذي يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال 2001 و2009،. يمكن القول أن بنية الاقتصاد الجزائري بقيت هي نفسها، فباستثناء التطور الايجابي الطفيف في قطاعي الصناعة خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية، بقي الاقتصاد الجزائري على حاله تقريبا.

[1] لعميري عبد الحق، المرجع السابق، ص 82

[2] المرجع نفسه، ص 82

[3] المرجع نفسه، ص 83

جدول رقم(15): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال2001 و2009[1]

	سنة 2001	سنة 2009
المحروقات	%34.15	%31.03
الزراعة	%9.74	%9.26
الصناعة خارج المحروقات	%7.45	%5.72
البناء والأشغال العمومية	%8.49	%10.92
الخدمات	%21.8	%23.8
باقي القطاعات	%18.37	%19.29

لم يرافق اختيار السلطات العمومية لمجموعة من مخططات الإنعاش بعد سنة 2000 إجراء مشاورات حولها خارج الدوائر الرسمية، إلا في حدود ضيقة، فلم يكن من نصيب النقابات، أرباب العمل، الخبراء، والمنظمات غير الحكومية رأي فيها إلا إثر الإعلان عنها.[2]

إن معاناة الاقتصاد الجزائري من المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الكثير من دول العالم الثالث والمتمثلة في: نقص التأهيل البشري نقص في عدد ونوعية المقاولين، البيروقراطية المفرطة، دولة غير فعالة، مؤسسات وهيئات عمومية سيئة التسيير[3]، كل هذه المعوقات جعلت المردود الاقتصادي على أرض الواقع يكون محدودا، حتى أن قيمة ما تم تخصيصه لاستكمال برنامج التكميلي لدعم النمو (2004 – 2009) بلغ 130 مليار دولار (من أصل 286 مليار دولار) تم تخصيصها ضمن البرنامج اللاحق (البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014).

– **برنامج توطيد النمو الاقتصادي - *PCCE*[4] (2010-2014):** يمتد هذا البرنامج على خمس سنوات وهو يعبر عن استمرار السياسة السابقة والتي بدأت سنة 2001، بلغت كلفته مبلغا كبيرا وصل إلى

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)- نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 11 و12 مارس 2012

[2] لعميري عبد الحق، المرجع السابق، ص 83

[3] المرجع نفسه، ص 84

[4] *Programme de consolidation de la croissance économique*

21214 مليار دج (286 مليار دولار)[1]، من أجل استكمال المشاريع السابقة وتنفيذ مشاريع جديدة.

5 – إدخال مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة: لقد صادف بداية الألفية الثالثة بداية مرحلة تنموية جديدة، ومن حسن الحظ تزامن تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد مع ارتفاع أسعار البترول، فإلى جانب مخططات إنعاش الاقتصاد، تم سَن مجموعة من القوانين لمجاراة للتطور العالمي في الفكر التنموي، ونقصد هنا القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

في ديسمبر سنة 2001 صدر القانون رقم 01 – 20[2] المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حيث حدد هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، وهدف إلى ضمان تنمية التراب الوطني تنمية منسجمة ومستدامة.

وفي جوان 2004 صدر القانون رقم 04 – 03[3] المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة. ووفق هذا القانون امتلكت الجزائر الإطار القانوني الذي ينص على أنه يجب أن تُراعى الخصوصية المجالية الطبيعية، البيئة، البشرية والاقتصادية للنظم الجبلية عند إعداد البرامج التنموية ومخططات التهيئة البلدية، الولائية، والوطنية.[4]

وانسجاما مع تغييرات هذه المرحلة تم تعديل القانون الخاص بالمركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-305[5]، حيث تم ترقية المعهد الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط إلى مركز وطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط فضلا عن تخصص المركز في مسائل السكان والتنمية، ولقد أسفر هذا التعديل عن تغيير تسمية المؤسسة التي أضحت تعرف بالمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية.

---

[1] بيان مجلس الوزراء (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) ليوم الاثنين 24 ماي 2010، [متاح على الرابط]، *el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-240510.htm* (تاريخ التصفح 20017/10/22)

[2] القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادرة في 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001

[3] قانون رقم 03 - 04 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425هـ الموافق لـ 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41 الصادرة في 9 جمادى الثانية 1425 الموافق لـ 27 جوان 2004

[4] بن صفية سفيان، إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط الجبلية في الجزائر – ولاية برج بوعريريج أنموذجا – مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة سطيف- 2، 2016، ص 35

[5] المرسوم التنفيذي رقم 2000-305 المؤرخ في 14 رجب 1421هـ الموافق لـ 12 أكتوبر 2000 الذي يجعل المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط مركزا وطنيا للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60 الصادرة في 17 رجب 1421 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2000

رابعا: السياسة الإقليمية في الجزائر ومسألة التنمية المتوازنة

في عام 1962 كانت الجزائر ورثت اقتصاد موجه كلياً نحو الخارج، ومصمم للاستجابة إلى حاجات الدولة المستعمرة (فرنسا) والأوروبيين الذين يعيشون فيها، وقد أدى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي خلال المرحة الاستعمارية خاصة في النصف الأول من القرن العشرين، إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة، وتكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة. فإلى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين، حاول قطاع تقليدي ضعيف الإنتاج تلبية معيشة السكان المحليين[1].

إذا، ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت عام 1962 ما يقرب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80% من الواردات تأتي من فرنسا[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلفت السياسة الاستعمارية الفرنسية طويلة الأمد في الجزائر اختلال مجاليا رهيبا، هذه السياسة جعلت تركيز المشاريع الاستعمارية بما يخدم ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وبالتالي تنمية الجهة الساحلية، الأقرب لفرنسا وأوروبا، وكذلك تنمية مناطق تواجد المستوطنين وهي أيضا المناطق الشمالية الغنية بالموارد الفلاحية وحيث الطبيعة قريبة من البيئة الأوروبية، أما باقي البلاد فقد كان مُهمَلا تقريبا إذا استثنينا بعض المناطق التي تبدوا كواحات في صحراء وهي بدورها أيضا مناطق تركز الأقليات الأوروبية من المستوطنين. بالمقابل نجد معظم الجزائريين بقوا سكانا ريفيين يمارسون زراعتهم بطرق بدائية في المساحات الأقل خصوبة ذات المردودية المتواضعة والمتذبذبة والمرتبطة بتقلبات المناخ، والتي بالكاد تَسُد الحد الأدنى من حاجيات الغذائية.

بعد اعتراف المستعمر الفرنسي بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في اتفاقية 18 مارس 1962، عُقد مؤتمر طرابلس في ماي-جوان 1962 والذي حضرته قيادات من الثورة الجزائرية لتحديد توجهات الدولة الجزائرية المستقلة، ومن النقاط التي تم حسمها اختيار أسلوب التنموية الموجهة كخيار استراتيجي للتنمية.

[1] بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 12

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 22

لقد انصب اهتمام الجزائر بعد الاستقلال على بناء الدولة-الأمة، ولم يكن التركيز إلا على الفضاء الوطني، ووحدته، تجانسه وحدوده وتهيئة إقليمه في منحى المساواة بين المواطنين، والمساواة بين الأمكنة أيضا، وكانت كلمة السِّر لتحقيق هذا الهدف هي "الاندماج الوطني"[1].

وفعلا صممت الجزائر ونفذت العديد من المخططات التنموية بدءا من سنة 1967، والتي هدفت بالإضافة إلى إنها هدفت إلى تحقيق مكاسب تنموية، هدفت أيضا إلى معالجة قضية التفاوت الجهوي في البلاد والتخفيف من وطأتها.

جاء تقسيم الإداري للبلاد عام 1974 لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها مخططات التنمية الموجهة وقتها، وسعيا لتجاوز الأخطاء الناجمة عن التقسيم الإداري الاستعماري القديم، واستجابة للتوجهات التنموية الجديدة من خلال إنشاء وحدات إقليمية منسجمة ومتوازنة لتسهيل عمليات التسيير والمراقبة[2].

لقد عرفت مرحلة 80 - 1987 التي اتجه فيها التنظيم إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمزارع واتخذ تطبيق هذه السياسة سلوكين هما: الأول تحجيم المؤسسة أو المزرعة بتقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات أصغر حجما، وتمخض عن هذا العمل رفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية عام80 إلى 460 مؤسسة سنة 1984 و نقل عدد المزارع العمومية من 2000 مزرعة إلى 3429 مزرعة اشتراكية، أما السلوك الثاني فقد تمثل في التوزيع المجالي لمقرات المؤسسات بين الولايات خصوصا قصد تقريبها من مكان نشاطها الرئيسي وهو تصور جديد ينطلق من مبدأ سياسة التهيئة الإقليمية التي اعتبرت فيها إعادة هيكلة المؤسسات إحدى أدوات تطبيقها[3].

بالنسبة للمرحلة الثانية (مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات) يمكن القول كذلك أن هذا التوجه الجديد للتوزيع المتوازن للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر التراب الوطني أصبح يستلزم معالجة ظواهر التناقض التي تنم عن وجود تفاوتات جهوية حادة بين مناطق المدن في الشمال والمناطق الأخرى وفي طليعتها الهضاب العليا والجنوب والجبال[4].

---

[1] *Marc COTE, Nouvelles territorialités en Algérie, ou va l'Algérie, Editions Kerthala et IREMAM, Paris et Aix-en-Proevence, 2001, P 286.*

[2] بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة حالة دائرة بريكة – ولاية باتنة، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص 25

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 261.

[4] المرجع نفسه، ص ص 161،162

ومع ذلك اتضح أن ظاهرة اللامركزية في تسيير المؤسسات رغم فوائدها في التوجيه المباشر للنشاطات الإنمائية ضمن تقديم أولويات التنمية العاجلة على الربح العاجل، جعل المؤسسة الاقتصادية تتستر وراء تتدخل الوِصاية لتبرر عن صدق أحيانا وعن غير صدق أحيانا أخرى ضعف تحكمها في التسيير، وثقل أعباء العجز المالي الذي يتراكم على كاهلها[1].

من أجل معالجة قضية التفاوت الجهوي، تم اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية ومن بينها القانون رقم84-09 الصادر في 04 فيفري 1984 والمتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، والذي تم بموجبه رفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، وعدد البلديات من 704 إلى 1541 بلدية[2]، إن هذا التقسيم الإداري الجديد يهدف بصورة أساسية إلى دعم سياسة التوازن الجهوي التي ركزت عليها المخططات التنموية بما فيها المخطط الخماسي 1985 – 1989.

وكان الغرض من إعادة تنظيم التراب الوطني هو تنمية المناطق المتخلفة، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فعلى الصعيد الاقتصادي كانت الغاية المرجوة هي تنمية النشاطات الاقتصادية للمناطق المتخلفة وتنويعها، وعلى الصعيد الاجتماعي تمثل الهدف في تعمير المناطق المتخلفة والأقل كثافة سكانية، مما يسمح باستقرار السكان وتوقيف حركة النزوح نحو المناطق التي تشكوا ازدحاما سكانيا[3].

لقد تم في سنة 1981 إنشاء الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (*ANAT*) لإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (*SNAT*)، وفي سنة 1987 صدر القانون رقم 87 – 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية[4]، والذي يوضّح أدواتها على المستويين الوطني والجهوي.

بعد جربت الجزائر الاقتصاد المخطط، الشديد التمركز والمفرط في البيروقراطية أسفر هذا عن نتائج هزيلة، وعندما قام السكان الذين ملوا انتظار نجاح اقتصادي دائم بالانتفاض عام 1988 من أجل تحسين أوضاعهم، تم التوجه نحو اقتصاد السوق[5].

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 262

[2] قانون رقم 84 – 09 ، مؤرخ في 02 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق لـ 04 فيفري 1984، يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 05 جمادى الأولى، 1404 هـ الموافق لـ 07 فيفري 1984

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 175

[4] القانون 87-03 المؤرّخ في 27 جمادى الأولى 1407 الموافق لـ 27- جانفي-1987 المتعلّق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05، الصادرة في 28 جمادى الأولى 1407 الموافق لـ 28- جانفي-1987

[5] عبد الحق لعميري، المرجع السابق، ص 57

لقد تم إلغاء وزارة التخطيط 1987 وإبدالها بمجلس أعلى للتخطيط[1]، كما تم تعديل قانوني الولاية والبلدية، حيث تم تحديد صلاحيات الجماعات المحلية، وتم استحداث المخططين الولائي والبلدي للتهيئة والتنمية.

على المستوى الإداري لم يكن ممكنا الإبقاء على التنظيم الإداري الذي كان قائما في الجزائر، حيث كانت الجزائر مقسمة إلى منطقة شرقية عاصمتها قسنطينة ومنطقة وسطى عاصمتها مدينة الجزائر ومنطقة غربية عاصمتها وهران، هذا التنظيم أخذت به الجزائر بعد الاستقلال، ولأن هذه الأقاليم شاسعة المساحة مع تزايد عدد السكان وتزايد عدد الوحدات الإدارية (ولايات دوائر بلديات) بعد التقسيمات الإدارية التي شهدتها الجزائر خاصة تقسيمي 1974 و1984 اتجهت الدولة إلى التفكير في استحداث شكل جديد من الأقلمة.

وعلى إثر استحداث المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (*SRAT*)، والذي تبادر به الدولة باعتبارها المسطر لسياسة التهيئة و التنمية الإقليمية بالتشاور مع الندوة الاقتصادية والاجتماعية للجهة. وقد تم تقسيم الجزائر إلى تسعة أقاليم جهوية كما هو موضح في الخريطة رقم(02)، لكل واحدة مخططها الجهوي الذي يتناسب مع خصائصها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ويتوافق هذا المخطط مع ما جاء في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية *(SNAT)*، وهو يقوم بشرح التوجيهات المقررة في هذا الأخير.

الخريطة رقم (02): الجزائر – المجالات الإقليمية

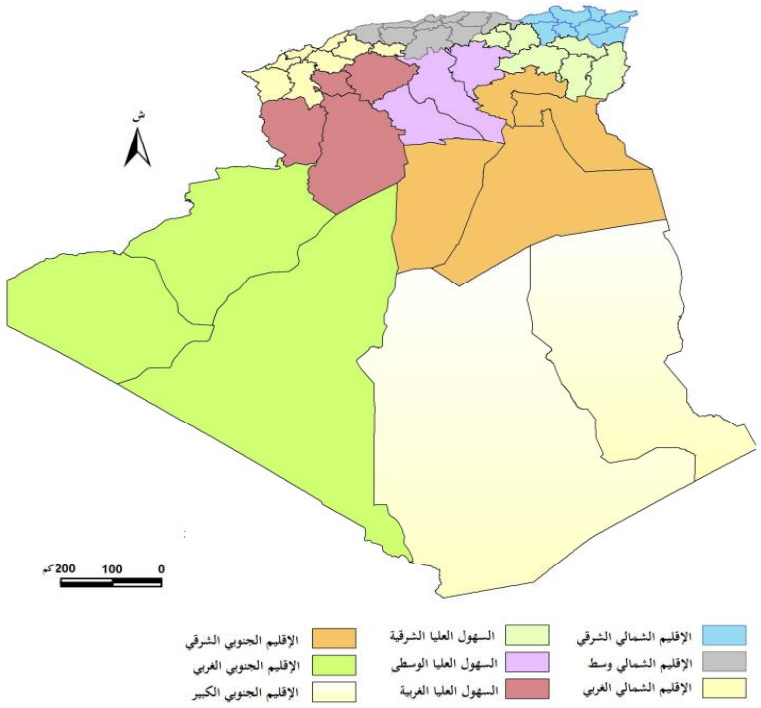

انجاز شخصي بالاعتماد على قانون رقم 10 – 02 (29 جوان 2010)

[1] أحمد هني، المرجع السابق، ص31

يهدف المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية *(SRAT)* إلى:

- تنسيق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي، مع تحديد الأنشطة الواجب تنميتها لتحقيق التوازن الجهوي بما يضمن تثمين الجهة.

- تحديد محاور التنمية فيما يخص تحديد مناطق النشاطات الاقتصادية وهيكلة البنية الأساسية وسبل استغلال الموارد.

- تحديد مناطق وفضاءات التعمير وتوزيع السكان.

- يوضح بالنسبة للمجموعات الفرعية التابعة لهذا المجال قواعد التوزيع المتوازن وتوطين السكان

- يحدد المناطق ذات التضامن الكبير بين الولايات.

وهو بذلك يتكفّل بتنمية الإقليم، ويحقق التكامل بين الجهات، كما يهدف أيضا إلى تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة للمجال الوطني عن طريق القضاء على التفاوت الجهوي.

لكن عمليا وعلى أرض الواقع، لا توجد مؤسسات وهيئات - معينة أو منتخبة - تتكفل بتنزيل هذه الأهداف.

رغم رفض الدولة للجهوية الرسمية أو الإدارية، فقد ظهرت - منذ الثمانينيات – نزعة نحو جهوية إقليمية واقعية وتجريبية أخذت أشكالا ومظاهر متعددة، تمثلت في رؤية المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات أنه من الضروري وجود مستوى وسطي بين الدولة والولاية، فالتعليم العالي جمع جامعاته في شكل أكاديميات جهوية، كذلك وجود الإذاعات المحلية في المدن الهامة، الصحف الجهوية[1] ...الخ.

كما تعتبر الولاية قاعدة تخطيطية في الجزائر حيث تبادر كل ولاية بإعداد مخطط خاص بها يدعي مخطط تهيئة الولاية (*PAW*) بالتشاور مع ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، يكون هذا المخطط متوافقا مع مبادئ وتوجيها المخطط الوطني للتهيئة العمرانية *(SNAT)*، والمخطط الجهوي للتهيئة العمرانية *(SRAT)*.

يهدف مخطط تهيئة الولاية إلى شرح توجهات المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، والمخطط الجهوي للتهيئة العمرانية على مستوى الإطار الجغرافي للولاية، حيث يحدد التوجهات الرئيسية للبلديات، كما يحدد التوجيهات التنموية وما يجب فعله من أجل الوصول إلى توازن في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على مستوى تراب الولاية والبلديات التابعة لها، كما يوضح هيكلة المجال بالنسبة للهياكل

[1] *Marc COTE, Nouvelles territorialités en Algérie, op.cit. p 286*

الأساسية والأنشطة الاقتصادية، ومناطق التوسع.كما يتناول مخطط تهيئة الولاية مسألة التكامل بين البلديات والتنسيق فيما بينها.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية هو حلقة الوصل بين المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ومخطط تهيئة الولاية، والجهة في الجزائر ما زالت في البدايات الأولى إذا ما قورنت بالجهوية في بلدان أخرى، فهي لم تتعد كونها تصريحا بالجهة، لأنه لا توجد هياكل أو مجالس- معينة كانت أو منتخبة - تعبر عنها.

لعل من أسباب تأخر التنظيم الجهوي في الجزائر هو النظام الإداري شديد المركزية الذي أقيم بعد استقلال البلاد، يضاف إلى هذا شساعة مساحة البلاد وتنوعها الإثني والثقافي، واعتماد نظام جهوي قد يخلق نخبة يكون ولاؤها للجهة أكثر من ولائها للوطن، وبالتالي تجنب النظام الجهوي – رغم أهميته- يعبر في الواقع عن مخاوف على الوحدة الترابية للبلاد في ظل التهديدات التي تواجها.

خاتمة

لقد ساهمت السياسات المختلفة خلال فترة الاحتلال الفرنسي في تدهور خطير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين، ليس هذا فحسب، بل تشكل المجال المجال الجزائري نتيجة لتلك السياسات، ومن أهم ملامح المجال المتشكل تقسيمه إلى مجال مفيد للاستعمار كان محل اهتمام الإدارة الاستعمارية حيث استقبل الاستثمارات المختلفة، ومجال واسع غير مفيد كان محل إهمال تنموي حقيقي.

هذه الوضعية حملت القائمين على الشأن العام في الجزائر المستقلة في على تبني الاستراتيجية الاشتراكية القائمة على توجيه الاستثمارات العمومية لصالح التنمية الشاملة والمساواة المجالية، لكن بعد عقود من تبني هذه الخيارات اضطرت الجزائر أمام المتغيرات الداخلية والعالمية إلى تحويل الوجهة نحو الاقتصاد الحر وبالتالي الاعتماد على الاستثمار الخاص والمبادرة الفردية، مع بقاء شعارات العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية حاضرة في الخطابات والوثائق الرسمية للدولة، ورغم هذا فالاختلالات التي عرفها المجال الجزائري منذ الفترة الاستعمارية بقيت مستمرة حتى الآن، فالجزائر لم تحرز تقدما كبيرا على صعيد التنمية الإقليمية، كما هو حاصل الكثير من الدول المتقدمة وحتى النامية.

الفصل الثالث:

ولاية سطيف: الهوية التاريخية، الإمكانيات الطبيعية والمؤهلات البشرية

أولا: الهوية التاريخية والتحولات الإدارية في إقليم الدراسة

ثانيا: الخصائص والإمكانيات الطبيعية

ثالثا: المؤهلات البشرية

رابعا: المناطق المتجانسة بإقليم الدراسة

تمهيد

يتطرق هذا الفصل إلى توطين منطقة الدراسة والمتمثلة في ولاية سطيف، ويتوقف عند أهم المحطات التاريخية التي عرفتها المنطقة خاصة تلك التي أسهمت في تحديد شخصيتها الحالية، ويتتبع تشكل حدود الإقليم عبر التاريخ وصولا إلى حدودها الحالية.

كما يتناول هذا الفصل الجانب الطبيعي للإقليم، ويكشف خصائصه ومؤهلاته، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية، كالتركيب الصخري وتوزيع التُرب وعناصر المناخ وتوزيع الشبكة المائية، بالإضافة إلى محاولة تقييم الوسط الطبيعي من خلال إبراز مزايا وعوائق الإطار الطبيعي للإقليم.

كما يتناول هذا الفصل أيضا الجانب البشري للإقليم، من خلال التطرق إلى وزنه الديموغرافي من خلال تحليل الظاهرة الديموغرافية في الإقليم ودراسة عناصرها الأساسية المتمثلة في التطور، التوزيع والتركيب.

أولا: الهوية التاريخية والتحولات الإدارية في إقليم الدراسة

1 – الهوية التاريخية:

1 – 1 - أصل التسمية: تعددت وجهات النظر في أصل كلمة "سطيف"، فهناك من يُرجعها إلى الأصل البربري "أزديف"، والتي تعني التربة السوداء التي تميز المنطقة، حيث كانت مصدرا هاما للقمح عبر العصور، ورأيٌ ثان يرجعها إلى كلمة "سيتفيس" التي أطلقها عليها الرومان[1]، ورأي ثالث يرجع هذه التسمية إلى أصل فينيقي (قرطاجي).[2]

لقد أدرج الجغرافي الإغريقي بطليموس "سطيف" ضمن مستوطنات القرن الأول الميلادي، والتي أسسها الإمبراطور نرفا *Nerva* بين شهر سبتمبر 96م وجانفي 98م، لتوطين الجنود المتقاعدين من الخدمة العسكرية، وعرفت باسم مستوطنة "نرفا أوغسطوس مارتياليس سيتيفانسيوم"[3]، في منطقة تلال على ارتفاع 1100م، عند عدة منابع مائية وفيرة، تتحكم بسهولة في السهول العليا ومنطقة الشطوط والسبخات في الجنوب.[4]

2- سطيف عبر العصور:

2 – 1 - منطقة سطيف في العصور القديمة:

2 – 1 – 1 – منطقة سطيف في فترة ما قبل التاريخ: عرفت منطقة سطيف النشاط البشري منذ أقدم العصور، ففي ما يخص فترة ما قبل التاريخ كشفت التنقيبات الأثرية المنجزة عن عدد كبير من المواقع الأثرية أهمها:

- **موقع عين حنش:** من أهم مواقع ما قبل التاريخ المكتشفة حتى الآن، وهو ينتمي إلى الزمن الجيولوجي الرابع في فترة البلايستوسين، أي العصر الباليوليتي القديم الأسفل، يوجد هذا الموقع على بعد 9 كم

---

[1] *MARC Cote, guide D'Algérie - paysage et patrimoine, Media- plus, Constantine, 2006, p181*

[2] *http://encyclopedie-afn.org/Historique_Sétif_-_Ville* (تاريخ التصفح 2017/08/22)

[3] خديجة منصوري، مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية "النشأة والنمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 15، جوان 2001، ص 172

[4] *Paul-Albert Fevrier, Aux origines de l'occupation romaine dans les hautes plaines de Sétif, Publications de l'École française de Rome, 1996 ,pp,726,727*

شمال غرب مدينة العلمة، وهو يقع على الضفة اليمنى لواد العليق الذي يصب في منخفض تحيط به المرتفعات من كل جانب[1].

لقد بدأت الحفائر بهذا الموقع سنة 1931 على يد "بويل" و"س. أورامبورغ"[2]، حيث عثر في على كرويات متعددة الوجوه ضمن رسوبيات تعود إلى أواخر الزمن الرباعي (كواتيرنير)[3]، وقد وافق بالإجماع المؤتمر الإفريقي لعلم ما قبل التاريخ والمنعقد بالجزائر سنة 1952 على أن هذه "الكريات الحنشية" تمثل أولى الصناعات بشمال إفريقيا والتي عاصرت الأقوام الأطلسية[4].

أنجزت أيضا أبحاث أخرى فيما بين 1992و2006، حيث تم القيام بتحريات وصفية للطبقة الأرضية التي يتربع عليها الموقع، وبعد تحليل الحفريات وجِد أنها تعود إلى النصف الأول من الطور الجيولوجي الأول وقُدّر تأريخ عمر الطبقة الأركيولوجية بـ 1.8 مليون سنة، ما أسفر على تصنيف هذا الموقع ضمن أقدم وأهم طبقة أركيولوجية بالشمال الجزائري لفترة ما قبل التاريخ[5].

- **موقع عين بوشريط:** من المواقع الأثرية التي تنتتمي إلى الحضارة القفصية[6]، يقع ببلدية القلتة الزرقاء (دائرة العلمة) بمحاذاة موقع عين حنش، ومما وجد في هذا الموقع من مخلفات أثرية: مجموعة من الهياكل العظمية الحيوانية من فصيلة المجترات، وبعض الأدوات الحجرية المصنوعة من السيليكس[7].

- **موقعي مجاز1 ومجاز2:** اكتشفا بالقرب من مدينة العلمة سنة 1955، وأُجريت بهما حفريات ما بين 1962- 1986، حيث عثر على أدوات حجرية تنتمي إلى ثقافة القفصي الأعلى للعصر الحجري القديم المتأخر و بقايا عظمية إنسانية لحوالي 20 هيكل عظمي للإنسان المتوسطي[8].

---

[1] محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة - الجزائر، 2003، ص33،36

[2] محمد الطاهر العدواني، الجزائر في التاريخ: الجزائر منذ نشأة الحضارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج 1، الجزائر، 1984، ص ص 153-154

[3] ك. إبراهيمي، تمهيد حول ما قبل التاريخ في الجزائر، ترجمة: محمد البشير شنيتي، رشيد بورويبة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 19

[4] محمد الطاهر العدواني، المرجع السابق، ص ص 153-154.

[5] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف، المخطط الترقوي السياحي لولاية سطيف، 2008

[6] ك. إبراهيمي، المرجع السابق، ص 80

[7] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف، المرجع السابق، ص ص 60، 61

[8] *DPSB,W. Sétif, Annuaire Statistique, 2009*

لقد انفتحت الحضارة القفصية على مجال جغرافي واسع شمل منطقة سطيف في المرحلة القفصية العليا، والتي يؤرخ لها إلى حدود 3500 سنة، من 7000 إلى 4500 سنة قبل الميلاد، وأصحاب هذه الحضارة – حسب ج. دي مورجان– يمتازون بالقوام الطويل والرشيق، وهم من جنس البحر المتوسط الذي لا يخلو من الصفات الزنجية[1].

ونظرا للمجال الجغرافي الواسع لهذه الحضارة، فقد أخذت طابع جهوي أو محلي، هذه التشعبات أصبحت تشكل خمسة أوجه للقفصية العليا نميز من خلالها تمايز البنيات الصناعية بينها، من بين هذه الأوجه الخمسة الوجه السطايفي.[2]

- **موقع كاف الزمام:** يقع في بلدية بيضاء برج، دائرة عين أزال بولاية سطيف، حيث عثر على بُعد 04 كلم من قرية زراية على نقوش صخرية لفترة ما قبل التاريخ، تمثلت في نقوش لحيوانات برية منقرضة (بقر الوحش، ظبي، نمر، نعام)، وجدت نماذج منها في منطقة الأهقار، الطاسيلي والجنوب الوهراني[3].

- **موقع مزلوق:** تعود المكتشفات الأثرية في هذا الموقع إلى عصور ما قبل التاريخ واكتشف هذا الموقع سنة 1927 من طرف الباحث بول ماسيرا وشُرع في دراسته ر.بوفاري فيما بعد.

يعتقد الباحثون الأثريون إن هذه المنطقة تحتضن الكثير من الأثريات التي لم تُكتشف بعد ومما وجد بقايا عظمية حيوانية وأدوات مصنوعة من الصوان أو السليكس، ونُسبت هذه المكتشفات إلى العصر الحجري الأول المرتبطة بالإنسان البدائي (الماكرومانيون) الذي استخدم لأول مرة آلات صيد يدوية لرمي الحجارة أو السهام[4].

2 - 1 – 2 – منطقة سطيف في مرحلة فجر التاريخ: منطقة سطيف كانت حاضرة أيضا في فترة فجر التاريخ، وهي الفترة الانتقالية بين ما قبل التاريخ والفترة التاريخية، حيث عرفت المنطقة عمليات تحرٍّ وتفتيش عثر على إثرها على عدد هام من الجثى والبازينيات والفضاءات الجنائزية، في جنوب منطقة واد الذهب، وجبل زديم وجبل يوسف وجبل براو وجبل تينوتيت[5]، كما تعتبر منطقة جنوب سطيف ثرية بآثار هذه الفترة، حيث نجد الآثار الجنائزية خاصة البازينات بمختلف أنماطها ومن أشهر المواقع الغنية بهذه الآثار موقع الذراع الأحمر. كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة وسط وجنوب سطيف أكثر غنى

[1] ابن الشيخ حكيم، محاضرات ونصوص في ما قبل التاريخ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013. ص ص 120، 121

[2] محمد سحنوني، ما قبل التاريخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 122

[3] *DPSB, annuaire statistique, W. de Sétif, 2009*

[4] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف، المرجع السابق ، ص 60

[5] طارق عزيز ساحد، أثار فجر التاريخ في الجزائر ،دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 169

من شمالها بموجودات فجر التاريخ، ولعل هذا يرجع إلى وعدم وجود تحري وتفتيش في تلك المناطق الصعبة تضاريسا[1].

2 - 1 – 3 – منطقة سطيف في فترات التاريخ القديم:

2 – 1 - 3 – 1 - فترة ما قبل الاحتلال الروماني: لم تُشر الشواهد التاريخ إلى امتداد النفوذ القرطاجي إلى منطقة سطيف، كون المنطقة داخلية بينما الحضور القرطاجي كان ساحليا بالأساس، كما أن الوثائق الأثرية لا تقدم لنا صورة واضحة المعالم لمنطقة سطيف قبل الفترة الرومانية، لكن هذا لا يمنع من تصور شذرات من تاريخ المنطقة منذ أواخر القرن الثالث قبل الميلاد.

استنادا على نص ورد عن الجغرافي والمؤرخ اليوناني استرابون يقول فيه "تبدأ حدود بلاد المازسيل من نهر مولوشا *Mulucha Malva* وتنتهي عند رأس تريتون *Cap Treton*"[2].

وقد طابق الباحثون نهر مولوشا المذكور مع نهر الملوية في المغرب، ورأس تريتون تم نسبه - بدون اعتراض- إلى رأس بوقارون في شبه جزيرة القل[3]، وبذلك تكون منطقة سطيف جزءا من مملكة نوميديا الغربية (المازيسيل) التي كان يحكمها آنذاك الملك سيفاقص.

ويذكر استرابون أيضا خصوبة أراضي هذه المملكة والاستغلال الزراعي الحسن لها فقال "البعض منهم - أي المازيسيليون - يقطنون أراض تغل مرتين في العام، في الصيف والربيع، وأن طول ساق نبات القمح يَصل إلى مترين و20 سم، وسمكه يبلغ نحو سمك الأصبع الصغير وإنتاج السنبلة يصل إلى 240 حبة، لا يبذرون في الربيع حيث كانوا يكتفون بكشط الأرض بمكنسة من الغصن الشائك، والحبوب التي تقع على الأرض خلال الحصاد تكفي لإعطاء محصول كامل في الصيف"[4]. ورغم أن هذا الوصف يبدو مُبالغا فيه، لكن البَكري (1014-1094م) يقدم وصفا مماثلا في الفترة الإسلامية[5]. وهذا ما نستشف منه في كل الأحوال أن منطقة سطيف كانت تمتاز بنشاطها الزراعي خصوصا زراعة القمح وهو ما ستؤكده النصوص اللاحقة في الفترة الرومانية.

---

[1] طارق عزيز ساحد، المرجع السابق، ص ص 168، 169

[2] *Strabon, GEOGRAPHIE, Livre 17, CHAPITRE III: LA LIBYE, 9 -13*

[3] فتيحة فرحاتي، نوميديا من حكم الملك جايا إلى بداية الاحتلال الروماني (213- 46 ق.م)، منشورات أبيك، الجزائر، 2007، ص ص 113- 114

[4] *Strabon, GEOGRAPHIE, Livre 17, CHAPITRE III : LA LIBYE , 11*

[5] *Stephane gzell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Hachette, TOM 5, Paris, 1920, p, 193*

بعد سقوط مملكة نوميديا الغربية في أعقاب الحرب البونية الثانية (218 – 201 ق.م)، أصبحت منطقة سطيف خاضعة لمملكة نوميديا الموحدة تحت حكم ملكها ماسينيسا، الذي امتدت مملكته من واد ملوية غربا إلى سرت الكبير شرقا[1]، والتي امتازت بتصاعد الازدهار الزراعي فيها، خصوصا زراعة القمح الذي كان يصدر إلى روما وبلاد الإغريق[2] وهذا ما يجعلنا نعتقد أن لمنطقة سطيف – وهي جزء من هذه المملكة الواسعة - إسهاما في هذا الإنتاج الزراعي.

واستمرت تبعية منطقة سطيف لنوميديا في عهد مكبسا (ابن ماسينيسا)، لكن في أعقاب أزمة العرش التي شهدتها نوميديا بعد وفاة هذا الأخير، حيث اشتد التنافس على العرش بين يوغرطة ابن مستنبعل، من جهة وابني عمه أذر بعل وهمبصال (إبني مكبسا) من جهة ثانية، وتحولها إلى حرب أهلية بعد قيام يوغرطة باغتيال همبصال، حينئذ تدخل الرومان عبر تقسيم نوميديا إلى قسمين: شرقية مُنحت لأذر بعل، وغربية منحت ليوغرطة، وأغلب الظن أن منطقة سطيف ضُمت إلى نوميديا الغربية[3].

لقد تمكن يوغرطة من قتل أذر بعل ملك نوميديا الشرقية، وإعادة توحيد المملكة، مما أدى إلى دخوله في صدام مع الرومان اتخذ طابعا عسكريا عرف تاريخيا بالحرب اليوغرطية 111- 105ق.م[4]، وقد شهدت منطقة سطيف سنة 105 ق.م معركة شهيرة هُزم فيها يوغرطة القنصل ماريوس الذي انسحب من المعركة والسِّهام تلاحقه.

بعد انتهاء حرب يوغرطة يَبدو الوضع السياسي لمنطقة سطيف مجهولا في ظل غموض النظام السياسي في نوميديا عموما، لكن على الأرجح أنها بقيت تابعة لنوميديا التي حكمها غودا ثم ابنه، ولكن بعد وفاته انتقلت تبعيتها في ظروف غامضة إلى ماسينيسا الثاني (81 – 46 ق.م) الذي امتدت مملكته من غرب قرطا (قسنطينة حاليا) إلى غاية وادي الشلف[5].

واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 46 ق.م، تاريخ نشوب الحرب الأهلية الرومانية بين يوليوس قيصر وبومبيوس والتي كان من نتائجها على بلاد المغرب سقوط النومديَتين ومنح أجزاء منها إلى ملك موريطانيا بوخوس الثاني، الذي توسعت مملكته من واد الشلف إلى واد أمصاغا (وادي الرمال)

[1] محمد الهادي حيرش، التاريخ المغاربي القديم، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1992، ص 191

[2] للاطلاع على تصدير القمح النوميدي إلى الرومان وبلاد الإغريق ينظر: قابريال كامبس، في أصول بلاد البربر ماسينيسا أو بداية التاريخ، ترجمة: محمد العربي عقون، المجلس الأعلى للغة العربية، 2010، ص ص 242- 244

[3] قابريال كامبس، المرجع السابق، ص 290 – 291

[4] *G. Camps et S.Chaker Jugurtha De la Grande a la petite Numidie , encyclopédie berbère, volume 26 2004 pp 3975-3979*

[5] *Coltelloni-trannoy, «juba», encyclopédie berbère vallum 25 2003 pp 3914-3916*

ما يعني ضمنيا تبعية سطيف لمملكة موريطانيا الشرقية منذ سنة 46 ق م حتى 33 ق م تاريخ وفاة بوخوس الثاني[1].

لم يترك بوخوس الثاني وريثا له، فانتقلت المملكة - بما فيها المنطقة السطايفية – إلى التبعية الرومانية بموجب وصية تنازل فيها بوخوس الثاني عن مملكته لأكتافيوس ابن يوليوس قيصر بالتبني، الذي مارس عليها سلطاته عن طريق حكام مُعينين من طرفه، وشجّع حركة الاستيطان الروماني (قدماء الجنود) لغاية سنة 25 ق.م تاريخ منحه حكم موريطانيا ليوبا الثاني الذي حكم بدوره مجالا يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى غاية منطقة سطيف شرقا.[2]

منذ أواخر القرن الأول ق.م بدأت المصادر تُعرفنا على ساكنة المنطقة السطايفية وهم قبائل الجيتول المعروفين بممارستهم للرعي واشتهارهم بتربية الأحصنة، مع العلم أن جيتول منطقة سطيف جزء منهم كانوا مُستقرين يمارسون الزراعة، وجزء آخر كانوا بدوا رحلا يعتمدون على الرعي. وقد سجلت المصادر أيضا رفض هذه القبائل للوجود الروماني وحكم يوبا الثاني الذي نصبوه حاكما عليهم[3]. كما أشارت المصادر التاريخية أيضا إلى تواجد الموسونيون *(Musonnii)* في الجنوب الشرقي لسطيف[4].

واستمرت تبعية المنطقة السطايفية إلى مملكة موريطانيا لغاية سنة 40م، تاريخ اغتيال ملكها بيطليموس *(Ptolémée)* على يد الإمبراطور كاليغولا *(Caligula)* وإلحاق أراضيها رأسا بالإمبراطورية الرومانية[5].

2 – 1 - 3 – 2 - سطيف خلال الفترة الرومانية:

– خلال العصر الإمبراطوري الأول(27ق.م -284م): كما ذكرنا سابقا فإن المنطقة السطايفية كانت خاضعة لسلطة يوبا الثاني وابنه لغاية سنة 40م ومنذ هذه السنة أصبحت وبشكل رسمي خاضعة مباشرة للسلطة الرومانية.

[1] محمد الهادي حيرش، المرجع السابق، ص 182 – 181

[2] *Coltelloni trannoy Le royaume de Maurétanie sous Juba II et Ptolémée (25av .J.C – 40 ap J-C) Editions du Centre National de la recherche scientifique,1997, PP 19-22.*

[3] *J.Desanges , « Getules» , encyclopédie berbère, volume 20, 1998 pp 3063 – 3065*

[4] *Benzina ben Abdallah Zeineb, Du cote dammaedara (Haidara): Musulamii et Musunii Regiani , Antiquites Africaines, v 28 , 1992, pp141*

[5] *Jean-Claude Faur, Caligula et la Maurétanie : la fin de Ptolémée, Klio (Beitrräge zur Alten Geschichte) Berlin, Akademie-Verlage , 1973 Band, 55, pp 249-271*

في سنة 42م زمن حكم الإمبراطور كلوديوس تم تقسيم المنطقة إلى مقاطعتين إمبراطوريتين هما: موريطانيا القيصرية والتي أخذت هذه التسمية من عاصمتها قيصرية (شرشال حاليا)، وموريطانيا الطنجية وعاصمتها طنجة المغربية[1]. ووفق هذا التقسيم الجديد أصبح جزء من المنطقة السطايفية والمتمثل في موضع مدينة سطيف الحالية والشمال الغربي والجنوب الغربي من منطقة سطيف تابعا لموريطانيا القيصرية، أما الشمال الشرقي (جميلة - *CUICUL*) والجنوب الشرقي (زراية - *Zaraï*) فكان تابعا لنوميديا الرومانية[2].

واحتلت سطيف خلال هذه الفترة التاريخية أهمية اقتصادية بالغة بفضل سهولها الزراعية التي كانت تَمُد روما بالحبوب والزيتون وزيته، بالإضافة إلى انتشار تربية المواشي، لذلك سارع الرومان إلى بناء مجموعة من المستوطنات سواء لقدماء الجنود أو للمدنيين أبرزها:

- **سطيف *(SITIFIS)*:** بنيت فيما بين 96 – 98م في عهد الإمبراطور نرفا الذي حكم فترة قصيرة امتدت حوالي سنتين فقط (من سنة 96م إلى سنة 98م)، وكانت المدينة مخصصة لقدماء المحاربين على أكبر ترجيح، وتحولت إلى قطب حضري هام، وهذا ما تؤكده المرافق الحضرية التي توفرت عليها المدينة[3].

- **جميلة *(CUICUL)*:** تعد أشهر مدينة رومانية في المنطقة السطايفية، تبعد 43 كم شمال شرق مدينة سطيف على الضفة اليمنى للوادي الكبير، وهي الحد الفاصل بين مقاطعتي موريطانيا القيصرية ونوميديا الرومانية[4]، شيدت هي الأخرى في عهد الإمبراطور نرفا أو في بداية حكم تراجانوس *Trainus*، ولو أن المقارنة بين مدينتين جميلة وسطيف تؤكد الفرضية الأولى، وقد تحولت هذه المدينة إلى رمز للحضارة الرومانية بمسرحها ومعابدها وقوس كركلا الشهير[5].

---

[1] *Yanne le BOHEC, Histoire de L'Afrique romain, (146-avent J-C- 439 après J-C), Picard, Paris, 2005, pp 88-92*

[2] *Louis LESCHE, L'Afrique, Romain, L'imprimerie officielle, Alger, 1950, pp 27-30*

[3] *Jacques cascou, la politique municipal de l'impie romain Afrique proconsulaire, de Trajan à Septime-Sévère, Ecole françaises du Rome, 1972, pp 28-41*

[4] *N.Duval, «DJEMILA», Encyclopédie berbère, v 16, 1995, pp 2442-2449.*

[5] *Paul-Albert Fevrier, Aux origines de l'occupation romaine dans les hautes plaines de Sétif, Publications de l'École française de Rome, 1996,p727.*

- **زراية *(Zaraï)*:** تقع في الجنوب الشرقي للمنطقة السطايفية وهي قريبة من حوض الحضنة، على الأرجح بنيت المدينة في عهد الإمبراطور أدريانوس[1] واشتهرت تاريخيا بكونها محطة جمركية منذ سنة 202م.[2]

بالإضافة إلى العديد من التجمعات التي أخذ بعضها صفة البلدية *(Colonia)* وبعضها صفة المراكز العسكرية *(Municipium)* أو القلاع والخنادق *(Fossatum, Castella)*. ومن هذه التجمعات نذكر:

عين الكبيرة *(Satafis)* المشهورة بمعاصر الزيتون، حمام قرقور *(Ad sana Munieipium)* عين الروى *(Horrea)*، بئر حدادة *(Solis Centenatium)*، ملول *(Castella Thib)*، قلال *(Castella Dianese)*، قصر الأبطال *(Castella Vahartanenses)*، معفر *(castella Lobrinense)*، بالإضافة إلى التواجد الروماني في عين السلطان (قرب عين الحجر)، عين ولمان ونواحي عين أزال[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز الرومانية عبارة عن أماكن للتسيير وليس لإنتاج المجال المعماري، مما جعل تطورها وتنميتها يتوقف عند الرومان، حيث لم يتجاوز دورها ممارسة القيادة السياسية والعسكرية للرومان في المنطقة[4].

هذا دون نسيان النظام الدفاعي الخطي الذي أقامه الرومان في جبال بوطالب وهو عبارة عن جملة من التحصينات والقلاع لمراقبة القبائل المتحركة في المجال الممتد من واد سوبلة في الجنوب الغربي إلى واد سقان (نواحي التلاغمة حاليا) في الشمال الشرقي[5].

لقد تم ربط هذه المستوطنات، البلديات، القلاع العسكرية والتجمعات السكانية بشبكة هائلة من الطرق[6]، من أجل تحقيق الأهداف الأمنية والعسكرية وتنشيط الحركة الاقتصادية.

---

[1] *Jane-marine lasser, Vbique Populus, Peuplement, et mouvement et mouvements de population dans L'Afrique romains de la chut de Carthage a la dynastie des Sévères (146 av J-C – 235 ap J – C), C.N.R.S, 1977, pp 93, 264*

[2] *Trousset Pol, Le Tarif de Zaraï: essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne, Antiquité Africaines,N° 38,39, 2002, pp 355-373.*

[3] *Ibid, p 356, et Yann le Bochec, op.cit, pp 265-270, et Jérone Carcopino, les «Castella» de la plaine de Sétif, Revue Africaines, V 38,39, 1918, p 5-22*

[4] بشير ربيوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية العوامل والفاعلون، دار مداد، قسنطينة،2009، ص ص 18-19

[5] *C.EL Briga, «Bou Taleb», Encyclopedie berbere, v10, 1991,pp 1577-1979.*

[6] *Pierre Salama, Les Voiex Romaines de L'Afrique du nord, Imprimerie official du Gouvernement General de L'Algérie, Alger, 1949, carte hors-texte.*

- سطيف خلال العصر الامبراطوري الثاني (284 – 430 م): تحولت سطيف في أواخر القرن الثالث إلى عاصمة مقاطعة استحدثها الإمبراطور دقلديانوس عبر تقسيمه لمقاطعة موريطانيا القيصرية عُرفت باسم موريطانيا السطايفية، تم هذا فيما بين 294 -305م[1]، حيث أُسندت إدارتها لموظفين ساميين هما وكيل الإمبراطور الذي يتولى الشؤون المدنية، والحاكم العسكري الذي يدير القضايا العسكرية.[2] وهي على الأغلب تشمل جزءا هاما من وسط الجزائر وشرقا، وتشمل عموم منطقة سطيف الحالية[3]، وقد أشار إلى سطيف أميانوس في حملة ثيودوسيوس ضد تمرد فيرموس.[4]

يذكر القديس أوغستين أنه في سنة 419م أنه ضرب المنطقة زلزال قوي أثر على مدينة سطيف حيث يقول "مدينة سطيف هي الأخرى تعرضت إلى هزة أرضية قوية جعلت السكان يبقون لمدة خمسة أيام في الخارج، وقرابة ألفي شخص لقوا حتفهم".[5]

تشير المصادر التاريخية إلى وصول المسيحية إلى المنطقة السطايفية، حيث عثر على العديد من آثار دور العبادة في عدة مناطق، فمثلا عثر على آثار أبرشيات في بئر حدادة، عين الطريق، عين أولاد نعمان، وعلى أسقفية في *(Mons)*، وكنائس ودور عبادة في سطيف وعين السلطان (عين الحجر)، وعلى بقايا كنيسة ومذبح كنسي في ملول...الخ.[6]

كما عثر على العديد من النقائش تخص الديانة المسيحية، فمثلا عثر في مدينة سطيف على عدة نقائش أهمها نقيشتين مؤرختين في 225 و228م، وهما من أقدم النقوش المسيحية في إفريقيا الشمالية بالإضافة إلى نقائش أخرى تحمل أسماء ضحايا المسيحيين الذي تم اضطهادهم على يد الأمبراطور دقلديانوس تم العثور على هذه النقائش في عدة مناطق مثل مزلوق، بئر حدادة، كما ذكرت المصادر أسماء كثيرة لرجال دين عاشوا في المنطقة.[7]

---

[1] *STEPHANE GSEEL, Atlas archéologie de la l'Algérie, 1911, feuille n0 16 , 364. et Yanne le BOHEC, op.cit*

[2] *René cagnat, armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs, imprimerie nationale: L. Leroux, 1913, p 70*

[3] محمد الحبيب بشاري، دراسات تاريخية لمقاطعة موريطانيا السطايفية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص ص 236-238

[4] *STEPHANE GSEEL, Atlas archéologie de la l'Algérie, 1911, feuille n^0 16 , 364.*

[5] *Jean- pierre LAPORTE, Peuplement et catastrophes naturelles dans l'Afrique du Nord ancienne, actes du troisième colloque international : peuplement du Maghreb antique er médiéval, Sousse, 06-07 mai 2017, p 126*

[6] عمران عبد الحميد، الديانة المسيحية في المغرب القديم – النشأة والتطور- (180-430م)، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص ص 164،166،168

[7] المرجع نفسه، ص ص 163- 164

إن عدد معتنقي النصرانية كان قليلا مقارنة بباقي المقاطعات الأخرى، وأن المسيحية انتشرت بين أوساط المعمرين والجنود بشكل أكبر، نلمس ذلك من خلال الانتشار في المناطق السهلية والخصبة، في حين لا نجد آثارا للمسيحية في المناطق الجبلية والمناطق البعيدة عن المراكز الاستعمارية.[1]

2 – 1 - 3 - 3 - منطقة سطيف في الفترة الوندالية (429-533م): تعرضت منطقة سطيف إلى الاحتلال الوندالي في حوالي 430م، وانطلاقا منها واصلوا زحفهم شرقا أي صوب إفريقيا البروقنصلية والمزاق (الساحل التونسي الشرقي) مستفيدين من شبكة الطرق التي كانت تربط المنطقة بقرطاجة والأطلس التلي[2]، ويبدو أن المنطقة السطايفية بقيت تحت هيمنتهم، وأنشئوا فيها أبرشية في حوالي 484م.[3]

2 – 1 - 3 - 4 - منطقة سطيف في الفترة البيزنطية (533 – 709م): بعد فترة من التبعية للوندال تمكن البيزنطيون بقيادة سولومون من إلحاقها بمجال نفوذهم في حوالي 539م[4]، وتحولت إلى عاصمة لمقاطعة بيزنطية، وكانت بها أسقفية كما شيدوا بها قلعة لا تزال قائمة حتى الآن المعروفة باسم "القلعة البيزنطية".[5]

2 – 2 - منطقة سطيف خلال التاريخ الوسيط: في سنة 647م وقعت أول حملة لنشر الإسلام في شمال إفريقيا وفي سنة 705م تم فتح المنطقة، وهذا بفضل الرسالة الدينية والسياسية والاجتماعية التي حملها العرب المسلمون إلى السكان والتي لاقت ترحابا وإقبالا بعد تفهم محتواها وأهدافها السامية، حيث ساهم الفاتحون كثيرا في إزهار وانتشار الحضارة العربية الإسلامية في المنطقة.

خلال ثلاثة قرون كانت شمال إفريقيا عامة ومنطقة سطيف خاصة تابعة للخلافة الأموية ثم العباسية، وبعد ضعفها برزت إلى الوجود عدة دويلات منها الدولة الفاطمية، ولقد تحقق ظهور هذه الدولة بفضل المساهمة الفعّالة لقبيلة كُتامة في نواحي بني عزيز، وكان عبيد الله المهدي هو مؤسس هذه الدولة، والفضل يرجع إلى مساعدة الداعية أبو عبد الله الذي استطاع خلال موسم الحج أن يتصل بأفراد من كتامة الذين وافقوا على شعارات حملة عبد الله المهدي. لقد عرض عليه رفقاؤه

---

[1] عمران عبد الحميد، المرجع السابق، ص 169

[2] *Christian Courtois, les Vandales et l'Afrique, arts et métiers graphiques, Paris, 1955,P 160-163*

[3] *STEPHANE GSEEL, Atlas archéologie de la l'Algérie, 1911, feuille n^0 16 , 364.*

[4] *Diehl charles, l'Afrique Byzintine, Histoire de la domination Byzantine en Afrique 533-709, ernest leroux editeur, Paris, 1896, P 91..*

[5] *STEPHANE GSEEL, Atlas archéologie de la l'Algérie, 1911, feuille n^0 16 , 364*

الجدد المجيء إلى بلدهم لممارسة نشاطه في "اقجن"، وتوجد هذه القلعة شمال بني عزيز في موقع يسمى حاليا "لحجار".

لقد كون هذا الداعية جيشا من أهال كتامة من أجل إنشاء هذه الدولة التي سمحت بانتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي سنة 904م، ولم يدم طويلا وجود الفاطميين في المنطقة، حيث انتقلوا إلى مصر وأسسوا مدينة القاهرة سنة 969م، بعد أن قاد جوهر الصقلي جيشا لفتح مصر انطلاقا من عين جوهرة والتي حمل اسمها تمجيدا وتكريما له.[1]

لقد ذُكرت سطيف كثيرا من طرف الرحالة والجغرافيون العرب في العصر الوسيط، حيث ذكرها كل من: اليعقوبي، الأصطخري، ابن حوقل، البكري، الشريف الإدريسي، ياقوت الحموي، أبو الفدا إسماعيل، شمس الدين عبد الله صفي الدين الدمشقي الأنصاري، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، القلقشندي والحسن الوزان الفاسي.[2] حيث ذكر هؤلاء مدينة سطيف والسور الكبير الذي يحيط بها، وسهولها وثرواتها الفلاحية وسكانها خاصة كتامة التي تسكن جبال المنطقة الشمالية.[3]

2 – 3 – منطقة سطيف في التاريخ الحديث (الفترة العثمانية): تطور الأحداث التاريخية بين القوى المتصارعة في البحر المتوسط والمتزامنة مع الضعف الشديد الذي انتاب المغرب الأوسط، وعوامل أخرى أدت في النهاية إلى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بدايات القرن السادس عشر.

لقد شهد النظام العثماني في الجزائر تطورات متلاحقة على مدى أكثر من ثلاثة قرون، حتى إن المؤرخين يقسمون الوجود العثماني إلى أربعة مراحل، عمل العثمانيون خلالها على ترسيخ وجودهم في الجزائر وفق منظومات عسكرية، إدارية واقتصادية.

فمن الناحية العسكرية والتي كانت في مقدمة اهتمامات العثمانيين في الجزائر، تم التركيز على ما يدفع الاعتداءات الخارجية خاصة عن طريق القوة البحرية، كما اعتمدوا على قوة داخلية في عاصمة المقاطعات الإدارية للتحكم في الأوضاع الداخلية وإسناد المركز في حالة تعرضه للمخاطر، كما استعانت المنظومة العثمانية ببعض القبائل لفرض النظام وجباية الأموال.

من الناحية الإدارية ونظرا لشساعة البلاد تم تقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات سميت "البايلك" لكل واحدة عاصمة وحاكم يدعى " الباي". المنطقة السطايفة كانت تابعة إداريا إلى بايلك الشرق الذي عاصمته قسنطينة - المدينة العريقة والمحصنة طبيعيا- ولم تشهد منطقة سطيف ظهور مدن

---

[1] *DPSB, W. Sétif, Annuaire Statistique, 2010*

[2] محمد قويسم، مدينة سطيف وضواحيها من خلال كتب الرحلة والجغرافيا في العصر الوسيط، مجلة الحكمة، العدد 07، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 263-268

[3] المرجع نفسه، ص ص 263- 268

أو مراكز حضرية، بل بقيت منطقة ريفية زراعية ينتظم سكانها وفق المنظومة القبلية التقليدية، وهذا تفسير منطقي لاهتمام العثمانيين في الجزائر بالجانب العسكري وبتركزهم في الساحل والحواضر التي كانت موجودة قبل مجيئهم، حتى أن موضع مدينة سطيف الحالية كان خاليا من المظاهر الحضرية، فلم يكن به سوى موقع الحامية العثمانية والقلعة البيزنطية وهذا تؤكده اللوحة التي رسمها الرسام الفرنسي أدريان دوزت *(Adrien Dauzats)* أثناء مرافقته للجيش الفرنسي الغازي للمنطقة.

ونظرا لموقعها الهام وإشرافها على إقليمها بشكل جيّد، أي جبال المنطقة الشمالية والسهول العليا والحضنة من جهة، ووقوعها بين مدينة الجزائر عاصمة الدولة وقسنطينة عاصمة أكبر بايلكات البلاد من جهة أخرى، كل هذا جعل العثمانيين يقيمون حامية عسكرية هامة في موضع مدينة سطيف الحالية غير بعيد عن القلعة البيزنطية هدفها الرئيسي الإشراف على محيط واسع وتأمين الطريق البري بين الجزائر وقسنطينة.

من الناحية الاقتصادية يمكن القول أنه وباختفاء التجارة الدولية البرية أصبحت السهول العليا منطقة لتربية المواشي والتجارة المحلية شمال-جنوب، وتحولت الهضاب العليا إلى زراعة الحبوب وتربية المواشي مثلما كان سائدا في العهود القديمة[1].

وشكلت منطقة سطيف موردا ماليا للخزينة العثمانية عن طريق الضرائب التي كانت تدفعها القبائل إلى الباي في قسنطينة، وكانت أيضا مسرحا لثورة السكان على النظام القائم (ثورة الفلاحين) كثورة ابن الأحرش مطلع القرن التاسع عشر، حيث قدم إليها قائد هذه الثورة من جيجل عبر جبال بابور[2].

كما عمدت السلطة العثمانية في الجزائر على التمييز بين القبائل من أجل فرض سيادتها على الأقاليم الداخلية، وفي بعض الأحيان قامت بزرع شقاقات بين القبيلة الواحدة، كقبيلة ريغة التي تسكن جنوب المنطقة السطايفية، والتي لم يكن أحد قادرا على الاعتداء عليها، لأن سكانها كانوا أقوياء ومتحدين رافضين لأوامر البايات ولا يسددون الضريبة ويحاربون المخزن، هذه القبيلة المشهورة بقوة رجالها وبأسهم في القتال إلى درجة تهديد سلطة الباي في قسنطينة، فقام هذا الأخير بعزل قائدها وتعيين مكانه قائدين دون تقسيم القبيلة، وعند عودة هذين القائدين المُعينين زعم كل واحد منهما

[1] أحمد هني، المرجع السابق، ص ص 14،15

[2] عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) – دار السلطان أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص ص 128-130

تسيير القبيلة لنفسه، مما نتج عنه عداء وخصام أدى إلى تقسيم قبيلة ريغة إلى "قبالة" و"ظهارة"، وزرع بذور صراع طويل الأمد.[1]

2 – 4 – منطقة سطيف في التاريخ المعاصر:

2 – 4 – 1 – منطقة سطيف خلال فترة الاحتلال الفرنسي: تبدأ هذه المرحلة بوصول قوات الاحتلال إلى المنطقة، ففي11ديسمبر 1838 تم احتلال جميلة، التي أقامت فيها نصف السرية الثالثة الإفريقية للمشاة الخفيفة مع فوج من مدفعية الميدان، ومفرزة من سلاح الهندسة، لكن مقاومة الأهالي أجبرت هذه القوات على التراجع إلى قسنطينة، لكن القوات الفرنسية عاودت الكرة في 15 ماي 1839 وهذه المرة تمكنت من البقاء[2].

لقد وصلت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غالبوا (1778-1948) *Galbois* إلى موضع مدينة سطيف الحالية سنة 1839، وحسب اللوحة التي رسمها الرسام الفرنسي أدريان دوزت *Adrien Dauzats* أثناء مرافقته للجيش الفرنسي لم يكن بالمكان غير القلعة التي شَيدها البيزنطيون واتخذها الأتراك العثمانيون موقعا عسكريا لهم.

بدأ الفرنسيون في استيطان مدينة سطيف منذ احتلالها، وجاء التأسيس الرسمي للمدينة الكولونيالية "سطيف *Setif*" سنة 1845، وبعد زلزال 1856 أعيد بناؤها وواصلت توسعها تدريجيا.[3]

التقسيم العسكري للشرق الجزائري حتى عام 1965 جعل من سطيف مقاطعة فرعية *(subdivison)* إلى جانب ثلاث مقاطعات فرعية أخرى هي: قسنطينة، عنابة وباتنة[4]. وهذه المقاطعة الفرعية تحتضن أربع دوائر عسكرية هي: سطيف، برج بوعريريج، بوسعادة وبجاية[5].

أما التقسيم الإداري فقد جعل من سطيف مقاطعة إدارية تابعة إلى عمالة قسنطينة (الشرق الجزائري) إلى جانب خمس مقاطعات أخرى هي: قسنطينة، بجاية، عنابة، قالمة، سكيكدة[6].

---

[1] *Frisch, R.-J, Considérations sur la défense de l'Algérie-Tunisie et l'armée d'Afrique, Henri Charles-Lavauzelle Editeur militaire, Paris,1899, p138*

[2] *Robert, Georges, Voyage à travers l'Algérie notes et croquis, imprimerie de c. Rougier, Paris, 1891, p 165*

[3] *Marc Côte, Guide D'Algérie Paysage et Patrimoine, op.cit, pp175, 181*

[4] *OCTAVE TEISSIER, ALGERIE, HACHETTE, Paris, 1965, p97*

[5] *ibid, p100*

[6] *Colonel NIOX, Géographie Militaire, Algérie et Tunisie, p03*

بعد السيطرة العسكرية على المنطقة السطايفية بدأت موجة الاستيطان الأوروبي في المناطق الإستراتيجية والأراضي الخصبة تنفيذا لأهداف الاحتلال الفرنسي للجزائر.

بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر في 26 أفريل 1853 تم منح 20 ألف هكتار لشركة جنفواز *(Compagnie genevoise)* تشجيعا للاستيطان الأوروبي، الذي تركز في البداية في مدينة سطيف والمناطق الخصبة القريبة منها (اوريسيا، الموان، البحيرة، عين مسعود، الحاسي، عين الطريق...الخ).[1]

في عام 1871 كانت المنطقة السطايفية جزءا من المنطقة التي شهدت مقاومة 1871 التي قادها الشيخ المقراني، والتي كانت رد فعل على سياسة التسلط الاستعمارية الفرنسية. تاقيطونت *Takitount* وهي مقر عسكري (34 كم شمال سطيف) كانت أحد معاقل هذه الثورة، وكل المستوطنين والمزارع والمطاحن والمؤسسات الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة تَعرّضت للهجوم من طرف المقاومين.[2]

لقد كان لهذه المقاومة انعكاسات كثيرة على الجزائريين في المنطقة، بالإضافة إلى خسائر الأرواح فرضت عليهم الضرائب وانتزعت ملكياتهم الزراعية، وطبقت عليهم الكثير من القوانين التعسفية والجائرة...الخ، إن قرى المستوطنين التي تعرضت للدمار نتيجة للأعمال الحربية، رجع إليها ساكنوها تحت حراسة قوات المحتل المنتصر.[3]

تجدر الإشارة إلى أن بداية الاستيطان الزراعي بدأت بالمستوطنين الأوربيون (القادمين من جنيف) والذي استولوا على 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة وأسسوا مراكز عمرانية قرب مدينة سطيف سكنها المستوطنون السويسريون على غرار (عين أرنات، الموان، أوريسيا، عين الطريق ...الخ) وقاموا بتطوير الزراعات الجافة.

في سنة 1882 تم ربط المدينة بالسكة الحديدية مع قسنطينة، وواصلت المدينة نموها حتى فاضت خارج أسوارها، وفي العام 1925 هدمت تلك الأسوار وتحولت إلى شوارع[4].

جدول رقم (16): المستوطنات الأوروبية قرب مدينة سطيف وعدد سكانها حتى عام 1865.

	عين أرنات	الأوريسيا	الموان	مسعود	عين السفيهة
البعد عن مدينة سطيف	9 كم	12 كم	16 كم	14 كم	2 كم
عدد السكان (نسمة)	1008	121	131	32	73

إنجاز شخصي بالاعتماد على *OCTAVE TEISSIER, op.cit, pp95-97*

[1] *L-M. REUSS, A travers l'Algérie, libraire générale de vulgarisation, Paris, 1884, p 52*

[2] *Fillias, Achille, Géographie physique et politique de l'Algérie,2e édition. 1873, p223*

[3] *L-M. REUSS, op.cit, pp 51- 52*

[4] *Marc Côte, Guide D'Algérie Paysage et Patrimoine, op.cit, p181*

المركز الثاني الذي أنشأه الفرنسيون في المنطقة كان مدينة العلمة *(Saint-Arnaud)* في 29 أفريل 1862 على الطريق بين سطيف وقسنطينة، وسط حقول الحبوب الشاسعة، وأعطيت لها صفة بلدية في 18 ديسمبر 1868، وزودت بمختلف المرافق والمراكز الرسمية، لذلك اكتسب أهمية متزايدة في المجال[1].

تاريخيا، بعد إخضاع المنطقة الجنوبية للمنطقة السطايفية عمدت السلطات الاستعمارية على تثبيت المعمرين بالمنطقة للاستفادة من شساعة الأراضي وانبساطها ومن الموقع المميز بين الشمال والجنوب؛ حيث تم وضع حجر الأساس لسلسلة من المراكز الاستيطانية؛ أصبحت فيما بعد أنوية للتجمعات الحضرية الأساسية في المنطقة على غرار: عين ولمان *(Colbert)* 1981، عين أزال *(Ampère)* 1987، صالـح بـاي 1901 (*Pascal*)، عين الحجر *(Behagle)* 1904[2].

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت منطقة سطيف مظاهرات حاشدة مطالبة باستقلال الجزائر وهي مظاهرات الثامن من ماي 1945 والتي حُضِّر لها من قبل قادة من الحركة الوطنية الجزائرية[3].

لقد كان رد سلطات الاحتلال الفرنسي والمستوطنين المسلحين اتجاه المتظاهرين الثائرين في وجه الحيف الاستعماري قاسيا ووحشيا، الأمر الذي جعل هذه المظاهرات الثورية تتحول إلى مجازر فضيعة امتدت على عدة أيام، لقد كانت خسائر الجزائريين البشرية والمادية فادحة بحق.[4]

رغم ذلك، كان من نتائج ما حدث قفزة الكبيرة في وعي الجزائريين وفي مسار كفاحهم من أجل نيل حقوقهم، لقد سعت السلطات الاستعمارية إلى رأب الصدع الجديد بينها وبين الأهالي عن طريق إصدار القانون الخاص بالجزائر (دستور 1947)، وإنشاء المجلس الجزائري، والسماح بعودة النشاط السياسي للأحزاب والجمعيات، ومنح حق التمثيل البرلماني للجزائريين وتوسيع منح المواطنة الفرنسية لهم.[5]

---

[1] *Charles Gouillon, Annuaire général de L'Algérie, Année 1880, imprimerie v.peze et c^{ie} , Alger, p 430*

[2] *Marc Côte, Guide D'Algérie Paysage et Patrimoine, op.cit, pp190-191*

[3] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص 63-65

[4] المرجع نفسه، ص ص 80-83

[5] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 98

إن انتفاضة الثامن من ماي والتي كانت منطقة سطيف من أهم مسارحها أجبرت سلطات الاحتلال على تقديم التنازلات، وأجبرت النخبة السياسية الجزائرية على رفع سقف مطالبها، والدفع نحو وضع حد لعلاقة الجزائريين بالفرنسيين عن طريق حل جذري.[1]

عند الثورة التحريرية وعلى إثر تقسيم التراب الوطني كانت مدينة سطيف نقطة التقاء حدود الولايات التاريخية الثلاثة: الأولى (الأوراس- النمامشة)، الثانية (الشمال القسنطيني) والثالثة (القبائل)، حيث كان الشمال الشرقي للولاية تابعا للولاية الثانية، أما شمالها الغربي فتابعا للولاية الثالثة أما الجنوب فقد كان تابعا للولاية الأولى.

وشهدت منطقة سطيف معارك كثيرة ضد قوات الاحتلال.

كما عرفت المنطقة إنشاء مراكز عسكرية ومراكز تعذيب واستنطاق واعتقال مثل المعتقل الاستعماري "قصر الطير" ببلدية قصر الأبطال الذي بُني سنة 1956، وخصصت له مساحة 12 هكتار، شمل قاعات فرز السجناء ومباني الاستنطاق ومباني للتعذيب[2].

2 – 4 – 2 – منطقة سطيف خلال فترة الاستقلال: موقعها الاستراتيجي والأدوار التاريخية التي قامت بها، جعلت منها منطقة مهمة في إقليمها، حيث حافظت على صفتها الإدارية كولاية في التقسيمات والتعديلات الإدارية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.كما جعلت منها السياسات العمومية في المرحلة الاشتراكية قطبا صناعيا داخليا بارزا، عن طريق تركيز العديد من الصناعات بها.

كما شهت المنطقة السطايفية – كغيرها من المناطق - نمو كبيرا للسكان حيث تضاعف عدد السكان عدة مرات، وعرفت المنطقة أيضا حركة تعمير واسعة، حيث توسعت المدن حول الأنوية الكولونيالية، وظهر تنافس بين الأقطاب الحضرية، خاصة بين مدينتي سطيف والعلمة أكبر مدن المنطقة حجما وسكانا.

لقد تأثرت سطيف بالأحداث والتغييرات التي عرفتها الجزائر، فخلال عقد التسعينيات عرفت المنطقة تراجعا اقتصاديا وإغلاقا لمرافق الخدمة (المدارس وقاعات العلاج...الخ) خاصة في المناطق الجبلية النائية في شمال وجنوب الولاية ونشطت حركة الهجرة نحو المدن خاصة مدن وسط الولاية.[3]

وشهدت المنطقة في الفترة الأخير نموا في النشاط الصناعي والتجاري وكذلك في قطاع الفلاحة الحديثة (البيوت البلاستيكية الزراعات المسقية).

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 98

[2] مديرية السياحة لولاية سطيف، المرجع السابق، ص 74

[3] *Marc COTE, Nouvelles territorialités en Algérie, op.cit, pp, 258-259*

نتيجة لكل هذه التطورات ظهرت مشاكل كثيرة إلى السطح منها ندرة المياه، مشكلة العقار الفلاحي، التلوث وتأثيرات التغير المناخي التي أصبحت تلاحظ بشكل جَلي.

2 - التحولات الإدارية في إقليم الدراسة:

2 – 1 – التحولات الإدارية في المرحلة الاستعمارية:

2 – 1 – 1 – التقسيم العسكري والمدني للإقليم: لأن المنطقة السطايفية مرتبطة منذ زمن بالطريق الإقليمي بين الجزائر وقسنطينة ولأنها مفتاح منطقة القبائل الكبرى، ولأنها تشمل المناطق الواسعة والخصبة في جنوبها، هذه المميزات وغيرها جعلت منها منطقة ذات أهمية بارزة أخذت في الاعتبار عند رسم الحدود، وتحديد المراكز، وتوزيع الوظائف العسكرية والمدنية والإدارية والإقليمية.

في العهد العثماني كانت المنطقة السطايفية جزءا من بايلك الشرق لذلك كانت تحت سلطة باي قسنطينة، وكان بالمنطقة حاميات عسكرية تُساعد على تأمين الطرق وفرض النظام.

بعد الاحتلال توغلت القوات الفرنسية في الداخل، واحتلت مساحات شاسعة من البلاد، ومن أجل إدارة هذه المناطق المحتلة، تم تقسيما الجزائر ببساطة إلى أقاليم مدنية أو عمالات، وكذلك إلى أقاليم عسكرية، وبقي الحاكم العام مُنخرطا في قيادة كل القوات العسكرية والإدارية العليا[1]. لقد تم هذا التقسيم سنة 1845 وعبر أمرية *(ordonnance)* 15 أفريل حيث ظهر الإقليميان: العسكري والمدني.

- **الإقليم العسكري:** ضم الإقليم العسكري كل المناطق المحتلة، وبعد سنة 1902 لم يضم هذا الإقليم إلا الجنوب، والسؤال الذي سيطر على العمل الفرنسي في الجزائر، ذلك المتعلق بالعلاقات مع السكان الأهالي، وتم حل هذا المشكل عن طريق المكاتب العربية.

في الواقع، وجب ذكر أن التمركز العسكري لم يكن نهائيا إلا ابتداء من 20 أكتوبر 1839 بينما في الحقيقية عمليات احتلال المنطقة كانت قد بدأت منذ السيطرة على قسنطينة في 13 أكتوبر 1837.

لقد قسمت الجزائر إلى ثلاث مقطاعات كبرى *(Province)* الجزائر وهران وقسنطينة كل واحدة تكونت من مقاطعات *(Arrondissements)*، دوائر *(Cercles)* وبلديات *(Communes)*.[2]
كل واحدة تتشكل من ثلاثة أنواع من الأقاليم:

- الإقليم المدني، ويضم النواحي التي يكون فيها السكان المدنيون الأوروبيون بإعداد كافية لشغل كل المصالح، وتخضع للقانون العام الفرنسي.

- الأقاليم المختلطة، يقيم فيها عدد قليل من الأوروبيون ويتولى فيها العسكريون المناصب الإدارية والقضائية المدنية.

---

[1] *E. Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, Tome Troisième, libraire militaire, Paris, 1854, p 334*

[2] *Teissier, Octave, op.cit, p 25-26*

تقسيم 1845 وجد تطبيقه فيما يخص الإقليم المختلط في ناحية سطيف، فالنظام المختلط طبق خصوصا على المقرات أين يوجد مؤسسات عسكرية دائمة وأين يزداد نمو السكان الأوروبيين، مثل حالة سطيف وبجاية. والأقاليم العربية تركت للإدارة العسكرية.

وبعد 1871 تم دفع الأقاليم العربية نحو الجنوب وفي 1902 تم إبعادها إلى النواحي الصحراوية (على خط بوسعادة – بسكرة في عمالة قسنطينة) مع العلم أنه تم أخيرا إلغاء قانون الجنوب والبلديات المختلطة بموجب قانون 20 سبتمبر 1947 (المادة 55 منه).[1]

- **الإقليم المدني:** بعد 1848 تحسنت الأوضاع العسكرية لصالح الاحتلال بعد أن فشلت أكبر المقاومات في الجزائر (مقاومتي أحمد باي والأمير عبد القادر)، وجاء دستور 12 نوفمبر 1848 مؤكدا أن الجزائر إقليم فرنسي، وفي نفس السنة ظهرت أولى البلديات في الجزائر[2].

المقاطعات الكبرى التي تشكل الجزائر وقتها (الجزائر، وهران وقسنطينة) أصبحت عمالات وفق مرسوم 09 ديسمبر 1848، لقد ضمت عمالة قسنطينة سبعة مقاطعات هي: بجاية، جيجل، عنابة، قسنطينة، قالمة، سكيكدة وسطيف، أما إقليم الجنوب فضم بلديتين.

2 – 1 – 2 – التطور الإداري لناحية سطيف: لقد أُنشأت الإدارات المدنية بمدينة سطيف منذ سنة 1840، ففي يوم 11 أفريل1840 أنشأت مصالح البريد والاتصالات *(P.T.T)* بمكتب توزيع، وتم تعيين محافظ مدني لسطيف في21 نوفمبر1851[3]،وأصبحت مدينة سطيف بلدية ذات صلاحيات مطلقة بموجب مرسوم 17جوان1854.[4]

بعد إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات بموجب مرسوم 24 جوان 1858، تم إنشاء المحافظة الفرعية *Sous-préfecture* لسطيف بموجب مرسوم 13 أكتوبر 1858[5]، وفي 1867 ألغيت المحافظة الفرعية لسطيف بعد الخطاب الإمبراطوري في 20 جوان 1865، لكنها أعيدت سنة 1874.

---

[1] *Armand de CAMBORIEUX, Sétif et sa Région, pp 87- 88*

[2] البلديات التي ظهرت سنة 1848 هي: الجزائر، البليدة، عنابة، سكيكدة، وهران ومستغانم

[3] *M.de la LAMOTHE-LANGON* شغل وظيفة محافظ مدني إلى غاية 1959

[4] *Armand de CAMBORIEUX, op.cit, p 90*

[5] *M.CHOISNET* شغل منصب أول مدير فرعي (*Sous-préfecture*) لسطيف

لقد تكونت مقاطعة سطيف من خمس بلديات ذات صلاحيات مطلقة، وأربعة بلديات مختلطة (أنظر الجدول رقم 17)، وإمتدت على 1230015 هكتار وشملت 335522 نسمة[1].

جدول رقم (17) تطور البلديات المختلطة (الوضعية حتى 31 ديسمبر 1875)

اسم البلدية المختلطة	المقر	تاريخ التأسيس/الإنشاء
عين عباسة	عين عباسة	01 ديسمبر 1874
برج بوعريريج	برج بوعريريج	13 نوفمبر 1874
العلمة	سانت أرنو *Saint-arnaud*	07 نوفمبر 1874
سطيف	سطيف	18 مارس 1875

Armand de CAMBORIEUX, op.cit, p91

جدول رقم (18): تطور البلديات المختلطة (الوضعية حتى 31 ديسمبر 1906)

اسم البلدية المختلطة	مقرها	عدد السكان	
		الأوروبيون	المجموع
البيبان	مجانة	478	50.827
المعاضيد	برج بوعريريج	1.029	42.237
العلمة	سانت أرنو *Saint-Arnaud*	408	46.316
ريغة	كولبير *Colbert*	1.215	50.602
تاقيطونت *Takitount*	بريقوفيل *Perigot ville*	889	41.429
قرقور	لافييت *Lafayette*	248	73.105
المجموع		4.267	304.516

Armand de CAMBORIEUX, op.cit, p92

لقد حمل مرسوم 28 جوان 1956 تقسيما إقليميا جديدا للجزائر، لكن هذا المرسوم في الواقع لم يزد عن كونه تدبيرا أملته الظروف آنذاك، وكان الغرض منه عرقلة كفاح التحرير الوطني، حيث تم تقسيم القطاع القسنطيني إلى أربعة عمالات جديدة هي: باتنة، عنابة، قسنطينة، سطيف.[2]

وبموجب المرسومين المؤرخين في 7 أوت 1957 و17 مارس 1958 تم إنشاء عمالات جديدة في الجزائر: الساورة والواحات في إقليم الجنوب، أومال *(Aumale)*، سعيدة، وبجاية (17 مارس 1958)،

[1] في 1881 الإقليم العسكري لقسنطينة يتكون (10908812 هكتار، و650337 نسمة) يتكون من 4 بلديات مختلطة و20 بلدية أهلية يسير من طرف جنرالات المفارز في مركز قسنطينة سطيف عنابة وباتنة.

[2] مع العلم أن عمالة عنابة أُنشأت بموجب قانون 07 أوت 1955، ينظر: *Armand de CAMBORIEUX, op.cit, p92*

هذه الأخيرة تم إنشاؤها انطلاقا من إعادة تقسيم إقليمي لعمالتي باتنة وسطيف، وبموجب المرسوم المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 تم إلغاء عمالة بجاية وتم إلحاقها بسطيف ورجع الوضع إلى سابق عهده.

جغرافيا، كانت عمالة سطيف تمتد من ساحل البحر المتوسط إلى تخوم الحضنة. كما هو وضح في الخريطة رقم (03)، وإداريا ضمت تسعة مقاطعات: سطيف، بجاية، أقبو، سيدي عيش، بوقاعة (لافاييت *Lafayette*)، خراطة، برج بوعريريج، المسيلة، والعلمة (سانت أرنو *Saint-Arnaud*)، وضمت سطيف 186 بلدية[1].

الخريطة رقم (03): الجزائر – التنظيم الإداري لسنة 1956

Marc COTE, L'Algérie espace et société, Media-plus, Constantine, 2005, p182

لقد ضمت سطيف بحدودها الحالية تقريبا القبائل والدواوير التي يوضحها الجدول رقم (20)

جدول رقم (20): قبائل ودواوير المنطقة السطايفية 1956

القبيلة	الدواوير
ريغة القبالة	بئر حدادة – سبخة سكرين – لفريقات
عامر قبالة	أولاد صابر - قجال - بن ذياب
ريغة الظهارة	أولاد سي أحمد– أولاد تبان– أولاد عبد الوهاب – أولاد محلة – أولاد بوطارة
العلمة	مريود – سكرة – بازر – التلة
عامر الظهارة	قلال – ملاح
أولاد عبد النور	أولاد بلهوشات – أولاد زغيم - لمخانشة – بلخير
أولاد سالم	بيضاء برج

لحسن فرطاس، الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 01، 2014/2013، ص 464

[1] *DPSB, La Wilaya de Sétif par les chiffres, 1987*

2 – 2 – التحولات الإدارية بعد الاستقلال: بعد الاستقلال حافظت عمالة سطيف على نفس الاسم، وضمت نفس الوحدات الإدارية، وبعد أن صدر مرسوم 16 ماي 1963 المتضمن تنظيم وتعديل حدود البلدية، تقلص عدد بلدياتها من 186 إلى 69 بلدية[1].

بعد الاستقلال تم إعادة صياغة الجماعات المحلية، وتم أيضا تغيير أسماء بعض البلديات. وفي جويلية 1974، كان التراب الوطني موضوع تقسيم إداري جديد بموجب الأمر رقم 74-69[2]، لقد أصبحت سطيف وفق هذا التقسيم ولاية تتشكل من ستة دوائر هي: سطيف، برج بوعريريج، العلمة، عين الكبيرة (باستثناء بلدية خراطة)، بوقاعة (باستثناء بلديتي بني ورثيلان وبني شبانة)، جميلة المنفصلة عن دائرة ميلة[3]، وتشرف هذه الدوائر الست على 34 بلدية.

بعد عشرة سنوات وتحديدا في فيفري 1984، كان التراب الوطني على موعد مع تقسيم إداري جديد، ووفقا لهذا التقسيم تقلصت مساحة الولاية، من 10350,4كم² إلى 6549,64كم² بعد أن انفصلت دائرة برج بوعريريج عنها لتشكل ولاية جديدة[4]. بالمقابل زادت عدد دوائر وبلديات الولاية.

ظهرت ولاية سطيف بحدودها الإدارية الحالية بعد التعديلات الإدارية لسنة 1991، وأصبحت تتشكل من 20 دائرة و60 بلدية، بمعدل 03 بلديات لكل دائرة، والخريطة رقم (05) يبين دوائر وبلديات الولاية.

يمتاز التقسيم الإداري الداخلي لولاية سطيف بكثرة عدد البلديات، فهي تأتي في المرتبة الرابعة وطنيا في ترتيب الولايات من حيث عدد البلديات (تيزي وزو67، المدية 64، باتنة 61)، أيضا عدد بلديات ولاية سطيف هو تقريبا ضعف متوسط الوطني (32 بلدية).

---

[1] *Décret, n° 63 – 189 du 16 mai 1963 portant réorganisation territoriale, des communes journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n° 35, du 31 mai,1963*

[2] الأمر رقم 74- 69 المؤرخ في 12 جمادى الثانية 1394 الموافق لـ 2 جويلية 1974المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة في19 جمادى الثانية الموافق لـ 09 جويلية 1974

[3] المرجع نفسه

[4] قانون رقم 84 – 09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق لـ 4 فيفري 1984 والمتعلق التنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 05 جمادى الأولى 1404 الموافق لـ7 فيفري 1984

الخريطة رقم(04): إقليم سطيف – تطور الحدود الإدارية

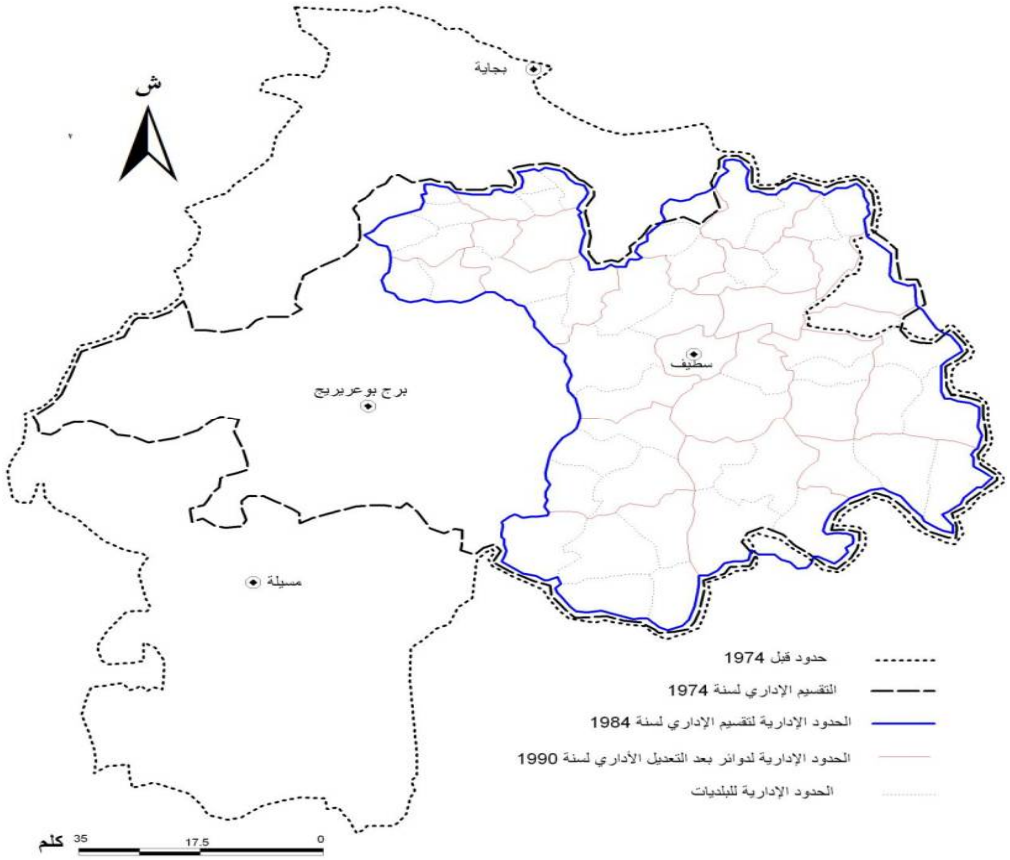

DPSB, W. Sétif, annuaire statistique, 2013

الخريطة رقم (05): ولاية سطيف – البلديات والدوائر وفق التقسيم الإداري 1984

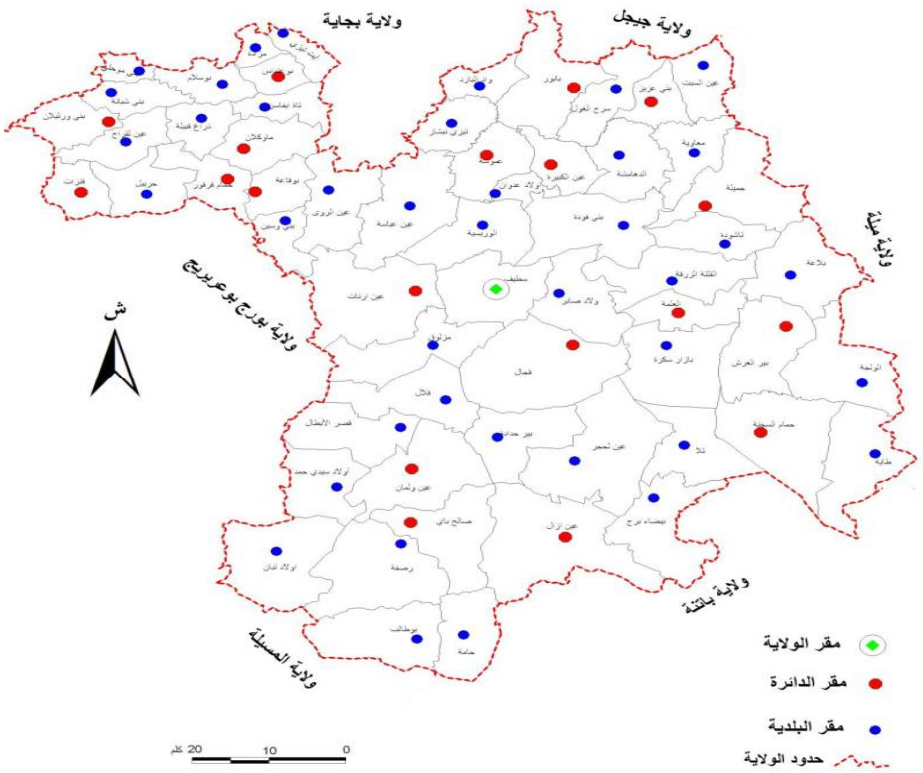

DPSB, W Sétif, annuaire statistique, 2017

بعد ظهور المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية، أصبحت ولاية سطيف تشكل مع خمس ولايات أخرى هي: برج بوعريريج، باتنة، أم البواقي، خنشلة وتبسة إقليم السهول العليا الشرقية (*Les Hauts Plateaux Est*)، هذا الإقليم يشغل 2,25% من مساحة البلاد[1].

الخريطة رقم (06): ولاية سطيف في إقليم السهول العليا الشرقية

إنجاز شخصي

3- الموقع والمساحة:

3 – 1 – الموقع: تقع ولاية سطيف فلكيا بين دائرتي عرض 35.6°،و36.6° شمالا، وما بين خطي طول 4.71° و6.05° شرقا، وهي تقع جغرافيا شمال شرق الجزائر كما هو موضح في الخريطة رقم(07)،

وهي بذلك تنتمي لإقليم السهول العليا الشرقية، وهي تنحصر بين سلسلة الأطلس التلي في الشمال المتمثلة في سلسلة جبال بابور وسلسلة الأطلس الصحراوي متمثلة في جبال الحضنة (جبال بوطالب) وهي نقطة عبور بين المنطقة البحرية كثيفة الغابات، والمنطقة شبه الصحراوية للسهول العليا المغاربية.[2]

يرتبط إقليم ولاية سطيف بحكم الجوار بمجال وادي الصومام في الشمال الغربي وبمجال السهول القسنطينية وبمجال الحضنة في الجنوب الغربي وكذا بالمجال الصحراوي في الجنوب.[3]

[1] *ANAT, SRAT, Région Programme Hauts Plateaux Este*

[2] *Pouget, et Auteure, Esquisse agronomique et agrologique de la région de Sétif, ancienne maison bastide-Jourdan jules carbonal, 1922, p 7*

[3] كبيش عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 3

كما أنها تقع جنوب غرب الجزائر العاصمة، إذ يبعد مقر الولاية عن الجزائر العاصمة بـ: 310كلم كما يبعد عن مدينة قسنطية بـ: 130كلم، وعن بجاية 110كم، وعن جيجل 137كم، عن برج بوعريريج 65كم عن المسيلة 125 كم[1]، وتشكل مدينة سطيف مع مدينة باتنة مركزي ثقل في إقليم السهول العليا الشرقية بشريا واقتصاديا.[2]

إداريا يحد ولاية سطيف:

- من الشمال ولايتي جيجل وبجاية
- من الشرق ولاية ميلة
- من الغرب ولاية برج بوعريريج
- من الجنوب المسيلة وباتنة، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (08).

الخريطة رقم (07): الجزائر – موقع ولاية سطيف

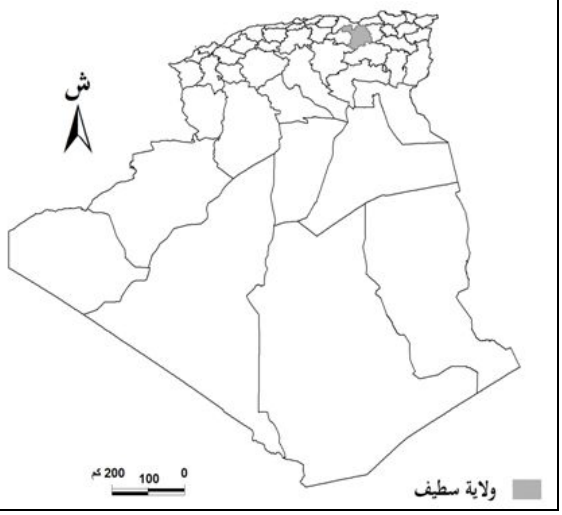

خريطة رقم (08): ولاية سطيف في الشرق الجزائري

إذا؛ ولاية سطيف تتمتع بموقع استراتيجي إذ تربط بين شمال وجنوب الجزائر، وكذا بين شرق البلاد وغربها وذلك بفضل شبكة الطرق والسكك الحديدية التي تخترقها، وتساهم شبكة المواصلات الآتي ذكرها في تمتع ولاية سطيف باتصالية *(Connexité)* جيدة على المستوى الإقليمي والوطني:

* الطريق السَيار شرق- غرب الذي يربط أقصى شرق الجزائر بأقصى غربها ويمر عبر حواضر اكبر واهم المدن الجزائرية والذي يخترق الولاية من الشرق إلى الغرب بمسافة قدرها: 74.8 كم

[1] *MARC Cote, guide D'Algérie paysage et patrimoine, op.cit, p181*

[2] كبيش عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 32

* السكة الحديدية التي تربط الجزائر العاصمة بالشرق الجزائري مرورا بولاية سطيف على مسافة 84 كم.

* الطرق الوطنية: رقم(05) الرابط بين الجزائر العصمة والشرق الجزائري، ورقم (09) الرابط بين سطيف وبجاية،ورقم(28) الرابط بين سطيف وبريكة مرورا بولاية المسيلة، ورقم (75) الرابط بين بجاية وباتنة، ورقم (77) الرابط بين جيجل والعلمة، ورقم(78) الذي يصل ولاية سطيف بولاية بسكرة مرورا بولاية باتنة.

وولاية سطيف تشغل موقعا وسطيا بين ستة ولايات هامة، وهي ممر إجباري للتدفقات بين الجنوب وميناءي جيجل وبجاية على البحر المتوسط، وهي كذلك ممر حيوي بين الشرق والغرب من (قسنطينة وعنابة باتجاه العاصمة).

3 – 2 - المساحة: تتربع ولاية سطيف على مساحة 6549,64 كلم²، أي ما نسبته 0,27% من مساحة التراب الوطني، وما نسبته % من إقليم السهول العليا الشرقية .

تتفاوت بلديات الولاية من حيث المساحة حيث نجد بلدية عين أزال بمساحة 235.95كم² في حين لا تتعدى مساحة بلدية آيت نوال أمزادة 25.35 كم²، كما أن مجموع مساحة أربع بلديات تقع في السهول العليا وسط الولاية أكبر من مساحة 19 تقع كلها في الجهة الجبلية الشمالية. وعموما تكون مساحة البلديات اكبر بكثير في المنطقة السهلية الوسطى عكس المنطقة الشمالية ذات التضاريس الجبلية.

ثانيا: الخصائص والإمكانيات الطبيعية

1 - التركيب الصخري والتربة:

1 – 1 - التركيب الصخري: لقد عرف علم الجيولولوجيا تطورا كبيرا في العقود الأخيرة الماضية، مستفيدا من تطور العديد من العلوم المساعدة له، ولقد وصل الجيولوجيون إلى درجة الإلمام بأنواع صخور القشرة الأرضية وطبيعتها، وكيفيات ومراحل تشكلها، وتضاريس القشرة الأرضية وطبيعية حركة السطح ومآلاته المنظورة.

ولقد أصبحت الدراسات الجيولوجية تستطيع رصد وحصر الثروات الطبيعية المعدنية والطاقوية كما تستطيع أيضا تحديد مناطق الخطر الزلزالي والبركاني وانزلاق الأتربة وانجرافها...الخ.

وعليه فالدراسات المتعلقة بالمجال خاصة تلك التي تهتم بتهيئته وتنميته، هي في الواقع بحاجة ماسة إلى الجيولوجيا، من أجل تكوين تصور ونظرة على المجال من أجل وضع أفضل مخططات التدخل في المجال وحمايته.

إن معرفة درجة الصلابة وتماسك السطح، ومعرفة مكامن الثروات في أي إقليم، شيء أساسي للانتفاع بموارد ذلك الإقليم بشكل أمثل وتحديد توزيع لاستخدامات الأرض سواء في الزراعة أو الصناعة أو البنية التحتية والسكن وغير ذلك وتحديد أفصل نطاقات وأماكن التوسع في هذه المجالات، دون تعريض الأرض للضغط والاستنزاف.

أي أن المعرفة الجيولوجية الجيدة للإقليم تسمح بتحديد أنسب المواقع لإقامة المشاريع الفنية خاصة الكبرى كالأنفاق والخزانات والجسور والسدود كما تسمح بتحديد مناطق تواجد مواد البناء وتحديد خصائصها ومقاومتها وبالتالي تحديد استخداماتها. وأيضا الكشف عن الخامات والرواسب المعدنية، ودراسة الموارد المائية الجوفية كمياتها ونوعيتها.

لقد مرت على منطقة الدراسة عدة حقب وأزمنة جيولوجية، شهت خلالها العديد من الأحداث الجيولوجية، جعلت التكوينات الصخرية تمتاز بالتنوع والتداخل نتيجة لكثرة الحركات التكتونية والانكسارات التي ضربت المنطقة. وعموما يمكن أن نميز في منطقتين رئيسيتين من حيث حيث البنية الجيولوجية والتركيب الصخري:

- **المنطقة الجبلية في شمال الولاية وجنوبها:** تتركز في هذه المنطقة الصخور الصلبة المقاومة، وهي مناطق كما نعلم جبلية تتعرض لتعرية قوية، حيث نجد صخور الدولميت والكلس الكتلي والكلس السيليسي، هذه الصخور تشكلت في حقبة الميوسان والميوبليوسين من الزمن الجيولوجي الثالث، كما نجد في هذه المنطقة الكلس المارني من حقبة الإيوسين مع العلم أنها تكوينات جيولوجية أقل صلابة.

كما تعد هذه المنطقة الجبلية الأقدم جيولوجيا نسبيا في إقليم الدراسة، حيث يعود تركيب المناطق هذه المنطقة إلى الزمن الكريتاسي بقوة، والجوراسي والترياسي بدرجة أقل في مناطق محدودة جدا، وتنتمي كل هذه الأزمنة إلى الحقبة الميزوزية التي تسبق الحقبة الحديثة، وتتميز بظهور الثديات والديناصورات بشكل أساسي، كما توجد بعض المناطق المعزولة التي تنتمي إلى فترة الأيوسان الذي ينتمي إلى عصر الباليوجين، وهو بداية الحقبة الحديثة. ولا توجد هذه الأخيرة بالمنطقة الجبلية الجنوبية بوطالب.

- **منطقة السهول العليا في وسط الولاية:** وهي المنطقة منبسطة التي تتوسط إقليم الدراسة وهي منفتحة شرقا وغربا، وهي ذات تكوينات جيولوجية ضعيفة المقاومة، تتكون أساسا من المارن والأرجيل والطين، وهي تكوينات حديثة تنتمي إلى الزمنين الجيولوجيين الثالث والرابع.

تسود هذه المنطقة ملامح فترة الهولوسان بشكل كبير جدا، وهو ما يتوافق مع نهاية التجلد ونشوء الحضارة الحديثة، تتخللها بعض المناطق الصغيرة التي تنتمي إلى الحقبة الميزوزية خاصة في مناطق التلال المرتفعة.

بينما تعد مناطق التقاء السلسلة الجبلية الشمالية بالسهول العليا مناطق – على الرغم أنها تنتمي إلى الحقبة الحديثة - أقدم نسبيا من السهول العليا حيث تنتمي إلى فترة الميوسان الذي يسبق فترة الهوليوسان. وتنتمي كل هذه الفترات إلى العصر النيوجيني الذي هو آخر عصر من الحقبة الحديثة[1].

عموما، يمكن القول أن معظم التكوينات الموجودة بالولاية ذات منشأ رسوبي في منطقة السهول العليا التي توجد وسط الإقليم، وهي أحدث من المنطقتين في الشمال والجنوب الجبليتين التي عمرها الجيولوجي أقدم، والخريطة رقم (09) توضح توزيع الأزمنة الجيولوجية في ولاية سطيف.

[1] سليماني نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال حالة: ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص ص 30، 31

الخريطة رقم (09): ولاية سطيف – توزيع الأزمنة الجيولوجية

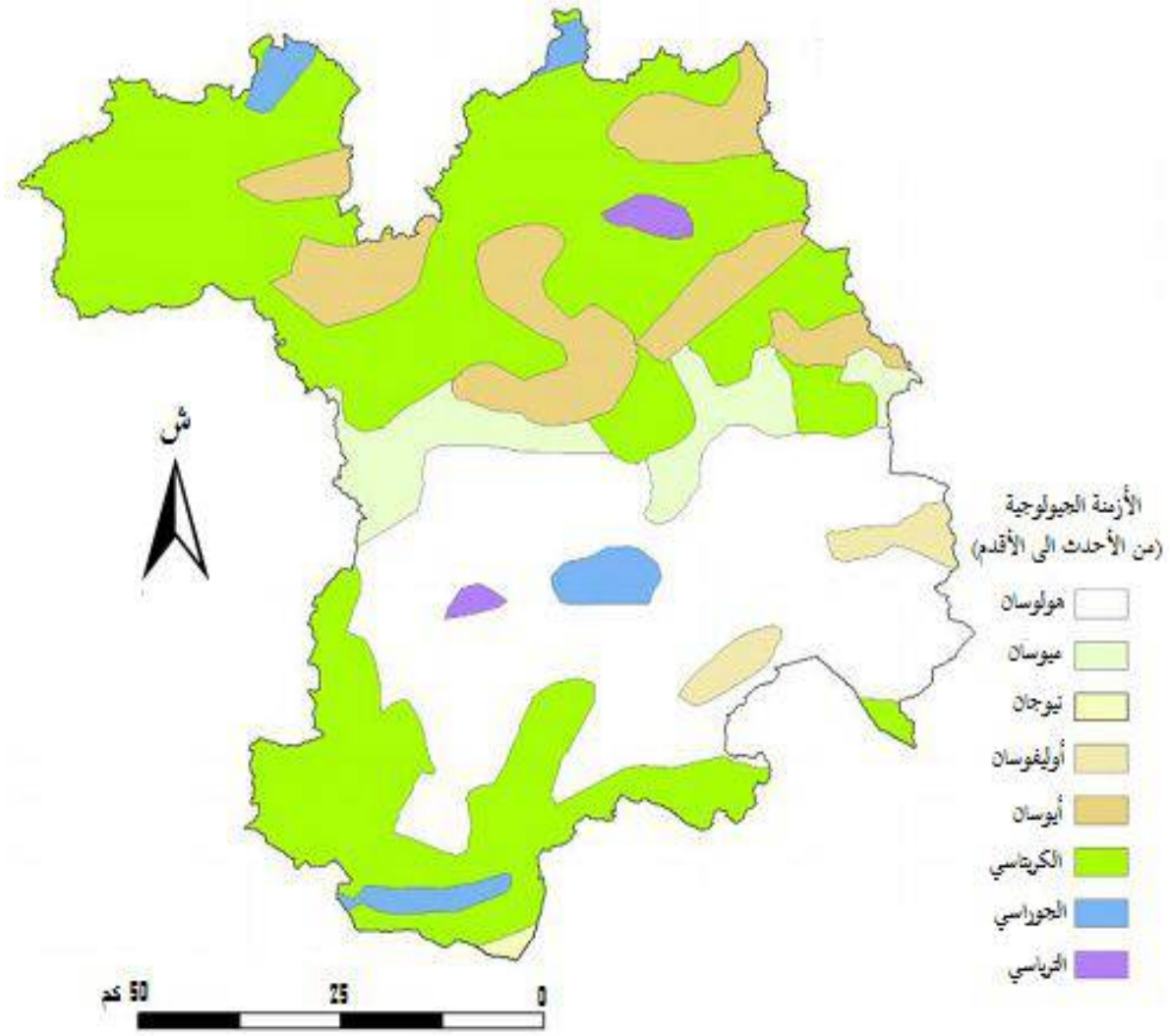

سليماني نبيل، المرجع السابق، ص 32

1 – 2 – التربة: التربة هي الطبقة الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية بسمك يتراوح ما بين بضع سنتيمترات إلى عدة أمتار، وهي مزيج أو خليط معقد من المواد المعدنية والعضوية والهواء والماء وفيها يثبت النبات جذوره ومنها يستمد حياته اللازمة لبقائه وتكاثره وإنتاجه.[1]

تؤدي التربة وظائف مختلفة، ولها فوائدها في الأنظمة الايكولوجية، وهي تتحكم في توزيع الغطاء النباتي وكذا الكائنات الحية الحيوانية، وتساهم جملة من العوامل في تشكيل أنواع الترب وتوزيعها الجغرافي، كتركيب الصخرة الأم وعمل التجوية الميكانيكية والكيمائية.

والتربة في منطقة الدراسة نتجت أساسا من تفكك الصخور من نفس التكوين الجيولوجي، وهي مماثلة له. ومن وجهة النظر الفلاحية، الصخرة الأم التي كانت بمثابة أساس ميلاد هذه التربة مُشكَلة

[1] علي سالم إحميدان الشواورة، جابر حلاق، الجغرافيا الطبيعية والبشرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 402

من نفس العناصر المعدنية. في حين نجد أن نفس التكوين الجيولوجي يمثل أحيانا هيئات مختلفة تتميز عن طريق تغيرات اللون أو اختلافات البنية الميكانيكية.[1] والخريطة رقم (10) تبين توزيع التربة في إقليم الدراسة وهي حسب المناطق كالآتي:

– **المنطقة الجبلية**: معظم أجزائها مغطاة بتربة كلسية وهي تُرب غير متشبعة، فقيرة، هشة وغير ناضجة بفعل العامل الطوبوغرافي، بينما منطقة حوض بوسلام تربتها رسوبية وُكذلك تربة منحدرات جبل ازديم و جبل يوسف.

كما نجد مساحات قليلة على ضفاف الوديان من الطمي الحديث، الطبقة العلوية منه رملية مختلطة بالحصى متدرجة أو فتاة الصخور، يظهر هذا النوع من التربة في منطقة العناصر وعين السفيهة خصوصا في الجزء البارز في واد بوسلام الذي تكون فيه السهول منخفضة وجد مستوية وذات عرض 50 مترا، كما توجد أتربة من الطمي القديم يوافق مصادر المياه والجريان القديم.[2]

– **منطقة السهول العليا:** بهذه المنطقة تُرب متنوعة منها التربة الغرينية حول جبل يوسف وجبل زديم وبالمناطق المحيطة بالمنخفضات وعلى بعض جوانب المجاري المائية، وفي المنطقة الممتدة من سبخة لحميات حتى جبل حجر بيوض في جنوب الولاية[3].

في حين نجد التربة الملحية في منطقة الشريط الجنوبي والجنوب الشرقي حيث تكثر الشطوط والسبخات لذلك فتربتها ذات مردود ضعيف[4]. لقد تكونت هذه التربة بسبب التصريف الداخلي نحو المناطق الأكثر انخفاضا وبفعل شدة التبخر بقيت الأملاح في التربة.

أما التربة الكلسية فتسود في المناطق الممتدة شرق جبل يوسف، وشمال وشرق وجنوب جبال بوطالب ولا تظهر الصخرة الأم إلا في مناطق محدودة في مرتفعات وسط المنطقة على غرار جبل يوسف،جبل زديم، جبل تنطويت، جبل المقسم[5].

عموما، في منطقة سطيف حيث يسود الجفاف خاصة في الوسط والجنوب، رطوبة التربة هي التي تضبط المحصول، لذلك تسود الزراعة الجافة *"dry-farming"* القائمة إلى تخزين والاحتفاظ بالماء في التربة.

---

[1] *Pouget, et Auteure, op.cit, p 15*

[2] *ibid, pp 15,16*

[3] سليماني نبيل، المرجع السابق، ص 33

[4] *DPSB, W. Sétif, Annuaire Statistique, 2009*

[5] سليماني نبيل، المرجع السابق، ص ص 33، 34

ومن وجهة نظر التغذية النباتية، أراضي منطقة سطيف غنية عموما بالعناصر المغذية حتى وإن كان تواجد الأوزوت نادرا، فالأراضي الفقيرة من الحمض الفسفوري نادرة، حتى أنها في الغالب غنية جدا بهذا العنصر (أكثر من 2غ/1كغ) وتصل أحيانا إلى 16غ في الكيلوغرام الواحد، أما البوتاسيوم والمغنيزيوم ورغم توزيعهما المختلف حسب التكوينات الجيولوجية الموجودة، فهما يتواجدان بالمنطقة بكمية أكثر من كافية لضمان التغذية.[1]

الخريطة رقم (10): ولاية سطيف – توزيع التربة

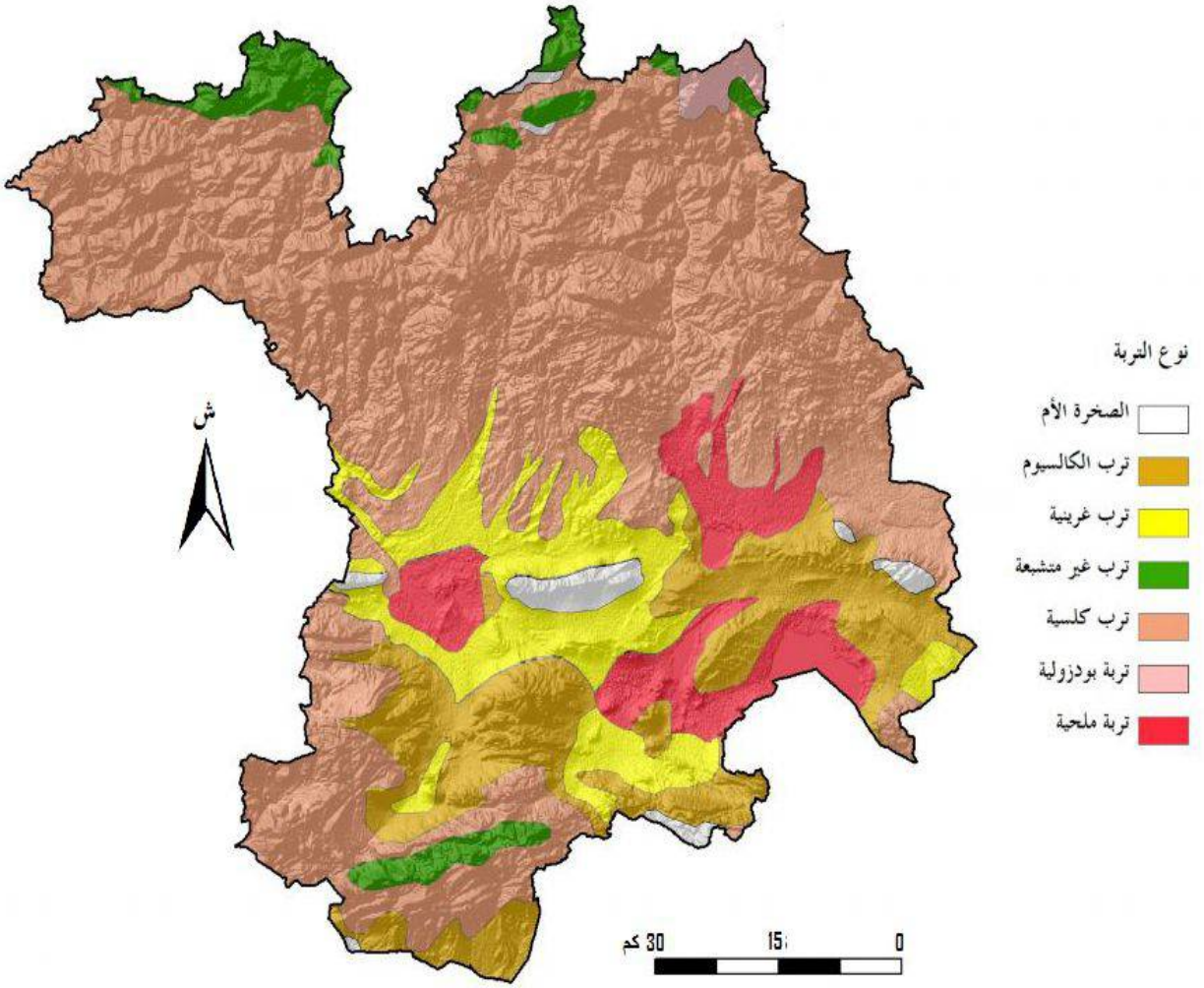

سليماني نبيل، المرجع السابق، ص 33

2 – التضاريس:

2 – 1 – الوحدات التضاريسية الكبرى: تهتم الدراسة الطوبوغرافية بدراسة مظاهر السطح من خلال تحديد الوحدات المورفولوجية وتصنيفها وإبراز خصائصها وعلاقتها ببعضها البعض من جهة، وعلاقتها بظواهر جغرافية أخرى من جهة أخرى، والعناصر المتعلقة بها كالانحدارات والاستواء وغيرهما.

[1] *Pouget, et Auteure, op.cit , p 67*

ولهذا النوع من الدراسات أهميته الكبيرة المتمثلة – على سبيل الذكر لا الحصر - في التعرُّف بشكل جيد على المنطقة والإقليم محل الدراسة، وإبراز مزاياه وصعوباته، وبالتالي المساهمة في تحديد أنسب الطرق التي يجب اعتمادها عند التدخل البشري في المجال، ناهيك على تفسير الكثير من الظواهر المنتشرة في المجال.

الملاحظة الطبوغرافية لمنطقة الدراسة، والتي تبين جوانب منها الخريطة رقم (11)، تسمح بتقسيم تراب ولاية سطيف تضاريسيا إلى نوعين متمايزين هما: مناطق جبلية تسود في الشمال والجنوب، ومناطق سهلية منبسطة هي السهول العليا المحصورة بين النطاقين الجبليين المذكورين سابقا.

الخريطة رقم (11): ولاية سطيف – التضاريس

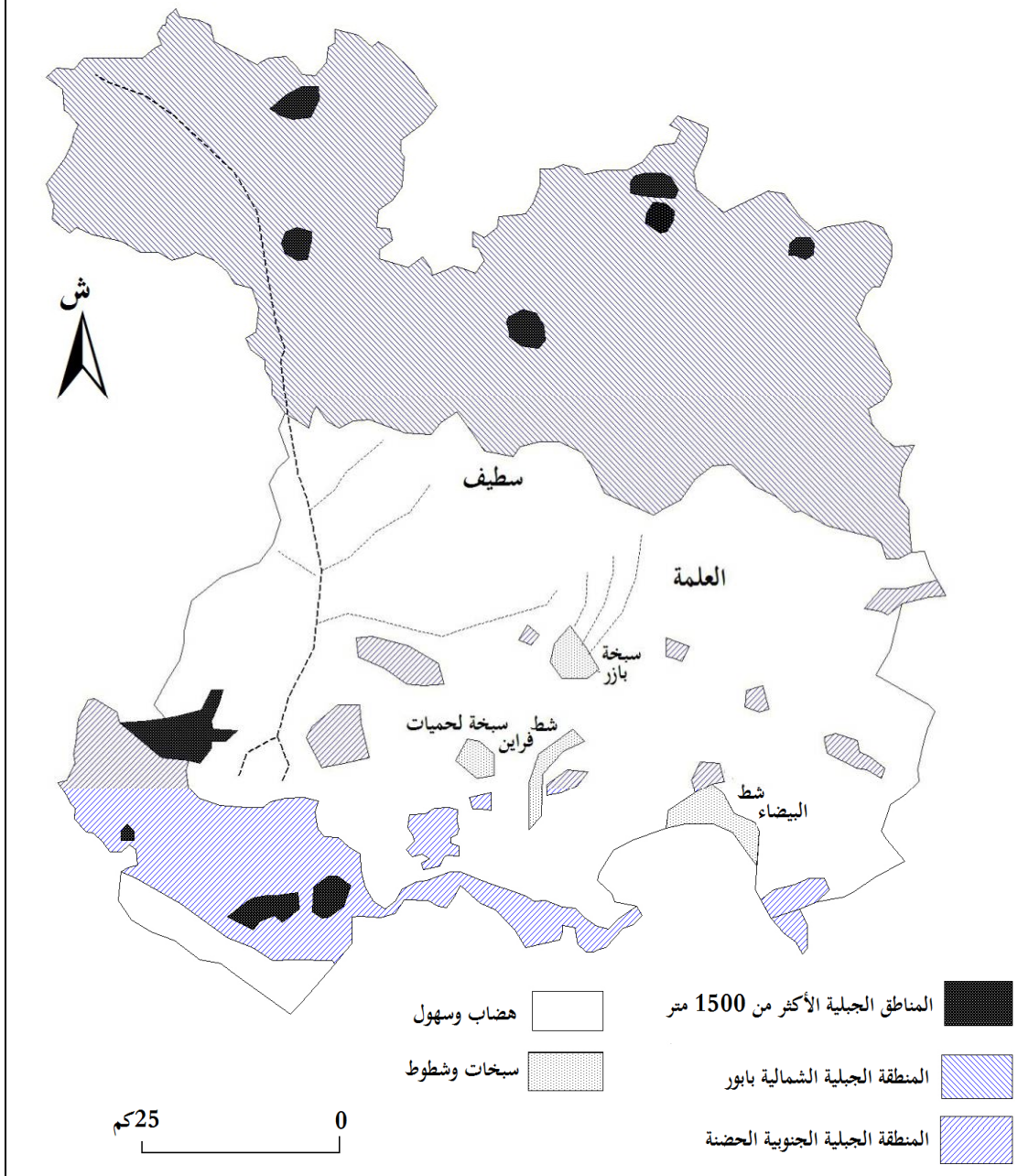

DPSB, W. Sétif, annuaire statistique, 2017

- **الجبال:** لقد أدت الحركة التكتونية الباطنية إلى تكون اثنين من الالتواء الكبرى يطلق عليهما اليوم اسم الأطلس التلي والصحراوي وهما تحفان منطقة سهلية مرتفعة[1]. والمجال الجغرافي لولاية سطيف يشمل جزءا من السلسلة الأولى والثانية وعلية نميز ثلاثة أنماط من الجبال:

- **المنطقة الجبلية الشمالية:** هذه المنطقة الجبلية تعد امتدادا لسلسلة الأطلس التلي، ممثلة في سلسلة جبال بابور التي تشغل معظم المنطقة الشمالية، بها قمم جبلية أهمها قمة بابور 2004 متر، تابابورت 1969 متر، تاكنتوشت 1637متر، ثالوين 1698متر، وتتميز المنطقة بالأودية والشَعاب العميقة المتأثرة بالتساقط الكبير والانحدار الشَديد، مما يُسرّع عملية الانجراف وتدهور الوسط الطبيعي، كما نميز في المنطقة الجنوبية الشمالية في جهتها الجنوبية وجود تلال مرتفعة و أقل انحدار، يقِل انحدارها شيئا فشيئا حتى تلتحم مع السهول العليا.

- **الجبال المعزولة في الوسط:** وتشمل عدة جبال بعيدة عن بعضها البعض معزولة في نطاق السهول العليا وهي: جبل يوسف، القطار، زديم، براو، تضاريسها وانحداراتها حادة تعزز الفيضانات والانجراف، وتحيط بهذه الجبال أودية ذات جريان مؤقت[2].

هذه الجبال تقع في الجزء الجنوبي للسهول العليا غير بعيد عن منخفض الحضنة، أين يكون تأثير السهوب بشكل كبير، جبل يوسف الذي يرتفع إلى 1442م وعند قدم الجبل 910م يغطي قرابة 976 هكتار ويطوف حوله واد قجال وواد ذياب، أما جبل زديم فيقع على بعد 20 كم غرب جبل يوسف يصل ارتفاعه إلى 1258م وعند قدم الجبل 900م.[3]

- **المنطقة الجبلية الجنوبية:** تنتمي إلى سلسلة جبال الحضنة، وهي على شكل حاجز منيع في أقصى جنوب ولاية سطيف، وهي ثلاثة كتل متراتبة أبرزها جبال بوطالب التي تحده جنوبا سهل ريغة، تتواجد هذه الجبال في بلديات: عين أزال، بوطالب، الحامة، عين أولمان، أولادتبان، صالح باي، الرصفة، أولادسي أحمد، وتحتوي هذه السلسلة على عدة قمم نذكر منها: تافليونت، الكاف الأبيض.

- **السهول العليا:** تتوسط منطقة الدراسة بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ارتفاعها بين 850 و1100م، ليست لها نفس المظهر كتلك الأقاليم الواقعة في وسط وغرب البلاد، فهي أقل اتساعا وأقل تجانسا، فهي متشعبة بواسطة تلال قسمتها إلى عديد من الأحواض الصغيرة وذات الخصوصية، وهي عبارة عن مناطق قابلة للحرث في الكثير من المواقع، وكانت سهلة التوغل بالنسبة

[1] *Schrader Franz, Atlas géographie moderne, HACHATTE et C^{IE}, Paris, 1908, Carte N^{O} 17*

[2] *CHERMAT Sabah, Etude phytosociologique et pastoral des djebels Youssef et Zdimm (Hautes plaines Sétifiennes), thèse doctorat, Université Ferhat Abbas Sétif 1, 2013/2014, p 16*

[3] *Ibid, p 14*

للاستعمار الأوروبي، ومن الصعب بمكان تحديد حدودها من جهة الشمال التي لا تتاخمها أي سلسلة جبلية متواصلة، فالسكة الحديدية التي تخترق الولاية في الوسط(برج بوعريريج نحو قسنطينة)يمكن أن تعتبر كعلامة تدل بصفة عامة على الفاصل بين التل والسهول العليا[1].

تأخذ السهول العليا السطايفية شكل مربع متطاول في اتجاه الشمال الغربي، تتميَز بالانحدار الضعيف، وهي منفتحة من الشرق والغرب، تتخللها بعض التلال والجبال المعزولة (براو، يوسف، زديم).

وطبوغرافية المنطقة سمحت بظهور نظام صرف داخلي، حيث أن أوديتها تصب في منخفضات تحتوي على أهم الشطوط والسباخ، والتي تعتبر أحواض تفريغ وترسيب للأودية القادمة من المناطق الجبلية.[2]

- **المنخفضات:** هي عبارة عن أحواض تفريغ داخلية وهي بحيرات مالحة وفصلية تقع في نطاق السهول العليا الجنوبية وتشمل:

- **شط البيضاء:** يقع هذا الشط شرق ولاية سطيف على الحدود مع ولاية باتنة، غير بعيد عن مدينة حمام السخنة (04 كم)، وهو في الواقع عبارة عن بحيرة مالحة فصلية ومرجة رطبة تدعى الشط، تقع على ارتفاع 874-887م على مساحة 12223 هكتار.

- **سبخة بازر:** نسبة إلى بلدية بازر سكرة جنوب العلمة، وهي بحيرة مالحة مغلقة تبلغ مساحتها 4379 هكتار تصب فيها عدة أودية (قيطون، جرمان، ملاح) وهي أعلى السبخات في ولاية سطيف عن مستوى سطح البحر.

- **سبخة لحميات:** تقع في بلدية عين الحجر في الجنوب الشرقي للولاية، مساحتها 2905 هكتار، تقع على ارتفاع يتراوح بين 898-902م فوق مستوى سطح البحر، وهي محمية بموجب اتفاقية رامصار *(Ramsar)*.[3]

---

[1] *Niox, Gustave Léon (1840-1921), Algérie. Géographie physique, librairie militaire de l.Bauboin et C^e , Paris, 1884, p 198*

[2] حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر – طبيعية، بشرية، اقتصادية، المطبعة العربية، الجزائر، 1968، ص 51

[3] اتفاقية الأراضي الرطبة رامسار*(Ramsar)*، إيران، 1971، هي معاهدة حكومية دولية تتمثل مهمتها في الحفاظ والاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة عن طريق الإجراءات المحلية والإقليمية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك كمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. اعتبارا من جوان 2007، 155 دولة انضمت إلى الاتفاقية والأطراف المتعاقدة، وشملت هذه الاتفاقية أكثر من 1700 من المستنقعات في مختلف أنحاء العالم تغطي أكثر من 151 مليون هكتار. للمزيد أنظر:

The Ramsar Convention And Its Mission AND ITS, [online], www.ramsar.org (accessed 29 May 2019)

بالإضافة إلى شط الفراين ببلدية عين الحجر وشط ملول ببلدية قلال.

2 – 2 – الانحدارات: يعتبر عامل الانحدار أهم العوامل الفيزيائية التي تحرر أعمال التهيئة، ولها تأثيرها على مظاهر السطح/ والانحدرات في مجال الدراسة على الشكل التالي:

- **الانحدارات الشديدة جدا:** (أكثر من 20 %) تغطي مساحة 111671 هكتار بنسبة 17.05%، وتضم هذه الفئة السفوح الجبلية، والمناطق الجبلية عالية الارتفاعات.

- **الانحدارات الشديدة:** مابين (12.5 –20 %) تغطي مساحة 115077 هكتار أي بنسبة 17.57 % من إجمالي الولاية ، تتركز هذه الفئة عند أقدام الجبال وتعتبر مناطق رعوية عادة.

- **الانحدارات المتوسطة:** مابين (7.5 – 12.5 %) تغطي مساحة 109052 هكتار أي بنسبة 16.65% وتحتل المناطق الشمالية غلى جانب جزء من المنطقة الجنوبية، وهي المنطقة التي تربط بين الهضاب وأقدام السفوح الجبلية.

- **الانحدارات الضعيفة:** مابين (0 – 7.5 %) هذه المنطقة تغطي مساحة 319164 هكتار أي بنسبة 48.73%من المساحة الكلية، نجدها في منطقة السهول العليا حيث تتوافق مع الارتفاعات الأقل من 1100م.

من خلال ما سبق نلاحظ أن فئات الانحدار الضعيفة والمتوسطة هي المسيطرة على المجال بنسبة 65.38 % من إجمالي المساحة الكلية، وهذا العمال له تأثير مباشر على توزيع السكان والتجمعات السكانية بالولاية.

الخريطة رقم (12): ولاية سطيف – خريطة الانحدارات

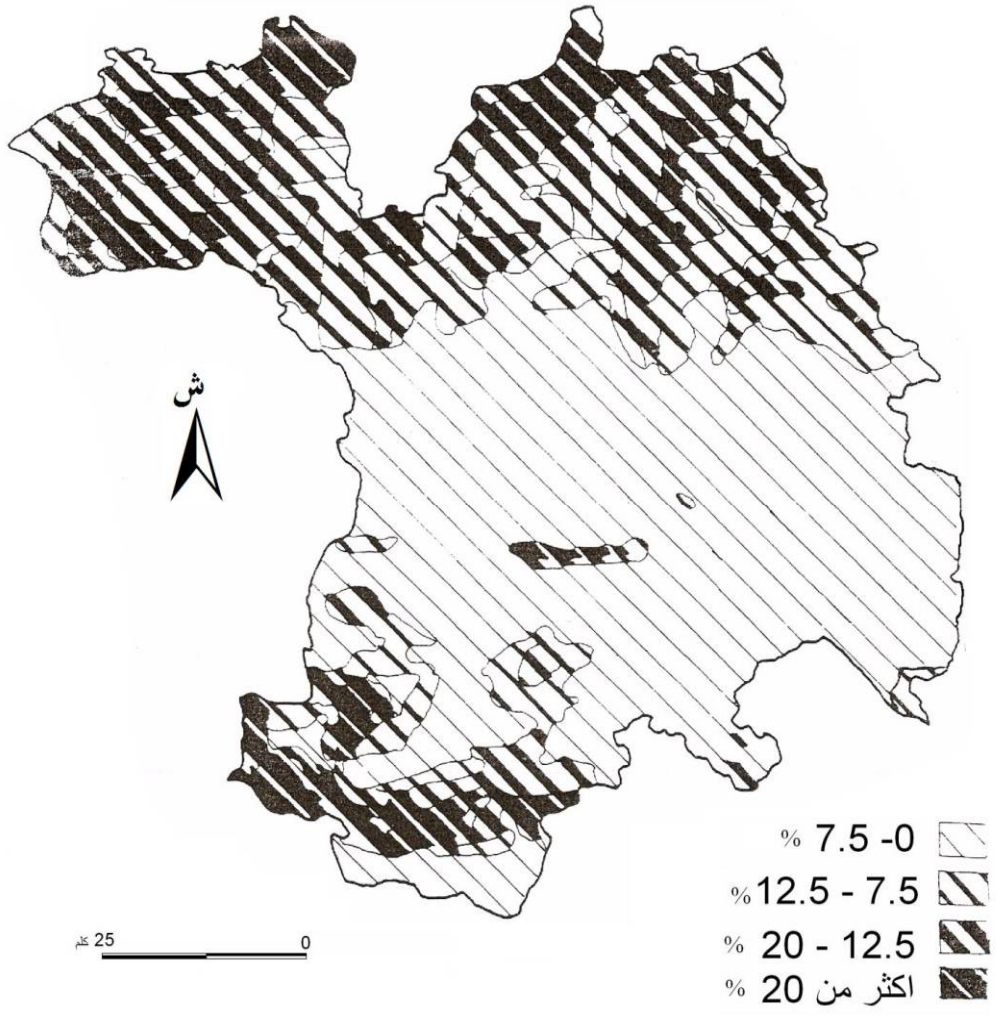

DPSB, W. Sétif, annuaire statistique, 2008

شكل رقم (04): مقطع طبوغرافي شمال – جنوب

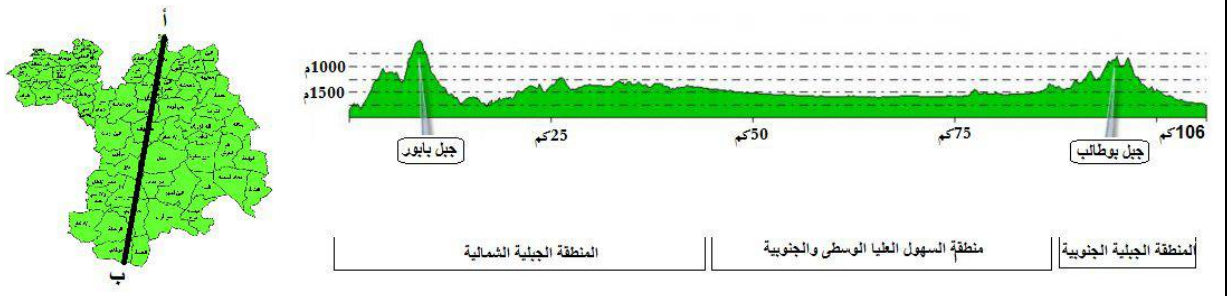

شكل رقم (05): مقطع طبوغرافي شرق – غرب

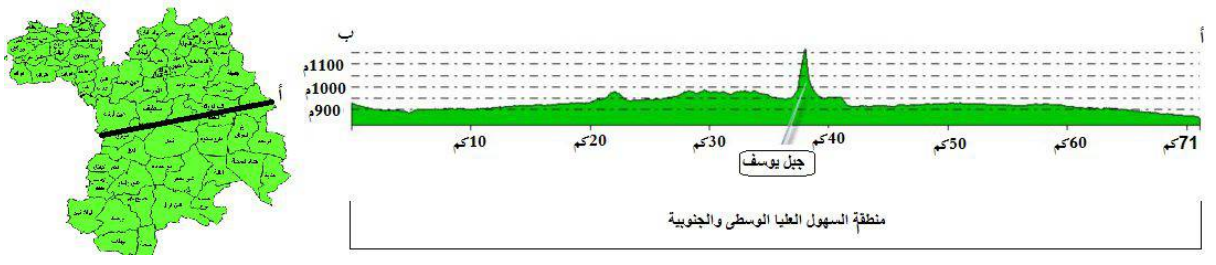

3 – المناخ: لقد اتسع مدى علم المناخ بشكل عظيم في السنوات الأخيرة، مستفيدا من التطورات العلمية والتكنولوجية، فاستخدام الأقمار الصناعية مكن علماء المناخ من توسيع الرؤية للمناخ، ومكنهم من رؤية المناخ كوحدة شاملة تغطي سطح الكوكب كاملا، ورصد الظواهر الجوية والمناخية بدقة عالية.[1]

ولقد زاد الاهتمام والوعي بأهمية الظواهر المناخية والجوية خلال السنوات الماضية بسبب القلق المتزايد من الآثار الضارة لتزايد التغيرات المناخية من جراء النشاط البشري المكثف والمتزايد، والمتسبب في زيادة تركيز معدلات ثاني أكسيد الكربون في الجو، ونقص سُمك طبقة الأوزون وارتفاع درجات الحرارة...الخ.[2]

وتكتسي الدراسات المناخية أهمية بالغة لما لها من نتائج علمية تعتمد عليها أبحاث ودراسات كثيرة ومتعددة فالمناخ له تأثير كبير على مورفولوجية سطح الأرض، وتوزيع الحياة النباتية الطبيعية والحيوانية، وتأثير المناخ على الزراعات والإنتاج الحيواني والكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكذا العمران.

تتواجد بولاية سطيف ثلاث محطات رئيسية للقياسات الطقس والمناخ موزعة على تراب الولاية حسب الوحدات الطوبوغرافية الكبرى، وهي موزعة من الشمال إلى الجنوب كما يلي: محطة قنزات في منطقة الجبال الشمالية، محطة سطيف في منطقة السهول العليا، محطة بوطالب في منطقة الجبال الجنوبية.

3 - 1 - الحرارة: من عناصر المناخ الأساسية الحرارة، هذه الأخيرة لها تأثير مباشر على نمو وتوزيع النباتات والمزروعات كما تؤثر على الموارد المائية، وتتحكم في قدر مياه السقي الموجهة للمزروعات أثناء مرحلة نموها.

جدول رقم(20): المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة عبر المحطات الرئيسية بولاية سطيف

الأشهر / المحطات	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			المعدل السنوي
	09	10	11	12	01	02	03	04	05	06	07	08	
سطيف	20.45	14.75	9.25	5.7	4.8	6.05	8.6	18.8	15.8	20.6	24.7	24.3	13.9
قنزات	20.8	15.8	10.5	6.25	5.0	6.55	9.75	13.5	17.35	21.9	24.5	25.05	14.8
بوطالب	19.15	12.75	7.25	3.65	2.85	3.8	6.4	9.9	14.4	19.1	23.5	23.1	12.2

P. SELTZER, Le Climat de L'Algérie, Université d Alger, institut de métrologie, Alger, 1946

[1] أحمد أحمد الشيخ، الأرصاد الجوية، جامعة المنصورة، 2004، ص ص 5،6

[2] المرجع نفسه، ص 6

حسب معطيات الجدول رقم (21) تتميز درجات الحرارة في إقليم الدراسة بالتباين والاختلاف بين فصول السنة من جهة، وبين شمال الإقليم وجنوبه من جهة أخرى، حيث تكون الفوارق اليومية والفصلية في درجات الحرارة في الجبال الشمالية ضعيفة، بينما تكون في السهول العليا كبيرة.

وبالاعتماد على طريقة العالم الروسي "سيلبا نينوف"،الذي وضع معدلا يوميا للحرارة يتراوح بين 8 و10°م واعتبره الحد الأدنى الذي يتوقف عليه نجاح المنتوجات الزراعية معتبرا في نفس الوقت أنّ فترة درجات الحرارة التي تزيد عن هذا المعدل تسمى بفترة النمو الخاصة بالنبات، أي درجات الحرارة ذات القوة الإنمائية والجدول رقم(22) يوضح هذا الأمر.

جدول رقم (21): المعدلات الحرارية الفعالة (أكبر من 10°م)

المحطات	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
	09	10	11	12	01	02	03	04	05	06	07	08
سطيف	20.45	14.75	-	-	-	-	-	18.8	15.8	20.6	24.7	24.3
قنزات	20.8	15.8	10.5	-	-	-	-	13.5	17.35	21.9	24.5	25.05
بوطالب	19.15	12.75	-	-	-	-	-		14.4	19.1	23.5	23.1

P. SELTZER, op.cit

جدول رقم(22):مجموع الحرارات ذات القوة الإنمائية لكل شهر.

المحطات	فصل الخريف			فصل الشتاء			فصل الربيع			فصل الصيف			المجموع
	09	10	11	12	01	02	03	04	05	06	07	08	
محطة سطيف	613,5	457,25	_	_	_	_	_	354	489,8	618	765,7	753,3	4051,5
محطة قنزات	624	489,8	315	_	_	_	_	405	537,85	657	759,5	776,6	4564,7
محطة بوطالب	574,5	395,25	_	_	_	_	_	_	446,4	573	728,5	716,1	3433,7

P. SELTZER, op.cit

من خلال النتائج المحصل عليها حول مجموع الحرارات الإنمائية لكل محطة والتي هي كالآتي: محطة سطيف (4051,5°م)، محطة قنزات (4564,7°م)، محطة بوطالب (3433,7°م) وباستعراض جدول العالم الروسي نينوف الذي يبين درجات الحرارة اللازمة لبعض المحاصيل الزراعية، نجد أنواع المحاصيل الصالحة في مناطق الدراسة من الولاية (شمال، هضاب عليا، جنوب).

جدول رقم(23): درجات الحرارة اللازمة لبعض المحاصيل

المحاصيل الزراعية	مجموع الحرارات التي لها قوة إنمائية(°م)/سنويا
البصل	600 - 500
الشعير	1600 – 800
القمح	2000 – 1200
البطاطا	2000 – 1800
التفاح بعد الإزهار	2500 – 1300
الذرى	3100 – 2000
العنب	4000 – 2100
الحمضيات	5000 – 4000

إن نتائج المحطات الخاصة بمجموع الحرارات الإنمائية تبين اختصاص المنطقة في عدة محاصيل زراعية، إلا أن الطابع الغالب على المنطقة هو زراعة الحبوب باعتبار غالبية المساحة الصالحة للزراعة تقع في نطاق السهول العليا.

3 - 2 – التساقط: من خلال الجدولين رقم (25) ورقم (26) يتضح لنا ما يلي:

- يصل التساقط إلى 689 ملم سنويا في المنطقة الجبلية الشمالية، وتسجل أعلى قيمها في جبل بابور 1100 – 1200 ملم سنويا.

- لا يحظى عموم إقليم منطقة الدراسة بكمية تساقط كبيرة، فهي متواضعة فما سجلته محطات الأرصاد الجوية بالولاية يؤكد محدوديتها في جزء كبير من تراب المنطقة. فالمناطق السهلية الوسطى تتلقي تساقطا يبلغ حوالي 500 ملم سنويا، وحوالي 400 ملم في المناطق الجنوبية، مع الإشارة إلى أن أشهر فصل الشتاء تسجل أعلى معدلات التساقط على عكس أشهر الصيف التي يكاد ينعدم فيها التساقط والخريطة رقم(13) توضح توزيع التساقط عبر إقليم ولاية سطيف.

- عند مقارنة قيم التساقط بين سنة وأخرى نلاحظ تذبذبا معتبرا في كميات التساقط بين السنوات.

- معدلات التساقط عبر إقليم الدراسة تشهد تذبذبا كبيرا من فصل لآخر ومن سنة لأخرى وتزداد حدة هذه الظاهرة في المناطق الوسطى والجنوبية من الولاية .

- يتأثر التساقط بشدة التبخر.

- ظاهرة التدرج في التساقط حيث تقل معدلات التساقط في العموم كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.

جدول رقم(24): المعدلات الشهرية للتساقط بولاية سطيف

المحطات	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			متوسط المجموع السنوي (ملم)
	9	10	11	12	01	02	03	04	05	06	07	08	
محطة سطيف	37	39	53	52	60	45	43	36	51	28	11	14	496
محطة قنزات	36	56	92	99	101	86	72	53	50	28	7	8	689
محطة بوطالب	31	40	56	45	52	40	54	32	39	21	4	13	427

P. SELTZER, op.cit

جدول رقم(25): توزيع كميات الأمطار للمحطات الثلاثة حسب الفصول

المحطات	الأمطار	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف	المجموع
محطة سطيف	كمية الأمطار (ملم)	129	157	130	53	496
	النسبة %	27,5	33,47	27,21	11,3	100
محطة قنزات	كمية الأمطار (ملم)	184	286	176	43	689
	النسبة %	26,48	41,5	25,54	6,24	100
محطة بوطالب	كمية الأمطار (ملم)	127	137	125	38	427
	النسبة %	29,74	32,08	29,27	8,89	100

P. SELTZER, op.cit

الخريطة رقم (13): ولاية سطيف – التساقط

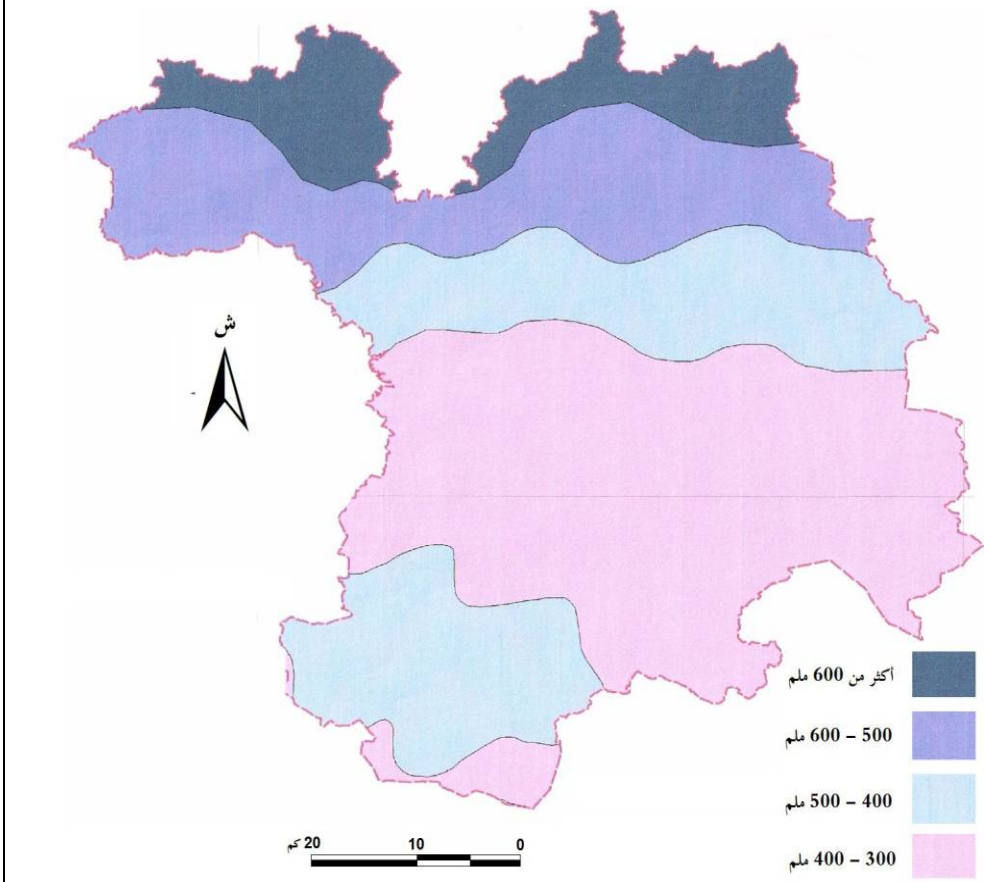

PAW.W. Sétif

ويشهد إقليم الدراسة أنواعاً أخرى من التساقط وهي:

- **الثلـج:** يمتاز مناخ منطقة الدراسة بتساقط الثلوج وبكميات معتبرة، حيث تُساهم كما هو معروف في تغذية الأسمطة المائية الجوفية وطول فترة الجريان، وتساعد على توفير المياه في الفترة الجافة (آبار ارتوازية، أنقاب، ينابيع).

وتبين المعطيات أن معدَل تساقطها مثلا في جبل مغرس 40 يوما فيما بين شهري ديسمبر وماي، أما في سطيف فمعدل تساقطها 19 يوما فيما بين شهري فيفري وأفريل، وقد بلغ معدَل مكوث الثَلوج في الجبال الشمالية 165 يوما في السنة، و22 يوما فقط في السنة في جبال المنطقة الجنوبية، و14.7يوما في السنة في السهول العليا.

- **الجليد (الصقيع):** يعتبر الصقيع من أهم العوامل المؤثرة على بنية التربة وعلى المحاصيل الزراعية حيث يكون له تأثير سلبي غالبا، وخصوصا في فصل الربيع الذي يصادف مرحلة إزهار النبات، والجدول الموالي يوضّح أيام الجليد عبر السنة.

جدول رقم (26): المتوسط السنوي لأيام الجليد

الأشهر	9	10	11	12	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
أيام الجليد	0	0,3	4,9	12,9	14,8	11,9	9,5	4,9	0,8	0	0	0	60 يوما/السنة

محطة الأرصاد الجوية لولاية سطيف

من أبرز ما يميز مناخ إقليم الدراسة ظاهرة الصقيع حيث يبلغ عدد أيام الجليد 60 يوما، أكثر أيام الجليد تكون في شهر جانفي بمعدل 14.8 يوما، وتمتد أيام الجليد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

3 – 3 – الرياح: للعامل الطوبوغرافي تأثيره على الرياح حيث تعمل المرتفعات على التقليل من قوتها وحمولتها، وتتعرض ولاية سطيف، والشكل رقم (06) يوضح وردة الرياح لمحطة سطيف، والرياح التي تهب على المنطقة هي:

- **رياح شمالية غربية:** تهب على منطقة الدراسة من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل وهي كتل هوائية قادمة من منطقة الضغط الآزوري غرب البحر المتوسط (المحيط الأطلسي) وعادة ما تكون باردة ومحملة بالأمطار، وأكثر من ثلثي (70%) الرياح التي تهب على المنطقة من هذا النوع.

- **رياح شمالية شرقية:** تهب من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ديسمبر، وهي كتل هوائية قادمة من الشمال (سيبيريا)، وتتميز ببرودتها في فصل الشتاء وتعمل على خفض درجة حرارة الجو وتلطيفه في فصل الصيَف.

- **رياح جنوبية (السيروكو):** تمتد فترة هبوبها من شهر ماي إلى شهر أوت وهي كتل هوائية قادمة من الجنوب (الصحراء)، تمتاز بالحرارة والجفاف وهي بذلك تؤثر سلبا على الغطاء النباتي وعلى الموارد المائية، تعمل مرتفعات الحضنة على التقليل من سرعتها وتأثيرها، تهَب هذه الرياح على إقليم الولاية بمعدَل 15.3يوم/السنة، لكن مدة هبوبها تختلف من منطقة إلى أخرى ففي تيزي نبشار بمعدَل 36يوم/السنة، قلال59يوم/السنة، عين أزال 68يوم/السنة، تسمى هذه الرياح محليا "الشهيلي".

جدول رقم(27): المتوسط السنوي لأيام هبوب الرياح الجنوبية (السيروكو) في ولاية سطيف

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
أيام الهبوب	0,2	0,5	0,8	1,7	1,2	3,4	2,6	1,8	1,6	0,7	0,8	0	15.3يوما/السنة

محطة الأرصاد الجوية لولاية سطيف

شكل رقم (06): محطة سطيف - وردة الرياح (2000 - 2005)

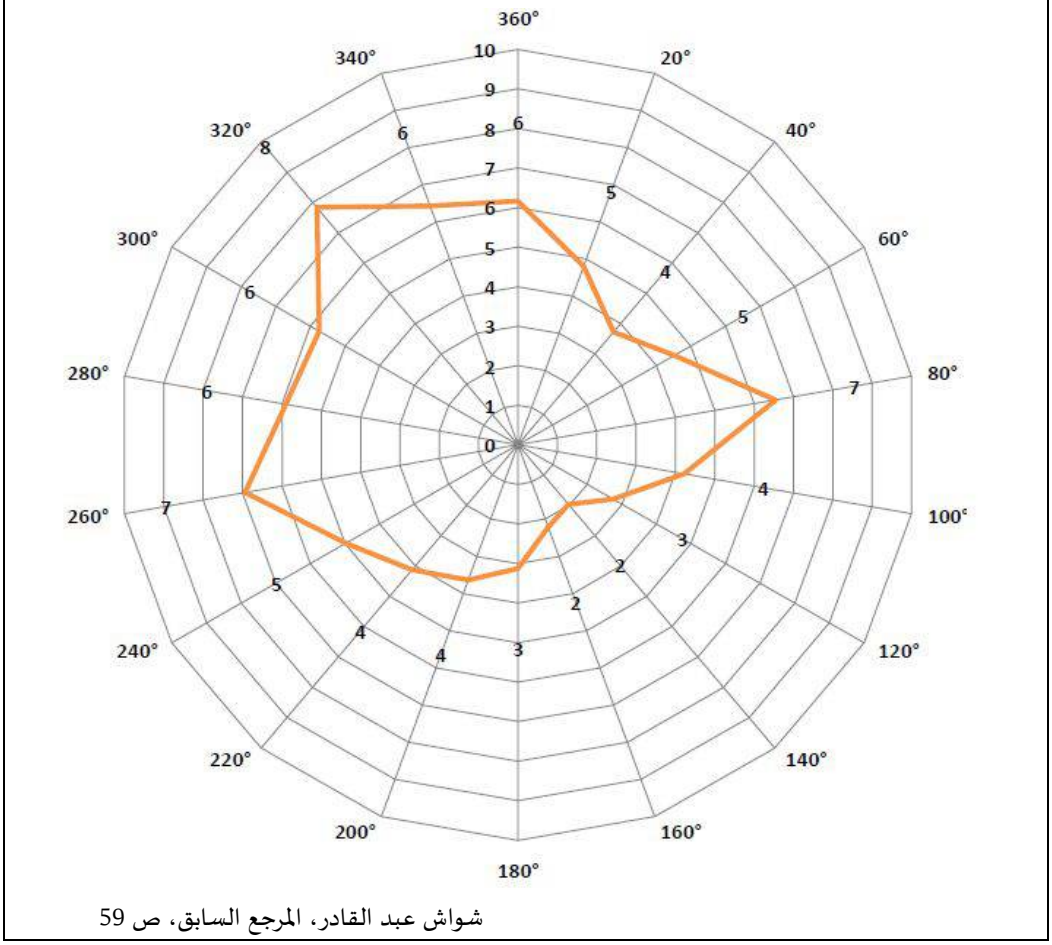

شواش عبد القادر، المرجع السابق، ص 59

3 - 4 – الرطوبة: من خلال ملاحظة الأشكال رقم (07) و(08) و(09) والمتعلقة بمنحنيات غوسن لمحطات الرصد الجوي الثلاث الموجودة في منطقة الدراسة نلاحظ أنه عموما يسود المنطقة فترتان: فترة رطبة وأخرى جافة.

الشكل رقم (07): محطة سطيف – منحنى غوسن

انجاز شخصي بالاعتماد على بيانات محطة الأرصاد الجوية – سطيف

الشكل رقم (08): محطة قنزات – منحنى غوسن

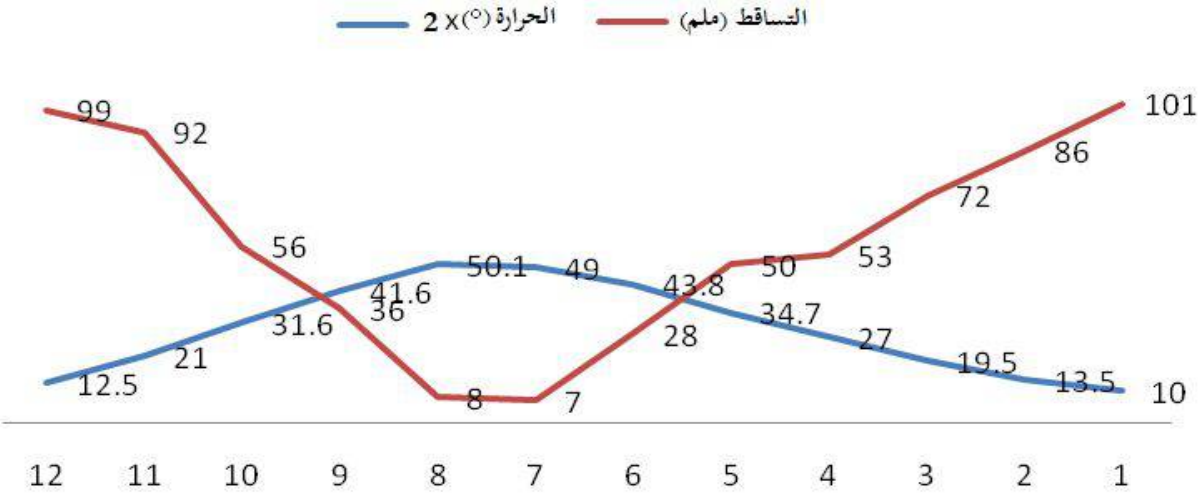

انجاز شخصي بالاعتماد على محطة الارصاد الجوية- سطيف

الشكل رقم (09): محطة بوطالب – منحنى غوسن

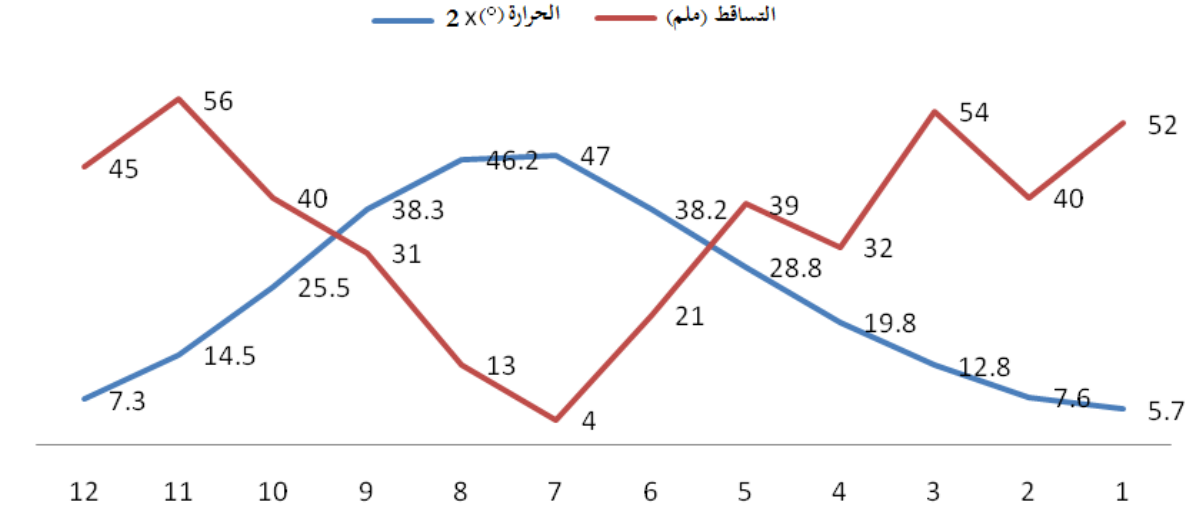

انجاز شخصي بالاعتماد على محطة الارصاد الجوية- سطيف

إجمالا: يسود منطقة الدراسة مناخ قاري شبه جاف، حار جاف صيفا،بارد رطب شتاء.وتتدرج الرطوبة من الشمال إلى الجنوب، حيث الجهة الشمالية ذات مناخ حيوي رطب يغطي خاصة المناطق الجبلية المرتفعة، أما المنطقة السهلية فتتميز بمناخ شبه جاف.

كما يتميز مناخ الولاية بفوارقه الحرارية المعتبرة، ففي فصل الصيف نجد في المناطق الشمالية حركات هوائية معتدلة نظرا لقربها من سطح البحر، شدة تضرسها وكثافة غطائها النباتي، أما المنطقة الجنوبية فنتيجة لبعدها عن سطح البحر، ووجود سلسلة الجبال التلية كحاجز وقربها من إقليم شمال شرق الصحراء فإنها تتحول في الصيف إلى منطقة جافة وحارة، إلا أنه توجد بها في الليل تيارات هوائية ناتجة عن التباين في الارتفاع بين السهول المنبسطة وقمم الجبال الجنوبية التي تتميز بمناخ مختلف عن السهول المحيطة بها.

وعموما مناخ إقليم الدراسة ليس مناخا متطرفا، وهو ملائم لحد كبير للنشاط البشري إضافة حتى أن تباين وتنوع النطاقات المناخية يسمح بتنوع الغطاء النباتي وتنوع المزروعات من الأشجار المثمرة إلى الحبوب (قمح، شعير بقوليات) إلى تربية الحيوانات ...الخ.

4 - الشبكة الهيدروغرافية ومصادر المياه: تتناول الدراسات الهيدرولوجية المياه الجوفية، والمياه السطحية، وهذه الأخيرة تعد مصدر تغذية للمياه الجوفية وهي تؤثر فيها تأثيرا حاسما من حيث الكمية والنوعية، وتعد المياه الجوفية من أهم المصادر المائية حيث تعتمد عليها معظم الدول بوصفها مصدرا مائيا يلبي أحيانا نسبا عالية من احتياجاتها المائية[1].

تتميَز منطقة الدراسة بجريان مؤقت غير منتظم ذو مصبات خارج الولاية من جهة، وباختلافات في التساقط بين الشمال المتميز بالرطوبة حيث التساقط كبير يتراوح بين 700و1000 مم/السنة، والجنوب المتميز بضعف وقلة الأسمطة المائية الجوفية من جهة أخرى، زيادة على قلَة التساقط الذي يتراوح بين 300 و350مم/السنة.

فالموارد المائية المحلية محدودة ومستغلَة بطريقة محتشمة، إذ أن أكبر مخزون من المياه الجوفية متواجدة في الجزء الجنوبي (70% من المياه الجوفية في الولاية)، ويستحوذ السماط المائي المتواجد على مستوى منجم خرزة يوسف على 30%.[2]

الشبكة الهيدروغرافية في ولاية سطيف تتكون من عدة أودية، الجز الكبير منها يمتاز بجريان مؤقت غير منتظم، بحكم ارتباط الجريان في الإقليم بالتساقط، وأهم مجرى مائي في إقليم الولاية هو واد

[1] محمد منصور الشبلاق، الهيدرولوجية التطبيقية، منشورات جامعة عمر المختار، 1998، ص، 01

[2] *ANAT, Plan D'aménagement de la wilaya de Sétif 2009 ; Phase 2, page 30.*

بوسلام، وهو دائم الجريان والذي ينبع من جبال شمال سطيف، ليتجه نحو الجنوب ثم يغير مساره نحو الشمال الغربي ليصب في وادي الصومام ببجاية.

وتقع ولاية سطيف على خطوط تقسيم المياه لخمسة أحواض هيدروغرافية هي:

1- الحوض التجميعي القسنطيني رقم (03): يتكون من الأحواض الجزئية التالية: حوض رقم 03-01 واد بوجمعة، حوض رقم03-02- واد أقريون، حوض رقم 03-04 واد جنجن، يغطي هذا الحوض التجميعي شمال ولاية سطبف ويتربَع على مساحة تقدَر بـ 447كم^2[1]، ويقدر صبيب المياه في هذا الحوض بحوالي 163,1 هم^3 حسب تقديرات الوكالة الوطنية للموارد المائية *(ANRH)*.

1- الحوض التجميعي لشَط الحضنة رقم 05: يقع جنوب منطقة الدراسة، ويتكون من الأحواض النهرية التالية: حوض رقم 05-09 واد القصب، حوض رقم 05-11 واد سوبلَة، حوض رقم 05-12 واد بريكة، ويتربَع هذا الحوض على مساحة تقدَر بـ 617 كم^2 من إقليم الولاية، وتقدر كمية مياه صبيبه 22,5هم^3.

2- الحوض التجميعي للهضاب العليا القسنطينية رقم 07: يقع جنوب شرق الولاية، يتكون من الأحواض النهرية الجزئية التالية: حوض رقم 07-01 شطَ البيضاء، حوض رقم 07-02 مرجة الزَانة، يتربَع الحوض على مساحة مقدَرة بـ1591كم^2 من إقليم الولاية، وتقدر كمية صبيب المياه بهذا الحوض بحوالي 44,9هم^3.

3- الحوض التجَميعي لواد الكبير-الرَمال رقم 10: يقع شرق الولاية يتكون من الأحواض النهرية التالية: حوض رقم 10-01 واد الدَهامشة، حوض رقم 10-02 واد الكبير النَجا، حوض رقم 10-03 واد الرَمال العلوي، ويتربَع الحوض على مساحة مقدَرة بـ1160كم^2 من مساحة الولاية الإجمالية، ويقدر صبيب المياه لهذا الحوض بحوالي 154 هم^3 .

5. الحوض التجَميعي لوادي الصُومام رقم 15: يتواجد في غرب وشمال غرب الولاية، ويتكون من أحواض نهرية جزئية هي: حوض رقم 15-06 واد بوسلام العلوي، حوض رقم 15-07 واد بوسلام الأوسط، حوض رقم 15- 08 واد الماين، يتربَع الحوض على مساحة قدَرها 2880كم^2 من إقليم الولاية، وتقدَر كمية مياه صبيبه النهري بـ 153,9هم^3.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن الحصيلة المائية الإجمالية للأحواض التجَميعية الخمسة المتواجدة بولاية سطيف باعتماد نتائج الوكالة الوطنية للموارد المائية *(ANRH)* هي 538,9هم^3.

[1] سليماني نبيل، المرجع السابق، ص 27

الخريطة رقم (14): ولاية سطيف – الشبكة الهيدروغرافية

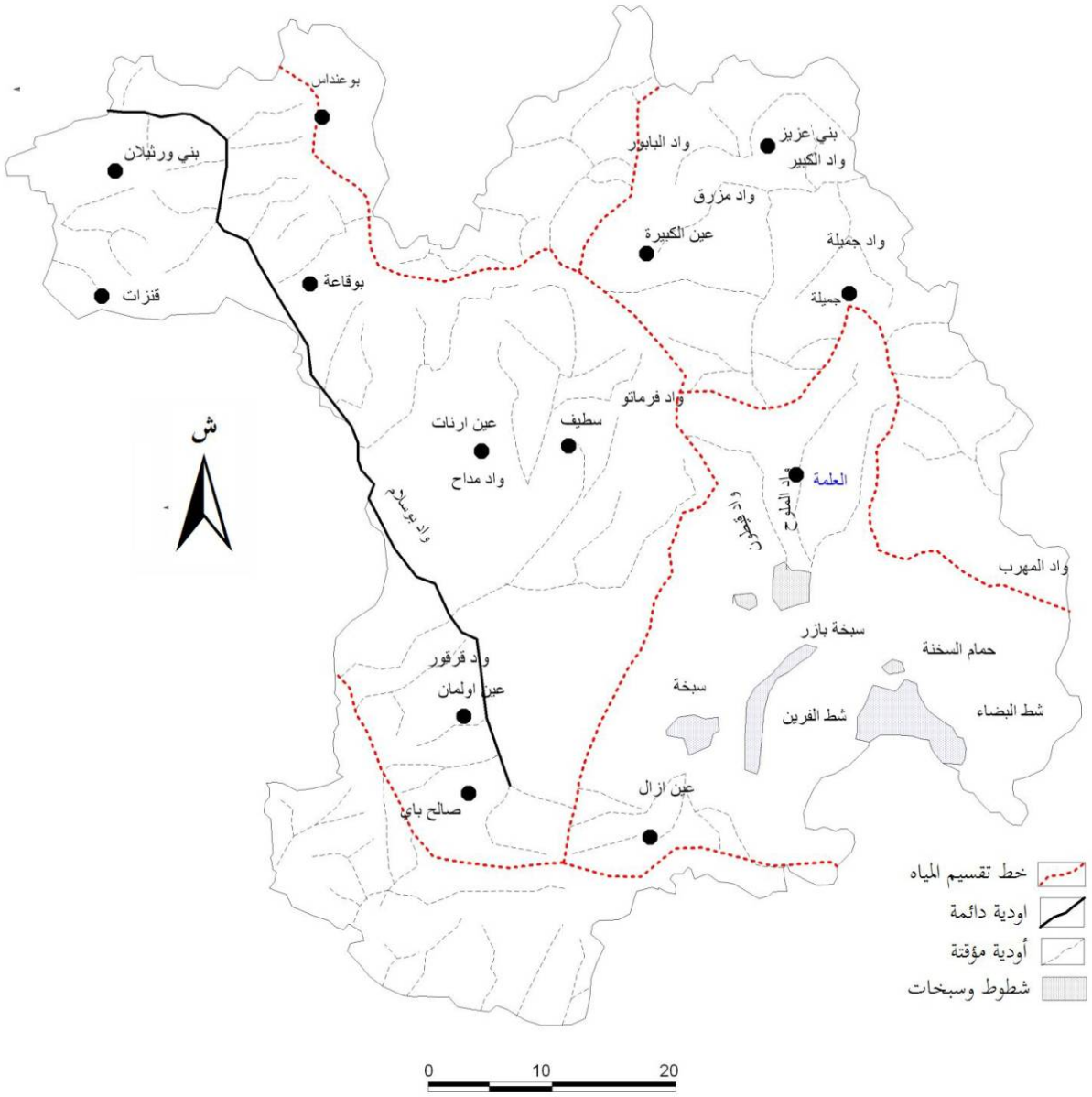

DPSB, W. Sétif, annuaire statistique, 2017

جدول رقم(28): الحصيلة المائية للأحواض التجميعية

الحوض التجميعي	صبيب الحوض حسب نتائج *ANRH* (هم³)
السهول القسنطينية(03)	164,6
شط الحضنة (05)	43,7
هـ .عليا قسنطينية (07)	30,5
الكبير- الرمال (10)	187,5
الصومام (15)	147,8
إجمالي الولاية	**574,08**

مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

- الموارد المائية السطحية والجوفية في ولاية سطيف: ذكرنا سابقا الأحواض الهيدروغرافية في ولاية سطيف، وهذه الأحواض تحتوي على مياه سطحية وأخرى جوفية كما هو معروف، لكن منها المستغلَة ومنها غير المستغلَة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1 - **الموارد المائية السطحية:** يبين الجدول رقم (31) واقع الموارد المائية السطحية في ولاية سطيف، حيث أن كمية المياه المعروفة تقدَر بـ 615 مليون م^3 والقابل للتعبئة منها 416 مليون م^3 (67.64%) تم تجنيد 42 مليون م^3 لا غير.

جدول رقم(29):الموارد المائية السطحية بولاية سطيف

المياه	المعروفة منها	القابلة للتعبئة	المجندة
السَطحية	615 مليون م^3	416 مليون م^3	42.22 مليون م^3
النسبة %	%100	%67,64	%7

مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

تقدر الموارد المائية السطحية المحجوزة في ولاية سطيف بـ 20.15 مليون م^3/السنة إضافة إلى المياه المستغلة من سدَ عين زادة و المقدَرة بـ 22.07 مليون م^3/السنة، وبهذا يكون المجموع الكلي للمياه السطحية المستغلة في ولاية سطيف هو 42.22 مليون م^3/السنة، أي بنسبة لا تفوق 7% من الموارد المائية السطحية بالولاية.

ومن أسباب هذا الضعف في تجنيد الموارد المائية الخصائص الهيدرولوجية للإقليم، فأهم العائدات من التساقط تأخذ اتجاه جريان خارج الولاية حيث تزوَد سدود عين زادة ببرج بوعريريج، و سدود إيغيل أمدى و تيشي حاف في ولاية بجاية. وتعتبر هذه الكمية ضئيلة جدا بالنسبة لإقليم كولاية سطيف بها 60 بلدية وأكثر من مليون ونصف المليون ساكن.

يتم استغلال الموارد المائية السطحية في إقليم الدراسة أساسا عن طريق الرّي الصغير والمتوسط *(PMH)*.[1]

تتواجد على مستوى الولاية ثلاثة سدود من النوع الصغير تحجز حوالي 3.8 مليون م^3/السنة و11حاجزا مائيا والتي تحجز حوالي 4.69 مليون م^3/السنة، بينما مياه الأودية قدَر استغلالها بـ12.72مليون م^3/السنة، والجدول رقم (32) يبين واقع تجنيد الموارد المائية في الولاية، والخريطة رقم (15) تبين توزيع السدود والحواجز المائية.

[1] *ANAT, Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif 2009*

جدول رقم (30): مصادر المياه السطحية في ولاية سطيف

المصدر المائي	العـــدد	الكمية (مليون م^3)
السدود الكبيرة	01	22.07
السدود الصغيرة	03	3.8
الحواجز المائية	11	4.69
الينـابيـــع		12.72
جميـع الميـاه السطحيـــة		42.22

مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

الخريطة رقم (15): ولاية سطيف – توزيع السدود والحواجز المائية

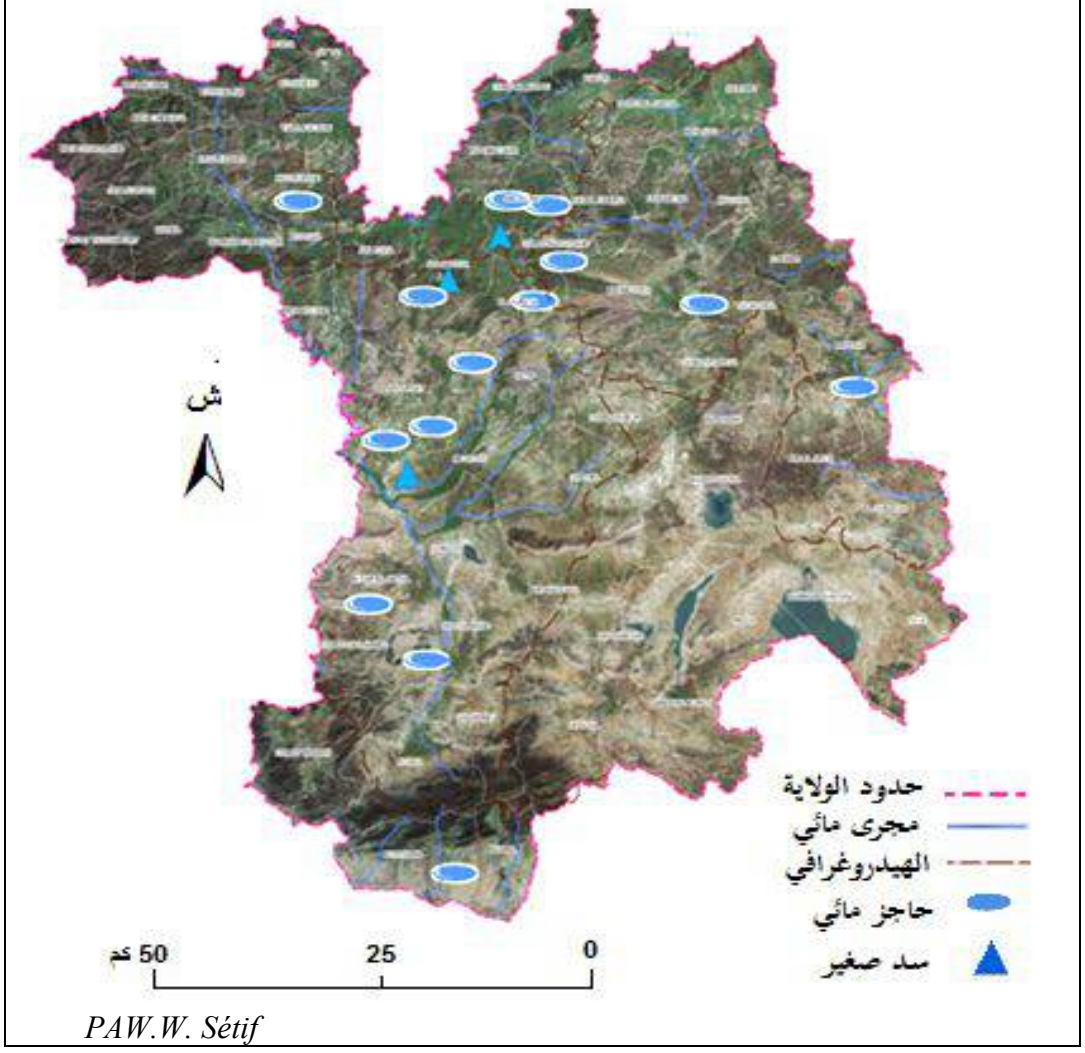

PAW.W. Sétif

- **الموارد المائية الجوفية:** يزخر إقليم ولاية سطيف بكمية معتبرة من الموارد المائية الجوفية في إقليم والمقدرة بـ170مليون م^3، منها 88.23% قابلة للتجنيد والاستغلال أي حوالي 150مليون م^3.

جدول رقم(31): الموارد المائية الجوفية بولاية سطيف

المياه	المعروفة منها	القابلة للتعبئة	المجندة للاستعمال
الجوفية	170مليون م^3	150مليون م^3	115.05 مليون م^3
النسبة %	100%	% 88,24	% 67,68

مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

على أرض الواقع المياه المجندة للاستعمال من المياه الجوفية تقدر بـ 115.05مليون م^3، أي 76,70% من الكمية القابلة للتجنيد و67.68 % من كمية المياه الجوفية الكلية بالولاية، ويتم استغلال المياه الجوفية عبر إقليم الولاية عن طريق الينابيع الطبيعية التي ترتكز بكثرة في شمال الولاية وعن طريق الآبار الارتوازية والأنقاب التي تمتاز بعمقها الكبير والمنتشرة أكثر في جنوب الولاية.

جدول رقم (32): مصادر المياه الجوفية

المصدر المائي	الكميـة (مليون م^3/السنة)
الآبار	19.40
الأنقاب	84.75
الينابيع	10.90
إجمالي المياه الجوفية	115.05

مديرية الري لولاية سطيف

الملاحظة الهامة والمقلقة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هي أن أراضي الإقليم – خاصة الوسطى والجنوبية- تقع على هوامش المجال القاحل والذي جلبت سنوات الجفاف منذ 1980 الانتباه إلى هشاشة الموارد المائية.[1]

ولمواجه العجز المائي في مناطق الوسطى حيث يتركز معظم السكان والأنشطة الاقتصادية تم برمجة والشروع في انجاز برنامج طموح لتحويل المياه من المنطقة الجبلية في الشمال إلى المناطق السهلية في وسط الولاية والخريطة رقم (16) تبين الخطوط العريضة لهذه الخطة.

[1] جان فرانسوا تراون، المرجع السابق، ص 161

خريطة رقم (16): ولاية سطيف – التحويلات المائية الكبرى

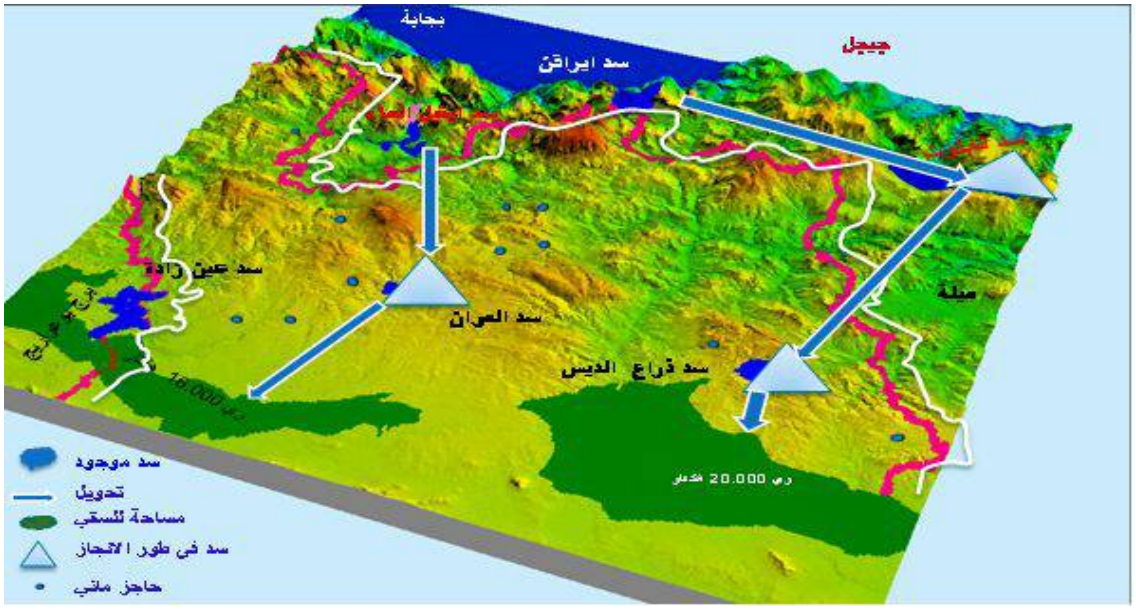

مديرية الري لولاية سطيف

5 – الغطاء النباتي: إن النباتات مرتبطة بالمناخ والأمطار وكذلك بالوضعية الجغرافية و الارتفاع على مستوى سطح البحر كل هذه العوامل تساهم في تحديد أنواع النباتات وانتشارها واختلاف النباتات.

تُقدر مساحة الغطاء النباتي في ولاية سطيف بـ101894 هكتار (غابات وأحراش)، تشغل 15.66% من مساحة الولاية، منها 39144 هكتار مغروسة أي ما يعادل 38.41% من المساحة الغابية في الولاية.[1]

يتركز الغطاء الغابي في ولاية سطيف في جبال بابور وبوطالب، حيث توجد أنواع مختلفة من الأشجار أهمها أشجار الصنوبر والفلين والأرز والبلوط والزان.[2]

نميز في ولاية سطيف مجالين غابيين رئيسيين هما:

- **الكتلة الغابية الشمالية بجبال بابور:** تمثل هذه الكتلة الشريط الشمالي، وتمتد هذه الغابات من بني عزيز وبابور شرقا إلى غاية بوقاعة وقنزات وبني ورثيلان غربا وهي غابات بابور- تامنطوت- بني سليمان ...الخ.

تحتوي غابات المنطقة الشمالية على أصناف نباتية وحيوانية مختلفة، والتشكيلات الأساسية المتواجدة بها هي الأشجار المُورقة، فغابات بابور تحتوي على أصناف نباتية خاصة ونادرة وفريدة من نوعها عالميا، مثل الصنوبر النوميدي (التنوب النوميدي) وهو من الأصناف المعمرة، وكذا البلوط

[1] مديرية الغابات لولاية سطيف

[2] *DPSB,W. Sétif, Annuaire statistique, 2017*

الأخضر والبلوط الهزاز (بلوط الأخراس) وغيرهما، كما يعتبر هذا الفضاء الغابي بيئة أصناف حيوانية كثيرة منها ما هو نادر (القرد المغاربي، القرد الكسلان، الطائر كاسر الجوز، النمس...للخ).

- **الكتلة الغابية الجنوبية بجبال بوطالب:** تتوزع هذه الكتلة الغابية إداريا على عدة بلديات: عين أزال، صالح باي، الرصفة، اولاد تبان، الحامة، بوطالب، وتعتبر مصدرا لإنتاج الخشب و الأعشاب الطبية.

جزء معتبر من الكتلة الغابية ناتج عن عمليات التشجير، و هي تحتوي أساسا على الصنوبر الحلبي، البلوط، الأرز، العرعار،...إلخ، كما تحتوي على الأحراش كالشيح وإكليل الجبل،الديس،الحلفاء..إلخ.

معظم أشجار هذه الكتلة غير معمرة وهي تحتوي على ثروة حيوانية معتبرة إلا أنها مهددة بالتراجع بفعل عدة عوامل كالجفاف والرياح الجنوبية الحارة (الشهيلي/السيروكو) والتصحر وعوامل التعرية...إلخ، إضافة إلى عمليات القطع الجائر غير المنظم وعدم الرعاية وضعف معدل التشجير.

جدول رقم (33):المساحة الغابية حسب الأصناف والمساحة التي تشغلها بولاية سطيف

صنف الأشجار	المساحة الغابية (هكتار)	النسبة (%)
صنوبر حلبي	48000	47,10
بلوط أخضر	33000	32,38
أرز أطلسي	4200	4,12
العرعار	8000	7,85
السرو	4000	3,92
بلوط فليني	1600	1,57
بلوط الزان	1100	1,07
بلوط الأخراس	800	0,78
التنوب النوميدي	150	0,14
أصناف أخرى	1044	1,02
المجموع	101894	%100

W. Sétif, Guide de la wilaya de Sétif,2007

هذه الكتل الغابية تتميز بإمكانية إنتاج وفير من الخشب، الفلين، الأعشاب الطبية، والعقاقير...إلخ، وهذا هذا النظام الغابي الطبيعي المستمر عبر قرون من الزمن بفضل صعوبة تضاريس المنطقة وقلة السكان ونظام الاستغلال في تلك الجبال، لكن في السنوات الماضية ومع تحسن الأوضاع الأمنية والزيادة الكبيرة في عدد السكان في المناطق المجاورة والاستنزاف الكبير للأراضي في الفلاحة والتعمير المتواصل، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي كلها عوامل تنبئ بالخطر القادم لهذا النظام الغابي.

ويمكن أن يتم تدارك هذه الوضعية عن طريق التشجير فخلال سنة 1992 بلغت المساحة الغابية بالولاية حوالي 91584 هكتار، بينما كانت سنة 2009 تقدر بـ 101894هكتار، أي بفارق 10310هكتار خلال 17سنة أي بمعدل تشجير مقدر بـ 606هكتار/السنة.

الخريطة رقم (17): الغطاء النباتي في ولاية سطيف

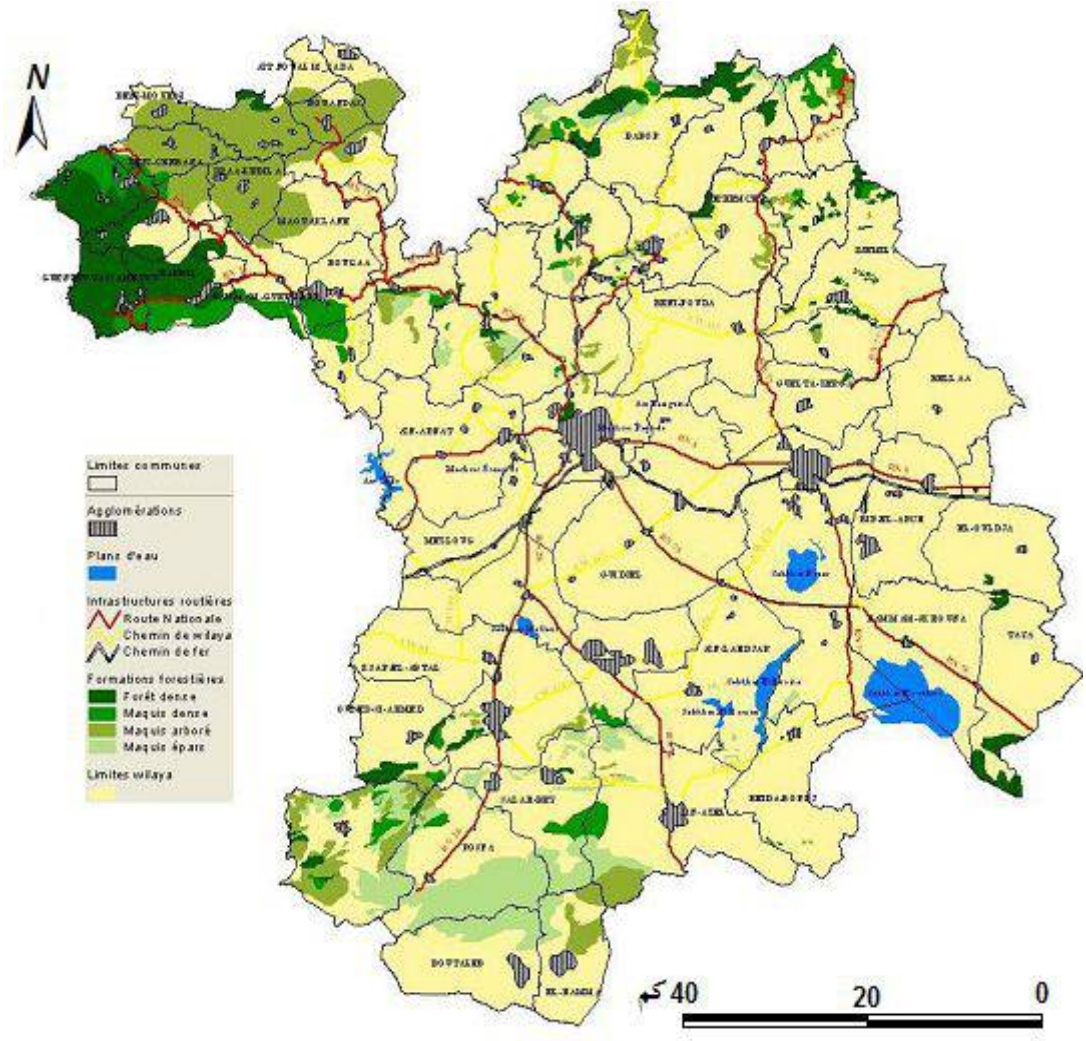

محافظة الغابات لولاية سطيف

6 - مزايا وعوائق الإطار الطبيعي: من خلال دراستنا للوسط الطبيعي لولاية سطيف يمكننا تحديد جملة من المزايا والعوائق للإقليم لعل أهمها:

– المزايا:

- المساحة الكبيرة والامتداد المعتبر، وتنوع البنية الجيولوجية والتركيب الصخري مما يسمح بتنوع الموارد المعدنية.

- تنوع كبير في التضاريس، حيث توجد بالولاية أشكال مورفولوجية متنوعة تتراوح بين التضرس الشديد في شمال الولاية وجنوبها، والانبساط الشاسع في سهولها العليا.

- تنوع في خصائص المناخ ما يسمح بتنوع المنتجات الفلاحية، من جهة، ومن جهة أخرى يسمح مناخ الولاية بإنتاج طاقات متجددة كالطاقة الشمسية خاصة في جنوب الولاية.

– العوائق:

- تذبذب التساقط وهذا ما يؤثر على نمو المحاصيل الزراعية خاصة زراعة الحبوب البعلية المنتشرة على نطاق واسع في المناطق الوسطى السهلية، إضافة إلى محدودية الموارد المائية خاصة أن الولاية تُحصي حاليا قرابة ساكن، إضافة إلى النمو السكاني الذي تشهده الولاية، وكذلك النمو في القطاعات الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخري التوزيع غير المنتظم للموارد المائية فالتساقط مثلا يكون معتبرا في المناطق الجبلية ويقل في المناطق السهلية الوسطى حيث الحاجة للمياه كبيرة ومتزايدة.

- ارتفاع عدد أيام الصقيع في فصلي الشتاء والربيع، وارتفاع عدد أيام هبوب رياح السيروكو في الصيف هذين الظاهرتين لهما تأثير سيء على الغطاء النباتي، فمثلا تساهم رياح السيروكو في انتشار حرائق الغابات في الولاية.

- التضرس الشديد خاصة في شمال الولاية، وهذا ما يجعل التعرية المائية قوية، وبالتالي انزلاق التربة، كما أن التضرس الشديد يُصعِب انجاز مشاريع البنية التحتية كالطرق والجسور ومد شبكات الكهرباء والغاز والماء وشبكة الصرف الصحي، في حين أن الانبساط في المناطق الوسطى من الولاية يساهم في حدوث فيضانات عند تساقط كميات معتبرة من الأمطار بسبب الانبساط الشديد.

- التعرية، والتي أدت إلى عوامل كثيرة إلى تفاقمها، كنوع التربة والانحدارات الشديدة على سفوح الجبال التي تشكل جزءا معتبرا من مساحة الولاية، وتذبذب التساقط، وتراجع الغطاء النباتي والرعي الجائر كل هذه العوامل وغيرها جعلت المنطقة تفقد كميات كبيرة من الأتربة، وتساهم في زيادة معدلات توحل الحواجز المائية مؤثرة على مردودية تلك المنشآت.

- التصحر، حيث نجد المناطق الجنوبية أكثر عرضة لهذا الخطر المتفاقم، فتسلسل العديد من التراجعات البيئية يؤدي حتما في النهاية إلى التصحر إن التحليل الإحصائي للترسبات ودرجة الحرارة يؤكد الجفاف المناخي المتصاعد خلال العقود الماضية وتتابع السنوات الجافة زادت من التراجع وأثرت سلبا على النباتات. إن التصحر يساهم قطعا في اختلال البيئة السهبية جنوب الولاية مسببا تراجعا في الغطاء النباتي وتوسع انتشار النباتات الشوكية السامة.[1]

مساحيا، في الولاية أكثر من 138 ألف هكتار على درجة عالية من الحساسية اتجاه التصحر، حوالي 3800 هكتار تصحرت فعلا، 47 ألف هكتار متصحرة جزئيا، والباقي مهددة بالتصحر.[2]

[1] *CHERMAT Sabah, op.cit, p169*

[2] *ANAT, Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya de Sétif*

ثالثا: المؤهلات البشرية لإقليم الدراسة

تختلف النظرة إلى السكان حسب اختلاف الفلسفات الاقتصادية والاعتبارات الدينية، ولقد شكلت مسألة النمو السكاني خاصة في البلدان النامية من أكثر القضايا المثيرة للجدل، حيث طرحت وجهات نظر متضاربة في مؤتمر السكان العالمي الأول في بوخارست لسنة 1974.[1]

إن القصد من الدراسات السكانية هو تحديد وتيرة واتجاهات النمو السكاني عبر الزمان والمكان، أي أن حجم السكان غير ثابت، وهو في تطور مستمر بحركة طبيعية عبر الزمن، وحركة تنقل عبر المجال الجغرافي، هذين الأخيرتين تميزان وتيرة نمو السكان الذي يعتبر المقياس الأساسي في تقدير احتياجات ومتطلبات السكان الحالية والمستقبلية عبر مختلف المجالات، فالجانب السكاني يُعتبر أساس التقدير والبرمجة المستقبلية لمجال الدراسة، أي أن الدراسة السكانية أساس التدخل المخطط في المجال.

يعد النمو السكاني أحد المظاهر الديموغرافية الهامة، لما له من دور فعال في النشاطات البشرية، وفي حركتهم والمشكلات الأخرى المترتبة على ذلك، كنمو المدن والتوسع العمراني وضرورات التوسع الخدمي، وتوزيع قوة العمل ومشكلات تقسيم الثروة واستثمار الأراضي ومشاريع الإسكان والاستصلاح وبرامج التعليم والصحة والاتصالات وإقامة الأسواق، وبرامج التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية وتنميتها، والخطط التنموية كاملة، ويمكن القول أنه بالنمو السكاني تنعكس كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في أية منطقة وضرورات التصدي لها[2].

وعليه فالوضع السكاني من المكونات الرئيسية التي يجب دراستها للتعرف على الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يجب التعرف على الاتجاه العام للخصوبة والوفيات ومعدل نمو السكان إذ يعد ذلك عنصرا حيويا في عملية التنمية بالولاية[3].

1- تطور السكان: يعد النمو السكاني أحد المظاهر الديموغرافية الهامة، والتي اهتم بها رواد الجغرافيا البشرية، لما له من دور فعال في النشاطات البشرية، وفي الظواهر المترتبة عن هذا النمو كنمو المدن والتوسع العمراني وضرورات التوسع الخدمي وتوزيع قوة العمل وبرامج التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية وتنميها وخطط التنمية والتهيئة.[4]

---

[1] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000، ص ص 106، 107

[2] - إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، حلب – سوريا، 1997، ص 28

[3] محمد شوقي محمد ناصف، المرجع السابق، ص 19

[4] إبراهيم أحمد سعيد، المرجع السابق، ص 28

تأثر نمو السكان في ولاية سطيف -كما في الجزائر عموما - بما مرت به البلاد من ظروف سياسة واقتصادية، حيث عرفت كبحا ديموغرافيا إبان الاحتلال الفرنسي الأولى بفعل التوسع الاستعماري في البلاد وما رافق ذلك من مقاومة شديدة، إضافة إلى الهجرة إلى البلاد الإسلامية. كما فقدت البلاد جزءا من حجمها السكاني أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية والثورة التحريرية، ورغم الأوضاع السيئة التي عاشها السواد الأعظم من الجزائريين خلال النصف الأول من القرن الماضي وبداية النصف الثاني، فان السلوك الإنجابي البدائي للأسر الجزائرية قد كان يعوض الهدر الديموغرافي الناتج عن سوء الأوضاع الاجتماعيةوالصحية وخسائر الحروب التي شارك فيها الجزائريون.

لقد أشارت التقديرات إلى أن عدد سكان الجزائر سنة 1830 كان حوالي ثلاثة ملايين نسمة، في حين وصل عددهم سنة 1946 إلى حوالي ثمانية ملايين، وبلغ عددهم أثناء الثورة التحريرية حوالي العشرة ملايين نسمة.

ولاية سطيف شأها شأن باقي مناطق البلاد تأثرت بما تأثرت به البلاد عموما، وفيما يلي دراسة تحليلية لتطور سكان الولاية خلال مرحلة الاستقلال اعتمادا على أرقام الإحصاءات السكانية العامة التي أنجزتها الدولة الجزائرية المستقلة.

1 - تطور سكان الولاية:

1 – 1 - المرحلة الأولى (1966 – 1977): ارتفع عدد سكان المنطقة من 490658 نسمة سنة 1966 إلى 686600 نسمة سنة 1977، حيث بلغت نسبة النمو السنوي 3.05% والنتيجة زيادة عدد سكان المنطقة خلال هذه الفترة (11 سنة) بنسبة 39.93%.

يتضح من الأرقام أن المنطقة عرفت نموا سكانيا معتبرا خلال هذه الفترة، بعد أن شهدت البلاد الاستقرار عقب حرب تحريرية ضروس، رافقها بداية التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لفئات واسعة من السكان.

1 – 2 - المرحلة الثانية (1977 – 1987): لقد ارتفع عدد سكان المنطقة خلال هذه المرحلة من 686600 نسمة سنة 1977 ليصبح 1000694 نسمة سنة 1987، بنسبة نمو سكاني سنوي بلغت 3.81% وبذلك تكون الزيادة السكانية خلال هذه الفترة (10 سنوات) 45.75%.

وشهدت هذه الفترة أعلى فترات النمو السكاني، وصل إلى حد الانفجار الديموغرافي بفعل مجموعة من العوامل منها لأمن والاستقرار الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، وتحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم السكان وارتفاع في المستوى المعيشي وتحسن المستوى الصحي وقلة عدد الوفيات نتيجة الأمراض وقلة وفيات الأطفال والنساء عند الولادة هذا من جهة، ومن جهة أخرى

بقاء السلوك الإنجابي البدائي للسكان[1]، ما نتج عنه ارتفاع في عدد الأطفال في الأسرة الواحدة في ظل رعاية الدولة الصحية والتعليمية وفق السياسات الاشتراكية.

1 - 3 - المرحلة الثالثة (1987 – 1998): واصل عدد سكان ولاية سطيف ارتفاعه، حيث انتقل من 1000694 نسمة سنة 1987 إلى 1311413نسمة سنة 1998، وبنسبة نمو سكاني سنوية نمو بلغت 2.43% أي بزيادة قدرها 31.5% خلال هذه الفترة(11 سنة).

وخلال هذه الفترة نجد النمو السكاني بدا يتراجع عما كان سابقا، وهذا نتيجة لجملة من العوامل والأسباب منها التراجع الاقتصادي الحاد الذي عرفته البلاد منذ بداية النصف الثاني من عقد الثمانينيات بسبب تراجع مداخيل الخزينة العمومية من إيرادات البترول، وهي السلعة المهيمنة على صادرات البلاد، وتوجه البلاد نحو الاقتصاد الحر وما رافق هذا التحول من نتائج اقتصادية سلبية على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية مع مطلع التسعينيات، هذه العوامل ساهمت في بداية تراجع نسب ومعدلات الزيادة السكانية.

1 – 4 - المرحلة الرابعة (1998 – 2008): ارتفع عدد سكان المنطقة خلال هذه المرحلة من 1311413نسمة سنة 1998، إلى 1489980 نسمة سنة 2008، بذلك يكون عدد السكان قد زاد بنسبة 13.62% في هذه الفترة (10 سنوات) وبلغت نسبة النمو السنوي خلال نفس الفترة 1.3%.

وتسجل هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في نسبة النمو السكانية مقارنة بالمراحل السابقة، وهذا نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل منها إرتفاع معدلات تعليم الإناث إلى المستويات الأعلى (الثانوي والجامعي)، وبالتالي ارتفاع سن الزواج وانتشار الأفكار المتعلقة بتنظيم الأسرة، بفعل الانفتاح الإعلامي الذي وفرته الثورة التكنولوجية.

عموما تعد ولاية سطيف قوة ديموغرافية كبيرة في الجزائر، حيث تطور عدد السكان فيها خلال الفترة من 1966 إلى 2008، من أقل من نصف مليون نسمة سنة 1966، إلى حوالي مليون ونصف المليون نسمة سنة 2008، أي أن العدد تضاعف بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال 42 سنة فقط، والشكل رقم (10) يوضح تطور عدد السكان في ولاية سطيف من 1966 إلى 2008.

مع الإشارة إلى أن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف تقدر عدد سكان الولاية مع نهاية سنة 2017 بـ: 1.866.485 نسمة، وبذلك يكون عدد سكان المنطقة تضاعف 380% خلال حوالي نصف قرن.

[1] رشيد بوفلغط، المرجع السابق، ص 24

الشكل رقم (10): تطور عدد السكان في ولاية سطيف

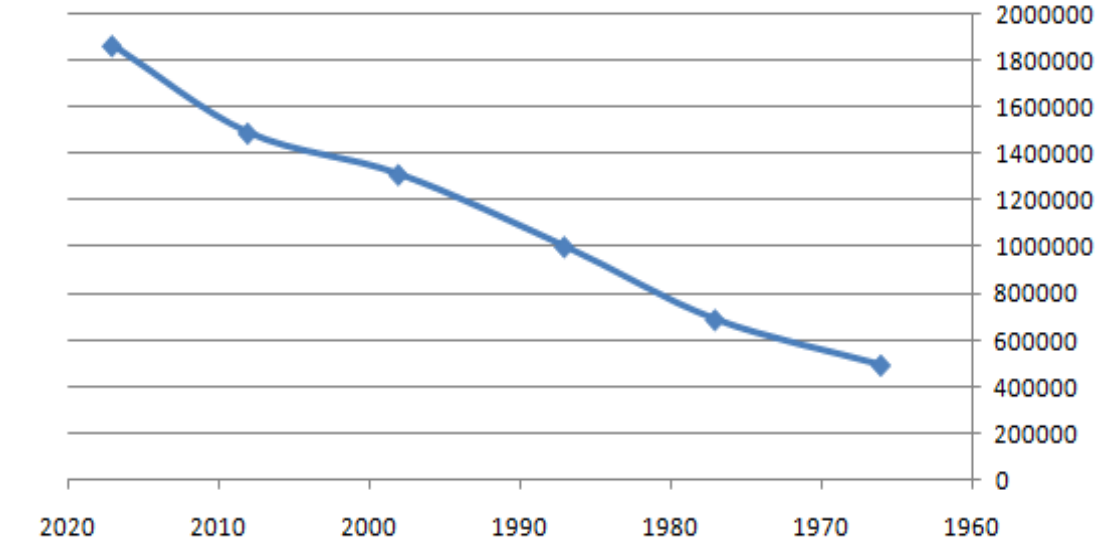

إنجاز شخصي اعتمادا على بيانات *ONS,RGPH,1998,2008+DPSB, Annuaire Statistique 2017*

وتأتي ولاية سطيف في المرتبة الثانية بعد ولاية الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان، وهي من بين ثمانية ولايات التي فاق عدد سكانها المليون نسمة عند إجراء الإحصاء العام للسكان والسكن الأخير لسنة 2008، كما أن عدد سكانها يفوق مجموع عدد السكان في سبع ولايات الأقل سكانا في البلاد وفق نفس الإحصاء، وهي: تندوف، إليزي، تمنراست، النعامة، البيض، بشار، وتيسمسيلت، والتي بلغ عدد سكانها مجتمعة 1264171 نسمة.

ويشكل سكان إقليم ولاية سطيف 30.43%، من إجمالي عدد سكان إقليم السهول العليا الشرقية (سطيف، برج بوعريريج، باتنة، أم البواقي، خنشلة، تبسة) والبالغ عددهم 4895243 نسمة حسب إحصاء 2008.

إذًا، بلغ تعداد السكان في إقليم ولاية سطيف حسب الأرقام التي أفرزتها عملية الإحصاء العام للسكان والسكن *(GPRH)* سنة 2008، والتي أنجزها الديوان الوطني للإحصاء *(O.N.S)*، 1489979 نسمة، منهم 733545 إناث أي ما نسبته 49,23 %، ويشكل سكان إقليم ولاية سطيف 4.37% من مجموع السكان المقيمين عبر إقليم التراب الوطني، والذين بلغ عددهم 34080030 سنة 2008.

2 - معدل النمو السنوي للسكان:

2 – 1 – تطور معدل النمو السنوي في ولاية سطيف: لقد تم نمو سكاني سكانيا سريعا جدا في منطقة الدراسة، وصل إلى حد الانفجار الديموغرافي من الاستقلال حتى التسعينيات، هذا النمو

المتسارع - والمسجل أيضا على المستوى الوطني- راجع إلى استمرار المواطنين في سلوكهم الإنجابي البدائي في وقت عرفت فيه الجزائر استقرار اجتماعي واقتصادي في ظل تقدم صحي عالمي[1].

لكن معدل النمو الديموغرافي عرف تطورا باتجاه واضح نحو الانخفاض، خلال العشريتين السابقتين حيث انتقل من 3.81% خلال سنوات1977-1987 إلى 1.3 خلال سنوات 1998 – 2008، هذا التراجع بالمقارنة مع ما سجل في العقود السابقة راجع إلى تأثر السكان بالوضع الأمني والاقتصادي الذي عاشته الجزائر منذ بداية التسعينيات، كما أن هذا الانخفاض في معدلات النمو راجع أيضا إلى تحولات يشهدها المجتمع الجزائري على إثر انفتاح المجتمع بفضل الاستعمال الواسع لوسائل الإعلام والاتصال، وما صاحبه من انتشار أفكار جديدة أدت إلى زيادة معدلات تعليم الإناث وخروج المرأة إلى العمل، وما رافق ذلك من ارتفاع سن الزواج. بالإضافة إلى تحسن ظروف معيشة السكان وما رافق ذلك من زيادة متطلبات الحياة وظهور النزعة إلى تكوين أسر نووية صغيرة مستقلة عن الأسر الكبيرة ، عكس ما كان سائدا في المجتمع الجزائري لقرون مضت.

ما بين 1977 – 2008 عرفت ولاية سطيف نموا سكانيا بلغ 116% مقابل 53% شهدها إقليم السهول العليا الشرقية[2].

عند مقارنة معدل النمو السنوي للسكان في ولاية سطيف مع ذات المعدل الوطني كما هو مبين في الشكل رقم (10) حيث نلاحظ أن هذا المعدل خلال الفترة 1966-1977 كان متساويا مع المستوى الوطني، لكن في الفترتين اللاحقتين (1977-1987 و 1987-1998) نلاحظ أن معدل الولاية أعلى من المعدل الوطني، لكن في الفترة الأخيرة 1998-2008 نلاحظ أن المعدل الولاية أقل من المعدل الوطني .

وعند مقارنة معدل نمو السكان السنوي في ولاية سطيف فيما بين التعدادين 1998 و2008 بباقي ولايات الوطن الثمانية والأربعون نجد ما يلي:

- المعدل في ولاية سطيف 1.3% وهو أقل من المعدل الوطني الذي بلغ 1.6%

- معدل نمو السكان السنوي في ولاية سطيف أقل بكثير مما هو علية في ولاية تندوف التي سجلت نموا سكانيا سنويا قدر بـ: 6.3% وهو المعدل الأعلى بين ولايات الوطن

- بالمقابل نجد أن معدل نمو السكان السنوي في ولاية سطيف أكبر بكثير مما هو عليه في ولايتي تيزي وزو والمدية والتي سجل بهما أدنى معدل سنوي لنمو السكان حيث لم يتجاوز 0.2% .

[1] رشيد بوفلغط، المرجع السابق، ص 24

[2] *PAW W. Sétif, 2008*

- تسع ولايات بها معدل النمو السكاني السنوي أقل من ولاية سطيف (تيزي وزو ، المدية ، بجاية ، عنابة، البويرة، جيجل، تيسمسيلت، تلمسان، وقالمة) وتتساوي مع أربعة (برج بوعريريج، ميلة، غليزان، عين تيموشنت)، وهي أقل من باقي ولايات الوطن الأخرى.

يتراوح معدل نمو السكان في ولايات إقليم السهول العليا الشرقية بين 1.3% و1.9% وهو معدل متقارب نسبيا إذا ما قورن بالتباين الشاسع على مستوى ولايات الوطن (0.2% - 6.3%) مع الإشارة إلى أن هذا المعدل يسجل اقل قيمة له في ولايتي سطيف وبرج بوعريريج مقارنة بما هو عليه في الولايات الأخرى المشكلة للإقليم الشمالي الشرقي، والجدول رقم (11) يبين ذلك.

الشكل رقم (11): معدل النمو السنوي للسكان في ولاية سطيف وفي الجزائر

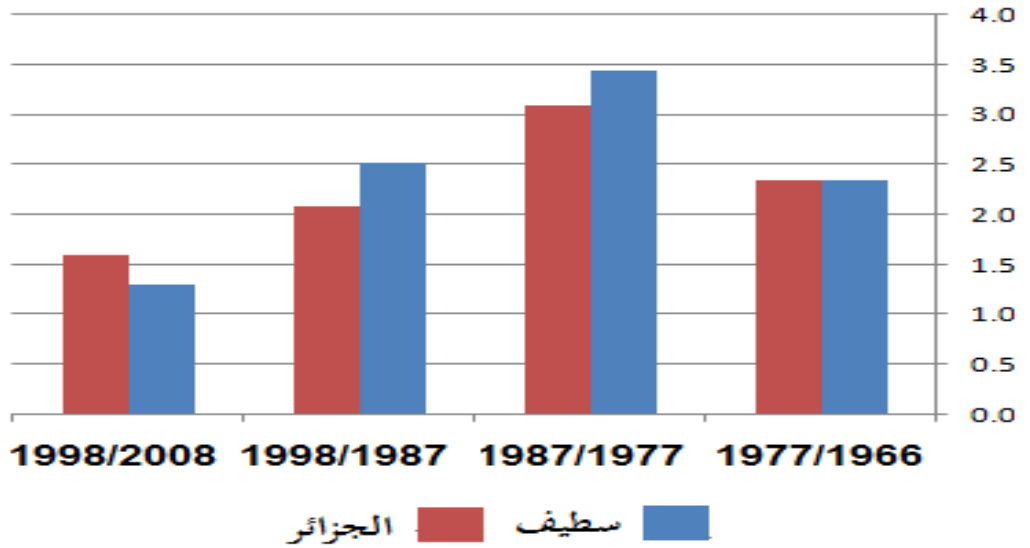

ONS, RGPH, 1987, 1998 ,2008

الجدول رقم(34): معدل نمو السكان السنوي في ولايات إقليم السهول العليا الشرقية 1998 –2008

الولاية	سطيف	برج بوعريريج	أم البواقي	باتنة	خنشلة	تبسة
معدل نمو السكان	%1.3	% 1.3	% 1.9	% 1.6	%1.7	%1.7

ANAT, SRAT, Région Programme Hauts Plateaux Est

2 – 3 – معدل النمو السنوي حسب البلديات للفترة 1998-2008: من خلال الخريطة رقم(18) والتي تبين معدل النمو السنوي للسكان في ولاية سطيف في الفترة 1998 – 2008 حسب بلديات الولاية يمكن أن نميز الفئات التالية:

- **الفئة (01) نمو مرتفع جدا (أكثر من 3%):** تتصدر بلدية عين أرنات معدل نمو السكان في ولاية سطيف، حيث بلغ 3.8%، وهذا راجع لما تتميز به هذه البلدية من خصائص، فهي مجاورة لبلدية سطيف وهي امتداد طبيعي لها، أي أن هذه البلدية بجوار الحاضرة الكبرى في الولاية التي تمارس

استقطابا كبيرا للسكان لتركز الكثير من المرافق والنشاطات بها، ونظرا لأن كلفة الإقامة عالية جدا والمدينة متشعبة هذا ما جعل عين أرنات لها نفس المواصفات وبكلفة أقل، كما كان لوجود مطار دولي وعمليات التهيئة التي استفادت منها البلدية إضافة إلى الطريق المزدوج رقم 05 والطريق السيار شرق– غرب دور في ارتفاع معدل نمو السكان في هذه البلدية.

- **الفئة (02) نمو مرتفع (من 2% إلى 3%):** تضم هذه الفئة ست بلديات: العلمة، مزلوق، الأوريسيا، أولاد صابر، عين أولمان، وصالح باي، وكلها بلديات في السهول العليا باستثناء بلدية الأوريسيا، هذه البلديات طوبوغرافيا تمتاز بالانبساط مع وجود تجمعات سكانية كبيرة على غرار مدينتي العلمة وعين أولمان ثاني وثالث أكبر مدن ولاية سطيف على التوالي.

- **الفئة (03) نمو متوسط من 1% إلى 2%:** تضم هذه الفئة 18 بلدية: سطيف، قجال أولاد عدوان بئر العرش عين أزال حمام السخنة عموشة تالة إيفاسن قصر الأبطال عين الحجر الرصفة بئر حدادة العين الكبيرة بوطالب بيضاء برج تيزي نبشار عين عباسة حمام القرقور. نمو السكان بها مقارب لمعدل النمو المسجل في الولاية 1.3% والمسجل على المستوى الوطني 1.6%، ومما يلاحظ في هذه الفئة وجود بلدية سطيف بالرغم من الاستقطاب الذي تمارسه على الإقليم، ولعل هذا راجع إلى تشبع المدينة وارتفاع أسعار العقارات، ووجود مناطق استقطاب أخرى كالعلمة عين ولمان عين أرنات..الخ.

- **الفئة (04) نمو ضعيف من 0 إلى 1%:** تضم هذه الفئة 17 بلدية هي الطاية، بنى وسين، التلة، أولاد تبان، بوعنداس، بازر الصخرة، بوقاعة، القلتة الزرقاء، بني عزيز، أولاد سي أحمد، الحامة، قلال، بنى فودة، عين السبت، موكلان، بلاعة، حربيل، وهي بلديات هامشية وحدودية والكثير منها بلديات جبلية عانت من الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد بالإضافة ضعف البرامج التنموية في هذه المناطق.

- **الفئة (05) نمو سالب:** تضم هذه الفئة 18 بلدية: عين الروى، بوسلام، تاشودة، بنى محلي، الولجة، ذراع قبيلة، الدهامشة، جميلة، بني ورثيلان، آيت تيزي، آيت نوال مزادة، عين لقراج، بابور، بنى شبانة، سرج الغول، معاوية، قنزات، وادي البارد. وكلها بلديات تقع شمال الولاية، حيث يمتاز الوسط الطبيعي بتضرس شديد، قلة المرافق ضعف البرامج التنموية وتأثير الأزمة التي مرت بها الجزائر.

خريطة رقم(18): ولاية سطيف- معدل النمو السنوي للسكان في الفترة 2008 - 1998

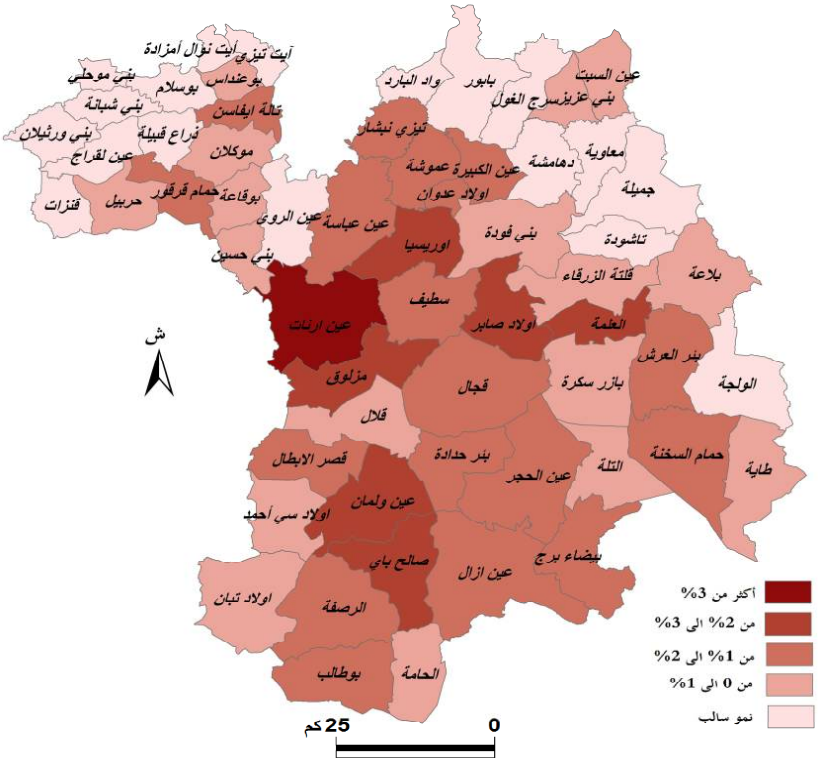

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات: *ONS, RGPH, 2008*

خريطة رقم (19): ولاية سطيف- معدل النمو السنوي للسكان في الفترة 1998 -1987

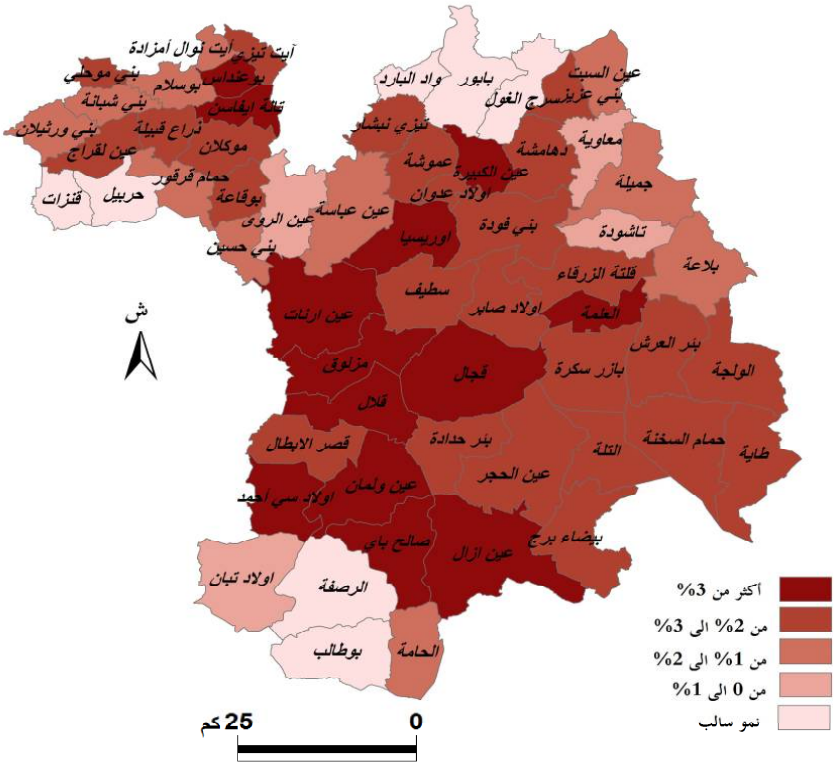

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات: *ONS, RGPH, 2008*

عند مقارنة معدلات النمو السكاني السنوي في بلديات ولاية سطيف في الفترتين 1987 – 1998 و1998 – 2008، كما هو مبين في الخريطتين (18) و(19)، نلاحظ الآتي:

- تراجع قيمة هذا المعدل عموما نظرا للعديد من الأسباب تطرقنا إليها سابقا.

- تحول هذا المعدل من نمو سالب في بعض البلديات على غرار حربيل، الرصفة، بوطالب وهي البلديات التي تقع أقصى شمال الولاية وجنوبها ضمن النطاق الجبلي، إلى نمو موجب وهذا بعد تحسن الأوضاع الأمنية وبالتالي تراجع تيار الهجرة من جهة، ورجوع السكان إلى مساكنهم من جهة أخرى.

- تحول بلديات من معدل نمو موجب إلى معدل نمو سنوي سالب، على غرار آيت تيزي آيت نوال أمزادة بني موحلي بوسلام بني شبانة بني وثيلان ذراع قبيلة عين لقراج معاوية الدهامشة جميلة تاشودة والولجة، وهي كلها بلديات هامشية في الجهة الشمالية شديدة التضرس، وهذا يؤشر على الهجرة خارج هذه المجالات ضعيفة التهيئة والتنمية.

3 – دراسة الهجرة: تُعد الهجرة عاملا مهما في فهم حركة السكان ونموهم، وهي تسمح بمعرفة حقيقة النمو السكاني، كما أن أهمية دراسة الهجرة تأتي من كثرة الانعكاسات المترتبة عن الظاهرة في حد ذاتها، فهي تؤدي إلى خلل في المناطق التي يتركها سكانها، هذا الخلل يشمل إضافة إلى زيادة أو نقصان العدد الإجمالي للسكان التأثير على التركيب العمري والجنسي والاقتصادي للسكان.[1]

تبين الخريطة رقم (20) صافي الهجرة حسب البلديات في ولاية سطيف (2010-2017)، وملاحظة هذه الخريطة تسمح بتمييز خمس فئات هي كالآتي:

[1] إبراهيم علي سعيد، المرجع السابق، ص 78

الخريطة رقم (20): ولاية سطيف - الهجرة حسب البلديات (2010-2017)

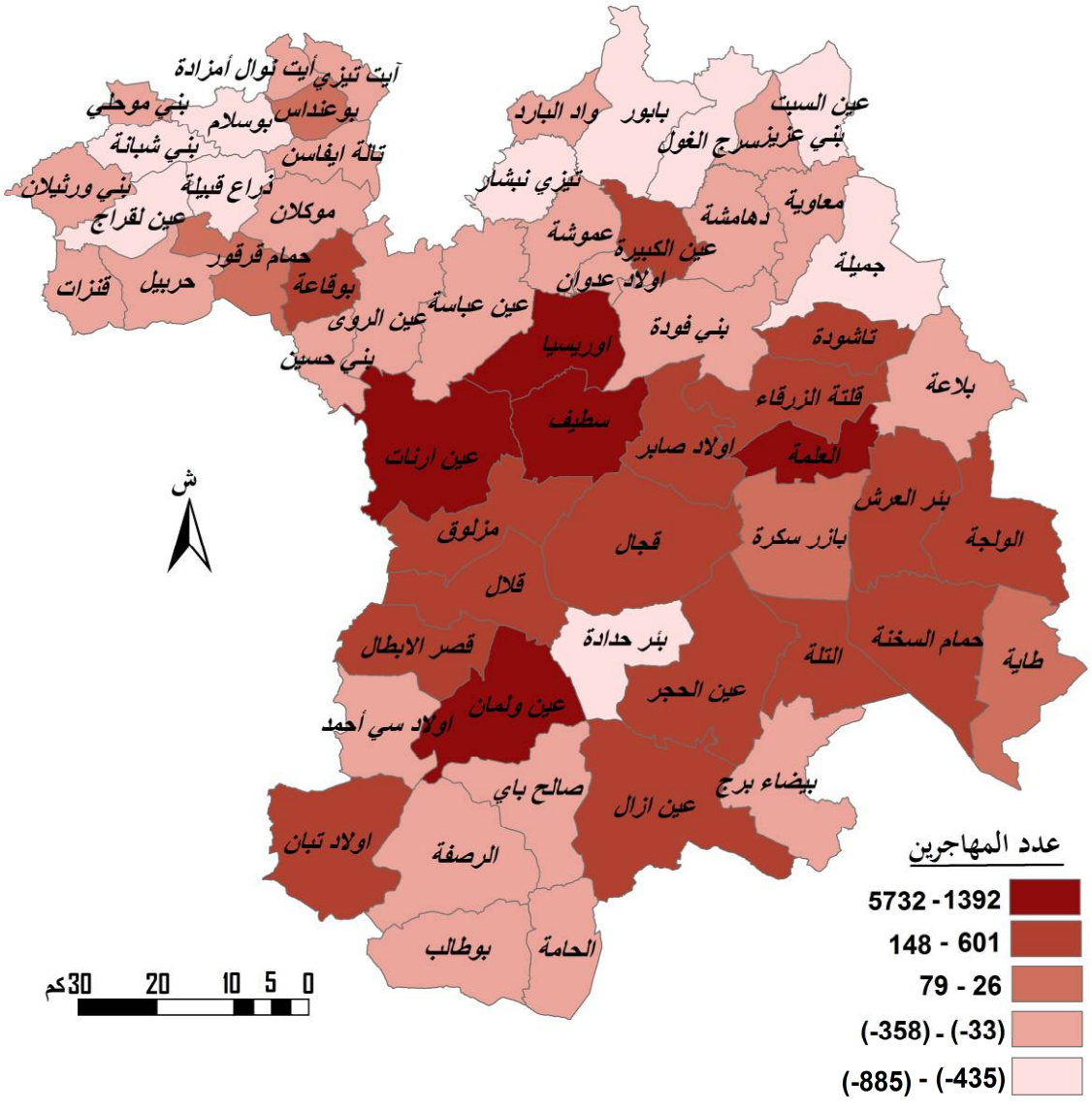

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, Annuaire statistique, 2010-2017*

الفئة الأولى: تشمل البلديات التي تستقطب عددا كبيرا من المهاجرين، وعددها خمس بلديات هي: العلمة، سطيف، عين أرنات، الأوريسيا وعين ولمان. حيث تتصدر القائمة بلديتي العلمة ثم سطيف وهما أكثر بلديات الولاية سكانا، ثم تأتي بلديتي عين أرنات والأوريسيا المجاورتين لبلدية سطيف، ثم بلدية عين ولمان، وهي بلدية تحتل المرتبة الثالثة في ولاية سطيف من حيث عدد السكان، وللإشارة فان كل بلديات هذه الفئة تنتمي إلى المنطقة السهلية وسط الولاية باستثناء بلدية الأوريسيا التي منطقة الجبال في الشمال.

الفئة الثانية: تشمل البلديات التي تستقطب أعدادا أقل من الفئة السابقة، وعددها 16 بلدية معظمها (12 بلدية) تقع في نطاق السهول العليا، وثلاث بلديات في منطقة الجبال الشمالية وبلدية واحدة في منطقة الجبال الجنوبية.

الفئة الثالثة: تشمل هذه الفئة البلديات التي تستقطب عددا قليلا من المهاجرين (أقل من 79 مهاجرا) وعددها محدود وهي: بازر سكرة، الطاية، بوعنداس، حمام القرقور.

الفئة الرابعة: بلديات هذه الفئة تعرف أرقام هجرة سالبة أي أنها تفقد سكانها، ويتراوح العدد بين 33 و358 نسمة، وتشمل هذه الفئة 25 بلدية، غالبيتها تنتمي إلى نطاق الجبال، حيث نجد 19 بلدية تنتمي الى الكتلة الجبلية الشمالية، و4 بلديات تنتمي إلى الكتلة الجبلية الجنوبية.في الجنوب.

الفئة الخامسة: تشمل البلديات التي تفقد أعدادا كبيرة من سكانها (أكثر من 435 نسمة)، وعددها 10 بلديات، تسعة منها تقع في شمال الولاية حيث تسود التضاريس الجبلية، خاصة في البلديات التي تقع في أقصى الشمال، وبلدية واحدة تنتمي إلى المنطقة السهلية الواقعة في الوسط وهي بلدية بئر حدادة.

وعموما فان المناطق الجبلية في شمال الولاية وجنوبها مناطق طاردة للسكان خاصة مناطق أقصى الشمال، حيث التضرس الشديد، بينما المنطقة السهلية في وسط الولاية تعتب منطقة جاذبة للسكان خاصة مناطق التجمعات الحضرية الكبيرة والمناطق المجاورة لها.

4 - توزيع السكان، الكثافة السكانية والعوامل المتحكمة في التوزيع: لا شك أن خريطة توزيع السكان في أي منطقة في العالم هي الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعلاقات المكانية وبين العناصر البشرية التي يأتي في مقدمتها العامل الديموغرافي.[1]

4 – 1 - توزيع السكان سنة 2008: من خلال ملاحظة الخريطة رقم (21) والمتعلقة بتوزيع السكان في ولاية سطيف حسب البلديات يمكن أن نسجل الحقائق التالية:

[1] بولحواش علاوة، المرجع السابق، ص 111

الخريطة رقم (21): ولاية سطيف – توزيع السكان حسب البلديات سنة 2008

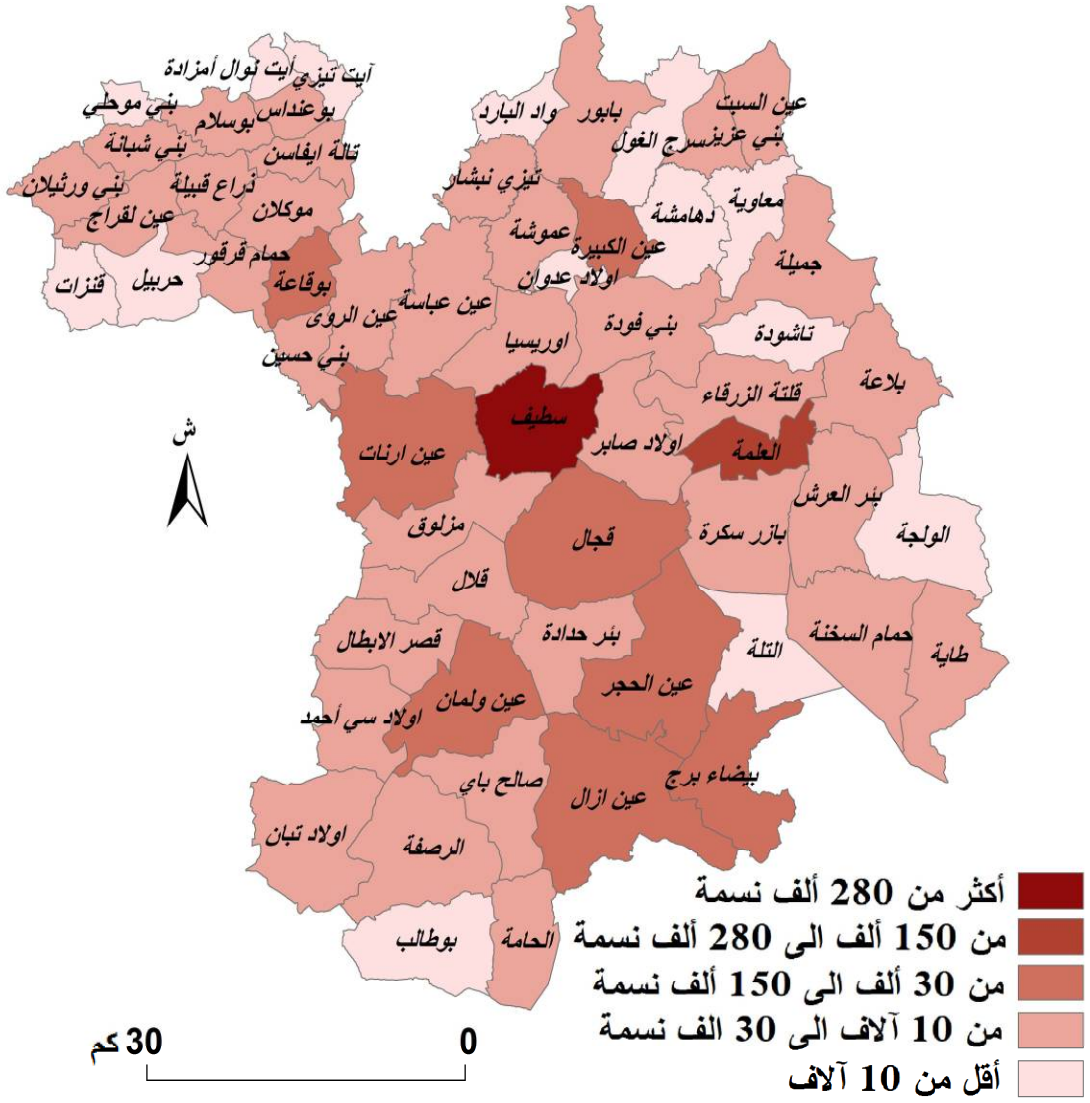

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH, 2008*

- توزيع السكان في ولاية سطيف شديد التباين لصالح الوسط، حيث نجد فارقا كبيرا في عدد السكان فبلدية سطيف تحتضن 288461 نسمة، في حين لا يتجاوز سكان بلدية واد البارد 2333 نسمة، أي أن الأولى أكثر بـ 123 ضعف من الثانية.

- يرتبط هذا التوزيع بشكل كبير بالتضاريس حيث نجد أكبر تركز كبير للسكان يكون في السهول العليا في وسط الولاية عكس المناطق الجبلية في شمال الولاية وجنوبها.

- يمكن تمييز الفئات التالية:

- **بلديات ذات حجم سكاني كبير:** تشمل هذه الفئة خمس بلديات هي سطيف، العلمة، عين ولمان، عين أزال، وعين أرنات، تستحوذ على 40.90% سكان الولاية بمجموع بلغ 609368 نسمة. تأتي بلدية سطيف في المقدمة حيث يسكنها 288461 نسمة، بما نسبته 19.36 % من مجموع سكان الولاية، وتأتي

في المرتبة الثانية بلدية العلمة بعدد سكان بلغ 155038 نسمة بنسبة 10.41% وتشكل البلديتين سطيف والعلمة معا حوالي ثلث (29.77%) سكان الولاية.

- **بلديات ذات حجم سكاني متوسط:** تشمل هذه الفئة عشرة بلديات: عين الكبيرة، بيضاء برج، عين الحجر، قجال، بوقاعة، بازر صخرة، صالح باي، بئر العرش، جميلة، وقصر الأبطال. يتركز السكان في هذه البلديات بشكل معتبر وهي بلديات بها مراكز حضرية هامة كما أنها تكتلك عوامل الاستقطاب السكاني كما أنها قريبة نسبيا من الحواضر الكبرى في الولاية، مجموع سكان هذه البلديات بلغ 298725 بما يشكل 20.05%

- **بلديات ذات حجم سكاني ضعيف:** وتشمل هذه الفئة ثلثي بلديات الولاية (45 بلدية)، مجموع السكان بها مجتمعة 581887 نسمة بما يمثل 39.05% من مجموع سكان الولاية. معظم هذه البلديات ريفية تمتاز بتشتت سكانها تتركز في المناطق السهبية جنوب الولاية وفي المناطق الجبلية في شمال الولاية، حيث العزلة والتخلف والتهميش عوامل رئيسية في جعلها مناطق طاردة للسكان[1].

تعكس هذه المعطيات عدم التوازن في توزيع السكان في الإقليم، حيث يتركز السكان في البلديات ذات المراكز الحضرية الكبيرة.

4 – 2 - الكثافة السكانية: لقد وصل تعداد سكان ولاية سطيف حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008، 1489979 نسمة في حين لا تزيد مساحة إقليم الولاية على 6549,64 كم²، وبذلك تكون الكثافة السكانية 227,49 نسمة/كم². وهي أكثر بكثير من معدل الكثافة السكانية الوطنية والتي وصلت سنة 2008 إلى 14.37نسمة/كم².[2]

عند قراءة أرقام الشكل رقم (12) الذي يبين تطور الكثافة السكانية في الفترة 1987 – 2017 بمنطقة الدراسة، حيث تزداد الكثافة السكانية بازدياد عدد سكان الإقليم. حيث قفزت من 157 ن/كم² سنة 1987 إلى أكثر من 285 ن/كم² سنة 2017، أي بنسبة بزيادة فاقت من 81% خلال 30 سنة. وتعتبر هذه الزيادة كبيرة جدا، وهي تعبر عن معدلات الزيادة السكانية المرتفعة التي شهدها الإقليم في هذه الفترة.

[1] منصور هجرس، إشكالية التخلف وجهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف: حالة بلديات عين الكبيرة دهامشة أولاد عدوان عموشة تيزي نبشار واد البارد، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص 77 – 78

[2] *O N S , R G P H, 2008*

شكل رقم (12): تطور الكثافة السكانية في ولاية سطيف (نسمة/كم²)

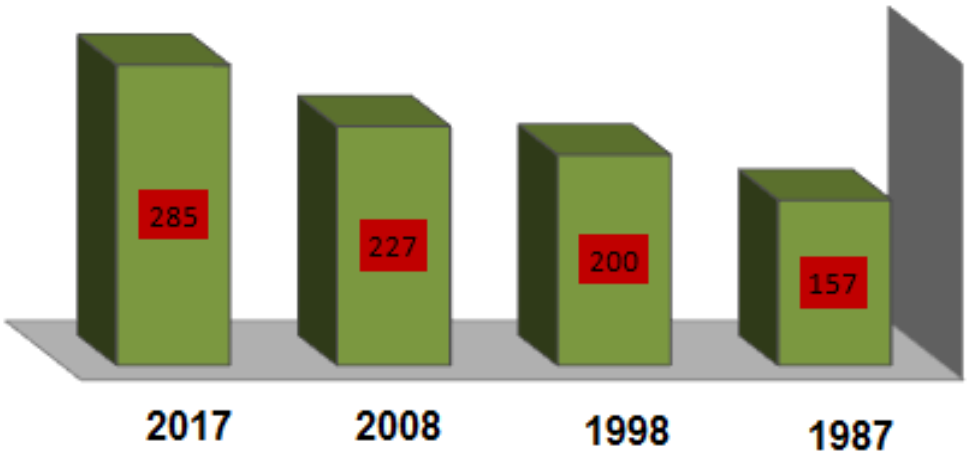

O N S, R G P H 1998, 2008+ DPSB, W. Sétif, annuaire statistique 2017 .

لكن هذا التوزيع نظري، حيث أن تركز السكان عبر إقليم الولاية جد متباين والخريطة رقم (21) تبين هذا التباين سنة 2008 حسب البلديات، حيث نميز الفئات التالية:

- **كثافة سكانية عالية جدا:** أكثر من 2000 ن/كم²، وهي موجودة في بلديتي سطيف (2266 ن/كم²)، والعلمة (2089 ن/كم²) وكلاهما تقعان في نطاق السهول العليا الوسطى في الولاية ولا تبعدان عن بعضهما بأكثر من 30 كم، الأولى بها مقر الولاية وهي الحاضرة الأكبر في الولاية، أما العلمة فمدينتها مركز تجاري كبير في الشرق الجزائري، كما أن البلديتين تشهدان استقطابا كبيرا للسكان لما تتوفران عليه من مرافق وخدمات وأنشطة اقتصادية.

- **كثافة سكانية مرتفعة:** 430 - 567 ن/كم²، تضم بلديات بوقاعة، عين ولمان، عين الكبيرة وكذلك بلدية بوعنداس، هذه البلديات هي مقرات دوائر، وبها مراكز حضرية معتبرة.

- **كثافة متوسطة:** 100 - 360 ن/كم²، تضم هذه الفئة أكبر عدد من بلديات الولاية (39 بلدية) تغطي هذه البلديات الجزء الأكبر من تراب الولاية خاصة في الوسط والشمال والجنوب. وهذا ما يؤكد أن تراب الولاية مأهول إلى حد كبير.

- **كثافة ضعيفة:** أقل من 100 ن/كم² تضم هذه الفئة 15 بلدية منها حربيل، قنزات، الطاية، أولاد تبان، تاشودة، وبوطالب...الخ، ويرجع ضعف الكثافة السكانية في هذه البلديات إلى وقوع هذه البلديات في المناطق الحدودية للولاية من جهة ومعاناتها من التهميش في مجال التنمية بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها بعض هذه البلديات خلال عقد التسعينيات.

من خلال الخريطتين (22) و(23) ومن خلال مقارنة الكثافة السكانية في بلديات ولاية سطيف بين سنتي 1987 و2008 نلاحظ الآتي:

- زيادة معدل الكثافة السكانية في عموم الولاية من 153 ن/كم² إلى 227.49ن/كم²، أي أنها زاد بنسبة 48.69%، خلال الفترة 1987 – 2008 (21 سنة).

- زيادة كبيرة في قيمة الكثافة السكانية في الفئة الأولى (الأعلى كثافة) التي بقيت تضم بلديتي سطيف والعلمة فقط ، وبقي الفارق كبيرا جدا بين هاتين البلديتين وباقي بلديات الولاية.

- ارتفاع عدد البلديات التي توجد في فئة الكثافة السكانية العالية سنة 2008 إلى 9 بلديات في حين كانت سنة 1987 بلديتين فقط. وكلها تقع في الجزء الشمالي الغربي والذي يتميز بالطابع الجبلي.

- ارتفع عدد بلديات التي تقع في فئة الكثافة السكانية المتوسطة من 10 بلديات سنة 1987 إلى 12 بلدية سنة 2008، وحافظت أربعة بلديات على موقعها في نفس الفئة وهي: بوسلام، عين لقراج، ذراع قبيلة، و آيت نوال أمزادة.

خريطة رقم (22): ولاية سطيف – الكثافة السكانية سنة 1987

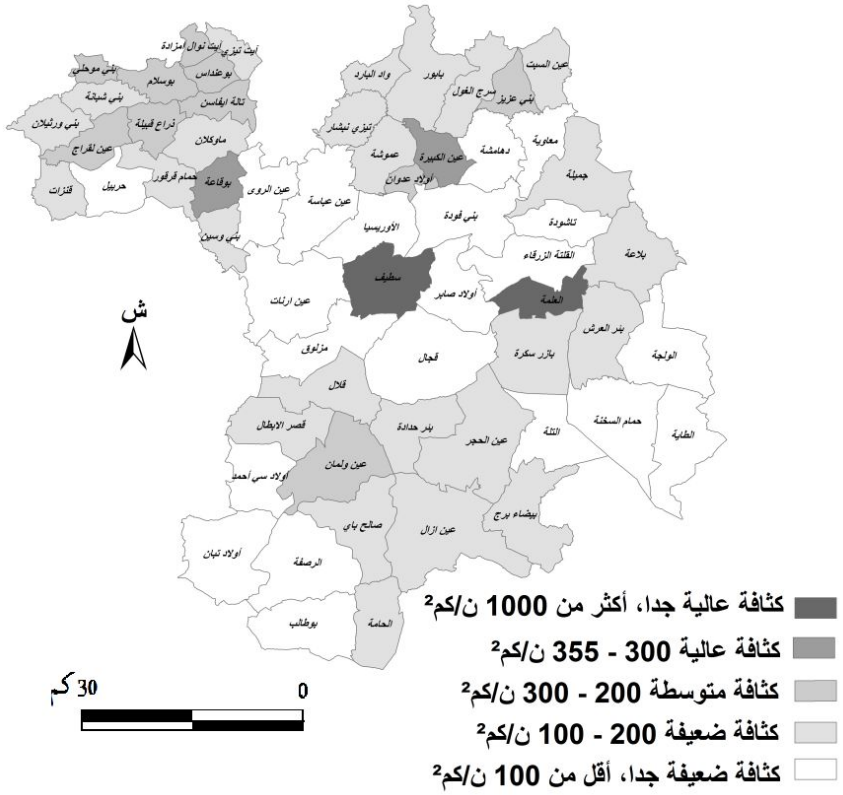

انجاز شخصي بالاعتماد على *O N S, R G P H, 1987*

خريطة رقم (23): ولاية سطيف – الكثافة السكانية سنة 2008

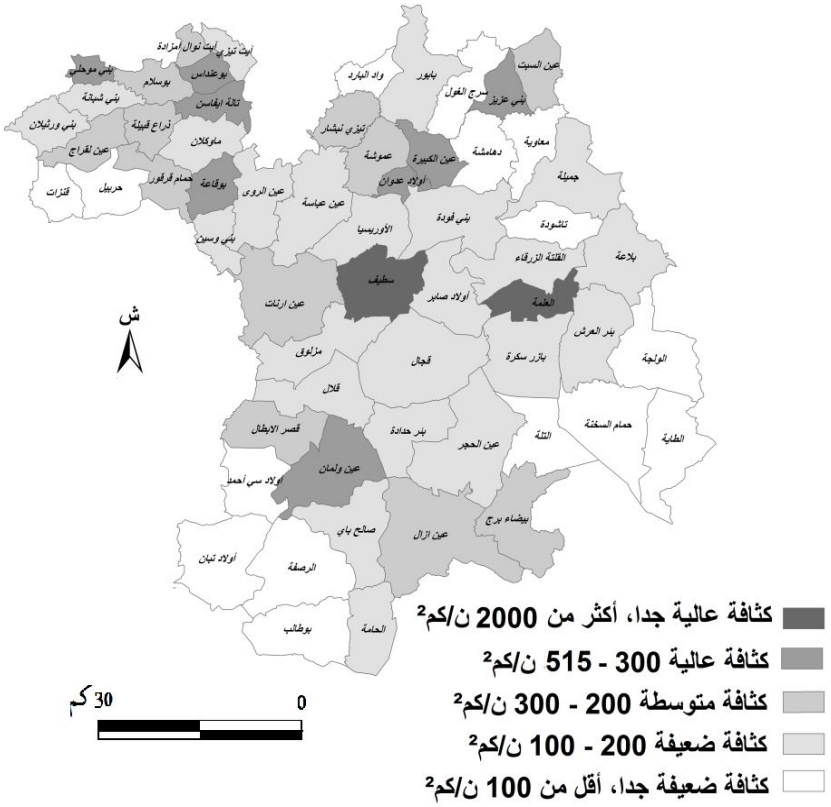

انجاز شخصي بالاعتماد على *O N S, R G P H, 1987*

- بقي عدد البلديات متقاربا في فئة الكثافة السكانية المتوسطة حيث كان 25 بلدية سنة 1987، فأصبح 23 بلدية عام 2008، ودخلت 9 بلديات جديدة هذه الفئة وهي: أوريسا، قجال، مزلوق، قلتة الزرقاء، بني فودة، أولاد صابر، عين عباسة، وعين الروى.

- انخفض عدد البلديات التي تقع في فئة الكثافة السكانية الضعيفة من 23 بلدية سنة 1987 إلى 15 بلدية سنة 2008، تدحرجت إلى هذه الفئة ثلاثة بلديات هي: واد البارد، قنزات، وسرج الغول؛ وكلها تقع في الجزء الشمالي من الولاية وتمتاز هذه البلديات بقلة عدد سكانها من جهة وطابعا الجبلي من جهة أخرى.

- 22 بلدية انتقلت إلى فئة أعلى هي: عين السبت بني موحلي بوعنداس بني عزيز تالة ايفاسن تيزي نبشار عموشة حمام قرقور عين الروى عين عباسة أولاد عدوان بني فودة أوريسا أولاد صابر قلتة الزرقاء عين أرنات مزلوق قجال قصر الأبطال عين ولمان بيضاء برج عين أزال، وسجلت بلدية واحدة وهي بلدية عين أرنات بانتقال بفئتين نحو الأعلى، بالمقابل ثلاث بلديات فقط عرفت تدحرجا نحو الفئة الأدنى وهي: سرج الغول، واد البارررد، وقنزات.

4 – 3 - العوامل المتحكمة في توزيع السكان:

- **العوامل التاريخية** لقرون طويلة، وحتى بدايات العهد الاستعماري كان تركز السكان في الكتل الجبلية أكبر من المناطق السهلية، حتى أن إحصاء سنة 1896 رصد هذا الظاهرة حيث كانت الكثافة السكانية في السهول العليا أعلى بأضعاف ما كان في الجبال. هذه الصورة نجد عكسها في الوقت الحالي[1].

تاريخيا، بعد إخضاع المنطقة عمدت السلطات الاستعمارية على تثبيت المعمرين بها للاستفادة من الموقع المميز بين الشمال والجنوب، ومن خيرات المنطقة المتنوعة، حيث تم وضع حجر الأساس لسلسلة من المراكز الاستيطانية؛ أصبحت فيما بعد أنوية للتجمعات الحضرية الأساسية في المنطقة على غرار: العلمة *(Saint Arnaud)* 1862، عين ولمان *(Colbert)* 1891، عين أزال *(Ampère)* 1897، صالح باي *(Pascal)* 1901، عين الحجر 1904 *(Behagle)*[2]...الخ.

كما كان لتردي الأوضاع الأمنية خلال تسعينيات القرن الماضي دور في حركة السكان، حيث تفاقمت الهجرة من الأرياف نحو المدن من جهة، ومن المناطق الجبلية في شمال الولاية وجنوبها نحو المناطق الوسطى حيث التجمعات السكانية الكبرى في الولاية من جهة أخرى.

[1] مارك كوت، المجال المقلوب، ترجمة: بوجمعة خلف الله، دار الهدى عين مليلة – الجزائر، 2010، ص 23

[2] *Marc Côte, guide D'Algérie Paysage et Patrimoine ,op.cit, pp 190-191*.

- **العوامل الطبيعية:** للعوامل الطبيعة دور في توزيع سكان الولاية، فطبوغرافية السطح، ومدى وفرة الموارد الطبيعية خاصة الأراضي الزراعية والمياه كلها عوامل جاذبة للسكان على عكس فقر المناطق من مختلف الموارد الطبيعية والتضرس الشديد عوامل طاردة خاصة إذا كانت الزيادة السكانية كبيرة عندما تعجز تلك المناطق على تلبية حاجيات فائض السكان بطرق الاستغلال التقليدية إضافة إلى إكراهات تهيئة تلك المناطق ومد شبكات الطرق والشبكات الأساسية، كل هذه العوامل تجعل المناطق الجبلية تصدر فائض سكانها نحو المدن خاصة تلك التي توجد في نطاق السهول العليا.

- **السياسات التنموية بعد الاستقلال:** تعرف ولاية سطيف تركزا كبيرا في المناطق التي عرفت توطينا للوحدات الصناعية الإنتاجية أثناء المخططات التنموية إبان المرحلة الاشتراكية، على غرار سطيف والعلمة، وتركيز المشاريع التنموية بالتجمعات السكنية الكبيرة في الولاية ساعد على استفحال ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن والهجرة الداخلية من المناطق المحرومة إلى المناطق التي تتوفر على التجهيزات والمرافق التعليمية والصحية وحيث يتوفر الشغل، كما أن الترقية لمنطقة معينة إلى بلدية، او ترقية بلدية إلى دائرة يجعلها تحظى بقسط من المشاريع التنموية في البنية التحتية والخدمات الأساسية، هذا يؤدي لان تصبح مركز جذب للسكان.

5 – تركيب السكان:

5 – 1 - التركيب العمري النوعي: تركيب السكان هو تكوين السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث في كل فئة من فئات العمر ويعتبر تكوين السكان حسب فئة العمر والنوع النتيجة المجمعة لاتجاهات الماضي المتعلقة بالخصوبة والوفاة والهجرة. والبيانات الخاصة بالتركيب العمري والنوعي للسكان مُتطلَب أساسي لوصف وتحليل أنواع كثيرة من البيانات الديموغرافية[1].

تكمن أهمية دراسة تركيب السكان في كون هذه الأخيرة تعتبر سجلا تاريخيا يعكس تأثير الأحداث على ديموغرافية المجتمع، كما تعكس سلوكهم الإنجابي ومستواهم الصحي والمعيشي. وتمكننا دراسة تركيب السكان من التخطيط السليم لتنمية المجتمع من خلال تقدير احتياجات مختلف الفئات والشرائح، ومعرفة القوة الإنتاجية في المجتمع محل الدراسة. ومن العناصر الأساسية الهامة الواجب تحليلها: العمر والجنس.

دراسة التركيب العمري والنوعي لسكان ولاية سطيف حسب تعدادي 1987 و2008، من خلال الأشكال (13)، (14)، تمكننا من تسجيل الملاحظات التالية حسب الفئات العمرية الكبرى:

- **فئة صغار السن (0 – 14 سنة):** وهي الفئة الفتية وهي تشكل قاعدة الهرم السكاني، بلغت نسبتها 28.32% سنة 2008، مسجلة انخفاضا كبيرا عما كانت عليه سنة 1987 حين كانت 47.35%، في دلالة

[1] المكتب المرجعي للسكان، دليل السكان، ط 04، ص 83، [متاح على الموقع]، (تاريخ التصفح:2015/04/17) *www.Prb.org*

واضحة على انخفاض معدل النمو الديموغرافي، نتيجة لارتفاع سن الزواج نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي واجهت عموم الجزائريين منذ أواخر الثمانينيات من جهة وتعليم الإناث حتى المستويات العلمية العليا من جهة أخرى. بالإضافة إلى شيوع ظاهرة تنظيم النسل. أما بالنسبة للنوع فقد بلغت نسبة الذكور 50.98% مقابل 49.02% للإناث في هذه الفئة، وهي تقريبا هي نفس النسبة على مستوى مجموع السكان على مستوى الولاية حيث بلغت 50.77% للذكور 49.23% للإناث.

- **فئة متوسطي السن (20 – 64 سنة):** تشكل هذه الفئة السواد الأعظم من سكان الولاية، وهي فئة النشطة والقادرة على العمل، أي فئة الشباب والكهول، وقد زادت نسبتها من 47.84% سنة 1987 إلى 66.82% سنة 2008. وارتفاع نسبة هذه الفئة يرجع إلى الزيادة الديموغرافية الكبيرة التي وصلت إلى حد الانفجار الديموغرافي في العقود السابقة بعد الاستقلال. ونسبة النوع في هذه الفئة هي نفسها تقريبا في الفئة السابقة، حيث بلغت50.71% للذكور 49.29% للإناث.

- **فئة كبار السن (أكثر من 65 سنة):** تشكل نسبة الشيوخ نسبة ضئيلة من سكان الولاية، مع العلم أنها ارتفعت بشكل طفيف من 4.71% سنة 1987 إلى 4.86% سنة 2008. نظرا لارتفاع أمل الحياة. أما بالنسبة للنوع فإن نسبة الذكور في هذه الفئة تقل قليلا لصالح نسبة الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور في هذه الفئة 49.87% مقابل 50.13% للإناث، هذه الظاهرة نجدها في غالبية المجتمعات حيث أن أمل الحياة عند الإناث يكون أعلى منه عند الذكور.

الشكل رقم (13): هرم أعمار السكان في ولاية سطيف سنة 2008

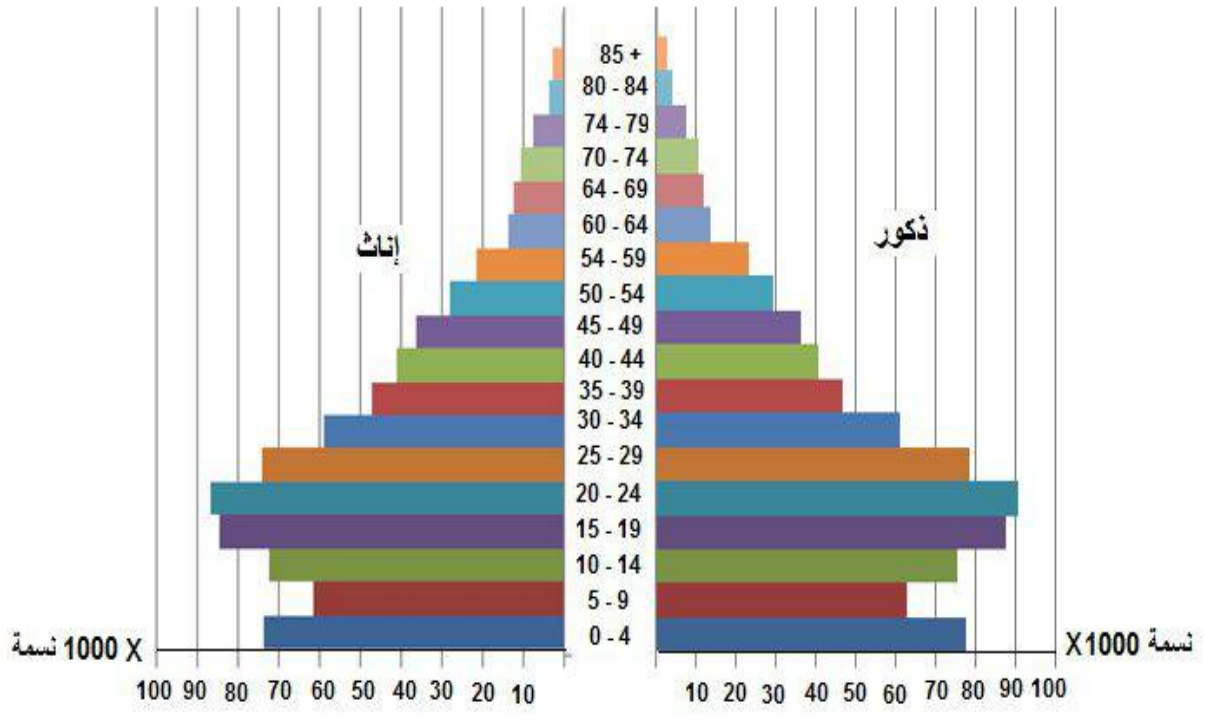

انجاز شخصي بالاعتماد على *ONS, RGPH 2008*

الشكل رقم (14):تطور نسب الفئات العمرية الكبرى في ولاية سطيف

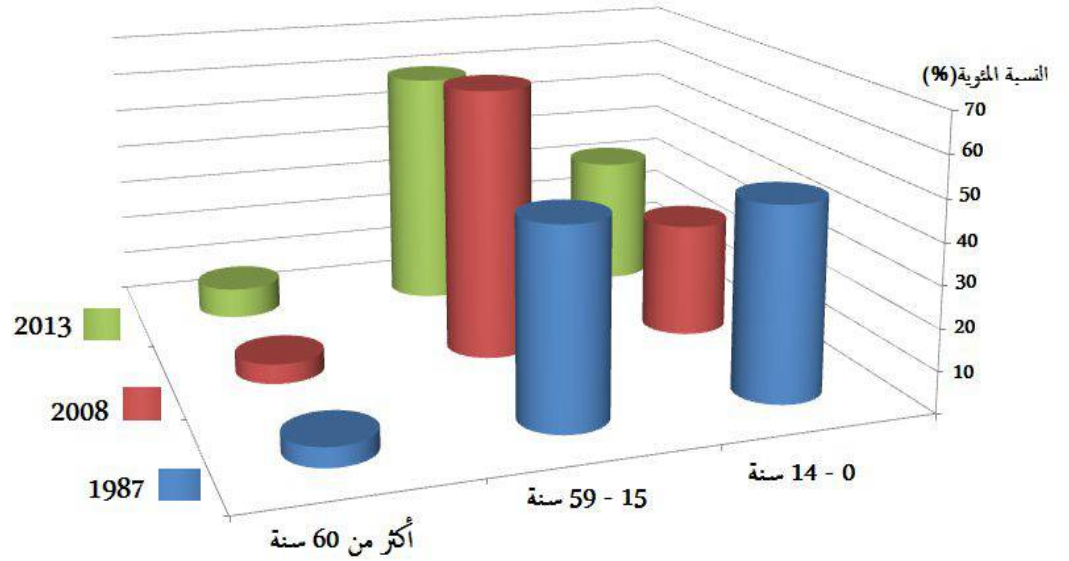

O N S, RGPH 2008 + PAW W.DE Sétif + DPSB, Annuaire Statistique 2013

5 – 2 - دراسة مستوى التحضر:

5 – 2 – 1 – سكان ولاية سطيف حسب التجمع والتبعثر: عرفت نسبة السكان المتجمعين في ولاية سطيف، ارتفاعا كبيرا كما هو موضح في الشكل رقم (15)، حيث انتقلت من 43.6% سنة 1977 إلى 74,89% سنة 2008. هذه الأرقام تدل على تواصل نمو التجمعات السكانية والحواضر في إقليم الولاية من جهة وزيادة معدلات النزوح الريفي من جهة أخرى؛ وبالتالي انتقلت الولاية من منطقة يغلب على سكانها طابع التشتت (56.4%) سنة 1977إلى منطقة يغلب عليها سكان التجمعات سنة 2008، كما هو مبين في الشكل رقم (16).

الشكل رقم (15): تطور نسبة السكان المتجمعين والمبعثرين في ولاية سطيف

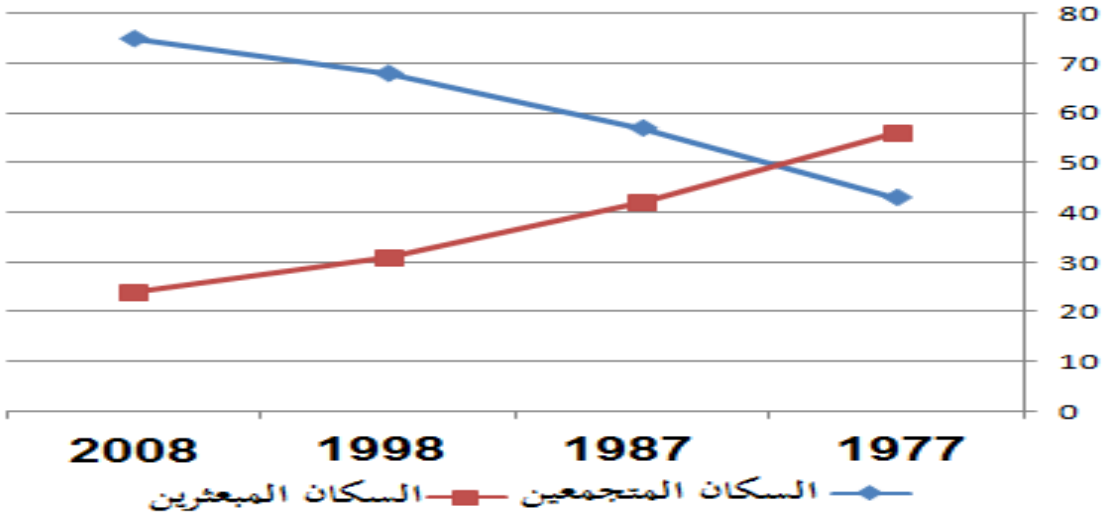

ONS, RGPH 2008+ W. Setif, PAW 2008.

شكل رقم (16): نسبة التجمعات الرئيسية، الثانوية والمناطق المبعثرة في ولاية سطيف

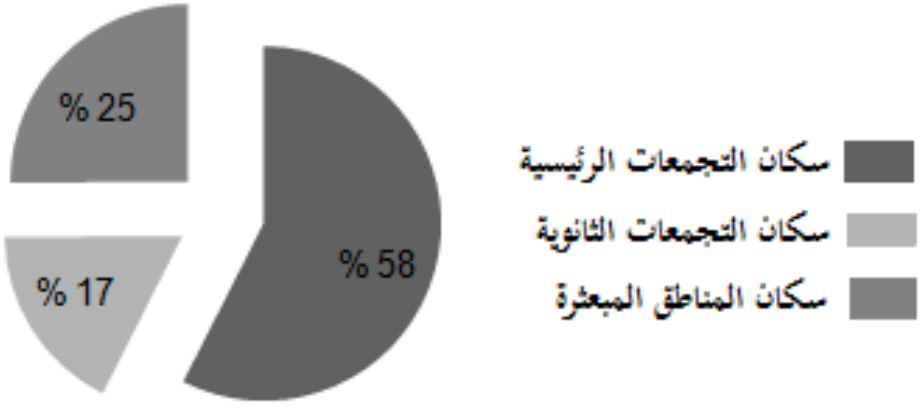

انجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH 2008*

من خلال أرقام آخر إحصاء عام للسكان والسكن لسنة 2008 والمتعلقة بالتجمع والتبعثر، يمكن أن نميز بين الآتي:

- **سكان التجمعات الرئيسية *(A.C.L)***: بلغ سكان التجمعات الحضرية الرئيسة في ولاية سطيف سنة 2008، 856457 نسمة، بما نسبته 57.48% من مجموع سكان الولاية. وعلى مستوى البلديات نجد أن سكان التجمع الرئيسي يشكلون أعلى نسبة في البلديات الأكثر سكانا في الولاية والأكثر تجهيزا حيث تتصدر هذه البلديات: العلمة بنسبة 93.77%، تليها سطيف 87.4%، ثم عين أزال 78.31%، بوقاعة 72.58%، صالح باي 71.65%، عين ولمان 69.36%. وفي آخر الترتيب نجد آيت تيزي 9%، الرصفة 8.19%، أما في بلدية واد البارد فينعدم هذا النوع من التجمعات.

- **سكان التجمعات الثانوية *(A.S)***: بلغ سكان سكان التجمعات الحضرية الثانوية في ولاية سطيف سنة 2008، 259437 بما نسبته 17.41%. وعلى مستوى البلديات نجد أن سكان التجمعات الحضرية الثانوية يشكلون أعلى نسبة في البلديات التي تقع في المنطقة الجبلية في الجهة الشمالية الغربية من الولاية. حيث تتصدر هذه البلديات بوسلام 58.79%، عين لقراج 58.02%، بنى شبانة 55.81%، ذراع قبيلة 53.19%، بنى ورثيلان 49.8%، بنى وسين 46.56%، آيت تيزي 44.38%، حربيل 43.13%. كما توجد في الولاية بلديات ينعدم فيها هذا النوع من التجمعات وهي: أولاد تبان، معاوية، سرج الغول، تاشودة،، عين السبت، ووادي البارد.

- **سكان المناطق المبعثرة *(Z.E)***: بلغ سكان المناطق المبعثرة في ولاية سطيف سنة 2008، 374086 بما نسبته 25.1%. وعلى مستوى البلديات نجد أن سكان المناطق المبعثرة يشكلون أعلى نسبة في البلديات الريفية سواء في المناطق الجبلية الشمالية والجنوبية، أو في المناطق السهلية في وسط الولاية. والبلديات التي بها أعلى نسبة للمناطق المبعثرة هي: واد البارد، سرج الغول، وتاشودة.

ويتحكم العامل الطوبوغرافي في تركز أو تبعثر السكان في إقليم الولاية، كما أن لملكية العقار الفلاحي دور أيضا في تركز السكان وتبعثرهم، إضافة إلى نوع النشاط الاقتصادي الممارس من طرف السكان، كذلك لعبت الظروف التاريخية دورا في هذا التوزيع سواء في العهد الاستعماري أو خلال فترة الاستقلال خاصة ما مرت به الجزائر من ظروف أمنية خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي.

5 – 2 – 2 – تطور نسبة التحضر في ولاية سطيف: يشهد الإقليم زيادة واضحة في عدد سكان المدن، وارتفاعا مطردا في نسب التحضر، وهذا يتسق مع التوقعات العالمية للقرن الواحد والعشرين ، التي ترى أن 88% من النمو السكاني سوف يكون في المدن بحلول سنة 2025، وهذا نتيجة لمجموعة مترابطة من العمليات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، التي تواصل صوغ العالم الذي نعيش فيه.[1]

لقد عرفت نسبة التحضر في ولاية سطيف ارتفاعا مطردا – شأنها شأن معظم ولايات الوطن – حيث انتقلت نسبة السكان الحضر من 30.75% سنة 1987 إلى 56.82% سنة 2013 والشكل رقم (17) يوضح تطور نسبة السكان الحضر وسكان الريف في الولاية. إن ارتفاع نسبة السكان الحضريين هو نتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل لعل أبرزها نمو القطاعات الصناعية غير الفلاحية كالصناعة والتجارة والبناء والخدمات وتركز هذه الأنشطة في المدن الكبيرة.

مع الإشارة إلى انه رغم أن ولاية سطيف تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان في البلاد، إلا أنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان الحضر بعد كل من: الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة.

الشكل رقم (17): تطور نسبة السكان الحضر وسكان الريف في ولاية سطيف

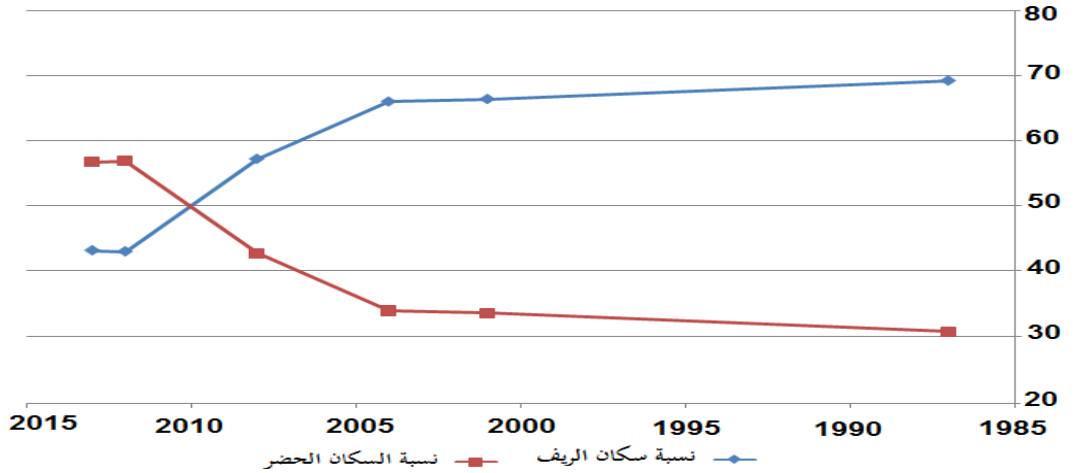

انجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, la wilaya de Sétif par les chiffres 1987, Annuaire Statistique 2001, 2004, 2008, 2012,2013*

[1] ديفيد س. ثورنس، كيف تتحول المدن؟ النظرية المدينية وحياة المدينية، ترجمة: أحمد رمو، منشورات وزارة الثقافة. الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 01

5 – 2 – 3 - التصنيف الحضري في الجزائر: يقوم التصنيف الحضري في الجزائر على عدة معايير هي: الحد الأدنى للسكان، النشاط الاقتصادي للسكان، المواصفات الحضرية والترتيب الإداري.

المعيار الأول: حد أدنى للسكان يقدر بـ 5.000 نسمة لتصنيف وترتيب التجمعات السكانية

المعيار الثاني: لا تتجاوز نسبة السكان المشتغلين في القطاع فلاحي 25 %.

المعيار الثالث: يخص المواصفات حضرية أي بعض الميزات التي يقدر أن تكون السمة الخالصة للمدن منها:

- وجود مؤسسات خدماتية للصالح العام (مستشفى، عيادة متعددة الاختصاصات، مؤسسات التعليم، محاكم، مراكز الترفيه)

- كما يشترط أن تلبي المدينة ثلاث مواصفات إلزامية وعلى الأقل ثلاثة مواصفات ثانوية من الآتي:

المواصفات إلزامية: الربط بالشبكات الثلاث (إيصال المياه، شبكة التطهير، شبكة الكهرباء)

المواصفات الثانوية: توفر مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات، وجود ثانوية أو متوسطة للتعليم المتوسط، وجود مؤسسات ثقافية واجتماعية (دار الحضانة، دار الشباب، مراكز مختلفة)، وجود مؤسسات رياضية وترفيهية (ملعب، حظيرة تسلية، سينما، مسرح)، معدل نمو سنوي متوسط ولا يحبذ المعدل المرتفع.

المعيار الرابع: والمتعلق بالترتيب الإداري، إن هذا العامل لم يؤخذ في التصنيفات السابقة بالرغم لما له من أهمية في عملية البرمجة ومشاريع التنمية

على ضوء هذه الضوابط تصنف المناطق السكانية كالتالي:

- **منطقة حضرية ممتازة:** يشترط أن يفوق عدد سكانها مائة ألف نسمة وأن يتعدى سكانها المشتغلون في القطاعات غير الفلاحية الثلثين، تضم عدد كبير من الخدمات العالية (التعليم العالي، مستشفيات مختصة...الخ) هياكل قاعدية ذات كثافة وفعالية عالية (محطة نقل المسافرين، محطة السكك الحديدية، مطار، ملعب رياضي كبير، ...الخ).

- **منطقة حضرية:** يجب أن لا يقل عدد سكانها عن عشرون ألف نسمة وعدد العاملين يفوق ألفي عامل على أن تكون نسبة العاملين في غير قطاع الفلاحة يساوى أو أكثر من 75%، بها مؤسسات مهنية عالية محدودة.

- **منطقة قريبة للحضرية:** تظم مناطق سكنية متجاورة (متقاربة) تمثل امتداد عمراني أو نشاطي للمناطق الحضرية

- **منطقة نصف حضرية:** تخص المناطق التي بها عدد المشتغلين خارج قطاع الفلاحة يقدر بألف وعدد سكانها لا ينقص عن خمسة آلاف نسمة، وتتوفر بها خدمات محدودة خاصة في مجال التعليم والصحة ليس لقاطنيها فقط بل تتعداها إلى المناطق الريفية والنصف الريفية والمبعثرة.

- المناطق المتبقية ريفية ومبعثرة.

5 – 2 – 4 – المناطق السكانية في ولاية سطيف:

- **حضري ممتاز:** حتى سنة 2017 يوجد في ولاية سطيف تجمع حضري ممتاز واحد هو مدينة سطيف، حيث مقر الولاية، هذا التجمع لوحده يسكنه 318229نسمة أي 17.05% من مجموع سكان الولاية، و37.29% من مجموع السكان الحضر فيها، وهي أقدم وأهم مركز شيده الفرنسيون في المنطقة بعد احتلالها وحافظت على مكانتها في إقليمها بعد الاستقلال.

- **حضري:** بلغ سكان هذا المستوى 535260 نسمة أي 28.68% من سكان الولاية، هذا النوع من المناطق السكنية يتوزع على 13 بلدية فقط، وهي البلديات ذات التركز السكاني الكبير، عشرة منها في المنطقة السهلية، وثلاث بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية.

- **نصف حضري:** بلغ سكان هذا المستوى 191147 نسمة أي 10.24% من سكان الولاية، هذا النوع من المناطق السكنية يتوزع على 21 بلدية، وهي البلديات ذات التركز السكاني الكبير، 14 بلدية في الجهة الشمالية من الولاية، وسبعة بلديات في الجهة الوسطى السهلية.

- **ريفي:** في سنة 2017 بلغ عدد السكان الريفيون في ولاية سطيف 821849 نسمة وهم يشكلون 44.03% من مجموع السكان، حتى أننا نجد 26 بلدية ريفية تماما، 16 في الجهة الجبلية الشمالية، 5 بلديات في السهول و5 بلديات في الجهة الجبلية الجنوبية.

5 – 3 - التركيب الاقتصادي للسكان:

5 – 3 – 1 – السكان النشطون ومعدل النشاط حسب البلديات:

5 – 3 – 1 – 1 – السكان النشطون حسب البلديات: القوة النشطة هي السكان القادرين على العمل من الجنسين، وهي الرصيد البشري في المجال، وهي القوة الكامنة التي استغلالها بالشكل المناسب يمثل عائدا تنمويا للسكان والمجال. ودراسة هذا المؤشر له أهميته في إبراز وتحليل قوة العمل وتوزيعها في المجال.

بلغ عدد السكان النشطين سنة 2008 في ولاية سطيف 457597 (حوالي نصف مليون نسمة) وهو عدد معتبر، أي ما نسبته 42.9%، والخريطة رقم (24) تبين توزيع عدد السكان النشطين حسب البلديات، ويمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن التوزيع الجغرافي لعدد النشطين ونسبة النشاط جد متباين في بلديات الولاية، حيث نجد عددهم يبلغ أكثر من 93724 نسمة في بلدية سطيف، بينما لا يتجاوز عددهم في بلدية واد البارد 649 نسمة فقط.

- تضم الأولى (أكثر من 45 ألف) بلديتين فقط وهما سطيف والعلمة حيث تَعُّدان أكثر من 93 ألف و46 ألف من السكان النشطين على التوالي.

- تضم الفئة الأخيرة (أقل من 2000) خمسة بلديات هي معاوية، آيت تيزي، آيت نوال أمزادة، حربيل وواد البارد وتقع كلها أقصى شمال الولاية.

- يتركز السكان النشطون في البلديات التي بها المدن الكبرى وفي المناطق السهلية الوسطى والجنوبية ويقل عددهم في المناطق المناطق الجبلية في شمال الولاية وجنوبها، وفي البلديات الحدودية شرق الولاية (التلة، حمام السخنة، الطاية، والولجة).

- يرتبط تركز السكان النشطين بتوزيع السكان في بلديات الولاية، الذين يرتبط توزيعهم بالعوامل الطبيعية الاقتصادية والتاريخية.

5 – 3 – 1 – 2 – معدل النشاط حسب البلديات: يُعبر معدل النشاط على مساهمة السكان في قوة العمل، أي عدد السكان القادرين على العمل إلى إجمالي عدد السكان، ويرتبط معدل النشاط في أي مجتمع بمجوعة من العوامل في مقدمها الخصائص الديموغرافية لذلك المجتمع، حيث يقل معدل النشاط في المجتمعات الفتية حيث تكثر نسبة الأطفال، وكذلك في المجتمعات التي تكون فيها نسبة الشيخوخة عالية.

لقد بلغ معدل النشاط في ولاية سطيف حسب أرقام إحصاء 2008 42.9% لكن هذا المعدل يختلف من بلدية لأخرى، والخريطة رقم (25) تبين تباين هذا المعدل حسب بلديات الولاية. حيث نلاحظ:

- معدل النشاط يتباين بين بلديات الولاية، حيث لم يتعد 36% في بلدية بني موحلي، لكنه يتجاوز 53% في بلدية البلاعة.

- معدل النشاط في البلديات السهلية أعلى من البلديات الجبلية في شمال الولاية وجنوبها، وبخاصة في البلديات الشمالية حيث نجد أن بلديات الفئة الأخيرة (36 -40%) وهي 15 بلدية 14 منها في الجهة الشمالية وواحدة في الجهة الجنوبية.

- حتى منطقة السهول العليا تقل فيها نسبة النشاط في الجهة الشرقية مقارنة بالجهة الغربية.

هذا التوزيع المختل يعبر في الواقع عن الفوارق التنموية بين جهات الولاية، وعن الاختلال في توزيع الأنشطة الاقتصادية، يظهر في حركة العمل اليومية لليد العاملة نحو المدن الكبرى ونحو مناطق النشاط.

الخريطة رقم (24): ولاية سطيف – توزيع عدد السكان النشطين حسب البلديات سنة 2008

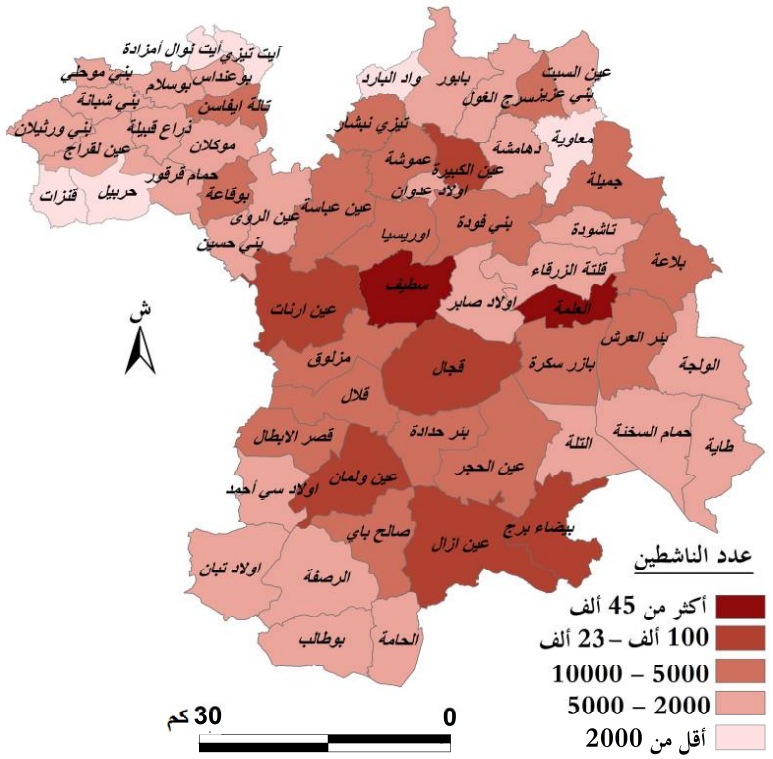

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH 2008*

الخريطة رقم (25): ولاية سطيف – معدل النشاط سنة 2008.

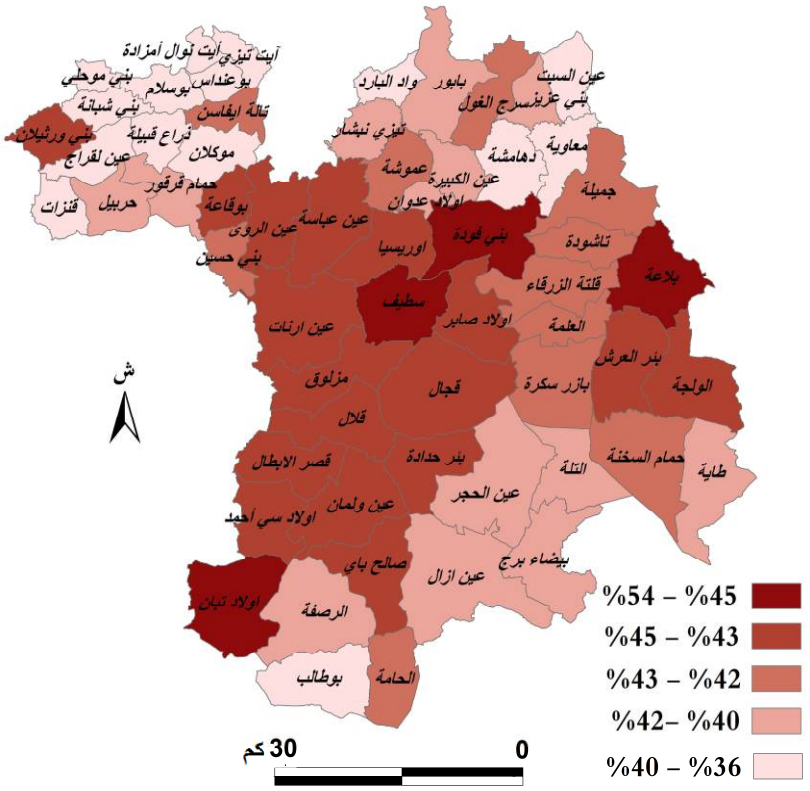

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH 2008*

5 – 3 – 2 - توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية: من خلال الجدول رقم (36) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- زيادة في القوة العاملة في الولاية بـ 55340 نسمة، أي بزيادة تقدر 21.16% خلال 10 سنوات (1998-2008).

- شملت هذه الزيادة كل القطاعات الاقتصادية، حيث قدرت الزيادة بـ 7802 في الفلاحة أي بنسبة 25.5%، وفي الصناعة 21460 أي بنسبة 21.74% أما في الخدمات فقدرت الزيادة بـ 26078 أي ما نسبته 19.72%.

- يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف اليد العاملة، فالقطاع الخدمي يستقطب الكثير من اليد العاملة سواء في القطاع العام (التعليم، الصحة، ...الخ) او القطاع الخاص (التجارة والخدمات الأخرى)

- استمرار نفس التوزيع لليد العاملة على القطاعات الاقتصادية الثلاثة، حيث أنها نمت بنسب متقاربة.

جدول رقم (35): توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في ولاية سطيف خلال سنتي 1998 و2008

السنوات / القطاعات الاقتصادية	1998		2008	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الفلاحة	22799	%11.06	30601	%11.7
الصناعة	77273	%37.47	98733	%37.75
الخدمات	106133	51.47	132211	%50.55
المجموع	206205	%100	261545	%100

DPSB, Wilaya de Sétif par les chiffres, 2008

5 – 3 – البطالة: البَطال أو العاطل عن العمل هو الشخص القادر عن العمل والراغب فيه من خلال بحثه عنه لكنه لا يجده[1]، ودراسة مؤشر البطالة يُساهم في تحليل المجال الإقليمي ويكشف الاختلالات الحاصلة في المجال، كما أن ارتفاع معدلات البطالة يُعبر عن العجز في الاستفادة من الطاقة البشرية في المجال، كما أن ارتفاع معدلات البطالة يكون له حتما انعكاساته الاجتماعية السلبية على المجتمع.

[1] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 183

لذلك نجد أن الدول تضع الاستراتيجيات من أجل دعم التشغيل والحد من البطالة إلى حدودها الدنيا، وتنشئ لهذا الغرض هيئات خاصة.

تشير الإحصائيات الرسمية[1] إلى تدني كبير في معدلات البطالة في كل بلديات المنطقة خلال السنوات الأخيرة والشكل رقم (18) يبين تطور نسبة البطالة في ولاية سطيف، حيث كانت في حدود 31% سنة 2001 لتنخفض إلى حدود 6.47% سنة 2017.[2] هذا الانخفاض مشابه لمثيله على المستوى الوطني حين انخفضت النسبة من 27.3% إلى 9.8% في نفس الفترة.[3] كما تجدر الإشارة إن نسبة البطالة - حسب الإحصائيات الرسمية – في منطقة الدراسة اقل بقليل من مثيلتهاعلى المستوى الوطني.[4]

الشكل رقم (18): منحنى بياني يبين تطور نسبة البطالة في ولاية سطيف

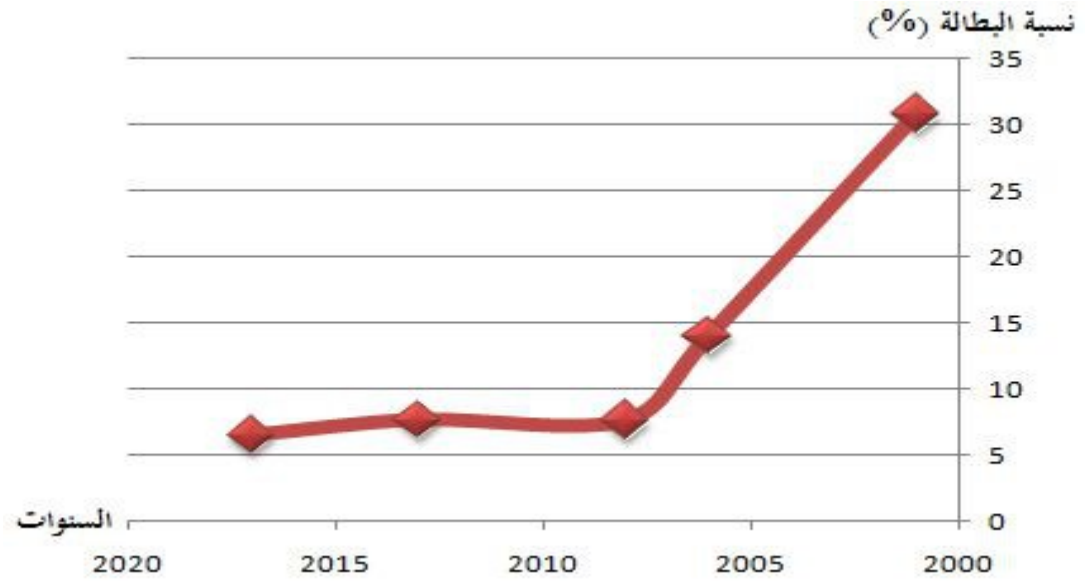

إنجاز شخصي بالاعتماد معطيات *DPSB, Annuaire Statistique 2017*

من خلال الخريطة رقم (26) والتي تبين نسبة البطالة في الولاية حسب البلديات سنة 2008 يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

[1] البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء تشمل كل الأشخاص في سن العمل (16-59 سنة) والقادرين على العمل ولكن لا يعملون في المدة التي تم فيها التحقيق، لكن انخفاض معدلات البطالة حسب الأرقام الرسمية في السنوات الأخيرة راجع – حسب بعض الاقتصاديين- راجع إلى طريقة حساب هذا المعدل، حيث يحتسب البطالون المسجلون فقط في الوكالة الوطنية للتشغيل، ولا يحسب من هم فوق 40 سنة من الذين لا يملكون وظائف ثابتة.

[2] *DPSB, Annuaire Statistique, 2001 - 2017*

[3] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016، ص 4

[4] حيث بلغت نسبة البطالة على المستوى الوطني 10%، 11%، 9.8%، 10.6%، 11.2% في سنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي، ينظر: المرجع نفسه، ص 04

- هناك تفاوت في نسبة البطالة بين بلديات الولاية حيث بلغت3.81% فقط في أولاد صابر،وتجاوزت 15.67% في بلدية عين السبت)

- تقل نسبة البطالة في البلديات التي تضم المدن الكبرى (سطيف، العلمة) والبلديات القريبة منها (عين أرنات، قلال، أولاد صابر ...).

- ترتفع النسبة في بلديات المنطقتين الجبليتين في الشمال والجنوب والبلديات السهول العليا شرق الولاية (بئر العرش، الولجة).

- تراجع نسب البطالة راجع إلى عمل الأجهزة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض (الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM*، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSAJ*، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM*، دور مديرية النشاط الاجتماعي)، والتي استطاعت استقطاب جزء من شباب المنطقة، وساعد هذه الأجهزة توفر الموارد للمالية للدولة المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مع الإشارة إلى أن النتائج المحققة على صعيد التشغيل لا تعكس دائما تقليصا حقيقيا ومستداما لعدد البطالين، لغياب النمو الاقتصادي المنتِج بالمستوى المطلوب، والذي من شأنه امتصاص الأعداد المعتبرة لليد العاملة العاطلة عن العمل وتلك التي تدخل سوق الشغل سنويا.

عند مقارنة معدلات البطالة في بلديات منطقة الدراسة، فيما بين سنتي 2008 و2017 والمبينة في الخريطتين (26) و(27)، حيث يمكن ملاحظة أن 42 بلدية (70%) عرفت انخفاضا في معدل البطالة، بالمقابل 17 بلدية (28.33%) ارتفع بها معدل البطالة، 13 بلدية تقع في منطقة الجبال شمال الولاية، وبلديتين في المنطقة الجبلية الجنوبية وثلاث بلديات في السهول العليا، في حين بلدية واحدة هي بلدية قنزات بقي المعدل البطالة بها ثابتا.

خريطة رقم (26): ولاية سطيف – نسبة البطالة حسب البلديات سنة 2008

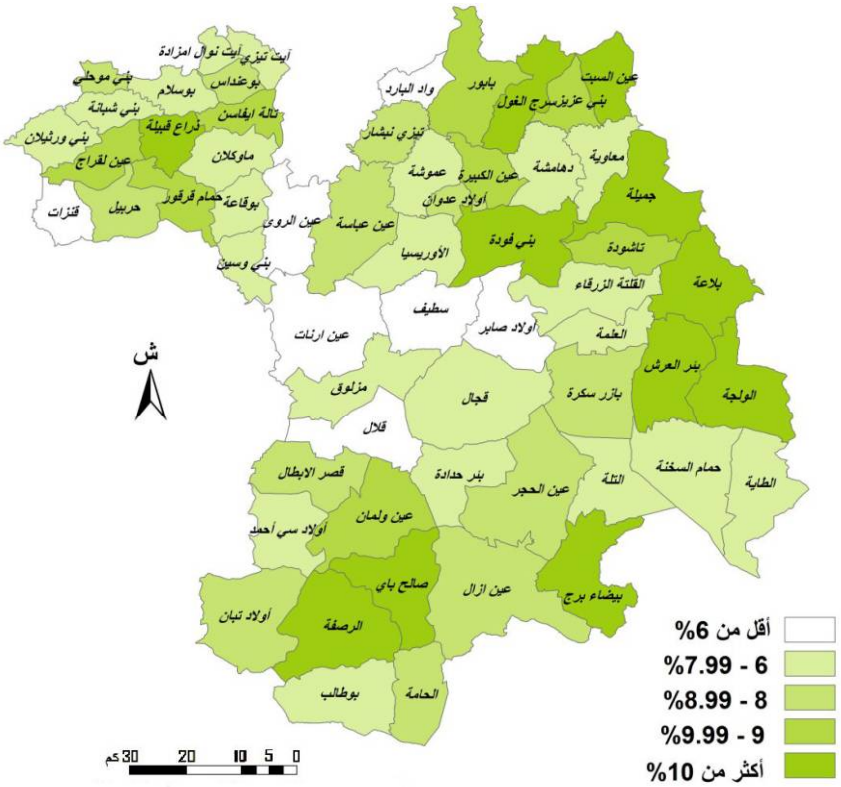

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH 2008*

الخريطة رقم (27): ولاية سطيف – نسبة البطالة حسب البلديات سنة 2017

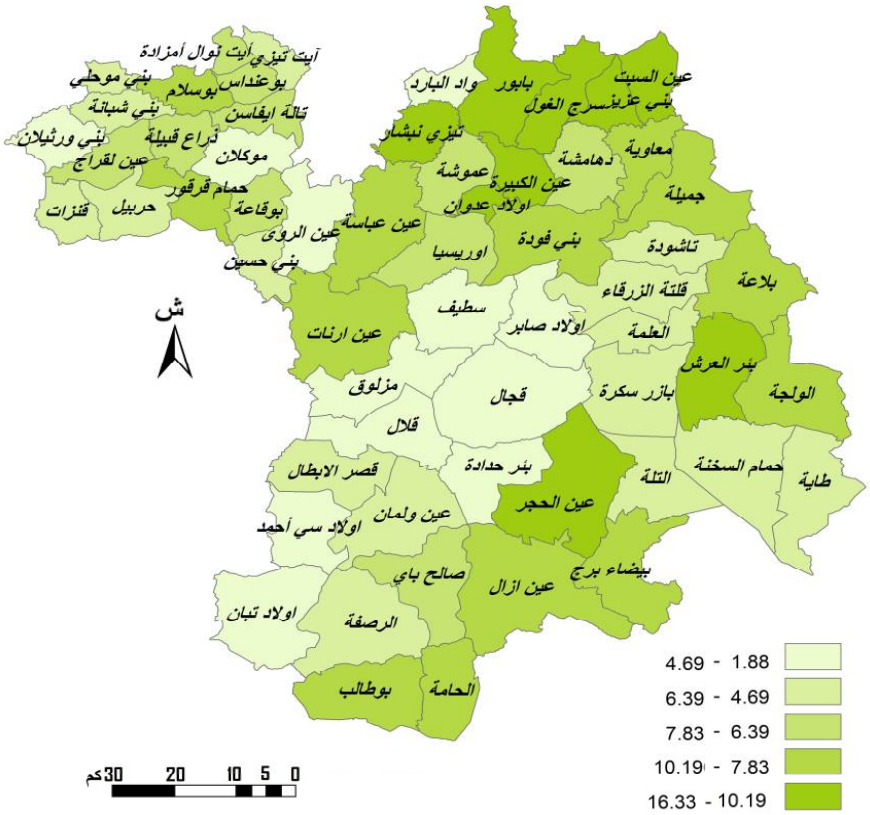

إنجاز شخصي بالاعتماد معطيات *DPSB, Annuaire Statistique 2017*

5 – 4 – معدل الإعالة: يُعبر معدل الإعالة عن نسبة الأشخاص العاملين إلى كل الأشخاص غير العاملين في المجتمع، ويرتفع هذا المعدل في حالة المجتمع الذي تكون فيه نسبة الأطفال أو الشيوخ مرتفعة، وكذلك المجتمع الذي يقل فيه عمل المرأة، والمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة.

دراسة مؤشر الإعالة له أهميته في كشف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان، فارتفاع معدل الإعالة في المجتمع يُعبر في الواقع عن ضعف نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي تدني المستوى المعيشي، وعن عجز في الادخار وبالتالي الاستثمار.

لقد بلغ متوسط معدل الإعالة في إقليم الدراسة 4.12 نسمة/عامل، والخريطة رقم (28) تبين معدل الإعالة في ولاية سطيف حسب البلديات، ومن خلال هذه الخريطة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تباين كبير في معدل الإعالة بين بلديات الولاية، حيث بلغ 2.01 في بلدية واد البارد، 7.7 عين السبت.

- 24 بلدية أقل من المعدل الولائي، مقابل 36 بلدية أعلى منه.

- ويمكن تمييز الفئات التالية:

- **معدل إعالة منخفض جدا (2- 3 ن /عامل):** تضم هذه الفئة 05 بلديات، وهي عين السبت سرج الغول جميلة بئر العرش وصالح باي. وهي أحسن بلديات الولاية من حيث هذا المؤشر، ثلاثة منها تقع في الجهة الجبلية الشمالية وبلديتين في السهول العليا.

- **معدل إعالة منخفض (3- 4ن/ عامل):** تضم هذه الفئة 13 بلدية هي بابور، بني عزيز، تالة إيفاسن، ذراع قبيلة، عين الكبيرة، حمام قرقور، بنى فودة، بلاعة، الولجة، عين ولمان، بيضاء برج، عين أزال، والرصفة. وهي تسجل معدل إعالة أفضل من المعدل الولائي، 08 بلديات في الجهة الشمالية، و4 بلديات في السهول العليا الجنوبية وبلدية واحدة في الجهة الجبلية الجنوبية.

- **معدل إعالة متوسط (4 -5 ن/عامل):** تضم 19 بلدية (حوالي ثلث بلديات الولاية)، وهي بلديات متوازنة بالمقارنة مع معدل الاعالة في الولاية، 11 بلدية في الشمال، 5 بلديات في السهول العليا، 3 بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية.

وهي: بني موحلى بوعنداس بوسلام تيزي نبشار عين لقراج معاوية حربيل عين عباسة أولاد عدوان الاوريسيا تاشودة العلمة بازر صخرة عين الحجر قصر الأبطال بئر حدادة أولاد تبان الحامة بوطالب.

- **معدل إعالة مرتفع (5 – 6 ن/عامل):** تضم 16 بلدية آيت تيزى آيت نوال مزادة بني شبانة بني ورثيلان ماوكلان الدهامشة عموشة بوقاعة بني وسين القلتة الزرقاء سطيف مزلوق قجال حمام السخنة الطاية أولاد سي أحمد. ومعدل الإعالة في هذه البلديات أدنى من المعدل الولائي، ونجد 9 بلديات في الشمال، و5 بلديات في السهول العليا، وبلدية واحدة في الجهة الجنوبية.

- **معدل إعالة مرتفع جدا (6 -7.7 ن/عامل):** تضم هذه الفئة 07 بلديات: ثلاثة في الشمال وأربعة في السهول العليا، وهي: واد البارد عين الروى قنزات أولاد صابر عين أرنات قلال التلة.

خريطة رقم(28): ولاية سطيف – معدل الإعالة حسب البلديات سنة 2008

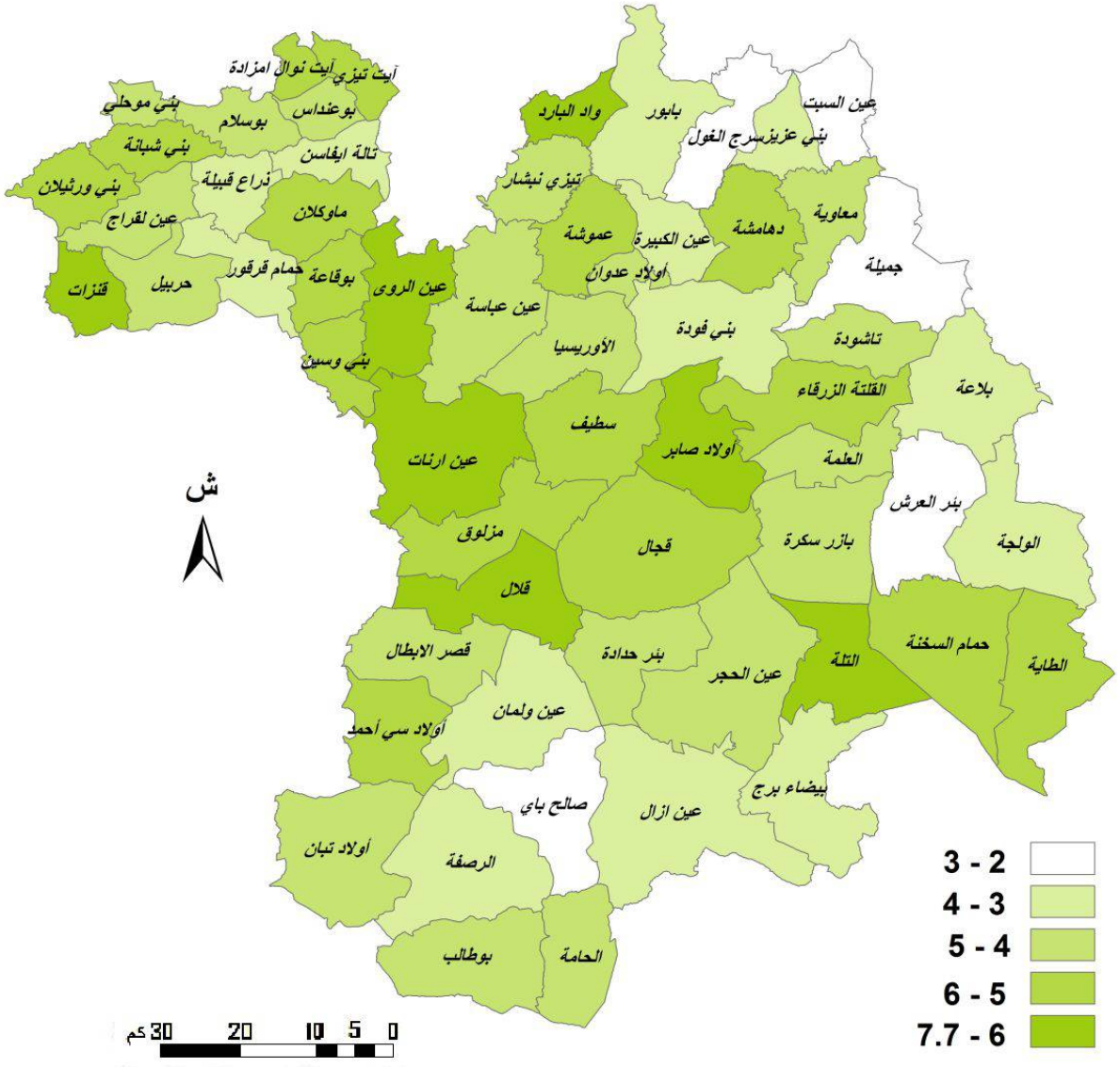

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ONS, RGPH 2008*

رابعا: المناطق الطبيعية المتجانسة بإقليم الدراسة

1- معايير وأسس تقطيع إقليم ولاية سطيف: بالاعتماد على عدة معايير وأسس يمكن تقطيع إقليم ولاية سطيف إلى خمسة مناطق أو جهات، ومن أهم معايير التقطيع نذكر:

- التضاريس التي تتنوع بين الجبال الوعرة في أقصى الشمال وأقدام الجبال إلى الجنوب منها وكذا الجبال في أقصى الجنوب، إضافة الطابع السهلي في الوسط.

- الانحدار الذي يتباين بين الانحدار الشديد في أقصى شمال الإقليم والانحدار الأقل منه عند أقدام الجبال وفي الجبال الجنوبية.

- الغطاء النباتي الذي يتباين في الإقليم، فأقصى الشمال تسوده الغابات الكثيفة، والى الجنوب تكون الغابات اقل كثافة، ويكاد الغطاء الغابي ينعدم في الوسط ليعاود الظهور في الجبال الجنوبية.

- التساقط التي تسجل أعلى قيمها في أقصى شمال الإقليم وتقل قليلا عند أقدام الجبال، وتكون متواضعة شمال المنطقة الوسطى وتبدأ في الشح والندرة جنوب المنطقة الوسطى وتعاود الارتفاع عند الجبال الجنوبية.

- الشبكة الهيدروغرافية التي تكون كثيفة ومدة جريانها أكبر في السنة في شمال الإقليم، لتصبح أقل عدد ومنسوبا وجريانا في وسط الإقليم وتظهر أحواض التصريف الداخلي في شكل شطوط وسبخات، لتعاود الشبكة المائية تشعبها وكثافتها في أقصى الجنوب.

2 – المناطق الطبيعية المتجانسة في ولاية سطيف: بناء على ما سبق يمكن تقطيع منطقة الدراسة إلى خمس مناطق طبيعية متجانسة هي:

- المنطقة الجبلية الشمالية: تقع هذه المنطقة في أقصى شمال الولاية، تشغل مساحة 1297.42 كم^2 أي حوالي خُمس (19.81%) مساحة ولاية سطيف، لكنها تضم ثُلث (20) عدد بلدياتها، وهي منطقة شديدة التضرس وشديدة الانحدارات، يغلب عليها طابع الجبال المرتفعة والمسالك والدروب الوعرة.

ولأن موقع هذه المنطقة غير بعيد عن شواطئ البحر المتوسط فهي تتمتع بخصائص المناخ المتوسطي، حيث متوسطات التساقط تكون كبيرة في فصلي الشتاء والربيع، وقممها تغطيها الثلوج معظم أيام السنة لذلك الغطاء النباتي الطبيعي يتشكل من غابات كثيفة، بالمقابل المساحات الزراعية في هذه المنطقة تكون صغيرة ومتقطعة وتكون في الغالب عند سفوح الجبال وعلى بعض ضفاف بعض الأودية.

رغم هذه الظروف الطبيعية الصعبة إلا أن المنطقة يسكنها 17.4% من مجموع سكان الولاية.

- **منطقة أقدام الجبال:** تبلغ مساحة هذه المنطقة 1358.9 كم² أي ما نسبته 20.75% من مساحة الولاية، وهي منطقة انتقالية بين الجبال الوعرة في الشمال والسهول العليا المنبسطة في الوسط، وهي منطقة جبالها وتلالها أقل ارتفاعها واقل انحدارا من المنطقة الجبلية الشمالية، تعرف أيضا تساقطات (أمطار وثلوج) معتبرة خلال فصلي الشتاء والربيع، الغطاء النباتي بها أقل كثافة من منطقة الجبلية الشمالية. المساحات الزراعية بهذه المنطقة معتبرة وهي أكبر مساحة وأكثر اتساعا مما هي علية في أقصى الشمال. يتركز بهذه المنطقة 15.27% من السكان.

- **منطقة السهول العليا الوسطى**: مساحة هذه المنطقة 1447.32 كم² أي ما نسبته 22.09% من مساحة منطقة الدراسة، ورغم انها مرتفعة بحوالي 1000 متر عن مستوى سطح البحر إلا انها تمتاز بالانبساط، وهي سهول خصبة شاسعة تأخذ شكلا مستطيلا تمتد من الشرق إلى الغرب.

تستقبل هذه المنطقة معدلات تساقط معتبرة خلال السنة مع تسجيل تذبذب كبير من سنة إلى أخرى، كما تعرف المنطقة تساقطا محدودا للثلوج وتكون الصقيع خلال فصلي الشتاء والربيع.

ولان معظم مساحة هذه المنطقة عبارة مساحات زراعية منبسطة وواسعة تسود زراعات الحبوب الواسعة، والغطاء النباتي الطبيعي شبه منعدم.

هذه الخصائص جعلت 42.96% من السكان يتركزون في هذه المنطقة.

- **منطقة السهول العليا الجنوبية:** تقع هذه المنطقة جنوب منطقة السهول العليا الوسطى، مساحتها 1741.31 كم² أي ما نسبته 26.59% من مساحة منطقة الدراسة، وهي منطقة مرتفعة على مستوى البحر، سطحها في معظمه يمتاز بالانبساط مع وجود مرتفعات متفرقة ووجود شطوط وسبخات هي عبارة مناطق تفريغ لنظام تصريف داخلي. تستقبل هذه المنطقة تساقطات أقل من منطقة السهول العليا الوسطى، مع تذبذب اكبر وتظهر بالمنطقة علامات القُحولة والمنطقة تاريخيا عرفت بزراعة الحبوب وممارسة حرفة الرعي. استطاعت هذه المنطقة من استقطاب 20.38%

- **المنطقة الجبلية الجنوبية:** منطقة صغيرة المساحة تقع أقصى جنوب ولاية سطيف، تبلغ مساحتها 704.69كم² أي 10.76% من مساحة الولاية. معظم مساحتها عبارة عن جبال جافة، تتلقى كميات محدودة ومتذبذبة من الأمطار وفي أحيان قليلة كميات محدودة من الثلوج. الغطاء النباتي الطبيعي في هذه المنطقة ضعيف، كان للمنطقة حظ من عمليات تشجير واسعة في إطار مشروع السد الأخضر. المساحات الزراعية في المنطقة قليلة ومتقطعة، لكن بها مساحات عشبية ورعوية معتبرة. تستقبل المنطقة عددا محدودا من السكان لا يتعدى 4% من مجمع سكان الولاية.

الخريطة رقم (29): ولاية سطيف – المناطق الطبيعية (المناطق المتجانسة)

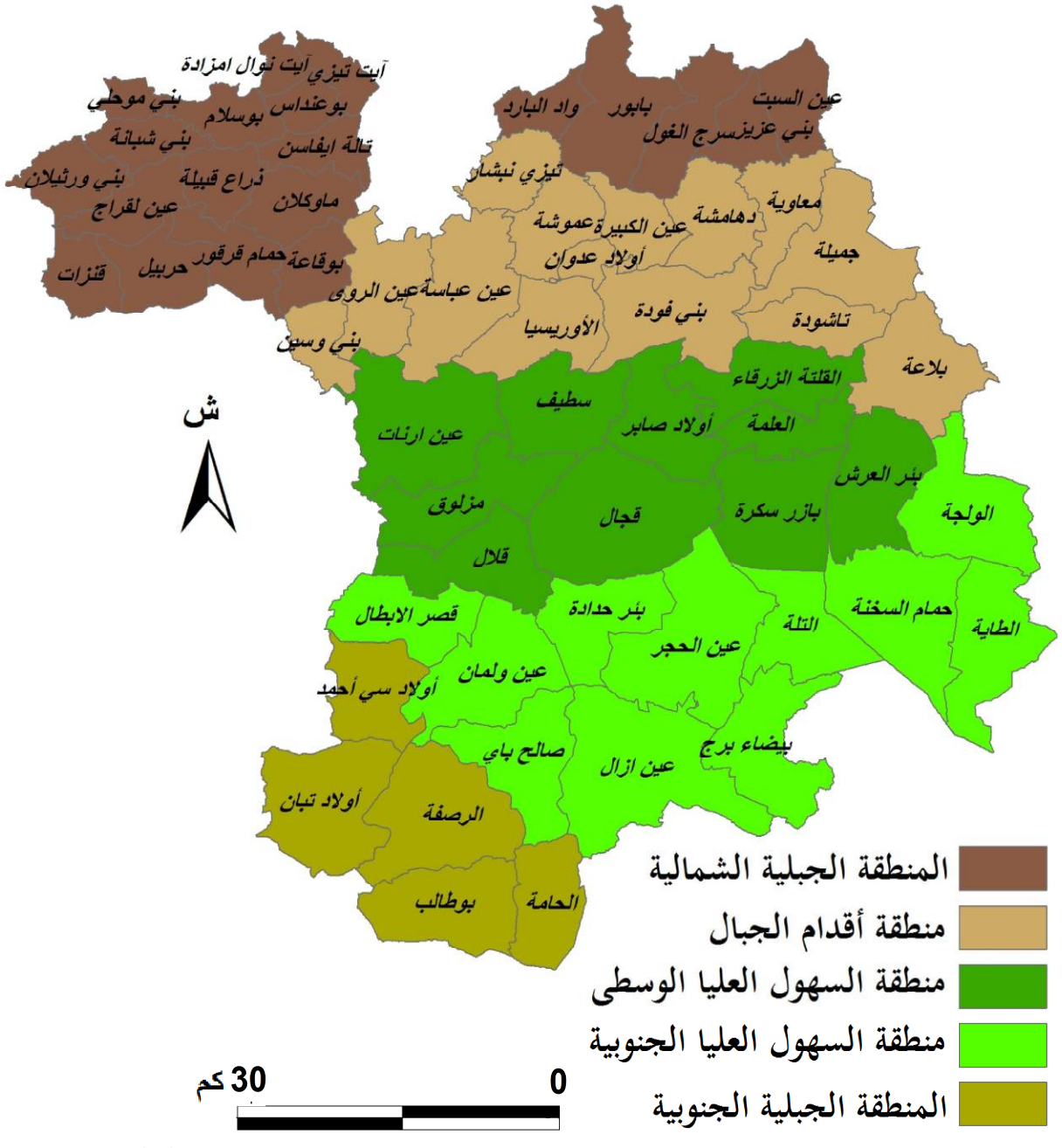

إنجاز شخصي

تتقاسم هذه المناطق بشكل متباين مساحة وسكان وبلديات الولاية كما هو موضح في الخريطة رقم (29) والجدول رقم (38)

جدول رقم (36): توزيع السكان والمساحة على المناطق المتجانسة

	عدد البلديات	البلديات	المساحة		عدد السكان 2008	
			كم²	%	نسمة	%
المنطقة الجبلية الشمالية	20	عين السبت، بني عزيز، سرج الغول، بابور، واد البارد، أيت تيزي، آيت نوال أمزادة، بوعنداس، بوسلام، تالة ايفاسن، بني موحلي، بني شبانة، ماوكلان، ذراع قبيلة، حمام قرقور، بوقاعة، حربيل، عين لقراج، قنزات، بني ورثيلان	1297.42	19.81	259300	17.4
أقدام الجبال	14	البلاعة تاشودة جميلة معاوية الدهامشة بني فودة عين الكبيرة أولاد عدوان اوريسيا عموشة تيزي نبشار عين عباسة عين الروى بني وسين	1358.9	20.75	227539	15.27
السهول العليا الوسطى	10	بئر العرش العلمة بازر سكرة القلتة الزرقاء أولاد صابر قجال سطيف مزلوق قلال عين أرنات	1447.32	22.09	640069	42.96
السهول العليا الجنوبية	11	الولجة الطاية التلة حمام السخنة عين الحجر بيضاء برج عين أزال بئر حدادة صالح باي عين ولمان قصر الأبطال	1741.31	26.59	303695	20.38
المنطقة الجبلية الجنوبية	5	أولاد سي احمد، الحامة، الرصفة، أولاد تبان، بوطالب	704.69	10.76	59377	3.99

إنجاز شخصي بالاعتماد على أرقام وبيانات *ONS, RGPH, 2008 + DPSB, W. de Sétif*

خاتمة

من خلال هذا الفصل نستنتج أن إقليم ولاية سطيف تشكل وفق الأحداث والمراحل التاريخية الهامة والمحطات المعلمية التي مر بها، لتستقر في النهاية حدوده وتتشكل صورته كما هي في الوقت الحالي.

من الناحية الطبيعية يقع إقليم الدراسة في موقع مميز يسمح باتصالية جيدة مع باقي مناطق البلاد ويشمل هذا الموقع أوساط طبيعية مختلفة، ويشغل مساحة تجاوزت ستة آلاف وخمسمائة كم^2. والإقليم متباين طبيعيا بشكل كبير سواء من ناحية التركيب الصخري أو عناصر المناخ أو وفرة الموارد الطبيعية. وأيضا يعاني من صعوبات كثيرة تتمثل في الانجراف والجفاف وتباين توزيع الموارد وغيرها.

أما من الناحية البشرية فلإقليم وزن ديموغرافي كبير، فولاية سطيف تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان على المستوى الوطني، والمجتمع فتي فيه نسبة مرتفعة من اليد العاملة، يعرف الإقليم انتشارا واسعا لمؤسسات التعليم العام ومؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بالإضافة إلى جامعتين، ولا يعتبر الإقليم طاردا للسكان لأن معدلات الهجرة الخارجية ضعيفة جدا وإلى جانب هذه المزايا توجد عدة صعوبات يعاني منها الإقليم، منها الاختلال الكبير في توزيع السكان ومعدلات الهجرة التي تعرفها بعض جهات الإقليم، وهذا ما يخفي مشاكل وصعوبات تنموية أعمق.

ومن خلال الدراسة الطبيعية والبشرية يمكن تقطيع الإقليم إلى خمس مناطق متجانسة هي:

- المنطقة الجبلية الشمالية
- منطقة أقدام الجبال
- منطقة السهول العليا الوسطى
- منطقة السهول الوسطى الجنوبية
- المنطقة الجبلية الجنوبية.

الفصل الرابع:

القطاعات الأساسية ومستويات التنمية في ولاية سطيف

أولا: القطاع الأول - الفلاحة

ثانيا: القطاع الثاني - الصناعة

ثالثا: القطاع الثالث - الخدمات والبنية الأساسية.

رابعا: مستويات التنمية في ولاية سطيف

تمهيد

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل واقع القطاعات الأساسية في مجال الدراسة والمتمثلة في القطاع الفلاحي، الصناعي وقطاع الخدمات والبنية الأساسية. وذلك من خلال التطرق إلى إمكانيات كل قطاع وتوزيعها في المجال.

حيث يتم التطرق في هذا الفصل إلى إمكانيات القطاع الفلاحي وتوزيعها المجالي وتحديد الإنتاج في الإقليم محل الدراسة، كما يتطرق إلى الإمكانيات المنطقة الصناعية وتوزيع النسيج الصناعي من خلال توزيع مناطق النشاطات والمناطق الصناعية، كما يتم التطرق أيضا إلى شبكات البنية الأساسية وتوزيعها الجغرافي في الإقليم، كما يتطرق هذا الفصل إلى الخدمات والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية والسياحية إضافة إلى خدمات الربط بالشبكات الأساسية، وتوزيعها المكاني في الإقليم محل الدراسة.

وانسجاما مع خطة البحث تطرق هذا الفصل أيضا إلى تحديد مستويات التنمية في منطقة الدراسة عن طريق توليفة من المؤشرات المتنوعة والتي تخص الواقع التنموي في المنطقة. وصولا إلى ترتيب جهات الإقليم حسب مستوى التنمية.

أولا: الفلاحة – مؤهلات معتبرة متباينة جغرافيا، وإنتاج متنوع لكنه ما يَزال محدودا

الفلاحة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.[1] والقطاع الفلاحي هو القطاع الاقتصادي الأول، وله أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، وهو ركيزة أساسية لاقتصاد متوازن، فضلا على توفيره الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعة الغذائية وغيرها.

تقوم الزراعة على مقومات وعوامل لا بد من توافرها حتى تؤدي دورها ووظيفتها، هذه المقومات بمثابة الضوابط التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكون المسؤولة عنه، تتمثل هذه المقومات في عوامل كثيرة منها ما هو طبيعي كالتربة والمناخ والمياه ومنها ما هو بشري يتعلق بالإنسان ومدى قدرته على استثمار العوامل الطبيعية.[2]

مرت المنطقة – كباقي مناطق البلاد- بعدة تحولات عرفها القطاع الفلاحي من العهد الاستعماري إلى الآن، حيث تعاقبت على المجال الفلاحي العديد من السياسات المتباينة - حسب مقتضيات كل فترة - وقد تركت هذه السياسات الأثر الواضع على القطاع الفلاحي وعالم الريف.[3]

مجال الدراسة غني بالموارد والمؤهلات الفلاحية، فولاية سطيف تعد مساحات واسعة صالحة للزراعة وخصبة، يسودها مناخ ملائم للنشاط البشري عموما والفلاحي خصوصا، أيضا، تقف في وجه تطور القطاع الفلاحي بالولاية جملة من الإكراهات الطبيعية والبشرية.

1 - توزيع الأراضي (استخدامات الأرض الفلاحية): تتربع ولاية سطيف على 654964 هكتارا، هذه المساحة المعتبرة لها استخدامات مختلفة حيث توجد الأراضي الفلاحة، الغابية وأراضي الاستخدامات العمرانية والصناعية، والشكل رقم (19) يبين توزيع الأراضي في ولاية سطيف.

تشكل الأراضي الفلاحية في ولاية سطيف نسبة كبيرة، حيث تشغل الأراضي الصالحة للزراعة مساحة 403240,6 هكتارا، ما يعادل 61,57% من المساحة الإجمالية، بالإضافة إلى 56606,35 هكتار من الأراضي الرعوية أي ما يعادل 8,64%، وبالمقارنة مع توزيع السكان بين الريف والمدينة عبر تراب الولاية نلاحظ توافقا ايجابيا بين السكان ومجالهم الطبيعي إذ أن جزء كبيرا من السكان يسكنون الأرياف.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص 37

[2] محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 27، الكويت، سبتمبر 1979، ص 52

[3] *Omar Bessaoud, l'agriculture et la paysannerie en Algérie les grand handicaps, communication au symposium – état des savoirs en sciences sociales et humaines, CRASC, Oran, 20-22 septembre, 2004, pp 6-8.*

لكن التمعن في توزيع العمالة في الولاية على القطاعات نجد أن العمالة الفلاحية لا يتجاوز (11.7%) في حين تبلغ (37.75%) في الصناعة وفي البناء والأشغال العمومية و50.55% في الخدمات[1]، وهذا ما يؤشر على وجود قطيعة بين السكان والأرض في الكثير من مناطق الولاية.

وتشغل المساحة الغابية 100232 هكتار ما يعادل 15.3% من المساحة الإجمالية للولاية، في حين تبلغ الأراضي غير المنتجة 94884.67 هكتار بنسبة 14.49% من المساحة الإجمالية وهي تتوزع على الاستخدامات البشرية كالطرق والعقارات المبنية وغير المبنية ...الخ.

تبلغ المساحة الفلاحية المستغلة 362156,6 هكتارا، أي ما نسبته 55.54% من المساحة الإجمالية، وهي نسبة معتبرة، لكن المساحة المسقية منها لا تتجاوز 38 ألف هكتار، وإن هي عرفت ارتفاعا في السنوات الماضية إلا أن نسبتها لم تتعد 10.45% من المساحة المستغلة فعلا، و5.78% من المساحة الإجمالية. وهي نسبة تعكس نوع ونمط الاستغلال، حيث تسود الزراعات المطرية البعلية الواسعة المتمثلة في الحبوب (القمح، الشعير، الشوفان ...الخ).

الشكل رقم (19): توزيع الأراضي في ولاية سطيف

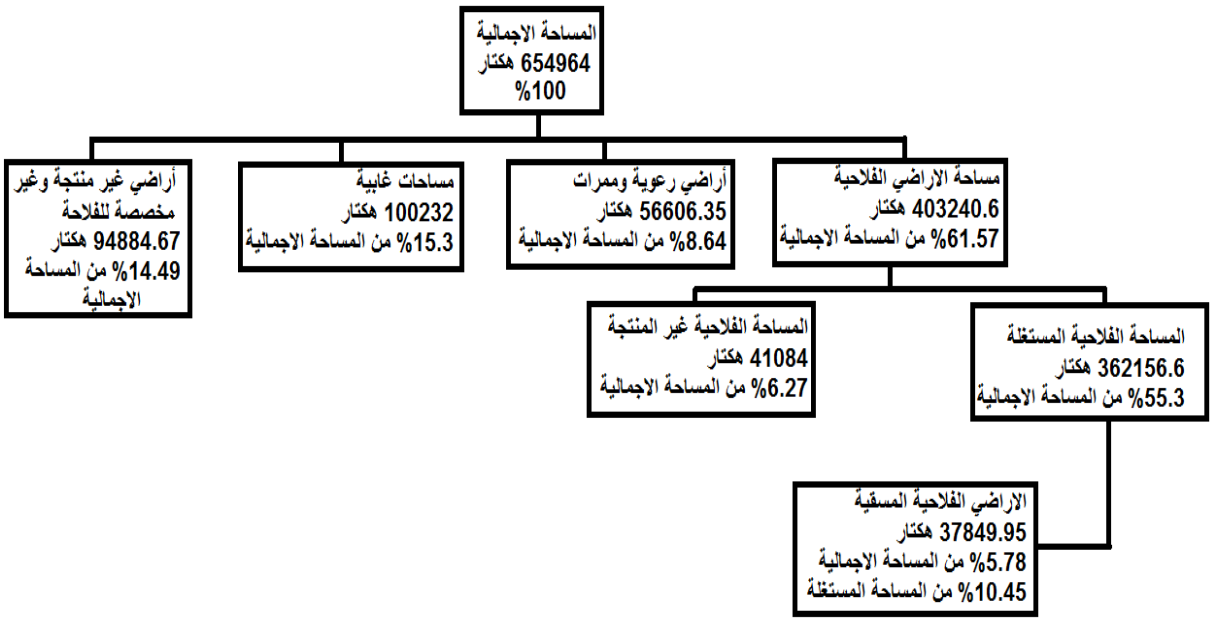

مديرية الفلاحة لولاية سطيف

2 - التوزيع المجالي للأراضي الفلاحية: هناك تباين في توزيع الأراضي الفلاحية حيث تتركز أغلبيتها في المناطق السهلية الوسطى والجنوبية بنسبة 52.83% (السهول الوسطى 27.25%، التي تضم بلديات: قجال عين أرنات، بازر سكرة، ومزلوق. والسهول الجنوبية 27.58% التي تضم بلديات: عين أزال، عين الحجر، حمام السخنة والولجة) بينما تقل في المناطق الجبلية فهي لم تتجاوز 6.88% في المنطقة الجبلية الجنوبية، و17.04% في المنطقة الجبلية الشمالية، كما توجد مساحات زراعية معتبرة في

[1] *ONS, RGPH, 2008*

منطقة أقدام الجبال حيث تشكل 21.25% من المساحة الفلاحية في الولاية عين عباسة أوريسيا عين الروى بني فودة...).

كما تبين الخريطة (30) محدودية الأراضي المسقية، التي لم تتعد نسبتها في بلديات الولاية 24% في أحسن الحالات، مع وجود إلى تباين كبير بين البلديات، فبلدية التلة وصلت بها نسبة الأراضي المسقية إلى 23.34% وهي أعلى نسبة في الولاية، والنسبة لا تتجاوز 0.9% في بلدية واد البارد وهي أدنى نسبة في الولاية، كما نجد أن نصف بلديات الولاية تقل فيها النسبة عن 5%، و10 بلديات تقل فيها النسبة عن 2%، في حين بلديتين فقط تتجاوز النسبة فيهما 20% .

وحسب الأوساط الطبيعية تقل نسبة الأراضي المسقية في البلديات الجبلية، وتزيد النسبة في بلديات السهول العليا، وما يحد من ارتفاع نسبة الأراضي المسقية في الولاية، عدم وفرة المياه السطحية، تراجع مناسيب المياه في الآبار والأنقاب، وجفاف الينابيع كليا أو فصليا، وغياب نظام تحويلات مائي فعال في الميدان.

الخريطة رقم (30): ولاية سطيف – توزيع الأراضي المستغلة والمسقية منها سنة 2017

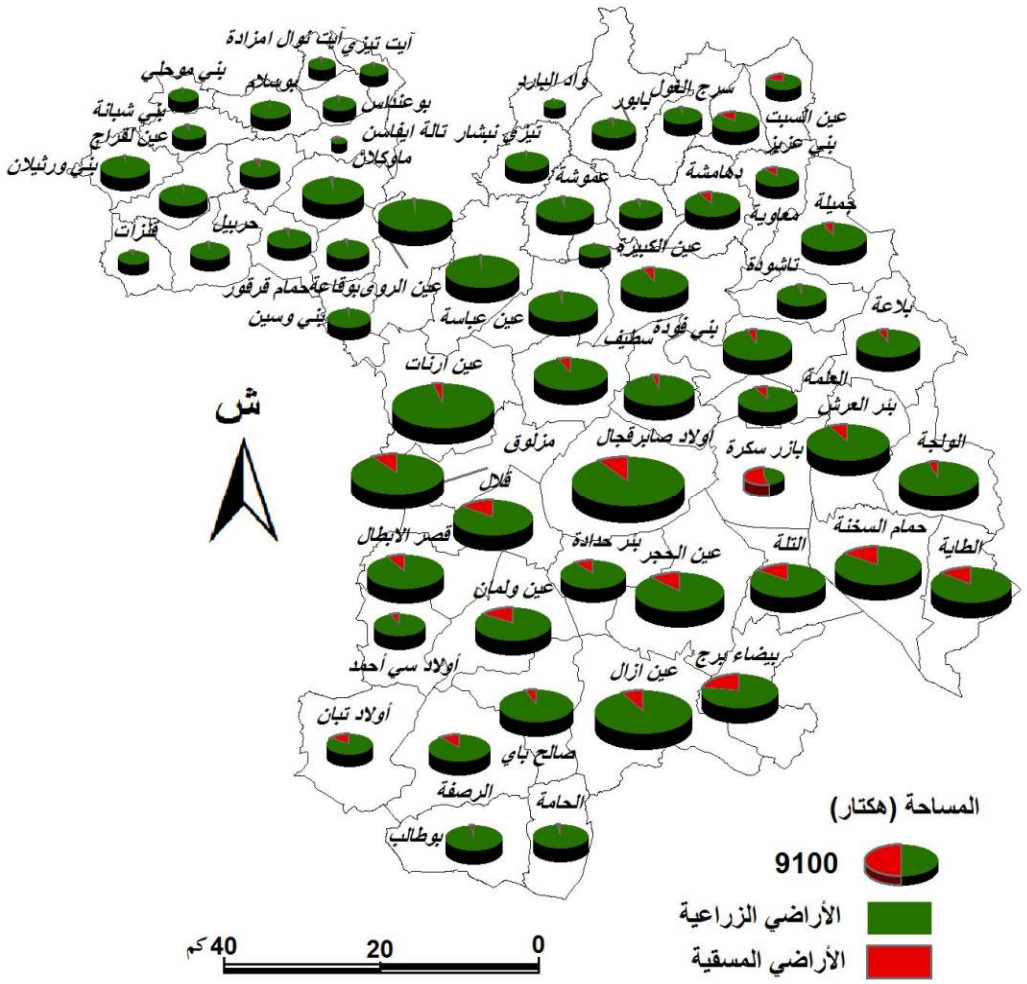

انجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

3 – العوامل المتحكمة في القطاع الفلاحي: يتأثر إنتاج الغذاء بجملة من العوامل المتغيرة، والتي تعمل عملها في صنع الكثير من الإختلالات المكانية، سواء من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، ومن هذه الأعمال ما يعود لاعتبارات طبيعية، ومنها ما يرجع لاعتبارات بشرية واقتصادية.[1]

3 - 1 - الطبيعية:

- التضرس الشديد خاصة في المنطقتين الجبلية الشمالية وبدرجة أقل في المنطقة الجبلية الجنوبية لأنه من مترتبات الانحدار الشديد الحت المائي وانجراف التربة وغسلها وإفصقارها من المواد العضوية ناهيك على صعوبات التنقل والعمل في هذه البيئة. بالإضافة إلى قلة وندرة الغطاء النباتي الطبيعي مما ينجر عنه أشكالا متنوعة من التعرية وفقدان الأتربة، ما ينتج عنه ضعف مردود الأرض.

- عزلة بعض المناطق الجبلية

- زيادة المساحة القاحلة على حساب الأراضي الزراعية بسب طبيعة الأحوال المناخية، حيث أن شيوع ظاهرة الجفاف وتردي الطقس أدى إلى تفاقم ظاهرة التصحر[2] في جنوب الولاية، حيث أن حوالي 120.000 هكتار مهددة بالتصحر.[3]

- قلة التساقط وتذبذبه، وما يفاقم الوضع هبوب رياح السيروكو خاصة على جنوب المنطقة، وهو الذي يزيد من حدة التبخر. بالإضافة إلى أن الهياكل المجندة للمياه السطحية غير كافية وغير منظمة.[4]

- تشكل الموارد المائية عنصرا أساسيا للزراعة، والمنطقة تتوزع فيها الموارد المائية بشكل غير مناسب، فالكثير من البلديات تعاني مشكلة المياه وانخفاض منسوبها في الآبار والانقلاب والينابيع.

3 - 2 - البشرية:

- دعامة الاقتصاد الفلاحي هو العقار الفلاحي، ولا يعني وفرة الأراضي الفلاحية فقط بل توزيعها على من يخدم الفلاحة فعلا، حيث تعاني المنطقة من تفتت الملكية العقارية بفعل الميراث وصعوبات

[1] عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 157

[2] محمد علي الفرا، المرجع السابق، ص 35

[3] مديرية الفلاحة لولاية سطيف، التنمية الفلاحية: الوضعية الحالة والآفاق، 2010، ص 04

[4] المرجع نفسه، ص 04

المتعلقة بنقل الملكية، إضافة الزحف العمراني على الأراضي الصالحة للزراعة. ومحدودية مساحة المستثمرات الفلاحية فنجد 90% من المستثمرات مساحتها أقل من 20 هكتارا.[1]

- العمالة الفلاحية عنصر أساسي في القطاع الزراعي، وتشكو المنطقة من قلة العمالة المتوجهة إلى القطاع وتفضيلها لقطاعات الأخرى، وتنتشر في الكثير من المناطق نمط الاستغلال الأسري للأرض.

- التكوين الفلاحي حيث أن معظم الفلاحين يمارسون عملهم بطريقة تقليدية وهم غير مكونين بطريقة حديثة.

- تساهم المكننة في سرعة وزيادة الإنتاج، أما الأسمدة فتزيد الإنتاج وتحسن مردوده، بشرط استخدامها بطريقة علمية.

- وجود بنية تحتية قوية تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية ومنها الفلاحة حيث تسهل عمليات نقل البذور والأسمدة وتصريف المنتوج، كما إن وجود صناعة غذائية حديثة يساعد على زيادة الطلب على الإنتاج وزيادة فرص تسويقه.

- السياسات الزراعية، والوضعية القطاع الحالية نتيجة للسياسات المتعاقبة التي طبقت في المجال، فبعد تجارب التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإنشاء التعاونيات الفلاحية وصولا إلى صيغة الامتياز، ما زال القطاع يعاني الكثير من الصعوبات ولازال المجال الفلاحي غير مستغل على الوجه المطلوب.

4 - الإنتاج النباتي والحيواني:

يمتاز الإنتاج في منطقة الدراسة بالتنوع، نظرا للمساحة المعتبرة وتنوع الأوساط الطبيعية، من حيث التضاريس والتساقط، ومعظم الإنتاج في المنطقة يقدمه الخواص، وهو الأمر الذي تعكسه أرقام الجدول (38)، فمن بين 42418 وحدة إنتاج في الولاية يوجد 40.842 وحدة تابعة إلى الخواص إلى جانب 947 مستثمرة خاصة و519 مستثمرة جماعية و7 مزارع نموذجية.

جدول رقم (37): توزيع وحدات الإنتاج النباتي في ولاية سطيف

مزرعة نموذجية	مستثمرة جماعية	مستثمرة فردية	خواص	مجموعة GCA	أخرى	المجموع
7	519	947	40.842	94	9	42.418

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

[1] مديرية الفلاحة لولاية سطيف المرجع السابق، ص 04

4 – 1 – الإنتاج النباتي:

4 – 1 – 1 - الحبوب: تحتل الحبوب الغذائية مكانة هامة بين المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القمح بنوعيه والشعير، وقد عرفت المنطقة زراعة الحبوب منذ أقدم العصور، حيث وجدت الكثير منها ضمن مخلفات الإنسان وآثاره، ويعتمد السكان على القمح بشكل أساسي في إنتاج الغذاء وعلى الشعير في غذاء الحيوانات.[1]

لقد بلغت المساحة المزروعة 191450 هكتارا تنتج 3089669.5 قنطارا بمردودية بلغت 16.69 قنطار/الهكتار، وهي نسبة متواضعة تعكس نمط الاستغلال السائد في المنطقة، وتشمل الحبوب: القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير والشوفان والشكل رقم (20) يبين إنتاج الحبوب في ولاية سطيف.

الشكل رقم (20): إنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية سطيف خلال السنة 2017/2016

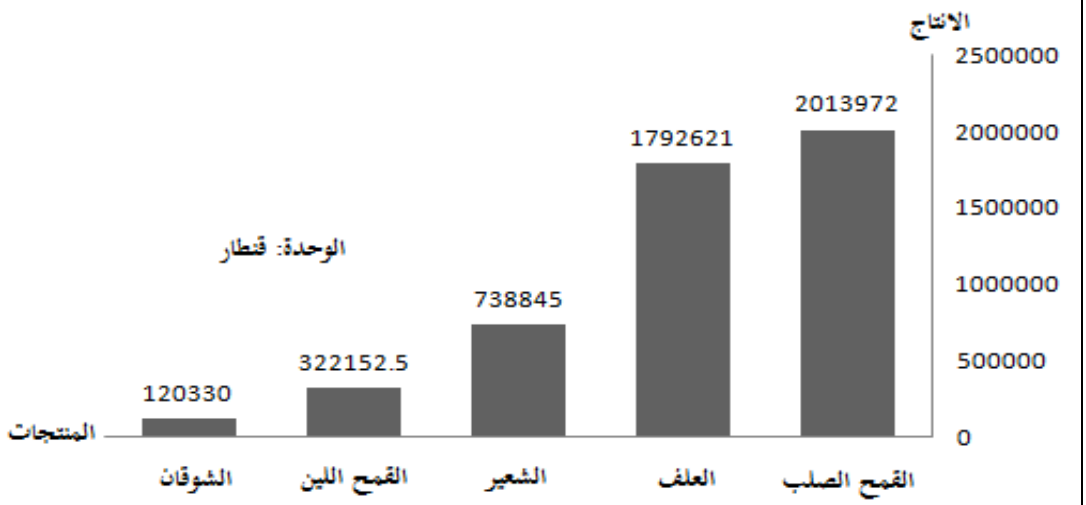

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

- **القمح الصلب:** بلغ الإنتاج خلال السنة الفلاحية 2017/2016 2013972 قنطارا، بمردود متواضع بلغ 17 قنطار/هكتار، تتم زراعته بطريقة بعلية لا تعتمد على السقي في الغالب، يتركز زراعته في بلديات السهول العليا وأقدام الجبال (عين أرنات 141420، بلاعة 83852، عين عباسة 81510، عين الروى 80940، مزلوق 77200، قجال 74128).

- **القمح اللين:** بلغ الإنتاج 322152.5 قنطارا تتركز زراعته أساسا في بلديات السهول العليا الوسطى والجنوبية بازر صخرة 61268، عين ولمان 24800، قجال 24700، عين أرنات20900، قصر الأبطال 20800 قنطار).

[1] محمد علي الفرا، المرجع السابق، ص 106

الشكل رقم (21): أكبر خمس بلديات إنتاجا للقمح الصلب في ولاية سطيف

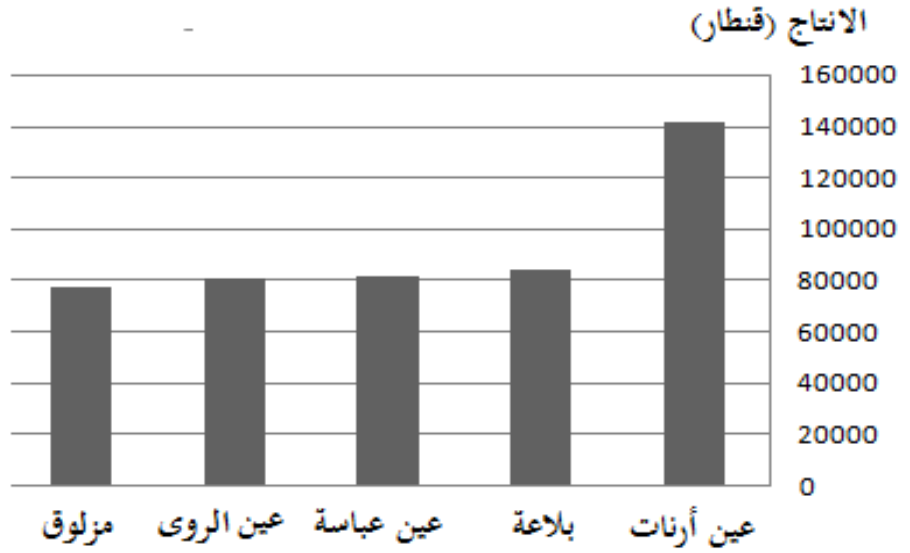

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

الشكل رقم (22): أكبر خمس بلديات إنتاجا للقمح اللين في ولاية سطيف

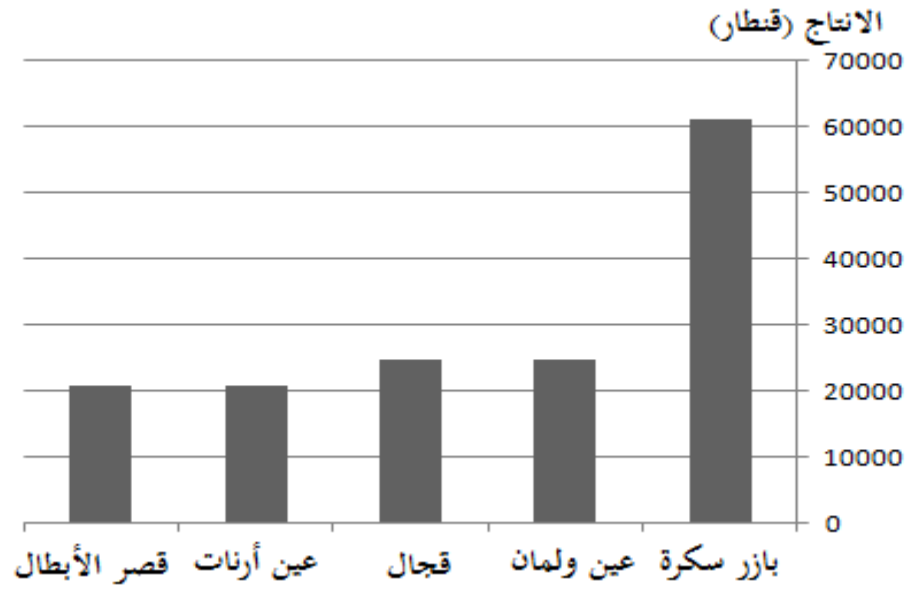

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

- **الشعير:** بلغ الإنتاج خلال السنة الفلاحية 2017/2016 738845 قنطارا، المردود 16 قنطار/هكتار يتركز في بلديات السهول العليا خاصة السهول الجنوبية، حيث الأراضي المنبسطة الواسعة والمناخ الملائم لهذه المحصول الزراعي حيث بلغ الإنتاج في بلدية عين أزال 64050، قجال 56400، قلال 32984، قصر الأبطال 32190 قنطار.

- **الشوفان:** بلغ الإنتاج 120330 قنطار بمردودية بلغت 16.43 قنطار/هكتار، يتركز الإنتاج في بلديات السهول العليا وهي قجال 14000، بازر صخرة 12480، حمام السخنة 9800، التلة 9800، الطاية 8400 قنطار.

عند مقارنة كميات الإنتاج حسب أنواع الحبوب، كما هو مبين في الشكل رقم (23)، نجد أن السيادة كانت للقمح الصلب، حيث بلغت نسبة إنتاجه 63%، في المرتبة الثانية يأتي الشعير ثم القمح اللين، بينما نسبة إنتاج الشوفان لا تتعدى 4%.

الشكل رقم (23): نسب إنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية سطيف

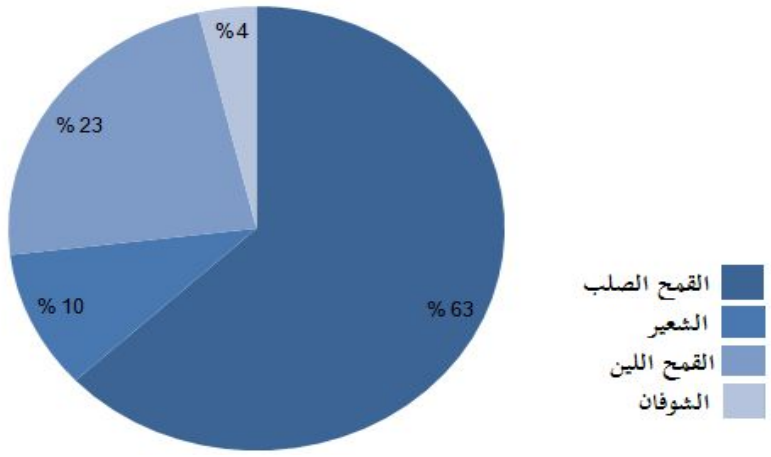

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017 .

4 – 1 – 2 - الأعلاف: بلغت المساحة المزروعة خلال السنة 2017/2016 39623 هكتارا ووصل إنتاجها إلى 1792621 قنطار بإنتاجية بلغت 45 قنطار/ الهكتار وأكثر البلديات إنتاجا تتركز في السهول العليا حيث الأراضي المنبسطة. وأكثر البلديات إنتاجا هي: قجال 412140، مزلوق 121805، بيضاء برج 99200، عين الحجر 86150، عين أزال 82000 قنطار.

4 – 1 – 3 - الزراعة النقدية (التبغ): تزرع على مساحة تقدر بـ: 933 هكتار ، بلغ الإنتاج 18.675 قنطار بإنتاجية بلغت 20.02 قنطار/هكتار، تتركز هذه الزراعة في ست بلديات متجاورة جنوب غرب الولاية (عين ولمان قلال قصر الإبطال صالح باي أولاد تبان الرصفة) وكمية قليلة في بلدية آيت تيزي أقصى شمال الولاية، تستحوذ بلدية عين ولمان على 66.45% من المساحة المخصصة لهذا المنتوج و73.04% من الإنتاج.

4 – 1 – 4 - الأشجار المثمرة: تنتشر في الولاية على المساحة 32565,34 هكتارا تتركز في المناطق الجبلية حيث المناخ أكثر ملاءمة وأقدام الجبال خاصة في الجهة الشمالية من الولاية، بلغ الإنتاج 497377,75 قنطار بمردودية بلغت 15.27 قنطار/الهكتار.

أكثر من نصف المساحة المشجرة (19552,4 هكتار 60.04%) مخصصة لشجرة الزيتون، التي تعتبر تراثا عريقا بالمنطقة. يتجاوز عددها 1.8 مليون شجرة، تنتج 234282,49 قنطارا من الزيتون و48389,8 هكل من الزيت. وإلى جانب أشجار الزيتون تشتهر المنطقة أيضا بأشجار التين، اللوز، والتفاح.

الشكل رقم (24): مردودية بعض المحاصيل الزراعية في ولاية سطيف سنة 2017/2016

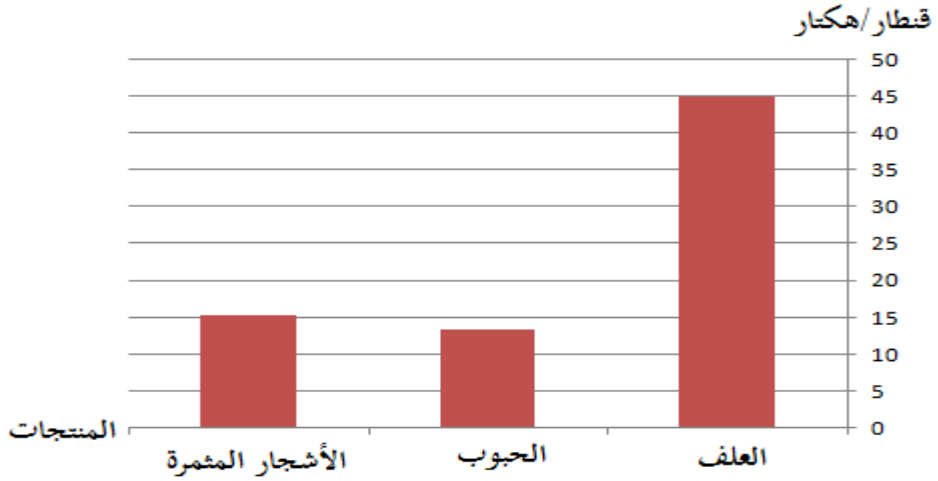

انجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

4 – 2 – الإنتاج الحيواني: الإنتاج الحيواني جزء هام من اقتصاد الفلاحي في الولاية لما يوفره من مواد غذائية كاللحم والحليب والبيض والعسل ومواد أولية للصناعة الغذائية.

4 – 2 – 1 – الثروة الحيوانية وتوزيعها في الولاية:

4 – 2 – 1 – 1 – الماشية: تملك ولاية سطيف ثروة حيوانية معتبرة، تقدر بـ: 715986 رأس 67.93% منها أغنام، و21.91% أبقار والشكل رقم (25) يوضح حجم هذه الثروة.

الشكل رقم (25): الثروة الحيوانية في ولاية سطيف سنة 2017

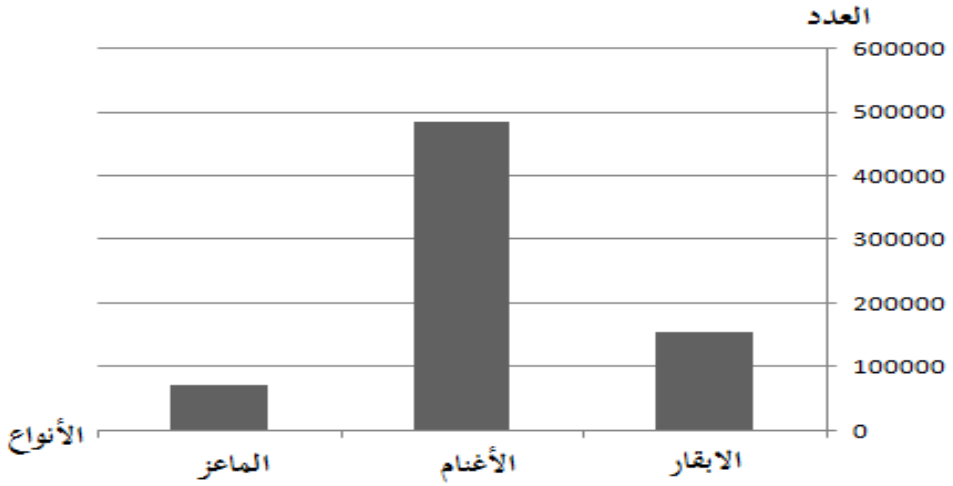

انجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

تتوزع الأغنام والبالغ عددها 486366 رأس (حوالي نصف مليون رأس)، 60% منها تتركز في بلديات نطاق السهول في وسط الولاية، وتأتي بلدية التلة في المقدمة بـ 22 ألف رأس، وعند ترتيب بلديات

الولاية حسب عدد رؤوس الأغنام نجد أن 16 بلدية الأكثر عددا 15 منها تقع في نطاق السهول العليا الوسطى والجنوبية، و15 بلدية الأقل عددا تنتمي إلى البلديات الجبلية الواقعة في شمال الولاية.

بينما توزيع الأبقار والبالغ عددها 156879 رأس، يتركز أكثر من 60% منها في المنطقة السهلية، حيث أن 10 بلديات الأكثر عددا منها 9 بلديات تنتمي إلى السهول العليا، وتستأثر منطقة السهول الوسطى على أكثر من 44% من هذه الثروة، وتأتي بلدية بئر العرش التي تنتمي إلى هذه المنطقة في المقدمة بـ 24882 رأس.

تساهم هذه الثروة الحيوانية في الولاية في إنتاج معتبر من اللحوم الحمراء بلغ 213967 قنطارا منها 122172 قنطار من لحوم الأبقار بنسبة 57.1% و75993 قنطار من لحوم الأغنام أي ما نسبته 35.52% و15802 قنطار من لحم الماعز بما نسبته 7.38%،

أكثر من 51% تأتي من منطقة السهول العليا، و41% من منطقة الجبال في الشمال، وحسب البلديات في المقدمة تأتي بلدية العلمة التي تنتج 11576 قنطارا وعين الكبيرة 10225 وعموشة 8814 وعين أرنات 8062 والتلة 7790 قنطار.

كما تساهم الثروة الحيوانية بالولاية في إنتاج 2873250 هكل من الحليب، 59% تأتي من منطقة السهول (31.16% من السهول الوسطى و27.87% من السهول الجنوبية)، و25.62 من منطقة أقدام الجبال، و10.73 من المنطقة الجبلية الشمالية و4.62 من المنطقة الجبلية الجنوبية. وتنتج ولاية سطيف 6641.6 قنطارا من الصوف 60% منها يأتي من المنطقة السهلية حيث تسود تربية الأغنام.

4 – 2 – 1 – 2 – الدجاج والديك الرومي: لقد بلغ الإنتاج 36372 قنطارا من لحم الديك الرومي، 45.72% من الإنتاج يتركز في السهول العليا الوسطى و30.14% في الهول العليا الجنوبية، وبذلك 4/3 من الإنتاج يتركز في المنطقة السهلية وسط منطقة الدراسة. كما وصل إنتاج لحم الدجاج إلى 294096 قنطارا من لحم دجاج، 34.28% منه يأتي من منطقة السهول العليا الوسطى، و22.83% من المنطقة الجبلية الشمالية، و20.49% من منطقة أقدام الجبال.

إنتاج البيض في ولاية سطيف بلغ 887099 x10^{6} وحدة، 63.59% يتركز في السهول العليا (40.19% السهول العليا الوسطى، 23.4% السهول العليا الجنوبية).

جدول رقم (38): الثروة الحيوانية في ولاية سطيف سنة 2017

	الماشية ومنها:				الدواجن ومنها:			النحل
النوع	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيل	الديك الرومي	دجاج الاستهلاك	دجاج البيض	
العدد	156879	486366	72741	9099	373735	3.86 مليون	13.11 مليون	76542 خلية

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

4 – 2 – 1 – 3 – تربية النحل: عرفت الولاية نموا معتبرا في قطاع تربية النحل، حيث وصل العدد إلى 76542 خلية نحل أنتجت كمية قدرت بـ: 2223 قنطارا من العسل، أكثر من نصف الكمية (51.42%) تنتجها المنطقة الجبلية الشمالية، و26.98% تنتجها منطقة أقدام الجبال، و11.16% تنتجها المنطقة الجبلية الجنوبية، أي أن 89.56% من الإنتاج يأتي من المناطق الجبلية في منطقة الدراسة، أما منطقتي السهول الوسطى والجنوبية فلا تنتجان سوى 10.44% من الإنتاج (7.56% من السهول العليا الوسطى، 2.88% من السهول العليا الجنوبية).

شكل رقم (26): الإنتاج الحيواني في ولاية سطيف سنة 2017

مديرية الفلاحة لولاية سطيف، 2017

4 – 2 – 1 - 4 - الصيد القاري: تم إنشاء المديرية الجهوية للصيد البحري بسطيف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-135 المؤرخ في 22 ماي 2001 والمتضمن انشاء مديريات للصيد البحري والمواد

الصيدية في الولايات وتنظيمها وسيرها[1]. وهي مديرية تنفيذية ولائية تنظيمية ذات طابع جهوي ، يدخل ضمن مجال نشاطها كل من ولاية سطيف، برج بوعريريج، المسيلة، وباتنة، وتهدف إلى التكفل بالقطاع واستغلال الإمكانات المتوفرة والعمل على تطويرها وتشجيع الاستثمار فيها لتنويع مصادر الإنتاج الفلاحي وضمان تزويد السوق المحلية بمنتوجات الصيد القاري وإحداث مناصب شغل، ومن مهامها على وجه التحديد:

- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاطات الصيد القاري وتربية المائيات وتحليلها وتوزيعها للإفادة منها.

- تنمية الثروة المائية وإدارتها وتسييرها وحمايتها والمحافظة عليها، وتثمينها ومراقبة استغلالها عن طريق تطوير نشاطات التربية المائية بترقية وتنشيطها وتنفيذ برامج التكوين وتحسين المستوى والإرشاد وتشجيع الاستثمار في نشاطات الصيد القاري وتربية المائيات وفي الصناعات المرتبطة بهما.

كما تم إنشاء الغرفة المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالصيد البحري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 304-02, الموافق لـ 28 سبتمبر 2002.

هذه الغرفة مشتركة ما بين الولايات تظم في إطارها الإقليمي كل من ولاية ميلة، برج بوعريريج، المسيلة وولاية باتنة، وهي تهدف إلى:

- تقدم الاقتراحات والدراسات المتعلقة بتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وكل ما من شأنه تطوير هذه الأنشطة.

- تنظم وتطور كل أشكال التشاور والتنسيق والإعلام بين المنخرطين فيها من جهة وتعمل على التقريب بينهم وبين المؤسسات والهيئات التي تنشط في هذا المجال

- تبادر في إطار التنظيم الجاري به العمل، بأنشطة التكوين و تحسين المستوى

تتمثل مؤهلات القطاع في ولاية سطيف فيما يلي:

- السدود: وعددها إثنان (واحد في طور الانجاز)، هما سد الموان وذراع الديس، حجم المياه بهما يصل إلى 285 مليون م^3.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-135 المؤرخ في 28 صفر 1422 الموافق لـ 22 ماي 2001 والمتضمن إنشاء مديريات للصيد البحري والمواد الصيدية في الولايات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29 الصادرة في 29 صفر 1422 الموافق لـ 23 ماي 2001

- 16 حاجز مائي، حجم المياه بها يصل إلى 10 مليون م^3.

- 5 سبخات وشطوط

- بحيرة الرصفة مساحتها 12 هكتار

- مزارع السمك:

- المزرعة السمكية لعمارة بشريف: في بلدية عين الحجر، أنشأت هذه المزرعة في إطار برنامج دعم نمو الإنعاش الاقتصادي سنة 2005، بدأت النشاط سنة 2009 تنتج الأنواع التالية: البوري، البلطي النيلي، القط الإفريقي، الشبوط، وتبلغ كمية الإنتاج النظرية 5 طن.

- مفرخة أسماك المياه العذبة: في بلدية أوريسيا بدأت النشاط سنة 2009 طاقتها الإنتاجية 15 مليون وحدة من صغار السمك.

- مشاريع انجاز مؤسسات لتربية المائيات على مستوى الحواجز المائية: وتشمل مؤسسة تربية المائيات على مستوى الحاجز المائي بوكحولة ببلدية عين عباسة *"Sétiffish"*، ومنح هذا الامتياز لأحد الخواص سنة 2014، وتسمح هذه المؤسسة بتشغيل 10 مناصب عمل دائمة و30 غير دائمة، وطاقتها الإنتاجية 20 طن/السنة. كذلك مؤسسة لتربية المائيات على مستوى الحاجز المائي بوشطاط ببلدية تيزي نبشار ومنح هذا الامتياز لأحد الخواص سنة 2014، وتسمح هذه المؤسسة بتشغيل 05 مناصب عمل دائمة و15 غير دائمة، وطاقتها الإنتاجية 20 طن/السنة، لكن هذه المؤسسة تعرف تعثرا والإنتاج حاليا متوقف.

لكن الإنتاج في هذا القطاع متواضع جدا في حدود 4.5 طن من سمك المياه العذبة سنة 2017، وهذا ما يبين ضعف مردودية هذا القطاع، مع وجود مؤشرات ميدانية تدل على إمكانيات كبيرة تسمح بتطور هذا القطاع مستقبلا.

ثانيا: الصناعة – قطاع واعد، يتركز على محور المواصلات الرئيسية

التصنيع هو عملية تطبيق التقنية الحديثة في إنتاج السلع، وخاصة الآلات واستخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية، وهناك بعض المؤشرات لتحديد درجة التصنيع كنسبة العاملين في القطاع الصناعي ونسبة الإنتاج الصناعي في القيمة المضافة للسلع المنتجة محليا، ومعدل استهلاك الطاقة ...الخ.[1] وتعد الصناعة أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي وحدة مكانية، فهي نشاط اقتصادي يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي، وهي قاطرة التطور بالنسبة للقطاعات الأخرى.[2]

يؤدي التصنيع إلى حدوث تحولات اقتصادية، إضافة إلى تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع، فالتصنيع يزيد من الطلب على اليد العاملة فتزيد الهجرة من الريف إلى المدينة وتظهر النقابات العمالية، كذلك يؤدي التصنيع إلى ظهور الأحياء الحضرية، وزيادة الطلب على الخدمات الأساسية في المدن الكبيرة، وزيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي...الخ[3].

بعد الاستقلال، توجهت الحكومة الجزائرية إلى تطوير القطاع الصناعي كقطاع استراتيجي يقود تنمية البلاد، وذلك عن طريق توطين مختلف الصناعات في ولايات الوطن المختلفة حسب خصوصيات كل منطقة، في ولاية سطيف تم اختيار مدن: سطيف، العلمة وعين الكبيرة لتشكل مثلثا صناعيا في المنطقة، حيث تم إنشاء العديد من المصانع المختلفة.

مع مطلع تسعينيات القرن الماضي سارت الجزائر في طريق التحول من الأسلوب الاشتراكي في التنمية إلى اقتصاد السوق فخوصصت العديد من المؤسسات الصناعية وفتحت الباب أمام الاستثمارات الخاصة، حيث ظهرت العيد من المشاريع الصناعية في عدة فروع صناعية خاصة في الأقطاب الصناعية القديمة.

1 – المؤهلات الصناعية بالولاية:

1 – 1 - الموقع المتميز: لولاية سطيف موقع جد متميز فهو قريب من البحر ومن الموانئ (بجاية، جن جن) بالإضافة إلى الموقع الوسطي بين شمال البلاد وجنوبها، كل هذا يساعد المنطقة لان تكون قطبا صناعيا كبيرا.

[1] عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق ص 209

[2] الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 02

[3] المرجع نفسه، ص 209

1 – 2 - البنية التحتية: هي القاعدة التي تمكن المنطقة من بناء النسيج الصناعي الذي يستغل الموارد المتاحة ويلبي احتياجات الساكنة، وهي تشمل الشبكة الطرقية: البلدية، الوطنية، والطريق السيار شرق غرب الذي يخترق الولاية على مسافة 74.8كم، وخط السكة الحديدية المار بالولاية والرابط بين الجزائر العاصمة والشرق الجزائري، كما تشمل البنية التحتية كل ما من شأنه تحسين بيئة الاستثمار الصناعي من توفر الشبكات التقنية (كهرباء، غاز، ماء، صرف صحي)، شبكة اتصالات...الخ.

1 – 3 – المواد الأولية:

1 – 3 – 1 – المواد الأولية الطبيعية: كثيرا ما يرتبط وجود صناعات معينة بوجود المواد الأولية، وولاية سطيف تتوفر على الكثير منها ويمكن أن تشكل منطلق لتوطين العديد من الصناعات ومن هذه الموارد الطبيعية:

- الحديد يستخرج من جبل عنيني بعين الروى، وقد قدر الاحتياطي بـ: 4 مليون طن.

- أشارت الدراسات إلى وجود احتياطي من الحديد والنحاس ببوعنداس

- الكلس المارني موجود بجبل مجون بعين الكبيرة وجبل القطار بعين الحجر.

- الكلس الذي يستخرج من عدة مناطق: بوقاعة، عين الروى، بني وسين، فرماتو، عين الكبيرة شمال الولاية، وفي مناطق أخرى وسط الولاية: حمام السخنة بئر العرش مزارة عين مسعود التابعة لبلدية عين أرنات وجبل حتي.

- تتوفر الولاية على احتياطيات هامة من الجبس في جميلة وقجال، وعلى الرمل الذي يستخرج من جبل مغرس شمال الولاية ، والملح بقجال وقلال.

1 – 3 – 2 - المواد الفلاحية الأولية: كما سبقت الإشارة تنتج الولاية العديد من المواد الفلاحية التي يمكن أن تكون مواد أولية للكثير من الصناعات، حيث تنتج كمية معتبرة 2873250 هكل من الحليب، و6641.6 قنطار من الصوف، بالإضافة إلى والجلود والفواكه والخضر ...الخ.

1 – 4 – الأسواق: الأسواق تعبر عن الطلب على مختلف السلع الصناعية، تعتبر ركن أساسي للصناعة، وولاية تعد ثاني أكبر الولايات من حيث الوزن الديموغرافي، حيث تَعُّد أكثر 1.8 مليون نسمة سنة 2017، كما إن الولاية بحكم موقعها في نطاق التواجد البشري الكثيف فهي تجاور وقريبة من الولايات ذات أحجام سكانية كبيرة، وعليه فالمجال الجغرافي لسوق السلع الصناعية يكون محليا، إقليميا وحتى وطنيا.

1 – 5 – الموارد البشرية: تتمثل في:

- توفر اليد العاملة نظرا للوعاء الديموغرافي الكبير.

- وجود مؤسسات تكوين العمالة الصناعية وتتمثل في:

* جامعتين

* مؤسسات التعليم المهني (العلمة، عين ولمان)

* مؤسسات التكوين المهني

2 - النشاط الصناعي: في ولاية سطيف هناك منطقتين صناعيتين في كل من بلديتي سطيف والعلمة، كما توجد أيضا 25 منطقة نشاط موزعة على عدد من بلديات الولاية كما موضح في الخريطة رقم(31).

الخريطة رقم (31): ولاية سطيف – توزيع النشاطات الصناعية

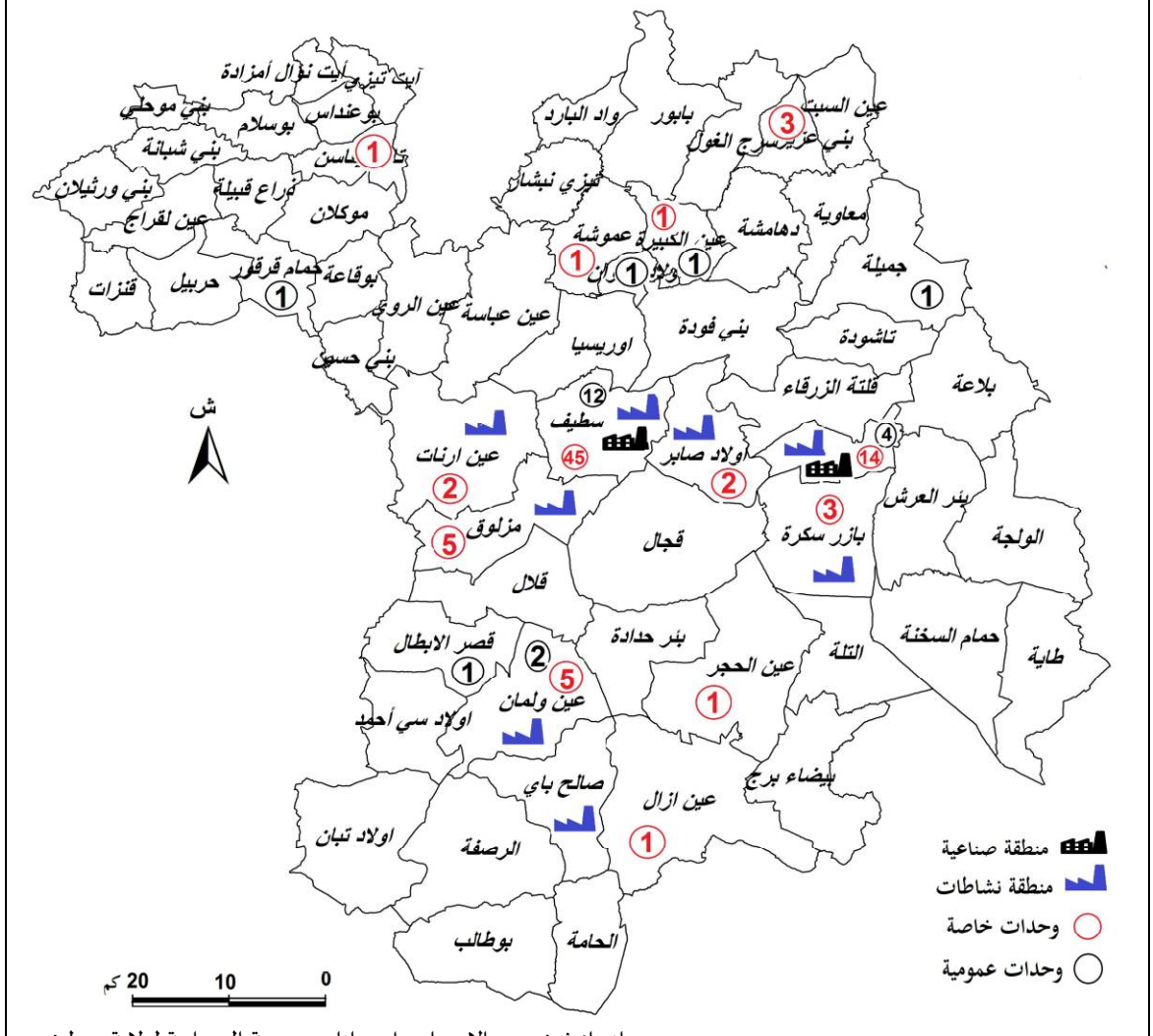

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة لولاية سطيف

2 – 1 - قطاع المناجم والمحاجر: لهذا القطاع الصناعي أهمية كبيرة فهو يوفر المواد الموجهة للصناعة ومشاريع التنمية والبناء والأشغال العمومية والري، هذا القطاع بالإضافة إلى تلبيته لاحتياجات المحلية، يلبي أيضا احتياجات ولايات أخرى، وتساهم ولاية سطيف بحوالي 8% من الإنتاج الوطني.

عرف القطاع تطورا ملحوظا حيث يَعُد سنة 2015 85 وحدة في حالة نشاط يعمل بها 2018 عامل بلغ إنتاجها سنة 2017، 7.32 مليون م^3 من مختلف المواد بالإضافة إلى 117 ألف طن من الحديد 20.5 ألف طن من الجبس وأكثر من 145 ألف م^3 من الصلصال (الجير)، وأكثر من 62.5 م^3 من الرخام، وأكثر من 16.8 ألف م^3 من الملح الغذائي، و1.4 ألف م^3 من الملح الصناعي.

وقد تم تزويد مشاريع الهياكل الأساسية بـ: 1.8 مليون متر مكعب من خليط الحصى الطبيعي، وقرابة المليون متر مكعب من حصى المحاجر[1].

معظم المؤسسات الناشطة في القطاع المنجمي في سطيف تابعة للقطاع الخاص كما هو مبين في الجدول رقم (40)، حيث بلغ عددها سنة 2017 69 مؤسسة أي ما نسبته 81.18% من مجموع المؤسسات، كذلك يشكل عمال القطاع الخاص في هذا القطاع 67.05%. وهذا الواقع ينسجم مع تحول البلاد نحو اقتصاد السوق منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.

جدول رقم (39): عدد مؤسسات وعمال قطاع المناجم في ولاية سطيف سنة 2015

	عدد المؤسسات	النسبة(%)	عدد العمال(%)	النسبة(%)
القطاع العام	16	18.82	665	32.95
القطاع الخاص	69	81.18	1353	67.05
المجموع	85	100	2018	100

مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف

2 – 2 – قطاع مواد البناء:

- صناعة الاسمنت: بمنطقة الدراسة توجد شركة إنتاج الإسمنت عين الكبيرة *(SCAEK*[2]*)* وهي تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر *(GICA)* وهي متخصصة في أنواع من الاسمنت وتسويقها. المصنع موجود على بعد 20 كم شمال شرق مدينة سطيف بالقرب من المحاجر التي تلبي احتياجاته لأمد طويل (أكثر من 100 سنة وفق آخر التقديرات)، تغطي شركة الاسمنت عين الكبيرة *(SCAEK)* مساحة تقارب 220 هكتار، وتبلغ الطاقة الإنتاجية بها 3 مليون طن سنويا. لقد بدأ الإنتاج في سبتمبر

[1] *DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique, 2013*

[2] *SCAEK: Société des ciments de Ain El Kebira*

1978 بطاقة إنتاجية مليون طن سنويا، وفي سنة 2013 تم توقيع عقد مع شركة فرنسية *(POLYSIUS SAS France)* لانجاز خط إنتاج ثان بطاقة إنتاجية 2 مليون طن في السنة، ودخل هذا الخط مرحلة الإنتاج في أفريل 2017.[1]

- صناعة الآجر: توجد ثلاث مؤسسات اثنان في سطيف والثالثة في العلمة تنتج 290 طن

- صناعة البلاط والخزف والرخام: توجد بالولاية 22 مؤسسة توظف 1276 عامل

2 – 3 – قطاع المواد الحديدية والميكانيكية والالكترونية: الحركية الصناعية بالمنطقة ترجع إلى العهد الاشتراكي، عندما تم اختيار المنطقة السطايفية لتكون ضمن أقطاب الصناعة الوطنية، كما عرف القطاع الصناعي تطورا وتوسعا خلال السنوات الماضية بفعل القطاع الخاص، وشهت المنطقة مؤخرا توطين بعض الصناعات الميكانيكية التركيبية.

- الشركة الوطنية لأجهزة القياس والتحكم *(AMC)* ظهرت سنة 1980 وكانت في الأصل عبارة "وحدة العدادات" التابعة لشركة سونلغاز، ونتيجة لإعادة هيكلة هذه الأخيرة ظهرت تحت تسمية الشركة الوطنية لأجهزة القياس والتحكم *(AMC)*، وفي سنة 2010 تم نقلها إلى مجموعة سونلغاز. تنشط هذه المؤسسة في توفير وتطوير وتصنيع وتسويق أجهزة قياس المرافق والتحكم والحماية والملحقات والمكونات والأنظمة المرتبطة بها، أي أن مجال نشاطها يشمل: أجهزة قياس الكهرباء والغاز، أجهزة حماية والتحكم الكهربائي، أجهزة قياس الوقود، الملحقات وموصلات الشبكة، الصناديق[2]، تنتج المؤسسة قرابة نصف مليون جهاز وتشغل 756 عامل.

- مؤسسة *SMS Algérie* لإنتاج عدادات الماء تنتج ربع مليون جهاز وتشغل 96 عامل

- فرع سانياك *(saniak)* التابع لشركة *BCR* والتي أصبحت منذ 2016 تابعة مجمع الميكانيك الجزائري، هذا الفرع متخصص في إنتاج و تسويق الصنابير و اللواحق الصحية.

ويعود تاريخ المؤسسة إلى سنة 1983 حين تم إنشاء و تأسيس المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب السكاكين و الصنابير والتي يقع مقر إدارتها العامة بولاية سطيف والتي تضم ثلاثة مواقع للإنتاج واحد منها يقع في عين الكبيرة وآخرين خارج الولاية[3]، تنتج فرع سانياك تجهيزات 130 ألف شقة أي حوالي

[1] *Société Des Ciment De Ain El Kebira, Présentation générale, [en ligne], http://www.scaek.dz/Apropos (consulte le* 20/02 2018*)*

[2] *AMC, Présentation, [en ligne], http://www.amc-dz.com/?option=rubrique&idr=43* (*consulte le* 22/01/2017)

[3] مؤسسة ب س ر، تاريخ مؤسسة ب سر، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/historique-bcr (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

1400 طن[1] وتمتاز منتجاتها هذه المؤسسة بجودة عالية، وتصدر المؤسسة منتجاتها إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق، تونس وليبيا[2] تشغل هذه المؤسسة 556 عاملا.

- صناعة الأسلاك: منها المؤسسة الوطنية للأسلاك المعدنية والكهربائية *ENTPL TREFISOUD* لصناعة السلك الناقل للكهرباء تبلغ طاقتها الإنتاجية 32 ألف طن وتشغل 413 عامل.

- مؤسستي *SOFAFE Madani* (01) و(02) لإنتاج أسلاك الكهرباء والهاتف تشغلان 241 عامل

- إنتاج المواد الحديدية: مؤسسة *TARSI* بسطيف المختصة في إنتاج أعمدة السقف المعدني تنتج 3 ملايين وحدة وتشغل 161 عامل.

- مؤسسة *BATICIM* في بلدية عين ولمان جنوب الولاية، تنتج 4265 طن من الأعمدة الحديدية وتشغل 125عاملا.

- مؤسسة *METAL EST* في بلدية العلمة المختصة في السباكة الفنية تنتج 11 ألف طن في السنة تشغل 60 عاملا

- مؤسسة *CTS Chibane* مزلوق المختصة في إنتاج المراجل حسب الطلب تشغل 25 عاملا.

- مؤسسة *Nouvelle Fonderie* التي تنتج قطع مختلفة من الفنت حسب الطلب تشغل 40 عاملا

- الصناعات الالكترونية: وتشمل مؤسسة *IRIS Sat* المختصة في تركيب أجهزة التلفاز تنتج 150 وحدة في اليوم وتشغل 50 عاملا، ومؤسسة *Mondial Jumbo* تركيب التلفاز تنتج 100 وحدة في اليوم وتشغل 30 عاملا *KI electronics* المختصة في تركيب المحولات الكهربائية تنتج 100 وحدة في اليوم، *Etab-BOUSSOUF* تنتج المبردات حسب الطلب وتشغل 50 عاملا، مؤسسة *SNC-Assila* تركب آلات الهاتف تنتج 100 وحدة في اليوم وتشغل 10 أشخاص.

- مصنع تركيب الدرجات الهوائية والنارية سيم (*SYM*) بعين أزال والذي افتتح سنة 2017، بداية الإنتاج كانت بـ 15 ألف وحدة خلال سنة 2017.

[1] مؤسسة ب س ر، شركة فرعية سانياك، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/fillliale-saniak (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

[2] مؤسسة ب س ر، تصدير، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/exportation (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

- مصنع تركيب الشاحنات للوزن الثقيل والخفيف، ببلدية قجال، من طرف شركة معزوز في إطار شراكة مع علامة أجنبية، تم افتتاحه سنة 2018، بداية الإنتاج من المفترض أن تصل إلى 3 آلاف شاحنة وزن ثقيل.

2 - 4 - قطاع الصناعة الكيمايائية والبلاستيكية:

- المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية *ENPEC* بسطيف، وهي مختصة في إنتاج وتسويق بطاريات المركبات، تصفية الرصاص، الماء المقطر والأحماض، أنشأت سنة 1983 بعد إعادة هيكلة شركة *SONELEC*، تتكون الشركة ، بالإضافة إلى المكتب الرئيسي ، من خمس وحدات، ثلاثة في ولاية سطيف واثنين في كل من السوقر (تيارت)، ووادي السمار (الجزائر العاصمة)[1]، تشغل 308 عاملا وتنتج 510 ألف وحدة من البطاريات.

- مؤسسة نفطال للمواد البترولية ببلدية العلمة *NAFTAL* والتي أنشأت سنة 1980، تُشغل 356 عاملا وتنتج البروبان *B35* والبوتان *B 13* .

- مؤسسة ك - بلاستيك في بلدية مزلوق تنتج 60 طن يوميا من الزفت وتوظف 30 عاملا.

- **صناعة البلاستيك:** تشمل صناعة المنتوجات التالية: الأكياس البلاستيكية والأكياس المنسوجة، الأنابيب وأدوات البلاستيكية، الأوراق ونجارة البلاستيك، الأشرطة والقوالب، وجلد صناعي وبوليستر...الخ، أهم المؤسسات: *SOFI PLAST* التي تشغل 205 عاملا، *Agro Film* التي تشغل 191 عاملا *PROFIPLAST* التي تشغل 173 عاملا، *CALPLAST* التي تشغل 119 عاملا، *SIPLAST* التي تشغل 111 عاملا ...الخ.

- مؤسسة *Royal Industrie* مقرها بلدية سطيف، تنتج ثاني أكسيد الكربون وتوظف 25 عاملا وتنتج 500 كغ في الساعة.

- مؤسسة *SPEA Chabannes* لإنتاج الطلاء والبرنيق التي توظف 45 عاملا.

- مؤسسة غبولي في بلدية مزلوق تنتج الشموع وتوظف 40 عاملا

- **الصناعة الصيدلانية:** هي صناعة ناشئة ومحدودة في الولاية حيث توجد مؤسسة ميدي فارم التي تنتج 12 مليون وحدة في السنة وتوظف 45 عاملا بالإضافة إلى مؤسسة عراب فارم التي تشغل 35 عاملا.

[1] *ENPEC, Historique, [en ligne], http://www.enpec.dz/historique.asp,(consulte le* 22/12/2016*)*

2 – 5 – قطاع الصناعة الغذائية: توجد بالولاية 20 مؤسسة منها:

- 11 مؤسسة مختصة في إنتاج الدقيق والعجائن منها: المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها *ERIAD* سطيف التي أنشئت سنة 1983 وتشغل حاليا 302 عاملا، ومطاحن البركة التي تشغل 120 عاملا، ومطاحن كيرا غال التي تشغل 100 عامل...الخ.

- إنتاج مشتقات الحليب: توجد بالولاية مؤسستين: بن خده بسطيف التي تشغل 45 عملا، ومؤسسة أولاد مسعودي بالعلمة.

- إنتاج المشروبات الغازية: توجد بالولاية 9 مؤسسات أغلبها في بلدية سطيف أهمها: شركة مامي التي توظف 320 عاملا، شركة صرموك تشغل 218 عاملا، بيبسي تشغل 200 عامل.

2 – 6 - صناعة الجلود والقماش: توجد بمنطقة الدراسة عدة مؤسسات منها:

- مؤسسة ميدي فيل في بلدية حمام قرقور المختصة في إنتاج خيط الخياطة والتي تنتج 2000 طن سنويا وتشغل 596 عاملا.

- مؤسسة سيم سيت بلدية سطيف لصناعة الجلود

- مؤسسة *MACS* بلدية سطيف التي تنتج الأحذية الرياضية 300 ألف زوج سنويا وتشغل 87 عاملا.

- مؤسسة كعبش بسطيف لإنتاج الخيط والأغطية والتي تشغل 95 عاملا،

- مؤسسة سيبات كست لصناعة القماش والتي تشغل 40 عاملا.

2 – 7 - النجارة والورق: توجد بالولاية ثلاثة مؤسسات أساسية:

- وحدة النجارة العامة جنوب الولاية في بلدية عين ولمان تنتج 37.5 ألف م^2 وتوظف 134 عاملا.

- مؤسسة بوصوف ببلدية بازر سكرة المختصة في إنتاج الطوب الزجاجي والتي توظف 35 عاملا.

- مطبعة الوفاء المختصة في الفنون المطبعية.

وعموما:

- تتركز معظم الصناعات في بلديتي سطيف العلمة واللتان لا تبعدان عن بعضهما سوى بـ 30 كم، وتنتميان لنطاق السهول العليا الوسطى، وتتركز الصناعات بدرجة أقل في بلديات عين ولمان وعين الكبيرة، أما باقي البلديات فعدد الوحدات الصناعة بها إما نادر أو منعدم.

- تتوزع وحدات الإنتاج الصناعي بين القطاع العام والقطاع الخاص مع تفوق للقطاع الخاص من حيث العدد وكمية الإنتاج وعدد العمال.

5 - أثر الصناعة على المجال: تساهم الصناعة في تطوير المجال، فتمدد النسيج الصناعي وكثافته يعني توسع البنية التحتية والمنشآت القاعدية من طرق وسكك حديدية وشبكات تقنية ونمو عمراني، بالمقابل يفرز التوسع الصناعي سلبيات كثيرة على المجال.

- الآثار الإيجابية:

- انتشار الوحدات الصناعية خارج الأقطاب الثلاث: سطيف، العلمة، عين الكبيرة يساهم في الحد من اللاتوازن في المجال حيث ظهرت في عدة مدن أخرى كعين ولمان، عين أزال بوقاعة ...الخ

- دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالفلاحة، ولو أن الارتباط بين القطاعين مازال ضعيفا لان الصناعة في الولاية لم تغط كل الصناعات لكنها تساعد على استقبال الكثير من المنتجات الفلاحية والغابية كمواد أولية لتحويلها إلى منتجات صناعية، كما تزود الصناعة القطاع الفلاحي بالكثير مما يحتاج إليه من الوسائل والأدوات.

- توفير السلع الصناعية للسوق المحلي والسوق الإقليمي كالاسمنت ومنتجات المحاجر والمنتجات البلاستيكية وبطاريات العربات...الخ.

- تشغيل اليد العاملة و تقليص معدلات البطالة في المنطقة.

- الآثار السلبية:

- ما تحدثه الصناعة من تلوث، بمختلف أشكاله، كتلوث التربة بفعل مصنع الاسمنت حيث تكونت طبقة صلبة صماء تعيق تنفس النباتات مما حد من المردودية، ناهيك على إضراره بالصحة العامة بمادة السيليس التي يفرزها المصنع مما أدى إلى انتشار الأمراض الصدرية والحساسية[1]. الأمر مشابه بالنسبة للمحاجر المنتشرة في عدة مناطق من الولاية (عين الحجر، بئر حدادة ...الخ) .كذلك تلوث مدينة سطيف بفعل دخان المنطقة الصناعية الواقعة جنوبها عند هبوب رياح جنوبية كالسيروكو صيفا، كما أن عدم معالجة المياه العادمة من المصانع يطرح تهديدا حقيقيا للبيئة

[1] تم اتخاذ العديد من الإجراءات من طرف مصنع الاسمنت بعين الكبيرة للحد من الآثار البيئية والصحية، لكن تبقى مسألة تأثيرات المصنع على البيئة والصحة العامة مطروحة في ظل غياب دراسات تحدد حدود هذا التأثير. للاطلاع على الإجراءات التي اتخذها المصنع، *société des ciments d Ain El Kebira, Présentation De La Société Des Ciment De Ain El Kebira [en ligne], http://www.scaek.dz/Apropos, (consulté le* 20/01/2018*)*

- استنزاف الموارد المائية لأن الصناعة تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، ما جعلها تتنافس على هذا المورد مع النشاطات البشرية الأخرى كالفلاحة والاحتياجات المنزلية، مع أن الولاية مازالت تعاني ضعفا في تجنيد مياه الجريان السطحي وأجزائها الجنوبية تعاني نقصا في هذا المورد الحيوي خاصة في ظل الجفاف الذي يضرب المنطقة.

ثالثا: الخدمات والبنية الأساسية

تشكل الأنشطة الخدماتية حسب كولان كلارك *Colin Clarc* القطاع الثالث، وتدل على الأنشطة غير المنتجة بشكل مباشر، والتي نمت بشكل كبير خلال التطور المدني والعمراني، وتطورها هذا على علاقة مع نمو الاقتصاد الاستهلاكي، وتنوع الخدمات وازدياد عدد العاملين في الأنشطة الخدمية هما مؤشران لارتفاع مستوى المعيشة، وتشمل الخدمات: التجارة الداخلية، النقل، التربية والتعليم، الصحة ...الخ.[1]

ويتسع مفهوم الخدمات اتساعا كبيرا ليشتمل على نوعين أساسين رغم تداخلهما، النوع الأول يشمل الخدمات الإنتاجية وهي الخدمات الموجهة إلى تسهيل الإنتاج وتطويره في للمؤسسات، أما النوع الثاني فيشمل الخدمات الاجتماعية الموجهة إلى المجتمع في المدن والأرياف.[2] وتشمل الخدمات شبكات الكهرباء والغاز والماء والصرف الصحي كما تشمل أيضا الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

بدأت الدول بالاهتمام بقطاع الخدمات بعد إدراكها لأهمية وحيوية هذا القطاع، ذلك لأن الخدمات تقوم بالتسهيلات الحياتية لكافة الشرائح الاجتماعية، ووفقها يتم تحديد نوعية الحياة إلى حد كبير، لذا تختلف المناطق العمرانية في المدن والقرى وفقا لجودة الحياة اعتمادا على مدى توفر الخدمات وكفاءتها.[3] وقد اهتم الجغرافيون بهذا القطاع ضمن مسار جغرافية الخدمات كفرع من جغرافية المدن والأرياف وهي تشترك مع جغرافية الاقتصاد في دراسة مواضيعه.[4]

1 – الخدمات التجارية: للتجارة أهمية بالغة في الاقتصاد وفي حياة المجتمع البشري عموما، فهي حلقة الربط بين المنتج والمستهلك ولها دورها في تنمية المجال وتطويره.

علاوة على استفادتها من موقعها الجغرافي المتميز في السهول العليا، استفادت سطيف أيضا من القاعدة الصناعية التي أنشأت في العهد الاشتراكي وتعززت في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى تنشيط حركة المبادلات التجارية على كل المستويات المحلية، الإقليمية، الوطنية وحتى الدولية في ظل انفتاح الاقتصاد على السوق العالمية.[5]

---

[1] بيار جورج، المرجع السابق، ص 328

[2] فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية، المنوفية (مصر)، 2001، ص 05

[3] عزيزة بنت فهد بن عطية الله السلمي، أنماط توزيع الخدمات الترويحية في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2012، ص01

[4] مصطفى منصور يوسف جهان، التباين المكاني لمحطات الوقود في بلدية مصراتة (دراسة في جغرافية الخدمات)، المجلة العلمية لكلية التربية (جامعة مصراتة)، ليبيا، المجلد الأول العدد الخامس، جوان، 2016، ص 160

[5] عبد الحكيم كبيش، المرجع السابق، ص 104

تَعُد ولاية سطيف 33115 تاجرا للتجزئة، و3096 تاجرا للجملة، و3392 مستوردا

1 - 1 – توزيع الأسواق ومحلات التجارة الثابتة: تشكل الخدمات التجارية حجر الزاوية في الاقتصاد، خاصة في ظل تطور وسائل النقل والمواصلات - وهي عنصر دعم للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.

1 - 1 – 1 - الأسواق ذات البعد الإقليمي والوطني:

- **سوق المركبات بسطيف:** سوق أسبوعي للمركبات المستعملة بجانب الطريق الوطني رقم 05، وهو من اكبر أسواق المركبات المستعملة في شرق البلاد يرتاده الباعة والمشترون من عدة ولايات خاصة المجاورة.

- **سوق السيارات بعين ولمان:** سوق أسبوعي، محدود وحديث النشأة نفوذه يمتد إلى شمال ولاية المسيلة وجنوب غرب باتنة.

- **سوق دبي بالعلمة:** سوق دائم، وهو من اكبر الأسواق على المستوى الوطني، وهو سوق ذو بعد وطني تباع فيه السلع الصناعية كالأواني المنزلية والأثاث المنزلي والألبسة والأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الهاتف والكمبيوتر وتجهيزات المكاتب والعاب الأطفال ..الخ.

- **السوق الأسبوعي للمواشي بالعلمة:** من أكبر أسواق المواشي على المستوى الوطني ينظم يوم الأحد من كل أسبوع. أُخرج سنة 1972 من وسط المدينة ليتوضع بالقرب من المنطقة الصناعية على طريق العلمة باتنة[1]

- **سوق 1000 مسكن بمدينة سطيف:** سوق دائم، يوفر هذا المنتجات الغذائية بالجلة والمنتجات الكهرومنزلية يرتاده التجار من عدة ولايات مجاورة.

- **سوق 1006 مسكن بمدينة سطيف :** سوق دائم، يعتبر سوقا ذا طابع جهوي يوفر منتجات مواد البناء كالحديد، الخشب الاسمنت الجبس ...الخ.

– **المركب التجاري الترفيهي (بارك مول):** هو اكبر مركز تجاري عبر الوطن، بوسط مدينة سطيف ملاصق لحديقة التسلية، يتكون من برجين يتجاوز ارتفاعهما 85 مترا، به سلسلة من المحلات التجارية تتربع على 41 ألف متر مربع، افتتح هذا الفضاء التجاري مطلع سنة 2016.

[1] خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 1994، ص 151

- **السوق الجهوي للخضر والفواكه (ماغروس):** سوق عصري وكبير لتجارة الخضر والفواكه بالجملة تم افتتاحه سنة 2018. مزود بالمرافق الأساسية، البريد، التأمينات ...الخ.

1 - 1 – 2 - الأسواق المحلية: منها الأسواق الأسبوعية وهي ذات امتداد تاريخي حيث لعبت أدوارا اجتماعية وثقافية وتاريخية مهمة، ويبلغ عدد الأسواق الأسبوعية في ولاية سطيف 35 سوقا، كما يوجد بالولاية 15 سوق مغطاة.

1 - 2 – توزيع المحلات حسب نوع النشاط التجاري:

يبين الجدول رقم (41) توزيع المحلات حسب نوع النشاط التجاري في منطقة الدراسة والبالغ عددها 39773، حيث أن 83.26% منها عبارة عن محلات للتجارة بالتجزئة، 8.53% للاستيراد والتصدير، 7.78% لتجارة الجملة، و0.43% للتجارة الحرفية.

جدول رقم (40): توزيع المحلات حسب نوع النشاط في ولاية سطيف

نوع النشاط	تجارة حرفية	تجارة بالجملة	تجارة بالتجزئة	استيراد وتصدير
العدد	170	3096	33115	3392

مديرية التجارة لولاية سطيف

1 - 2 - توزيع محلات التجارة الثابتة حسب البلديات: بلغ عددها 71569 في الولاية، لكن التوزيع عبر بلديات الولاية جد متباين تتحكم فيه عوامل التركز السكاني، والمواصلات، والتجمعات الحضرية ودرجة الاستقطاب التي تمارسها المراكز الحضرية وإضافة إلى عوامل تاريخية واقتصادية، والخريطة رقم (32)، تبين توزيع النشاط التجاري حسب البلديات.

يتركز في بلدية سطيف لوحدها ما نسبته 35.82%، وفي بلدية العلمة ما نسبته 17.45% من العدد الإجمالي، أي أن البلديتين تستحوذان على أكثر من نصف (53.27%) عدد المحلات التجارية، في حين نجد عددها متواضعا في البلديات قليلة السكان خاصة تلك الواقعة في الجهتين الجبليتين شمال الولاية وجنوبها والبلديات الواقعة أقصى شرق الولاية.

الخريطة رقم (32): ولاية سطيف - توزيع النشاط التجاري حسب البلديات

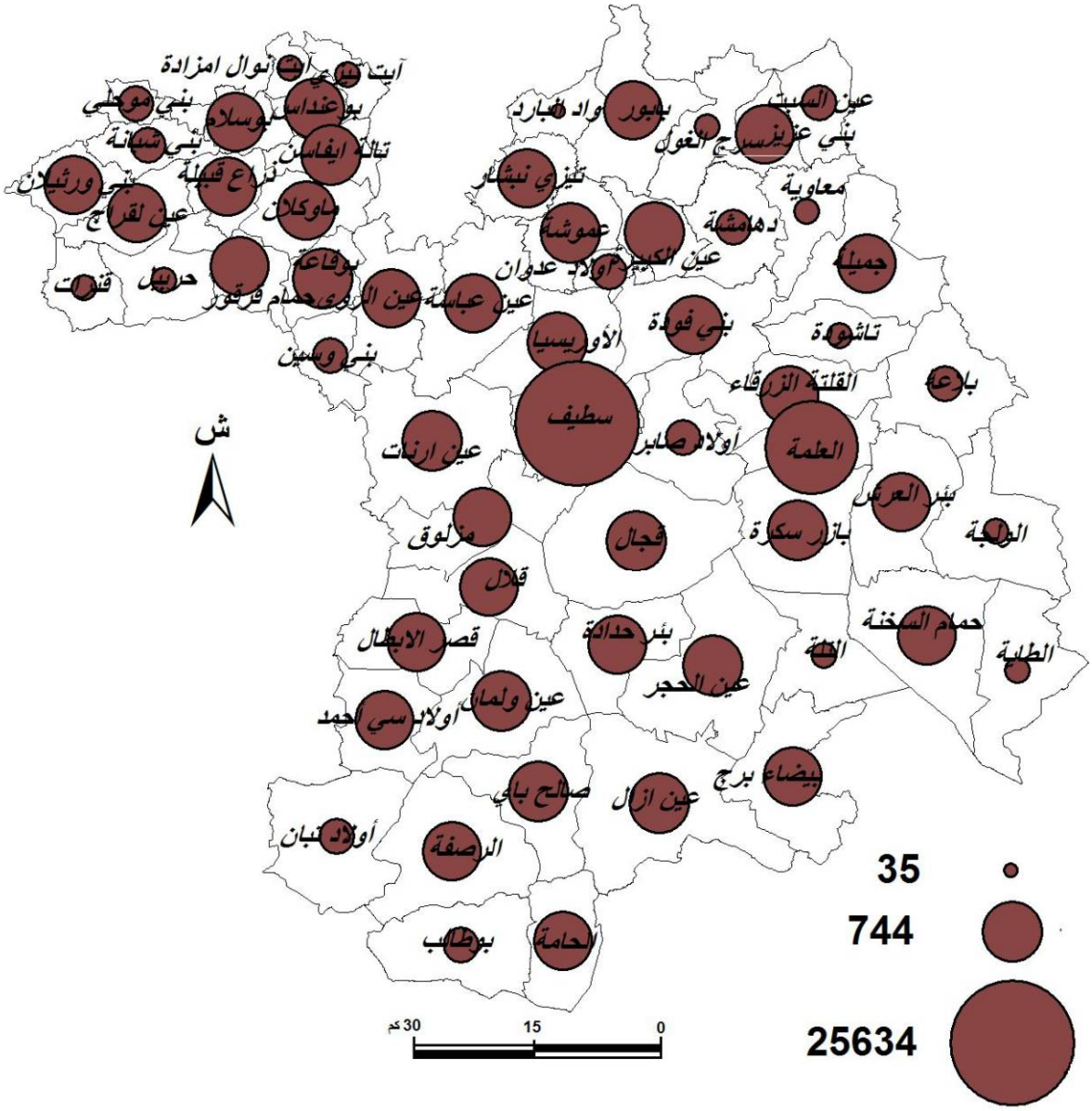

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التجارة لولاية سطيف

1 - 4 – نصيب الفرد من المحلات التجارية: يسمح هذا المؤشر (محل لكل 100 نسمة) بمعرفة مدى التغطية بالمحلات التجارية حسب بلديات الولاية، والخريطة رقم (33) تبين ذلك، يتضح من خلال الخريطة الفارق الكبير بين بلديات الولاية في هذا المؤشر، حيث يترواوح بين 1.07 في بلدية واد البارد و7.55 في بلدية سطيف، كما نلاحظ أن خمسة بلديات فقط تسجل قيم أكبر من المعدل الولائي والمقدر بـ 4.21 في حين أن باقي البلديات (45 بلدية) تسجل قيما أدنى، وهذا بسبب الاستقطاب التجاري الذي تقوم بها المدن الكبيرة في المجال خاصة مدينتي العلمة وسطيف.

الخريطة رقم (33): ولاية سطيف – نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب البلديات

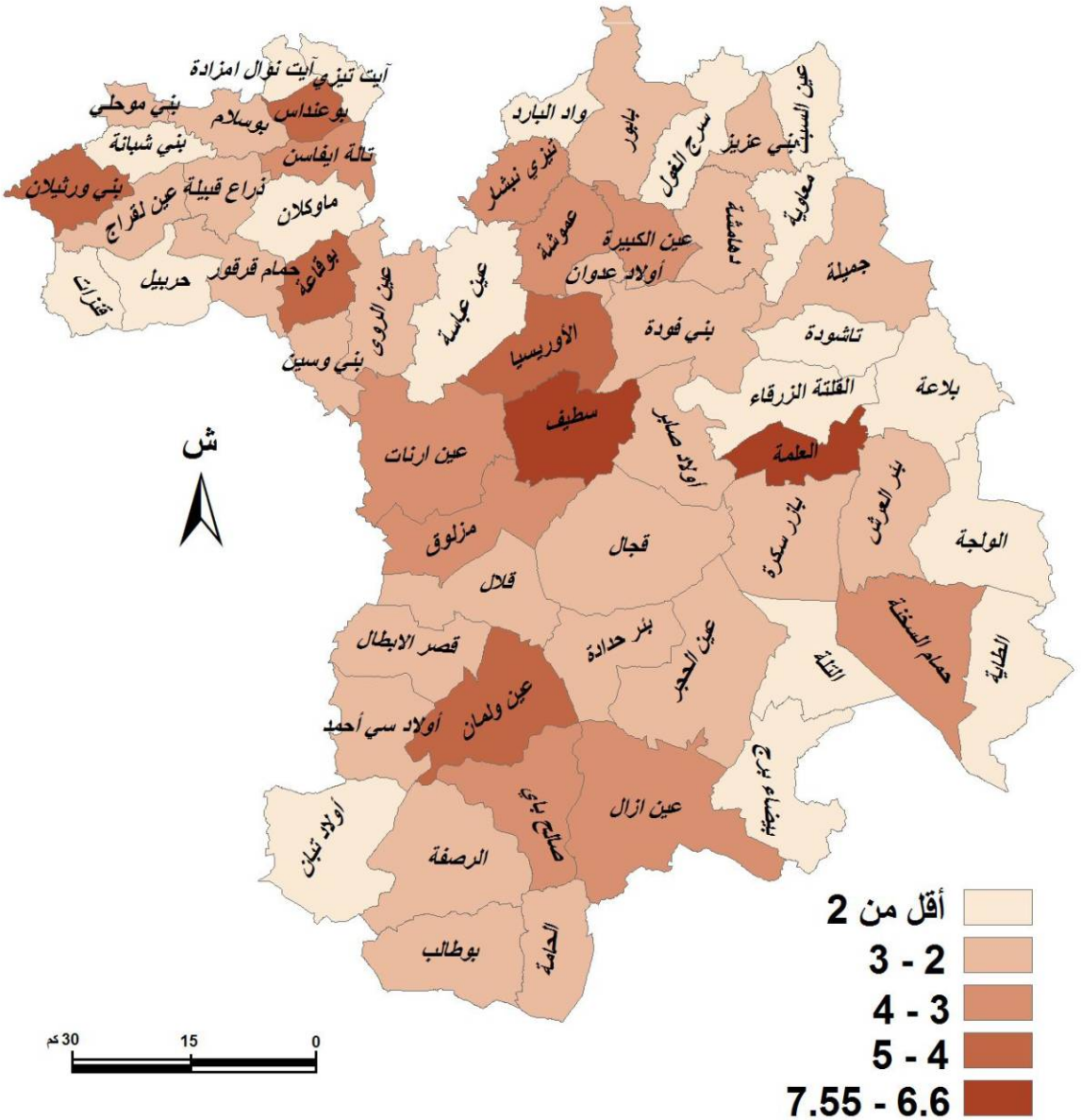

إنجاز شخصي اعتماد على بيانات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

1 - 5 - العوامل المساعدة على التطور التجاري: نمو القطاع التجاري في ولاية سطيف كان نتيجة تضافر توليفة من العوامل أبرزها:

- موقع الولاية الهام أهلها لأن تقوم بدور تجاري بارز، فهي تربط شمال البلاد الساحلي بجنوبها السهبي والصحراوي من جهة وبين شرق البلاد وغربها من جهة أخرى.

- شبكة الطرق كان لها الأثر الايجابي في تطور الخدمات التجارية في الإقليم

- كثرة الأسواق في المنطقة (سوق السيارات سطيف وعين ولمان، سوق المواشي بالعلمة، سوق السلع الصناعية دبي بالعلمة...الخ، حيث يَقْصد هذه الأسواق عدد كبير من التجار والمستهلكين من داخل الولاية وخارجها.

- نمو القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية والسلع التي توفرها المنطقة كالاسمنت ومواد البناء، المنتجات البلاستيكية، الصناعات الغذائية ...الخ.

1 - 6 – أثر النشاط التجاري على المجال:

- يساهم القطاع التجاري في مداخيل الجماعات المحلية من خلال عائدات الضرائب والرسوم المختلفة وكراء الأسواق ومساحات عرض السلع وكراء أماكن وقوف المركبات.

- يساهم القطاع التجاري في توفير السلع وتنويعها والترويج لها من جهة، وفي خلق المنافسة التي تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات.

- تطور القطاع التجاري في ظل السوق المفتوحة وتراكم الرساميل لدى بعض ممارسي التجارة والعلاقات الخارجية أدى إلى خلق وحدات صناعية تركيبية للمنتجات المستوردة، خاصة في ظل تشجيع الدول للاستثمار المنتج، وقد شهد مجال الولاية ظهور هذا النوع من المؤسسات بالنسبة للصناعات الكهرومنزلية، لوازم الترصيص ..الخ.

- يساهم نمو القطاع التجاري في تشغيل اليد العاملة ويقلص نسب البطالة.

- تأثير التجارة على المظهر العمراني: لقد ساهم نمو القطاع التجاري في تحويل جزء من المساكن إلى وظيفة تجارية، وأيضا ظهور نمط الاستغلال المزدوج للبنايات، حيث يخصص الطابق الأرضي او الطوابق السفلية عموما للتجارة بينما الطوابق العلوية للسكن.

- لنمو القطاع التجار تأثير أيضا على العقار، فمناطق تركز النشاط التجاري تعرف ارتفاعا كبيرا في سعر العقار على غرار منطقة سوق دبي بالعلمة، كما له تأثير أيضا في استقطاب السكان وهو ما يؤدي إلى الاستهلاك السريع للأوعية العقارية المخصصة للسكن في المدينة، كما هو الحال في مدينتي العلمة وسطيف.

- التأثير السلبي لنمو التجارة على البيئة، وعلى رأسها الضجيج خاصة في المناطق التي بها الأسواق اليومية كسوق 1000 مسكن و1006 مسكن بسطيف، وسوق دبي بالعلمة، إضافة إلى التلوث الناتج عن مخلفات الأسواق، وأيضا التعدي على الفضاءات العمرانية المخصصة للسكان كالأرصفة والمساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال.

2 – الخدمات التعليمية: إن المجتمع الذي يهتم بالعنصر البشري، ويعمل على إتاحة فرص التعليم والتكوين لأبنائه ؛ من خلال توفير الشروط الضرورية والمساعدة على الاستمرار في التعلم والتحصيل العلمي والمعرفي يعبر في الحقيقة على مدى إدراكه لأهمية الاستثمار في الموارد البشرية على اعتبار أن العنصر البشري هو أداة التنمية وهدفها.

وينظر إلى الإنفاق على التعليم والبحث العلمي كاستثمار في رأس المال البشري والذي يمثل أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون التعليم أكثر الموارد تكلفة إلا أنه أكثرها عائدا، ذلك أن إعداد العلماء والفنيين في مختلف الاختصاصات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية.[1]

لذلك تعتبر المؤشرات التعليمية إحدى أهم معايير قياس التنمية البشرية، وهذا تعبيرا عن أهمية التعليم في تطوير حياة الأفراد والمجتمعات، فالتعليم هو الوسط الذي تنجز فيه القاعدة وتكوين الفاعلين الأساسيين في عملية التنمية، حتى أن الكثير من الاستراتجيين يضعون التنمية المدرسية قاطرة للتنمية الشاملة للمجتمعات والبلدان.

إذن؛ دراسة شبكة الخدمات والتجهيزات التعليمية في المجال أهمية كبرى في الدراسات الاقليمية، لأن توزيعها المكاني يرتبط أساسا بتوزيع السكان في المجال، وعلية فالتوزيع هذه الخدمات والتجهيزات يجب أن يبنى على سياسة تخطيطية محكمة.

تشمل هيكلة المنظومة التعليمة في الجزائر التعليم العام، والتعليم العالي، ويشمل التعليم العام: التعليم الابتدائي ومدة الدراسة فيه خمس سنوات، التعليم المتوسط مدة الدراسة به أربعة سنوات، والتعليم الثانوي ومدة الدراسة به ثلاثة سنوات، ويتوج الناجح فيه بشهادة الباكالوريا.

إن التجهيزات والخدمات التعليمية في مجال الدراسة، هي الأكثر انتشارا، مقارنة بالتجهيزات والخدمات الأخرى.

1 - توزيع التلاميذ على أطوار التعليم: يبين الشكل رقم (27) توزيع التلاميذ في ولاية سطيف خلال السنة الدراسية 2014/2013. ونلاحظ من خلاله أن تلاميذ المرحلة الابتدائية يشكلون حوالي نصف التلاميذ في مرحلة التعليم العام، وهذا نتيجة لارتفاع نسب تمدرس الأطفال حيث تكاد تصل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدرسة في سن 6 سنوات 100%، يضاف لها نسبة نمو السكان المرتفعة ما يجعل الهرم السكاني بقاعدة عريضة تعبر في الواقع عن ارتفاع عدد الذين ينتمون إلى الشريحة العمرية الأقل عمرا.

[1] عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص 132

الشكل رقم(27): توزيع التلاميذ على أطوار التعليم في ولاية سطيف 2014/2013

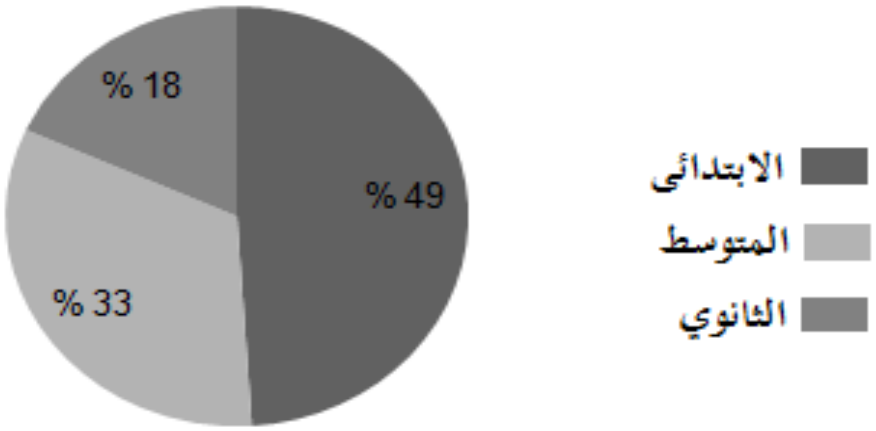

إنجاز شخصي اعتمادا على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

2 – الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي بلغ عدد مؤسسات التعليم الابتدائي في ولاية سطيف 913 مؤسسة منها 66 مؤسسة مغلقة، تضم هذه المؤسسات 4867 حجرة مخصصة للتدريس، في حين بلغ عدد تلاميذ خلال السنة الدراسية 2014/2013. 167279 تلميذ يشرف على تعليمهم 6699 معلم وأستاذ ابتدائي بمعدل تأطير بلغ 25 تلميذ/ معلم.

2 – 1 - توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي: تنتشر مؤسسات التعليم الابتدائي في مجال الولاية بكثافة أكبر من أي مؤسسات خدمية أخرى، فقد بلغ عددها 847 مؤسسة في حالة نشاط، لكن توزيعها المكاني متباين والخريطة رقم(34) تبين هذا التوزيع.

- **الفئة الأولى:** تضم بلدية سطيف بـ 85 مؤسسة تعليم ابتدائي أي 10.07%، بها 811 قسم مشغول فعلا، يرتاده 33879 تلميذ في العام الدراسي 2014/2013، وسبب هذا التركز الكبير هو وجود عدد كبير للتلاميذ هذه المرحلة لان البلدية هي الأكبر سكانا على مستوى الولاية.

- **الفئة الثانية:** من 42 إلى 20 مؤسسة: وتضم 8 بلديات على رأسهم العلمة بـ42 مؤسسة للتعليم الابتدائي، بها 399 قسم يدرس به 20457 تلميذ وهذا الآن البلدية هي الثانية في ترتيب بلديات الولاية من حيث عدد السكان، وتضم هذه الفئة أيضا بلديات أخرى لها وزن ديموغرافي معتبر على غرار عين ولمان 31 مؤسسة، قجال وعين أزال 24 مؤسسة، بيضاء برج 22 مؤسسة، عين الحجر، عين أرنات 21 مؤسسة. كل بلديات هذه الفئة – والفئة السابقة- تنتمي إلى المنطقة الوسطى من الولاية وهي منطقة السهول العليا ذات التركز السكاني الكبير.

- **الفئة الثالثة:** تنحصر بين 19 إلى 10 مؤسسات للتعليم الابتدائي، وتضم غالبية بلديات الولاية (39 بلدية) تتوزع في كل جهات الولاية.

- **الفئة الرابعة:** تضم 14 بلدية المتبقية وفيها أقل من 10 مؤسسات للتعليم الابتدائي، وهي البلديات الأقل سكانا في الولاية، وهي تلك البلديات تقع في المنطقة الجبلية أقصى شمال الولاية وجنوبها (بني موحلي، أيت تيزي، أيت نوال امزادة، الحامة...)، أو البلديات الهامشية شرق الولاية (الولجة، التلة...).

الخريطة رقم(34): ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي حسب البلديات سنة 2014/2013

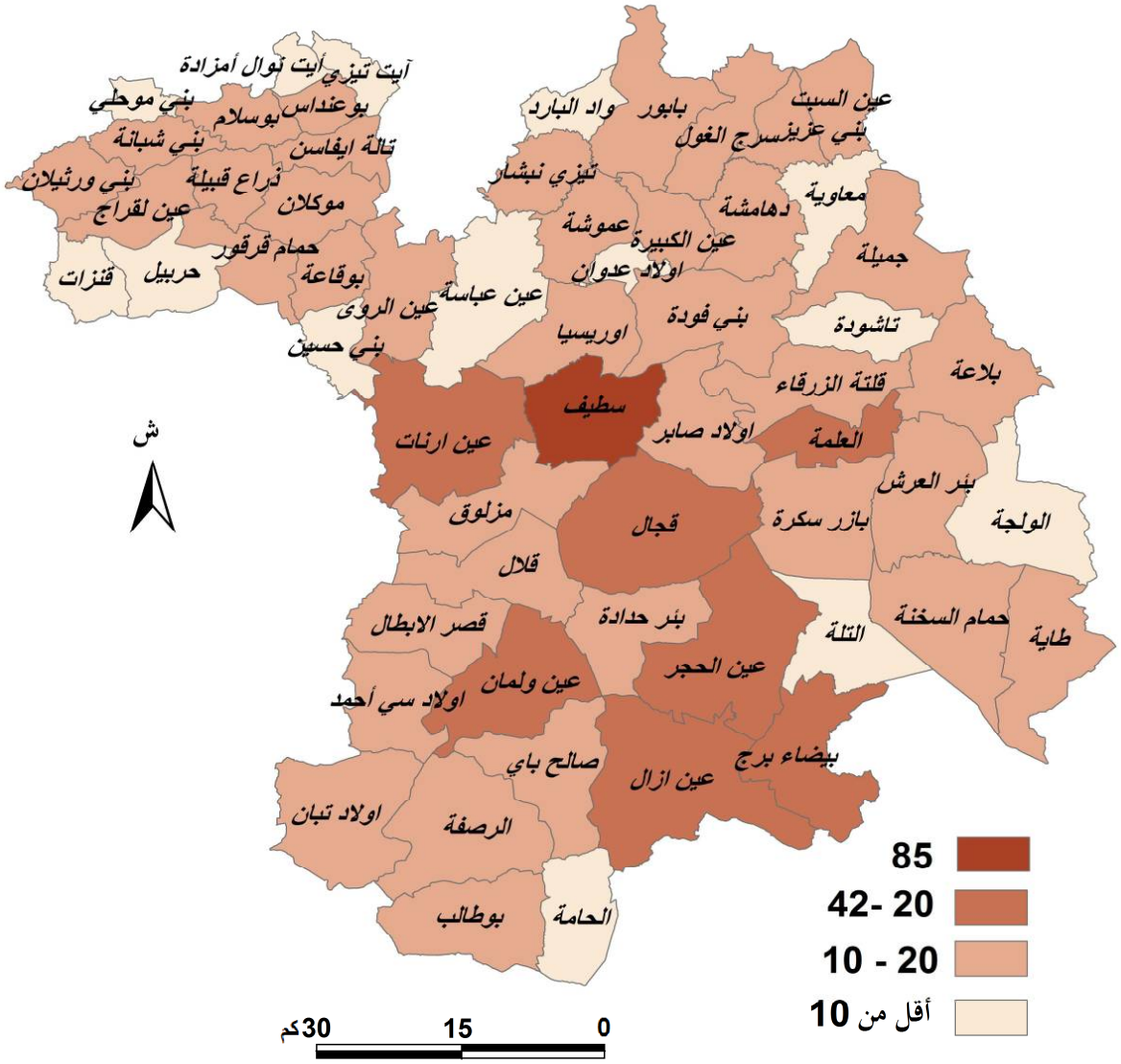

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

2 – 2 - معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم الابتدائي: تتوفر الولاية على 847 مؤسسة بها 4867 حجرة مخصصة للتدريس، يتمدرس بها 167279 تلميذ في الموسم الدراسي 2014/2013، وبذلك يكون معدل إشغال القسم على مستوى الولاية 34.37 تلميذ لكل حجرة تدريس، لكن هذا المعدل يتباين بشكل كبير بين بلديات الولاية حيث بلغ 51 تلميذ/ القسم في بلدية العلمة، و19 تلميذ/القسم في بلدية واد البارد، ويمكن أن نميز الفئات التالية:

الخريطة رقم (35): ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم الابتدائي 2014/2013.

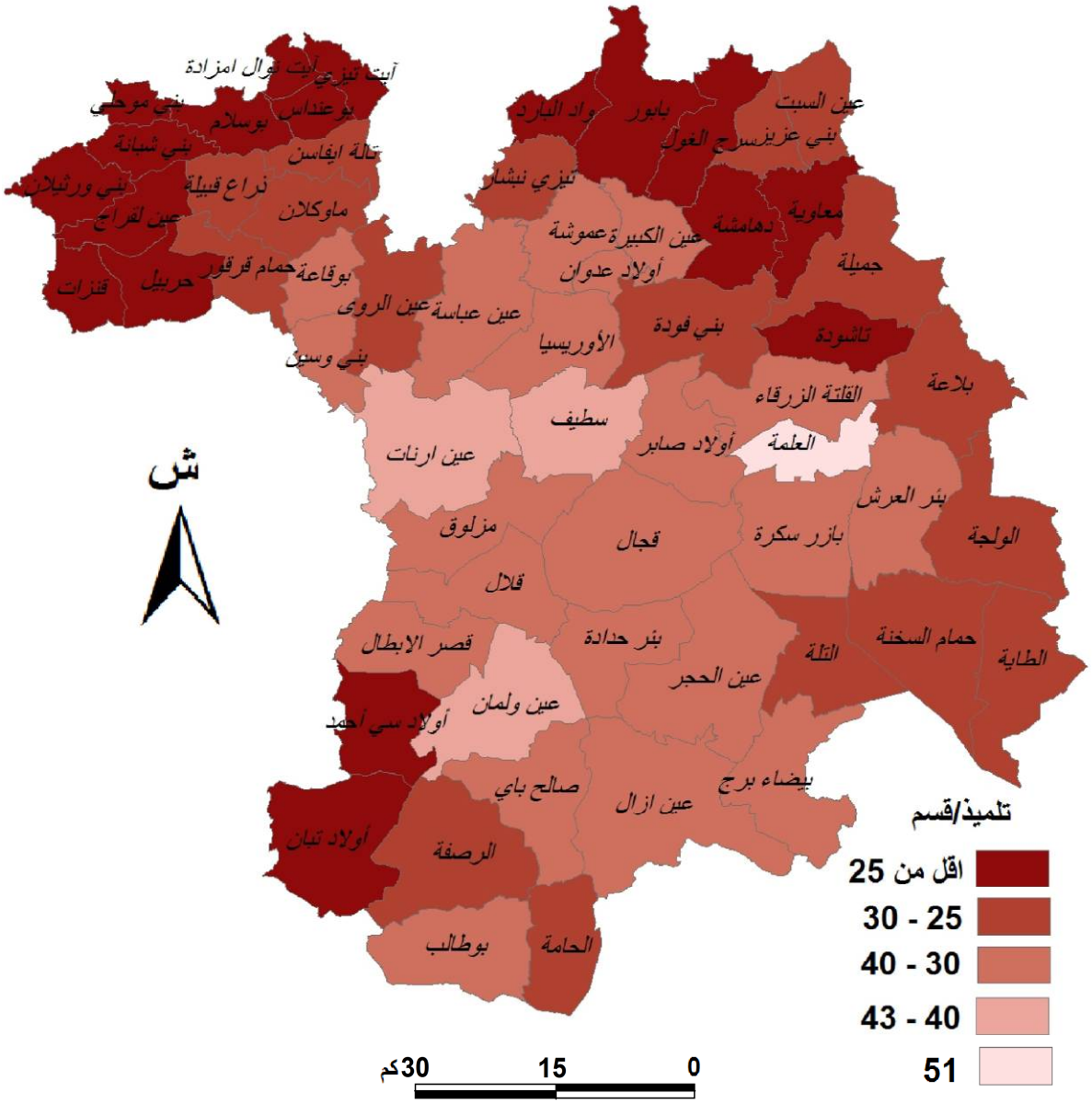

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

- **الفئة الأولى:** معدل إشغال القسم أقل من 25 تلميذ/ القسم، وتضم هذه الفئة 17 بلدية كلها تنتمي إلى المنطقة الجبلية التي تقع شمال الولاية، باستثناء بلديتان تقعان في الجنوب الغربي للولاية تنتميان إلى المنطقة الجبلية الجنوبية، (أولاد تبان وأولاد سي أحمد).

هذا المعدل الجيد راجع إلى مجموعة من العوامل منها التضرس الشديد الذي يميز طوبوغرافية المنطقة مما جعل توزيع السكان يمتاز بالتشتت وصعوبة الاتصال مما جعل المنطقة تستفيد من تشييد عدد معتبر من مؤسسات التعليم الابتدائي في إطار سياسة تعميم التعليم، كما أن هذه المناطق

أصلا قليلة السكان، وفقدت جزءا من حجمها السكاني خلال مرحلة تدهور الأوضاع الأمنية خلال عشرية التسعينيات، ومازال هذا متواصلا في بعض البلديات إلى اليوم.

- **الفئة الثانية:** 25 – 30 تلميذا في القسم، تضم هذه الفئة 18 بلدية منها 12 بلدية من الجهة الشمالية و4 بلديات من السهول العليا وتقع في شرق الولاية (التلة، الطاية، حمام السخنة، الولجة)، وبلديتين من المنطقة الجبلية الجنوبة (الرصفة الحامة).

الفئة الثالثة: من 30 – 40 تلميذ/القسم، وتضم هذه الفئة 21 بلدية 13 بلدية، من السهول العليا، و7 بلديات من الجهة الشمالية وهي بلديات أقدام الجبال المتاخمة لحدود السهول العليا، وبلدية واحدة من الجهة الجنوبية هي بلدية بوطالب، هذا المعدل المرتفع والذي يعبر عن الاكتظاظ في أقسام التعليم الابتدائي، راجع إلى التركز السكاني المعتبر في هذه البلديات.

الفئة الرابعة: من 40 – 50 تلميذ/القسم، وتضم هذه الفئة ثلاثة بلديات هي: سطيف، عين أرنات، عين ولمان، تمتاز هذه البلديات بتركز كبير للسكان، فبلدية سطيف هي أكبر بلديات الولاية سكانا وعين ولمان في المرتبة الثالثة وعين أرنات في المرتبة الخامسة. وهذه البلديات تقع في المنطقة السهلية في وسط الولاية.

الفئة الخامسة: أكثر من 50 تلميذ / القسم، وتضم هذه الفئة بلدية واحدة هي بلدية العلمة بمعدل 51 تلميذا في القسم، هذا الاكتظاظ الكبير في معدل إشغال المعدل راجع إلى التركز الكبير للسكان في هذه البلدية حيث وصل عدد سكانها إلى قرابة 190 ألف نسمة مطلع سنة 2014، مع الإشارة إلى أن هذه البلدية تستقطب أعدادا معتبرة من السكان بسبب الازدهار التجاري والعمراني الذي شهدته المدينة في العقدين الماضيين.

ولمواجهة هذا الوضع لجأت كثير من مؤسسات العليم الابتدائي إلى تدريس فوجين في حجرة تدريس واحدة في توقيتين مختلفين لتقليص عدد التلاميذ في الفوج الواحد.

2 – 3 - معدل التأطير في مرحلة التعليم الابتدائي: يقصد بمعدل التأطير حاصل قسمة عدد المعلمين على عدد التلاميذ المتمدرسين في طور معين، وهو من المؤشرات التي تعبر عن وجه من أوجه التنمية المدرسية وجودة الخدمات التعليمية.

تحصي ولاية سطيف 6699 معلما و167279 تلميذا خلال السنة الدراسة 2014/2013، وبذلك يكون معدل التأطير في ولاية سطيف في مرحلة التعليم الابتدائي 25 تلميذ لكل معلم.

لكن هذا المعدل متباين في بلديات الولاية فهو يتراوح بين 15 و31 تلميذ/معلم، حيث نميز ثلاث فئات:

- **الفئة الأولى:** تضم هذه الفئة 6 بلديات، معدل التأطير فيها أكثر من 26 تلميذ/معلم، ويصل المعدل في هذه الفئة إلى أعلى قيمة له في بلدية العلمة 31 تلميذ/المعلم مما يدل على قلة عدد المؤطرين مقارنة بعدد التلاميذ. وتضم هذه الفئة بلديات العلمة سطيف عين أرنات بئر العرش في السهول العليا الوسطى وعين عباسة عين الكبيرة شمال المنطقة السابقة (أقدام الجبال) وبلديات هذه الفئة عموما ذات تعداد سكاني كبير.

- **الفئة الثانية:** معدل التأطير فيها يتراوح بين 26 و24 تلميذ/ معلم، تضم هذه الفئة 14 بلدية تقع معظمها في السهول العليا وهي بلديات ذات حجم سكاني معتبر.

- **الفئة الثالثة:** معدل التأطير يتراوح بين 20 و23 تلميذ/معلم مما يدل على كثرة عدد المؤطرين، وتضم هذه الفئة 27 بلدية، أي حوالي نصف بلديات الولاية (29 بلدية) تتوزع في كامل جهات الولاية.

- **الفئة الرابعة:** معدل التأطير أقل من 20 تلميذ/معلم، تضم هذه الفئة 13 بلدية تقع كلها في المنطقة الجبلية الشمالية وذات حجم سكاني متواضع، ويصل هذا المعدل إلى 15 تلميذ/معلم في بلدية واد البارد.

3 - الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم المتوسط: بلغ عدد مؤسسات التعليم المتوسط في ولاية سطيف 216 مؤسسة، تضم هذه المؤسسات 3207 حجرة دراسة مستغلة فعلا، بالإضافة إلى مرافق أخرى كالمخابر والمكتبات المدرسية والملاعب والقاعات الرياضية. ويدرس بالولاية في التعليم المتوسط 111975 تلميذا، خلال السنة الدراسية 2014/2013، يقوم بتأطيرهم 6583 أستاذ.

3 – 1 - توزيع مؤسسات التعليم المتوسط: من خلال خريطة رقم (36) والتي تبين توزيع مؤسسات التعليم المتوسط في الولاية نلاحظ الآتي:

- تنتشر مؤسسات التعليم المتوسط في كل بلديات الولاية، لكن هناك تفاوت في توزيع الـ 216 مؤسسة، حيث نجد في بلدية سطيف 33 مؤسسة، أي 15.28% من المؤسسات في الولاية، وفي بلدية العلمة توجد 20 مؤسسة 9.26% (سطيف والعلمة تستحوذان على ربع المؤسسات في الولاية)

- البلديات مقرات الدوائر ذات تجمعات سكانية كبيرة على غرار عين ولمان 10 مؤسسات، عين أرنات 7 مؤسسات، وبوقاعة 6 مؤسسات...الخ

- 45 بلدية (ثلاث أرباع البلديات) يوجد بها مابين 3 مؤسسات ومؤسسة واحدة.

أما توزيع التلاميذ في ولاية سطيف فمن خلال الخريطة رقم (33) والتي تبين توزيعهم حسب البلديات نلاحظ ما يلي:

- يتركز 21.32% من تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط في بلدية سطيف.

- 11.58% من التلاميذ في بلدية العلمة. وبذلك يكون ثلث (33%) التلاميذ يتركز في البلديتين السابقتين (سطيف والعلمة)

- عدد التلاميذ في بلدية سطيف اكبر من عدد التلاميذ في 33 بلدية مجتمعة

- عدد التلاميذ في بلديتي سطيف والعلمة اكبر من عدد التلاميذ في 42 بلدية مجتمعة، وعند ترتيب البلديات حسب عدد التلاميذ نجد أن عددهم في 8 بلديات الأولى اكبر من عددهم في باقي البلديات (52 بلدية)، وهذا يعبر عن تباين كبير في التوزيع، وهو مرتبط باختلال توزيع السكان في المجال.

الخريطة رقم (36): ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم المتوسط حسب البلديات سنة 2014/2013

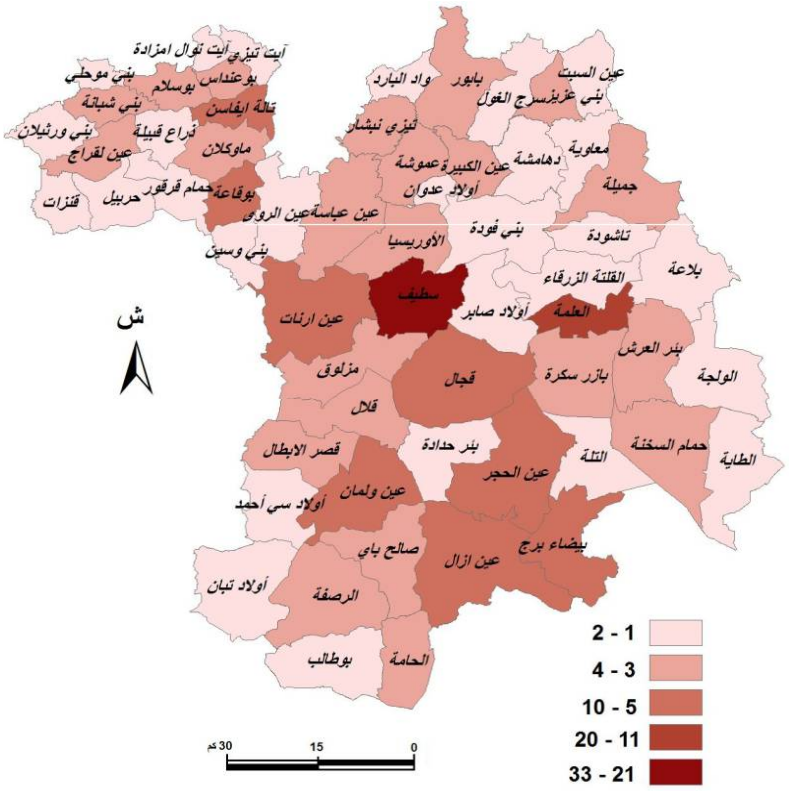

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

الخريطة رقم (37): ولاية سطيف – توزيع التلاميذ مرحلة التعليم المتوسط حسب البلديات 2014/2013

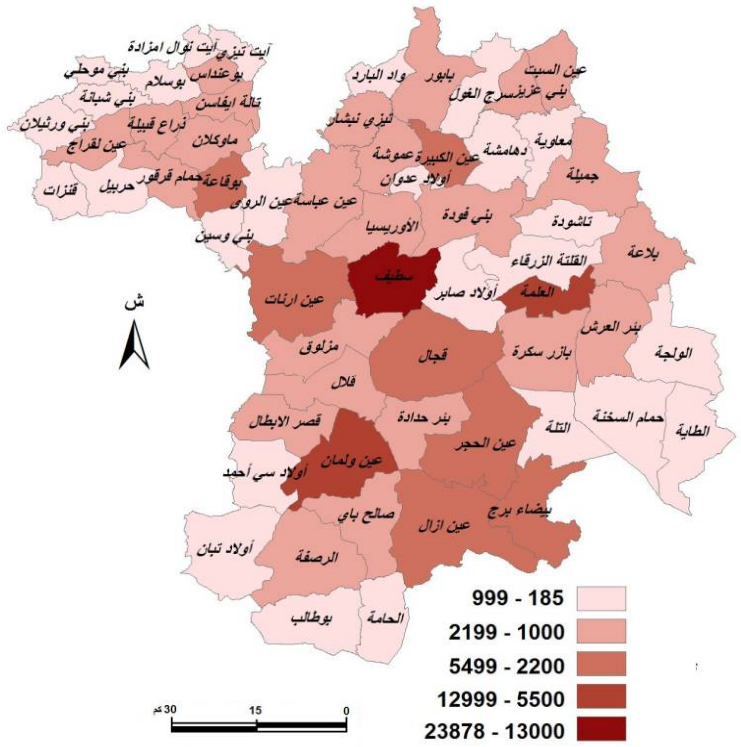

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

3 – 2 – معدل إشغال القسم: معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم المتوسط في مجال الدراسة يقدر بـ 35 تلميذ/القسم. وهو معدل مرتفع يُعبر عن عدم كفاية عدد حجرات التدريس لأعداد التلاميذ في هذه المرحلة، ومن خلال الخريطة رقم (37) التي تبين معدل إشغال القسم في التعليم المتوسط في الولاية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- متوسط معدل إشغال القسم في الولاية بلغ 35 تلميذ/القسم، وهو معدل مرتفع يعبر عن عدم كفاية حجرات الدراسة لإعداد التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور.

- يتباين معدل إشغال القسم في هذا المستوى الدراسي بين بلديات الولاية بشكل كبير، فهو 41 تلميذ/القسم في بلديات سطيف، عين أرنات، تلة إيفاسن، و25 تلميذ في بلدية بئر العرش.

- 18 بلدية يفوق معدل إشغال القسم بها المعدل الولائي، في حين أن 42 بلدية المعدل فيها أدنى من المعدل الولائي.

3 – 3 - معدل التأطير التربوي: يقصد بمعدل التأطير التربوي حاصل قسمة عدد التلاميذ على عدد الأساتذة، وقد بلغ هذا المعدل في مرحلة التعليم المتوسط في ولاية سطيف 21 تلميذ/ أستاذ، لكن هناك تباين في هذا المعدل حسب البلديات، والخريطة رقم (38) تبين هذا التباين في مجال الولاية، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- معدل التأطير في بلديات الولاية متباين فهو يتراوح بين 15 في بلدية قنزات و23 تلميذ/ أستاذ في بلديتي الدهامشة وعين الروى.

- معدل التأطير متقارب في معظم البلديات (39 بلدية يتراوح ما بين 20-22 تلميذ/أستاذ) غير بعيد عن المعدل الولائي البالغ 21 تلميذ/أستاذ.

- 19 بلدية الأفضل من حيث هذا المؤشر (تلميذ/أستاذ) تقع معظمها في المنطقة الجبلية الشمالية والتي تمتاز بلدياتها بقلة التركز السكاني.

الخريطة رقم (38): ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم المتوسط حسب البلديات سنة 2014/2013

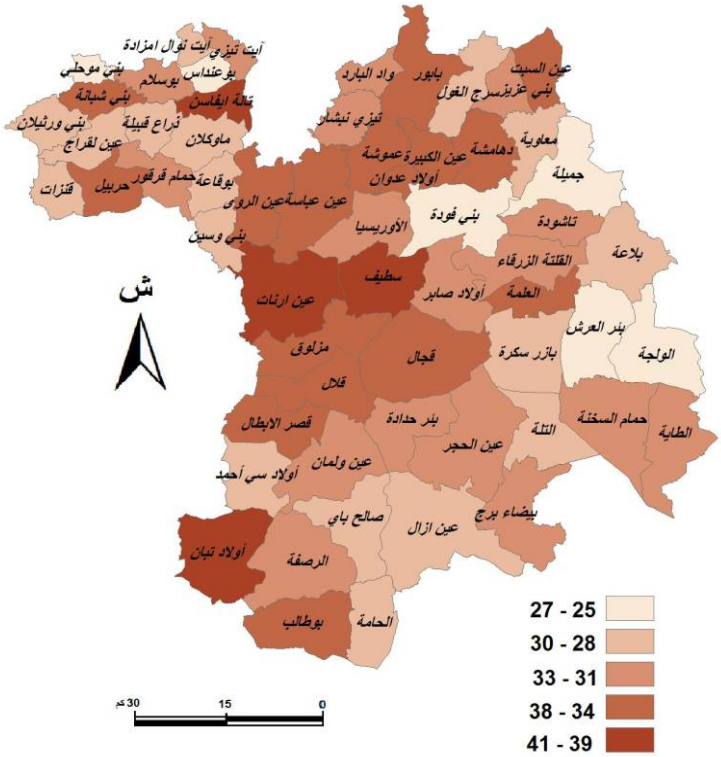

انجاز شخصي بالاعتماد على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف

الخريطة رقم (39): معدل التأطير في التعليم المتوسط في ولاية سطيف سنة 2014/2011

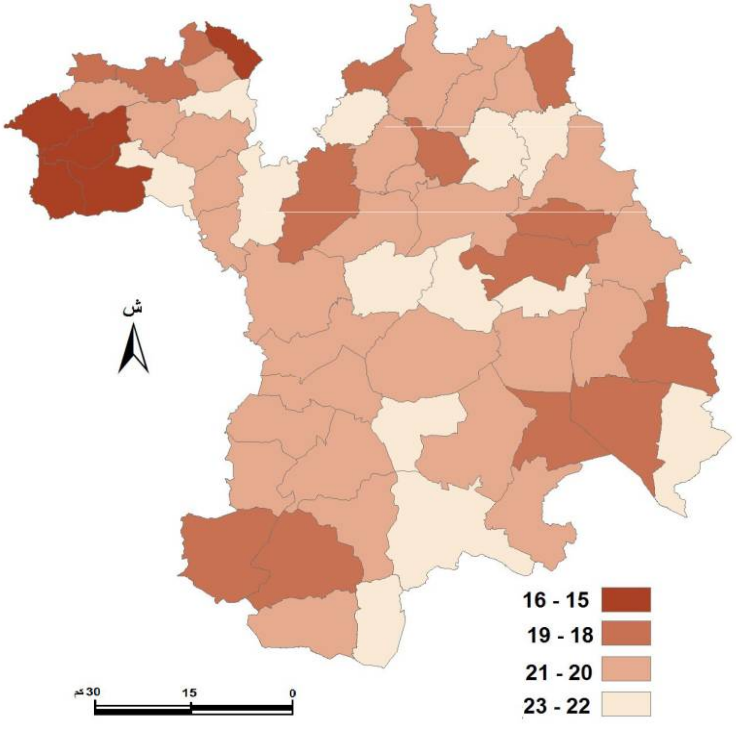

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

4 - الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي: مرحلة التعليم الثانوي لها مكانتها وأهميتها الخاصة في المنظومة التعليمية، فهي المرحلة الأخيرة في التعليم العام، وهي حلقة الوصل بين هذا الأخير وبين التعليم العالي الجامعي.

4 – 1 - توزيع تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي: بلغ عدد تلاميذ المرحة الثانوية في ولاية سطيف 62296 تلميذا خلال السنة الدراسة 2014/2013، ومن خلال الخريطة رقم (40) والتي تبين توزيع تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي يمكن ملاحظة الآتي:

- عدد التلاميذ في هذا الطور عدد معتبر، وهو يعبر في الواقع عن فتوة المجتمع من جهة، وعلى ارتفاع معدلات الانتقال من التعليم المتوسط إلى الثانوي من جهة أخرى.

- تباين كبير في عدد تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي، حيث نجد أكبر عدد لهم في بلدية سطيف التي تحتل الصدارة بين بلديات الولاية بحوالي 15 ألف (14833 تلميذ)، يشكلون 23.81% من مجموع تلاميذ الولاية في حين نجد أقل عدد لهم في بلدية معاوية بعدد لا يتجاور 264 تلميذا في هذه المرحلة.

- في المرتبة الثانية تأتي بلدية العلمة وفيها تقريبا نصف العدد في بلدية سطيف (7262 تلميذ)، وبلديتي سطيف والعلمة يتواجد بهما 35.45% من تلاميذ الولاية.

- في المرتبة الثالثة بلدية عين ولمان بها حوالي نصف العدد الذي في بلدية العلمة. وعليه فالفرق في العدد بين البلديات التي تحتل المراتب الأولى، الثانية والثالثة كبير جدا

- يتوافق عدد تلاميذ التعليم الثانوي تقريبا مع حجم السكان في معظم بلديات الولاية مع العلم انه وخلال السنة الدراسية 2014/2013 تم إحصاء 11 بلدية لا يوجد فيها ولا مؤسسة تعليم ثانوي واحدة وهذا معناه تنقل تلاميذ هذه البلديات للدراسة في البلديات المجاورة، هذه البلديات 6 منها تقع في المنطقة الجبلية الشمالية والباقي تقع في السهول العليا خاصة التي تقع في أقصى شرق الولاية وبلدية واحدة في الجهة الجنوبية للولاية.

الخريطة رقم (40): ولاية سطيف – توزيع التلاميذ حسب البلديات سنة 2014/2013

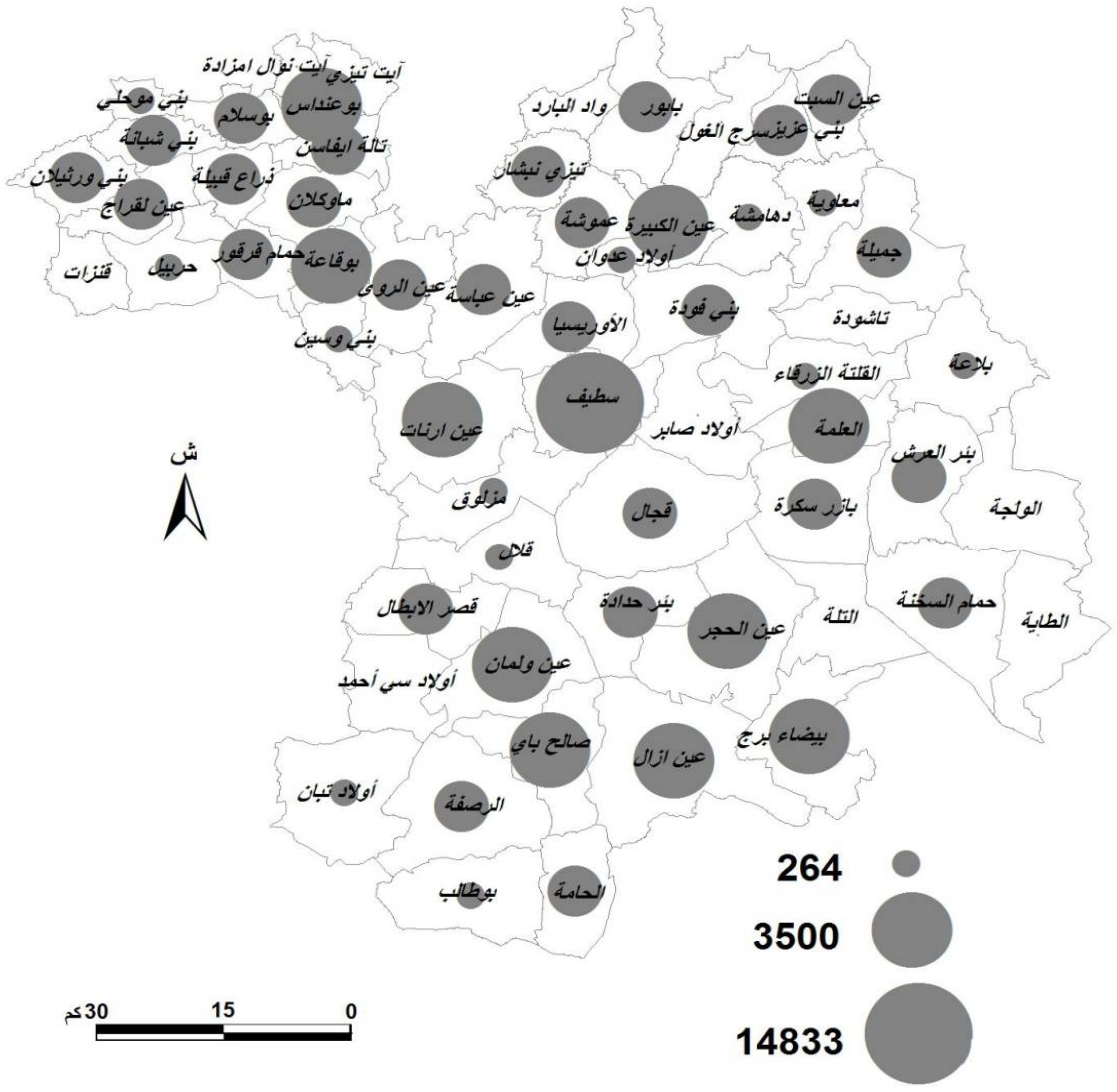

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

4 – 2 - توزيع مؤسسات التعليم الثانوي: بلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي في ولاية سطيف 84 مؤسسة، وتوزيعها غير منتظم على بلديات الولاية،

من خلال الخريطة رقم (41) والتي تبين توزيع مؤسسات التعليم الثانوي يمكن ملاحظة الآتي:

- تستحوذ بلدية سطيف على 17 مؤسسة تعليم ثانوي، ما يمثل خمس (5/1) المؤسسات في الولاية 20.23%، تليها بلدية العلمة بـ 7 مؤسسات ما يمثل 8.33%.

- بلديتا عين ولمان وبوقاعة بهاما 4 مؤسسات، وهما بلديتين لهما وزن ديموغرافي كبير في الولاية.

- 7 بلديات (عين أرنات، عين الكبيرة، قجال، صالح باي، عين أزال، عين الحجر، بيضاء برج) بها مؤسستين للتعليم الثانوي، منها 6 بلديات تقع في نطاق السهول العليا.

- معظم بلديات الولاية (38 بلدية) بها مؤسسة ثانوي واحدة.

- 11 بلدية لا توجد بها مؤسسات للتعليم الثانوي، وأغلبها تقع في المناطق الهامشية في الجهة الشمالية الجبلية الشمالية، او المناطق الشرقية من الولاية. وهي بلديات ذات الوزن الديموغرافي الأقل في الولاية.

الخريطة رقم (41): ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم الثانوي حسب البلديات 2014/2013

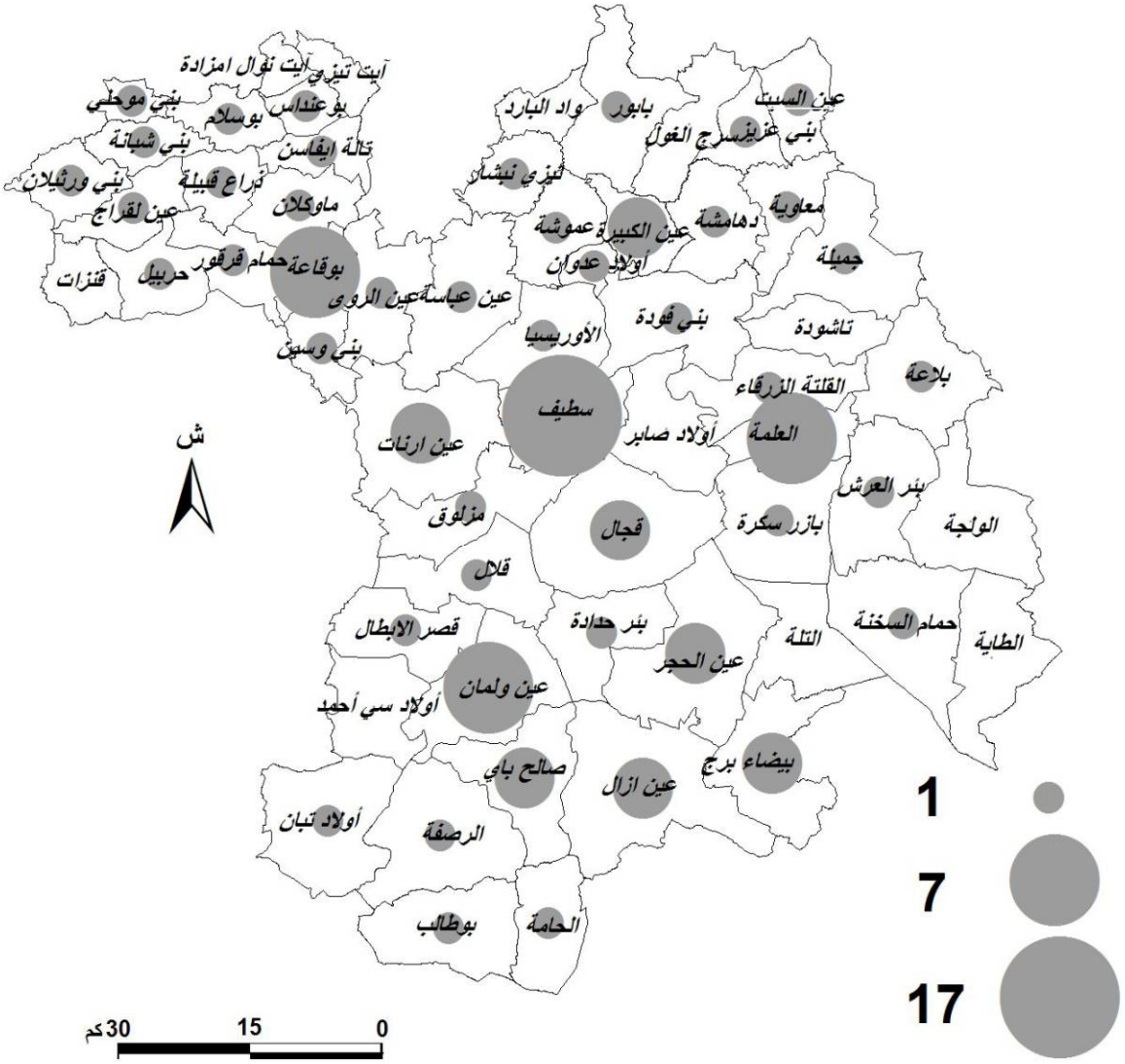

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

4 – 3 - معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم الثانوي: بقسمة عدد التلاميذ في الولاية والبالغ عددهم 62269 تلميذا على عدد قاعات الدراسة المستعملة على مستوى الولاية وعددها 1562، نحصل على معدل أشغال القسم الذي يساوي 40 تلميذ/القسم، والخريطة رقم (42) تبين هذا المعدل حسب البلديات، ومن خلال هذه الخريطة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- 40 تلميذ/القسم معدل مرتفع ويدُلُّ على عدم كفاية حجرات التدريس لاحتياجات التلاميذ في هذه المرحلـة التعليمية الهامة رغم التوسع في إنجاز هذه المؤسسات وهذا بسبب الطلب المتزايد على التعليم الثانوي وزيادة نسب تمدرس الإناث في هذه المرحلة إضافة إلى ارتفاع معدل الانتقال إلى هذا الطور وضعف التوجه إلى مؤسسة التمهين.

- هناك تباين كبير في معدل إشغال القسم أدنى قيمة له 21 تلميذ/القسم في بني موحلي، وأعلى قيمة 55 تلميذ/القسم في بلدية عموشة، وهناك بلدية تيزي نبشار سجل فيها المعدل رقما قياسيا، لذلك تضطر بعض المؤسسات إلى استعمال أقسام في مؤسسات تربوية مجاورة لتخفيف الضغط عليها.

- 22 بلدية تسجل معدلا أعلى من المعدل الولائي، و27 بلدية تسجل معدلا أدنى من المعدل الولائي.

- 11 بلدية لا يوجد بها مؤسسات للتعليم الثانوي سنة 2014/2013، أي 18 % من بلديات الولاية، وهي البلديات قليلة السكان وهي تنتمي إلى كل جهات الولاية. وهذا معناه أن تلاميذ المرحلة الثانوية يضطرون إلى التنقل إلى البلديات المجاورة لمزاولة دراستهم.

الخريطة رقم (42): ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في التعليم الثانوي حسب البلديات سنة 2014/2013

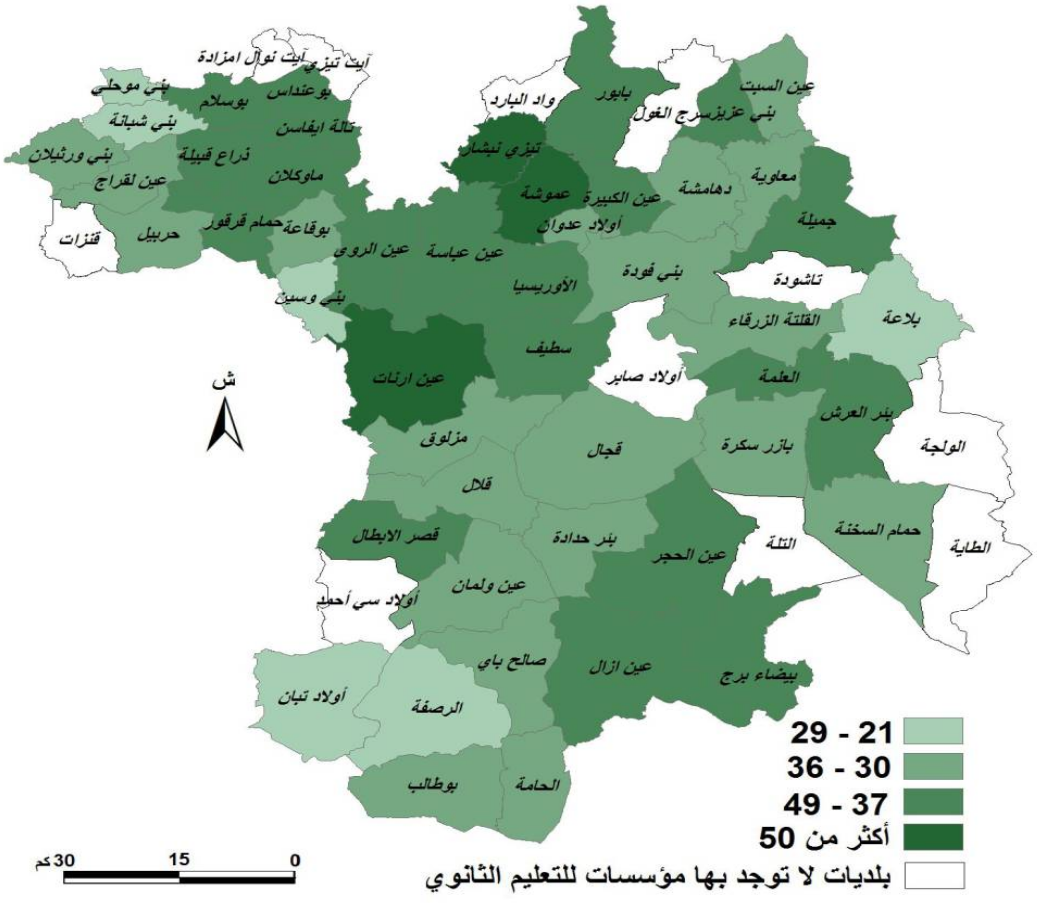

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

4 – 4 - معدل التأطير في مرحلة التعليم الثانوي: من خلال ملاحظة المعطيات المتعلقة بمعدل التأطير في ولاية سطيف في السنة الدراسية 2014/2013 يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يبلغ معدل التأطير في ولاية سطيف في مرحلة التعليم الثانوي 16 تلميذ/أستاذ.

- التباين بين بلديات الولاية في معدل التاطير في مرحلة التعليم الثانوي، حيث يتراوح بين 21 تلميذ/أستاذ في بلدية عموشة 11 تلميذ/أستاذ في بلدية بني وسين.

- 29 بلدية (حوالي نصف بلديات الولاية) يتقارب فيها معدل التأطير مع المعدل الولائي (15 – 17) تلميذ/أستاذ

- 7 بلديات أكثر من 17 تلميذ/أستاذ و13 بلدية أقل من 15 تلميذ/أستاذ

الخريطة رقم (43): ولاية سطيف – معدل التأطير في التعليم الثانوي حسب البلديات 2014/2013

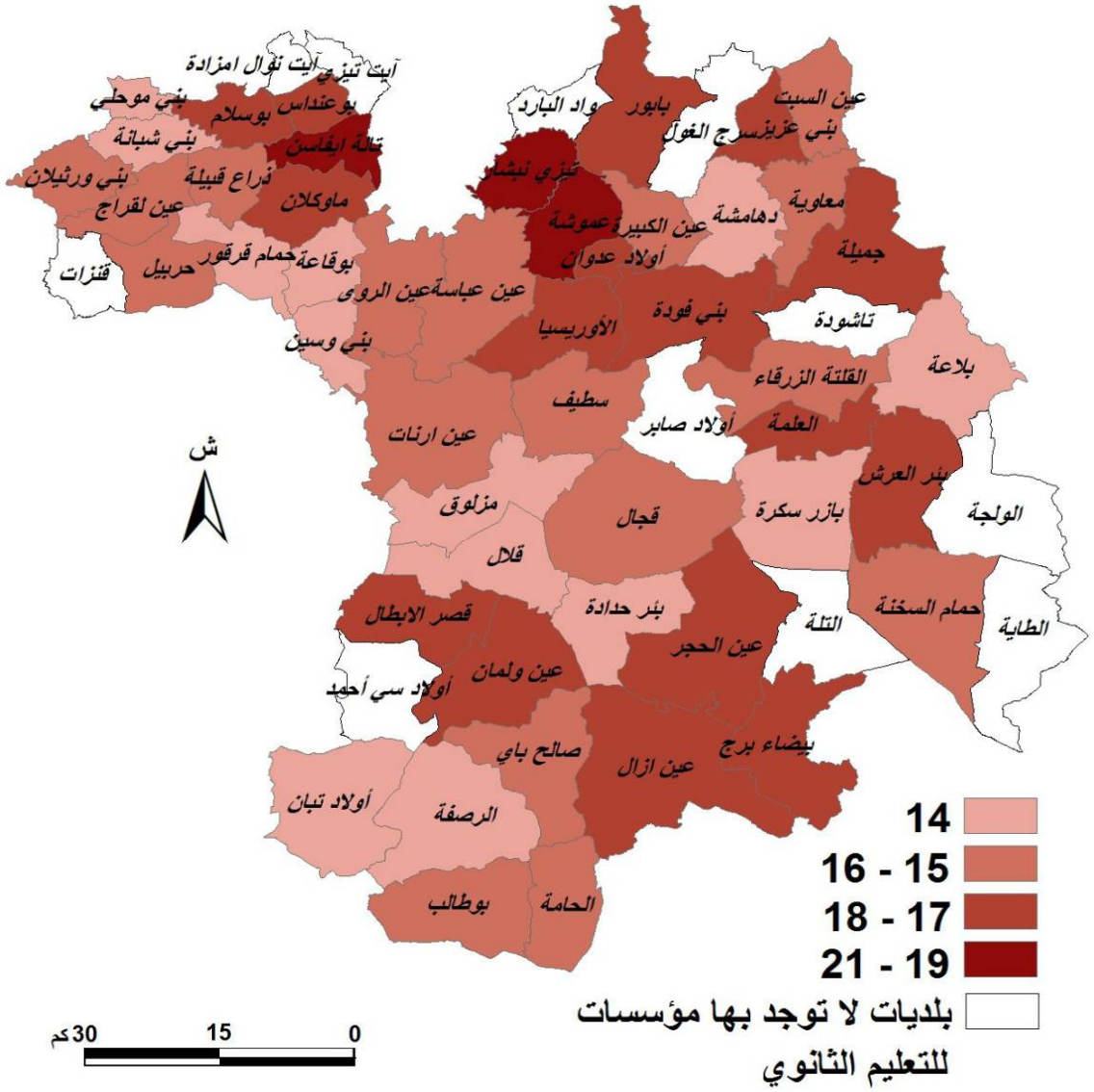

إنجاز شخصي بالاعتماد على مديرية التربية لولاية سطيف

5 - نسبة التمدرس لدى الأطفال البالغين 6 – 15 سنة: بلغ عدد الأطفال في سن التمدرس ما بين 6 - 15 سنة في منطقة الدراسة خلال السنة الدراسية 2014/2013 ، 330.019 منهم 161.761 إناث، يدرس منهم 291.851 تلميذ، منهم 142.837 إناث، وبذلك تكون نسبة التمدرس العامة 88.43%، وهي متقاربة جدا بين الذكور والإناث، حيث نجدها عند الذكور 88.56%، وعند الإناث 88.30%.

وملاحظة الخريطتين رقم (44) و(45) واللتين توضحان نسب التمدرس بالولاية توزيع حسب البلديات تمكننا من تقديم الملاحظات التالية:

- تتقارب نسبة التمدرس الإجمالية بين الذكور والإناث في مجال الدراسة لكنها تعرف تباينا كبيرا بين البلديات حيث تتراوح بين 60% في بلدية سرج الغول، و100% (أولاد عدوان، واد البارد، بوطالب).

- ترتفع نسبة التمدرس في البلديات التي بها المدن الكبرى فهي 94.53% في بلدية سطيف و93.08% في بلدية العلمة.

- نسبة تمدرس الإناث متقاربة مع نسبة تمدرس الذكور عند الأطفال 6-16 سنة، لكن نجدا تباين في بعض البلديات فمثلا: تفوق نسبة تمدرس الإناث نسبة تمدرس الذكور في البلديات التي بها المدن الكبرة (سطيف، العلمة، عين ولمان..) وتسجل ارتفاعا عاليا في بلدية بابور حيث تكون 96,39% مقابل 89.47 بالنسبة للذكور.

- تفوق نسبة تمدرس الذكور مقارنة بالإناث في عدة بلديات ويكون الفارق معتبرا في بلديات الولجة، أولاد سي أحمد، الطاية، عين لقراج، بني وسين، بئر حدادة.

الخريطة رقم (44): ولاية سطيف – نسبة التمدرس 5 – 16 سنة حسب البلديات سنة 2014/2013

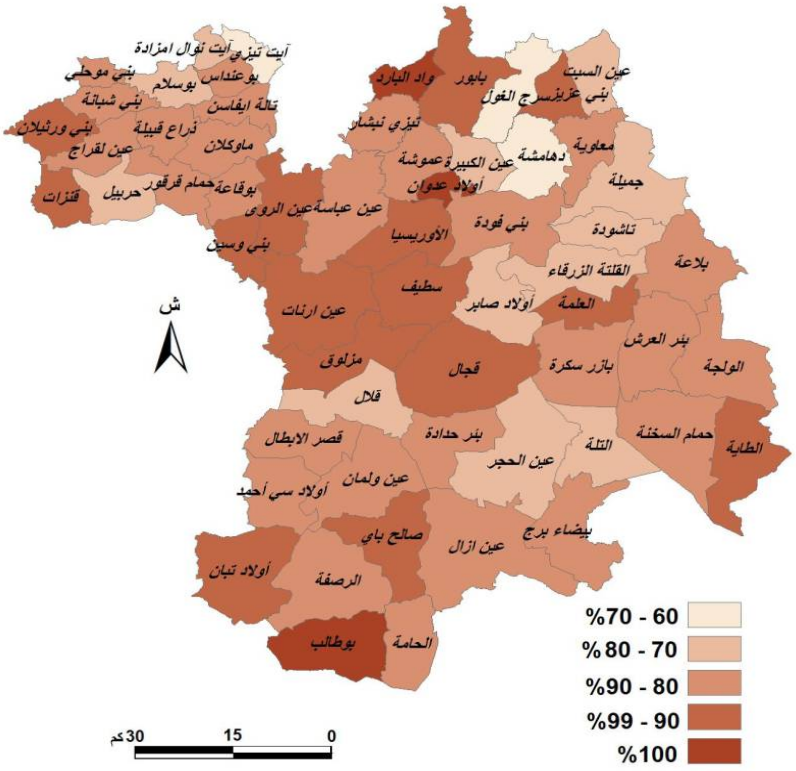

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

الخريطة رقم (45): نسبة تمدرس الإناث 5 – 16 سنة حسب البلديات سنة 2014/2013

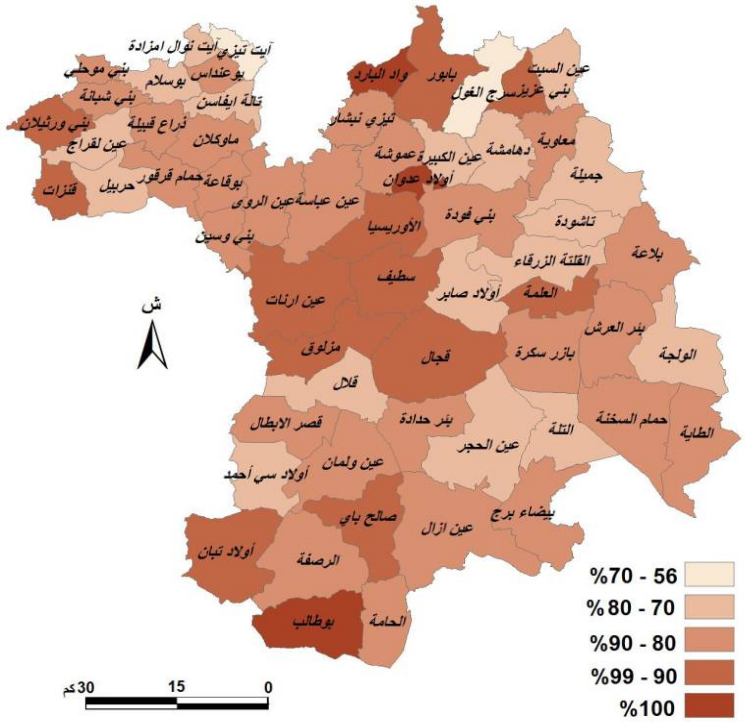

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية التربية لولاية سطيف

6 - الأمية لدى البالغين 15 سنة فأكثر: بلغت نسبة الأمية عند السكان البالغين 15 سنة فأكثر في مجال الدراسة 25%، وهي نسبة مرتفعة إذ تشمل ربع السكان في هذه الفئة، وتنتشر الأمية أكثر في وسط السكان الأكبر سنا، هذه الوضعية مرتبطة بتطور المنظومة التعليمية في الجزائر عموما، حيث لم يكن التعليم متاحا لعموم الجزائريين أثناء الحقبة الاستعمارية، حين كان محدودا جدا جغرافيا واجتماعيا، وكان مقتصرا على فئات قليلة جدا وفي أماكن محدودة.

في نفس السياق تسجل نسبة الأمية عند الإناث أرقاما أعلى بكثير من تلك المسجلة عند الذكور، حيث تبلغ 33.7%، هذا الأمر مرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية و ثقافية ميزت المجتمع الجزائري ككل لوقت قريب.

ملاحظة الخريطتين رقم (46) و(47) تمكننا من تسجيل الملاحظات التالية:

- أعلى نسبة للأمية في وسط الإناث في بلدية آيت تيزي 72.6% وأدناها 18.7% في سطيف.

- كل البلديات نسبة الأمية عند الإناث أعلى من الذكور.

- 9 بلديات تفوق نسبة الأمية 50% عند الإناث، 8 منها تقع في المنطقة الجبلية في أقصى شمال الولاية.

- تعرف نسبة الأمية تفاوتا كبيرا بين بلديات الولاية حيث تصل إلى 56.6% في آيت تيزي، و13.4% في بلدية سطيف

- في البلديات التي بها المدن الكبرى تسجل فيها نسبة الأمية أرقاما أقل من البلديات الأخرى، فهي في بلدية سطيف (13.4%) وفي بلدية العلمة (19.8%).

وعموما أعلى نسب الأمية في البلديات التي تقع شمال الولاية وأقصى جنوبها، في حين نجد نسبا اقل في البلديات التي تقع في الوسط.

الخريطة رقم (46): ولاية سطيف – نسبة الأمية لدى البالغين 15 سنة فأكثر حسب البلديات

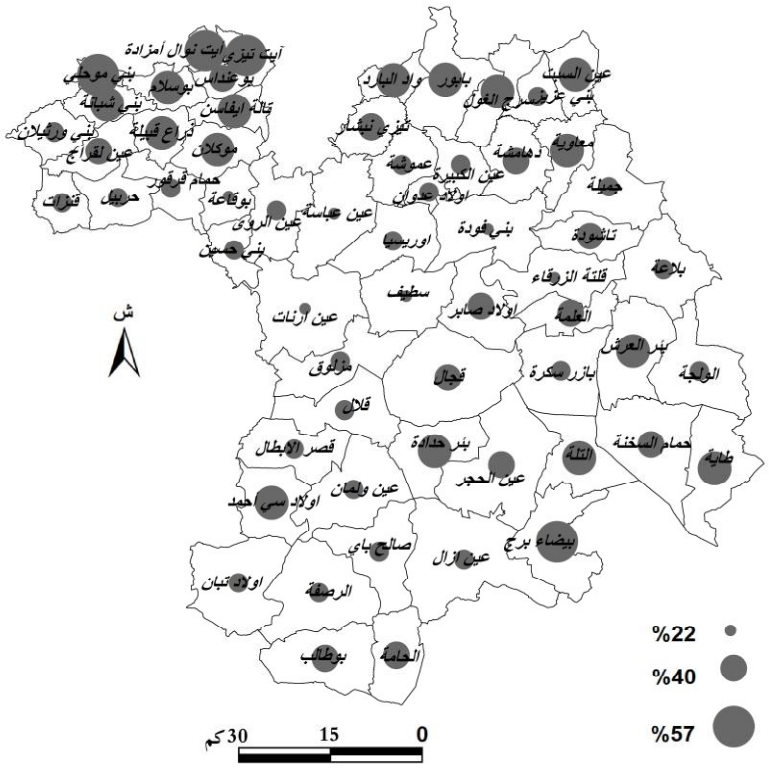

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات *ONS, RGPH, 2008.*

الخريطة رقم (47): ولاية سطيف – نسبة الأمية لدى الإناث 15 سنة فأكثر حسب البلديات

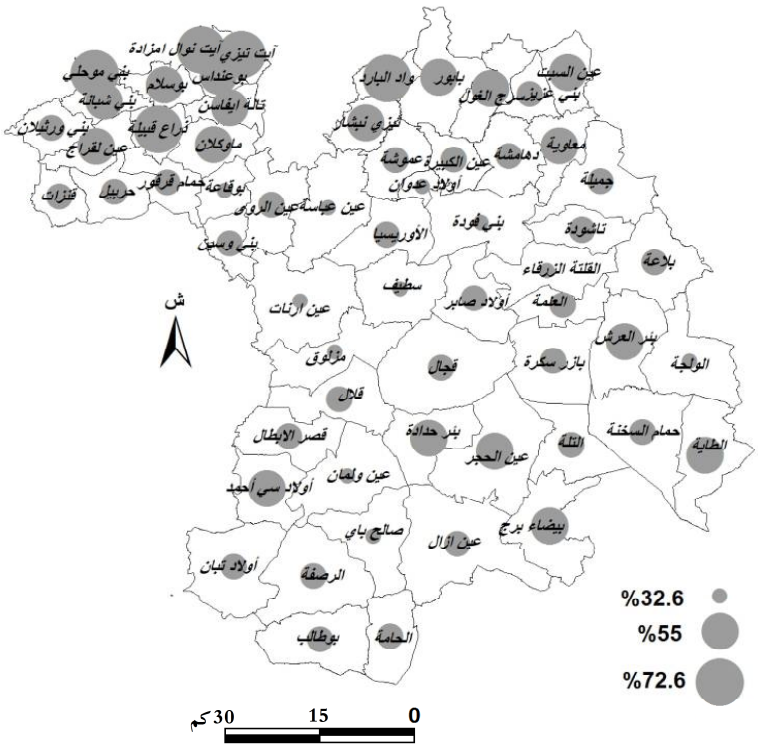

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات *ONS, RGPH 2008*

7 – توزيع هياكل التعليم العالي: بداية التعليم العالي في ولاية سطيف كانت مع سنة 1978 حين تم تأسيس مركز جامعي بموجب المرسوم رقم 78 – 133 لسنة 1978، تم ترقيته إلى جامعة سنة 1989 وحملت اسم جامعة فرحات عباس سنة 1992.[1] توسع الجامعة أدى إلى إنشاء جامعة ثانية هي جامعة سطيف 2، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11- 404 لسنة 2011.[2]

تتكون جامعة سطيف 01 من 5 كليات هي: كلية التكنولوجيا، العلوم، علوم الطبيعة والحياة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكلية الطب، بالإضافة إلى معهدين هما: معهد البصريات وميكانيك الدقة ومعهد الهندسة المعمارية وعلوم الأرض. بينما تتكون الجامعة من ثلاث كليات هي: كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

تتكون هيئة التدريس من 1491 أستاذا بجامعة سطيف 01، و 550 أستاذا بجامعة سطيف 02، والشكل رقم (28) يبين تركيب هيئة التدريس حسب المستوى العلمي.

الشكل رقم (28):تركيب هيئة التدريس حسب المستوى العلمي في السنة الجامعية 2018/2017

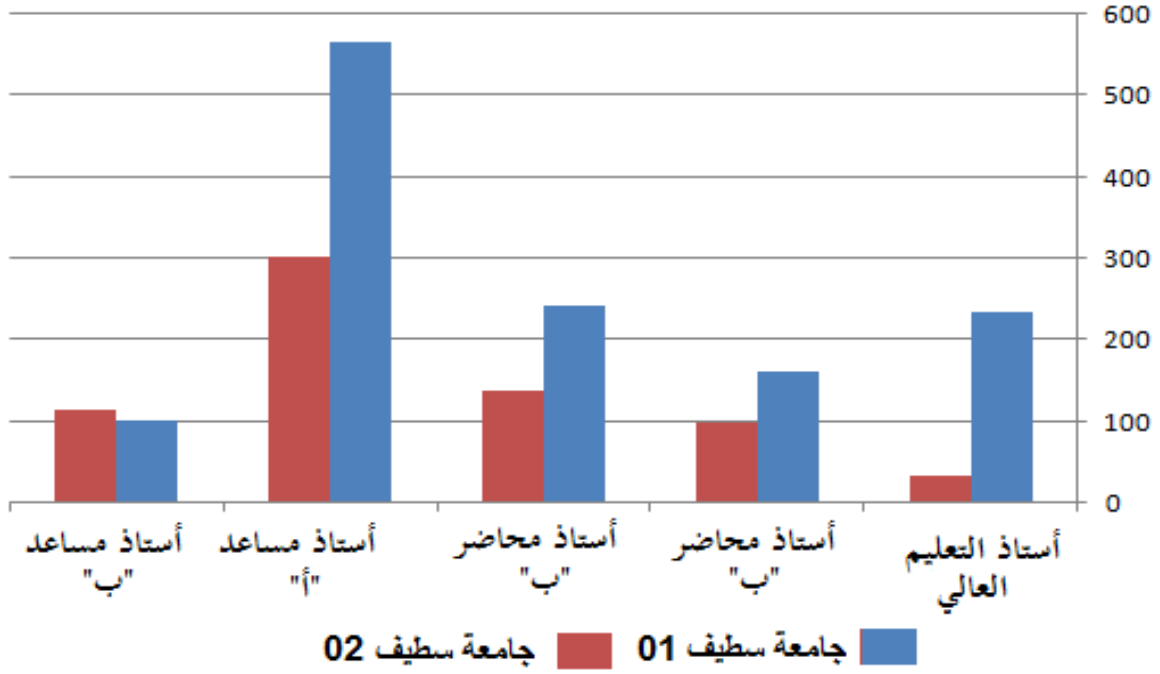

DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique.2017

[1] مرسوم رقم 78 – 133 مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1398 الموافق لـ 3 جوان 1978 يتضمن إحداث المركز الجامعي لمدينة سطيف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23 الصادر في 30 جمادى الثانية 1398 الموافق لـ 6 جوان 1978

[2] مرسوم تنفيذي رقم 11 – 404 مؤرخ في 3 محرم 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر 2011 يتضمن إنشاء جامعة سطيف 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 66 الصادر في 9 محرم 1433 الموافق لـ 4 ديسمبر 2011

ويزاول 33985 طالب دراسته بجامعة سطيف 01 الجامعية 2018/2017، منهم 215 طالبا أجنبيا، يشكل الإناث 57.13% من مجموع الطلبة، والجدول رقم (42) يبين توزيع الطلبة على التخصصات العلمية في جامعة سطيف 01.

جدول رقم (41): توزيع الطلبة حسب التخصصات العلمية بجامعة سطيف 01 للسنة الدراسية 2018/2017

الكليات والمعاهد	عدد الطلبة	عدد الإناث	نسبة الإناث	عدد الأجانب
كلية الكنولوجيا	4111	1670	40.62	27
معهد الميكانيك	926	608	65.66	12
معهد الهندسة المعمارية	1980	1078	54.44	12
كلية العلوم	4363	2784	63.81	36
كلية علوم الطبيعة والحياة	6042	2719	45	4
كلية العلوم الإقتصادية	10251	5719	55.79	3
كلية الطب	6312	4836	76.62	121
المجموع	33985	19414	57.13	215

DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique,2017

يزاول 20783 طالبا دراستهم في جامعة سطيف 02 منهم 58 طالبا أجنبيا، يشكل الإناث 70.58% من مجموع الطلبة، موزعين على العديد من التخصصات كما هو مبين في الجدول رقم (43).

جدول رقم (42): توزيع الطلبة حسب التخصصات العلمية بجامعة سطيف 02 للسنة الدراسية 2018/2017

الكليات والمعاهد	عدد الطلبة	عدد الإناث	نسبة الإناث	عدد الأجانب
كلية علوم الإنسانية و الاجتماعية	9475	6512	68.73	11
كلية الآداب و اللغات	7652	6333	82.76	16
كلية الحقوق	3656	1823	49.87	31
المجموع	20783	14668	70.58	58

DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique,2017

أما فيما يتعلق بالتجهيزات البيداغوجية فإن جامعة سطيف 01 تتوفر على 55 مدرج، و400 بين قاعات دراسة، تطبيقات، رسم، أجهزة، وورشات و138 مخبرا. في حين تتوفر جامعة سطيف 02 على 18 مدرجا و164 قاعة للتطبيقات كما هو مبين في الجدولين رقم (44) و(45).

إلى الجانب التجهيزات البيداغوجية تتوفر الجامعة أيضا على تجهيزات اجتماعية تبينها أرقام الجدولين المذكورين سابقا.

جدول رقم (43): تجهيزات جامعة سطيف 01 للسنة الدراسية 2018/2017

	مدرج	قاعة التطبيقات	قاعة للدراسة	مخبر	ورشة	قاعة الأجهزة	قاعة للرسم
العدد	55	328	36	138	20	14	2
الطاقة الاستيعابية	17045	14585	4146	3790	660	389	80
	الإقامات الجامعية			**المطاعم الجامعية**			
العدد	11			14			
الطاقة الاستيعابية	18994			40044			

DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique,2017

جدول رقم (44): تجهيزات جامعة سطيف 02 للسنة الدراسية 2018/2017

/	مدرج	قاعة التطبيقات	قاعة للدراسة	مخبر	قاعة الأجهزة
العدد	**23**	**68**	**159**	**8**	**3**
الطاقة الاستيعابية	**6440**	**2720**	**6700**	-	-
/	**الإقامات الجامعية**			**المطاعم الجامعية**	
العدد	**06**			**07**	
الطاقة الاستيعابية النظرية	**11998**			**3800**	

DPSB, W. Sétif, Annuaire statistique,2017

مما يلاحظ على تجهيزات التعليم العالي في منطقة الدراسة، التوسع الكبير لهذا القطاع، واهتمام الدولة وتشجيعها لهذا التوسع من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تزويد مختلف المؤسسات بالكوادر اللازمة.

3 - الخدمات الصحية: تهدف الخدمات الصحية إلى تمكين السكان من التمتع بأعلى مستويات من الصحة، أي تجاوز انعدام المرض أو العجز إلى اكتمال السلامة بدنيا، عقليا واجتماعيا، ويعتبر هذا حقا لكل فرد حسب منظمة الصحة العالمية.[1] وتحسن المؤشرات الصحية في أي مجتمع هو نتيجة حتمية لتقدم المنظومة الصحية، ودليل على الاهتمام بالتنمية البشرية في ذلك المجتمع.

لقد أصبح قطاع الخدمات الصحية مؤشرا حقيقيا على مدى تقدم وتحضر المجتمعات، وتعرف الخدمات الصحية بأنها تلك المنشآت والمؤسسات التي تقدم الخدمة الصحية سواء كانت تشخيصية، علاجية، أو وقائية لسكان منطقة معينة.[2]

1 - توزيع الهياكل الصحية:

ظهور الهياكل الصحية المعاصرة بمنطقة الدراسة كان خلال الفترة الاستعمارية، حيث في سنة 1934 أُنشأ "المستشفى الكولونيالي" على مساحة 57150 م² وكان يحتوى على 200 سرير من أجل الاستجابة للحاجيات الصحية لـ 20 ألف مستوطن.

تحول هذا المستشفى سنة 1986 إلى "المركز الاستشفائي الجامعي في مدينة سطيف" بموجب المرسوم 86-304 المؤرخ في 16 ديسمبر 1986، يتكون المركز من هيكل العلاج والتكوين والبحث في العلوم.[3]

ويعتبر هذا المستشفى أهم مؤسسة صحية في الولاية، حتى انه يقدم خدمات لسكان الولايات المجاورة (حوالي 3 ملايين نسمة).

وتتوفر ولاية سطيف حاليا على إحدى عشرة مؤسسة استشفائية تتسع لـ 2730 سرير و69 عيادة متعددة الاختصاصات تسمى مؤسسات عمومية للصحية الجوارية تشرف هذه الأخيرة على 228 قاعة علاج.

يؤطر هذا القطاع سنة 2015م 2369 طبيبا منهم 1687 يعملون في القطاع العام، و682 يعملون في القطاع الخاص. من العدد الجمالي نجد 1125 طبيب مختص، يساندهم 487 صيدلي و530 جراح

---

[1] منظمة الصحة العالمية، دستور منظمة الصحة العالمية، [متاح على الرابط]،
http://www.who.int/governance/eb/who_constitution_ar.pdf (تاريخ التصفح: 2017/08/19).

[2] سعيدة رحامنية، "وضعية الخدمات الصحية في الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 02، العدد 11، 2015، ص 216

[3] مرسوم رقم 86 – 304 مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1407 هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 1986 يتضمن إنشاء المركز الاستشفائي الجامعي في مدينة سطيف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51 الصادر في 15 ربيع الثاني 1407 هـ الموافق لـ 17 ديسمبر 1986

أسنان يعمل تحت إمرتهم 4388 عون شبه طبي موزعين علي الهياكل الصحية المتواجدة على تراب الولاية.

وقد تم إعادة هيكلة المنظومة الصحية في ولاية سطيف، وقفا لما جاء للمرسوم الوزاري رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2017 المتعلق بتنظيم وتسيير قطاع الصحة، حيث تم تقسيم الولاية إلى تسعة قطاعات صحية كما هو مبين في الخريطة رقم (48)، هذه القطاعات مترابطة ومتكاملة ومتدرجة في المستوى، كل قطاع يضم عدة بلديات ويحتوى على مؤسسة إستشفائية ومؤسسات صحية جوارية، ومجموعة من قاعات العلاج كما هو مبين في الجدول رقم (46).

الخريطة رقم (48): ولاية سطيف - القطاعات الصحية

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات مديرية الصحة والسكان لولاية سطيف

جدول رقم (45): القطاعات والهياكل الصحية 2013

القطاع الصحي	البلديات المنطوية تحت القطاع	مؤسسة إستشفائية		
		العدد	البلديات	عدد الأسرة
سطيف	سطيف، قجال،أولاد صابر	2 1	سطيف قجال	1122 113
عين عباسة	عين عباسة،عين أرنات، مزلوق، أوريسيا	1	عين عباسة	240
عين ولمان	عين ولمان،قصر الإبطال،صالح باي، أولاد تبان، الرصفة، قلال، أولاد سي أحمد	1	عين ولمان	238
عين أزال	عين أزال، عين الحجر، بئرحدادة، الحامة، بوطالب	1	عين أزال	168
العلمة	العلمة ،بازرسخرة،القلتة الزرقاء،جميلة، بني فودة، تاشودة، بئر العرش، البلاعة	1 2 (الأمومة والطفولة)	العلمة العلمة	180 180
حمام السخنة	حمام السخنة، بيضاء برج، الطاية، الولجة، التلة	0		0
بوقاعة	بوقاعة، بني وسين،عين الروى، حمام قرقور ذراع قبيلة، موكلان تالة افاسن، بوعنداس، ايت نوال أمزادة، ايت تيزي، بوسلام	1	بوقاعة	271
بني ورثيلان	بني ورثيلان، حربيل، بني شبانه، قنزات بني موحلي، عين لقراج	1	بنى ورثيلان	60
عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان، بابور، سرج الغول، بني عزيز، عين السبت، معاوية، عموشة، تيزى نبشار، واد البارد	1	عين الكبيرة	158

مديرية الصحة لولاية سطيف

من خلال الخريطة رقم (49) التي تبين توزيع المؤشر المتعلق بتوزيع عدد الأسرة على عدد السكان في الولاية حسب البلديات نلاحظ:

حوالي نصف بلديات الولاية (26 بلدية) لا توجد بها أسِرَّة أي لا وجود لهياكل صحية سواء مؤسسات إستشفائية أو عيادات متعددة الاختصاصات ولا دور الولادة الأمومة، هذه البلديات تتركز خاصة في الجهة الجبلية الشمالية (عين السبت، واد البارد، معاوية، آيت تيزى، آيت نوال أمزادة ...) والجهة الجبلية الجنوبية (بوطالب، أولاد سي أحمد) والجهة الشرقية من الولاية (تلة، الولجة).

بلغت قيمة هذا المؤشر في ولاية سطيف 559 سرير/ساكن، لكن هذه القيمة متباينة حسب البلديات، حيث بلغت سرير لكل 77ساكن في بلدية عين عباسة وهذا يفوق سرير/7991 ساكن في بلدية ذراع قبيلة. يكون هذا المؤشر جيدا في البلديات ذات الحجم السكاني الكبير والتي تحتضن الهياكل الصحية كالمؤسسات الاستشفائية على غرار بلدية سطيف، العلمة، عين ولمان، بوقاعة، عين الكبيرة، قجال، أو البلديات التي بها منشات صحية وبها عدد سكاني قليل على غرار حربيل، أولاد تبان، الحامة.

خريطة رقم (49): ولاية سطيف – مؤشر سرير/ ساكن حسب البلديات

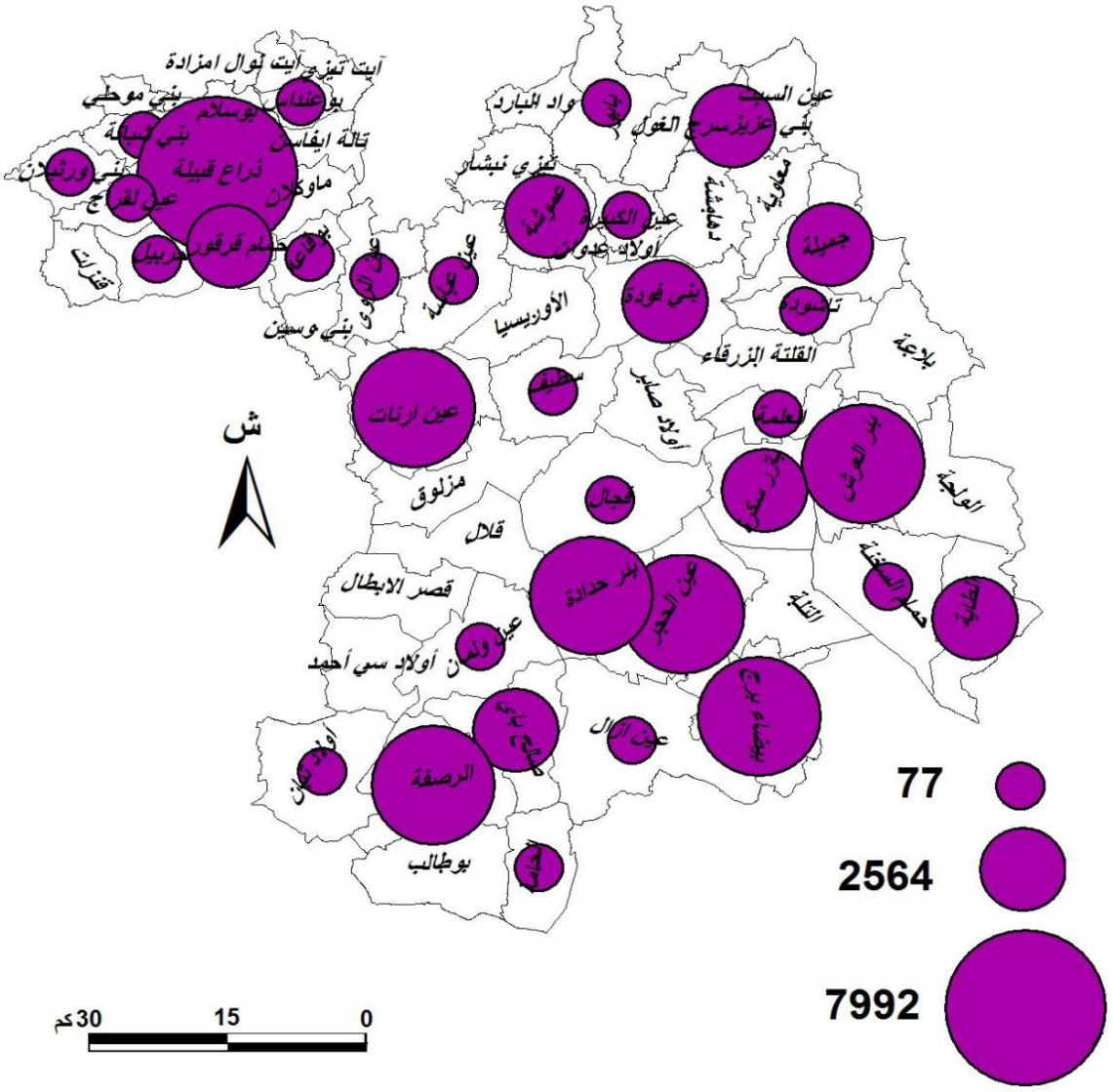

إنجاز شخصي اعتمادا على بيانات مديرية الصحة والسكان لولاية سطيف

2 - **التأطير الصحي:** من خلال الجدول في الملحق والذي يبين توزيع الأطباء والأطباء الأخصائيون في بلديات منطقة الدراسة حيث يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

بلغ مجموع الأطباء سنة 2015 في ولاية سطيف 2369 طبيب منهم 1687 يعملون في القطاع العام، و682 يعملون في القطاع الخاص. ومن مجموع أطباء الولاية نجد 1125 طبيب أخصائي، في حين بلغ عدد أطباء الأسنان 530، وعدد الصيادلة 487.

يتركز الأطباء العامون أكثر في البلديات الكبيرة ذات الأحجام السكانية الكبيرة، ويقتصر وجود الأطباء الأخصائيين على عدد محدود من البلديات وهي البلديات ذات الحجم السكاني الكبير: سطيف العلمة عين ولمان بوقاعة عين أزال عين الكبيرة عين أرنات عموشة أوريسيا بئر حدادة.

فأكثر من ثلثي (76.26%) الأطباء الأخصائيين يتركزون في بلديتن فقط، حيث تستحوذ بلدية سطيف على 55.8% من الأطباء الاختصاصيين، وبلدية العلمة على 20.43%.

وبلغ معدل التغطية الصحية في ولاية سطيف 1449نسمة/طبيب، 4428 نسمة/صيدلي وهذه المعدلات متباينة بين بلديات الولاية.

4 - الخدمات السياحية: يعرف قاموس لاروس *larousse* السياحة على أنها "عملية سفر قصد الترفيه عن النفس، وهي مجموعة من الإجراءات التقنية، المالية والثقافية المتاحة في كل دولة أو في كل منطقة والمعبر عنها بعدد السواح"[1]، وهي حسب المنظمة العالمية للسياحة *(W.T.O)* "أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت"

والسياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحاضر القطاع السياحي، هذا القطاع يشهد تطورا متواصلا على مستوى العالم، بفضل زيادة الدخل وتطور شبكة النقل والمواصلات.[2]وزادت أهميتها نظرا لما تحققه من إيرادات وتدفقات وتشغيل لليد العاملة، وزاد اهتمام الدول بها وأصبح تنظيمها وتطويرها يخضع لتقسيمها إلى فروع وأنواع فمنها السياحة العلاجية، الثقافية، الرياضية الترفيهية...الخ.

1 - المؤهلات السياحية بمنطقة الدراسة: منطقة الدراسة تتوفر على عديد المؤهلات السياحية التي يمكن حصرها فيما يأتي:

1 – 1 - المواقع الأثرية التاريخية: منطقة الدراسة غنية بالمواقع الأثرية التي تنتمي إلى الفترات التاريخية المختلفة، ذلك لان المنطقة شهدت الاستيطان البشري منذ القدم وتعاقبت عليها حضارات عدة، حيث يوجد بالمنطقة أقدم مواقع ما قبل التاريخ في بلاد المغرب، كما توجد فيها الآثار البربرية والرومانية والإسلامية والتي تعود إلى الفترة الاستعمارية والجدول رقم (47) يبين أهم المعالم الأثرية وتوزيعها عبر بلديات في الولاية.

[1] عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات، دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2008/2007، ص 02

[2] محبات الشرابي، الأقاليم السياحية في مصر دراسة في جغرافية السياحة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 9

جدول رقم (46): أهم المعالم الأثرية وتوزيعها عبر بلديات ولاية سطيف

البلدية	اسم المعلم	تاريخه
القلتة الزرقاء	موقع عين حنش	ما قبل التاريخ (1.8 مليون سنة)
القلتة الزرقاء	موقع بوشريط	ما قبل التاريخ
مزلوق	موقع مزلوق	ما قبل التاريخ
جميلة	المدينة الاثرية جميلة	الفترة الرومانية (96 - 98 م)
جميلة	متحف جميلة	يحتوى على مقتنيات من الفترة الرومانية والبيزنطية
العلمة	المجاز 1 و2	ما قبل التاريخ (الحضارة القفصية)
بيضاء برج	كاف الزمام	ما قبل التاريخ
بني فودة	موقع هنشير القصر (مونص *MONS*)	الفترة الرومانية والبيزنطية
عين الحجر	موقع عين سلطان	الفترة الرومانية والبيزنطية
عين الكبيرة	موقع جنان الحاكم (سطافي)	الفترة الرومانية
سطيف	المنطقة الأثرية: القلعة البيزنطية، حي الكنائس، حي المعبد، المقبرة الشرقية، ضريح سيبون، الحمام الروماني	الفترة الرومانية والبيزنطية
سطيف	الحي الإسلامي	الفترة الإسلامية
بني عزيز	موقع إكجان	الفترة الإسلامية
سطيف	العتيق	الفترة الاستعمارية
سطيف	عين الفوارة	الفترة الاستعمارية
سطيف	حديقة الأمير عبد القادر(أورليانز سابقا)	الفترة الاستعمارية
سطيف	المركز الأوروبي لمدينة سطيف	الفترة الاستعمارية
قصر الأبطال	المعتقل الاستعماري قصر الطير	فترة الثورة التحريرية
سطيف	المتحف الوطني الاركيولوجي	يحتوى على مقتنيات من كل الفترات الزمنية
جميلة	متحف جميلة	يحتوى على مقتنيات من الفترة الرومانية والبيزنطية

إنجاز شخصي

من خلال الجدول(47) يتبين غنى المنطقة بالآثار والمواقع الأثرية المختلفة والتي تتوزع في جميع جهات الولاية مع وجود متحفين هامين هما: متحف سطيف ومتحف جميلة يحتويان على مجموعة معتبرة من أثار المنطقة.

1 – 3 - الزوايا والمساجد (المؤسسات الروحية): تنتشر في الولاية المؤسسات الدينية التي تمتد جذورها التاريخية إلى تواريخ مختلفة بعضها يعود إلى التاريخ الوسيط والجدول رقم (48) يبين أهم المساجد القديمة والزوايا في منطقة الدراسة، وهذه المساجد والزوايا لازالت تؤدي أدوارا دينية واجتماعية وثقافية حتى الآن.

جدول رقم (47): أهم الزوايا والمساجد (المؤسسات الروحية)

البلدية	الاسم	البلدية	الاسم
بني ورتيلان	زاوية ومسجد قرية أمزين	عين الحجر	زاوية سيدي اعمر بن حمو
عين لقراج	مسجد بني حافظ	صالح باي	زاوية الشيخ محمد الطيب
عين القراج	متحف آث حافظ (المركز الفلكي للشيخ مولود الحافظي)	الرصفة	زاوية الشيح الحسن الموساوي
دائرة قنزات	زاوية الشيخ محند اقري عرش بني يعلى	أولاد تبان	زاوية سعد التباني
عين لقراج	جامع قرية الشرفاء العليا والشرفاء السفلى	زاوية الحامة	زاوية الحامة
بني وتيلان	زاوية قرية آنو	بازر سكرة	زاوية المقدم ختيفة
أولاد سي أحمد	زاوية الشيخ الحواس	بني عزيز	زاوية بلقرينى
عين أزال	زاوية سيدي عكة	قجال	زاوية بن حمدوش

إنجاز شخصي

1 – 3 - الينابيع الحارة والحمامات المعدنية: للمحطات الحموية دور كبير في تنشيط السياحة خاصة السياحة المحلية، والولاية تتوفر على عدة ينابيع حارة، أقيمت حولها محطات حموية، والجدول رقم (49) يبن هذه المحطات ونوعية مياها وخصائصها العلاجية.

جدول رقم (48): المحطات الإستحمامية في ولاية سطيف

المحطة	البلدية	المنسوب	حرارة المياه(°م)	نوعية المياه	الخصائص العلاجية	الاستغلال
حمام قرقور	حمام قرقور	8	44- 48	كبريت، كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والعظام ،الأمراض العصبية، الأمراض التنفسية، الأمراض الجلدية، إصابات الشرايين، الأمراض الهضمية	مستغل
حمام السخنة	حمام السخنة	8	50	كلور الصوديوم، بيكاربونات	/	مستغل
حمام أولاد يلس	مزلوق	10 ل/ثا	47	كلور الصوديوم	/	مستغل
حمام بوطالب	الحامة	10 ل/ثا	52	كلور الصوديوم	علاج الالتهابات الجلدية والمخاطية الأمراض التنفسية الالتهابات المفصلية	غير مستغل
حمام سيدي منصور	أولاد تبان	8 ل/ثا	55	كبريت كلسي، سلفات المغنيزيوم	أمراض الجهاز التناسلي الالتهابات الجلدية والأمراض المخاطية والصدرية	غير مستغل
النخلة	الرصفة	31 ل/ثا	33	كلور الصوديوم	/	غير مستغل

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

1 – 4 – المواقع الطبيعية: تزخر الولاية بالعديد من المواقع الطبيعة الهامة والمتنوعة والتي يمكن أن تكون قاعدة إقامة وتوسيع نشاط سياحي هام، وساهم في ثراء المنطقة طبيعية التباين الطوبوغرافي، الجيولوجي والمناخي الذي تتمتع به الولاية، حيث تزخر بمساحات غابية معتبرة في شمال الولاية وجنوبها، وعدة مناطق رطبة في الوسط، وعدة ينابيع والجدول رقم (50) يبين أهم المواقع السياحية الطبيعية في ولاية سطيف.

جدول رقم (49): أهم المواقع السياحية الطبيعية في ولاية سطيف

البلدية	اسم الموقع	نوعه	المزايا السياحية
بابور	الحضيرة الوطنية للبابور	بيئة غابية	سياحة بيئية - جبلية
بوطالب	محمية غابات جبال بوطالب	بيئة غابية	سياحة بيئية - جبلية
بيضاء برج، حمام السخنة	شط البيضاء	بيئة رطبة	سياحة بيئية
عين الحجر	سبخة لحميات	بيئة رطبة	سياحة بيئية
عين الحجر	سبخة فراين	بيئة رطبة	سياحة بيئية
بازر سكرة	سبخة بازر	بيئة رطبة	سياحة بيئية
قلال	شط ملول	بيئة رطبة	سياحة بيئية

إنجاز شخصي

الخريطة رقم (50): ولاية سطيف – الأماكن والتجهيزات السياحية

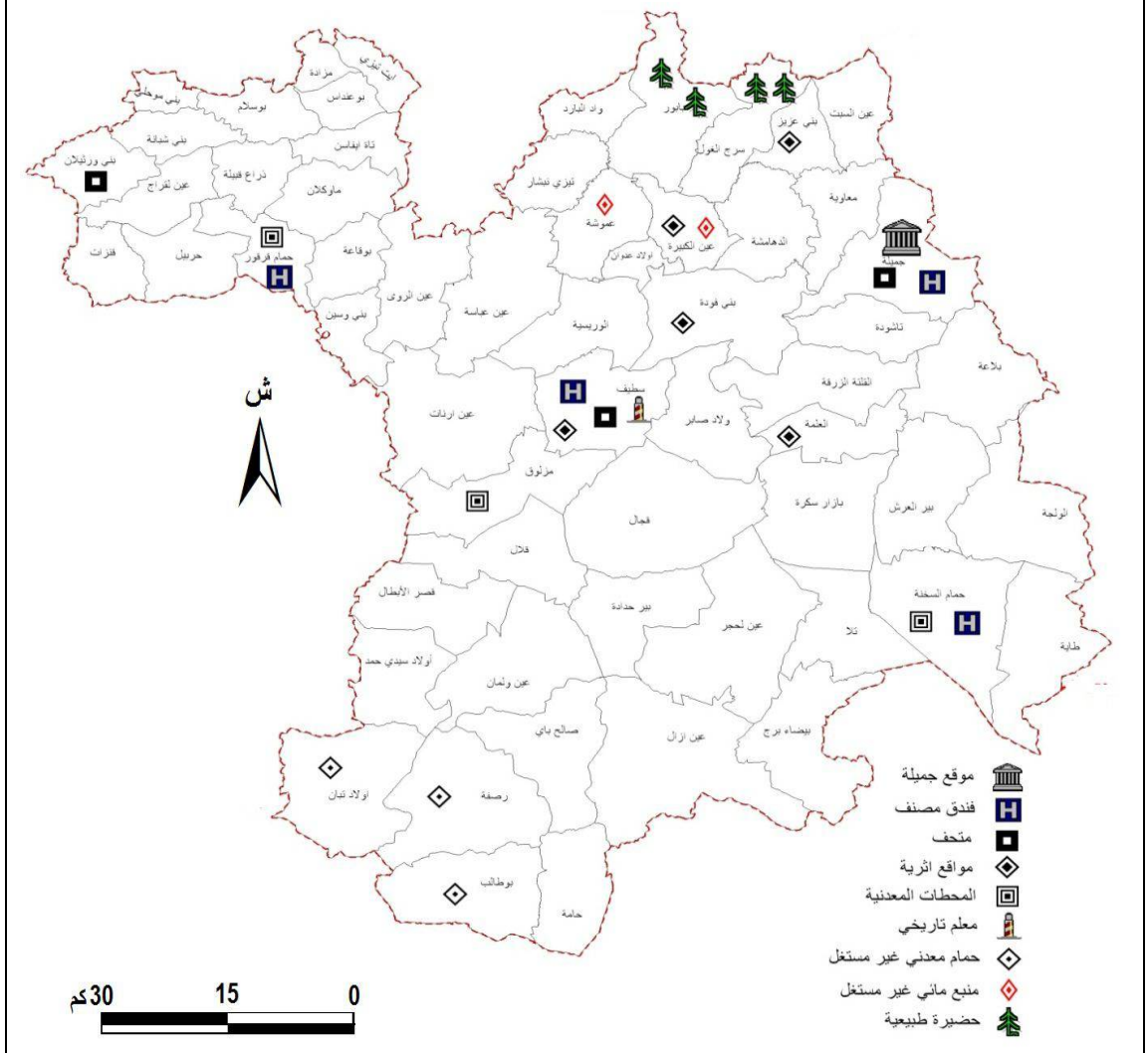

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

2 – هياكل الاستقبال السياحي: تتوفر الولاية على هياكل إستقبال سياحي معتبرة، تقدر بـ 49 فندقا منها 19 فندقا مصنفا، تتوفر هذه الفنادق على 1454 غرفة و2729 سريرا وتشغل 579 عاملا. تتوزع هياكل الاستقبال هذه على 11 بلدية معظمها يتركز في بلدية سطيف التي تستحوذ على 30 فندقا و1548 سرير، وتأتي العلمة في المرتبة الثانية - بعد فارق كبير - بـ 6 فنادق و409 سرير. أما فيما يخص نوعية الخدمات فيظهر ضعفها من خلال تصنيف الفنادق، لا نجد أي فندق مصنف في درجة خمسة نجوم، وفندقين فقط في درجة ثلاثة نجوم، وفندق واحد في درجة نجمتين، وخمسة فنادق في درجة نجمة واحدة، في حين نجد أن الفنادق غير المصنفة تبلغ 40 فندقا. والجدولين رقم (50) و(51) يبينان توزيع الفنادق حسب الدرجات وحسب البلديات.

الجدول رقم (50): توزيع الفنادق حسب الدرجات في ولاية سطيف 2013

الدرجة	العدد	عدد العمال
عادي	40	272
1	5	57
2	1	40
3	2	170
4	1	40
المجموع	**49**	**579**

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

جدول رقم (51): توزيع الفنادق حسب البلديات

البلدية	مصنفة				غير مصنفة			مجموع			
	عدد الفنادق	عدد الفيلات	عدد الدور	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة	الفنادق	الغرف	الأسرة	العاملين بها
سطيف	11	0	0	448	777	19	447	771	30	895	1548	350
بابور	0	0	0	0	0	1	10	18	1	10	18	2
حمام القرقور	1	4	38	94	310	1	12	24	2	106	334	117
بنى ورثيلان	0	0	0	0	0	1	24	30	1	24	30	3
العلمة	4	0	0	123	218	2	109	191	6	232	409	44
حمام السخنة	2	0	0	52	109	2	44	92	4	96	201	32
جميلة	0	0	0	0	0	1	14	28	1	14	28	3
عموشة	0	0	0	0	0	1	10	15	1	10	15	6
قجال	0	0	0	0	0	1	19	37	1	19	37	2
عين أزال	1	0	0	14	28	0	0	0	1	14	28	10
عين أولمان	0	0	0	0	0	1	34	81	1	34	81	10
المجموع	19	4	38	731	1442	30	723	1287	49	1454	2729	579

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

– **النشاط السياحي:** تشهد الولاية إقبالا لا بأس به، حيث بلغ عدد الزوار 242671 زائرا منهم 19398 أجنبي أي ما نسبته 8% لا غير، ويقصد الزوار أساسا الخدمات التي تقدمها المحطات الإستحمامية، كما هو موضح في الجدول رقم (53)، وكذلك الخدمات الأخرى التي تقدمها المدن الكبيرة خاصة الخدمات التجارية في مدينتي العلمة وسطيف والجدول رقم (54) يبين النشاط الفندقي في الولاية.

الجدول رقم (52): السياحة الصحية: المحطات المعدنية

البلدية	اسم المحطة	ملاحظات	عدد الزوار	عدد العاملين بالوحدة
حمام القرقور	حمام القرقور	إستغلال عصري	98803	22
حمام السخنة	حمام لخضر بلمهوب	"	111222	21
حمام السخنة	أعراب تارم	"	107662	11
حمام السخنة	حمام مخلوف بلعزام	"	24954	8
الحامة	حمام سيدي اعمر	استغلال تقليدي	-	-
حمام السخنة	حمام السخنة	"	165248	12
مزلوق	حمام أولاد يلس	-	53932	18
أولاد تبان	حمام سيدي منصور	-	-	-
الدهامشة	حمام الدهامشة	-	-	-

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

الجدول رقم (53): النشاط الفندقي - الإقامات الليلية

الصنف	وطني	أجنبي	المجموع
فندق مصنف	99510	8255	107765
فندق غير مصنف	123763	11143	134906
المجموع	223273	19398	242671

مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سطيف

5 – البنية الأساسية:

5 - 1 – شبكة النقل: يعتبر النقل من العمليات المهمة المتممة للإنتاج الاقتصادي، حيث يرتكز عليه التبادل التجاري، وتتوقف عليه كميات الإنتاج، ويساهم في استغلال موارد الثروة، ويربط أجزاء الإقليم بعضها ببعض ويربطها بالعالم الخارجي.[1] وتمكن شبكة المواصلات من توزيع الأنشطة الاقتصادية في المجال، والنهوض الاقتصادي بالإقليم وتنميته لا يكون إلا عبر شبكة مواصلات فعالة.

5 – 1 – 1 – تطور شبكة الطرق: عرفت ولاية تطورا ملحوظا في شبكتها الطرقية، كما هو مبين في الجدول رقم (54)، حيث تضاعف طول الشبكة خلال ثلاثة عقود ونصف (1977 – 2013) ليصل إلى أكثر من 3560 كم سنة 2013، وبذلك ارتفعت الكثافة من 29.5 كم/100 كم² لتصل إلى 54.36 كم/100كم² خلال نفس الفترة.

ويمتاز التوزيع المجالي لشبكة الطرق في الولاية بالتجانس إلى الحد الذي يسمح بربط مناطق الولاية ببعضها البعض، وربط الولاية بمحيطها الإقليمي، والوطن ككل.

الجدول رقم (54): تطور طول شبكة الطرق في ولاية سطيف

السنوات	1977	1988	1992	1997	2008	2013
طول شبكة الطرق (كم)	1931	2080	2641	3146	3506	3560,65

مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف

5 - 1 – 2 - الطرق: تتوفر ولاية سطيف على شبكة من الطرق بمختلف أنواعها: الطريق السيار، الطرق الوطنية، الولائية والبلدية.

بلغ طول الطرق في مجال الدراسة 3560,65كم منها:

- 74.80كم طريق سيار 2.1%

- 634.49كم طرق وطنية..... 17.82%

- 689,18كم طرق ولائية 19.36%

- 2162.18 كم طرق بلدية .... 60.72%، منها 962,94 كم غير معبدة أي ما نسبته 44.54% من مجموع الطرق البلدية في الولاية.

هذا ما يتعلق بطول الشبكة، أما عن حالتها في منطقة الدراسة فالجدول رقم (56) يوضح ذلك.

[1] علي سالم أحميدان الشواورة، المرجع السابق، ص 573

جدول رقم(55): حالة الطرق في ولاية سطيف سنة 2013

	حسنة	متوسطة	سيئة	المجموع
الطول	1522.6	876.49	1161.5	3560.6
النسبة	%42.76	%19.06	%32.62	%100

مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف

- **أنواع الطرق في ولاية سطيف:** يخضع تصنيف الطرق في الجزائر إلى المرسوم رقم 80 – 99 المؤرخ 6 أفريل 1980.[1] والطرق في الولاية هي كالآتي:

- **الطريق السيار شرق غرب:** يخترق وسط ولاية سطيف من غربها إلى شرقها بطول قدره 74.8 كم تكمن أهميته في أنه يمر بأكبر تجمعين سكانيين بسطيف والعلمة كما أنه يمر أيضا عبر بلديات عين أرنات، قجال، العلمة، وبئر العرش، ويؤدي دورا محوريا في ربط المنطقة بباقي ولايات الوطن خاصة تلك البلديات التي يمر بها أو القريبة منه. حيث سهل مهمة المواصلات وقتا وكلفة.

- **الطرق الوطنية:** تتمثل في عدة طرق منها الطريق الوطني رقم 05 يصل هذا الطريق مدينة الجزائر بمدينة قسنطينة، يخترق الولاية من الغرب إلى الشرق ويمر بأكبر المدن في الولاية سطيف والعلمة، وقد تم ترقيته ليصبح طريقا مزدوجا. تراجعت أهميته بعد تدشين الطريق السيار شرق غرب.

وكذلك الطريق الوطني رقم 09 الذي يربط مدينة سطيف ببجاية، والذي يمر عبر عدة بلديات في الولاية منها أوريسيا وعموشة.

الطريق الوطني رقم 28 الذي يربط مدينة سطيف ببريكة مرورا بولاية المسيلة، ويمر هذا الطريق بمدينة قلال، عين ولمان، الرصفة.

الطريق الوطني رقم 75: يخترق الولاية من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي، بطول بلغ 135كم يصل مدينة بجاية حتى ولاية باتنة ويمر بالمدن عين عباسة سطيف قجال حمام السخنة.

وأيضا الطريق الوطني رقم 77 الذي يربط مدينة العلمة بمدينة جيجل مرورا بعين السبت، الدهامشة، القلتة الزرقاء.

الطريق الوطني رقم 78 يربط ولاية سطيف بولاية بسكرة مرورا بولاية باتنة وهو يمر بالمدن التالية: قلال، عين أزال.

[1] المرسوم رقم 80 – 99 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1400 هـ الموافق لـ 6 أفريل 1980م، يتعلق بتصنيف الطرق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 الصادر في 22 جمادى الأولى 1400 هـ الموافق لـ 8 أفريل 1980

- **الطرق الولائية:** بلغ مجموع أطوالها في ولاية سطيف 689,18كم، وهي أكثر كثافة من الطرق الوطنية التي تمر بالولاية وتؤدي دورا تكميليا لها وتساهم في تنظيم المجال الولائي.

- **الطرق البلدية:** هي الأطول على مستوى تراب الولاية وهي أكثر تشعبا وتساهم في فك العزلة عن المراكز العمرانية والقرى النائية لذلك دورها حيوي في ربط أجزاء الإقليم ببعضها البعض ودمج كل عناصر ومناطق الإقليم في عملية التنمية. بلغ طولها 2162.18 كم لكن جزء كبير غير معبد حيث تبلغ نسبة الطرق البلدية غير المعبدة 44.54%

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن ولاية سطيف تتوفر على شبكة طرقية معتبرة، تؤدي دورا ايجابيا في إسناد الجهد التنموي، وفي تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة التجارة وفي فك العزلة عن القرى والمراكز العمرانية المتناثر في جغرافية الولاية. بالمقابل تعاني جملة من النقائص، منها وضعية الطرق فجزء معتبر منها في حالة سيئة نظرا لغياب الصيانة أو سوء الانجاز، إضافة إلى الصعوبات الطبيعية التي تجعل توسيع شبكة الطرق مكلفة خاصة في المنطقة الجبلية الشمالية شديدة التضرس.

الخريطة رقم (51): ولاية سطيف – شبكة الطرق البرية

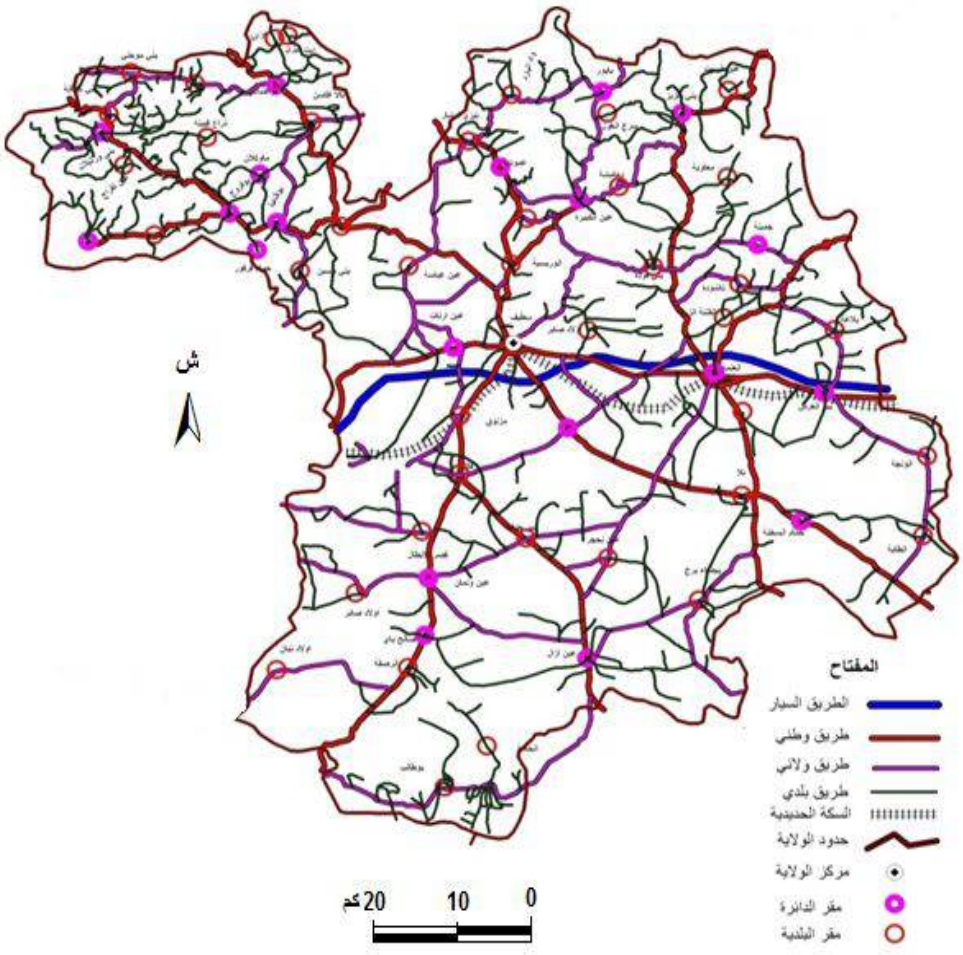

مديرية النقل لولاية سطيف

تتميز الطرق بمواصفات فنية عالية، حيث يتراوح عرضها بين 5 – 7متر، ويتراوح جوانبها بين 2 – 3 متر، وهذه المواصفات كما هو معروف تمنح الطريق بحركة عدد كبير من المركبات، إضافة إلى أن توزيعها المجالي المتجانس سمح لها بربط مثالي لمركز الولاية بمناطق الولاية المختلفة.[1]

5 - 1 – 3 -السكك الحديدية: يمر عبر تراب الولاية خط سكة حديدية وحيد يعود إلى العهد الاستعماري، حيث تم إنشاؤه في سنة 1925 وهو يخترق الولاية من غربها إلى شرقها على مسافة قدرها 84 كم، يمر بأكبر مدينتين في الولاية هما سطيف والعلمة.

5 - 1 – 4 – المطارات: تتوفر الولاية على مطار مدني دولي واحد هو مطار 8 ماي 1945 والمتواجد ببلدية عين أرنات، به مدرج رئيسي بأبعاد 2400 x 45 متر بالإضافة إلى ثلاثة مدارج أخرى، إضافة إلى حظيرة للطائرات وبرج مراقبة.

الخطوط بالمطار محدودة فهناك ثلاثة خطوط داخلية نحو العاصمة والجنوب، وأربعة خطوط خارجية نحو مدن فرنسية تحديدا، وقد بلغ عدد المسافرين من خلاله 222827 مسافرا منهم 205066 نحو الخارج و17761 مسافرا نحو وجهات داخلية. وهو يساهم في تسهيل حركة الجزائريين خاصة للعمل في الجنوب أو المغتربين في فرنسا.

5 - 2 – الشبكات الأساسية: ربط المساكن بالشبكات الأساسية خاصة : الكهرباء، الغاز، المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، يعبر عن الوضع العام الذي يعيشه السكان، كما يعبر عن استفادتهم التطورات الحاصلة على الحياة المعاصرة، كما يسهم توفر هذه الخدمات للسكان على استقرارهم في محل سكنهم.

من خلال الجدول في الملحق، والذي يوضح بنية المساكن المشغولة المجهزة بالشبكات الأساسية، يمكننا من تسجيل الملاحظات التالية:

5 - 2 – 1 – نسبة الربط بشبكة المياه لصالحة للشرب: في منطقة الدراسة تسير الموارد المائية المجالس الشعبية البلدية والجزائرية للمياه، وحتى جويلية 2017 تسير الجزائرية للمياه 29 بلدية (29 مقر بلدية + 34 تجمع ثانوي)، بينما تسير المجالس الشعبية البلدية 31 بلدية (31 مقر بلدية و219 تجمع غير رئيسي).

بلغت نسبة المساكن المشغولة المربوطة بشبكة المياه الصالحة للشرب في مجال الدراسة 78.8%، وعند ملاحظة خريطة رقم (52) والتي تبين نسبة الربط حسب البلديات يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

[1] كبيش عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 186

- هناك تفاوت كبير بين بلديات الولاية، حيث بلغت النسبة 95% في بلدية صالح باي، و36.1 في بلدية عين لقراج.

- ترتفع النسبة في البلديات التي بها التجمعات الحضرية الكبيرة على غرار عين الكبيرة 94.6%، سطيف 93.8%، العلمة 84.9%.

- تقل النسبة في البلديات الجبلية والهامشية في شمال الولاية وجنوبها، وعموم البلديات التي يتميز سكانها بالتشتت الكبير في التوزيع.

5 – 2 – 2 - نسبة الربط بشبكة الكهرباء: تعتبر التغطية بشبكة الكهرباء جيدة، حيث بلغت النسبة في عموم الولاية 96.8%، وهي لا تقل عن 90% في كل البلديات، وهي تتراوح بين 99.1% في صالح باي، و90.2% في تيزي نبشار. هذه التغطية الجيدة ترجع إلى سياسة الدولة منذ الاستقلال والرامية إلى تعميم هذه الخدمة على كل التراب الوطني، نظرا لأهميتها في كل القطاعات الاقتصادية وفي حياة المواطنين.

5 – 2 – 3 - نسبة الربط بشبكة بالغاز الطبيعي: على عكس الكهرباء نسبة ربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي متواضعة عموما، حيث لم تتجاوز 50.1% في الولاية، ولم تتجاوز النسبة 10% في ثلثي بلديات الولاية (40 بلدية)، ويوجد تفاوت كبيرا بين بلديات المنطقة، حيث تتراوح النسبة بين 95.4% و0.8% حيث أنها تجاوزت 80% إلا في خمس بلديات ولا تتجاوز 50% إلا في 15 بلدية، والتي هي في الغالب مقرات الدوائر الإدارية ومعدلات التحضر بها مرتفعة (سطيف، العلمة، عين أزال، عين ولمان، بوقاعة...) مثلما توضحه الخريطة رقم(49).

5 – 2 – 4 - نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي: بلغت نسبة ربط المساكن المشغولة بشبكة الصرف الصحي في ولاية سطيف 70.9%، وهي نسبة لا بأس بها إذا ما قورنت بولايات أخرى، خاصة أن سكان الولاية جزء هام منهم ريفيون حيث يسود السكن المبعثر. وهناك تفاوت في نسب الربط بهذه الخدمة بين بلديات الولاية كما هو مبين في الخريطة رقم (49)، حيث تسجل أعلى النسب في البلديات التي بها المدن الكبرى (سطيف 95.5%، العلمة 92.9%، عين أرنات 29.7%، بوقاعة 86.3%...) وتقل النسبة في البلديات ذات التضاريس الجبلية الوعرة والتي يمتاز السكان فيها بالتشتت في التوزيع (سرج الغول 13.7%، أولاد سيدي أحمد 16.6%، آيت تيزي 18.6%...)

والمشكلة التي تعاني منها الولاية هي تصريف مياه الصرف الصحي، حيث يتم التصريف في كل بلديات الولاية في الأودية والسباخ والشطوط باستثناء خمس بلديات تتوفر على محطات لمعالجة المياه المستعلة. هذه الوضعية تساهم بشكل كبير في زيادة التلوث وتدهور الأنظمة البيئية.

الخريطة رقم (52): ولاية سطيف – نسب الربط بالشبكات الأساسية

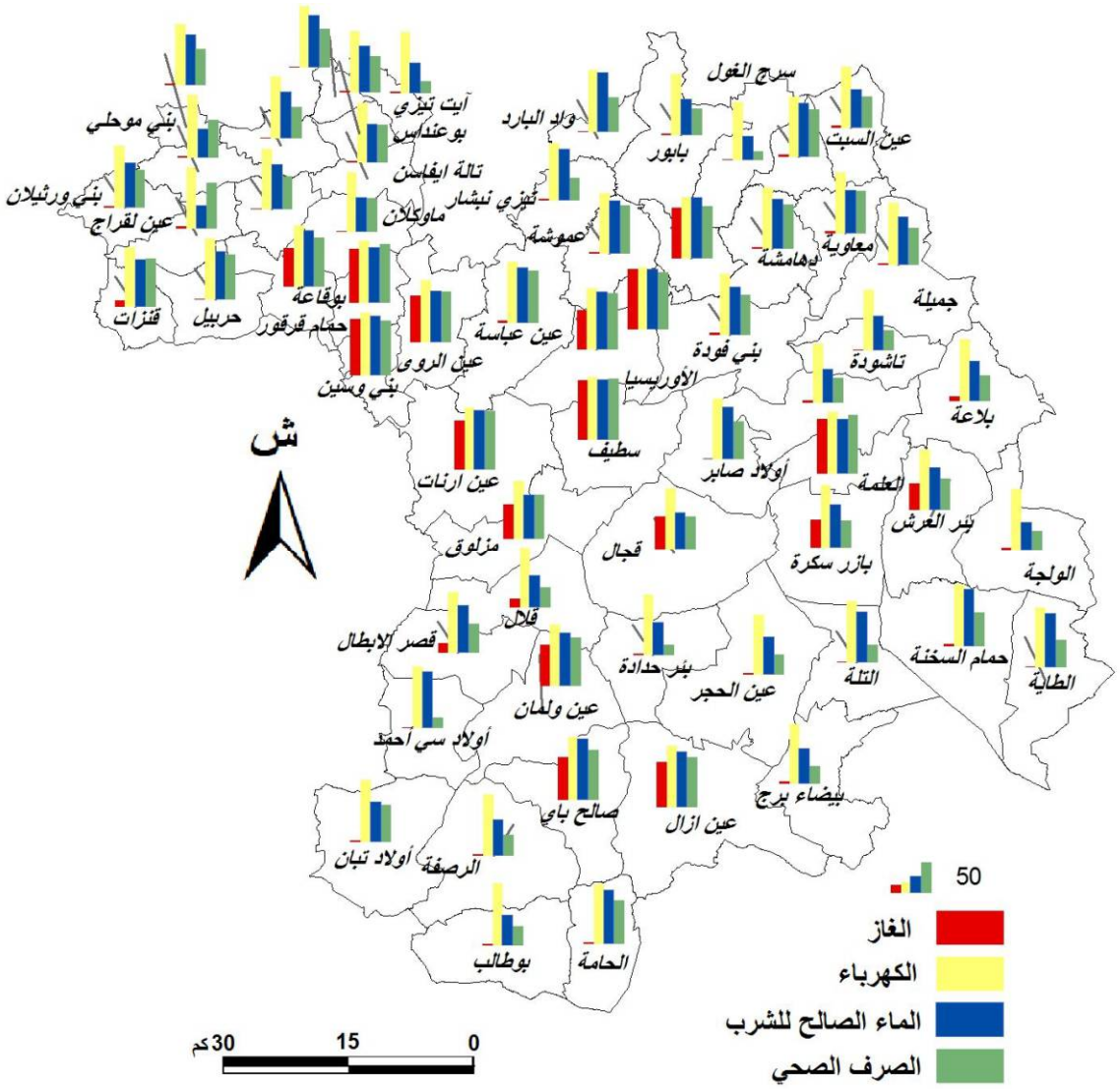

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ONS, RGPH, 2008*

رابعا: مستويات التنمية في ولاية سطيف... مجال غير متوازن لصالح السهول الوسطى

تُعرّف الفوارق التنموية المكانية البَينِيَّة والضِمنية بأنها: تلك الحالة التي تتباين فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة نوعية وكمية واضحة بين مناطق الدولة الواحدة وداخل كل منطقة، وعادة ما يتم التعبير عن هذه الفوارق من خلال العديد من المؤشرات (*Indicators*) الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العديد من الأدلة أو المعاملات (*Indices*)[1]

حسب بيار جورج، الفوارق الإقليمية هي عدم المساواة البارزة في وحدات المساحة المتعادلة من خلال قياس القيم الاقتصادية والاجتماعية المميزة. وتُعبر الفوارق الإقليمية عن عدم التوازن في التوزيع في قلب المنطقة الواحدة، ويشمل هذا الغُبن الثروات والتجهيزات والمداخيل والمستويات الاجتماعية الثقافية وغيرها.[2]

وقد ذهب سلاتر *Slater* إلى تمييز سبعة من أنواع رئيسة الفوارق التنموية المكانية البينية والضمنية كالآتي

- الفوارق التنموية بين أقاليم الدولة
- الفوارق التنموية بين الحضر والريف
- الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية
- الفوارق التنموية بين المناطق الريفية
- الفوارق التنموية داخل الإقليم الواحد
- الفوارق التنموية داخل المناطق الحضرية
- الفوارق التنموية داخل المناطق الريفية.[3]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 37 العدد 03، 2010، ص 528

[2] بيار جورج، المرجع السابق، ص 617-618

[3] عثمان محمد غنيم ماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص 528

والفوارق الجهوية هي تفاوت هام، متواصل وشامل له صبغة نوعية وهيكلية، يتخذ صبغة الفجوة، ويعتبر غير عادل وغير مقبول، على الأقل من الذين يعانون منه.[1]

ولتسجيل الفروقات هذه حاولنا اللجوء إلى مقياس مشترك، الإنسان – المواطن، ونحسب قيم سلاسل إحصائية تقليدية يعبر عنها على مستوى المناطق أو الوحدات الإدارية الصغيرة. وهذا يمكن مقارنة التصرفات الجماعية، التعليم، الدخل الفردي، الاستهلاك لبعض المنتوجات وحجم الخدمات الصحية. ولكن ليس هناك مؤشر يعمل على عدة موازين، يمكنه ضبط وتحديد مستوى النمو ويسمح كذلك بامتلاك رؤية معيار للفوارق الإقليمية، يجب أن نخصص مجموعة خرائط شبيهة ببعضها البعض، وعلى ضوئها تصنف المستويات الدنيا والصعوبات الأكثر ظهورا تقود ملاحظة هذه الخرائط إلى التعويض عن عدم المساواة، وبالتالي اتخاذ القرارات والأعمال القومية لتطوير منطقة معينة[2].

تطبيقا لما تقدم على مجال الدراسة، وبالاعتماد على السلاسل الإحصائية التي تمكن الباحث من جمعها، يتم قياس مستوى التنمية حسب الوحدات الإدارية المشكلة لولاية وعددها ستون (60) بلدية، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، بالاعتماد على طريقة الرتبة * التكرار.

[1] عمر بلهادي، التباينات الإقليمية في تونس،[متاح على الرابط]،

http://amorbelhedi.m.a.f.unblog.fr/files/2018/11/disparites-regionales-en-tunisie-flah-manouba-28-11-2018.pdf (consulte le 20/11/2018*)*

[2] بيار جورج، المرجع السابق، ص ص 617- 618

1 - مؤشرات قياس مستويات التنمية في ولاية سطيف حسب البلديات: تم اعتماد مجموعة من المؤشرات المتنوعة لقياس مستوى التنمية في ولاية سطيف حسب البلديات والجدول رقم (56) يبين هذه المؤشرات.

جدول رقم (56): مؤشرات قياس مستويات التنمية في ولاية سطيف حسب البلديات

الرقم	المؤشر	نوع المؤشر	المصدر
01	عدد السكان 2017	المؤشرات الديموغرافية	*DPSB, W. Sétif*
02	الكثافة السكانية 2017		*DPSB, W. Sétif*
03	معدل النمو 2008-2017		*ONS, RGPH 2008+DPSB,W. Sétif*
04	صافي الهجرة 2008-2017		*ONS, RGPH 2008+DPSB,W. Sétif*
05	ساكن/مسكن 2017	مؤشر السكن	مديرية السكن والمنشآت العمومية لولاية سطيف
06	نسبة الربط بالكهرباء 2016		مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف
07	نسبة الربط بالغاز الطبيعي 2016		مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف
08	نسبة الربط بمياه الشرب 2016		*DPSB, W. Sétif*
09	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي 2016		الديوان الوطني للتطهير لولاية سطيف
10	نسبة الطرق المعبدة 2016		مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف
11	عدد محطات توزيع الوقود 2017		مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف
12	نسبة الاشتراك في الهاتف 2016		مديرية البريد وتكنولوجيا الاتصالات لولاية سطيف
13	نسبة الاشتراك في الانترنت 2016		مديرية البريد وتكنولوجيا الاتصالات لولاية سطيف
14	نسبة التمدرس 2017	المؤشرات التعليمية	مديرية التربية لولاية سطيف
15	معدل التأطير التربوي 2017		مديرية التربية لولاية سطيف
16	معدل إشغال القسم في الابتدائي 2017		مديرية التربية لولاية سطيف
17	معدل إشغال القسم في المتوسط 2017		مديرية التربية لولاية سطيف

18	معدل إشغال القسم في الثانوي 2017		مديرية التربية لولاية سطيف
19	عدد مؤسسات التعليم المهني 2017		مديرية التكوين والتعليم المهنيين
20	عدد مؤسسات الصحة العمومية 2015	المؤشرات الصحية	مديرية الصحة لولاية سطيف
21	طبيب / ساكن 2015		مديرية الصحة لولاية سطيف
22	صيدلي / ساكن 2015		مديرية الصحة لولاية سطيف
23	معدل النشاط 2017	المؤشرات الاقتصادية	*DPSB, W. Sétif*
24	معدل البطالة 2017		*DPSB, W. Sétif*
25	مساحة الأراضي المسقية 2017		مديرية الفلاحة لولاية سطيف
26	عدد وحدات الإنتاج النباتي 2017		مديرية الفلاحة لولاية سطيف
27	عدد رؤوس الماشية 2017		مديرية الفلاحة لولاية سطيف
28	عدد العمال في الصناعة 2017		*DPSB, W. Sétif*
29	عدد الأسواق 2016		مديرية التجارة لولاية سطيف
30	عدد التجار 2016		مديرية التجارة لولاية سطيف

- توزيع رتب بلديات منطقة الدراسة حسب كل مؤشر من ثلاثون مؤشرا:

30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
1	1	1	19	53	31	12	8	4	7	1	1	44	12	52	53	29	1	3	1	2	8	6	1	1	26	1	13	2	1	سطيف
5	4	3	22	52	26	57	48	13	11	5	5	27	9	56	56	16	2	6	7	25	48	13	5	5	34	4	5	14	5	عين ارنات
39	9	26	16	27	34	51	41	3	5	9	23	41	14	47	34	48	16	23	22	3	48	18	26	26	56	25	23	43	26	عين عباسة
14	39	16	21	41	33	37	31	35	21	36	23	48	11	51	57	39	14	25	22	16	58	18	6	6	36	14	3	31	19	الاوريسيا
18	19	8	20	40	7	13	11	14	19	29	23	36	3	54	54	44	34	30	35	14	33	32	24	24	41	24	24	39	25	مزلوق
7	19	7	47	57	45	59	59	2	2	15	5	15	10	46	32	21	13	15	22	30	22	12	16	16	54	7	11	3	6	عين الكبيرة
43	39	25	57	59	53	46	54	31	28	46	23	33	17	58	40	9	36	35	49	1	22	16	46	46	35	42	29	8	47	اولاد عدوان
49	39	36	36	30	23	14	34	25	52	46	23	2	2	57	17	55	49	33	49	9	17	22	56	56	20	49	46	51	49	الدهامشة
32	9	37	40	56	42	55	58	36	20	36	5	26	57	12	18	11	44	39	35	4	22	59	41	41	14	41	47	45	32	بابور
52	39	55	45	55	46	48	56	23	54	46	23	1	7	6	10	56	57	57	35	44	1	53	33	33	10	52	54	49	51	سرج الغول
12	4	6	32	14	51	19	36	34	23	15	5	16	8	45	27	4	11	16	22	41	11	22	11	11	47	12	12	10	14	عموشة
17	19	11	37	46	58	47	55	54	49	36	23	50	15	30	25	6	17	12	9	26	2	13	32	32	33	36	49	12	21	تيزي نيشار
60	39	58	52	54	60	3	4	58	33	56	23	57	1	4	8	58	42	38	49	49	59	32	60	60	3	59	52	59	60	واد البارد
25	9	34	41	28	24	54	57	45	18	15	5	46	6	18	26	3	15	7	22	11	53	38	22	22	49	22	27	7	20	بني عزيز
45	19	43	43	34	29	60	60	50	38	46	23	20	13	17	20	26	6	2	49	22	34	42	37	37	40	37	43	22	34	عين السبت
54	19	53	49	48	27	25	46	46	39	46	23	34	16	10	14	43	50	1	35	32	10	32	49	49	11	51	48	52	55	معاوية
3	3	4	15	10	6	52	25	5	4	3	3	29	5	60	52	13	4	8	9	7	20	6	4	4	53	3	4	6	3	عين ولمان
20	39	23	18	7	4	6	2	29	41	15	23	47	4	43	46	47	20	31	49	40	34	18	29	29	58	11	8	27	17	قلال
16	39	35	30	9	13	41	17	33	32	15	23	30	59	41	44	28	39	45	49	47	27	29	20	20	57	16	26	19	15	قصر الابطال
31	39	59	46	23	30	5	3	55	50	36	23	5	55	28	28	50	12	27	22	51	48	32	44	44	12	43	37	47	45	اولاد سي احمد
8	19	10	4	8	1	8	6	24	42	4	5	17	50	59	51	45	35	42	4	27	42	42	7	7	55	9	20	36	9	قجال
29	39	19	28	15	28	2	1	27	46	29	23	37	48	50	55	42	24	32	13	6	42	22	9	9	4	23	6	40	37	اولاد صابر
10	4	18	25	37	15	56	33	39	14	8	5	32	58	40	42	10	27	41	49	15	22	13	10	10	32	15	28	23	12	صالح باي
41	19	52	23	38	17	28	9	9	25	15	23	21	31	14	21	12	32	5	49	10	40	57	43	43	22	33	19	56	44	اولاد تبان
30	39	45	27	5	11	32	13	38	51	36	23	23	43	26	38	33	28	40	35	21	8	53	40	40	24	30	36	48	27	الرصفة
28	9	42	44	42	35	30	51	47	29	15	23	28	29	33	24	15	19	20	49	8	7	49	47	47	27	26	15	38	35	الحامة
48	39	54	31	43	37	22	49	53	44	15	23	12	56	22	37	19	52	47	49	38	60	52	45	45	7	47	45	54	48	بوطالب
4	4	5	12	3	5	34	50	10	8	7	3	43	51	44	45	23	23	26	9	53	28	22	23	23	39	5	17	18	4	عين أزال
9	19	12	9	1	9	40	53	30	36	9	5	24	38	49	43	32	25	36	9	17	55	58	35	35	60	6	7	33	7	عين الحجر
22	19	20	34	13	19	36	12	48	13	15	23	38	44	53	47	24	21	37	22	29	14	60	36	36	48	20	22	25	18	بئر حدادة
24	9	30	8	2	3	49	47	20	35	36	5	35	40	42	35	20	22	28	7	24	48	56	39	39	51	10	25	13	8	بيضاء برج
23	9	24	59	47	47	4	5	1	1	15	5	7	28	5	5	22	9	9	35	23	5	16	51	51	5	34	21	37	43	بني ورثيلان
34	39	60	58	16	44	35	37	26	56	12	23	11	22	8	7	34	46	55	35	36	17	42	17	17	15	50	55	15	39	عين لقراج
44	39	40	56	4	41	10	14	56	45	15	23	4	23	1	3	49	48	50	13	35	13	18	31	31	13	53	58	34	41	بني شبانة
47	9	50	60	21	48	20	28	51	53	59	23	10	27	7	6	18	8	22	13	12	3	49	42	42	9	55	56	11	53	بني موحلى
13	9	13	48	25	56	31	29	28	31	36	5	14	30	13	12	7	31	29	13	34	46	49	18	18	31	18	9	5	23	بوعنداس
40	19	32	53	22	43	42	45	49	59	46	23	31	21	9	9	27	58	34	13	58	57	46	25	25	21	58	60	17	38	بوسلام
55	39	41	55	50	57	15	18	58	60	56	23	52	19	15	4	40	59	44	22	59	41	47	55	55	6	56	57	32	56	ايت تيزى
56	39	44	51	58	59	27	32	58	58	56	23	57	20	16	13	59	60	60	49	60	46	32	54	54	8	60	59	24	57	ايت نوال مزادة
6	4	14	35	39	55	33	30	6	3	5	5	9	47	36	19	2	3	4	22	19	16	6	14	14	43	8	10	4	10	بوقاعة
38	39	27	29	32	54	7	7	21	17	12	23	45	35	19	22	5	26	14	35	42	28	6	3	3	29	28	16	44	40	عين الروى
46	19	39	39	35	40	16	16	41	48	46	23	6	45	38	23	30	38	24	22	56	56	6	34	34	28	39	30	21	42	بني وسين
26	19	17	26	36	38	45	42	19	22	12	5	13	49	25	36	46	40	43	13	28	32	6	19	19	18	31	38	20	28	حمام القرقور
35	19	21	33	11	39	43	38	57	57	15	23	39	32	11	11	25	55	59	35	48	12	1	48	48	30	45	50	16	36	ذراع قبيلة
59	19	49	54	26	52	1	15	11	16	46	5	8	25	2	1	35	33	18	35	37	28	40	12	12	1	57	53	58	59	قنزات
58	39	48	50	60	49	9	24	15	6	29	23	3	18	3	2	31	18	17	49	57	54	38	38	38	2	54	44	60	58	حربيل
36	19	33	42	18	50	11	10	37	55	29	5	19	26	24	16	17	37	46	6	45	6	53	50	50	46	32	40	30	30	ماوكلان
15	19	15	38	51	32	38	35	18	47	46	23	49	24	27	15	8	10	11	22	55	28	31	52	52	52	38	51	9	22	تالة ايفاسن
2	2	2	10	49	25	24	20	12	10	2	2	40	60	55	60	14	5	10	2	54	34	22	2	2	50	2	1	1	2	العلمة
37	39	38	7	12	22	17	27	17	30	36	23	42	54	29	50	41	47	56	22	31	17	47	15	15	37	29	31	41	29	القلتة الزرقاء
11	9	9	3	6	14	26	19	40	43	9	23	22	46	48	59	54	43	48	4	50	42	42	27	27	44	17	33	29	11	بازر صخرة
27	19	28	5	24	10	29	26	7	9	15	5	18	34	37	29	1	7	21	35	39	48	29	30	30	19	19	2	50	31	حمام السخنة
50	39	51	13	29	16	23	23	8	15	36	23	57	52	21	49	57	54	53	13	20	22	28	58	58	25	44	39	53	46	الطاية
57	39	56	2	31	12	18	21	16	27	59	23	57	39	32	48	60	56	54	35	13	34	27	57	57	17	48	42	55	54	التلة
19	9	22	1	20	8	58	52	44	26	29	5	25	53	39	58	36	30	13	13	52	4	1	13	13	38	13	18	26	13	بئر العرش
42	19	46	6	19	21	44	44	32	24	29	23	54	33	31	39	37	41	49	3	33	42	1	28	28	45	35	41	28	33	بلاعة
51	39	47	11	33	18	39	39	22	12	46	23	51	42	34	41	53	51	51	22	43	21	1	59	59	16	46	34	57	50	الولجة
53	39	57	24	44	2	21	22	52	40	15	23	53	37	20	30	52	53	58	35	18	15	1	53	53	23	40	14	46	52	ناشودة
21	19	29	17	17	36	53	43	43	34	29	5	55	36	23	31	51	29	19	13	46	34	32	8	8	42	21	32	35	16	جميلة
33	19	31	14	45	20	50	40	42	37	36	23	56	41	35	33	38	45	52	35	5	34	40	21	21	59	27	35	42	24	بني فودة

إنجاز شخصي

ترتيب بلديات منطقة الدراسة حسب قاعدة الرتبة * التكرار حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

المنطقة	البلديات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	ر*ت∑
المنطقة الجبليه الشماليه	بوقاعة		1	2	3	2	3		1	1	2				3		1			2			1								1			1		1	1			1				1				1								1						521
	بني ورثيلان	2			1	6		1		3						1	1					1	1	2	1				1						1	1		1						1				2				2								1		646
	بوعنداس					2		1		2			1	4	1				3					1		1			1	2	1	4			1		1										1		1	1							1					724
	بني عزيز			1		1	1	2		1		1				2			2		1		4		1	1	1	1	1						1				1			1				1	1			1				1	1			1				769
	حمام القرقور					1	1						1	2				1	1	4	1		1			1	2		2			1	1				2		2		1		1	1		1	1			1												811
	قنزات	3	1			1			1				1	2		1	1		1	1						1	1		1					1		2		1			1						1			1			1	1	1			1	1	2		867
	بني شبانة	1		1	2						1			3	1	1			1					2								2			1	1				1	1	2			1	1			1	1	1			1			2		1			905
	بني موحلى			1			1	1	1	2	1	1	1	1					1		1	1	1	1				1	1														2					1	1	1	1	1		2		1	1			1	1	912
	ماوكلان					1	2				1	1					1	1	1	2					1		1			1	2		1	1			1	2			1		1			1	2				3			1		1						918
	تالة ايفاسن								1	1	1	1				3			1	1			2	1	1			1	1			1	1			1											1	1		1		2	3			1						933
	عين لقراج							1	1			1	1			2	1	3					1	1			1								2	2	1	1		2			1		1		1				1					2	1		1		1	961
	عين السبت		1				1							1				1		1	2		2	1			1			1					3			3	1		1		1	3		1	1			1	1										2	991
	ذراع قبيلة	1										3	1			1	1			1		1		1		1					1		1	1		2	1		1	2				1		1			3		1					1		2		1		992
	حربيل		2	2		1				1						1		1	2					1	1					1		1							3	1					1				1	2	1				2			1	2		2	993
	بابور				1	1				1		1	1		1				1		1		1				1						2			1	2	1		1	1	3	1		1	1		1								1	1	1	1	1		1014
	بوسلام									2				1				1		1		2	1	1		2		1				1	1		1				1		1		1	1		1	2			1				1				1	3	1	1	1080
	سرج الغول	2					1	1			2													2										2		1				1					1	1	2		1	1		1	2	1	2	2	2	2				1151
	ايت تيزى				1		1									2			1	1			1	1									1							1	1	2			1			1			1		1			4	3	2	1	2	1	1246
	واد البارد	1		2	2				1															1									1	1					1	1			1							2			2		1		1	1	3	3	5	1250
	ايت نوال مزادة								1					1			1				1			1	1			1					2							1					1		1			1		1			2		2	2	3	3	4	1349
	المجموع	10	5	9	10	16	11	7	7	14	8	10	8	13	6	14	7	8	15	14	7	5	16	17	6	7	8	5	8	5	5	10	11	7	10	12	9	9	10	12	8	8	9	8	7	9	14	7	8	15	10	7	9	8	9	14	14	14	16	15	17	951.7
منطقة أقدام الجبال	عموشة				2	1	1		1		1	4	3		2	1	2			1			2	1				1					1		1		1					1				1		1			1											590
	عين الكبيرة		2	1		1	1	3			1	1	1	1		3	2			1		1	2								1		1													1	1	1							1			1		2		675
	عين الروى			2		1	1	2					1		1			1	1	1		1	1	1			1	1	2	2			1			2			1		2		1		1	1									1							747
	الاوريسيا			1			2					1			3		2		1	1		2	1	1		1						2		1		1	2	1		2		1							1			1						1	1			821
	عين عباسة			2		1				2					1		2		1				1	3		1	4	1							2					1		2		1				1	2			1					1					822
	جميلة					1			2					2			1	2		2		2		1						3	1	2			2	1	2						1	1			1					1		1		1						844
	تيزي نبشار		1			1				1		1	2	1		1		2		1		1		1		1	1				1		2	1			2	1									1	1		2	1				1	1			1			872
	بلاعة	1		1			1													2		1		1	1				3	1		1	1	3		1		1		1		2	2		2	1	1			1					1							950
	بنى وسين						2										2			1		1	1	2	1				1		2				2	1			2	3	1	1	1			1	2		1								2					980
	بنى فودة					1									1					1	1	2		1	1			1				1		2	1	3	1	1	1		2	1	2			2					1		1				1			1		1033
	تاشودة	1	1												1	2			1		1	1	1	2	1						1					1		1		1	2				1		1						3	5				1	1			1045
	الدهامشة		2							1					1			2			1		1	2		1					1			1	1		2			1							2			5		1	1			1	2	1				1046
	معاوية	1									2	1			1		1			1				1		1		1					2		1	1				1				1			3		2	3	1	1	1	1	1	1						1067
	اولاد عدوان	1							1	1							1	1					1	1		1			1	1		1		1		2	1			1	1		1	1			4	1		1				1	1			1	1	1		1073
	المجموع	4	6	7	2	6	9	5	4	5	4	8	7	4	11	7	14	8	3	12	3	12	11	18	4	6	6	5	7	7	7	7	8	9	10	13	11	5	4	11	8	8	8	4	4	7	16	5	6	12	4	5	6	8	6	4	6	5	4	4	0	897.5
منطقة السهول العليا الوسطى	سطيف	11	2	1	1		1	1	2				2	1						1							1			1		1													1								1	2								395
	العلمة	2	#			1					3		1		1						1		1		1	1									1						1									1	1				1	1					2	576
	عين ارنات		1	1	2	7	1	1		1		1		2	1		1						1			1	1	1							1														2				1				2	1				588
	قجال	1			3	1	1	2	3	2	1							1		1	1				1			1								1	1						4			1					1	1				1				1		696
	بئر العرش	2			1	1			1	1				6					1	1	1		1			1	2			1	1						1		1	1					1								2	1					2			751
	اولاد صابر	1	1		1		2			2				1		1				1			1	2	1			3		2			1					2		1	1		2				1		1		1					1						783
	قلال		1		2		1	1	1			1				1		1	2		2			2				1		3		1			1						2	1		1			1	2		1									1			786
	مزلوق			1				1	1			1		1	2				1	2	1			1	4	1				1	1		1	1	1	1	1			1	1	1			1										2							791
	بازر صخرة			1	1	1				3		2			1			1		1			1	1			1	2		1				1							1		2	2	1		1		2		1				1					1		857
	القلتة الزرقاء							1					1			2		3					2	1				1		3	1	2					1	2	1	1		2	1					2			1				1		1					938
	المجموع	17	#	4	11	11	6	7	8	9	4	5	4	11	5	4	1	6	4	7	6	0	7	7	7	4	5	9	0	12	3	4	2	2	4	2	4	4	2	4	6	4	9	3	4	1	3	4	5	2	5	1	4	3	5	3	3	1	3	2	2	716.1
منطقة السهول العليا الجنوبيه	عين ولمان			6	6	2	3	1	1	1	1			1		1					1					1				1																							2	1							1	423
	عين ازال			2	3	3		1	1	1	1		1					1	1				1	4			1		1						1					1				1	1	1					1	1		1								641
	حمام السخنة	1	1			2		2		1	1					1			1	3		1			1		1	1	1	3	2	1			1	1		1		1									1		1											683
	صالح باي				1	1			1		4		1	1	1	3			1				1	1		1		1	1				2	1				1		1	1	1	1							1							1		1			743
	عين الحجر	1				1	1	2		5			1					1		1					1	1					1		1	1		2	2		1		1			1						1				1		1			1		1	801
	بيضاء برج		1	1		1		1	2	1	1			1							2		1		2	1			1		1					3	1			2	1		1					1	1	1		1					1					810
	بير حدادة												1	2	1	1			1	2	2	1	3	1	1	1				1					1		3	1	1						1			1	2					1							1	868
	قصر الابطال									1				1		2	2	1		1	2			1			1	1	1	1	2		1	1		1				2		2			1	1		1		1								1		1		914
	الطاية						1							2		1	1				1	1	1	3		1			1	1							1			2							1			1	1	1	1	2	1			2	2			1073
	الولجة	1										1	1				1		1			1	2	1										1	2					3		1	1	1			2			1	1	4		1				1		2		1113
	التلة		1										1	1			1	1	1			1		1				2				1	1		1	1				2			1						2						2	1	2	4		1	1	1146
	المجموع	3	3	9	10	10	5	7	5	10	8	1	6	9	2	9	5	4	6	7	8	5	9	12	5	6	3	5	6	7	6	2	5	4	6	8	7	3	2	14	3	4	4	3	4	2	3	3	6	6	4	7	3	7	3	2	4	8	4	4	4	837.7
المنطقة الجبلية الجنوبية	اولاد تبان					1				2	1		1		1	1		1		2		2	1	2		1			1			1	1	1					1		1	1		2	1					1			1				1	1				851
	الحامة							1	1	1						3				1	1			1	1		1	1	2	2	1			1		2			1				2					3		2		1									1	927
	الرصفة					1			1			1		1								1		2	1		1	2	1		2		1	1		1	2		2	1	3			1		1			1		1			1								942
	اولاد سي احمد			1		2							2										1	2				1	2		1	1	1				1	1		1				1	2	1	1	1	1		2	1				2				1		1030
	بوطالب							1					1			1				1			2	1								1						2	2	1				1	1	3		2	2	2			2	1	2			1				1172
	المجموع	0	0	1	0	4	0	2	2	3	1	1	4	1	1	5	0	1	0	4	1	3	4	8	2	1	2	4	6	2	4	3	3	3	0	3	3	3	6	3	4	1	2	5	4	5	1	6	4	5	3	2	3	2	2	2	1	2	0	1	1	984.4

انجاز شخصي بالاعتماد على المعطيات السابقة

4 – تصنيف بلديات منطقة الدراسة حسب قاعدة الرتبة * الحجم (تحديد الفئات):

من خلال التمثيل البياني (الشكل رقم (29)) الذي يبين ترتيب بلديات ولاية سطيف حسب مستوى التنمية وفق قاعدة الرتبة * التكرار سابقة الذكر، يمكن تجميع بلديات منطقة الدراسة الـ 60 في خمس فئات أساسية.

الشكل رقم (29): مستويات التنمية في ولاية سطيف بتطبيق قاعدة الرتبة* الحجم

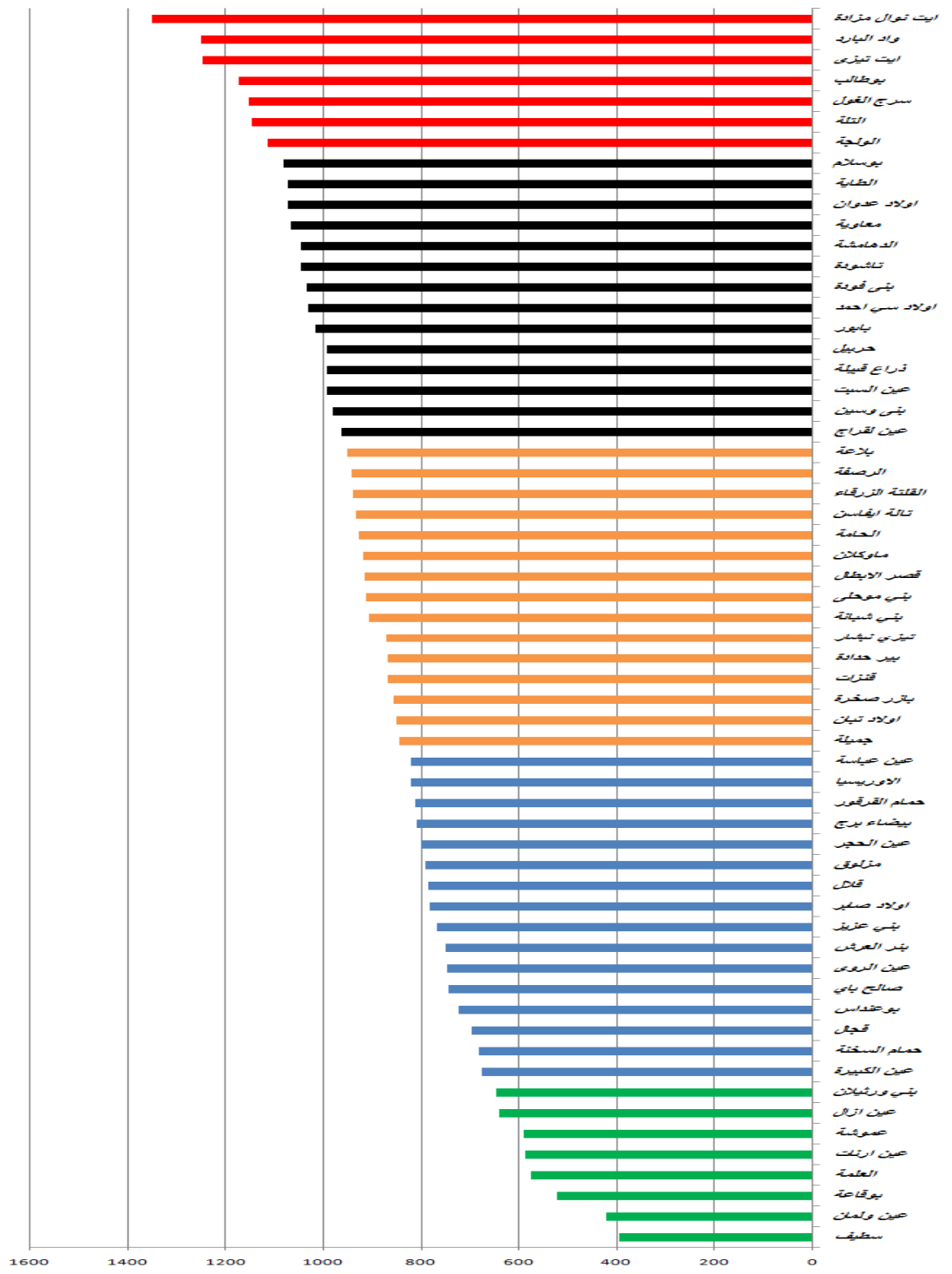

إنجاز شخصي بالاعتماد على نتائج المصفوفة السابقة

الخريطة رقم (53): ولاية سطيف - مستويات التنمية

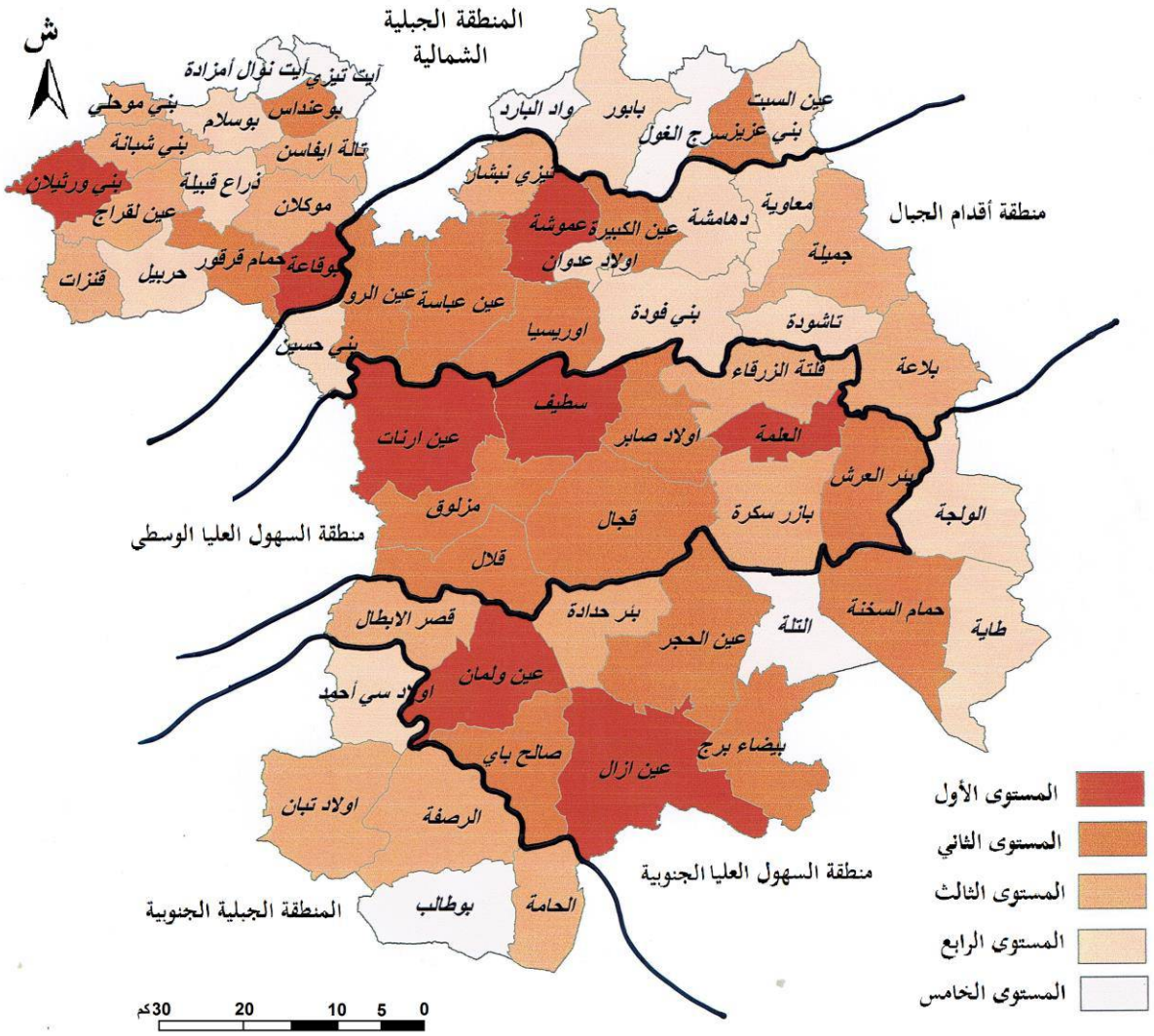

إنجاز شخصي بالاعتماد على المصفوفة السابقة

من خلال الخريطة رقم (53) نلاحظ تباينات مجالية في مستويات التنمية بين بلديات ولاية سطيف، هذه المستويات هي:

المستوى الأول: يضم هذا المستوى البلديات الأفضل من حيث مستوى التنمية وهي ثمان بلديات أي 13% من مجموع البلديات، يشمل بلدية سطيف حيث مقر الولاية، والبلديات الأخرى ذات وظيفة إدارية حيث أنها مقرات دوائر، وبلديات هذا المستوى يتركز فيها السكان بشكل كبير، حيث نجد أن خمس بلديات الأكثر سكانا في الولاية تنتمي إلى هذا المستوى وهي بلديات: سطيف، العلمة، عين ولمان، عين أزال عين أرنات، بالإضافة إلى بوقاعة، عموشة، وبني ورثيلان وهي أيضا بلديات لها وزن

ديموغرافي معتبر. ثلاث من هذه البلديات تنتمي إلى منطقة السهول العليا الوسطى وبلديتين إلى منطقة السهول العليا الجنوبية وبلديتين في المنطقة الجبلية الشمالية وبلدية واحدة في منطقة أقدام الجبال.

المستوى الثاني: يضم هذا المستوى البلديات الأقل مستوى من الفئة السابقة وهي 16 بلدية أي 26.67% من مجموع بلديات الولاية، حيث أن خمس بلديات (قلال، بئر العرش، أولاد صابر، مزلوق، قجال) تنتمي منطقة السهول العليا الوسطى وأربع بلديات تنتمي إلى منطقة السهول العليا الجنوبية وهي: عين الحجر، حمام السخنة، صالح باي، بيضاء برج، ، وثلاث بلديات (بوعنداس، بني عزيز، حمام قرقور) تنتمي إلى المنطقة الجبلية الشمالية، وأربع بلديات (عين الروى، عين عباسة، الأوريسيا) تنتمي إلى منطقة أقدام الجبال الشمالية.

المستوى الثالث: يضم هذا المستوى البلديات ذات مستوى تنمية متوسطة وهي 15 بلدية أي 25% من مجموع بلديات الولاية، خمس بلديات تنتمي المنطقة الجبلية الشمالية، وثلاث بلديات تنتمى الى منطقة أقدام الجبال، وبلديتين تنتميان إلى السهول العليا الوسطى، وبلديتين تنتميان الى منطقة السهول العليا الجنوبية، وثلاث بلديات تنتمي الى المنطقة الجبلية الجنوبية.

المستوى الرابع: يضم هذا المستوى البلديات الأقل من المستوى المتوسط وهي 14 بلدية أي 23.33% من مجموع بلديات الولاية، ست بلديات تنتمي إلى منطقة أقدام الجبال الشمالية، وست بلديات تنتمي إلى منطقة الجبلية الشمالية، بلدية واحدة تنتمي إلى السهول العليا الجنوبية وبلدية واحدة

المستوى الخامس: يضم هذا المستوى أضعف البلديات من حيث مستوى التنمية، وهي سبع بلديات أي 11.66% من مجموع بلديات الولاية، وهي بلديات هامشية معظمها تقع في بيئة جبلية شديدة التضرس حيث أن أربع بلديات وهي آيت تيزى، آيت نوال مزادة، سرج الغول، واد البارد، تنتمي إلى المنطقة الجبلية أقصى شمال الولاية، وبلدية بوطالب تنتمي إلى المنطقة الجبلية أقصى جنوب الولاية، وبلدتي التلة والولجة تقعان في شرق منطقة السهول العليا الجنوبية.

جدول رقم (59): مستويات التنمية حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

	الجهة الجبلية الشمالية	جهة أقدام الجبال	جهة السهول العليا الوسطى	جهة السهول العليا الجنوبية	الجهة الجبلية الجنوبية
المستوى الأول	بني ورثيلان، بوقاعة	عموشة	عين أرنات، سطيف، العلمة	عين ولمان، عين أزال	-
المستوى الثاني	بوعنداس، بني عزيز، حمام قرقور	عين الروى، عين عباسة، الأوريسيا عين الكبيرة	قجال، بئر العرش، أولاد صابر، قلال، مزلوق	عين الحجر، حمام السخنة، صالح باي، بيضاء برج	-
المستوى الثالث	بني شبانة، بني موحلى، قنزات، ماوكلان، تالة ايفاسن	تيزي نبشار، جميلة، بلاعة	بازر صخرة، القلتة الزرقاء	قصر الأبطال، بئر حدادة	أولاد تبان الرصفة، الحامة
المستوى الرابع	عين لقراج ، عين السبت، ذراع قبيلة، حربيل، بابور، بوسلام	بنى فودة، بنى وسين، تاشودة الدهامشة معاوية، أولاد عدوان	-	الطاية	أولاد سي أحمد
المستوى الخامس	آيت تيزى، واد البارد،آيت نوال مزادة، سرج الغول	-	-	التلة، الولجة	بوطالب

إنجاز شخصي بالاعتماد على النتائج السابقة

عند مطابقة خريطة المناطق الطبيعية - والتي تسمح بتقطيع إقليم الدراسة إلى خمسة مناطق أو جهات متجانسة - مع خريطة مستويات التنمية، المنجزة انطلاقا من مصفوفة ترتيب بلديات منطقة

الدراسة حسب قاعدة الرتبة * التكرار، يمكن ترتيب المناطق الطبيعية كما هو مبين في الشكل رقم (30).

الشكل رقم (30): ترتيب جهات ولاية سطيف حسب قاعدة الرتبة*الحجم

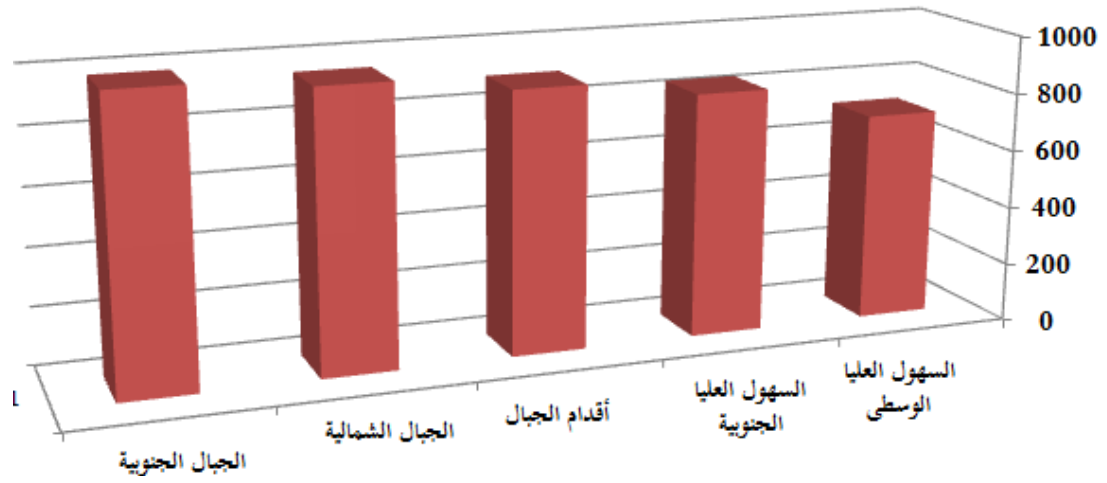

إنجاز شخصي اعتمادا على النتائج السابقة

من خلال ما سبق والذي أمكن تلخيصه في الخريطة رقم (53) والجدول رقم (60) يتضح أن الفوارق التنموية واضحة بين جهات منطقة الدراسة، حيث أن:

منطقة السهول العليا الوسطى هي الأفضل من حيث مستوى التنمية، وأن بلديات هذه المنطقة موزعة كالآتي: ثلاث بلديات في المستوى الأول، وخمس بلديات في المستوى الثاني، وبلديتين في المستوى الثالث، ولا توجد أي بلدية في المستويين الرابع والخامس.

بعد ذلك تأتي منطقة السهول العليا الجنوبية حيث تتوزع بلدياتها الإحدى عشر كالآتي: بلديتان في المستوى الأول، أربعة بلديات في المستوى الثاني، بلديتين في المستوى المتوسط، وبلدية واحدة في المستوى الرابع، وبلديتين في المستوى الأخير.

ثم تأتي منطقة أقدام الجبال الجبلية التي تتوزع بلدياتها الأربعة عشر كالآتي: بلدية واحدة في المستوى الأول، أربع بلديات في المستوى الثاني، ثلاث بلديات في المستوى الثالث، ست بلديات في المستوى الرابع.

ثم تأتي المنطقة الجبلية الشمالية التي تتوزع بلدياتها العشرون كالآتي: بلديتان في المستوى الأول، ثلاث بلديات في المستوى الثاني، وخمس بلديات في المستوى الثالث، ست بلديات في المستوى الرابع، وأربع بلديات في المستوى الأخير.

في الأخير تأتي المنطقة الجبلية الجنوبية وتتوزع بلدياتها الخمسة كالآتي: ثلاث بلديات في المستوى الثالث وبلديتين واحدة في المستوى الأخير والأخرى في المستوى ما قبل الأخير، مع الإشارة إلى أنه لا توجد أية بلدية من هذه المنطقة في المستويين الأول والثاني.

خاتمة

من خلال هذا الفصل تم دراسة واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، والتي تؤكد وفرة الموارد الزراعية والصناعية وتوزيعها المتباين، لكن استغلالها الزراعي والصناعي محدود في العموم ومتباين بين فرع اقتصادي وآخر، أما التنمية الاجتماعية فرغم التوسع في المؤسسات الخدماتية (التعليم العام، التكوين والتعليم المهنيين، التعليم العالي، الصحة، ...الخ) وتوسيع شبكة الطرق والكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي يبقى التوزيع متباين مجاليا من جهة وعدم كفاية هذه الخدمات مقارنة بعدد السكان من جهة أخرى.

وكخلاصة لهذا الفصل تم تحديد مستويات التنمية في الإقليم محل الدراسة حسب البلديات حيث تم تصنيفها إلى خمس فئات وهذا بعد انجاز مصفوفة للفوارق للتنموية بالاعتماد على ثلاثين مؤشرا، حيث تم تصنيف بلديات الولاية إلى خمسة فئات، وبعد مطابقة خريطة الفوارق التنموية مع خريطة المناطق المتجانسة المنجزة في الفصل السابق تم ترتيب هذه المناطق المتجانسة الخمسة حسب مستويات التنمية في البلديات التي تنتمي لها.

الفصل الخامس:

الاستثمار وآفاق التهيئة والتنمية في ولاية سطيف

أولا: الاستثمار العمومي

ثانيا: الاستثمار الخاص

ثالثا: آفاق التهيئة والتنمية في ولاية سطيف

تمهيد

يتطرق هذا الفصل بالدراسة والتحليل للبرامج التنموية التي عرفتها منطقة الدراسة خلال السنوات الماضية، سواء البرامج التنموية العمومية أو البرامج الخاصة، وشملت البرامج التنموية العمومية البرامج التنموية البلدية *(PCD)*، والبرامج القطاعية غير الممركزة *(PSD)* وبرنامج الهضاب العليا *(PHP)*، في حين تمثلت البرامج الخاصة المشمولة بالدراسة نشاط الهيئات المؤسسات المعنية بتشجيع ومرافقة الاستثمار الخاص، وهي بالأساس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار *(CALPIREF)*، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*.

دراسة هذه البرامج في هذا البحث يأتي من أجل الإجابة في النهاية على جزء هام من الإشكالية المطروحة والتي تربط بين البرامج التنموية والفوارق الجهوية، فهل هذه البرامج تعمل على تحقيق التوازن في التنمية في المجال أو تعمل على استمرار وتعميق الفوارق.

في الأخير يتناول هذا الفصل آفاق التهيئة والتنمية في منطقة الدراسة بناء على النتائج المتحصل عليها من الدراسة، بعد مطابقة خريطة مستويات التنمية مع خريطة جهات الولاية الطبيعية المتجانسة.

أولا: الاستثمار العمومي في ولاية سطيف

يُعتبر الاستثمار العمومي محركا أساسيا للتنمية في جميع الدول، وهو يتم عبر عدة آليات ومؤسسات ويأخذ شكل برامج محددة. في الجزائر تعتبر المخططات القطاعية للتنمية *(PSD)* والمخططات البلدية للتنمية *(PCD)* أهم الآليات التي تتدخل من خلالها الدولة في المجال لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

1 – المخططات البلدية للتنمية *(PCD)*:

1 – 1 - 2000 – 2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي – *PSRE*[1]):

- **توزيع المشاريع على القطاعات:** شكلت مشاريع الري والزراعة أكثر من نصف عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)، كما هو موضح في الشكل رقم (31)، حيث بلغت نسبتها 52.79%، في حين بلغت كلفتها 486.17 مليون دج، أي ما نسبته 54.47%، وتشمل هذه المشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب، التطهير والبيئة، أما مشاريع المنشآت القاعدية الاقتصادية فقد بلغت نسبتها 20.65% وكلفتها المالية 20.49%، في حين كانت نسبة المشاريع المتعلقة بالتهيئة الحضرية 16.07% والكلفة 15%، أما المنشآت القاعدية الإدارية والاجتماعية والثقافية فقد كانت بنسب قليلة حيث بلغت 2.62% و7.43% على التوالي. والشكل رقم (31) يبين توزيع المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

[1] *Programme de soutien à la relance économique*

الشكل رقم (31): طبيعة المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية 2001- 2004

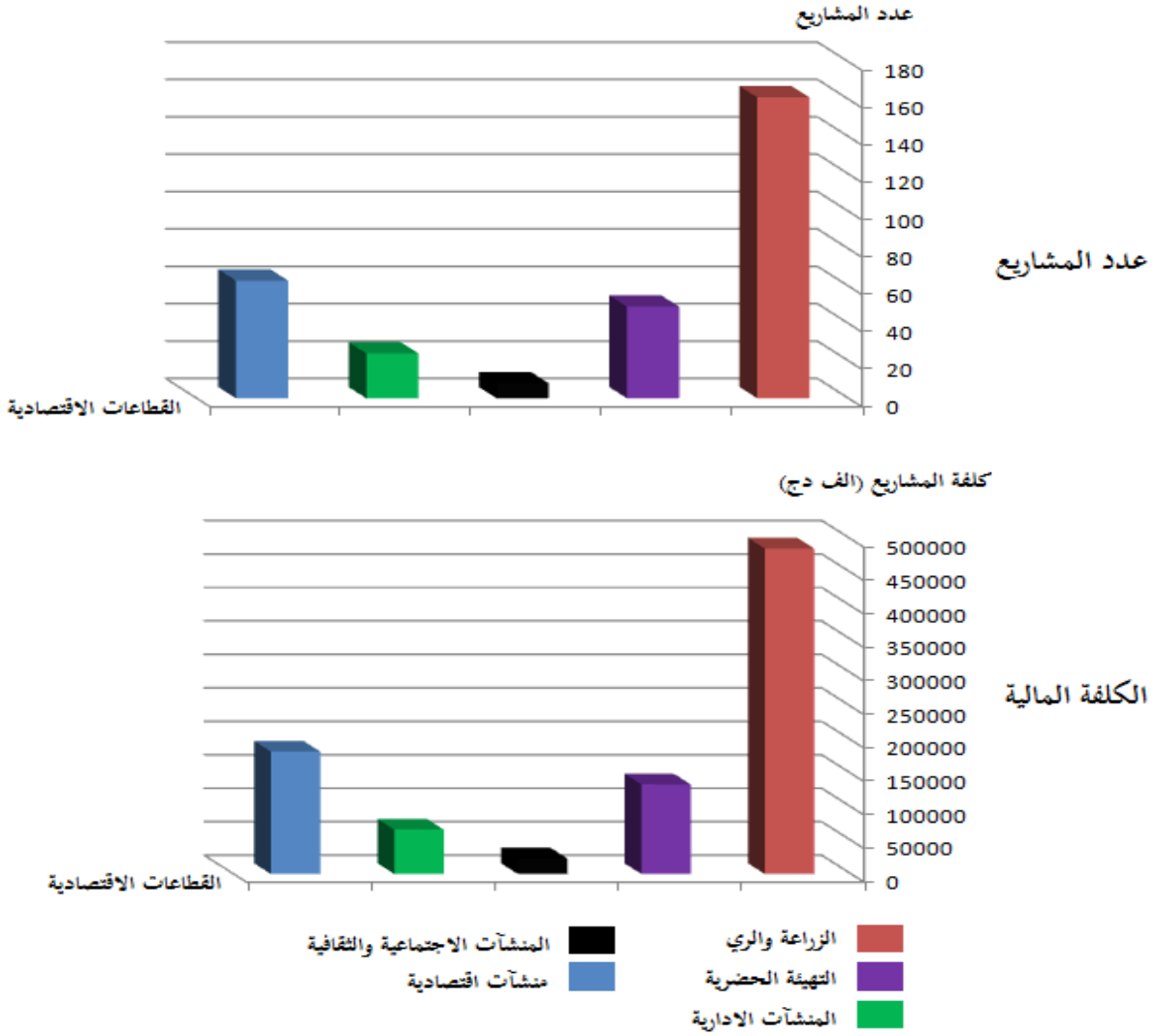

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

- توزيع عدد المشاريع والحصص المالية حسب البلديات وحسب المناطق الطبيعية المتجانسة: بلغ عدد المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، في ولاية سطيف 305 مشروعا، أي بمتوسط 5.08 مشروع لكل بلدية، لكن توزيع هذه المشاريع على بلديات الولاية متباين بشكل كبير، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (54)، حيث لم تستفد بلديات سرج الغول، عين لقراج وقنزات إلا من مشروعين فقط، وهي بلديات تقع في نطاق المنطقة الجبلية أقصى شمال الولاية، في حين استفادت بلدية سطيف من 12 مشروعا.

لم يقتصر التباين على البلديات فيما يتعلق بتوزيع عدد المشاريع وقيمة استثماراتها الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية، وإنما يوجد التباين أيضا بين المناطق الطبيعية المتجانسة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (32) والجدول رقم (61)، حيث استفادت المنطقة الجبلية الشمالية من 86 مشروعا (28.2%)، و246357000دج أي ما نسبته 27.62%، ووصل نصيب الفرد

إلى 848دج/فرد، بينما استفادت منطقة السهول العليا الوسطى من 58 مشروعا بما نسبته 19.02% بكلفة 216800000دج أي ما نسبته 24.3%، وبذلك بلغ نصيب الفرد 360دج/فرد وهو الرقم الأدنى مقارنة بالمناطق الأخرى مع أن هذه المنطقة هي مركز الثقل الديموغرافي الأكبر في الولاية، كما استفادت منطقة السهول العليا الجنوبية من 59 مشروعا أي ما نسبته 19.34% من مجموع المشاريع في الولاية، بكلفة 182746000دج أي بنسبة 20.49%، وبذلك وصل نصيب الفرد من هذه المشاريع إلى 610 دج/فرد واستفادت منطقة أقدام الجبال من 72 مشروعا أي 23.61% بلغت كلفتها 180650000دج أي 20.25%، وبذلك وصل نصيب الفرد إلى 739دج/فرد، أما المنطقة الجبلية الجنوبية فقد استفادت 30 مشروعا فقط (9.83%) بكلفة بلغت 65500000 دج أي 7.34% فقط لكن نصيب الفرد بلغ 1129دج/فرد وهو الأعلى من بين المناطق السابقة وهذا نظرا لقلة السكان في بلديات هذه المنطقة.

الشكل رقم (32): توزيع عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية وكلفتها المالية (2004-2001) حسب المناطق المتجانسة في ولاية سطيف

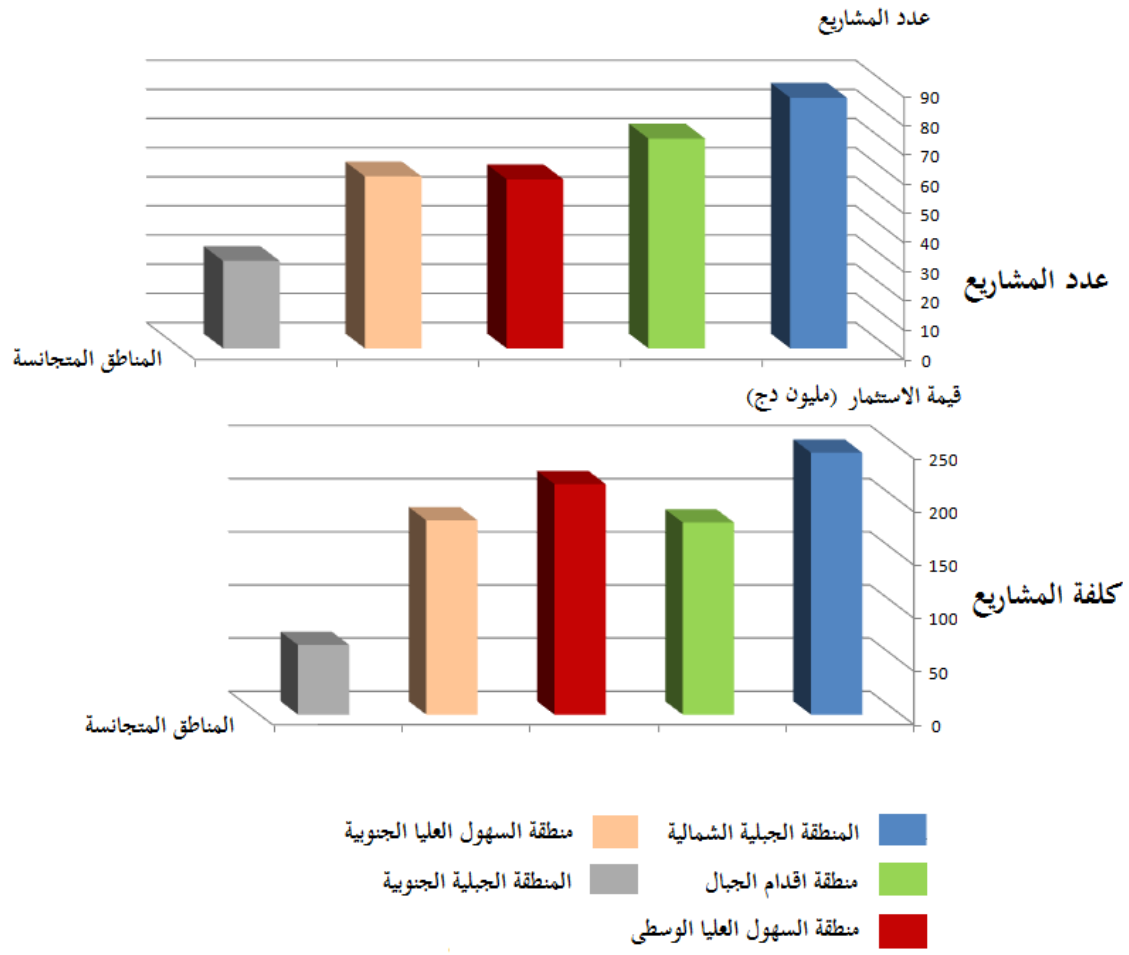

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

جدول رقم (60): نصيب الفرد من مشاريع المخططات البلدية 2001 - 2004

	نصيب الفرد (دج/فرد)	الرتبة
المنطقة الجبلية الشمالية	848.46	2
منطقة أقدام الجبال	739.46	3
منطقة السهول العليا الوسطى	360.27	5
منطقة السهول العليا الجنوبية	609.96	4
المنطقة الجبلية الجنوبية	1121.19	1
المجموع	596.91	/

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

لقد وصل المبلغ المستثمر في المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية، والتي تخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) في ولاية سطيف إلى 892053000دج (892.05 مليون دج) موزعا على 60 بلدية، وبذلك يكون متوسط نصيب كل بلدية 14867550دج (14.86 مليون دج) ولقد غطى هذا المبلغ 305 مشروعا، وبذلك يكون متوسط كلفة كل مشروع 2924763.93 دج (2.92 مليون دج).

من خلال الخريطة رقم (55) - والتي تبين توزيع المبلغ المستثمر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) حسب البلديات - نلاحظ ما يلي:

- تباين كبير بين بلديات الولاية من حيث نصيب كل واحدة من حصة برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث لم تستفد بلدية آيت تيزي إلا من مبلغ قدره 4745000دج (4.7 مليون دج) في حين استفادت بلدية سطيف من مبلغ قدره 47500000دج (47.5 مليون دج).

- 15 بلدية الأقل استفادة تقع في المنطقتين الجبليتين الشمالية والجنوبية (9 بلديات في المنطقة الجبلية الشمالية 5 بلديات في منطقة أقدام الجبال، بلدية واحدة في المنطقة الجبلية الجنوبية).

- 8 بلديات الأكثر استفادة من هذا البرنامج 7 منها تقع في المنطقة السهلية (5 بلديات في السهول العليا الوسطى، بلديتين في السهول العليا الجنوبية).

- تتركز استثمارات هذا البرنامج في البلديات التي بها المدن الكبرى (سطيف، العلمة، عين ولمان، بوقاعة).

- تتركز استثمارات هذا البرنامج أكثر في المنطقة السهلية التي تتوسط الولاية وتقل في البلديات الجبلية الشمالية والجنوبية.

الخريطة رقم (54): ولاية سطيف – توزيع مشاريع المخططات البلدية للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) حسب البلديات

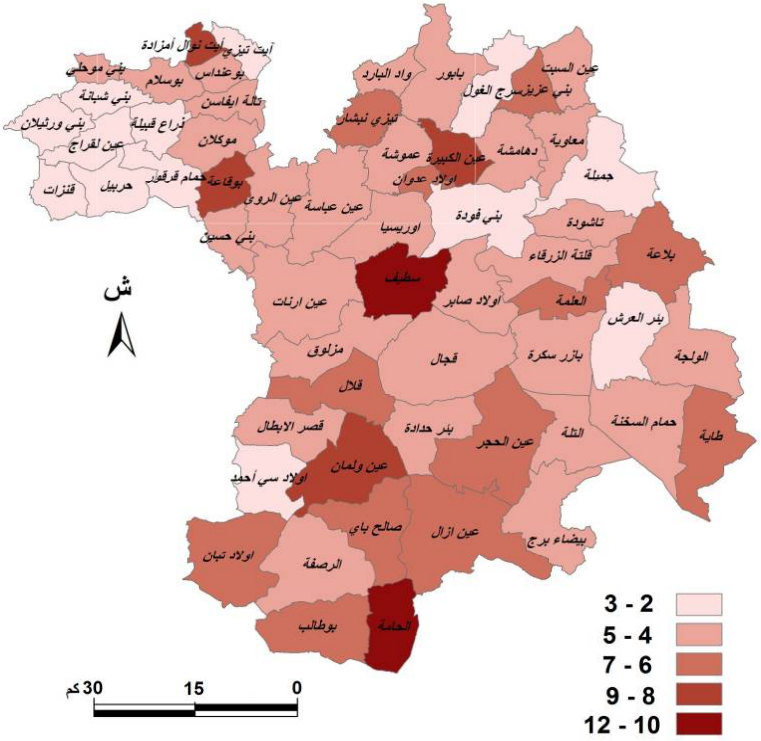

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

الخريطة رقم (55): ولاية سطيف – توزيع الحصص المالية في المخططات البلدية للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004) حسب البلديات

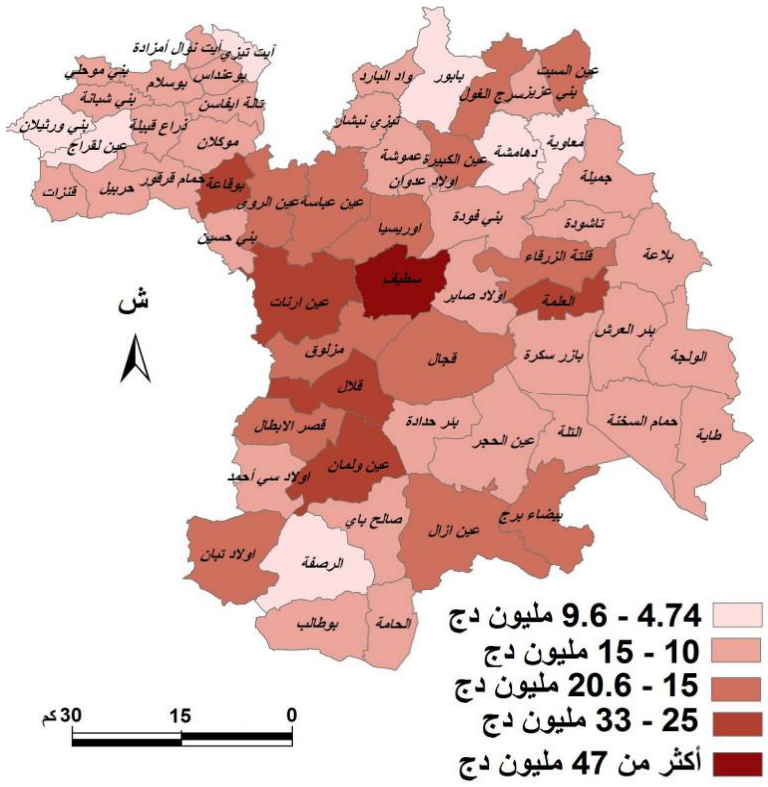

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

1 – 2 - 2005 – 2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو -*PCSC*[1]):

- توزيع المخصصات المالية للمشاريع المسجلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

من خلال الخريطة رقم (56) والتي تبين التوزيع المجالي لقيم الاستثمار للمشاريع المسجلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث نلاحظ التباين الكبير بين البلديات، حيث استفادت بلدية سطيف من مبلغ قدره 1312999000دج (1.31 مليار دج) وهي أعلى استفادة، في حين كان نصيب بلدية أولاد عدوان 129422000دج (129.42 مليون دج) فقط وهي أدني استفادة، وعموما نميز خمسة فئات، الأولى تضم بلدية سطيف فقط، أما الفئة الثانية فتضم ثلاث بلديات وهي: العلمة، عين ولمان، وأولاد سي أحمد، أما الفئة الثالثة فتضم عين أزال، بوقاعة، عين أرنات، جميلة، وبئر العرش، والفئة الرابعة تضم 18 بلدية، والفئة الخامسة تضم أكثر من نصف بلديات الولاية (33 بلدية)، وهنا يمكن ملاحظة أن 51 بلدية من أصل 60 تقع الفئتين الأخيرتين الأقل حظا من هذا البرنامج.

[1] *Programme complémentaire de soutien à la croissance*

الخريطة رقم (56): ولاية سطيف - توزيع الحصص المالية للمخططات البلدية للتنمية المسجلة ضمن برنامج (2005- 2009)

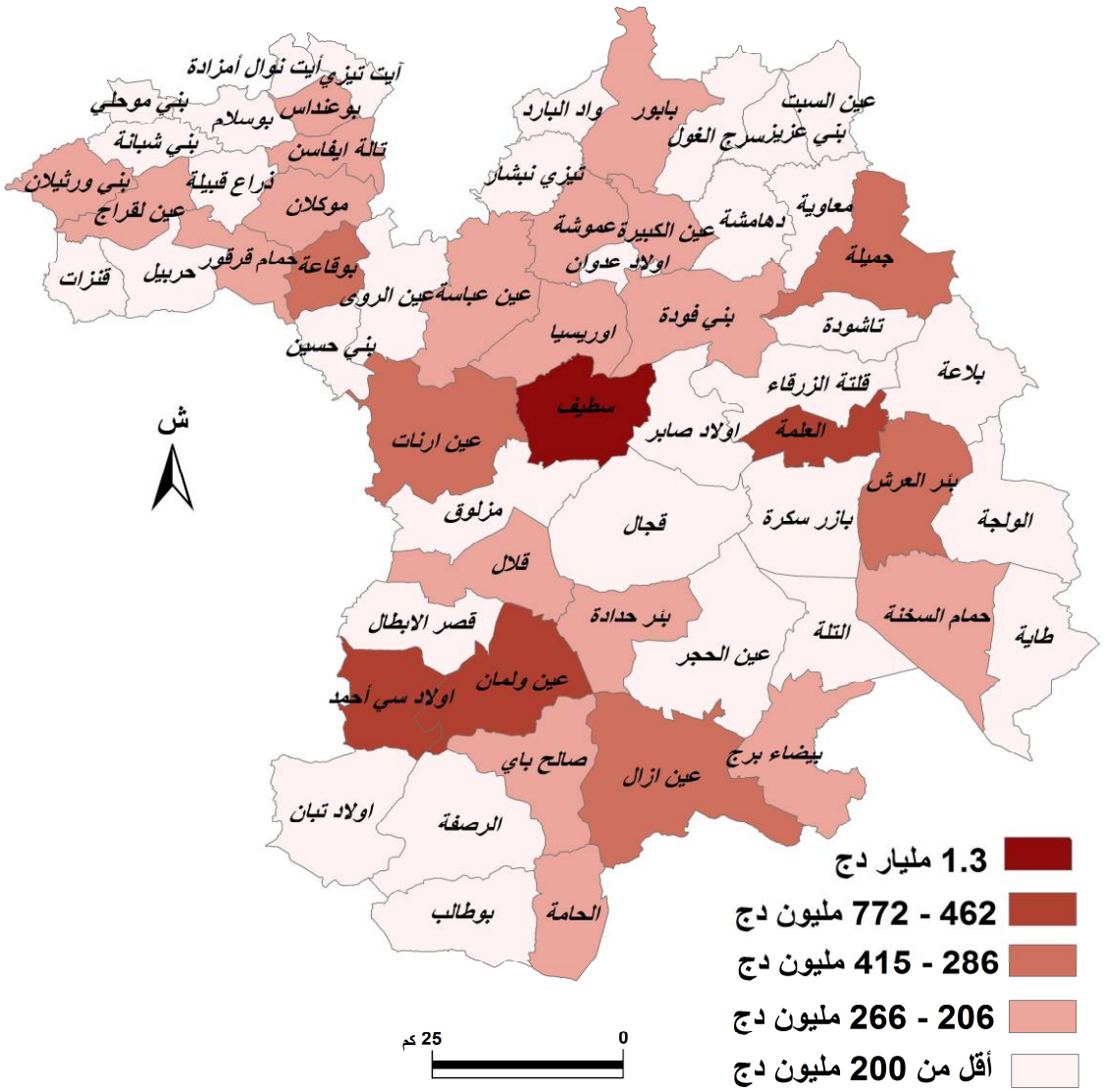

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

حسب الشكل رقم (33) والذي يبين توزيع قيم الاستثمار لبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب المناطق الطبيعية المتجانسة في ولاية سطيف، نلاحظ استئثار المنطقة الجبلية الشمالية بالمرتبة الأولى من حيث الاستفادة من المخصصات المالية لهذا البرنامج بمبلغ وصل إلى أكثر من 4 مليار دج، أي ما نسبته 27.76% من إجمالي الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية خلال مدة البرنامج. المرتبة الثانية كانت لمنطقة السهول العليا الوسطى والتي استفادت من قيمة متقاربة مع المنطقة السابقة، على الرغم من أن عدد بلدياتها نصف عدد بلديات المنطقة السابقة، حيث استفادت من 3.7 مليار دج، أما في المرتبة الثالثة منطقة السهول العليا الجنوبية التي استفادت هي الأخرى من 19.14% من قيمة البرنامج وغير

بعيد عن هذه النسبة كانت استفادة منطقة أقدام الجبال (18.92%)، والنسبة الأقل كانت للمنطقة الجبلية الجنوبية التي لم تستفد سوى من 8.72% من قيمة البرنامج.

الشكل رقم (33):توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) حسب المناطق المتجانسة في ولاية سطيف

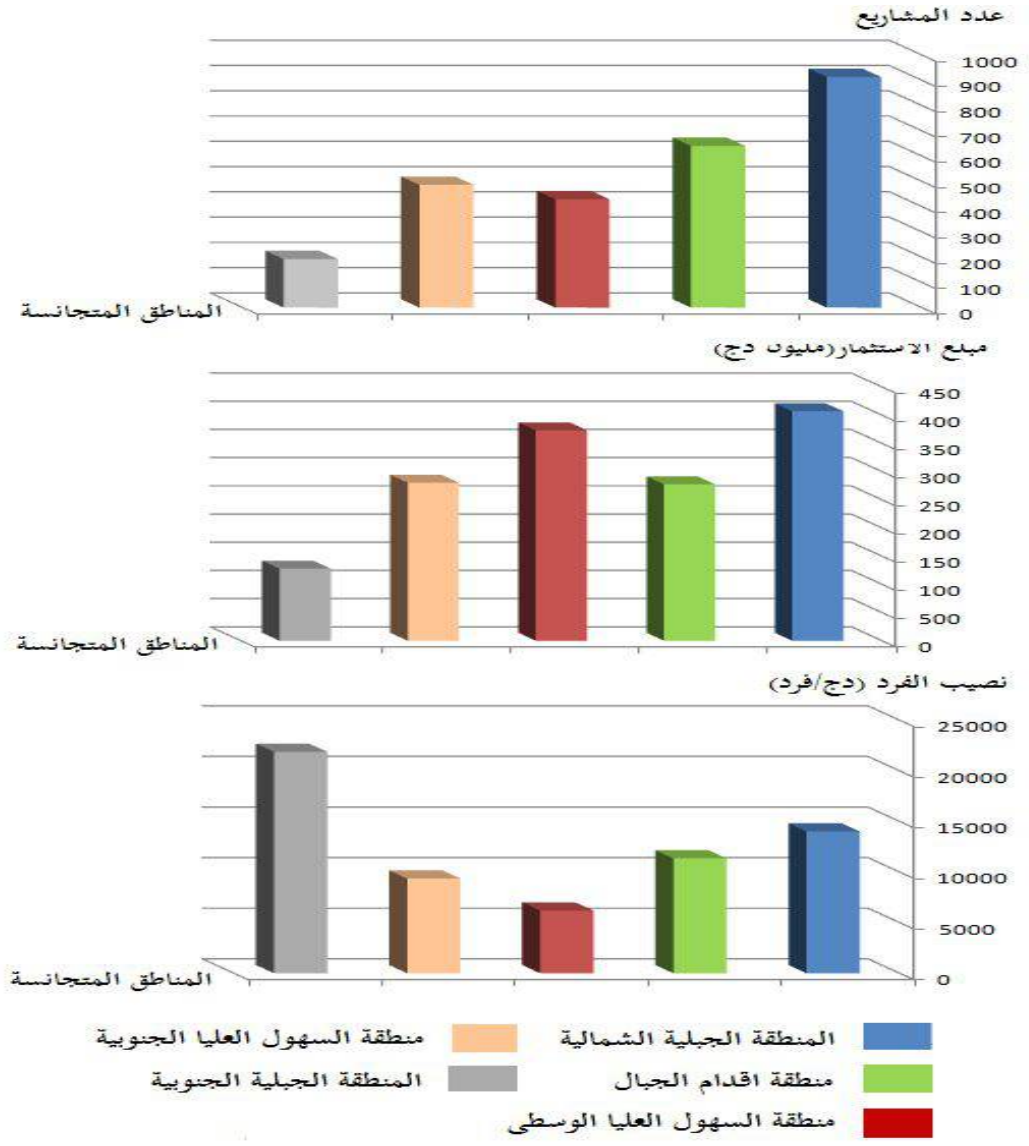

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif + ONS, RGPH 2008*

1 – 3 – 2010 – 2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي - *PCCE*[1]):

- توزيع عدد المشاريع والمخصصات المالية على القطاعات: توزعت عدد المشاريع ومبالغ الاستثمارات المتعلقة ببرامج التنمية البلدية المسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014) بشكل متباين على مختلف القطاعات، كما هو مبين في الشكل رقم (34)، حيث كانت الأولوية لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية التي استحوذت على 44.18% من القيمة الإجمالية للاستثمارات وهذا ما يعادل 8.73 مليار دج، في المرتبة الثانية تأتي المنشآت الاجتماعية والثقافية والتي حصلت على 28.7% من قيمة الاستثمارات (أكثر من 6 مليار دج) و30% من مشاريع هذا البرنامج (834 مشروع) وفي المرتبة الثالثة تأتي مشاريع الري والفلاحة حيث بلغ عدد المشاريع 952 مشروعا، وهذا ما يشكل 34.31% من مجموع مشاريع هذا البرنامج، وبلغت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع 4.76 مليار دج وهذا ما يمثل 22.44% من إجمالي قيمة الاستثمارات، وهذا الارتفاع يُناسب الطابع الفلاحي للولاية من جهة ويجسد السياسة العمومية الهادفة إلى تعميم توزيع المياه وتوفيرها سواء للشرب أو للقطاع الفلاحي. ثم تأتي القطاعات الأخرى بنسب متواضعة، حيث بلغت نسبة المبالغ المستثمرة في المنشآت الإدارية 5% وأقل من 1% في القطاعات المتبقية.

[1] *Programme de consolidation de la croissance économique*

الشكل رقم (34): توزيع عدد المشاريع والمخصصات المالية على القطاعات الخاصة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

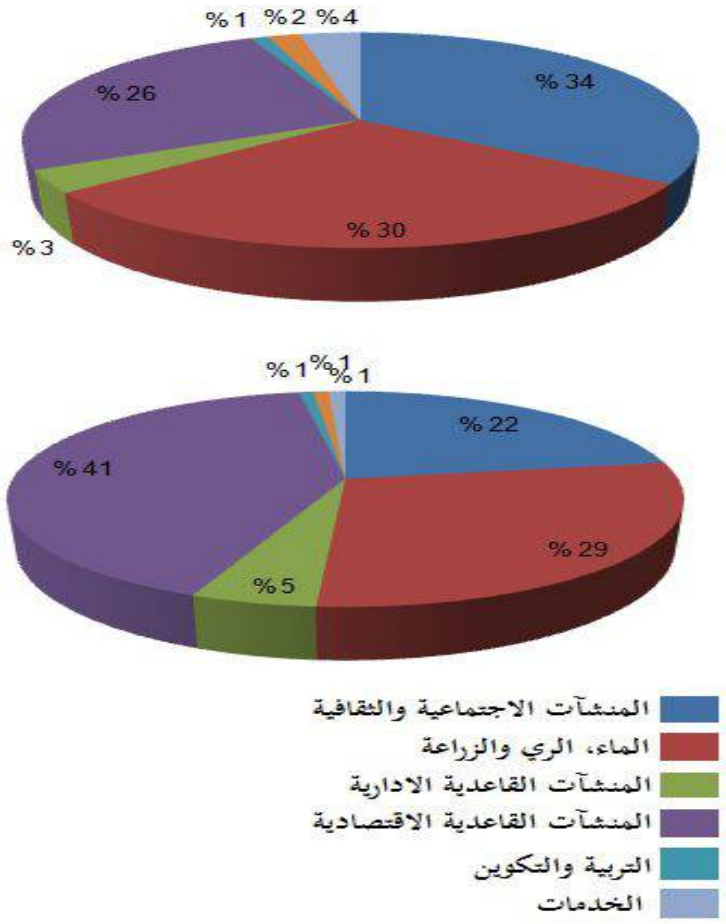

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

- توزيع عدد المشاريع والحصص المالية حسب البلديات وحسب المناطق المتجانسة: بلغ عدد المشاريع برامج التنمية البلدية المسجلة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014) 2775 مشروعا بمعدل 525 مشروعا في السنة، وتوزيع عدد المشاريع متباين من بلدية لأخرى وهذا ما توضحه الخريطة رقم (57)، حيث أن أعلى استفادة كانت في بلدية حمام السخنة (77 مشروع)، وأدنى استفادة في بلدية مزلوق (16 مشروع). والفئة التي استفادت من أكثر من 64 مشروعا تضم بلديات من السهول العليا (5 بلديات: حمام السخنة، عين أزال، بئر العرش، العلمة، طاية)، و4 بلديات تنتمي على منطقة الجبال شمال الولاية وهي حمام قرقور، دهامشة، قنزات، عين الكبيرة، بينما تشمل الفئة البلديات التي استفادت ما بين 55 - 60 مشروعا 8 بلديات، 4 منها تقع في نطاق السهول العليا وهي: صالح باي، التلة، الولجة، قجال، و3 تنتمي إلى المنطقة الشمالية وهي بوقاعة، بني وسين، عموشة،

وبلدية واحدة تنتمي إلى المنطقة الجبلية الجنوبية. وتشمل الفئة التي استفادت من أكثر من 44 وأقل من 52 مشروع 17 بلدية، 12 منها تقع شمال الولاية خاصة في أقصى شمال الولاية، وبلديتين في منطقة السهول العليا الجنوبية هما عين ولمان وعين الحجر، و3 بلديات في المنطقة الجبلية الجنوبية وهي الرصفة بوطالب أولاد سي أحمد. أما الفئة التي استفادت من عدد محدود من المشاريع يتراوح 44 – 33 مشروعا فتشمل 14 بلدية، تنتمي 11 منها إلى منطقة الجبال في شمال الولاية و5 إلى نطاق السهول في الوسطى. وفي الأخير تشمل الفئة التي استفادت من أقل عدد من المشاريع أي أقل من 33 مشروع 10 بلديات، منها 5 تنتمي إلى السهول العليا الوسطى والجنوبية، و4 تنتمي إلى الجهة الشمالية، وبلدية واحدة تنتمي إلى المنطقة الجبلية الجنوبية.

الخريطة رقم (57): ولاية سطيف - توزيع عدد مشاريع برامج التنمية البلدية المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) حسب البلديات

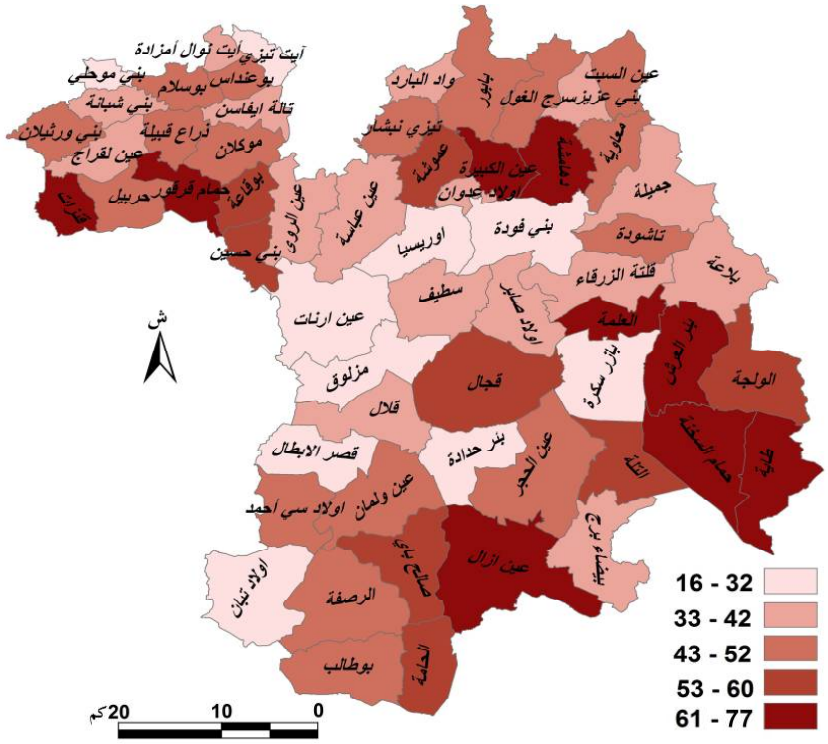

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

الخريطة رقم (58): ولاية سطيف - توزيع كلفة مشاريع برامج التنمية البلدية المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حسب البلديات

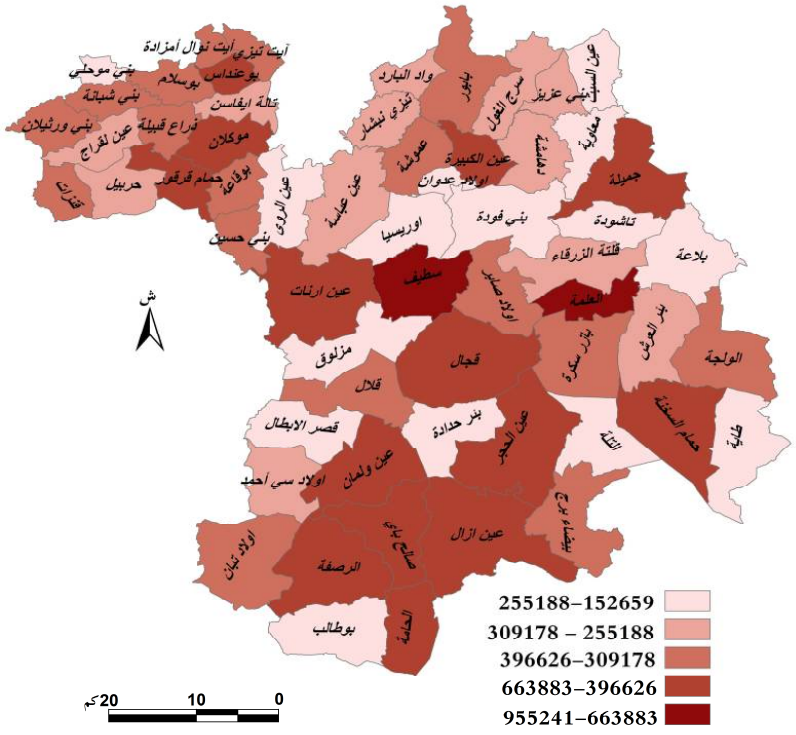

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

لقد بلغت كلفة هذه المشاريع 21217415000 دج (21.21 مليار دج) وبذلك يكون متوسط المشروع الواحد 7645915.32 دج (7.64 مليون دج)، وعند ملاحظة الخريطة رقم (58) والتي تبين توزيع استثمارات هذا البرنامج حسب البلديات في ولاية سطيف يمكن تحديد الفئات التالية:

الفئة الأولى: فاقت استفادتها 900 مليون دج وتضم هذه الفئة بلديتي سطيف والعلمة وهما أكبر بلديتين من حيث السكان وبهما أكبر مدينتين في الولاية، وتقعان غير بعيد عن بعضهما في جهة السهول العليا الوسطى.

الفئة الثانية: كانت استفادتها ما بين 396 - 663 مليون دج، وتضم هذه الفئة ربع بلديات الولاية، حيث أن 5 بلديات من السهول العليا الجنوبية 4 بلديات في أقصى شمال الولاية وبلديتين في كل من منطقة أقدام الجبال، والسهول العليا الوسطى والمنطقة الجبلية الجنوبية.

الفئة الثالثة: كانت استفادتها ما بين 309 – 387 مليون دج، وتضم هذه الفئة 16 بلدية معظمها (09) تقع في الجهة الجبلية الشمالية بالإضافة إلى 3 بلديات تقع في السهول العليا الوسطى وهي قلال بازر سكرة أولاد صابر وبلديتين في السهول العليا الجنوبية وهما بيضاء برج الولجة وبلدية أولاد تبان التي تقع في الجهة الجبلية الجنوبية.

الفئة الرابعة: كانت استفادتها ما بين 255- 308 مليون دج وتضم 12 بلدية نصفها ينتمي إلى المنطقة الجبلية الشمالية وبلديتين تنتميان إلى كل منطقة أقدام الجبال والسهول العليا الوسطى وبلدية واحدة في كل من منطقة السهول العليا الجنوبية و المنطقة الجبلية الجنوبية.

الفئة الخامسة: وتضم البلديات الأقل استفادة (أقل من 255 مليون دج) وتشمل 14 بلدية، نصفها ينتمي إلى منطقة أقدام الجبال و3 السهول العليا الجنوبية وبلديتين المنطقة الجبلية الشمالية عين السبت بني موحلي وبلدية في كل من السهول العليا الوسطى والمنطقة الجبلية الجنوبية.

أما حسب جهات الولاية فالشكل رقم (35) يبين توزيع قيم الاستثمار في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) حسب المناطق الطبيعية المتجانسة ومتوسط استفادة الفرد في كل جهة. حيث كانت أكبر استفادة للجهة الجبلية الشمالية التي حصلت على 31.62% من قيمة مبلغ الاستثمار رغم أن هذه المنطقة تشكل 16.68% من السكان فقط، ويرجع هذا إلى ارتفاع عدد بلديات هذه الجهة (20 بلدية) وصعوبات تجسيد المشاريع التنموية بحكم الطابع التضاريسي الوعر، في المرتبة الثانية تأتي

منطقة السهول العليا الوسطى التي استفادت من مبلغ قدره 4.63 مليار دينار أي 21.85% من القيمة الإجمالية لمشاريع البلدية للتنمية خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014)، ولأن هذه الجهة من الولاية يتركز بها عدد كبير من السكان (44%) فان نصيب الفرد من هذا البرنامج هي الأضعف بين جهات الولاية المختلفة. ثم تأتي منطقتي أقدام الجبال والسهول العليا الجنوبية باستفادة متقاربة (حوالي 3.9 مليار دج) لكن نصيب الفرد في منطقة أقدام الجبال أعلى منه في منطقة السهول العليا الجنوبية لأن سكان المنطقة الثانية أكثر من الأولى، وفي المرتبة الأخيرة تأتي المنطقة الجبلية الجنوبية التي لم تزد حصتها من هذا البرنامج عن 2 مليار دج، لكن تركز عدد قليل جدا من السكان (أقل من 4%) جعل نصيب الفرد في هذه الجهة هو الأعلى.

الشكل رقم (35): توزيع قيم الاستثمار الخاصة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

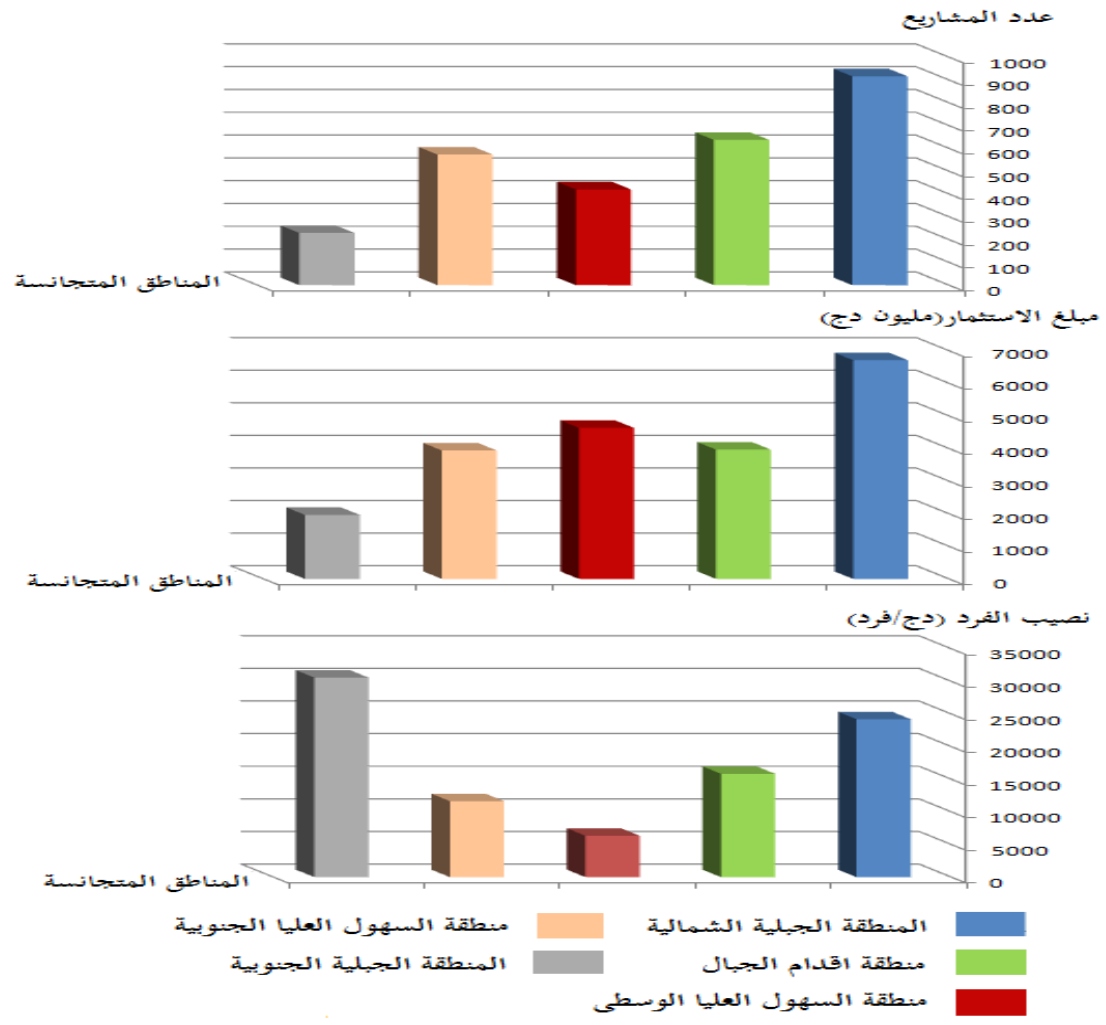

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

2 – البرامج القطاعية غير الممركزة *(PSD)*:

2 – 1 - توزيع مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة *(PSD)* على البرامج الخماسية: بلغ عدد المشاريع في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة في ولاية سطيف خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 في ولاية سطيف 1731 مشروعا، بلغت كلفتها 227691144000دج (227.69 مليار دج). والشكل رقم (36) يبين تطور عدد المشاريع المدرجة ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة في ولاية سطيف وكلفتها، حسب البرامج التنموية التي عرفتها البلاد، حيث استفادت الولاية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2000 إلى سنة 2004 من 526 مشروعا، بلغت كلفتها المالية 28718278000 دج (28.72 مليار دج)، في حين أن الولاية استفادت من مبلغ أعلى خلال البرنامج الموالي وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 حيث وصلت الاستفادة إلى 63963266000 دج (63.96 مليار دج) أي بزيادة كبيرة فاقت من 222%، ويرتفع عدد المشاريع في المخطط التنموي الموالي الموسوم ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي_والممتد من سنة 2010 إلى سنة 2014 إلى 788 مشروعا أي بزيادة 375 مشروعا أي أعلى بنسبة 190%، كذلك كلفة مشاريع هذا المخطط ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى 132229600000دج (132.23 مليار دج)، أي بنسبة أعلى من 206%. وأسباب هذه الزيادة المعتبرة خلال هذه الفترة (2000 – 2014) راجع بالأساس إلى ارتفاع عائدات البلاد المتأتية من ارتفاع أسعار البترول. وعلى العكس من هذه الوضعية ونتيجة الهبوط الحاد في الأسعار منذ سنة 2014 تراجعت بشكل كبير حصة الولاية من هذه البرامج حيث نجد أن الولاية لم تستفد خلال سنتي 2015 و2016 سوى من 4 مشاريع بلغت كلفتها 2780000000 دج (2.78 مليار دج) لا غير.

الشكل رقم (36): توزيع عدد المشاريع والأغلفة المالية الخاصة بالبرامج القطاعية غير المركزة *(PSD)* خلال 2000 - 2016 على برامج التنمية في ولاية سطيف

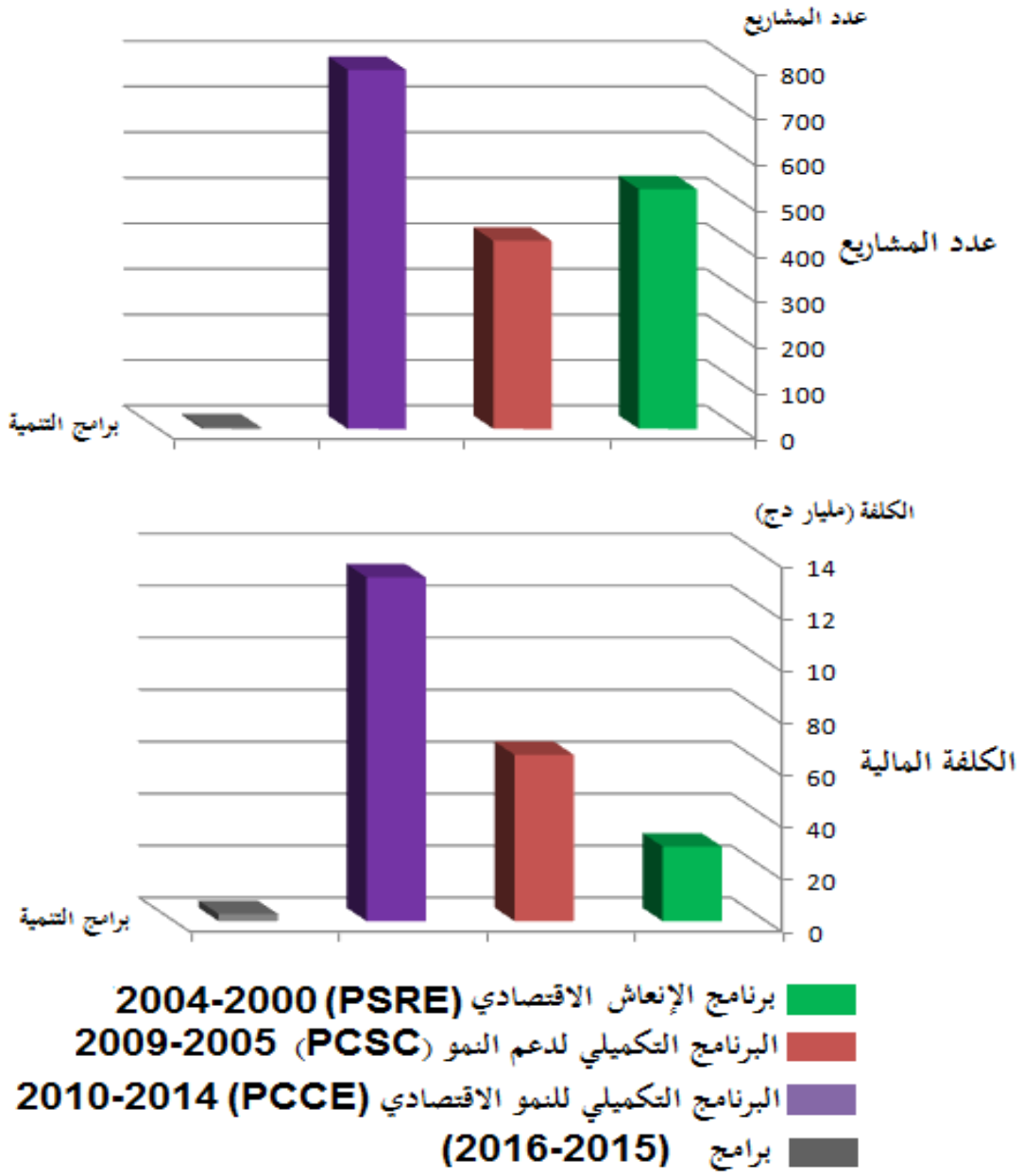

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *DPSB, W. Sétif*

2 – 2 - توزيع مشاريع برامج التنمية القطاعية غير المركزة *(PSD)* 2000-2016 حسب القطاعات:

لقد استأثر قطاع التربية والتكوين بالحصة الأكبر من عدد المشاريع والمبالغ المالية المرصدة، كما هو مبين في الشكل رقم (37)، حيث شهدت هذه المرحلة توسعا كبيرا في بناء المؤسسات التربوية وتجهيزها وذلك استجابة لحاجيات الأعداد الكبيرة من التلاميذ، في المرتبة الثانية تأتي الخدمات حيث سعت الدولة إلى الرفع من مستوى ربط مختلف المناطق بمختلف الخدمات سواء الشبكات الأساسية

أو الخدمات الأخرى، كما توسعت الدولة في بناء المنشآت الإدارية الجديدة وترميم القديمة، ولم يكن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا ضئيلا جدا، وهو يعكس تركيز الدولة على تحسين الخدمات وإهمالها لدعم القطاعات الإنتاجية التي تولد القيمة الاقتصادية المضافة، أي أن الأرقام تعكس بوضوح سياسة الريع القائمة على توزيع عائدات المحروقات.

الشكل رقم (37): توزيع عدد المشاريع والأغلفة المالية لبرامج التنمية غير الممركزة في ولاية سطيف حسب القطاعات (2000 – 2016)

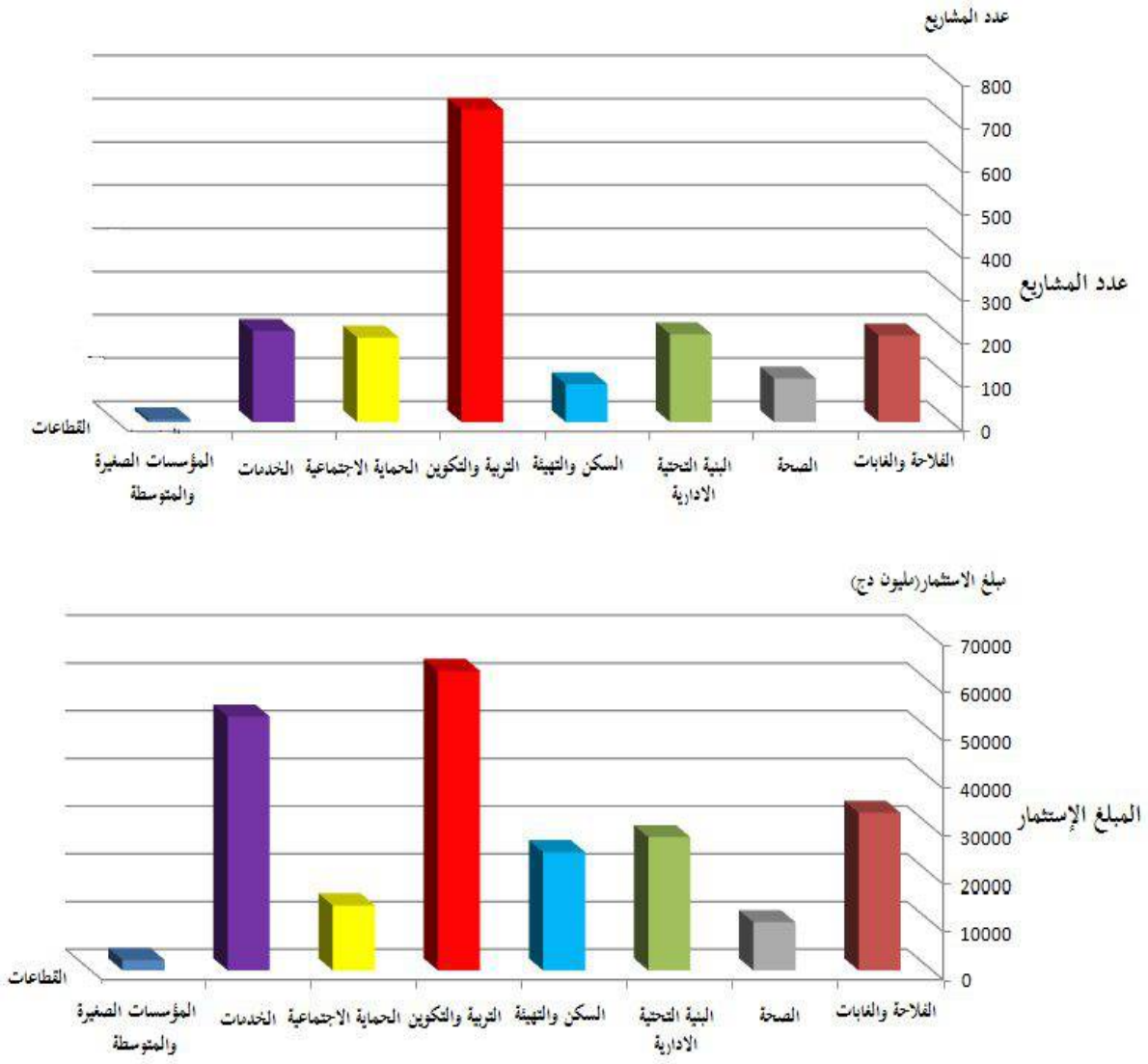

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

3 - البرامج الخاصة (برنامج الهضاب العليا - *P.H.P*): ظهر برنامج الهضاب العليا سنة 2004 بموجب قانون المالية لذات السنة[1]، حيث تم إنشاء"الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا"، وطرأت تعديلات على هذا البرنامج سنة 2006 بموجب قانون المالية أيضا، حيث أصبحت البرامج الممولة من الصندوق سابق الذكر تقرر في مجلس الوزراء[2]، ويهتم برنامج تنمية الهضاب العليا بتمويل المشاريع التي تخص منطقة الهضاب العليا، سواء تمويلا كاملا أو جزئيا، وقد خصصت الدولة ألف مليار دينار جزائري لهذا الغرض.[3]

ولأنها تنتمي إلى نطاق السهول العليا كان لولاية سطيف حصة من مشاريع هذا البرنامج خلال سنتي 2006 و2009 وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستفادة اقتصرت على 18 بلدية تنتمي إلى المنطقة المقصودة بهذه الاستثمارات.

- طبيعة مشاريع برنامج تنمية الهضاب العليا 2006، 2009: توزعت الحصص المالية لبرنامج تنمية الهضاب العليا في ولاية سطيف خلال سنتي 2006 و2009 على القطاعات الاقتصادية بشكل متباين كما هو مبين في الشكل رقم (38)، حيث أن أكبر حصة ذهبت إلى قطاع الطرق وبلغت 4.95 مليار دج أي ما نسبته 29.01%، وغير بعيد عن هذه النسبة (25.38%)كانت حصة المنشآت الإدارية والاقتصادية والبالغة 4.33 مليار دج، في حين بلغت حصة قطاع الفلاحة والري 3.5 مليار دج أي 20.57%، وفي المرتبة الرابعة الحماية الاجتماعية والثقافة حيث استفادت من مبلغ قدره 1.56 مليار دج أي بنسبة 9.17%، أما القطاعات المتبقية فكانت استفادتها ضعيفة تراوحت بين 7.49% للتربية والتكوين، و3.93% للتزود بالمياه، 2.98% للصحة و1.13 للتهيئة والتعمير و0.34% للسياحة والنقل.

[1] قانون رقم 03 – 22 المؤرخ في 4 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83 الصادر في 5 ذو القعدة 1424 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2003

[2] قانون رقم 05 – 16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1426 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85 الصادر في 29 ذو القعدة 1426 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2005

[3] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص 130

الشكل رقم (38): طبيعة برنامج تنمية الهضاب العليا في ولاية سطيف (2006،2009)

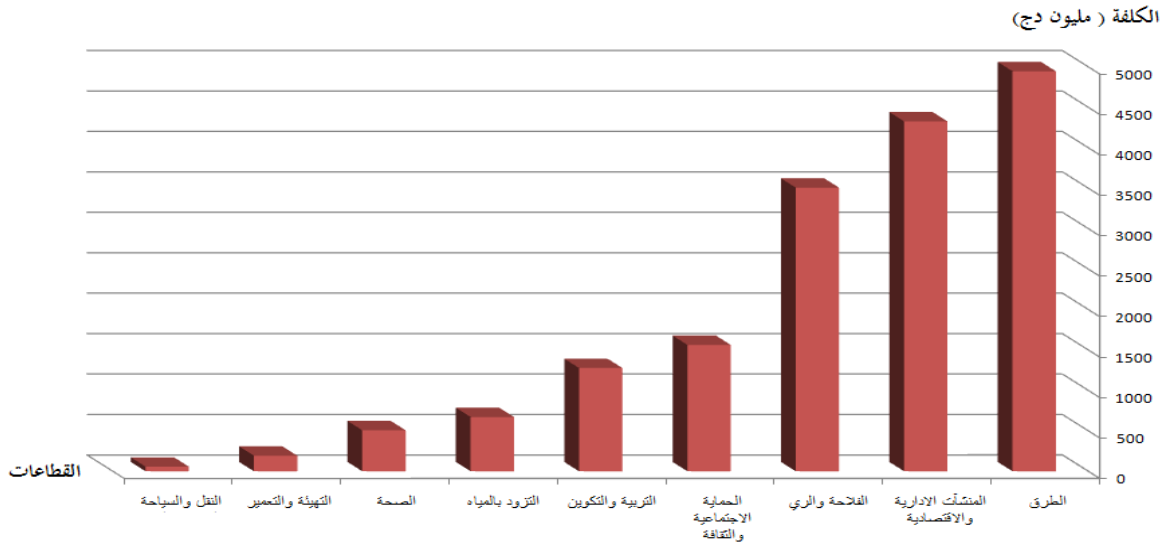

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

- توزيع المخصصات المالية لبرنامج تنمية الهضاب العليا حسب البلديات 2006،2009: هناك تباين كبير في توزيع الأغلفة المالية للمشاريع المسجلة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (59)، فبلدية عين ولمان استفادت من مبلغ إجمالي قدره 6.49 مليار دج في حين لم تستفد بلدية مزلوق سوى من 4.4 مليون دج فقط وعموما يمكن أن نميز ثلاث فئات:

- بلديات ذات استفادة كبيرة وتشمل بليدتين فقط هما عين ولمان وعين أزال، حيث استفادت كل واحدة من 6.49 مليار دج أي ما نسبته 38.05% و3.32 مليار دج أي ما نسبته 19.5% على التوالي.

- بلديات ذات استفادة متوسطة وتشمل 11 بلدية تراوحت استفادة بلديات هذه الفئة من 1 مليار دج و326.2 مليون دج.

- بلديات ذات استفادة ضعيفة وتشمل هذه الفئة خمسة بلديات هي: بئر حدادة، عين أرنات، بئر العرش، بازر سكرة ومزلوق، كل واحدة تقل استفادتها عن 77 مليون دج.

الخريطة رقم (59): ولاية سطيف – توزيع الحصص المالية لبرنامج تنمية الهضاب العليا 2006،2009 حسب البلديات المعنية

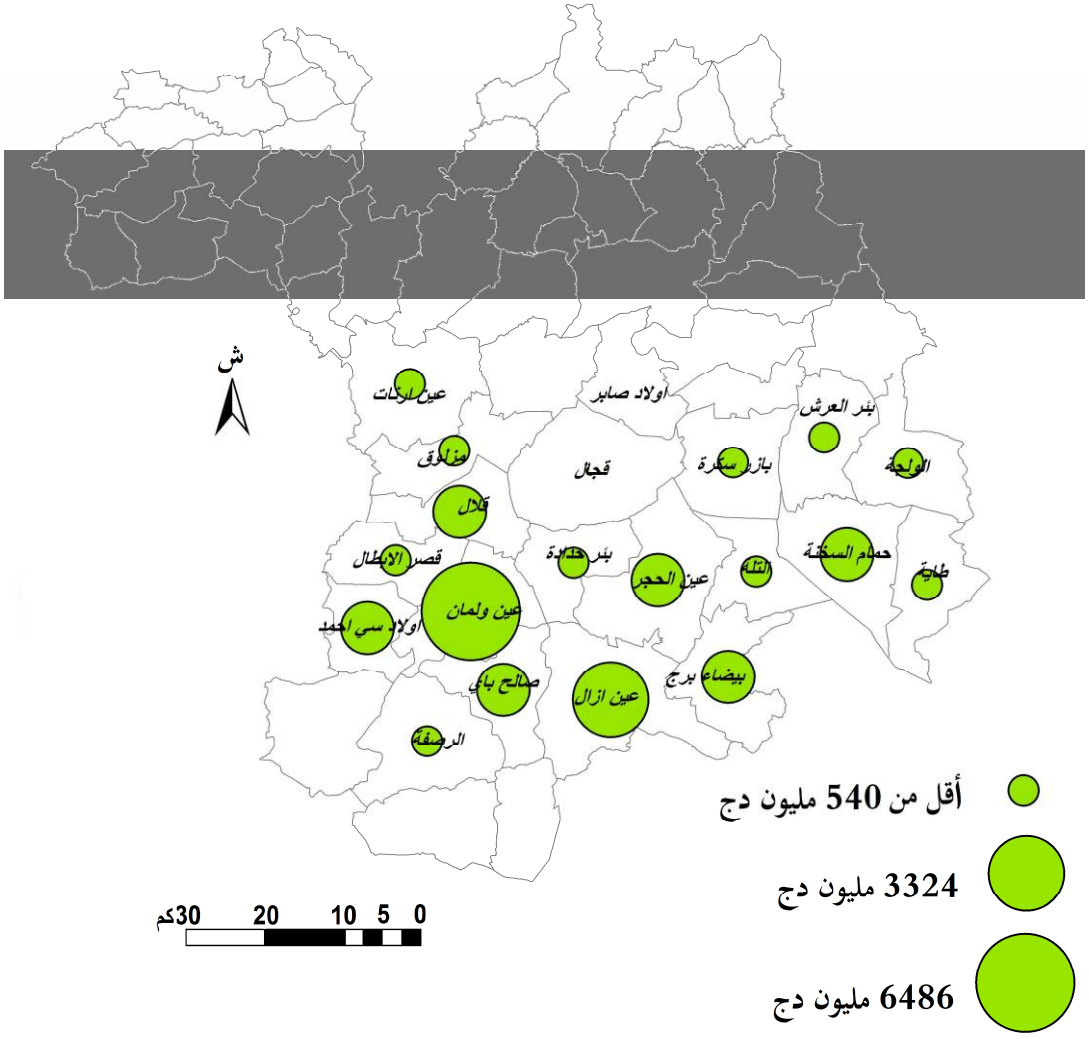

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

ثانيا: الاستثمار الخاص

1 – نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*:

ظهرت هذه الوكالة سنة 1993 وفقا المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، تحت تسمية وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها[1]، ووضعت تحت تصرف رئيس الحكومة، وتم تكليف الوكالة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم، وقد أسست الوكالة في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.[2]

في سنة 1994 صدر المرسوم التنفيذي رقم 94 – 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها[3]، والذي نص على أن "وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[4] وبموجب القانون 01 – 03[5] لسنة 2001 تجسد الانتقال من "وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار" إلى "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار".

وتتمثل مهام الوكالة في:

- تدعيم، مساعدة ومرافقة المستثمرين من أجل تنفيذ استثماراتهم.

- تضمن ترقية الاستثمارات

- تقرر منح مزايا الاستثمار

- تضمن متابعة احترام المستثمرين لالتزاماتهم خلال الآجال المحددة والمتفق عليها.

- توفير المعلومات المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين

---

[1] المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64 الصادر في 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق لـ 10 أكتوبر 1993

[2] المرجع نفسه

[3] مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415 هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 يتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 67 الصادر في 14 جمادى الأولى 1415 هـ الموافق لـ 19 أكتوبر 1994

[4] المرجع نفسه

[5] قانون رقم 01 – 03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47 الصادر بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422 هـ الموافق لـ 22 أوت 2001

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.[1]

للوكالة هياكل جهوية تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، و تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار.

1 – 1 - تطور قيم الاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف:

– **تطور عدد المشاريع:** لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومنذ سنة 2005 حتى 2014 في تدعيم قطاع الاستثمار في ولاية سطيف بـ 2698 مشروعا خلال ثمانية سنوات بمعدل 270 مشروعا في السنة الواحدة، لكن ملاحظة تطور عدد المشاريع خلال هذه الفترة، من خلال الشكل رقم (39) يتبين التفاوت في عدد مشاريع الوكالة من سنة إلى أخرى، حيث لم تتجاوز 40 مشروعا سنة 2005 في حين تجاوز العدد 624 مشروع سنة 2009، لينخفض العدد بعدها إلى 300 و222 و191 في سنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2013 و2014 إلى 332 و384 على التوالي.

حيث نميز ثلاثة مراحل لتطور عدد المشاريع الوكالة خلال الفترة 2005 - 2014:

الأولى تمتد من 2005 إلى 2009 سجلت فيها مشاريع الوكالة ارتفاعا كبيرا من 40 إلى 624 مشروعا، والثانية تمتد من 2010 إلى 2012 سجلت فيها مشاريع الوكالة انخفاضا وصل إلى 191 مشروعا أما الثالثة فتمتد من 2013 إلى 2014 سجلت فيها مشاريع الوكالة عودة لارتفاع حيث وصل العدد إلى 384 مشروعا، ومن العوامل المتحكمة في تمويل هذه المشاريع عائدات الخزينة العمومية من البترول حيث شهد سعر البترول ارتفاعا من 50.6 دولار سنة 2005 إلى 94.1 دولار سنة 2008، و109.5 دولار سنة 2012 و105.9 دولار سنة 2013.[2]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهام الوكالة، [متاح على الرابط]
http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi (تاريخ التصفح: 2016/01/12)

[2] منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، المرجع السابق

الشكل رقم (39): تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف 2014-2005

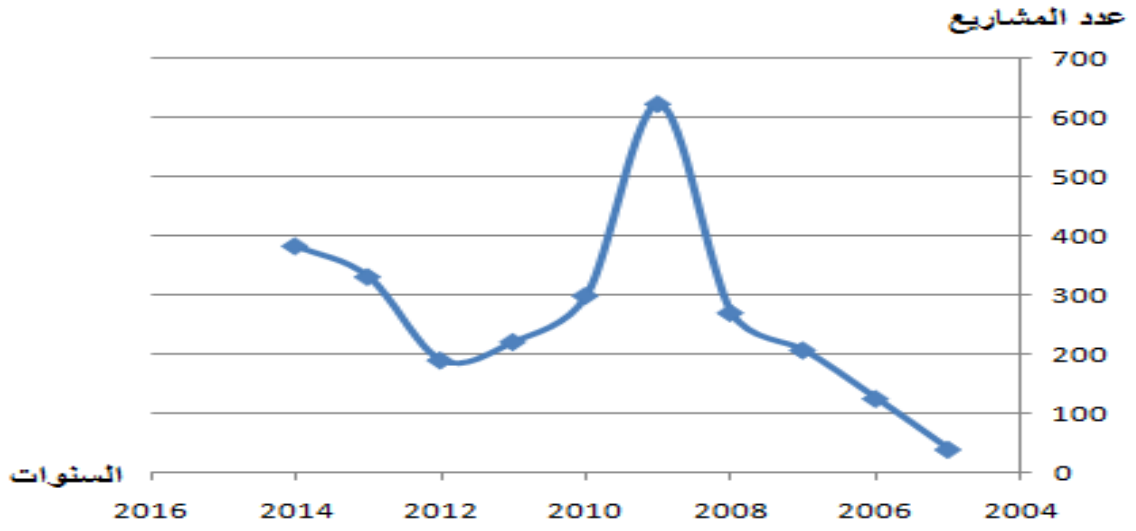

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANDI, W. Sétif*

- **تطور عدد المشاريع حسب المناطق الطبيعية المتجانسة:** يبين الشكل رقم (40) تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف خلال الفترة 2005 - 2014 حسب المناطق الطبيعية ومن خلاله يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

رغم أن نصيب كل منطقة من مشاريع الوكالة مختلف من منطقة لأخرى إلا أن مراحل التطور التي عرفتها كل منطقة تقريبا متطابقة، حيث عرف كل المناطق ارتفاعا في عدد المشاريع خلال الفترة 2005 – 2009 تلتها مرحلة انخفاض حتى سنة 2012 لتعاود الارتفاع بعد ذلك. وهي نفس مراحل التطور الإجمالي الذي عرفته الولاية والمبين في الشكل رقم (39).

لقد شكلت منطقة الجبلية الجنوبية الاستثناء حيث أنها لم تستفد إلا من عدد محدود جدا من المشاريع لم يتجاوز الخمسة مشاريع في السنة إلا سنة 2014 حين بلغ العدد ثمانية مشاريع.

الشكل رقم (40): تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف حسب المناطق الطبيعية 2005 - 2014

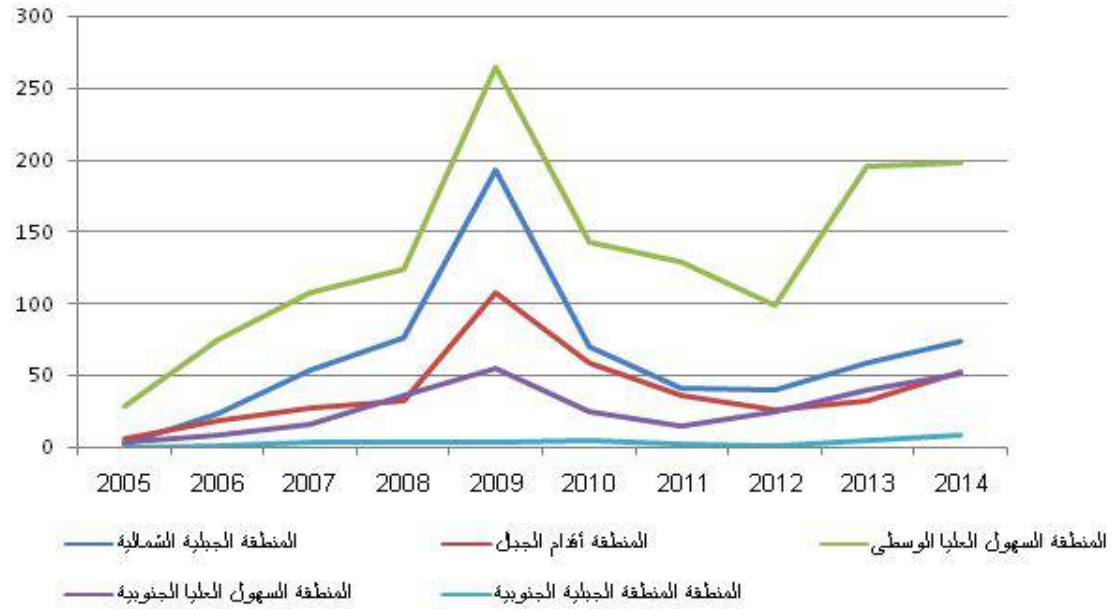

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANDI, W. Sétif*

1 – 2 - توزيع قيم الاستثمار بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005 - 2014:

- توزيع عدد المشاريع حسب المناطق الطبيعية المتجانسة: توزيع عدد المشاريع يعرف إختلالا كبيرا حسب المناطق الطبيعية، حيث استحوذت منطقة السهول العليا على 1368 مشروعا أي أكثر من نصف (50.71%) عدد مشاريع الوكالة، تأتي في المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية التي استفادت من 630 مشروعا أي ما نسبته 23.35% من إجمالي مشاريع الولاية، أما في المرتبة الثالثة فتأتي منطقة أقدام الجبال بنسبة 14.75% (398 مشروع)، وفي المرتبة الرابعة تأتي منطقة السهول العليا الجنوبية بـ 272 مشروع أي 10.08% وفي المرتبة الأخيرة المنطقة الجبلية الجنوبية بـ 30 بنسبة جد ضئيلة لا تتعدى 1.11%.

الشكل رقم (41): توزيع قيم الاستثمار الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف 2005 – 2014 حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

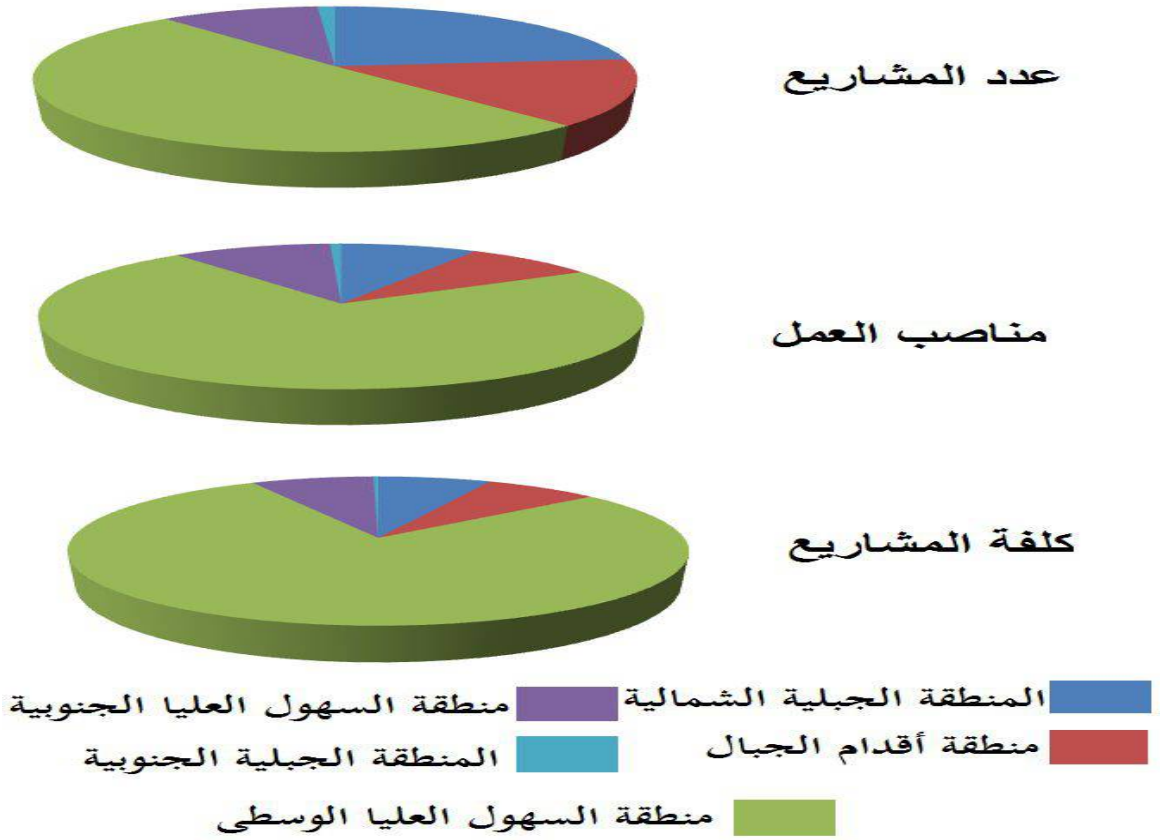

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANDI, W. Sétif*

- **توزيع مناصب الشغل حسب المناطق الطبيعية المتجانسة:** استفادت منطقة السهول العليا الوسطى من أكثر من 26 ألف منصب عمل تم استحداثها في إطار المشاريع المسجل ضمن نشاط الوكالة، وهي تشكل حوالي ثلاثة أرباع مناصب العمل (72.3%)، أما منطقة السهول العليا الجنوبية فقد استفادت من 3600 منصب عمل بنسبة 10% من مجموع مناصب العمل في الولاية، في حين استفادت المنطقتين الجبلية الشمالية ومنطقة أقدام الجبال من حوالي 3 آلاف منصب لكل واحدة، أي ما نسبته 8%، أما المنطقة الجبلية الجنوبية فلم يتعدى نصيبها 247 منصب أي من 6.42%، والشكل رقم (41) يبين التباين الكبير في توزيع مناصب العمل حسب المناطق الطبيعية المتجانسة.

- **توزيع كلفة مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب المناطق المتجانسة:** هناك تباين كبير في توزيع كلفة مشاريع الوكالة بين البلديات، وأيضا حسب المناطق الطبيعية المتجانسة كما هو مبين في الشكل رقم (41)، حيث استأثرت منطقة السهول الوسطى بـ 78.09% من مبلغ الاستثمار في الولاية وهذا ما يعادل 169707000دج (169.7 مليار دج)، بينما عرفت منطقة السهول العليا الجنوبية توطين مشاريع بقيمة 16.41 مليار دج أي ما نسبته 7.56% ، وبنسبتين متقاربتين (7.08%، 6.97%) كان نصيب كل من المنطقة الجبلية الشمالية، ومنطقة أقدام الجبال أما المنطقة الجبلية الجنوبية فهي

أقل المناطق استفادة من مشاريع الوكالة حيث لم يتعد مبلغ الاستثمار 0.66 مليار دج أي ما لا يزيد عن 0.3% فقط.

1 - 3- نصيب الفرد من المبلغ المستثمر في مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005-2014:
من خلال أرقام الجدول رقم (62) يمكن ملاحظة تباين كبير في نصيب الفرد من مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث لم تتجاوز 11116 دج في المنطقة الجبلية الجنوبية، في حين تتجاوز 265 ألف دج في منطقة السهول العليا الجنوبية، في حين تحتل المرتبة الثانية منطقة أقدام الجبال، والمرتبة الثالثة المنطقة الجبلية الشمالية، والمرتبتين الرابعة والخامسة للمنطقتين السهول العليا الجنوبية، والمنطقة الجبلية الجنوبية.

جدول رقم (61): نصيب الفرد من المبلغ المستثمر في مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005 - 2014

المناطق المتجانسة	عدد السكان (2008)	نصيب الفرد من المبلغ المستثمر	المرتبة
المنطقة الجبلية الشمالية	259300	58384.11 دج	03
منطقة أقدام الجبال	227539	67649.94دج	02
منطقة السهول العليا الوسطى	640069	265138.6 دج	01
منطقة السهول العليا الجنوبية	303695	54064.11دج	04
المنطقة الجبلية الجنوبية	59377	11115.42دج	05
المجموع	**1489980**	**145852.96دج**	/

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ONS, RGPH 2008+ ANDI, W. Sétif*

- توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية: لقد شمل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية سطيف 2698 مشروعا خلال الفترة 2005-2014، بكلفة مالية بلغت 217.31 مليار دج، توزعت على عدة قطاعات، كما هو موضح في الجدول رقم (62).

في المقدمة نجد قطاع النقل بـ 1161 مشروعا أي ما نسبته 43.03%، وهذا راجع لعدة عوامل في مقدمها إقبال أصحاب المشاريع خاصة من فئة الشباب على هذا القطاع الخدماتي الذي لا يحتاج إلى مؤهلات عالية، في ظل تسهيلات كبيرة منحتها الدولة لهذه الفئة خلال هذه الفترة، لقد استطاعت مشاريع هذا القطاع استحداث 5366 منصب عمل أي ما نسبته 14.9% من مجموع عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار مشاريع الوكالة، وهي نسبة قليلة مقارنة بعدد مشاريع التي استفاد منها هذا القطاع، وهذا لأن مشاريع النقل هي مشاريع فردية ولا تحتاج الكثير من اليد العاملة، مشاريع قطاع النقل كانت بكلفة 24.08 مليار دج، وهذا لا يشكل سوى 11.08% من كلفة مشاريع الوكالة خلال هذه الفترة، كون مشاريع النقل لا تحتاج إلى كلفة عالية مثل القطاع الصناعي مثلا.

في المرتبة الثانية يأتي قطاع الصناعة بعدد 566 مشروعا أي بنسبة 20.98%، ساهمت مشاريع هذا القطاع في استحداث 15518 منصب عمل أي 43.1% من مجموع مناصب العمل، وبذلك يكون القطاع الأول من حيث خلق مناصب العمل بالنسبة لمشاريع الوكالة في الولاية، بينما بلغت كلفة مشاريع هذا القطاع 131.79 مليار دج أي 60.64% من كلفة مشاريع الوكالة خلال هذه الفترة. وهي نسبة مرتفعة نظرا لأن هذا النوع من المشاريع يحتاج إلى رساميل عالية في الغالب.

في المرتبة الثالثة يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من 519 مشروعا أي ما نسبته 19.24% من جملة مشاريع الوكالة، تمثلت مشاريع هذا القطاع في تشييد السكنات والبنية التحتية خاصة الطرقات، والارتفاع النسبي لعدد مشاريع هذا القطاع يرجع إلى توسيع برامج الدولة في مجال السكن في ظل مرحلة ارتفاع مداخيل الخزينة العمومية من مداخيل البترول، ساهمت مشاريع هذا القطاع في استحداث 9184 منصب عمل أي 25.51% من مناصب العمل المستحدثة من خلال نشاط الوكالة، وبكلفة بلغت 36.28 مليار دج أي ما نسبته 16.7% من إجمالي كلفة مشاريع الوكالة خلال هذه الفترة.

ثم تأتي القطاعات الأخرى: الخدمات، السياحة، الصحة، التعدين والمحاجر والفلاحة بنسب جد متواضعة سواء من حيث عدد المشاريع أو مناصب أو كلفة المشاريع.

فقطاع الفلاحة رغم أهميته لم يستفد منذ سنة 2005 إلى غاية 2014 إلا من 34 مشروعا، بما نسبته 1.26% فقط، ولم يتجاوز نصيبه من مبالغ الاستثمار خلال نفس الفترة 1.67% (3.62 مليار دج) ولم يتم خلق سوى 596 منصب عمل في هذا القطاع.

جدول رقم (62): توزيع استثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية سطيف 2005- 2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)	مبالغ الاستثمار (ألف دج)	النسبة (%)
النقل	1161	43.03	5366	14.9	24086	11.08
الصناعة	566	20.98	15518	43.1	131792	60.64
البناء والأشغال العمومية	519	19.24	9184	25.51	36285	16.7
السياحة	284	10.53	2450	6.8	9806	4.51
الخدمات	88	3.26	1396	3.88	5894	2.71
الصحة	46	1.7	1498	4.16	5835	2.69
الفلاحة	34	1.26	596	1.65	3620	1.67
المجموع	**2698**	**100**	**36008**	**100**	**217318**	**100**

إنجاز شخصي اعتمادا على بيانات *ANDI,W. Sétif*

2 – نشاط لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار(*CALPIREF*[1]):

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري *ANIREF*[2] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 – 119 الصادر سنة 2007[3] وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

وهي وكالة حكومية تتكفل بتوفير ما تحوزه في حافظتها العقارية من أصول مبنية وغير مبنية لفائدة المستثمرين سواء كانت ملكا لها أو تسيرها لحساب الدولة أو أي مالك آخر.[4]

[1] *comité d'assistance à la localisation et à la promotion des investissements et de la régulation du foncier*

[2] *l'agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière et fixant ses statuts*

[3] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 119 مؤرخ في 05 ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 23 أفريل 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 الصادر في 7 ربيع ثاني 1428 هـ الموافق لـ 25 أفريل 2007

[4] الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بوابة العقار الاقتصادي، [متاح على الرابط]،
http://www.aniref.dz/documents/anirefv008supp.pdf (تاريخ التصفح: 2018/05/19)

تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير، وتتولى الوكالة مهمة التسيير، الترقية، الوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الصناعي العمومي، بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار.[1]

أما لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار فقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 - 120 الصادر سنة 2007[2]، يرأس الوالي، اللجنة وهي تتشكل من ممثلين عن الكثير من الهيئات[3]، وتتمثل مهامها في:

- إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولاية

- مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الاستثمارية

- تشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراض مهيأة ومجهزة موجهة لاستقبال الاستثمارات

- المساهمة في الضبط والاستعمال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار في إطار الاستراتيجية المحددة من الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية

- جعل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية الموجهة للاستثمار في متناول المستثمرين عن طريق كل وسائل الاتصال

- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية

- اقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة

- متابعة إقامة وانجاز المشاريع الاستثمارية وتقييمها

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 119، المرجع السابق.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 120 مؤرخ في 05 ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 23 أفريل 2007 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 الصادر في 7 ربيع ثاني 1428 هـ الموافق لـ 25 أفريل 2007

[3] مدير أملاك الدولة، مدير التخطيط والتهيئة العمرانية، مدير السكن والعمران، مدير النقل، مدير البيئة، مدير الإدارة المحلية، مدير المصالح الفلاحية، مدير الصناعة، مدير التجارة، مدير السياحة، مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدير التشغيل، مدير الجهاز المكلف بتسيير المناطق الصناعية، ممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات المختصة إقليميا، ممثلين عن المكلفين بترقية المناطق الصناعية، ممثل عن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، مدير الوكالة العقارية في الولاية، رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنيين بجدول أعمال الاجتماع، ممثل عن كل من غرف التجارة والصناعة والحرف والفلاحة، ممثل عن جمعية محلية يرتبط نشاطها بترقية الاستثمار.

الامتيازات المالية التي يخولها الامتياز.[1]

مع الإشارة إلى أنه يتم تخفيض سعر الامتياز بنسب محددة حسب موقع الاستثمار، ففي الولايات الشمالية يتم التخفيض إلى 90 % خلال فترة الانجاز (من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات)، و50% خلال فترة الاستغلال (من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات)، أما في ولايات السهول العليا والجنوب فيصل التخفيض إلى الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات، وبعد هذه الفترة يكون التخفيض نصف مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة، وفي ولايات الجنوب الكبير يصل التخفيض إلى الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر سنة، وبعد هذه الفترة يكون التخفيض نصف مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة.[2]

2 - 1-توزيع قيم الاستثمار في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار:

- **حسب القطاعات:** من خلال الشكل رقم (42) الذي يبين توزيع قيم الاستثمار لمشاريع الاستثمار حسب النشاط في ولاية سطيف للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار نلاحظ سيطرت مشاريع الصناعة التحويلية حيث نُفِذ 663 مشروعا وهذا ما يشكل أكثر من نصف المشاريع (56.18%)، سمحت هذه المشاريع بتوظيف 48919 عاملا أي 61.4% من مجموع اليد العاملة، ووصل المبلغ المستثمر إلى 274.09 مليار دج مشكلا نسبة 52.8%. تمثلت هذا النوع من المشاريع في الصناعة البلاستيكية أساسا ...الخ، كما بلغ متوسط كلفة المشروع الواحد في هذا القطاع 431 مليون دج ومتوسط عدد العمال 61 عاملا.

في المرتبة الثانية - وبعد فارق كبير - تأتي صناعة المواد الغذائية حيث عرفت إنشاء 251 مشروع أي 22.17% جملة المشاريع في الولاية تمكنت هذه المشاريع من استحداث 13300 فرصة عمل أي نسبته 16.69%، في حين بلغ المبلغ المستثمر 43699936620.39 دج (43.7 مليار دج) وهو ما يشكل 8.42% من المبالغ المستثمرة، وبلغ متوسط كلفة المشروع الواحد في الصناعة الغذائية 174 مليون دج ومتوسط عدد العمال 17 عاملا.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07 – 120، المرجع السابق.

[2] *Ministère de l'Intérieur des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, Les nouvelles dispositions en matière d'accès au foncier destine a l'investissement, [en ligne], http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/collectivit%C3%A9s-territoriales/dispositif-d-investissement-local.html,(consulte le* 19/05/2017*)*

وكانت حصة الخدمات 171 مشروعا أي ما نسبته 15.11% ساهمت مشاريع هذا القطاع في تشغيل 10920 عاملا أي 13.71% ووصل المبلغ المستثمر إلى 157.33مليار دج 30.3% تتمثل الكثير من المشاريع في محطات الخدمات المتعلقة بتوزيع الوقود، وبلغ متوسط كلفة المشروع الواحد في قطاع الخدمات 920.07 مليون دج ومتوسط عدد العمال في كل مشروع 14 عاملا.

أما حصة المشاريع الصناعية التي تخص مواد البناء فقد بلغت 70 مشروعا بنسبة 6.19% وساهمت في خلق 6350 منصب عمل أي ما نسبته 8% ، وقد بلغ المبلغ المستثمر 39824873252.60 دج 39.82 مليار دج أي 7.67% من مجموع الاستثمارات في الولاية خلال هذه الفترة. وبلغ متوسط كلفة المشروع الواحد (568.27 مليون دج) ومتوسط عدد العمال في المشروع الواحد 91 عاملا.

أما المشاريع التي تخص الترقية العقارية فهي تُعّد على رؤوس أصابع اليد الواحدة حيث لم تتجاوز 4 مشاريع خلال مدة تجازوت 7 سنوات وهي تشكل 0.35% فقط من جملة المشاريع، بكلفة بلغت 4.19 مليار دج أي ما نسبته 0.81% وساهمت في خلق 180 منصب عمل أي 0.23%، وبلغ متوسط كلفة المشروع الواحد 1.05 مليار دج ومتوسط عدد العمال 45 عاملا.

الشكل رقم (42): توزيع قيم الاستثمار الخاصة بلجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار في ولاية سطيف حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2016

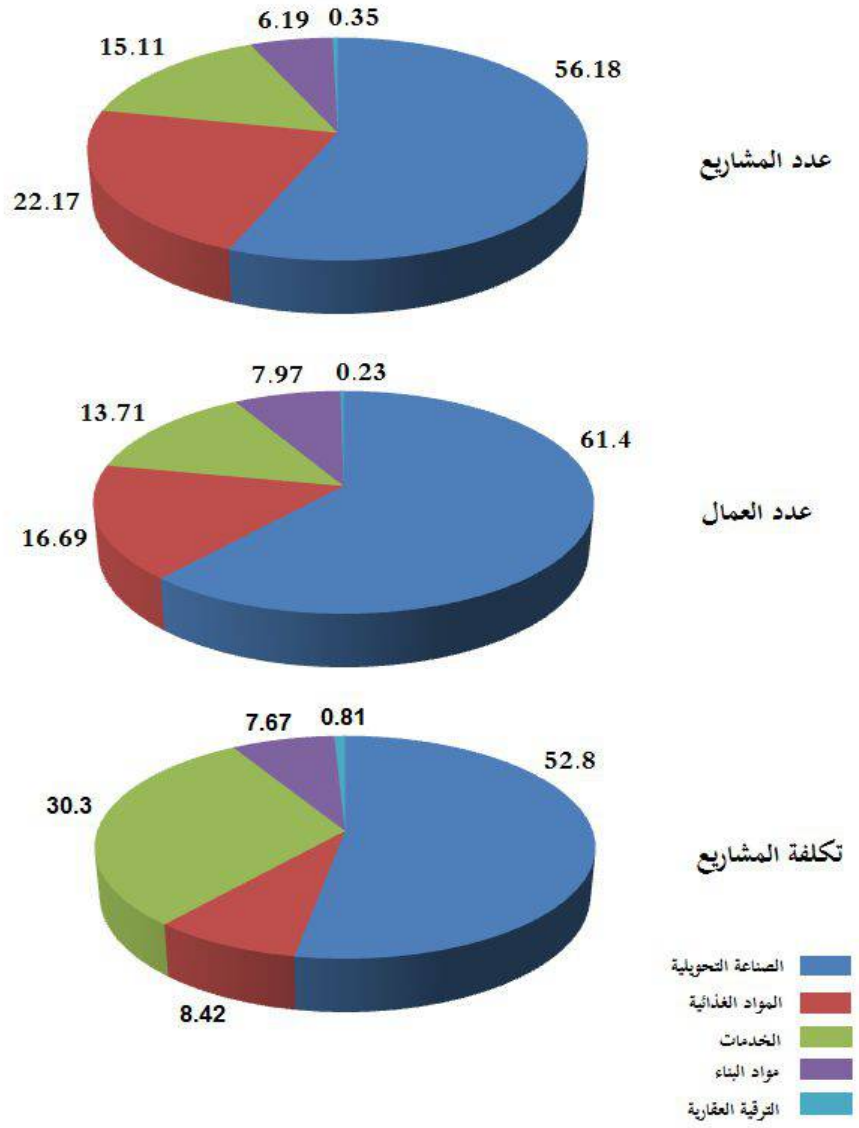

إنجاز شخصي بالاعتماد على *CALPIREF, W. de Sétif*

- **حسب المناطق الطبيعية المتجانسة:** من خلال ملاحظة الشكل رقم (43) يتضح لنا الفوارق الكبيرة في قيم الاستثمار في المناطق الطبيعية المتجانسة في ولاية سطيف، حيث استحوذت منطقة السهول العليا الوسطى على غالبية المشاريع المسجلة في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار، حيث استفادت خلال الفترة 2011 - 2017 من 765 مشروعا أي ثلثي (66.12%) المشاريع، ساهمت هذه المشاريع في توفير 66949 منصب عمل، أي أكثر من أربعة أخماس (81.57%) العمالة المستحثة في الولاية، ووصلت الكلفة المالية لهذه المشاريع 4744454220 دج أي 89.92% من قيمة الاستثمار في الولاية.

في المرتبة الثانية وبعد فارق كبير تأتي منطقة السهول العليا الجنوبية التي احتضنت 192 مشروعا (16.6%) سمحت هذه المشاريع بتوفير 10933 منصب عمل (13.32%) ووصلت كلفة هذه المشاريع 422675400دج (8.01%).

وبذلك يتضح جليا التركز الشديد للاستثمارات في منطقة السهول العليا الوسطى والجنوبية، حيث تستحوذ هاتين المنطقتين على 82.72% من عدد المشاريع، و94.89% من مناصب العمل و97.93% من الكلفة المالية للمشاريع، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها وجود أكبر المدن والبلديات ذات الحجم السكاني الكبير: سطيف، العلمة، عين ولمان، وعين أزال وما تمارسه هذه المدن خاصة مدينتي سطيف والعلمة من استقطاب للمشاريع الاستثمارية.

بينما تشرك المناطق الجبلية الثلاثة (المنطقة الجبلية الشمالية، منطقة أقدام الجبال والمنطقة الجبلية الجنوبية) في 17.28% من عدد المشاريع و5.11% من مناصب العمل 2.07 من الكلفة المشاريع المالية.

الشكل رقم (43): توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الطبيعية المتجانسة الخاصة بلجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار في ولاية سطيف 2011-2017

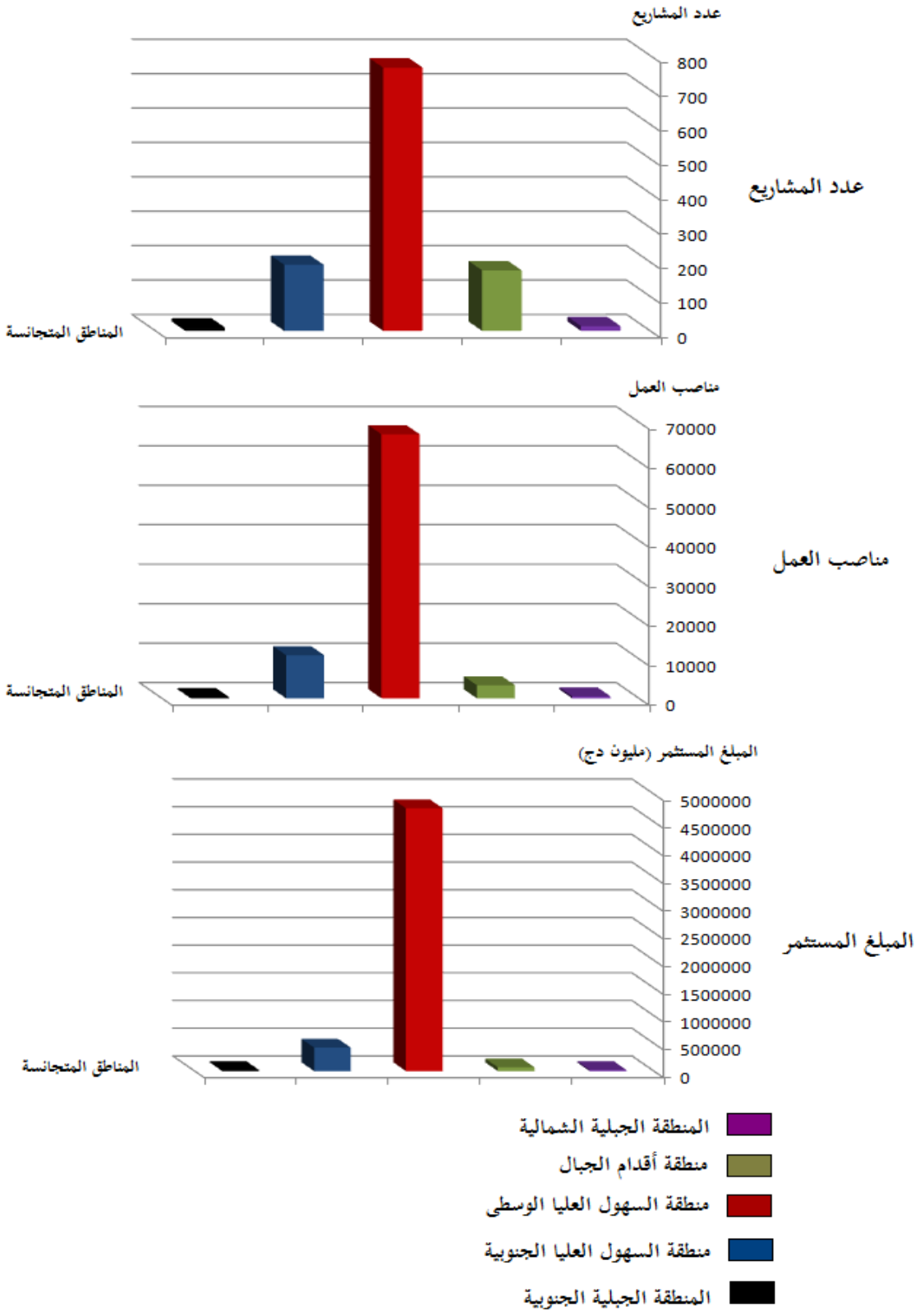

إنجاز شخصي بالاعتماد على *CALPIREF, W. de Sétif*

3 – نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*:

يعود تأسيس الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى سنة 1996 بموجب المرسوم رقم 96-396[1] وهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تستفيد مشاريع المسجلة في إطار الوكالة من إعانات مالية، حيث توجد صيغتين لتمويل المشاريع، الأولى هي تمويل ثنائي (المساهمة المالية للمعني، قرض دون فائدة تمنحه الوكالة)[2]، الثانية هي تمويل ثلاثي (المساهمة المالية لصاحب المشروع، قرض دون فائدة تمنحه الوكالة، قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.[3]

كما تستفيد مشاريع الوكالة من إعفاءات جبائية سواء في مرحلة انجاز المشروع أو في مرحلة استغلال المشروع وهذه الأخيرة تختلف حسب المناطق.[4]

3 – 1 - تطور قيم الاستثمار الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- **تطور عدد المشاريع:** بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف 3650 مشروعا خلال الفترة 2011-2017 أي بمعدل 521 مشروعا في السنة الواحدة، والشكل رقم (44) يبين تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار هذه الوكالة حسب السنوات، حيث نميز مرحلتين أساسيتين: الأولى تمتد حتى سنة 2013 شهدت ارتفاعا في عدد المشاريع وصل إلى 985 مشروعا، أما الثانية فتمتد حتى سنة 2017 وقد شهدت انخفاضا في عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذه الوكالة وصل هذا الانخفاض إلى 98 مشروعا فقط سنة 2017، أي حوالي 10% من عدد المشاريع الممولة في سنة 2013.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادر في 27 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 11 سبتمبر 1996

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة مصغرة – التمويل الثنائي، [متاح على الرابط]، (تم التصفح في 2018/05/18) *https://www.ansej.org.dz/images/flayer/mix_ar.pdf*

[3] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة مصغرة – التمويل الثلاثي، [متاح على الرابط]، (تم التصفح في 2018/05/18) *https://www.ansej.org.dz/images/flayer/triangulaire_ar.pdf*

[4] الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات و الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة ثلاث سنوات، ست سنوات للمناطق الخاصة وعشرة سنوات لمناطق الجنوب، المرجع نفسه

وعند تتبع تطور مشاريع الوكالة حسب المناطق الطبيعية المتجانسة نلاحظ أنها تقريبا متطابقة مع بعضها البعض كما هو موضح في الشكل رقم (45).

الشكل رقم (44): تطور قيم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف

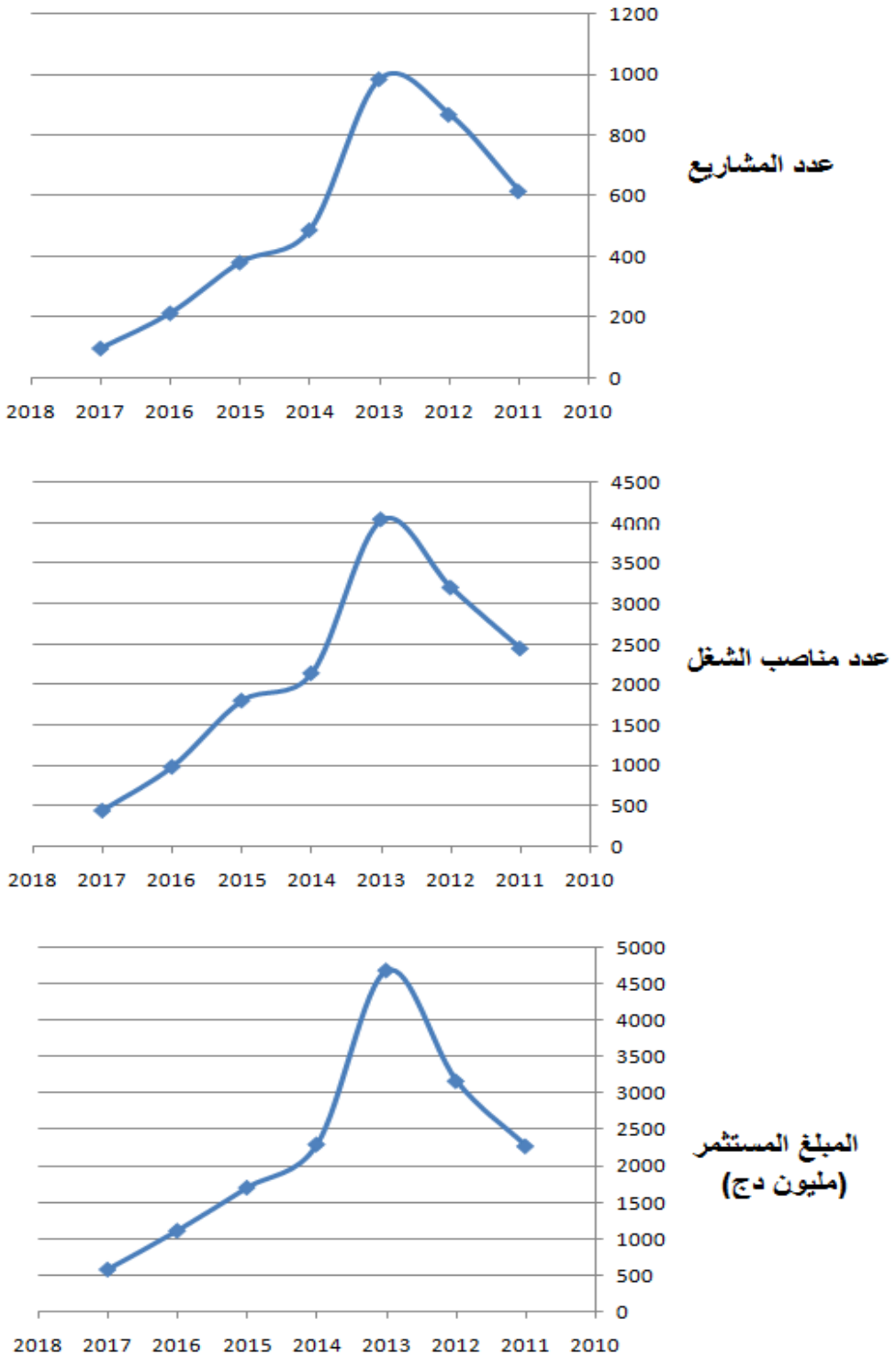

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

الشكل رقم (45): تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب المناطق المتجانسة

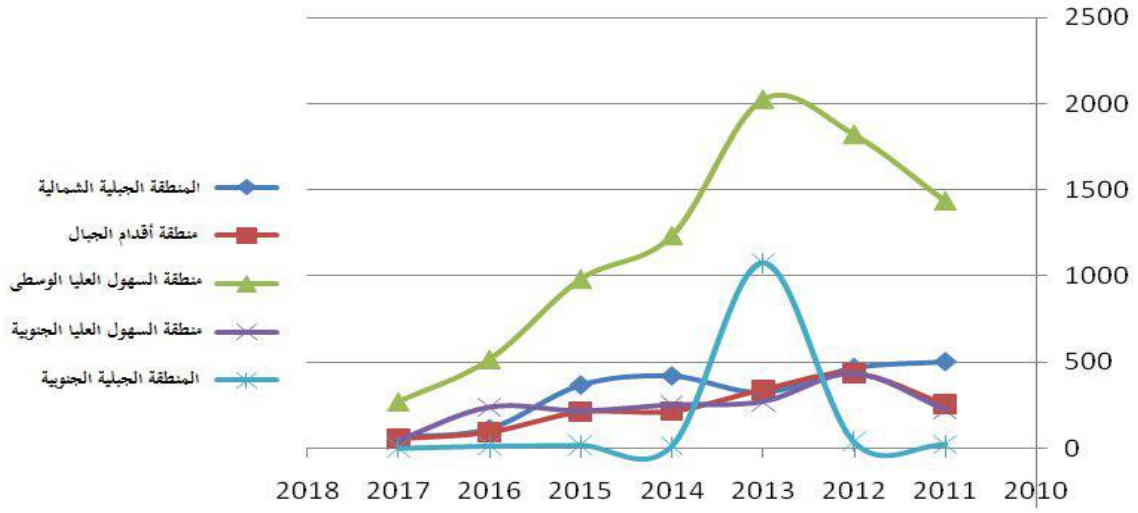

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

- **تطور مناصب الشغل المستحدثة:** بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف خلال الفترة 2011-2017 15056 منصب عمل أي بمعدل 2150 منصب عمل في السنة الواحدة. والشكل رقم (46) يبين تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار هذه الوكالة حسب السنوات، حيث نميز مرحلتين أساسيتين: الأولى حتى سنة 2013 شهدت ارتفاعا في عدد المشاريع وصل إلى 4042 منصب عمل ، أما الثانية فتمتد من 2014 حتى سنة 2017 وقد شهدت انخفاضا في عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذه الوكالة وصل هذا الانخفاض إلى 442 منصب عمل فقط، أي حوالي 11% فقط من مناصب الشغل خلال سنة 2013. أما حسب المناطق المتجانسة فالشكل رقم (46) فيبين هذا التطور حسب المناطق الطبيعية المتجانسة، والذي يتشابه إلى حد كبير مع التطور في مجموع الولاية والموضح في الشكل رقم (45).

الشكل رقم (46): تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

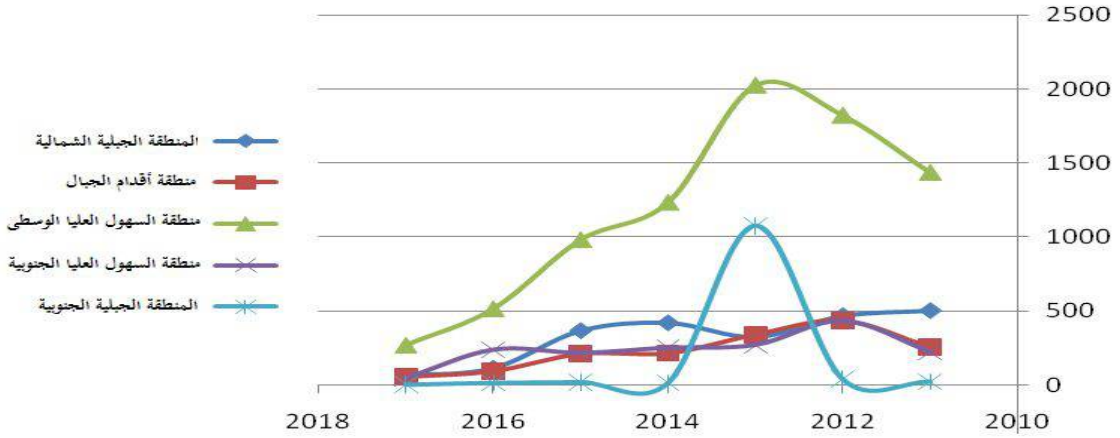

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

- **تطور المبلغ المستثمر:** بلغ المبلغ المستثمر من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف خلال الفترة 2011-2017 15.83مليار دج أي بمعدل 2.26 مليار دج في السنة الواحدة، ويكون متوسط كلفة المشروع الواحد 4.34 مليار دج، وكلفة خلق منصب العمل الواحد وصلت إلى 1.05 مليون دج، والشكل رقم (47) يبين تطور المبالغ المستثمرة في إطار هذه الوكالة حسب السنوات، حيث نميز مرحلتين أساسيتين: الأولى حتى سنة 2013 شهدت ارتفاعا في قيمة المبلغ المستثمر حيث وصل إلى 4.68 مليار دج، أما الثانية فتمتد من 2014 حتى سنة 2017 وقد شهدت انخفاضا في عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذه الوكالة وصل هذا الانخفاض إلى 586.12 مليون دج (0.59 مليار دج) فقط أي حوالي 12.53% لا غير من المبلغ المستثمر خلال سنة 2013.

من خلال المنحنيات البيانية التي توضح تطور عدد المشاريع، مناصب الشغل والمبلغ المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف والتي توضحها الأشكال (45) (46) (47)، نلاحظ تطابق هذه المنحنيات مع بعضها البعض من جهة، وتتوافق مع تطور أسعار البترول من جهة ثانية، حيث ارتفعت الأسعار من 61 دولارا سنة 2009 إلى 109.5 سنة 2012 لتنخفض إلى 46.9 دولار سنة 2015.[1]

مما يعني أن التوسع في مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كان مرتبطا بارتفاع أسعار البترول وبالتالي ارتفاع مداخيل الدولة في ظل وجود إرادة سياسية في احتواء ظاهرة البطالة بين الشباب حيث منحت تسهيلات كبيرة للحصول على دعم الوكالة منذ سنة 2011.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي رقم 43، ص 53، الكويت *http://www.oapecorg.org*

الشكل رقم (47): تطور المبلغ المستثمر في إطار للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب المناطق الطبيعية المتجانسة

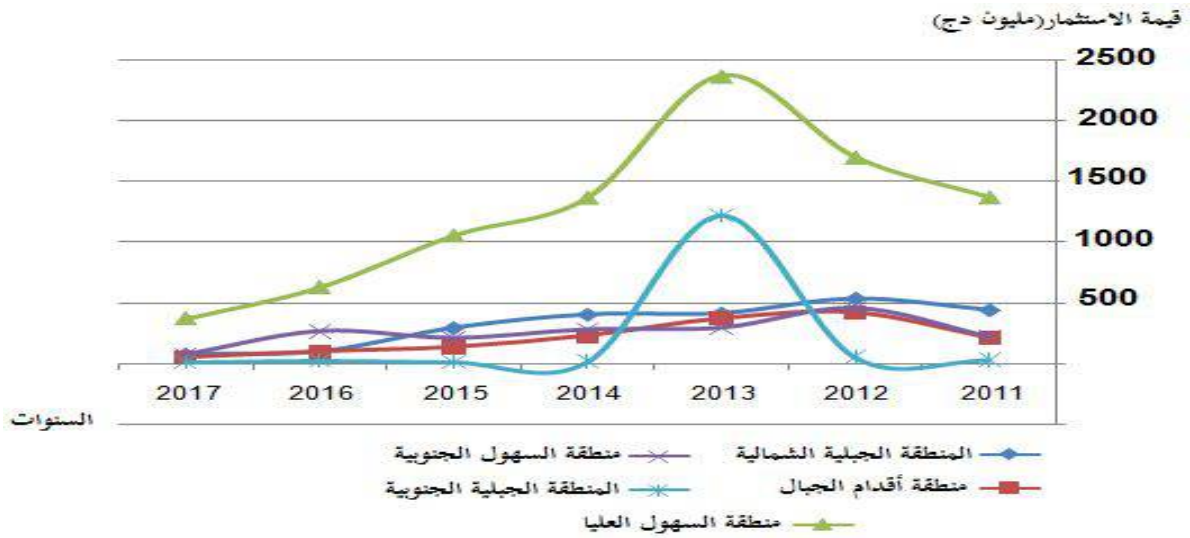

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

3 - 2- توزيع قيم الاستثمار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:

- **توزيع عدد المشاريع:** توزعت المشاريع المسجلة في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بشكل متباين وبشكل كبير على بلديات منطقة الدراسة، كما هو مبين في الخريطة رقم (60)، حيث استأثرت بلدية سطيف بـ 1033 مشروع، أي 28.3% من مجموع المشاريع في الولاية، وهذه البلدية لوحدها تشكل الفئة الأولى، بينما ضمت الفئة الثانية 3 بلديات فقط هي: العلمة، الرصفة ومزلوق، والتي تراوحت استفادتها ما بين 226- 361 مشروع، في حين ضمت الفئة الثالثة 5 بلديات: عين ولمان، بيضاء برج، عين أرنات، الدهامشة وحربيل، و51 بلدية المتبقية تتوزع على الفئتين الأخيرتين حيث لا تزيد استفادة كل بلدية عن 73 مشروعا، وهذه الأرقام تبرز التركز الكبير لنشاط الوكالة في بلديات محددة على رأسها بلدية سطيف.

خريطة رقم (60): ولاية سطيف – توزيع عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات سنة 2011- 2017

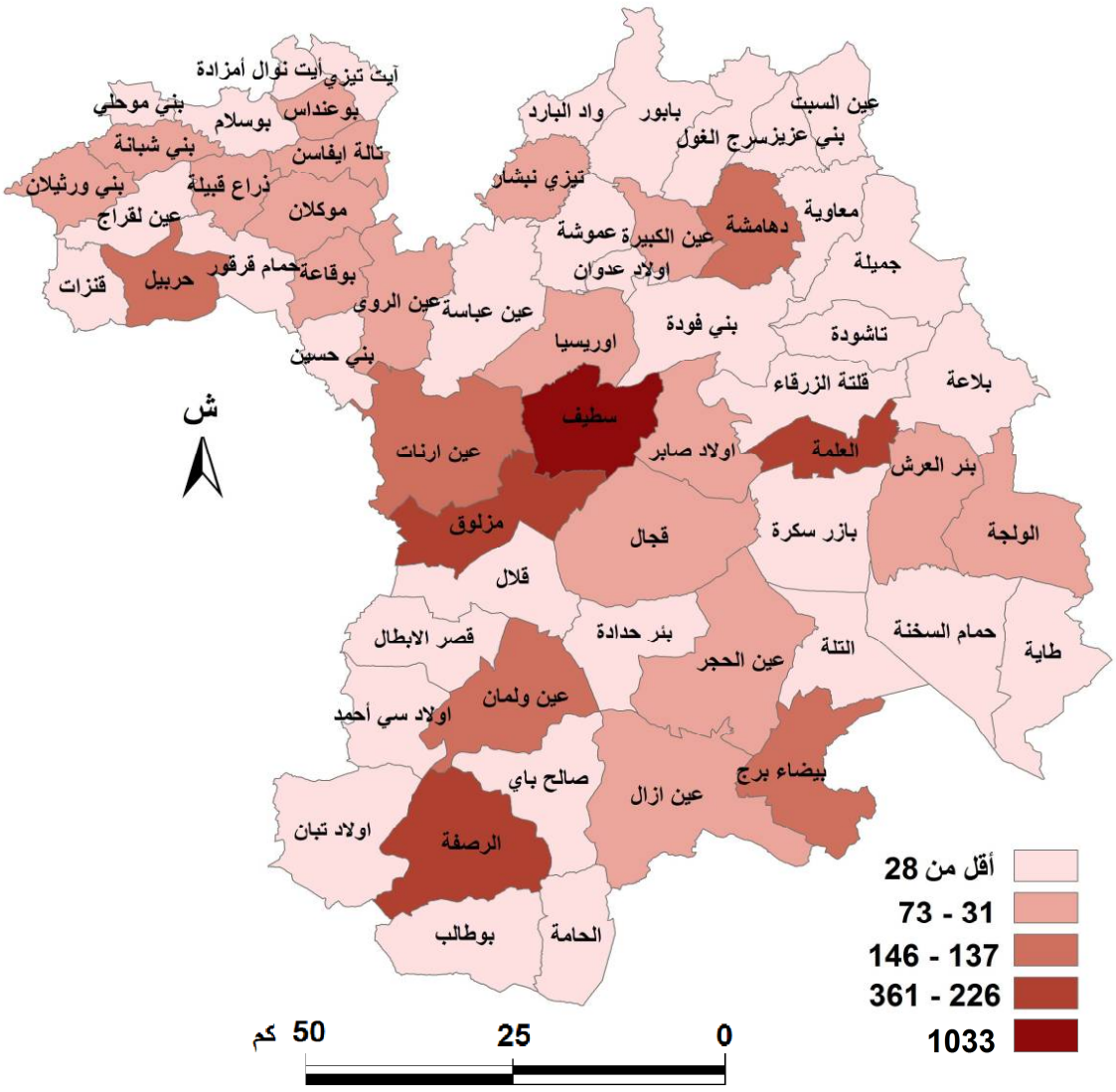

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *ANSAJ, W. Sétif*

أما حسب المناطق الطبيعية المتجانسة، فهي موضحة في الشكل رقم (48)، حيث استفادت منطقة السهول الوسطى أكثر من نصف مشاريع الوكالة في الولاية (2004 مشروع، 54.9%)، ثم تأتي في المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية حيث استفادت من 548 مشروعا بنسبة 15.01%، وفي المرتبة الثالثة تأتي منطقة السهول الجنوبية التي استفادت من 421 مشروعا بنسبة 11.54%، وفي المرتبة الرابعة تأتي منطقة أقدام الجبال التي استفادت من 388 مشروعا بنسبة 10.63%، وفي المرتبة الأخيرة تأتي المنطقة الجبلية الجنوبية التي لم يتعد نصيبها من مشاريع الوكالة 289 مشروع بنسبة 7.92% فقط.

الشكل رقم (48): توزيع قيم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 2011-2017 حسب المناطق المتجانسة

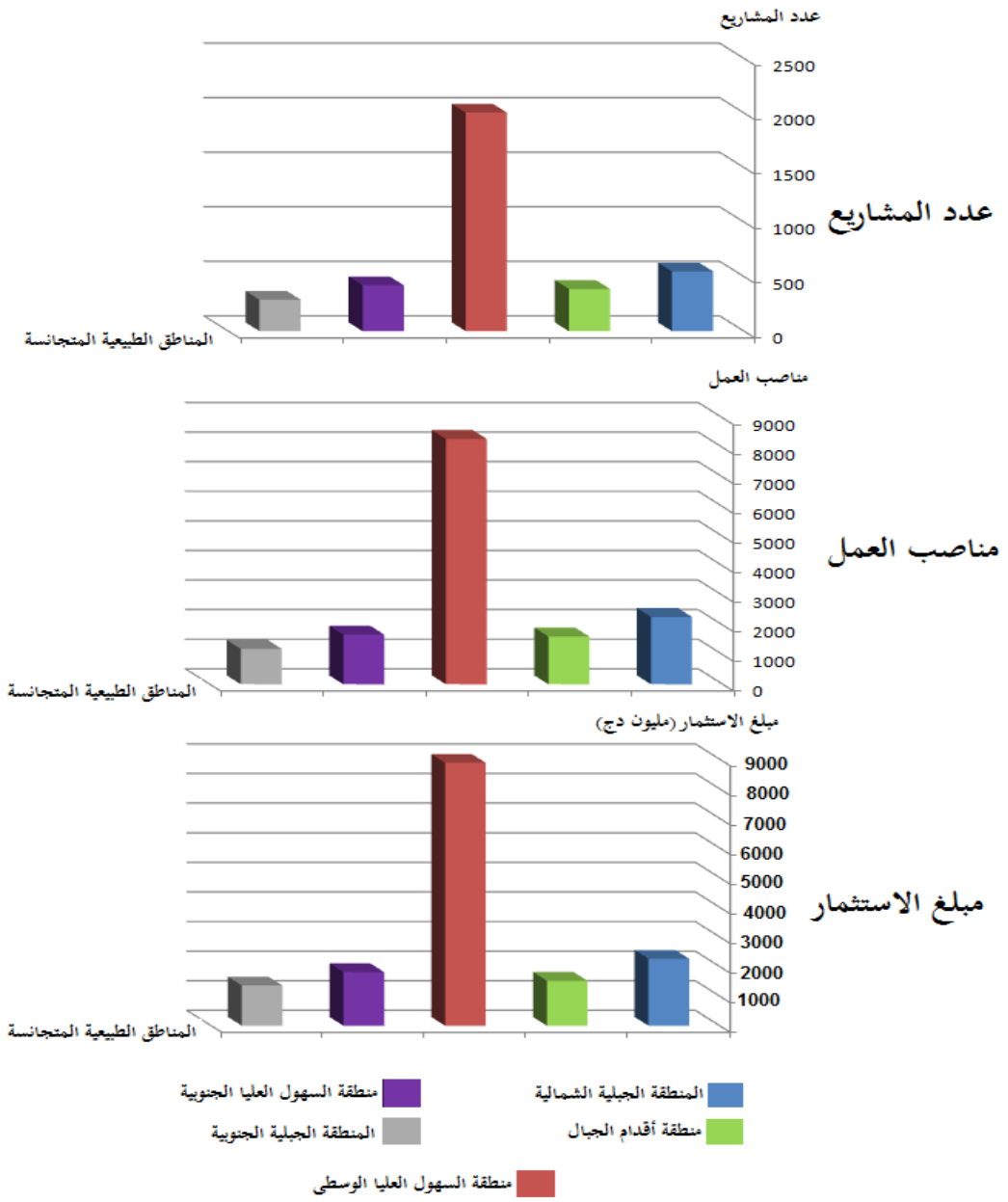

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

- **توزيع مناصب العمل المستحدثة:** توزعت مناصب العمل المستحدثة في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بشكل متباين وبشكل كبير على بلديات منطقة الدراسة، كما هو مبين في الخريطة رقم (61)، حيث ضمت الفئة الأولى بلدية سطيف التي استأثرت بـ 4216 مشروعا، أي 28% من مجموع مناصب العمل في الولاية، في حين كانت استفادة 3 بلديات (مزلوق، الرصفة والعلمة) محصورة ما بين 1485-938 منصب عمل، وكانت استفادة بلديات: عين أرنات، عين ولمان، الدهامشة،

حربيل، وبيضاء برج، محصورة بين 582-311 منصب عمل، باقي بلديات الولاية توزعت على الفئتين الأخيرتين حيث لا تزيد استفادة كل واحدة عن 232 منصب عمل.

خريطة رقم (61): ولاية سطيف – توزيع مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات 2011-2017

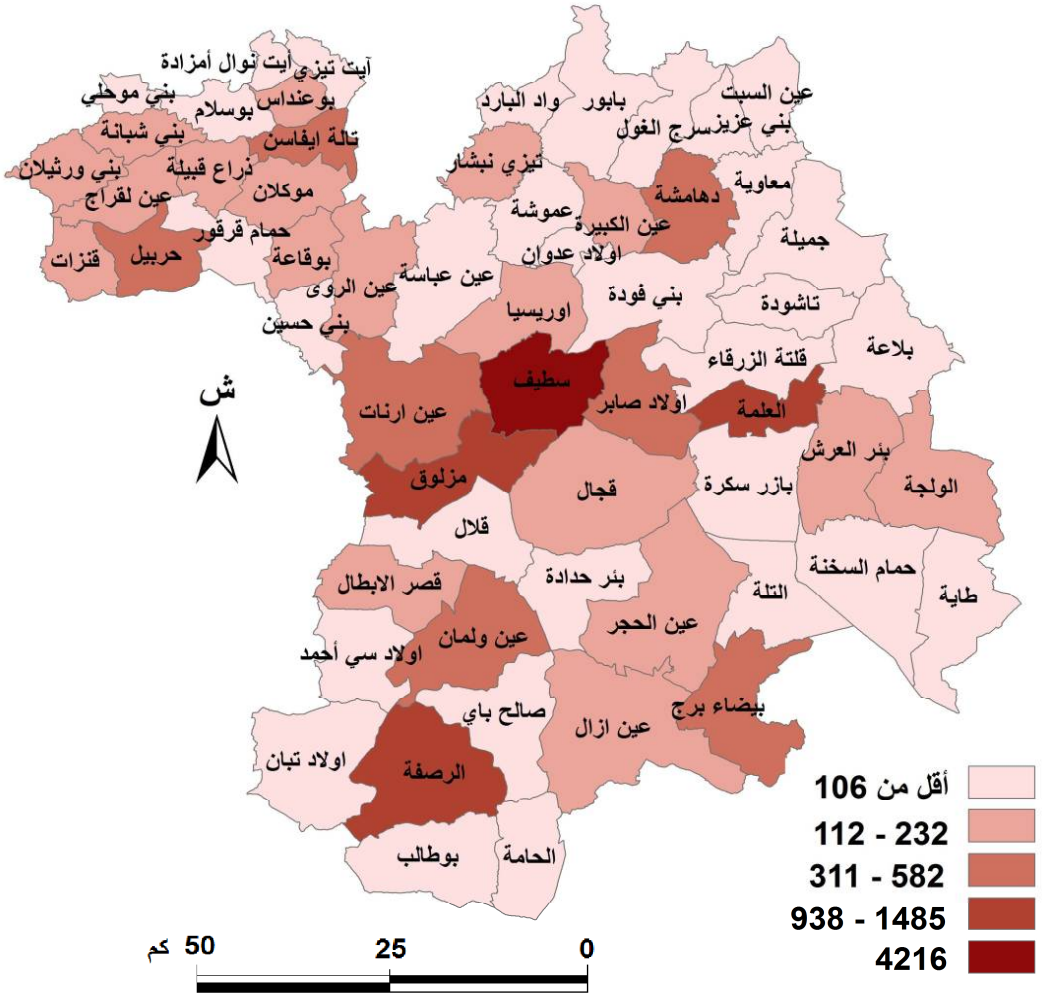

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

أما توزيع مناصب العمل حسب المناطق المتجانسة فيوضحها الشكل رقم (48)، حيث ساهمت مشاريع الوكالة من خلق 15056 منصب عمل، استفادت منطقة السهول العليا من 8291 منصب أي ما نسبته 55.07%، واستفادت المنطقة الجبلية الشمالية من 2277 منصب بنسبة 15.12%، بينما استفادت منطقة السهول العليا الجنوبية من 1678 منصب أي ما نسبته 11.14%، منطقة أقدام الجبال 1612 أي ما نسبته 10.71% وأخيرا المنطقة الجبلية الجنوبية 1198 منصب أي 7.96 %.

- **توزيع الكلفة المالية للمشاريع:** لقد توزعت الكلفة المالية للمشاريع المسجلة في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بشكل متباين وبشكل كبير على بلديات منطقة الدراسة، كما هو مبين في الخريطة رقم (62)، حيث جاءت بلدية سطيف على رأس بلديات الولاية بـ 4.53 مليار دج، أي 28.62%

من مجموع المبلغ المستثمر في الولاية، في حين كانت استفادة 3 بلديات (مزلوق، الرصفة والعلمة) محصورة ما بين 1.55 مليار دج -622 مليون دج، وكانت استفادة بلديات: بيضاء برج، عين أرنات، عين ولمان، الدهامشة، وحربيل محصوة بين 378-301 مليون دج، أما باقي بلديات الولاية (51 بلدية) فاستفادتها كانت أقل من 241 مليون دج.

خريطة رقم (62): ولاية سطيف – توزيع الكلفة المالية لمشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات 2011- 2017

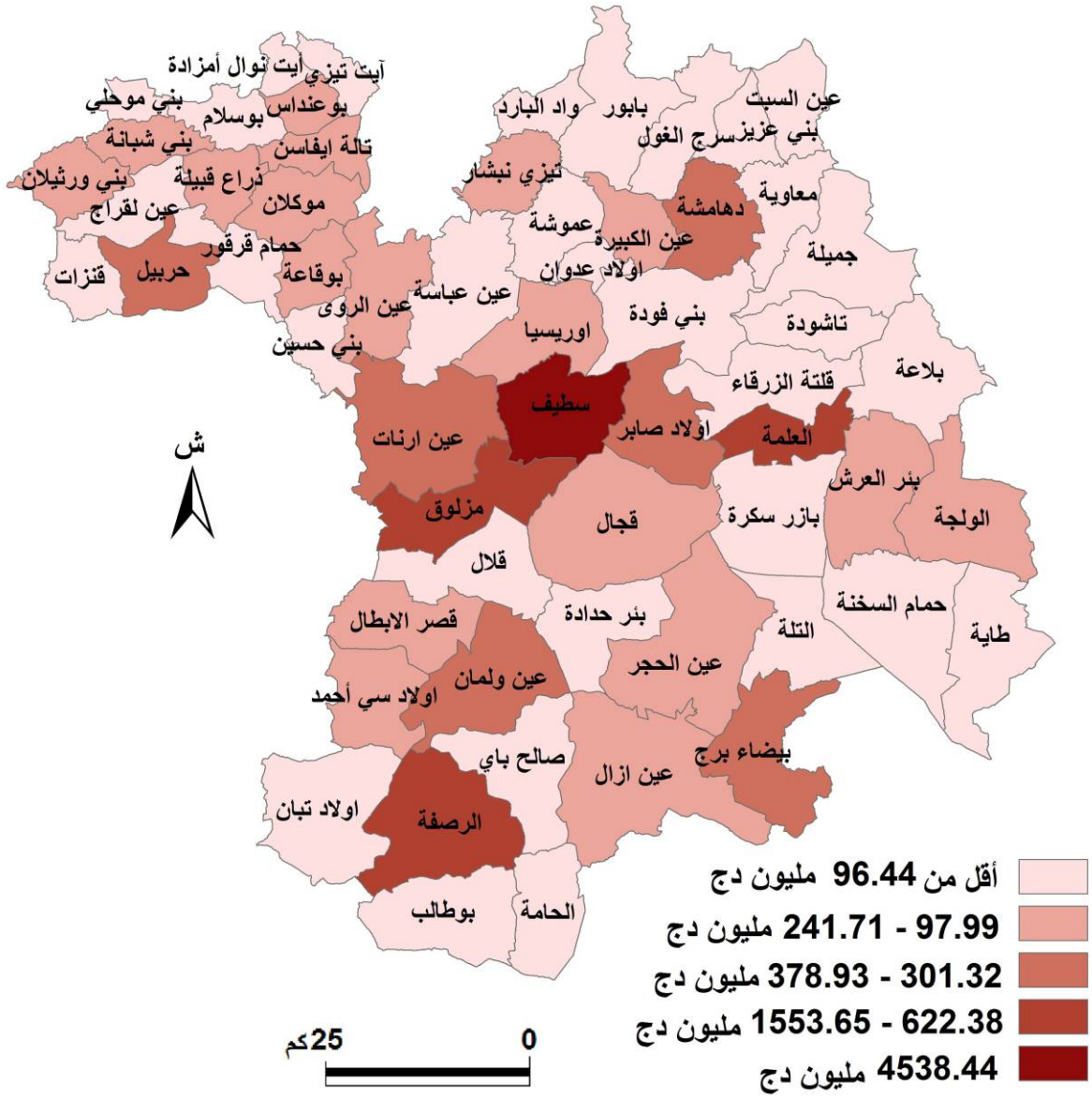

إنجاز شخصي بالاعتماد على *ANSAJ, W. Sétif*

لقد بلغت كلفة مشاريع الوكالة في الولاية 15827683685 دج (15.83 مليار دج)، لكن توزيعها غير منتظم حسب البلديات وحسب المناطق الطبيعية المتجانسة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (48) والخريطة رقم (62). حيث بلغت استحوذت منطقة السهول العليا الوسطى على أكثر من نصف الكلفة

بمبلغ 8.88 مليار دج، وفي المرتبة الثانية المنطقة الجبلية الشمالية بمبلغ 2263297342 دج أي ما نسبته 14.3%، وفي المرتبة الثالثة منطقة السهول العليا الجنوبية 1811547536دج بنسبة 11.45% وفي المرتبة الرابعة منطقة أقدام الجبال 1518030703دج بنسبة 9.59% وفي المرتبة الأخيرة المنطقة الجبلية الجنوبية 1358139145 دج أي 8.58%.

4 – نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 للتخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة عن تبعات تحول الجزائر من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق[1]، وما رافق هذا التحول من تسريح للعمالة، يتمثل عمل الصندوق إضافة إلى دفع تعويضات عن البطالة للعمال الذين فقدوا وظائفهم، يقوم الصندوق بالعمل على إيجاد وظائف جديدة لهم عن طريق مرافقتهم لتحقيق هذا الغرض، سواء عن طريق تكوينهم وتأهيلهم أو دعمهم لإنشاء مؤسسات الخاصة بهم.

4 – 1 - تطور قيم الاستثمار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2011-2017: يبين الجدول رقم (64) تطور قيم الاستثمار التي تخص نشاط الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال الفترة من 2011 إلى 2017، حيث نلاحظ تناقصا واضحا في عدد المشاريع ومناصب العمل المستحدثة ومبلغ الاستثمار منذ سنة 2015 وهذا الأمر مرتبط أساسا بانخفاض الإنفاق العمومي الناتج عن التراجع الكبير لأسعار المحروقات خلال هذه الفترة. حيث انخفض عدد المشاريع سنة 2017 إلى 182 مشروعا بعد أن كان سنة 2015 824 مشروعا، وانخفضت مناصب العمل من 1548 سنة 2015 إلى 391 سنة 2017، وانخفضت كذلك كلفة الاستثمار من 2.61 مليار دج سنة 2015 إلى 744.83 مليون دج سنة 2017.

[1] *Caisse Nationale D'assurance Chômage, Présentation De La Caisse Nationale D'assurance Chômage, [en ligne],*

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx (consulte le 16/08/2017*)*

الجدول رقم (63): تطور قيم الاستثمار للصندوق الوطني للتامين على البطالة 2011-2017

السنوات	عدد المشاريع	مناصب الشغل	مبلغ الاستثمار (دج)
2011	5033	825	1039209850
2012	521	1517	2342295832
2013	1233	773	1340471643
2014	1759	1461	2331059788
2015	824	1548	2618714720
2016	141	838	1575572352
2017	182	391	744831444
المجموع	**9693**	**7353**	**11992155628**

CNAC, W. Sétif

4 – 2 - توزيع عدد المشاريع ومبلغ الاستثمار لنشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2011-2017):

4- 2 – 1 - حسب القطاعات الاقتصادية: تتوزع مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة (2011-2017) على عدة قطاعات اقتصادية كما هو مبين في الشكل رقم (49)، حيث استحوذ قطاع الخدمات على خمسي (5/2) عدد المشاريع وحوالي 36% من قيمة المبالغ المستثمرة، وفي المرتبة الثانية كانت الفلاحة حيث وصلت نسبة المشاريع 31.1% و29.69% من مبلغ الاستثمارات، وكان نصيب قطاع الخدمات 16.63% من عدد المشاريع و18.08% من قيمة الاستثمار، أما قطاعي الصناعة والأشغال العمومية فكان حظهما من قيم استثمار الصندوق متواضعا، حيث لم تزد نسبة المشاريع الصناعية عن 8% وفي ولم تزد النسبة عن 3% في الأشغال العمومية، ولم يزد المبلغ المستثمر عن 12.26% في الأولى و4.09% في الثانية.

شكل رقم (49): توزيع عدد المشاريع ومبلغ الاستثمار لنشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2011-2017)

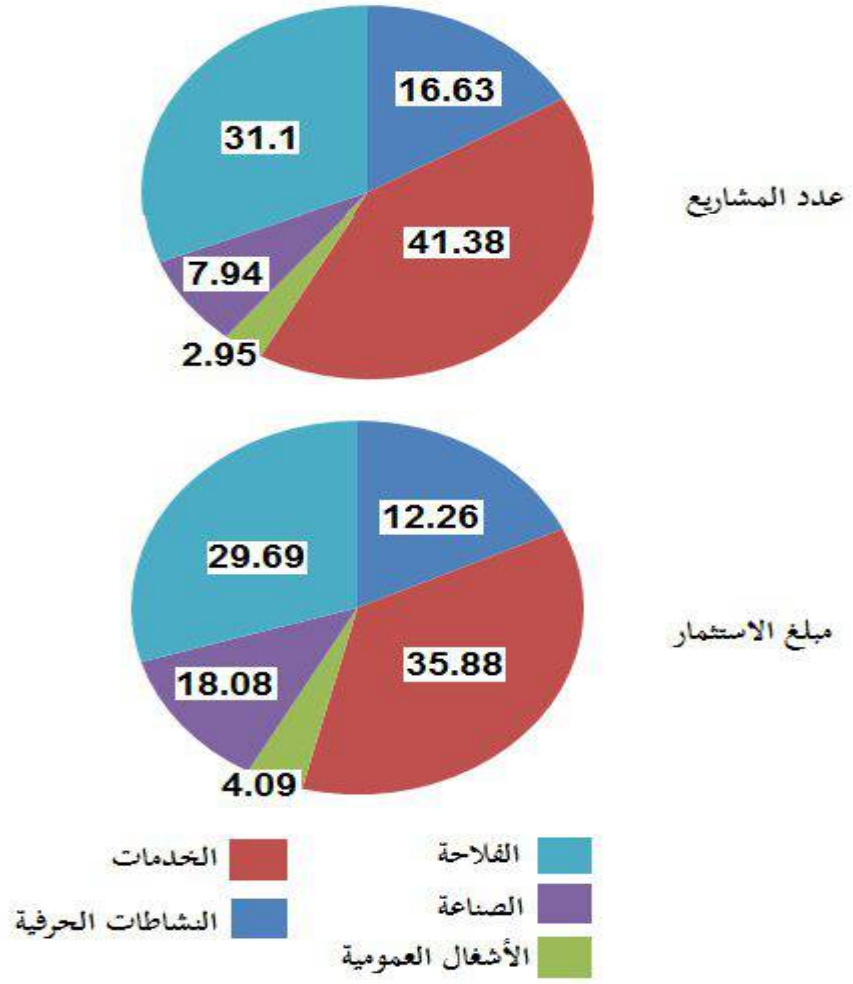

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *CNAC, W. Sétif*

4-2 – 2 - التوزيع المجالي لمشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

– **حسب البلديات:** من خلال الخريطة رقم (63) والتي تبين توزيع عدد المشاريع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب البلديات (2011-2017) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

لقد استفادت ولاية سطيف خلال الفترة 2011 – 2017 من عدد معتبر من المشاريع في إطار نشاط للصندوق الوطني للتأمين على البطالة قاربت 10 آلاف (9693) مشروع، وبذلك يكون متوسط نصيب كل بلدية 161 مشروع. لكن التوزيع الفعلي يوضح التباين الكبير في التوزيع، حيث أن 48 بلدية كانت نصيبها أقل من المتوسط و12 بلدية فقط فوق المتوسط.

- تركز نشاط الصندوق في بلدية سطيف التي استفادت من 3084 مشروع بنسبة 31.81% وبدرجة أقل في بلدية العلمة التي استفادت من 1031 مشروع بنسبة 10.63%، والبلديتين معا تستحوذان على 42.44% من نشاط الصندوق، أيضا ما استفادت منه بلدية سطيف يعادل استفادة 50 بلدية أخرى، بالمقابل لم يزد حظ بلدية أولاد سي أحمد عن مشروعين، وهذا ما يعكس التباين الكبير بين البلديات.

خريطة رقم (63): ولاية سطيف - توزيع عدد المشاريع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب البلديات (2011-2017)

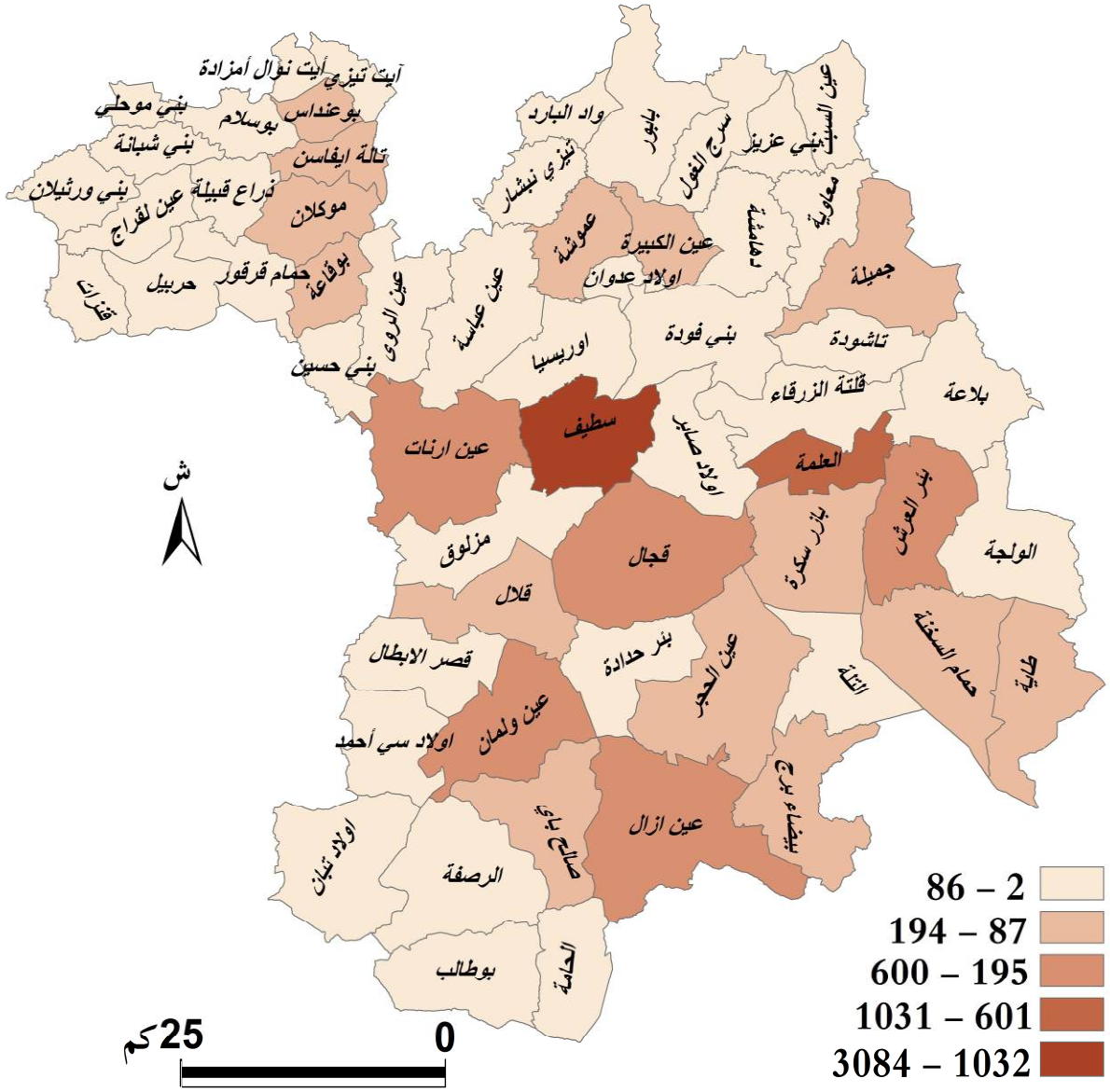

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *CNAC, W. Sétif*

– **حسب المناطق الطبيعية المتجانسة:** كما هو مبين في الشكل (50) استأثرت منطقة السهول العليا الوسطى بأغلبية مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة حيث استفادت من 5800 مشروعا أي ما نسبته 59.84%، واستأثرت منطقة السهول العليا الجنوبية بحوالي خُمس (19.05%) المشاريع والتي بلغت 1847مشروعا، وكان نصيب المنطقة الجبلية الشمالية متواضعا بـ 1141 مشروعا وهذا ما يشكل 11.77% ، بينما استفادت منطقة أقدام الجبال من 790 مشروعا فقط بنسبة 8.15%، وعلى العكس من المنطقة الأولى كانت استفادة المنطقة الجبلية الجنوبية ضعيفة جدا، وكانت في حدود 115 مشروعا فقط، أي ما لا يزيد عن 1.19%.

الشكل رقم (50): توزيع عدد المشاريع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولاية سطيف حسب المناطق الطبيعية المتجانسة (2011-2017)

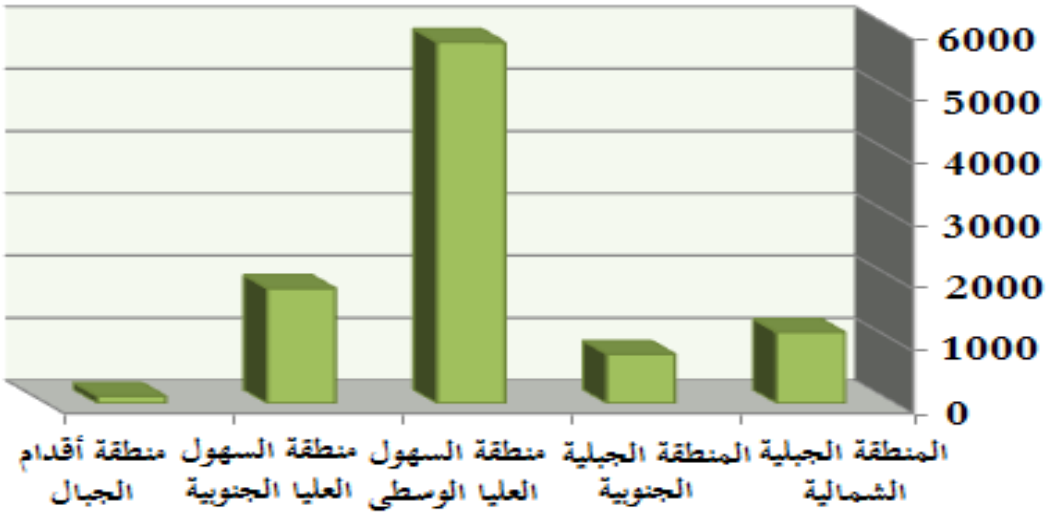

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات *CNAC, W. Sétif*

5 – نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*(ANGEM)*:

أُنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[1] وهي هيئة خاضعة لسلطة الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا)، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها.[2] لكنها حاليا تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

من الناحية التاريخية ظهر القرض المصغر في الجزائر لأول مرة سنة 1999، لكنه لم يعرف النجاح المطلوب بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وهذا ما تم التسليم به خلال الملتقى الدولي الذي نُظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، لذلك اتجهت الدولة إلى إنشاء جهاز خاص لتسيير القروض المصغرة، فكان إنشاء "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*".[3]

نشاط هذه الوكالة يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين، عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، أي أن القرض المصغر يوجه إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط.[4]

وعليه تهدف الوكالة إلى:

- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت وتشجيع ممارسة الحرف والمهن، لا سيما عند الفئات النسوية.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 يناير 2004م

[2] المرجع نفسه

[3] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، [متاح على الرابط]،
https://www.angem.dz/ar/article/presentation (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

[4] مرسوم رئاسي رقم 04 – 13 مؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 يناير 2004م يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 يناير 2004م

- رفع الوعي بين سكان الريف بأهمية المنتجات الاقتصادية والثقافية في مناطقهم، في خلق مناصب العمل ودرّ المداخيل.

- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم وكذلك خلال مرحلة الاستغلال، مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة.

- تكوبن أصحاب المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.

- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم معارض للعرض والبيع.[1]

ومن شروط الاستفادة من عمل الوكالة بلوغ الثامنة عشر سنة، وتوفر المترشح على إقامة مستقرة، وأن يكون دخله ضعيفا وغير مستقر.

وقد تم تسقيف قرض الوكالة بـ 400 ألف دج[2] لكن تم رفع قيمته إلى مليون دج بموجب المرسوم الرئاسي مرسوم رئاسي رقم 11-133 الصادر سنة 2011[3].

وتشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف والمهام، [متاح على الرابط]،

https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 يناير 2004م

[3] مرسوم رئاسي رقم 11- 133 مؤرّخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 19 الصادرة 22 ربيع الثاني 1432 هـ الموافق 27 مارس 2011

- **الصيغة الأولى (قرض شراء المواد الأولية: وكالة - مقاول):** هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 100 ألف دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات، ولكن لا يملكون أموالا لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطهم. وقد تصل قيمتها إلى 250 ألف دج على مستوى ولايات الجنوب[1]. ومدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

- **الصيغة الثانية (التمويل الثلاثي: وكالة - بنك - مقاول):** هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى مليون دج، والتمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪

- 1 ٪ مساهمة شخصية.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات، مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30 ألف دج إلى 100 ألف دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250 ألف دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400 ألف دج إلى مليون دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، منذ سنة 2011.[2]

5 – 1 - التوزيع المجالي لقيم الاستثمار بالخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف (2011 – 2018) : بلغ عدد المشاريع المنجزة ضمن صيغة التمويل الثانية (التمويل الثلاثي) في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من 2011 – 2018، في ولاية سطيف 911 مشروعا. وقد ساهمت هذه المشاريع في خلق 1131 منصب عمل، ووصل إجمالي المبلغ المستثمر في هذه

[1] الولايات المعنية هي: أدرار، بشار، تيندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، الأغواط، ايليزي، وتامنغست.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات الممنوحة، [متاح على الرابط]،
https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

المشاريع 712703805.3دج (712.7 مليون دج)، وبذلك يكون متوسط كلفة المشروع الواحد 782331.29 دج.

5 – 1 - 1 - توزيع عدد المشاريع:

- **حسب البلديات:** بلغ عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار صيغة التمويل الثلاثي 911 مشروعا، وبذلك يكون متوسط نصيب كل بلدية من بلديات الولاية 15 مشروعا، لكن التوزيع الفعلي متباين إلى حد كبير ، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (64).

تأتي بلدية سطيف في المقدمة، حيث استفادت من 88 مشروعا أي ما نسبته 9.66% من مجموع المشاريع. بالمقابل نجد بلدية تاشودة لم تستفد من أي مشروع. وبلديتي الحامة وبوطالب لم تزد حصة الواحدة عن مشروع واحد. وعند المقارنة نجد أيضا أن حصة بلدية سطيف لوحدها أكبر من حصة 21 بلدية مجتمعة. وحصة 12 بلدية الأكثر استفادة أكبر من حصة 42 بلدية من البلديات المتبقية.

نجد أيضا أن ثلاث بلديات فقط (عين أزال، قجال، بوعنداس) استفادت من عدد معتبر من مشاريع الوكالة، حيث تراوحت استفاداتها ما بين 42 – 52 مشروع. نجد أيضا 14 بلدية تراوحت استفادتها بين 19 – 33 مشروع من بينها بلدية العلمة وبلدية عين ولمان الكبيرتين من حيث عدد السكان.

نلاحظ أيضا أن عدد كبيرا من بلديات الولاية (23 بلدية) استفادت من عدد قليل من مشاريع الوكالة، حيث تراوحت استفادتها بين 8 – 18 مشروع،وعدد معتبر من البلديات (19 بلدية) كانت استفادتها محدودة جدا (أقل من 7 مشاريع) كل هذه البلديات تنتمي إلى المناطق الجبلية في الولاية باستثناء ثلاث بلديات هي الولجة، أولاد صابر، قلال.

الخريطة رقم (64): ولاية سطيف – توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (التمويل الثلاثي) 2011 - 2018

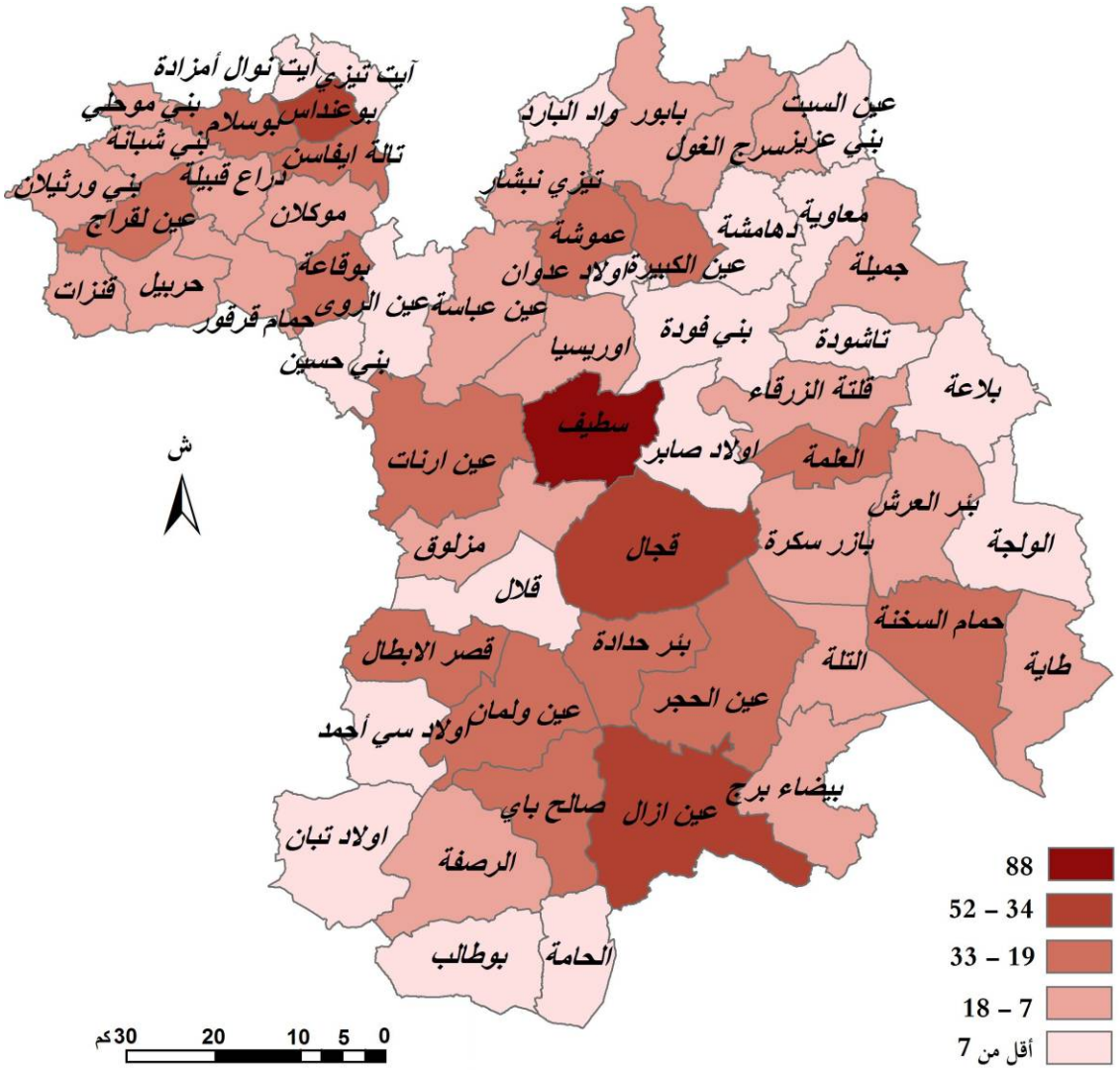

إنجاز شخصي بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولاية سطيف

- **حسب المناطق الطبيعية المتجانسة:** هناك تباين في توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المناطق الطبيعية المتجانسة، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (51)، حيث استفادت المنطقة الجبلية الشمالية من 297 مشروع أي ما نسبته 32.6%، كما استفادت منطقة السهول العليا الوسطى من 235 مشروع، ومنطقة السهول العليا الجنوبية من نفس العدد تقريبا (236 مشروع)، فيما استفادت منطقة أقدام الجبال من 124 مشروع أي 13.61% من مجموع المشاريع، في حين كانت استفادة المنطقة الجبلية الجنوبية هي الأضعف، حيث لم تتعدى 19مشروعا أي أقل من 2.9%.

الشكل رقم (51): توزيع قيم الاستثمار المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة (2011-2018)

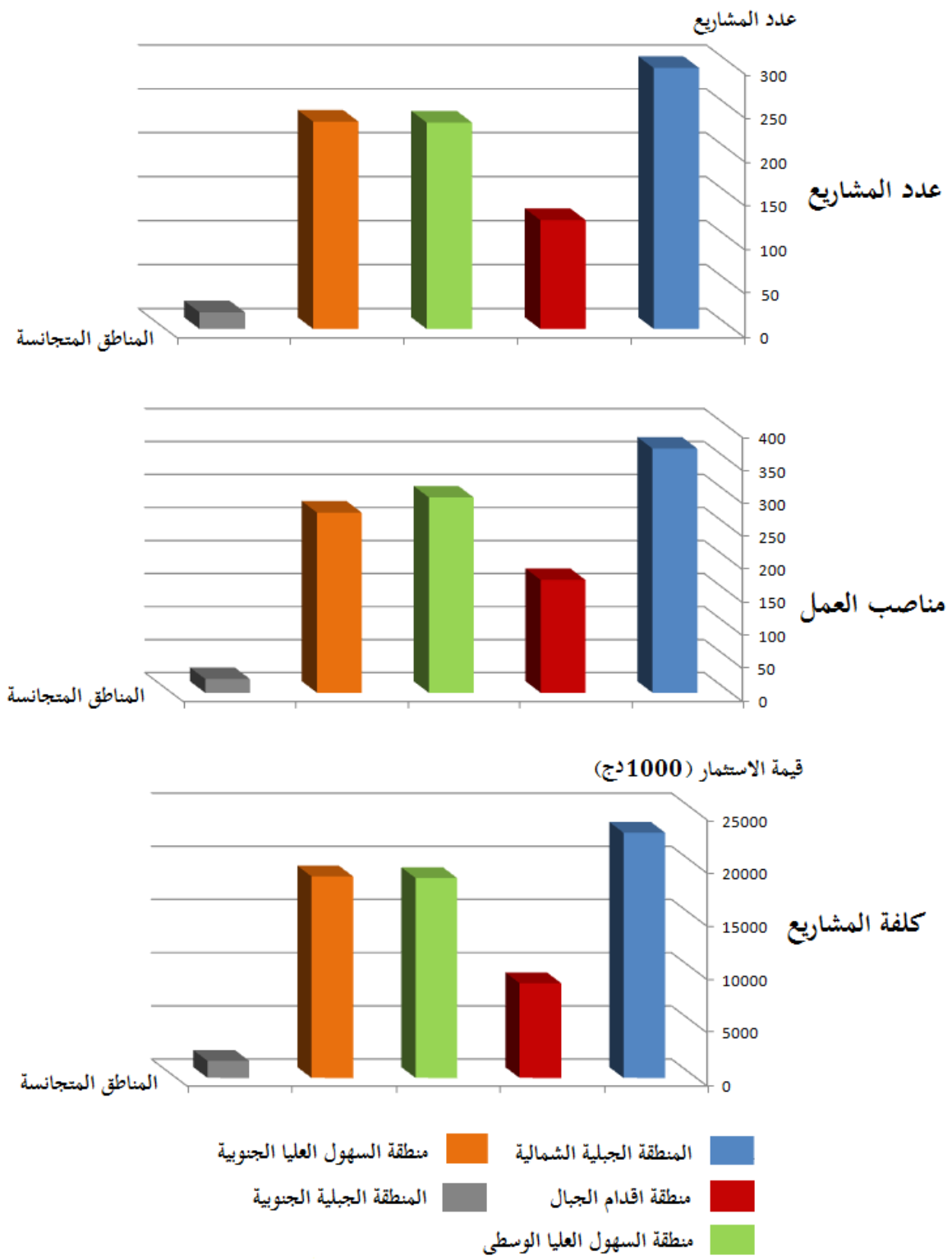

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولاية سطيف

5 - 1 - 2 - توزيع مناصب العمل:

يوجد شبه تطابق بين توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل التي تم استحداثها، كما هو موضح في الشكل رقم (51)، ذلك أن المشاريع الممولة في إطار نشاط الوكالة تسمح بخلق منصب عمل واحد في الغالب ويمكن أن يصل العدد إلى منصبين إذا كانت طبيعة العمل تتطلب ذلك كما هو الحال في مشاريع البناء.

5 – 1 - 3 - توزيع كلفة المشاريع:

- **حسب البلديات:** استفادت ولاية سطيف في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفق صيغة التمويل الثلاثي في الفترة 2011 – 2018 من مشاريع وصلت قيمتها إلى 712703805.3 دج (712.7 مليون دج)، أي بمعدل 11878396.76 دج (11.8 مليون دج) لكل بلدية، لكن ملاحظة توزيع كلفة مشاريع الوكالة حسب البلديات المبينة في الخريطة رقم (65) توضح التباين الكبير بين بلديات الولاية، حيث تأتي في المقدمة بلدية سطيف، التي وصلت حصتها إلى 67690475.06 دج (67.69 مليون دج) أي ما نسبته 9.5 % من القيمة الإجمالية، في حين لم تستفد بلدية تشودة من أي مبلغ ولم تتجاوز حصة بلديتي الحامة وبوطالب 01 مليون دج أي أقل من 0.12%.

في الفئة الثانية كانت الاستفادة معتبرة تراوحت بين 28 و41 مليون دج، لكن عدد محدود من البلديات (05 بلديات) يوجد ضمن هذه الفئة، منها ثلاثة بلديات ذات وزن ديموغرافي معتبر وهي عين ولمان، عين أزال، وبوعنداس بالإضافة إلى بلدية قجال التي تقع في السهول العليا الوسطى والمجاورة لبلدية سطيف وبلدية تالة افاسن الواقعة في أقصى شمال الولاية.

أما الفئة الثالثة فتراوحت حصة كل بلدية ما بين 8.8 – 23.4 مليون دج، وعدد البلديات ضمن هذه الفئة عدد معتبر وصل إلى 21 بلدية من ضمنها بلدية العلمة ثاني أكبر بلديات الولاية سكانا.

في الفئة الربعة الاستفادة كانت متواضعة، حيث تراوحت بين 2.5- 7.9 مليون دج، وضمت هذه الفئة العدد الأكبر من بلديات الولاية حيث وصل العدد إلى 26 بلدية.

أما الفئة الأخيرة استفادتها كانت ضعيفة جدا، لم تزد عن 1.82 مليون دج، والبلديات التي تنتمي إلى هذه الفئة هي بلديات جبلية، خمسة (05) منها تقع في منطقة أقدام الجبال في شمال الولاية، وبلديتين (02) تقعان في منطقة الجبال الجنوبية.

خريطة رقم (65): ولاية سطيف – توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (التمويل الثلاثي) 2011 - 2018

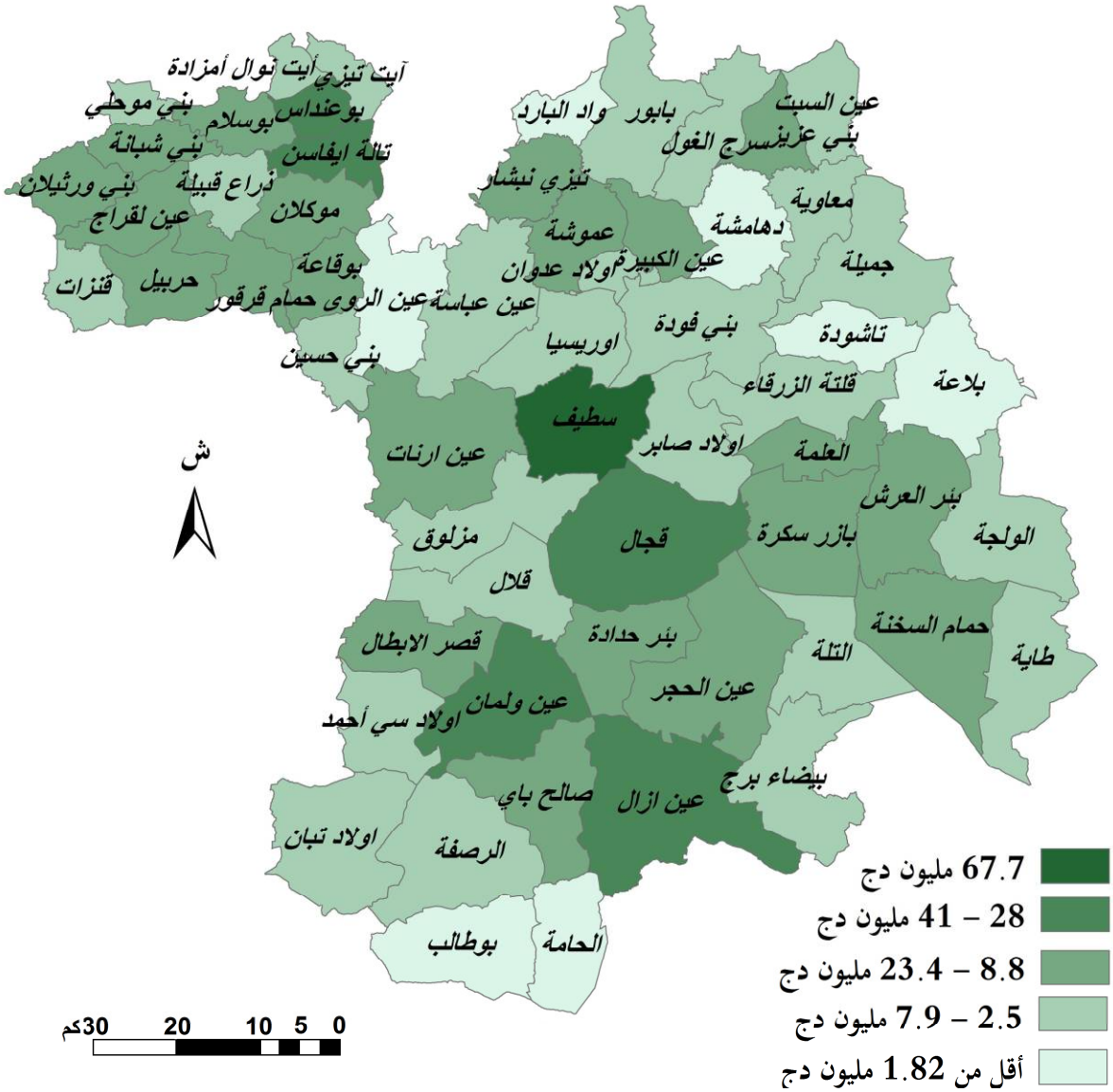

إنجاز شخصي بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولاية سطيف

- **حسب المناطق المتجانسة:** الشكل البياني رقم (51) يُظهر تباينا كبيرا في كلفة مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية سطيف حسب المناطق الطبيعة المتجانسة، حيث يُظهر أن المنطقة الجبلية الشمالية (20 بلدية) حصلت على 230.42 مليون دج، وهي أعلى قيمة، أي 32.33% من إجمالي المبلغ المستثمر في الولاية، في المرتبة الثانية منطقة السهول العليا الجنوبية والتي حصلت على مبلغ استثمار يقدر بـ 189.33 مليون دج، أي ما نسبته 26.57% من مجموع الاستثمارات، وبنسبة متقاربة جدا مع هذه الأخيرة كان نصيب منطقة السهول العليا الوسطى (26.35%)، ثم تأتي منطقة

أقدام الجبال والتي بلغ المبلغ المستثمر 89.06 مليون دج أي بنسبة 12.5%، وفي الأخير تأتي المنطقة الجبلية الجنوبية التي كانت حصتها من هذه الاستثمارات في حدود 16 مليون دج لا أكثر، أي بنسبة 2.25%.

ثالثا: آفاق وبدائل التهيئة والتنمية:

1 - المنطقة الجبلية الجنوبية: تقع هذه الجهة في أقصى جنوب إقليم الدراسة، وهي منطقة جبلية تنتمي إلى جبال الحضنة، تشمل من الناحية الإدارية خمس بلديات، كما هو موضح في الخريطة رقم (66). كل هذه البلديات تابعة لدوائر تقع في نطاق السهول العليا، حيث نجد أن بلديات الحامة، بوطالب، أولاد تبان والرصفة تابعة إلى دائرة صالح باي، وبلدية أولاد سي أحمد تابعة إلى دائرة عين ولمان. بلديات هذه الجهة من الولاية هي في الواقع بلديات هامشية معزولة ومهمشة تنمويا، حيث أن هذه المنطقة هي أضعف جهات منطقة الدراسة من حيث مستوى التنمية حسب المؤشرات المستخدمة في البحث.

الخريطة رقم (66): المنطقة الجبلية الجنوبية

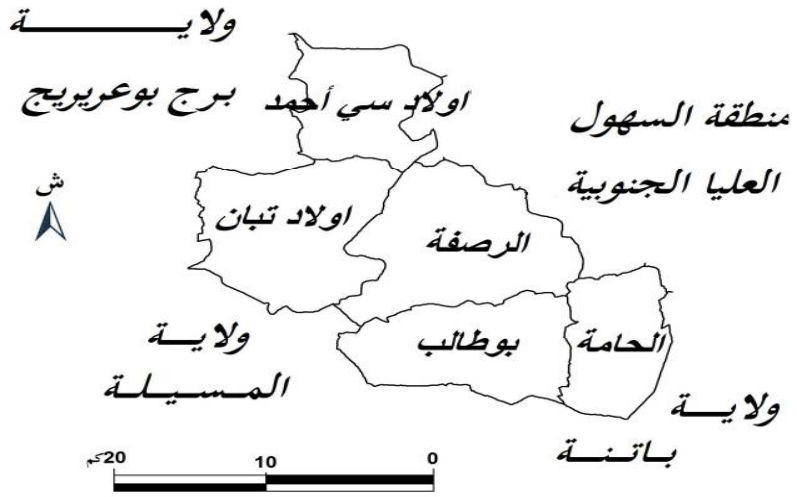

إنجاز شخصي

هذه المنطقة تواجه تحديات تنموية جمة أهمها: الجفاف، التصحر، ضعف البنية التحتية، العزلة والتهميش، ضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية، هشاشة الوضع الاقتصادي وانعدام النشاط الصناعي.

لقد انعكس هذا الواقع التنموي على تركز السكان وحركتهم، حيث لا يوجد عدد كبير من السكان في هذه المنطقة، (3.99% من السكان في 10.76% من مساحة منطقة الدراسة)، حيث نجد أربع بلديات

من هذه المنطقة تأتي في الرتبة[1] ما بعد 30 فيما يتعلق بعدد السكان، وكل البلديات تأتي بعد الرتبة 30 فيما يتعلق بالكثافة السكانية، وهذه المنطقة تعرف معدل نمو سكاني أقل، ومعدل هجرة أعلى، حيث أن ثلاث بلديات من أصل خمسة تأتي في المرتبة بعد 30 فيما يتعلق بمعدل النمو السكاني والهجرة. ورغم أن هذه المنطقة عرفت نزوحا كبيرا للسكان خلال عقد التسعينيات على اثر تدهور الوضع الأمني، لكن ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الجهة من الولاية ساهم في تكريس هذا الواقع الديموغرافي.

حتى القطاع التجاري في هذه الجهة يعرف ركودا، حيث ترتبط المنطقة وظيفيا وتجاريا بمدن الواقعة في السهول العليا (عين أزال، العلمة، عين ولمان سطيف).

- تنمية القطاعات الاقتصادية:

- لهذه الجهة من الولاية الكثير من المؤهلات الاقتصادية التي يمكن أن تكون قاعدة انطلاق للتنمية الاقتصادية، فيمكن تنمية القطاع الفلاحي عن طريق تشجيع إنتاج الفواكه التي تلائم مُناخ وتضاريس المنطقة، ويمكن تدعيم هذه الشعبة عن طريق إنشاء هياكل التخزين والتبريد. ولأن الثروة الحيوانية محدودة في هذه المنطقة، فلمنطقة بحاجة إلى دعم هذه الشعبة، كما يمكن تشجيع تربية النحل لزيادة إنتاج العسل ومنتجات الخلية الأخرى (حبوب اللقاح *Pollen*، العكبر *Propolis*...الخ) والتي زادت أهميتها واتسعت سوقها وطنيا وعاليا.

- القطاع الصناعي غائب تماما في هذه الجهة من الولاية، حيث لا وجود للعمالة في هذا القطاع في بلديات المنطقة إلا فيما ندر (أفضل بلديات هذه المنطقة ترتب في الرتبة 42 في مؤشر العمالة الصناعية) وعليه يمكن الانطلاق من بعث وتطوير الصناعات الحرفية التراثية، مثل زربية وفراش بوطالب، الأواني الطينية والخزفية، أما الصناعات الأخرى فيمكن الانطلاق من إنشاء الصناعة الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي المحلي، وهي صناعات لا تتطلب استثمارات ضخمة. كذلك يمكن خلق صناعة استخراجية باستغلال الثروة المنجمية بالمنطقة (منجم المعادن غير الحديدية ببلدية بوطالب، منجم الرصاص والزنك ببلدية أولاد سي أحمد).

[1] رتبة البلدية من 60 رتبة (60 هو عدد بلديات ولاية سطيف، للمزيد ينظر: مصفوفة الفوارق وفق قاعدة الرتبة * الحجم في الفصل الرابع)

- الاهتمام بالسياحة الحموية سوف يفتح آفاقا واسعة للتنمية السياحية والاقتصادية بالمنطقة، خاصة وأن المنطقة تضم ثلاث حمامات معدنية: حمام بوطالب في بلدية الحامة، حمام سيدي منصور في بلدية أولاد تبان، حمام النخلة في بلدية الرصفة. كذلك الطابع الجبلي للمنطقة ووجود الغابات يساعد على تنمية السياحة الايكولوجية، لذلك المنطقة بحاجة إلى الاستثمارات في هذا القطاع.

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- تحتاج المنطقة إلى توسيع الربط بالشبكات التقنية، فكل بلديات المنطقة تأتي في الترتيب بعد 30 في الولاية فيما يتعلق بالربط بالكهرباء والغاز والماء. وثلاث بلديات تأتي في الترتيب بعد 30 في الولاية فيما يخص الربط بشبكة الصرف الصحي.

- أما الخدمات التعليمية فالمنطقة تحتاج إلى تحسين المؤشرات المتعلقة بالخدمات التعليمية خاصة في التعليم المتوسط، حيث نجد مثلا أن أربعة بلديات من أصل خمسة يأتي ترتيبها بعد 30 فيما يخص معدل إشغال القسم في التعليم المتوسط.

- كما تحتاج المنطقة إلى تحسين المؤشرات الصحية، فالمنطقة تعرفا نقصا في عدد الأطباء والصيادلة، حيث أن ثلاث بلديات يأتي ترتيبها بعد الرتبة 30 في مؤشر طبيب/ساكن، وأربع بلديات يأتي ترتيبها بعد 30 في مؤشر صيدلي/ساكن.

- تثمين الموارد الطبيعية وحماية الوسط الطبيعي: يواجه الوسط الطبيعي في الجهة الجبلية الجنوبية عدة تحديات، وجب وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها.

- لأن المنطقة لا توجد بها أية محطة لمعالجة المياه المستعملة، وجب الإسراع في انجاز محطات للمعالجة للحفاظ على الوسط الطبيعي من جهة، واستغلال الماء الناتج عن التصفية في أغراض أخرى.

- تحتاج المنطقة إلى تجنيد الموارد المائية السطحية، مع العلم أن التضاريس السائدة في المنطقة تساعد على انجاز الكثير هذه الحواجز، التي تسمح بتوفر كميات معتبرة من المياه التي تحتاجها كل القطاعات.

- بحكم وقوعها في أقصى جنوب الولاية، فهي أقرب مناطق ولاية سطيف للصحراء، وبالتالي هذه الجهة معرضة أكثر من غيرها للتصحر، واتخاذ الاجراءات المتعلقة بمواجهة هذا الخطر ضرورة للحفاظ على الخصائص الطبيعية للمنطقة ومنها تنظيم الرعي وتجديد الغطاء الغابي.

- لقد عرفت المنطقة خاص في السنوات الأخيرة نشوب العديد من حرائق الغابات، وهذا ما نتج عنه فقدان المنطقة لمساحات معتبرة من غطائها الغابي، وهذا ما يحتم ضرورة أخذ ما يلزم للحد منها، ومن بين الاقتراحات تطوير وحدات الحماية المدنية للتدخل بكفاءة، إزالة الأشجار الميتة، وكذلك عن طريق توعية السكان بأهمية الحفاظ على الغطاء النباتي ويمكن استغلال الإعلام المحلي (الإذاعة المحلية، الإعلام المدرسي...الخ) كوسائل لهذا الأمر.

2 - المنطقة الجبلية الشمالية: تقع هذه الجهة في أقصى شمال إقليم الدراسة، على الحدود الإدارية لولاية سطيف مع ولايتي بجاية وجيجل، وهي منطقة جبلية شديدة التضرس والانحدار، تنتمي تضاريسيا إلى سلسلة جبال الأطلس التلي، ومناخيا إلى مناخ البحر المتوسط، تشمل من الناحية الإدارية عشرون بلدية صغيرة المساحة مقارنة ببلديات جهات الولاية الأخرى، كما هو موضح في الخريطة رقم (67).

الخريطة رقم (67): المنطقة الجبلية الشمالية

إنجاز شخصي

هذه الجهة من الولاية تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة في مستوى التنمية حسب المؤشرات المستخدمة في البحث، ومعظم بلديات هذه المنطقة تعاني التهميش والعزلة.

وهذه الجهة من الولاية تواجه تحديات تنموية جمة أهمها: الانجراف والتعرية، تدهور الغطاء الغابي، ضعف البنية التحتية، العزلة والتهميش، ضعف مؤشرات التنمية الاجتماعية، هشاشة الوضع الاقتصادي وضعف النشاط الصناعي.

هذه المشاكل والتحديات إضافة إلى ما عانته المنطقة خلال عقد التسعينيات من تراجع خطير في الوضع الأمني وطبيعة الفرد في هذه المنطقة الميال إلى الهجرة، كلها عوامل ساهمت في صياغة المشهد الديموغرافي في هذه الجهة من الولاية.

يسكن هذه المنطقة 259 ألف نسمة (2008) أي 17.4% من مجموع سكان ولاية سطيف، على مساحة تبلغ 1297.42 كم² (19.81% من مساحة الولاية)

تعتبر هذه الجهة من الولاية بحق منطقة طاردة للسكان، فبلدياتها قليلة السكان، حيث أن 70% من البلديات تحتل رتبا بعد 30 عند ترتيب البلديات من حيث الوزن الديموغرافي، وبلدياتها تعرف أدنى معدلات النمو السكاني السنوي، و80% من البلديات ترتب بعد الرتبة 30 في هذا المؤشر، وعندما يتعلق الأمر بالهجرة نجد أن هذه الجهة تسجل أعلى معدلات الهجرة المغادرة، حيث أن 80% من البلديات تقع في الترتيب ضمن البلديات التي تسجل أعلى معدلات للهجرة ونجد أن 9 منها تقع ضمن البلديات العشرة الأولى التي تعرف أعلى معدلات الهجرة في الولاية.

تصحيح هذا الوضع يجب أن يكون أحد أهم الأهداف المتخواة من أي فعل تنموي تُقدم السلطات العمومية عليه في هذه المنطقة.

- تنمية القطاعات الاقتصادية:

- تزخر المنطقة بالكثير من الموارد الطبيعية التي تسمح بتطوير القطاع الفلاحي، فالمنطقة تعرف تساقطا مُعتبرا وتتوفر على الكثير من الينابيع، لكن بالمقابل تعاني المنطقة من نقص المساحات الصالحة للزراعة بحكم سيادة التضاريس الجبلية، حيث أن 90% من بلديات المنطقة تأتي في ذيل ترتيب بلديات الولاية من حيث المساحة الزراعية، كذلك هذه المنطقة فيها عدد محدود من مؤسسات الإنتاج النباتي، لذلك يمكن التوجه إلى زراعة الأشجار المثمرة خاصة أشجار الزيتون التي تلائم المنطقة، وتعتبر تراثا قديما لها، بالإضافة إلى أشجار الفواكه المتوسطية الأخرى.

- كما أن هذه الجهة من أفقر جهات الولاية في الثروة الحيوانية، حيث أن 95% من بلديتها ترتب بعد 30 فيما يتعلق بعدد رؤوس الماشية، وعلية يمكن تشجيع التربية الحديثة للمواشي في هذه الجهة، كما يمكن توسيع تربية النحل في هذه الجهة الملائمة لذلك.

- القطاع الصناعي في هذه المنطقة محدود جدا، حيث لا يوجد إلا عدد قليل من المؤسسات الصناعية وفي عدد محدود من البلديات، حتى أن 14 بلدية من هذه الجهة يأتي ترتيبها بعد 30 فيما يتعلق بنسبة العمال في الصناعة، ولمواجهة هذا التأخر الصناعي في المنطقة يمكن تشجيع الصناعات الغذائية القائمة على تحويل منتجات المنطقة الفلاحية. كما يمكن بعث الصناعات التقليدية الموجودة في المنطقة،كالنقش على الخشب الموجودة خاصة في بلديتي قنزات وبني عزيز (الأثاث المنزلي والأواني الخشبية والقطع الفنية)، وزربية قرقور - أقدم الزرابي المنسوجة في الجزائر - والصناعات الطينية والخزفية، وصناعة الحلي الفضية.

- هذه الجهة لها مؤهلات تجعل آفاق القطاع السياحي واعدة، فالمنطقة تزخر بغاباتها الفريدة (غابات جبال بابور)، شلالات (شلال واد البارد)، وهي مؤهلات جيدة للسياحة الجبلية، كما يوجد بهذه المنطقة مواقع أثرية هامة، كقلعة اكجان في بلدية بني عزيز، والمركز الفلكي الذي بناه الشيخ مولود الحافظي في بلدية عين لقراج، وهذه المواقع يمكن أن تستغل في تشجيع السياحة الثقافية بالمنطقة.

- كما هو معروف لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في أي منطقة إلا بتطوير الطرق والمواصلات، وهذه الجهة استقبلت استثمارات معتبرة في هذا المجال، لكن اتساع مساحتها وتضرسها الشديد وعوامل انزلاق التربة كلها عوامل تفرض مزيد من الاستثمارات من أجل فك العزلة عن المناطق النائية وربطها بباقي مناطق الولاية والبلاد.

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- ما زالت المنطقة تعاني العزلة وضعف شبكة الطرق، حيث أن 12 بلدية ترتب بعد 30 فيما يتعلق بشبكة الطرق. وتعاني المنطقة أيضا من تأخر في مجال الاتصال مقارنة بالجهات الأخرى من الولاية، حيث أن نصف بلديات المنطقة تقع في الترتيب بعد 30 فيما يخص الربط بشبكة الهاتف، و65% من بلديات المنطقة تقع بعد 30 فيما يتعلق الربط بشبكة الانترنت.

- رغم المجهودات المبذولة من أجل ربط سكان المنطقة إلا أن المؤشرات المتعلقة بالربط بالشبكات التقنية لازالت دون المطلوب، حيث أن خمس بلديات من هذه المنطقة هي من ضمن أضعف عشرة بلديات في الولاية التي تسجل أدنى معدل ربط بالكهرباء والغاز الطبيعي، و75% من بلديات هذه الجهة يأتي ترتيبها بعد 30 فيما يخص الربط بشبكة الماء. لذلك فهذه الجهة من الولاية مازالت تحتاج إلى استثمارات معتبرة من أجل رفع ربط بالشبكات الأساسية.

- أيضا المؤشرات التي تبين واقع الخدمات الصحية في هذه الجهة تبين ضعفا في هذه الخدمات مقارنة بجهات الولاية الأخرى، حيث أن المنطقة تعاني نقصا في عدد الأطباء والصيادلة، حتى أننا نجد في أضعف 10 بلديات الولاية في مؤشر طبيب/ساكن 8 بلديات من هذه الجهة، وبالتالي فالمنطقة تحتاج إلى تغطية صحية أفضل.

- ضعف القطاع الإنتاجي في هذه الجهة انعكس على معدل البطالة، حيث أن نصف بلديات المنطقة ترتب بعد 30 فيما يتعلق بمعدل البطالة. وتحقيق تنمية اقتصادية وفق المقترحات السابقة سوف يخفف من وطأة هذه الظاهرة السلبية، وفي هذا الشأن يمكن للأجهزة المعنية بدعم الاستثمار القيام بدور هام من أجل تحقيق هذا الهدف.

- تثمين الموارد الطبيعية:

- تعرف المنطقة أعلى معدلات التساقط، وتتوفر المنطقة على الكثير من الينابيع، لكن جزء كبير من المياه السطحية لا يتم تجنيدها، لذلك فإنشاء الحواجز المائية والسدود سوف يوفر كميات كبيرة من المياه تحتاجها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

- كما يجب الحفاظ على الموارد المائية عن طريف حمايتها من التلوث وذلك عن طريق ربط التجمعات السكانية بشبكة الصرف الصحي وإنشاء محطات معالجة المياه.

- من أهم ما يواجه المنطقة الانجراف والتعرية بحكم الانحدار الشديد الذي يميز جبال المنطقة، كذلك يعاني هذا الإقليم من تراجع الغطاء النباتي بسبب الحرائق التي أصبحت تتلف مساحات معتبرة من الغطاء النباتي الطبيعي كل سنة، وعليه فالحفاظ على الثروة الغابية التي تميز المنطقة يعتبر أمرا حيويا، وذلك عن طريق الإجراءات المتعلقة بالحد من الحرائق من جهة وتجديد الغطاء الغابي المتضرر من جهة أخرى.

3 - منطقة أقدام الجبال: هي منطقة وسطى بين السهول العليا في وسط الولاية والمنطقة الجبلية شديدة التضرس الواقعة أقصى شمال الولاية، وعلى الرغم من أنها منطقة جبلية هي امتداد للسلسلة التلية إلا أنها تتميز بقلة ارتفاع جبالها وقلة الانحدار، مع وجود مناطق منبسطة صالحة للزراعة ولو أنها ضيقة ومتقطعة، كما تمتاز بتساقط معتبر ولو أنه أقل مما هو سائد في الشمال، تأخذ هذه المنطقة شكل مستطيل متطاول من الشرق إلى الغرب، ومن الناحية الإدارية تشمل هذه الجهة من الولاية أربعة عشر (14) بلدية موضحة في الخريطة رقم (68).

وهذه المنطقة تقع في الوسط عند ترتيب جهات منطقة الدراسة من حيث مستوى التنمية حسب المؤشرات المستخدمة في البحث.

الخريطة (68): منطقة أقدام الجبال

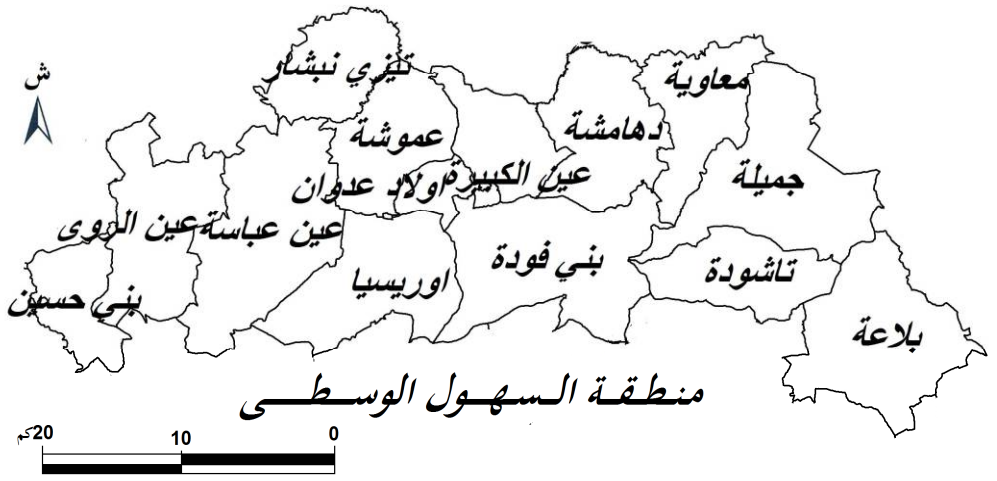

إنجاز شخصي

والمنطقة تواجد العديد من التحديات تتمثل في محدودية المساحة الزراعية وتراجعها، الانجراف، تراجع الغطاء الغابي، التلوث، محدودية النشاط الاقتصادي خاصة الصناعي والسياحي، بالإضافة إلى الاستقطاب الذي تمارسه مدن السهول العليا الواقعة إلى الجنوب منها، خاصة مدن العلمة، سطيف، عين أرنات، كل هذه الأسباب تفسر عدم التركز الكبير للسكان في هذه المنطقة، حيث نجد نسبة السكان 15.27% يتركزون في مساحة 1358.9 كم² أي 20.75%.

- تنمية القطاعات الاقتصادية:

- تكثيف الزراعات لمواجهة محدودية المساحة الصالحة للزراعة، خاصة أن المنطقة تتوفر على الشروط المناخية الملائمة للكثير من المزروعات، كما أن المنطقة تسمح بتجنيد كميات معتبرة من المياه السطحية. ومن المحاصيل التي يمكن تكثيفها الحبوب والبقوليات، كذلك زراعة الأشجار المثمرة كالحمضيات، الخضر والفواكه، أما تربية المواشي فيمكن إن تُضاعف فالمنطقة يمكنها زيادة أعداد رؤوس الأبقار والأغنام والماعز. ويمكن أن تنتج كميات معتبر من منتجات النحل المختلفة.

- يوجد بالمنطقة عدة مصانع هامة كمصنع الاسمنت بعين الكبيرة، والمؤسسة الوطنية لصناعة الحنفيات واللوالب *(BCR)*، لكن النشاط الصناعي بهذه الجهة من الولاية يبقى محدودا، على الرغم من أن هذه المنطقة قريبة من المدن الكبرى في الولاية، وقريبة من خط السكة الحديدية والطريق السيار شرق- غرب، وعليه يمكن أن تكون موطنا لعدد معتبر من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك المتعلق نشاطها بالصناعات الغذائية وغيرها. إن هذا النشاط الصناعي في حال ما تم إنشاؤه سوف يساهم دون شك في التقليل مشكلة البطالة، التي تعاني منها معظم بلديات المنطقة، حيث أن 78.57% من بلديات المنطقة جاءت في الترتيب بعد 30 في الولاية فيما يخص مؤشر البطالة.

- تمتلك المنطقة مؤهلات سياحية كبيرة، طبيعية وأثرية، فالمنطقة تضم مدينة جميلة الأثرية وهي إحدى أهم المدن الرومانية المتبقية في حوض المتوسط، ومتحف جميلة الغني بالكثير من الموجودات الأثرية، وموقع هنشير القصر (مونص *MONS*) في بني فودة، وموقع جنان الحاكم (سطافي) عين الكبيرة. وهذه المواقع لا تستقطب أعدادا كبيرة من السياح، فالأمر يقتصر على أعداد محدودة تزور المدينة الأثرية جميلة. في حين أن هذه المواقع يمكن أن تحول المنطقة إلى قطب سياحي كبير، نظرا لأهميتها الكبيرة، وعند مقارنتها بما هو موجود في بلدان متوسطية أخرى، لكن الأمر يحتاج إلى استثمارات ضخمة والى إستراتيجية وطنية وشاملة.

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- تحتاج المنطقة إلى تخفيف أزمة السكن، حيث نجد 64.29% من بلديات المنطقة تأتي في الترتيب بعد 30 في مؤشر السكن في الولاية.

- تحتاج المنطقة إلى مؤسسات تربوية جديدة، خاصة في التعليم الابتدائي والثانوي، حيث تعاني عدة بلديات اكتظاظا (71.43% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص معدل إشغال القسم في التعليم الابتدائي وفي التعليم الثانوي).

- تحتاج المنطقة إلى تحسين مؤشرات التغطية الصحية، لأن نصف بلديات المنطقة جاءت في الرتبة بعد 30 في عدد الأطباء والصيادلة.

- تثمين الموارد الطبيعية:

- تجنيد الموارد لتوفير مياه الصالحة للشرب للسكان ولإسناد الجهد الفلاحي الذي يعتمد على السقي، فالمنطقة تتلقى كمية معتبرة من مياه الأمطار خلال السنة، مع وجود الخوانق التي تسمح بتشييد الحواجز المائية، وفي هذا الإطار هذه المنطقة معنية بمشاريع التحويلات المائية الكبرى التي تعرفها ولاية سطيف، حيث يوجد بالمنطقة سدين متوسطي الحجم، سد الموان ببلدية الأوريسيا وطاقة استيعابه حوالي 200 مليون م^3 ومن المفروض أن تحول إليه مياه سد أغيل أمدى الموجود ببلدية خراطة، وسد ذراع الديس ببلدية تاشودة وطاقة استيعابه حوالي 120 مليون م^3 ومن المفروض أن تحول إليه مياه سد إيراقن المحولة أصلا من سد تابلوط ببلدية جيملة.

- نظرا لحساسية الوسط الطبيعي الجبلي في هذه الجهة من الولاية، يصبح حماية الوسط الطبيعي ضرورة، خاصة من خطر الفيضانات والانجراف والتعرية وتراجع الغطاء الغابي.

- معالجة التلوث بكل أشكاله، وذلك بالحفاظ على التربة، بمنع وصل أثار مصانع الاسمنت الموجودة في المنطقة إلى التربة، بالإضافة إلى ضرورة معالجة المياه المستعملة التي تذهب إلى الشبكة الهيدروغرافية دون معالجة، والمنطقة لا تتوفر إلا على محطة تصفية واحدة ببلدية بني فودة.

4 - منطقة السهول العليا الجنوبية: تقع هذه المنطقة جنوب السهول العليا السطايفية، وهي منطقة سهلية منبسطة مفتوحة من الشرق والغرب تتخلها جبال معزولة وتنتشر بها الشطوط والسبخات، يحدها من الجنوب الجبال الجنوبية (جبال بوطالب)، تشمل من الناحية الإدارية إحدى عشر بلدية، ذات مساحة معتبرة، كما هو موضح في الخريطة رقم (69). هذه الجهة أكبر جهات ولاية سطيف مساحة (1741.31 كم^2 أي 26.59%) ويتركز بها 20.38% من السكان، وتأتي هذه الجهة من ولاية سطيف في المرتبة الثانية من حيث مستوى التنمية حسب المؤشرات المستخدمة في البحث.

الخريطة رقم (69): منطقة السهول العليا الجنوبية

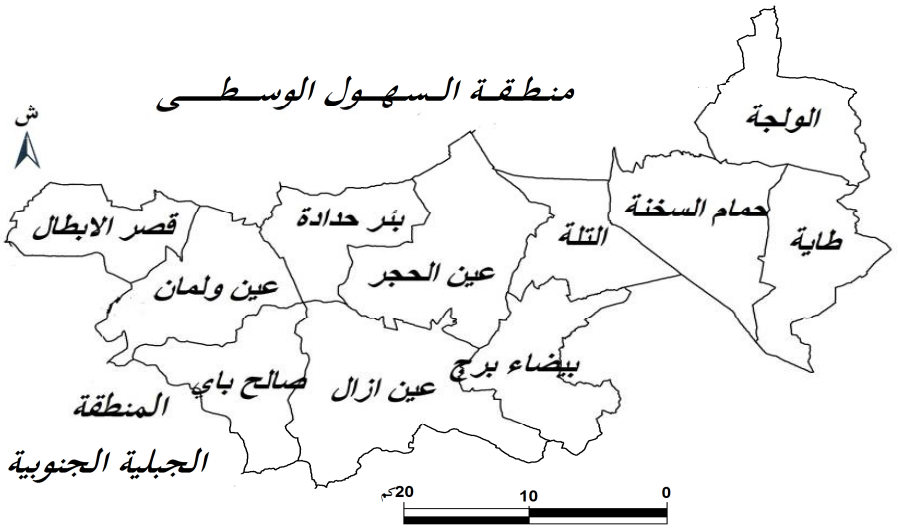

إنجاز شخصي

وهذه المنطقة تواجه تحديات تنموية جمة منها الجفاف، التصحر، تلوث مسطحات السبخات والشطوط، محدودية النشاط الاقتصادي، تدهور في بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية.

- تنمية القطاعات الاقتصادية:

- المنطقة مشهورة منذ القديم بإنتاج الحبوب (القمح والشعير) وتربية الحيوانات (الأغنام والماعز والخيل)، لكن الجفاف في العقود الأخير، جعل الإنتاج يتراجع إلى مستويات متواضعة، ناهيك عن تذبذب الإنتاج بفعل تذبذب التساقط، وعليه أصبح ضروريا توفير المياه لمحيطات السقي من أجل تكثيف الزراعة وزيادة الإنتاج، عن طريق تجنيد المياه السطحية وتحويلها إلى محيطات السقي.

- تعرف هذه الجهة من الولاية نموا وانتشارا لزراعة الخضر في البيوت البلاستيكية، خاصة في بلديات بئر حدادة، عين الحجر، بيضاء برج ...الخ، والتي تعرف إنتاجا متزايدا، وهذه الزراعة تواجهها أيضا مشكلة نقص مياه السقي، حيث يعتمد الفلاحون وبشكل أساسي على مياه الأنقاب، الأمر الذي أدى إلى هبوط مناسيب المياه في المنطقة. وعليه فمستقبل هذا النشاط الفلاحي مرتبط بتوفر المياه واستغلالها بشكل عقلاني.

- بالمنطقة ثروة منجمية تتمثل في مناجم الزنك والرصاص (عين أزال، عين الحجر)، لكن استغلالها متواضع جدا بسبب قدم المعدات كما هو الحال في منجم خرزة يوسف بعين أزال، أما منجم جبل القطار فهو مغلق، وبالتالي لا المنطقة والاقتصاد الوطني يستفيد من هذه الثروة، الأمر الذي يحتم

الاهتمام بهذه الثروة واستغلالها، كذلك تزخر هذه الجهة من الولاية بثروة محجرية هامة (بئر حدادة، عين الحجر) والتي لها استعمالات عدة (الإنشاءات، صناعة مواد البناء مثل طوب البناء، البلاط ...الخ)، هذه الثروة تسمح بإنشاء صناعة معتبرة معتبر مرتبطة بهذه الموارد الطبيعية.

- بالمنطقة عدة مناطق للنشاطات الصناعية، ورغم وجود عدد من الوحدات الصناعية، مثل تركيب الدراجات الميكانيكية والدراجات الهوائية بعين أزال وهي صناعة حديثة، صناعة الأعمدة الحديدة، صناعة المواد الخشبية بعين ولمان ...الخ، إلا أن مستوى التصنيع في هذه الجهة مازال ضعيفا، فالنهوض بالصناعة في المنطقة يتم بالتركيز على الصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيات عالية، وموقع المنطقة مشجع لازدهار النشاط الصناعي بحكم قربها من شبكة المواصلات الهامة (السكة الحديدية، الطريق السيّار).

- تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن هذه المنطقة تعاني من أزمة حادة في السكن حيث أن 63.64% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص معدل إشغال المسكن.

- تحتاج المنطقة ألى تحسين معدلات الربط بالشبكات التقنية خاصة الكهرباء والغاز الطبيعي، حيث أن 54.55% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص الربط الكهرباء ونفس الشيء بالنسبة بالنسبة للربط بشبكة الغاز الطبيعي.

- تحتاج المنطقة إلى بناء مؤسسات تعليمية جديدة، لأنها تعاني من الاكتظاظ وفي كل مستويات التعليم العام، حيث أن 90.9% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص معدل إشغال القسم في التعليم الابتدائي وفي المتوسط، و72.72% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص في معدل إشغال القسم في الثانوي، الأمر الذي ضَعّف معدل التأطير في بلديات هذه المنطقة، حيث أن 90.9% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص هذا المؤشر.

- تثمين الموارد الطبيعية وحماية الوسط الطبيعي:

- تواجه هذه الجهة من الولاية خطر الفيضانات بسبب انبساط معظم مناطقها، الأمر الذي يحتم تهيئة المناطق الحضرية ومنشأت البنية الأساسية.

- تسبب عملية المحاجر في المنطقة الكثير من الأضرار على السكان القريبين منها، وعلى الأراضي الزراعية القريبة منها، كما ينتج عن هذا الاستغلال تشويه للمنظر الطبيعي لجبال المنطقة، هذه النتائج السلبية على الإنسان والبيئة تحتم اعتماد طرق استغلال تحترم الإنسان والبيئة.

- تواجه هذه الجهة خطر التلوث، فمعظم بلدياتها غير مربوطة بمنظومة لمعالجة المياه المستعملة، والأخطر إن بعض التجمعات ترمي مياهها المستعملة في المسطحات المائية مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لتجمعي بلديتي عين أزال وعين الحجر اللذان يصبان في سبخة لحميات – رغم أن هذه المنطقة الربطة محمية بموجب اتفاقية رامسار- مما أدى إلى تلوثها بشكل كبير، هذا الواقع يحتم بصفة عاجلة إنشاء محطات للمعالجة وربط التجمعات السكانية بها.

- الثروة المائية الجوفية الهامة في المنطقة تحتاج حمايتها من التلوث لأن جيولوجية المنطقة تسمح بتلوثها بسهولة إن لم يتم معالجة المياه المستعملة الحضرية والصناعية خاصة وأن المنطقة مقبلة على توطين عدة من مناطق صناعية ومناطق نشاطات.

5 - السهول العليا الوسطى: تقع هذه الجهة في وسط ولاية سطيف، وهي منطقة سهلية منبسطة تماما، تنتمي إلى السهول العليا الشرقية، وهي مفتوحة من الشرق والغرب، تحدها من الشمال جبال الأطلس التلي ومن الجنوب السهول العليا الجنوبية، تشمل من الناحية الإدارية عشرة بلديات، كما هو موضح في الخريطة رقم (70)، نصف بلديات هذه الجهة من الولاية هي مقرات دوائر. وبها أيضا مقر الولاية، بها أقدم الأنوية الحضرية (سطيف 1838، العلمة 1862 ...الخ)، وهذه المنطقة هي أحسن جهات منطقة الدراسة من حيث مستوى التنمية حسب المؤشرات المستخدمة في البحث.

الخريطة (70): السهول العليا الوسطى

إنجاز شخصي

هذه الجهة من الولاية تتمتع باتصالية جيدة لما تتوفر عليه من بنية تحتية فالإضافة إلى أنها ملتقى طرق وطنية عدة، يخترقها الطريق السيار من الشرق إلى الغرب وكذلك خط السكة الحديدية، بالإضافة إلى توفرها على مطار، كما يوجد بالمنطقة أجود الأراضي الزراعية وأعلاها إنتاجية، وتستقبل كميات معتبرة من التساقطات، كما يتركز بها غالبية النشاط الصناعي، وتستحوذ على معظم النشاط التجاري، كما تتركز بها الخدمات الهامة (الخدمات الطبية المتخصصة، خدمات التعليم الجامعي، التكوين والتعليم المهنيين ...الخ).

هذا الواقع التنموي الجيد مقارنة بباقي جهات منطقة الدراسة كان له انعكاس على تركز السكان وحركتهم، حيث نجد تركزا كبيرا للسكان في هذه المنطقة تصل نسبتهم إلى 42.93% من مجموع سكان الولاية في مساحة 1447.32 كم² (22.09% من مساحة الولاية)، بالمنطقة أكبر مدينتين في الولاية (مدينة سطيف 320 ألف نسمة، مدينة العلمة 200 ألف نسمة)، وتعرف المنطقة أعلى معدلات التحضر.

بالمقابل تواجه تحديات بارزة من أهمها: أزمة السكن، الضغط على الخدمات خاصة الخدمات التعليمية، توسع النشاط العمراني والصناعي على حساب الأراضي الزراعية، الحاجة المتزايدة للمياه (الفلاحة، الصناعة، الشرب)، التلوث.

- تنمية القطاعات الاقتصادية:

- الأراضي الخصبة والواسعة التي تتمتع هذه الجهة من الولاية تسمح بإنتاج أثر بكثير من ما ينتج حاليا سواء إنتاج الحبوب (القمح، الشعير، الشوفان، البقوليات)، أو المنتجات الحيوانية (اللحوم، الألبان، البيض) إذا تم التغلب على مشاكل القطاع والمتمثلة في توفير مياه السقي، وهو الأمر الذي تسعى السلطات لتوفيره عن طريق مشروع طموح للتحويلات المائية الكبرى من المناطق الجبلية التلية لسقي محيطين هامين في المنطقة (20 ألف هكتار، 16 ألف هكتار) (أنظر خريطة رقم (16): التحويلات المائية الكبرى في ولاية سطيف).

- للقطاع الصناعي آفاق واسعة في هذه الجهة من ولاية سطيف، والتي بدأ القطاع الصناعي يترسخ بها منذ سبعينيات القرن الماضي عندما أُريد لولاية سطيف أن تكون قطبا صناعيا وقتها، فالمنطقة تتوفر على عدد كبير من المؤهلات (الموقع بمحاذات السكة الحديدية والطريق السيّار، القرب من ميناء جنجن 80 كم – الطريق في طور الانجاز- وجود جامعتين ومراكز للتكوين والتعليم المهنيين...الخ).

- يحتاج النشاط لصناعي إلى إعادة توزيع بإنشاء المناطق الصناعية المبرمجة في عدة بلديات غير سطيف والعلمة

- وجود مصنع لتركيب الشاحنات والذي بدأ الإنتاج سنة 2018 يمكن أن يكون نواة قطب للصناعة الميكانيكية بالمنطقة، عن طريق تشجيع هذه الصناعة خاصة صناعة المناولة.

على الرغم من أن هذه الجهة من الولاية عرفت زيادة معتبرة في إنشاء الفنادق خلال السنوات الماضية، خاصة في بلديتي سطيف والعلمة، إلا أن النشاط في المنطقة مازال متواضعا ولا يتلاءم مع مؤهلات المنطقة السياحية والمتمثلة في: الآثار الرومانية، البيزنطية والإسلامية في مدينة سطيف، مواقع أقدم مواطن التواجد البشري، المتحف الوطني بسطيف، حمام أولا يلس، فضاء البحيرة بعين أرنات، حديقة التسلية بسطيف ...الخ)، الآمر الذي يوجب العمل من أجل الاستفادة الجيدة من هذه المؤهلات.

- تحسين المؤشرات التنمية الإجتماعية:

- بالرغم من المجهودات التي بذلت من أجل التوسع في برامج السكن، إلا أن هذه الجهة من الولاية مازالت تعاني أزمة سكن كبيرة، حيث أن 80% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص

معدل إشغال المسكن. ويمكن للأقطاب السكنية التي تنجز حاليا في إطار البرنامج السكني "البيع بالايجار" التخفيف من حدة هذا المشكل.

- على الرغم من أن الربط بشبكة الصرف الصحي يعتبر أمرا حيويا في منطقة كثيفة السكان وطوبوغرافيتها منبسطة، إلا أن 60% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 بين بلديات الولاية السِتِين فيما يخص الربط بشبكة الصرف الصحي، الأمر الذي يجعل مياه الصرف التجمعات الصغيرة تصب مباشرة في الأودية. الأمر الذي يحتم الحفاظ على صحة السكان وعلى البيئة عن طريق الربط الكامل بشبكة الصرف وربط هذه الأخيرة بمحطات المعالجة. والأمر نفسه ينطبق على ضرورة معالجة المياه الصناعية سواء عند مخارج المصانع أو المناطق الصناعية أو في محطات المعالجة. تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في كل هذه المنطقة لا توجد إلا محطتين لمعالجة المياه المستعملة في العلمة وسطيف رغم الكثافة السكانية العالية بالمنطقة (443 ن/كم^2 سنة 2008)، وإضافة إلى أن بعض التجمعات غير مربوطة بمحطة المعالجة تواجه صعوبة تصريف المياه المستعملة بسبب الانبساط الشديد كما هو الحال في تجمع بلدية قلال. حيث يتطلب الأمر محطة ضخ إلى ارتفاع أعلى.

- نمو سكان هذه الجهة واستقطابها للكثير من النازحين من المناطق الجبلية - سواء خلال تدهور الأوضاع الأمنية أو بسبب هشاشة الوضع الاقتصادي والتنموي في تلك المناطق – خلق ضغطا كبيرا على الخدمات وعلى رأسها الخدمات التعليمية، حيث نجدن أن كل البلديات تقع في الترتيب بعد الـ 30 فيما يتعلق بمعدل التأطير التربوي، الأمر الذي يؤشر على وجود اكتظاظ كبير في الأقسام التربوية في الابتدائي والمتوسط وبدرجة أقل في الثانوي، حيث أن 90% من بلديات المنطقة جاءت في الرتب بعد 30 فيما يخص معدل إشغال القسم في الابتدائي، و60% في المتوسط، و60% في الثانوي، ولا يمكن مواجهة هذا الواقع إلى بالتوسع في إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة.

- تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة:

- لأن التوسع العمراني والصناعي في المنطقة يستهلك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الجيدة خاصة تلك الأراضي المجاورة لمدن سطيف، العلمة، عين أرنات، لذلك وجب إعادة النظر في تحديد مناطق التوسع لتكون في الأراضي الأقل أهمية زراعية.

- توفير المياه لسد الطلب الكبير والمتزايد (الشرب، فلاحة، صناعة) وذلك بتجسيد مشاريع تحول المياه إلى المنطقة عن طريق سدي ذراع الديس والموان.

- حماية المياه السطحية من مخاطر التلوث، وذلك بتوسيع شبكة الربط بشبكة الصرف الصحي من جهة وربطها بمحطات المعالجة، مع الإشارة إلى أن المنطقة تحتاج إلى محطات معالجة إلى جانب محطتي سطيف والعلمة.

- بحكم طبوغرافيتها المنبسطة تواجه التجمعات الحضرية في هذه الجهة من الولاية مخاطر الفيضانات بصفة جدية، لذلك وجب تهيئة العمران فيها لتجنب هذه المخاطر.

- تجسيد مشروع المدينة الذكية بسطيف، والذي تم التوصية به خلال منتدى الاهتمام العام *(FIDELS UP)*، الذي تم إنشاؤه في مارس 2018 ويقترح تعزيز تطوير النظام البيئي المحلي لولاية سطيف[1].

[1] *fidels-up.org* (تاريخ التصفح 2018/04/15)

خاتمة

بعد الدراسة التحليلية للاستثمار في ولاية سطيف، تبين لنا أنه بدل أن يقلل الاستثمار من الفوارق المجالية في الإقليم، فهو يعمل على تعميقها وتجذيرها. فالاستثمارات العمومية تذهب حيث يتركز السكان وهي بلديات معروفة: سطيف والعلمة، وبلديات عين ولمان، عين أزال، عين الكبيرة بدرجة أقل، مما يجعل هذه البلديات - التي بها أكبر مدن الإقليم - تستقطب أكثر عناصر القوة من البلديات المجاورة وهذا ما يحرم هذه الأخيرة من عوامل التطور.

كذلك نشاط المؤسسات والهيئات التي تدعم، تؤطر وترافق الاستثمار الخاص، والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار *(CALPIREF)*، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*، لا تراعي التوازن بين الجهات إطلاقا.

فمنطقة السهول العليا الوسطى حصلت على 78.09% من قيمة الاستثمارات في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وعلى 89.92% من قيمة الاستثمارات في إطار عمل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار، وعلى 55.07% من قيمة الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعلى 59.84% من مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعلى 26.35% من قيمة الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

بالمقابل لم تحصل المنطقة الجبلية الجنوبية سوى على 0.3% من قيمة الاستثمارات في إطار نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وعلى 0.37% من قيمة الاستثمارات في إطار عمل لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار، وعلى 7.96% من قيمة الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعلى 1.19% من مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعلى 2.25% من قيمة الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

هذه المؤشرات تعكس حالة اللاتوازن في المنطقة محل الدراسة، وهذا ما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الأقل حظا من نشاط هذه الهيئات والمؤسسات. وهذا ما يدعوا إلى إعادة النظر في تدخل الفاعلين في المجالات المتباينة قصد تحقيق الأهداف التنموية المنشودة ومعالجة مشكلة الإختلالات التنموية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

عالجت هذه الأطروحة موضوع الفوارق الجهوية وإشكالية التنمية في ولاية سطيف، ومثل هذه المواضيع تنتمي إلى "جغرافية التنمية" وهي علم ناشئ يبحث في التوزيع المجالي للفعل التنموي.

لقد كان - ولازال - موضوع التنمية محط اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين في فروع علمية عديدة، ناهيك عن السياسيين والإداريين والمهتمين بالشأن العام؛ فالوصول إلى تحديد مفهوم التنمية حتَّم مسايرة تطوره عبر عدة فترات زمنية، وما رافق هذا التطور من تشعب وتباين في المفهوم.

لقد قُصد أساسا بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية النمو الاقتصادي وتعظيم الدخل، سواء في المنظومة الرأسمالية أو المنظومة الاشتراكية، بينما أخذ المصطلح معنى "التنمية الشاملة" في دول العالم الثالث، التي رزحت طويلا تحت نَيرِ الاستعمار وعانت مجتمعاتها نتيجة لذلك التخلف والحرمان.

وفي مسيرة التنمية في العالم ظهرت تحديات جمة، حتمت تطوير المفهوم ليستجيب لهذه التحديات، حيث وجد المهتمون بالشأن التنموي أنفسهم أمام تحدي غياب العدالة في توزيع عائد النمو الاقتصادي على السكان فتم التركيز على "التنمية البشرية"، وأمام تفاقم المشاكل البيئية أصبح التركيز على "التنمية المستديمة"، وأمام مشكلة تعاظم الفوارق التنموية داخل البلدان، فأصبح التركيز على"التنمية المتوازنة".

إذن؛ مفهوم التنمية مفهوم واسع، وهناك إعتراف بأنها ليست نمطا معينا يجب أن تأخذ به كل الدول والمجتمعات فالمشاكل التنموية كثيرة ومعقدة، وهذا ما يحتم اختلاف التوجهات والسياسات في كل بلد حسب خصائصه الجغرافية وإمكانياته الطبيعية والبشرية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

من التحديات التي يعرفها المجال الجزائري - على غرار الكثير من دول العالم - الفوارق المجالية الكبيرة، والتي ترجع جذورها إلى فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة الأمد، وعلى الرغم من شعار "التوازن الجهوي والعدالة المجالية" التي تبنته الدولة في وثائقها الأساسية (مؤتمر طرابلس 1962، مختلف الدساتير والمواثيق، الوثائق الترابية ...الخ)، إلا أن الفوارق لا تزال سمة المجال الجزائري.

على مستوى منطقة الدراسة (ولاية سطيف) يتميز المجال بوجود فوارق طبيعية كبيرة سمحت بتقطيع الإقليم إلى خمسة مناطق طبيعية متجانسة، ولقد ساهمت الظروف الطبيعية لكل منطقة، بالإضافة إلى العوامل التاريخية والاقتصادية في تحديد خصائصها البشرية، هذه المناطق المتجانسة هي:

المنطقة الجبلية الشمالية، شديدة التضرس والانحدار، تعرف أعلى معدلات التساقط في الولاية، لا تبعد كثيرا عن ساحل البحر المتوسط، مغطاة بالنبات الطبيعي، المساحات الزراعية محدودة وقليلة المساحة ومتقطعة، تضم 20 بلدية وتشكل 19.81% من المساحة و17.4% من السكان.

منطقة أقدام الجبال، منطقة انتقالية بين السهول العليا والمنطقة الجبلية الشمالية، أقل تضرسا وتساقطا من المنطقة الأولى، تضاريسها اقل ارتفاعا وانحدارا، المساحات الزراعية فيها أقل تقطعا وأكبر مساحة، تضم هذه المنطقة 14 بلدية، وتشكل 20.75% من المساحة، و15.27% من السكان.

منطقة السهول العليا الوسطى، منطقة سهلية منبسطة، تسهل فيها عملية الحركة والتنقل، المساحات الصالحة للزراعة واسعة ومتصلة، تتلقى كميات تساقط معتبرة، تضم هذه المنطقة 10 بلديات، و22.09% من المساحة، و42.96% من السكان.

منطقة السهول العليا الجنوبية، منطقة سهلية منبسطة تنتشر بها الشطوط والسبخات، أراضيها أقل خصوبة، وتتلقى كميات مطر أقل، تضم هذه المنطقة 11 بلدية، و26.59% من المساحة، و20.38% من السكان.

المنطقة الجبلية الجنوبية، منطقة متضرسة، جبالها جزء منها تم تشجيره في اطار برنامج "السد الأخضر" والجزء الآخر عبارة عن جبال جرداء، تتلقى كميات تساقط اقل بكثير من الجبال في شمال الولاية، تضم هذه المنطقة 05 بلديات، و10.76% من المساحة، و3.99% من السكان.

انطلاقا من هذا التقطيع الإقليمي، وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المختلفة التي تغطي جوانب هامة للتنمية في مجال الدراسة تم قياس مستويات التنمية وفق مصفوفة على أساس قاعدة "الرتبة * التكرار" حسب الوحدات الإدارية التي تتوفر فيها البيانات الإحصائية، وكانت النتائج المتحصل عليها تثبت أن الاختلال التنموي في المجال كان لصالح السهول العليا.

حيث أن المنطقة الأقل تنمية هي المنطقة الجبلية الجنوبية، حيث التضاريس الوعرة ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا ما جعل بعض بلديات المنطقة تعرف هجرة مغادرة معتبرة.

في حين أن المنطقة أكثر تنمية هي منطقة السهول العليا الوسطى، وهي منطقة سهلية منبسطة بها أهم المراكز الحضرية في الولاية المتمثلة أساسا في مدينتي سطيف (320 ألف نسمة)، والعلمة (200 ألف

نسمة)، تتمتع باتصالية جيدة من خلال شبكة طرق ووصلات هامة (يمر بها الطريق السيار شرق – غرب، خط السكة الحديدية، الطريق الوطني رقم 05 ...الخ) تسمح لها بسهول التنقل والاندماج في الفضاء الوطني، كما تتركز بالمنطقة أكبر المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

لكن، الدراسة التحليلية لخريطة مستويات التنمية تبين أن هناك فوارق تنموية داخل كل منطقة، فمنطقة الجبلية الشمالية مثلا تحضى بعض البلديات فيها بمستوى تنمية جيد على غرار بلديتي بوقاعة وبني ورثيلان.

في حين أننا نجد في منطقة السهول العليا الوسطى - وهي المنطقة ذات مستوى التنمية الأعلى - بلديات ترتب في مستوى التنمية الضعيف على غرار بلدية القلتة الزرقاء.

الدراسة التحليلية للاستثمار - باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية – في منطقة الدراسة، مجسدا في البرامج التنموية العمومية المختلفة، والاستثمار الخاص الذي تم رصده من خلال نشاط المؤسسات الداعمة والمرافقة له، تؤكد أن الاستثمار في الواقع بدل أن يقلل من الفوارق المجالية في الإقليم فهو يعمل على تعميقها وتجذيرها.

فنشاط المؤسسات والهيئات التي تدعم، تؤطر وترافق الاستثمار الخاص والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار *(CALPIREF)*، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)*، لا تراعي التوازن بين الجهات إطلاقا، لذلك نجد نصيب المناطق من هذه الاستثمارات متباين جدا، وهذا ما أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الأقل حضا من نشاط هذه الهيئات والمؤسسات.

لقد خصصت الدولة برامج خاصة لتنمية المناطق الأكثر حرمانا، مثل برنامج تنمية الجنوب، وبرنامج تنمية الهضاب العليا، هذا الأخير استفادت ولاية سطيف منه، حيث مست المشاريع المسجلة ضمن هذا البرنامج عدد من بلديات منطقة الدراسة، وما يميز تطبيق هذا البرنامج في ولاية سطيف، أولا: ضعف الغلاف المالي المخصص، ثانيا: هذا البرنامج محدود زمنيا (ليس مستمرا) حيث استفادت الولاية خلال الفترة 2000 – 2017 مرتين فقط سنة 2006 و2009، ثالثا: لم تراع الفوارق بين البلديات. وعليه فهذا البرامج أعطى دفعة تنموية للولاية لكنه لم يعالج الفوارق الموجودة في الإقليم.

- التوصيات والاقتراحات

- تدارك تأخر الدولة الجزائرية في وضع سياسة جدية لتهيئة الإقليم الوطني عامة، والأقاليم المحلية خاصة، بل أغلب عناصر هذه السياسة الموضوعة لا زالت على المستوى النظري فقط مما يجعل المجال الوطني متفاوت من حيث مستوى البنية التحتية والهياكل القاعدية والتجهيزات والمنظر العام، لأن تحقيق التنمية المتوازنة مرهون بهيكلة المنظومة الترابية في الجزائر، ووضع أسس سليمة لإعادة صياغة المخططات الوطنية والإقليمية والمحلية مرتبط بتوفر إرادة سياسية متبصرة لحقائق التراب الوطني والمتغيرات الإقليمية والعالمية.

- التنمية المحلية هي المدخل لمعالجة الاختلالات المجالية مثلما هو ثابت من خلال تجارب الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعليه فالتفكير في معالجة مسألة الفوارق والاختلالات المجالية يحتم الانتقال من المقياس الماكرو - مجالي إلى المستوى الميكرو – مجالي. أي الانتقال من نمط "الدولة الراعية" إلى نمط يفسح المجال أمام التنمية التشاركية ويدعم اللامركزية. فالثقافة المحلية ثرية بقيم ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية، لكن بروز فكرة الاعتماد على الدعم من الدولة أفسدت هذا رأس المال الاجتماعي، لأنه من الضروري تطوير ثقافة العمل الاجتماعي بدل انتظار تدخل الدولة، والانتقال إلى الشراكة البناءة في تحقيق التنمية التي يديرها المجتمع المحلي.

- تشديد الدور الرقابي لأجهزة الدولة على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، لأنه كثيرا ما تخصص أغلفة مالية معتبرة لكن العائد التنموي بالنسبة للسكان يكون قليلا، وهذا ما يفسر الاحتجاجات الاجتماعية التي تظهر بين الحين والآخر.

- يمتاز إقليم الدراسة بتباين كبير في المكونات الطبيعية، وبالتالي الثراء والتنوع في الموارد، إضافة إلى الثراء والتنوع في رأس المال البشري وهذا ما يعطى فرصا كبيرة للتكامل بين جهات الولاية المختلفة، ويسمح باستثمار كل الطاقات الكامنة لكل جهة.

- إدراج البعد البيئي في عملية التنمية عن طريق زيادة مخصصات البرامج التي تهتم بالبيئة من أجل الحفاظ على الموارد في مناطق الولاية المختلفة خاصة المناطق الأكثر هشاشة وحساسية للتدخل البشري، تنزيلا لمبادئ الاستدامة.

- توسيع نشاط المؤسسات والهيئات التي تدعم وتؤطر الاستثمار الخاص على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر...الخ، ليشمل كل مناطق الولاية وذلك عن طريق تشجيع مواطني البلديات والمناطق الأقل تنمية على الاستفادة من الفرص التي تمنحها. ويمكن أن يلعب الإعلام المحلي دورا هاما في هذا الإطار.

- تنويع وإثراء اقتصاد المناطق المختلفة، الجبلية والسهلية حسب مؤهلات وخصوصية كل منطقة، فالسياحة والصناعات الغذائية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنمية هذه المناطق فهي ممكنة التجسيد، إذ لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولا تكنولوجيا عالية.

- الاهتمام بتوازن توزيع السكان في المجال، عن طريق التنمية العمرانية للتجمعات الحضرية في شمال الولاية وجنوبها، من أجل الحد من تضخم مدينتي سطيف والعلمة اللتان تعرفان نموا سكانيا مستمرا ومتزايدا، وهذا ما خلق ضغطا كبيرا على الخدمات في المدينتين.

مـلاحـق

الملحق رقم (01): التقسيم الإداري لولاية سطيف

الدوائر	البلديات	العدد
سطيف	سطيف	01
عين أرنات	عين أرنات، عين عباسة، أوريسيا، مزلوق	04
عين أزال	عين أزال، عين لحجر، بيضاء برج، بئر حدادة	04
عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان	03
عين ولمان	عين ولمان، قلال، قصر الأبطال، أولاد سي احمد	04
عموشة	عموشة، وادي البارد، تيزي نبشار	03
بابور	بابور، سرج الغول	02
بني عزيز	بني عزيز، عين السبت، معاوية	03
بني ورتيلان	بني ورتيلان، عين لقراح، بني شبانه، بني موجلي	04
بئر العرش	بئر العرش، البلاعة، الولجة، تاشودة	04
بوعنداس	بوعنداس، ايت نوال مزادة، ايت تيزي، بوسلام	04
بوقاعة	بوقاعة، عين الروى، بني وسين	03
جميلة	جميلة، بني فودة	02
العلمة	العلمة، القلتة الزرقاء ، بازر سكرة	03
قجال	قجال، أولاد صابر	02
قنزات	قنزات، حربيل	02
حمام قرقور	حمام قرقور، ذراع قبيلة	02
حمام السخنة	حمام السخنة، طاية، التلة	03
ماوكلان	ماوكلان، تالة ايفاسن	02
صالح باي	صالح باي، بوطالب، الحامة، أولاد تبان، الرصفة	05

الملحق رقم (02): أسماء بعض بلديات ومناطق سطيف قبل وبعد الاستقلال

التسمية الاستعمارية	التسمية بعد الاستقلال
AMPERE	عين أزال
BEHAGELE	عين الحجر
CHASSELOUP LAUBAT	قجال
CHEVREUL	عرباون
COLBERT	عين ولمان
COLIGNY	بحيرة
LAFAYETTE	بوقاعة
MAC DONALD	المهدية
NAVARINE	بئر العرش
PASCAL	صالح باي
PERIGOTVILLE	عين الكبيرة
PERRE CURIE	أم العجول
SAINT-ARNAUD	العلمة
SILLEGUE	بني فودة

Armand de CAMBORIEUX, op.cit, p182

الملحق رقم (03): عدد السكان والكثافة السكانية في ولاية سطيف حسب البلديات

البلدية	2008	2017	الكثافة السكانية سنة 2017
بابور	15762	17664	124
آيت تيزى	6983	7331	201
ايت نوال مزادة	5630	5839	230
عين السبت	14798	16998	232
سرج الغول	9311	10025	102
واد البارد	2333	2557	51
بني موحلى	8521	8951	336
بوعنداس	16966	21881	601
بني عزيز	19383	23584	417
بوسلام	16095	16344	267
بني شبانة	13174	13819	188
تالة ايفاسن	20337	22494	397
بني ورثيلان	10591	13067	181
ذراع قبيلة	14977	16611	275
عين لقراج	14668	15656	278
ماوكلان	15715	18283	208
حمام القرقور	15853	18524	242
حربيل	3675	4213	49
بوقاعة	30987	39953	664
قنزات	3541	3835	62
المنطقة الجبلية الشمالية	**259300**	**297629**	**200**
تيزي نبشار	21086	23442	327
معاوية	7005	7795	93
الدهامشة	9141	10272	98
عموشة	22767	29313	341
عين الكبيرة	36295	46760	730
جميلة	24145	28509	188
عين الروى	11499	14463	126

عين عباسة	16770	20559	126
اولاد عدوان	9613	11426	414
بنى فودة	17667	20833	131
الاوريسيا	18087	24145	205
بنى وسين	11220	13335	236
تاشودة	7578	9611	118
بلاعة	14666	17062	220
منطقة أقدام الجبال	**227539**	**277525**	**167**
أولاد صابر	12510	16454	137
القلتة الزرقاء	15472	18383	137
عين أرنات	43551	57778	285
سطيف	288461	370449	2910
العلمة	155038	218155	2940
بئر العرش	24995	31340	224
مزلوق	16976	20783	153
قجال	33685	41841	181
بازر صخرة	27996	33054	210
قلال	21385	27995	223
منطقة السهول العليا الوسطى	**640069**	**836232**	**442**
الولجة	8592	10142	68
عين الحجر	34338	44998	200
حمام السخنة	13439	18231	101
التلة	7562	8783	76
قصر الأبطال	23833	29118	246
الطاية	10302	12004	84
بئر حدادة	20860	25579	224
عين ولمان	73831	98393	575
بيضاء برج	35276	43186	296
عين أزال	48487	60809	258
صالح باي	27175	32595	230

منطقة السهول العليا الجنوبية	303695	383838	174
أولاد سي احمد	10238	12024	117
أولاد تبان	10385	12940	73
الرصفة	16075	18954	103
الحامة	13223	16644	168
بوطالب	9456	10700	76
المنطقة الجبلية الجنوبية	59377	71262	84

ONS, RGPH, 2008+ DPSB, W. Serif A.S 2017

الملحق رقم (04): توزيع السكان حسب الفئات العمرية سنة 1987

الفئات	الذكور	النسبة	الاناث	النسبة	المجموع	النسبة
0 – 4 سنوات	96549	9,69	91435	9,18	187984	18,87
4 – 9 سنوات	80799	8,11	77115	7,74	157914	15,85
10 – 14 سنة	65012	6,53	61788	6,20	126800	12,73
15 – 19 سنة	50940	5,11	50509	5,07	101449	10,18
20 – 24 سنة	45186	4,54	45146	4,53	90332	9,07
25 – 29 سنة	37754	3,79	38235	3,84	75989	7,63
30 – 34 سنة	31949	3,21	28865	2,90	60814	6,10
35 – 39 سنة	23924	2,40	21814	2,19	45738	4,59
40 – 44 سنة	12414	1,25	14543	1,46	26957	2,71
45 – 49 سنة	11711	1,18	14312	1,44	26023	2,61
50 – 54 سنة	11821	1,19	14573	1,46	26394	2,65
55 – 59 سنة	10626	1,07	12213	1,23	22839	2,29
60 – 64 سنة	8216	0,82	8486	0,85	16702	1,68
65 – 69 سنة	6589	0,66	6437	0,65	13026	1,31
70 – 74 سنة	1159	0,12	4460	0,45	5619	0,56
75 – 79 سنة	5946	0,60	5674	0,57	11620	1,17
أكثر من 80 سنة	-	-		-	-	-
غ.م	-	-		-	-	-

ONS, RGPH 1987

الملحق رقم (05): توزيع السكان حسب الفئات العمرية سنة 1998

الفئات	الذكور	النسبة	الإناث	النسبة	المجموع	النسبة
0 – 4 سنوات	76094	5,80	73009	5,57	149103	11,37
4 – 9 سنوات	88992	6,79	85698	6,53	174690	13,32
10 – 14 سنة	93878	7,16	90289	6,88	184167	14,04
15 – 19 سنة	83102	6,34	80389	6,13	163491	12,47
20 – 24 سنة	67126	5,12	65457	4,99	132583	10,11
25 – 29 سنة	52839	4,03	51601	3,93	104440	7,96
30 – 34 سنة	43292	3,30	42570	3,25	85862	6,55
35 – 39 سنة	38407	2,93	37322	2,85	75729	5,77
40 – 44 سنة	29659	2,26	29931	2,28	59590	4,54
45 – 49 سنة	24382	1,86	23228	1,77	47610	3,63
50 – 54 سنة	13598	1,04	14871	1,13	28469	2,17
55 – 59 سنة	12346	0,94	13868	1,06	26214	2,00
60 – 64 سنة	12297	0,94	13617	1,04	25914	1,98
65 – 69 سنة	10703	0,82	10876	0,83	21579	1,65
70 – 74 سنة	6561	0,50	7112	0,54	13673	1,04
75 – 79 سنة	4538	0,35	4456	0,34	8994	0,69
أكثرمن 80 سنة	4249	0,32	4821	0,37	9070	0,69
غ.م	75	0,01	160	0,01	235	0,02

ONS, RGPH 1998

الملحق رقم (06): توزيع السكان حسب الفئات العمرية سنة 2008

الفئات	الذكور	الاناث	المجموع
0 – 4 سنوات	77 222	73 297	150 519
4 – 9 سنوات	62 700	61 217	123 917
10 – 14 سنة	75 101	72 249	147 349
15 – 19 سنة	87 369	84 269	171 638
20 – 24 سنة	90 392	86 466	176 858
25 – 29 سنة	78 193	73 823	152 017
30 – 34 سنة	60 731	58 867	119 597
35 – 39 سنة	46 734	46 805	93 538
40 – 44 سنة	40 396	40 728	81 124
45 – 49 سنة	36 017	36 252	72 269
50 – 54 سنة	28 990	27 951	56 941
55 – 59 سنة	22 833	21 353	44 185
60 – 64 سنة	13 393	13 577	26 969
65 – 69 سنة	11 912	12 304	24 215
70 – 74 سنة	10 281	10 475	20 756
75 – 79 سنة	7 611	7 193	14 804
80 – 84 سنة	3 840	3 617	7 457
أكثر من 85 سنة	2 479	2 610	5 090
غ.م	243	495	737

ONS, RGPH, 2008

الملحق رقم (07): التجمع والتبعثر في ولاية سطيف سنة 2008

البلديات	تجمع حضري رئيسي	النسبة (%)	تجمع حضري ثانوي	النسبة (%)	المنطقة المبعثرة	النسبة (%)	المجموع
بابور	5962	37.83	1668	10.58	8132	51.59	15762
آيت تيزي	632	9.05	3099	44.38	3252	46.57	6983
آيت نوال مزادة	1903	33.80	1842	32.72	1885	33.48	5630
عين السبت	6819	46.08	0	0.00	7978	53.91	14798
سرج الغول	1074	11.53	0	0.00	8237	88.47	9311
وادي البارد	0	0.00	0	0.00	2333	100	2333
بنى محلى	5790	67.95	2056	24.13	675	7.92	8521
بوعنداس	5015	29.56	6956	41.00	4995	29.44	16966
بنى عزيز	8196	42.28	5390	27.81	5797	29.91	19383
بوسلام	4518	28.07	9463	58.79	2114	13.13	16095
بنى شبانة	4460	33.85	7353	55.81	1361	10.33	13174
تالة إيفاسن	7061	34.72	3552	17.47	9724	47.81	20337
بنى ورثيلان	4701	44.39	5274	49.80	616	5.82	10591
ذراع قبيلة	2526	16.87	7966	53.19	4485	29.95	14977
عين لقراج	4718	32.17	8511	58.02	1440	9.82	14668
موكلان	2964	18.86	2919	18.57	9832	62.56	15715
حمام القرقور	9432	59.50	4275	26.97	2145	13.53	15853
حربيل	1595	43.40	1585	43.13	495	13.47	3675
بوقاعة	22490	72.58	4836	15.61	3661	11.81	30987
قنزات	1844	52.08	1006	28.41	691	19.51	3541
المنطقة الجبلية الشمالية	**101700**	**39.22**	**77751**	**29.99**	**79848**	**30.**	**259300**
تيزى نبشار	6393	30.32	1135	5.38	13559	64.30	21086
معاوية	3931	56.12	0	0.00	3074	43.88	7005
الدهامشة	3058	33.45	2106	23.04	3977	43.51	9141
عموشة	13411	58.91	3541	15.55	5815	25.54	22767

العين الكبيرة	24075	66.33	5632	15.52	6588	18.15	36295
جميلة	9244	38.29	7434	30.79	7467	30.93	24145
عين الروى	6541	56.88	1758	15.29	3200	27.83	11499
عين عباسة	8987	53.59	4581	27.32	3203	19.10	16770
أولاد عدوان	5312	55.26	3787	39.39	513	5.34	9613
بنى فودة	7665	43.39	1979	11.20	8024	45.42	17667
الوريسية	11851	65.52	3141	17.37	3095	17.11	18087
بنى حسين	4888	43.57	5224	46.56	1108	9.88	11220
تاشودة	1817	23.98	0	0.00	5761	76.02	7578
بلاعة	5772	39.36	1016	6.93	7878	53.72	14666
منطقة أقدام الجبال	**112945**	**49.64**	**41334**	**18.17**	**73262**	**32.2**	**227539**
أولاد صابر	2363	18.89	5370	42.93	4777	38.19	12510
القلتة الزرقاء	4769	30.82	955	6.17	9747	63.00	15472
عين أرنات	25315	58.13	15880	36.46	2357	5.41	43551
سطيف	252127	87.40	32182	11.16	4152	1.44	288461
العلمة	145380	93.77	4565	2.94	5093	3.29	155038
بئر العرش	11698	46.80	3453	13.81	9844	39.38	24995
مزلوق	6374	37.55	4990	29.39	5612	33.06	16976
قجال	8193	24.32	9821	29.16	15671	46.52	33685
بازر الصخرة	6500	23.22	5627	20.10	15869	56.68	27996
قلال	2712	12.68	7285	34.07	11388	53.25	21385
منطقة السهول العليا الوسطى	**465431**	**72.72**	**90128**	**14.08**	**84510**	**13.2**	**640069**
الولجة	1722	20.04	1065	12.40	5805	67.56	8592
عين الحجر	9810	28.57	2410	7.02	22119	64.42	34338
حمام السخنة	6471	48.15	577	4.29	6391	47.56	13439
التلة	2035	26.91	673	8.90	4854	64.19	7562
قصر الأبطال	8924	37.44	2533	10.63	12376	51.93	23833
الطاية	1928	18.71	3693	35.85	4681	45.44	10302

بئرحدادة	4512	21.63	1106	5.30	15242	73.07	20860
عين أولمان	51207	69.36	10537	14.27	12087	16.37	73831
بيضاء برج	9145	25.92	2929	8.30	23202	65.77	35276
عين أزال	37970	78.31	2252	4.64	8265	17.05	48487
صالح باي	19471	71.65	6713	24.70	990	3.64	27175
منطقة السهول العليا الجنوبية	**153195**	**50.44**	**34488**	**11.36**	**116012**	**38.2**	**303695**
أولادى سي أحمد	2563	25.03	3998	39.05	3677	35.92	10238
أولاد تبان	5322	51.25	0	0.00	5063	48.75	10385
الرصفة	1316	8.19	6328	39.37	8431	52.45	16075
الحامة	8636	65.31	4426	33.47	162	1.23	13223
بوطالب	5347	56.55	987	10.44	3122	33.02	9456
المنطقة الجبلية الجنوبية	**23184**	**39.04**	**15739**	**26.51**	**20455**	**34.51**	**59377**
المجموع	856457	57.48	259437	17.41	374086	25.11	1489980

ONS, RGPH, 2008

ملحق رقم (08): الربط بالشبكات الأساسية في ولاية سطيف سنتي 2008، 2016

البلديات	الكهرباء		الغاز الطبيعي		الصرف الصحي		الماء الصالح للشرب	
	2008	2016	2008	2016	2008	2016	2008	2015
بابور	95.7	97.96	2.2	97.96	40.9	89	54.9	65
آيت تيزي	95.9	94.87	1.4	94.87	18.6	86.25	45.9	82
آيت نوال مزادة	96.5	95.1	1.1	95.1	60.8	85.5	81.3	90
عين السبت	96.5	98.21	4	98.21	49	87	59.9	85
سرج الغول	92.1	98.35	1.5	98.35	13.7	96.5	36.9	75
وادي البارد	97.3	90.16	0.8	90.16	54.5	77.8	91.8	90
بنى محلى	97.7	97.91	2.8	97.91	58.4	95	79.7	80
بوعنداس	97	99.05	3.1	99.05	57.8	85.5	72.5	80
بنى عزيز	94.8	98.89	2.9	98.89	74.2	84.5	83.1	88
بوسلام	97.5	98.84	1.9	98.84	49.9	79.9	72.3	83
بنى شبانة	98.4	98.57	1.8	98.57	58.7	91.5	44.3	96
تالة إيفاسن	94.1	96.65	2.5	96.65	60.5	88.5	59.7	91
بنى ورثيلان	98	96.81	2.9	96.81	59	94.5	69.5	97
تيزى نبشار	90.2	98.54	3.5	98.54	36.7	96	80.1	98
ذراع قبيلة	95.3	97.31	1.3	97.31	52.8	91.5	69.9	100
عين لقراج	96.5	99.06	3.9	99.06	73	90	36.1	85
موكلان	94.2	96.92	2.2	96.92	54.6	93.9	53.9	75
معاوية	96.8	97.08	3.6	97.08	67.2	92.5	67.3	90
الدهامشة	95.9	94.84	2.3	94.84	69.6	90	76.4	95
عموشة	95.7	99.38	2.8	99.38	76.4	91.75	83.3	95
العين الكبيرة	96.3	99.08	79.9	99.08	82	89	94.6	98.32
جميلة	97.4	99.46	2	99.46	57.6	87	74.6	90
حمام القرقور	95.7	99.03	60.5	99.03	77.4	88	87.2	99
عين الروى	98.1	99.88	73.5	99.88	79.9	88.5	79.5	99
حربيل	96.9	98.18	2.4	98.18	71.3	83.5	75.9	88
عين عباسة	96.7	98.83	3.1	98.83	82.6	85	86.3	96
بوقاعة	98.3	99.18	85.6	99.18	92.6	90.2	86.3	99
قنزات	94.6	99.21	10.6	99.21	76.7	88.5	74	87
أولاد عدوان	97.3	97.53	95.4	97.53	90.1	89	93.9	97

بنى فودة	96.5	98.91	3.9	98.91	62.9	87	74.2	87
الوريسية	97.2	99.55	62.2	99.55	88.6	78	90.2	96
بنى حسين	98.9	98.32	88.9	98.32	85.6	82	92.4	99
تاشورة	95.7	96.6	0.8	96.6	31.2	90.43	53	100
بلاعة	97.7	98.77	8.1	98.77	41.2	86	62.5	100
أولاد صابر	95.8	99.45	2.2	99.45	59.6	86	81.4	95
القلتة الزرقاء	93.4	99.18	4	99.18	40.3	90	52.4	82
عين أرنات	97.5	99.58	78.2	99.58	92.7	85	92.7	98
سطيف	98.1	99.96	93.6	99.96	95.5	93	93.8	99
العلمة	98.2	99.89	86.5	99.89	92.9	87	84.9	95
بئر العرش	95.8	99.19	41.8	99.19	49.4	94.8	66.2	100
الولجة	96.4	93.22	4.4	93.22	30.7	89.5	43.5	100
مزلوق	91.5	98.85	55.8	98.85	70.7	87.5	69.6	90
قجال	96.4	99.48	51.6	99.48	51.6	86	56.8	85
بازر الصخرة	98.7	98.78	44.2	98.78	42.6	86	66.6	85
قلال	95.2	98.65	13.3	98.65	31.9	87	50	96
عين الحجر	94.5	98.26	2.8	98.26	31.9	83	58.6	67
حمام السخنة	97.8	98.65	3	98.65	52.4	85	88.6	92
التلة	97	94.69	1.3	94.69	27.9	87	78.9	94
قصر الأبطال	95	99.02	15.4	99.02	45.6	88.8	73.7	92
الطاية	93.4	94.07	1.1	94.07	43.2	89	84.1	93
بئر حدادة	95.3	98.22	3.4	98.22	16.3	91.25	50.7	60
عين أولمان	96.8	99.66	65.1	99.66	76.7	89.6	83.4	99
أولادى سي أحمد	96.8	97.82	1.5	97.82	16.6	85	87.6	90
بيضاء برج	93.5	98.15	3.6	98.15	28.5	85	54.8	72
عين ازال	96.3	98.88	70.2	98.88	78.4	88.5	86	95
صالح باي	99.1	99.45	67.2	99.45	78.6	89	95	98
أولاد تبان	97.7	97.88	2.3	97.88	58.8	86.67	62.1	70
الرصفة	97	97.98	2.4	97.98	34	93	56.7	75
الحامة	94	97.34	2.7	97.34	67.8	93.8	83.6	80
بوطالب	97.9	97.6	1.6	97.6	30.2	75.5	46.5	79

مديرية الطاقة والمناجم لولاية سطيف+ *ONS, RGPH, 2008*

ملحق رقم (09): توزيع قيم الاستثمار الخاصة ببرامج التنمية البلدية المبرمجة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) حسب المناطق الطبيعية المتجانسة في ولاية سطيف

1 - برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

	عدد المشاريع	النسبة (%)	الكلفة *1000(دج)	النسبة (%)	عدد السكان 2002	نصيب الفرد دج/فرد
المنطقة الجبلية الشمالية	86	28.2	246357000	27.62	282284	872
منطقة أقدام الجبال	72	23.61	180650000	20.25	236444	764
المنطقة السهول العليا الوسطى	58	19.02	216800000	24.3	574508	377
المنطقة السهول العليا الجنوبية	59	19.34	182746000	20.49	288938	632
المنطقة الجبلية الجنوبية	30	9.83	65500000	7.34	56558	1158
المجموع	**305**	**100**	**892053**	**100**	**1438732**	**620**

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

2 - برامج برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

	عدد المشاريع	النسبة (%)	الكلفة *1000 دج	النسبة (%)	عدد السكان 2008	نصيب الفرد دج/فرد
المنطقة الجبلية الشمالية	913	34.32	4068612	27.76	290357	14012
منطقة أقدام الجبال	640	24.06	2772927	18.92	244301	11350
منطقة السهول العليا الوسطى	429	16.13	3731525	25.46	601770	6200
منطقة السهول العليا الجنوبية	486	18.27	2803920	19.14	299601	9358
المنطقة الجبلية الجنوبية	192	7.22	1278276	8.72	58420	21880
المجموع	**2660**	**100**	**14655260**	**100**	**1494449**	**9806**

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif + ONS, RGPH 2008*

3 - برامج برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

	عدد المشاريع	النسبة (%)	مبلغ الاستثمار *1000دج	النسبة (%)	عدد السكان 2012	نصيب الفرد دج/فرد
المنطقة الجبلية الشمالية	916	33.01	6709579	31.62	277179	24206
منطقة أقدام الجبال	637	22.95	3966829	18.7	250478	15837
منطقة السهول العليا الوسطى	420	15.14	4635081	21.85	731432	6337
منطقة السهول العليا الجنوبية	573	20.65	3940488	18.57	338444	11642
المنطقة الجبلية الجنوبية	229	8.25	1965438	9.26	64262	30584
المجموع	**2775**	**100**	**21217415**	**100**	**1661795**	**12767**

إنجاز شخصي بالاعتماد على *DPSB, W. Sétif*

الملحق رقم (10): توزيع عدد المشاريع، مناصب العمل، الكلفة المالية لمشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* (2005-2014)

البلديات	عدد المشاريع	مناصب الشغل	المبلغ (مليون دج)
بابور	21	46	214
آيت تيزي	18	46	186
آيت نوال امزادة	9	29	79
عين السبت	13	50	178
سرج الغول	14	23	141
واد البارد	0	0	0
بني موحلي	8	12	46
بوعنداس	94	563	3413
بني عزيز	56	169	1000
بوسلام	29	142	552
بني شبانة	16	30	147
تالة ايفاسن	105	672	3775
بني ورثيلان	36	263	628
ذراع قبيلة	25	123	410
عين القراج	18	72	442
ماوكلان	45	131	608
حمام قرقور	41	276	1433
حربيل	4	22	98
بوقاعة	72	424	1709
قنزات	6	22	80
المنطقة الجبلية الشمالية	609	3115	14925
تيزي نبشار	43	297	1164
معاوية	10	50	275
دهامشة	24	128	1169
عموشة	51	360	1664
عين الكبيرة	100	792	2060
جميلة	32	180	538

عين الروى	24	163	628
عين عباسة	11	122	543
اولاد عدوان	22	149	2619
بني فودة	25	291	2954
اوريسا	46	406	1602
بني حسين	4	28	65
تاشودة	5	21	108
بلاعة	1	2	4
منطقة أقدام الجبال	398	2989	15393
اولاد صابر	31	939	2281
قلتة الزرقاء	16	126	948
عين ارنات	109	2704	9402
سطيف	690	14380	73471
العلمة	355	4610	68244
بئر العرش	18	176	638
مزلوق	42	1195	4380
قجال	57	1062	7067
بازر سكرة	34	640	2144
قلال	16	202	1132
منطقة السهول العليا الوسطى	1368	26034	169707
الولجة	4	103	685
عين الحجر	49	319	1646
حمام السخنة	16	352	2324
التلة	1	2	10
قصر الابطال	6	73	364
طاية	8	62	284
بئر حدادة	19	159	1619
عين ولمان	74	1055	3943
بيضاء برج	3	6	21
عين ازال	64	1034	3486

صالح باي	28	458	2037
منطقة السهول العليا الجنوبية	272	3623	16419
اولاد سي احمد	3	18	88
اولاد تبان	1	2	3
الرصفة	5	99	179
الحامة	16	118	347
بوطالب	5	10	43
المنطقة الجبلية الجنوبية	30	247	660

ANDI, W, Sétif

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1 - الكتب:

- إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1997

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003

- ابن الشيخ حكيم، محاضرات ونصوص في ما قبل التاريخ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996

- أحمد أحمد الشيخ، الأرصاد الجوية، جامعة المنصورة، 2004

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

- إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

- الأمين العوض حاج أحمد وآخرون، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أوت2007

- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999

- الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج 4، تحقيق احمد عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 2003

- بشير ربيوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية العوامل والفاعلون، دار مداد، قسنطينة، 2009

- بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة السورية - منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012

- بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية ، ترجمة حمد الطفيلي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002

- تريبلكوف، تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، ترجمة: خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975

- تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

- جان فرانسوا تروان، الماء مؤهل للتنمية وعائق لها، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت

- جان كلود بازو، غيوم بيغو، التاريخ الكامل للعالم، ترجمة : لحسن عيساني، دار الفارابي، بيروت، 2008

- جان كلود برولي، جورج موتان، الأرياف المغاربية: إعادة تشكيل الهياكل والسياسات الفلاحية، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت

- جان ماري بيلت، عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، عدد 189، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1994

- ج جازيس، ج دومينجو، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة: محمد علي بهجت الفاضلي، محمد عبد الحميد الحمادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001

- جورج موتان، التصنيع ظاهرة عامة ذات تأثيرات متنوعة، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت

- حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر – طبيعية، بشرية، اقتصادية، المطبعة العربية، الجزائر، 1968

- ديفيد س. ثورنس، كيف تتحول المدن؟ النظرية المدينية وحياة المدينية، ترجمة: أحمد رمو، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010

- روبار اسكالي، السكان والتحضر، المغرب العربي الإنسان والمجال، ترجمة: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت

- سي دوك لي، فكتور س.ل، ما بعد ري ودي جانيرو: التحدي البيئي، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000

- سيرج لاتوش، تحديات التنمية – من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، ترجمة: ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004

- سيلفي برونيل، التنمية المستدامة – رهان الحاضر، ترجمة: رشيد برهون، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، (مشروع كلمة)، أبو ظبي، 2012

- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – باريس، 1982

- صفوح خير، الجغرافيا موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ودار الفكر، دمشق، 2010

- صلاح الدين الشامي، التنمية ... الجغرافية دعامة التخطيط، ط 2 ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000

- طارق عزيز ساحد، أثار فجر التاريخ في الجزائر ،دار المعرفة، الجزائر، 2011

- عبد الحق لعميري، عشرية الفرصة الأخيرة، الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟، ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، 2015

- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001

- عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب، 2011

- عبد القادر عابد وآخرون، أساسيات علم البيئة، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004

- عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد – من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995

- عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005

- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004

- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشلر والتوزيع، الجزائر، 1979

- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية – المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000

- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969

- عثمان محمد غنيم، المخططات الإقليمية والعمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010

- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط3، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005

- علي بولربح، الفكر الجغرافي المعاصر- آليات التطور، منشورات باب الحكمة، تطوان، 2015

- عيسى علي إبراهيم، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999

- علي سالم أحميدان الشواورة، جابر حلاق، الجغرافيا الطبيعية والبشرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014

- علي لبيب وآخرون، قاموس الجغرافيا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004

- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012

- عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985

- فتيحة فرحاتي، نوميديا من حكم الملك جايا إلى بداية الاحتلال الروماني(213- 46 ق م)، منشورات أبيك، الجزائر، 2007

- فتحي محمد مصيلحي جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية، المنوفية (مصر)، 2001

- ف. دوجلاس موسشيت، منهاج متكامل للتنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000

- قابريال كامبس، في أصول بلاد البربر ماسينيسا أو بداية التاريخ، ترجمة: محمد العربي عقون، المجلس الأعلى للغة العربية، 2010

- ك. إبراهيمي، تمهيد حول ما قبل التاريخ في الجزائر، ترجمة: محمد البشير شنيتي، رشيد بورويبة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007

- مارك كوت، المجال المقلوب، ترجمة خلف الله بوجمعة، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، 2010

- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2007

- محبات الشرابي، الأقاليم السياحية في مصر دراسة في جغرافية السياحة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991

- محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، 2003

- محمد الطاهر العدواني، الجزائر في التاريخ: الجزائر منذ نشأة الحضارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج01، الجزائر، 1984

- محمد الهادي حيرش، التاريخ المغاربي القديم، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992

- محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ، ترجمة جمال مرسي ابن عمار الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981

- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991

- محمد سحنوني، ما قبل التاريخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

- محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة

- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 27، الكويت، سبتمبر 1979

- محمد محمد الهادي، بنوك المعلومات المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية في الوطن العربي، دار المريخ، الرياض، 1983

- محمد منصور، الشبلاق، الهيدرولوجية التطبيقية، منشورات جامعة عمر المختار، 1998

- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005

- ميشال، تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، حامد محمود، دار المريخ، السعودية

- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 100

- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 238، الكويت، أكتوبر 1998

هشام المكي وآخرون، سؤال التنمية في الوطن العربي، مداخل عملية ورؤى نقدية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2014

- هشام محمود الإقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012

- وداد أحمد كيسكو، العولمة والتنمية الاقتصادية- نشأتها، تأثيراتها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002

- ورويك موراي، جغرافيات العولمة قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 2013

- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

2 - الرسائل والأطروحات الجامعية:

- الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016/2015

- بن صفية سفيان، التنمية المحلية في ولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، 2011

- بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة حالة دائرة بريكة – ولاية باتنة، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2012

- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو- مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2012/2011

- خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 1994

- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2011/2010

- دريد فاطمة، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006 – 2007

- رشيد بوفلغط، التنمية المدرسية في الجزائر، بين الإرث التاريخي والتحولات الاجتماعية- المجالية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2001

- سليماني نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافي لتسيير المجال حالة : ولاية سطيف، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009

- شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010

- شواش عبد القادر، الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية: بلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 01، 2013/2012

- طلعت علي محمد، جغرافية التنمية البشرية في محافظة بني سويف، رسالة ماجستير، جامعة بني سويف، 2009

- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2013- 2014

- عزيزة بنت فهد بن عطية الله السلمي، أنماط توزيع الخدمات الترويحية في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2012

- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) - دار السلطان أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014

- عمران عبد الحميد، الديانة المسيحية في المغرب القديم - النشأة والتطور- (180-430م)، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011

- عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات، دراسة حالة مدينة بومرداس، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2008/2007

- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012

-كبيش عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010

- لحسن فرطاس، الفوارق الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة، دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 01، 2014/2013

- لعشيبي الطاهر، الإختلالات المجالية في ولاية ميلة، رسالة ماجستير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2005

- لعشيبي الطاهر، الإختلالات المجالية والتهيئة العمرانية في ولاية الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي، أطروحة دكتوراه، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2014

- محمد شوقي محمد ناصف، جغرافية التنمية في محافظة قنا، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2001

- محمد الحبيب بشاري، دراسات تاريخية لمقاطعة موريطانيا السطايفية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992

- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2005- 2006

- منصور هجرس، إشكالية التخلف وجهود التنمية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف: حالة بلديات عين الكبيرة، دهامشة، أولاد عدوان، عموشة، تيزي نبشار، واد البارد، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008

- هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر في الفترة 200 – 2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007/2006

3 - المقالات:

- أبولاس حميد، الجهوية الموسعة خيار استراتيجي، نحو تحقيق التنمية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد6، 2010

- أحمد السوداني، النظام الجهوي الإسباني (الجماعات المستقلة)، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، جوان 2005

- إدريس لكريني، الجهوية والديموقراطية، مسالك، عدد 18/17، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)

- السعيد الدراجي، الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره، المعيار، العدد 23، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2010

بن صفية سفيان، إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط الجبلية في الجزائر – ولاية برج بوعريريج أنموذجا – مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة سطيف- 2، 2016

- بن ميسي أحسن، الديناميكية الحضرية والتنمية المستدامة، مجلة مخبر التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003

- خالد الغازي، التنظيم الجهوي بفرنسا، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، جوان 2005

- خديجة منصوري، مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية "النشأة والنمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، عدد 15، جوان 2001

- زكرياء الكداني، الجهوية وآفاق التنمية، مسالك، عدد 18/17، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)

- سعيدة رحامنية، "وضعية والخدمات الصحية في الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 02، العدد 11، 2015

- عادل تميم، الجهوية المتقدمة بين إشكالية توزيع الاختصاصات ورهان التوازن، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 111، الرباط، 2013

- عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحددات، جسر التنمية، عدد67 نوفمبر 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

- عبد اللطيف بكور، الجهوية السياسية الايطالية كمرجعية لإفراز صيغة مشروع الجهوية الموسعة بالمغرب، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 6، 2010

- عبد الوهاب الدبيش، مفهوم الجهة في العصر الوسيط - بحث في أدبيات الجغراقيا التاريخية، قضايا الجهوية المتقدمة في المغرب، الجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2011

- عبد الوهاب شمام، الدور التنموي المزدوج للجالية الوطنية في الخارج، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، العدد 01، مخبر التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة) العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 37 العدد 03، 2010

- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط عدد 31 السنة 3 جويلة 2004، الكويت

- علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم "من منظور جغرافي بشري" ، مجلة جامعة دمشق، عدد 2 ، 2012

- عمر مشهور، حديثة الجازي، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، مجلة نقابة المحامين، العددان التاسع والعاشر سبتمبر- أكتوبر 2002

- محمد الأسعد، التنظيم الجهوي بالمغرب ومشروع الجهوية المتقدمة: دراسة مقارنة لبعض التجارب، قضايا الجهوية المتقدمة بالمغرب، الجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات، الدار البيضاء، 2011

- محمد الهادي لعروق، التنمية البشرية في الجزائر، مجلة التهيئة العمرانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد 01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر، 2003

- محمد قويسم، مدينة سطيف وضواحيها من خلال كتب الرحلة والجغرافيا في العصر الوسيط، مجلة الحكمة، العدد 07، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2016

- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012

- مصطفى منصور يوسف جهان، التباين المكاني لمحطات الوقود في بلدية مصراتة (دراسة في جغرافية الخدمات)، المجلة العلمية لكلية التربية (جامعة مصراتة), ليبيا, المجلد الأول العدد الخامس, جوان، 2016

- مهتدي بوزكري تساؤلات حول الجهوية بالمغرب من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الموسعة، نوافذ، عدد 46/45، 2010

- نادر سعيد، التنمية البشرية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، رام الله – فلسطين، 1998

- نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 – 2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2011

- و.س ويتنسكاي، الموارد العالمية وعلاقتها بالسكان، تر: فاروق مصطفى إسماعيل، عالم الفكر- المجلد الخامس، العدد 4

- وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصاديةٌ وعلوم التسيير، العدد 08، 2008

- مداخلات الملتقيات:

- آسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة (تونس) يوي 26-27 أفريل، 2012

- بلوناس عبد الله، بوبكير أمال: التخطيط الإقليمي في الجزائر – دراسة للآثار المترتبة عن غياب تخطيط إقليمي شامل وفعال ، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية ، الجمهورية العربية السورية المجلس الأعلى للعلوم جامعة دمشق 26 – 29 جانفي 2007

- بولحواش علاوة، اللامركزية ودورها في التنمية الترابية في الجزائر، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب: نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، أيام 10-12 نوفمبر 2006، ج 01: التنمية المحلية، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، 2008

- جمال حلاوة، أماني هواش، واقع التنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية السياحية دراسة حالة محافظة أريحا في الضفة الغربية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، بجامعة ورقلة (الجزائر) يومي 22 و 23 نوفمبر،2011

- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)- نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 11 و12 مارس 2012

- صليحة مقاوسي، هند جمعوني: نحو مقاربة نظرية حديثة لدراسة التنمية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009 – 2010

- علا سليمان الحكيم، تجربة التخطيط الإقليمي في مصر، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، الجمهورية العربية السورية، المجلس الأعلى للعلوم جامعة دمشق 26 – 29 جانفي 2007

- عمر محمد الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة، المؤتمر العربي الإقليمي" تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة"، القاهرة 15 - 18 ديسمبر 2003

4 – النصوص القانونية، الدراسات والوثائق الإدارية:

4 – 1 - الدولية:

- الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للإنماء - *PNUD*)، تقرير التنمية البشرية، 2015

- الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة - *UNEP*)، الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية،2007، نيروبي كينيا

- الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2009، تخطيط المدن المستدامة : توجهات السياسة العامة، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، نيروبي (كينيا) ، 2009

- الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2013، نيويورك وجنيف، 2013

- البنك الدولي، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، تقرير عن التنمية في العالم في 2009

- اللجنة الاستشارية للجهوية (المملكة المغربية)، الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الكتاب الثالث

- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (مصر)، دراسة مؤشرات الحكم المحلي، 2015

- جوين سوينبرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية - دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، دراسة مشتركة صادرة عن "مدن التغيير"، البنك الدولي ومؤسسة بيرتلزمان سبتمبر 2004

4 – 2 - الوطنية والمحلية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأعداد التالية:

- العدد 06 لسنة 1967، العدد07 لسنة 1969

- الأعداد 97، 100، 101 لسنة 1971، العدد 62 لسنة 1973، العدد 55 لسنة 1974

- العددين 61، 94 لسنة 1976، العدد 23 لسنة 1978، العددين 15، 17 لسنة 1980

- الأعداد 5، 6، 11 لسنة 1984، العددين 07، 51 لسنة 1986، 1986، العدد 5 لسنة 1987

- العدد 28 لسنة 1988، العدد 13 لسنة 1990، العددين 64، 88 لسنة 1993

- العدد 67 لسنة 1994 ، العدد 07 لسنة 1995، العدد 60 لسنة 1997

- العددين 37، 60 لسنة 2000، الأعداد 47، 77 لسنة 2001، العدد 41 لسنة 2004

- العدد 52 لسنة 2005، العدد 27 لسنة 2007، العدد 61 لسنة 2010، العدد 46 لسنة 2016

- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية ، الأعداد التالية:

- العدد 5964، لسنة 2011

- العدد 6380، لسنة 2015

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)*

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني 2001

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (*ANGEM*)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)*

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *(ANSEJ)*

- محافظة الغابات لولاية سطيف

- محطة الأرصاد الجوية - سطيف

- مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف

- مديرية التجارة لولاية سطيف

- مديرية التربية لولاية سطيف

- مديرية الري لولاية سطيف

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف

- مديرية الصحة لولاية سطيف

- مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف

- مديرية الفلاحة لولاية سطيف

مديرية الموارد المائية لولاية سطيف

مديرية النقل لولاية سطيف

5 – الواب غرافيا:

- أحمد محمد عبد العال، دراسات في الفكر الجغرافي، 2006، [متاح على الرابط]،

http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/04.pdf (تاريخ التصفح:2016/03/22)

- أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو في التخطيط الإقليمي، [متاح على الرابط]،
http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/01.pdf (تاريخ التصفح:2016/07/22)

- أحمد كمال الدين عفيفي، نظريات في تخطيط المدن، [متاح على الرابط]،

http://www.cpas-egypt.com/AR/Ahmed_afify_ar.html (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

- الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، [متاح على الرابط]،

https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/declaration.shtml

(تاريخ التصفح 2016/12/12)

– الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة – التصدي لتغير المناخ، [متاح على الرابط]،

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climatechange

(تاريخ التصفح: 2017/03/17)

- الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، [متاح على الموقع]،

http://hdr.undp.org (تاريخ التصفح: 2017/04/17)

- المكتب المرجعي للسكان، دليل السكان، ط 04، [متاح على الموقع]،

https://www.Prb.org (تاريخ التصفح:2015/04/17)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات الممنوحة، [متاح على الرابط]،
www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، [متاح على الرابط]،

https://www.angem.dz/ar/article/presentation (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف والمهام [متاح على الرابط]،

https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ (تاريخ التصفح: 2017/09/16)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، [متاح على الرابط]،

http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos (تاريخ التصفح 2016/06/15)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صناديق الاستثمار، [متاح على الرابط]،
http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement(تاريخ التصفح: 2017/07/12)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهام الوكالة، [متاح على الرابط]،

http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi (تاريخ التصفح: 2016/01/12)

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة مصغرة- التمويل الثلاثي، [متاح على الرابط]،

www.ansej.org.dz/images/flayer/triangulaire_ar.pdf (تاريخ التصفح في 2018/05/18)

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إنشاء مؤسسة مصغرة -التمويل الثنائي، [متاح على الرابط]،

https://www.ansej.org.dz/images/flayer/mix_ar.pdf (تم التصفح في 2018/05/18)

- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بوابة العقار الاقتصادي، [متاح على الرابط]،

http://www.aniref.dz/documents/anirefv008supp.pdf (تاريخ التصفح: 2018/05/19)

- بوابة الوزير الأول (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010 - 2014، [متاح على الرابط]،

http://www.premier-ministre.gov.dz (تاريخ التصفح: 20115/04/12)

- بيان مجلس الوزراء (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) ليوم الاثنين 24 ماي 2010، [متاح على الرابط]،

http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-240510.htm
(تاريخ التصفح 20017/10/22)

- تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة بالجزائر بين الواقع والتحولات العميقة، 16و17 ديسمبر 2008، جامعة الشلف، ص 02 [متاح على الرابط].

www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
(تاريخ التصفح: 2017/09/16)

- حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، [متاح على الرابط]،

http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1909/1763
(تاريخ التصفح: 2017/04/17)

- دستور الجمهورية الايطالية 1947 (المعدل 2012)، [متاح على الرابط]،

www.Constituteproject.org/constitution/Italy_2012 (تاريخ التصفح: 22 مارس 2017)

- دستور الجمهورية الفرنسية 1958 (المعدل 2008)، الباب 12،المادة 72، متاح على الرابط:

(تاريخ التصفح:20
مارس2017)*http://www.Constituteproject.org/constitution/France_2008*

- دستور المملكة الاسبانية 1978(المعدل 2011):الفصل الأول، الباب الثامن، المادة137، [متاح على الرابط]،

www.Constituteproject.org/constitution/Spain_2011 (تاريخ التصفح: 2017/03/22)

- عمر بلهادي، التباينات الإقليمية في تونس، [متاح على الرابط]،
(تاريخ التصفح: 20118/11/20)

http://amorbelhedi.m.a.f.unblog.fr/files/2018/11/disparites-regionales-en-tunisie-flah-manouba-28-11-2018.pdf (تاريخ التصفح: 20118/11/20)

- لمياء بوقريوة، "اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962): دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي"، كان التاريخية، العدد 16، يونيو 2012، [متاح على الرابط]،

www.kanhistorique.org/Archive/2012/Issue16/refugees (تاريخ التصفح: 2018/06/06)

- مؤسسة ب س ر، تاريخ مؤسسة ب س ر، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/historique-bcr (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

مؤسسة ب س ر، تصدير، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/exportation (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

مؤسسة ب س ر، شركة فرعية سانياك، [متاح على الرابط]،

https://www.bcr.dz/ar/fillliale-saniak (تاريخ التصفح: 2017/01/22)

- محمد عبد الرحمن حسن المكاوي، التنمية العمرانية الشاملة لمصر في القرن الواحد والعشرون، [متاح على الرابط]،

https://fr.scribd.com/document/394765969 (تاريخ التصفح: 2018/06/03)

- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 01، العدد01، جانفي 2002، [متاح على الرابط]،

http://arab-api.org/images/publication/pdfs/116/116_develop_bridge1.pdf

(تاريخ التصفح 16/02/12)

- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي رقم 43،+ التقرير الإحصائي السنوي 2017 [متاح على الموقع]، *http://www.oapecorg.org*

- منظمة الصحة العالمية، دستور منظمة الصحة العالمية، [متاح على الرابط]،

www.who.int/governance/eb/who_constitution_ar.pdf (تاريخ التصفح: 2017/03/12)

ثانيا: باللغة الأجنبية

- باللغة الفرنسية:

1–Livres

- Armand de CAMBORIEUX, Sétif et sa Région, Gabelle, 1978
- Charles Gouillon, Annuaire Général de L'Algérie, Année 1880, imprimerie v.peze et c^{ie}, Alger
- Christian Courtois, les Vandales et l'Afrique, arts et métiers graphiques, Paris, 1955
- Diehl charles, l'Afrique Byzintine, Histoire de la domination Byzantine en Afrique 533-709, ernest leroux editeur, Paris, 1896
- E. Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, Tome Troisième, libraire militaire, Paris, 1854
- Farid BADACHE, le développement durable, 3 Edition, Eyrolles, Paris, 2010
- Fillias, Achille, Géographie physique et politique de l'Algérie,2e édition. 1873
- François MANCEBO, le développement durable, 2 Edition, Armand colin, Paris, 2013
- Frisch, R.-J, Considérations sur la défense de l'Algérie-Tunisie et l'armée d'Afrique, Henri - Charles-Lavauzelle Editeur militaire, Paris,1899
- Jacques Schnetzler, le développement Algérien, Masson, Paris, 1981
- Jane-marine lasser, Vbique Populus, Peuplement, et mouvement et mouvements de population dans L'Afrique romains de la chut de Carthage a la dynastie des Sévères (146 av J-C – 235 ap J – C), C.N.R.S, 1977
- Jean Arrous, Les théories de la croissance, seuil , Paris, 1999
- Jean-Claude Faur, Caligula et la Maurétanie : la fin de Ptolémée, Klio (Beitrräge zur Alten Geschichte) Berlin, Akademie-Verlage , 1973
- Jean- marie pontier : les contrats de plan entre l'état et les région, presse universitaires de France, 1998
- Hamid A.TEMMAR, L'économie De L'Algérie, Les stratégies de développement (le mythe de Sisyphe), TOME 01, office des publication universitaires, Alger, 2015
- G. Camps et S.Chaker Jugurtha De la Grande a la petite Numidie , encyclopédie berbère, volume 26, 2004
- Louis LESCHE, L'Afrique, Romain, L'imprimerie officielle, Alger, 1950
- L-M. REUSS, A travers l'Algérie, libraire générale de vulgarisation, Paris, 1884

- *Marc COTE, guide D'Algérie - paysage et patrimoine, Media- plus, Constantine, 2006*
- *Marc COTE, L'Algérie espace et société, Media-plus, Constantine, 2005*
- *Marc COTE, L'espace algérien les prémices d'un aménagement, Office des publication Universitaires, Alger, 1983*
- *Marc COTE, mutations rurales en Algérie le cas des hautes plaines l´est, 2eme édition, office publication universitaire, Alger, 1981*
- *Marcel Roncayolo ,La ville et ses territoires, Gallimard, 1990*
- *Martine Berger , Catherine Rhein : planification urbaine et régionale : leçons et perspectives des expériences étrangères, CNRS, Paris, 1992*
- *Michèle Coltelloni-Trannoy, Le royaume de Maurétanie sous Juba II et Ptolémée (25av .J.C – 40 ap J-C), Editions du Centre National de la recherche scientifique, 1997*
- *MILOUDI Boubeker, investissement et stratégie de développement-ENAL OPU, Alger, 1993*
- *N. Duval, «DJEMILA», Encyclopédie berbère, v 16, 1995*
- *Niox Gustave Léon, (1840-1921), Algérie. Géographie physique, librairie militaire de l.Bauboin et C^{e} , Paris, 1884*
- *Niox Gustave Léon, Géographie Militaire, Algérie et Tunisie, Baudoin, Paris, 1890*
- *OCTAVE TEISSIER, ALGERIE, HACHETTE, Paris, 1965*
- *Pierre Salama, Les Voiex Romaines de L'Afrique du nord, Imprimerie official du Gouvernement General de L'Algérie, Alger, 1949, carte hors-texte*
- *Pouget, et Auteure, Esquisse agronomique et agrologique de la région de Sétif, ancienne maison bastide-Jourdan jules carbonal, 1922*
- *P. SELTZER, Le Climat de L'Algérie, Université d Alger, institut de métrologie, Alger, 1946*
- *René cagnat, armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs, imprimerie nationale: L. Leroux, 1913*
- *Robert, Georges, Voyage à travers l'Algérie notes et croquis, imprimerie de c. Rougier, Paris,1891*
- *ROGER BRUNTET , Les Mots de la géographie , dictionnaire critique, la documentation française, 1992*
- *Schrader Franz, Atlas géographie moderne, HACHATTE et C^{IE} , Paris, 1908, Carte N^{O} 17*
- *Stephane .gzell, Atlas archéologie de la l'Algérie, 1911, feuille n^{0} 16 , 364*

- Stephane .gzell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Hachette, TOM 5, Paris, 1920
- Strabon, GEOGRAPHIE, Livre 17, CHAPITRE III : LA LIBYE , 9 -13
- Trousset Pol, Le Tarif de Zaraï: essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne, Antiquité Africaines, N° 38,39, 2002
- Yanne le BOHEC, Histoire de L'Afrique romain, (146-avent J-C- 439 après J-C), Picard, Paris, 2005

2 -Thèses

- CHERMAT Sabah, Etude phytosociologique et pastoral des djebels Youssef et Zdimm (Hautes plaines Sétifiennes),these doctorat, Université Ferhat Abbas Sétif 1, 2013/2014

3 - Articles

- Benzina ben Abdallah Zeineb Du cote dammaedara (Haidara): Musulamii et Musunii Regiani , Antiquites Africaines, v 28 , 1992
- C.EL Briga, «Bou Taleb», Encyclopedie berbere, v10, 1991,pp 1577-1979
- J.Desanges, «Getules», encyclopédie berbère, volume 20, 1998 pp 3063 – 3065
- Jean- pierre LAPORTE, Peuplement et catastrophes naturelles dans l'Afrique du Nord ancienne, actes du troisième colloque international: peuplement du Maghreb antique er médiéval, Sousse, 06-07 mai 2017
- Jérone Carcopino, les «Castella» de la plaine de Sétif, Revue Africaines, V 38,39, 1918

- Marc COTE, Nouvelles territorialités en Algérie, ou va l'Algérie, Editions Kerthala et IREMAM, Paris et Aix-en-Proevence, 2001.
- M. Coltelloni-Trannoy, «juba», encyclopédie berbère vallum 25 2003 pp 3914-3916
- Omar Bessaoud, l'agriculture et la paysannerie en Algérie les grand handicaps, communication au symposium – état des savoirs en sciences sociales et humaines, CRASC, Oran, 20-22 septembre, 2004
- Paul-Albert Fevrier, Aux origines de l'occupation romaine dans les hautes plaines de Sétif, Publications de l'École française de Rome, 1996
- Trousset Pol, Le Tarif de Zaraï: essai sur les circuits commerciaux dans la zone présaharienne, Antiquité Africaines, 38,39, 2002

4 - Etudes et Documents Techniques

- ANAT, Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif

- ANAT, SRAT, Région Programme Hauts Plateaux Este

- DPSB,W. Sétif, annuaire statistique, 2008, 2009, 2010,2012, 2013, 2015, 2016, 2017

- DPSB, W. Sétif, La Wilaya de Sétif par les chiffres, 1987

- DPSB, Wilaya de Sétif par les chiffres, 2008

- DPSB, W. Sétif, la Wilaya de Sétif par les chiffres, 2013

- O N S, Premier Recensement Economique 2011, N° 186

- O N S, R G P H, 1987

- O N S, R G P H, 1998

- O N S, R G P H, 2008

- W. Sétif, Guide de la Wilaya de Sétif, 2007

- Loi n° 62 – 144 du 13 décembre 1962 portant création et fixant les statuts de la Banque Central d Algerie, , journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n°10, du 28 décembre 1962

- Loi n° 62 – 157 du 31 décembre 1962 tendant a la reconduction jusqu'à nouvel ordre de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n° 02, du 11 janvier 1963

- Décret, n° 63 – 189 du 16 mai 1963 portant réorganisation territoriale, des communes journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire, n° 35, du 31 mai,1963

5 –Sits web

- AMC, Présentation, [en ligne], http://www.amc-dz.com/?option=rubrique&idr=43 (consulte le 22/01/2017)

- ANIREF, les Zones d'activités et industrielles,[en ligne], http://www.aniref.dz/index.php/fr/pourquoi-l-algerie/les-zones-industrielles (consulté le 20/ 12/2017)

- Caisse Nationale D'assurance Chômage, , Présentation De La Caisse Nationale D'assurance Chômage, [en ligne], https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_PresentationCNAC.aspx (consulte le 16/08/2017)

- ENPEC, Historique, [en ligne], http://www.enpec.dz/historique.asp, (consulte le 22/12/2016)

- Jean-Marie PONTIER, bilan et perspectives du volet territorial des contrats de plant État-région, [en ligne],
www.gridauh.fr/fileadmin/gridauh/MEDIA/.../40c610367ad6a.pdf, (consulte le 20/04/2017)
- Jun Li et Autres, « Disparité régionale de la Chine », Les Cahiers d'Outre-Mer http://com.revues.org/6170 ; DOI : 10.4000/com.6170 (consulté le 15 septembre 2017)
- Katalyn Kolosy, Le développement local: réflexion pour une définition théorique du concept, [en ligne],
www.globenet.org/archives/web/2006/www.globenet.org/horizon-local/perso/defloc.html (consulte le 27/03/2016)
- Martin Klulambi Pongo, Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone, éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouagadougou le 24/11/2003, [en ligne],
https://fr.slideshare.net/Nomadaid/dmocratie-et-dveloppement-durable-en-afrique-francophone (consulte le 22/07/2017)
- L'ENCYCLOPEDIE de l'Afrique du Nord, Historique Sétif – Ville, [en ligne], http://encyclopedie-afn.org/Historique_Sétif_-_Ville (consulte le 22/08/2017)
- Ministère de l'Intérieur des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, Les nouvelles dispositions en matière d'accès au foncier destine a l'investissement, [en ligne],
http://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/collectivit%C3%A9s-territoriales/dispositif-d-investissement-local.html,(consulte le 19/05/2017)
- Roger Cadieux et d'autres, Le développement local, SOMMET DE MONTREAL,[en ligne],
http://ville.montreal.qc.ca/pls/portal/docs/page/SOMMET_FR/MEDIA/DOCUMENTS/Developpement_local.pdf (consulte le 19/06/2016)
- Société Des Ciment De Ain El Kebira, Présentation De La Société Des Ciment De Ain El Kebira, [en ligne],
http://www.scaek.dz/Apropos, (consulté le 20/01/2018)
- Société Des Ciment De Ain El Kebira, Présentation générale, [en ligne], http://www.scaek.dz/Apropos (consulte le 20/02/2018)
- United nations, Promote Sustainable Development,
https://www.un.org/fr/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html (consulte le 16/06/2016)

- باللغة الانجليزية:

- Oxford English dictionary, advanced learners, Oxford publication,2 Edition

- Jan Nederveen Pieterse, Development Theory Deconstructions/Reconstructions, Second Edition, SAGE, 2010

- fidels-up.org (accessed 15/04/2018)

- The Ramsar Convention And Its Mission AND ITS, [online], www.ramsar.org (accessed 29/05/2018)

- United Nations, Agenda 21, [online], https://sustainabledevelopment.un.org/outcomedocuments/agenda21 (accessed 27/03/2016)

- United Nations, Promote Sustainable Development https://www.un.org/en/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html (accessed 06/16/2016)

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو و التنمية	43
02	تطور معاني التنمية على مر الزمن	64
03	شبكة الضيعات الفلاحية في الجزائر غداة الاستقلال	75
04	بنية صادرات الجزائر (1959-1962)	77
05	عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا	79
06	شبكة التجهيزات في الجزائر سنة 1969	87
07	نسب التبعية الغذائية في الفترة 1975- 1979	89
08	بعض مقاييس التصنيع في الجزائر (حسب البنك الدولي 1981)	91
09	العمالة الصناعية في الجزائر 1974-1975.	91
10	إجمالي الاستثمارات بالمليارات من الدينارات والنسب المئوية	92
11	تطور أسعار البترول (دولار أمريكي/ برميل)	103
12	تطور مديونية الجزائر 2000 – 2010 (مليار دولار)	104
13	المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) حسب القطاعات	108
14	المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2004– 2009) حسب القطاعات	109
15	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال2001 و2009	110
16	المستوطنات الأوروبية قرب مدينة سطيف وعدد سكانها حتى عام 1865	134
17	تطور البلديات المختلطة (الوضعية حتى 31 ديسمبر 1875)	140
18	تطور البلديات المختلطة (الوضعية حتى 31 ديسمبر 1906)	140
19	قبائل ودواوير المنطقة السطايفية 1956	141
20	المعدلات الشهرية والسنوية لدرجات الحرارة عبر المحطات الرئيسية بولاية سطيف	155
21	المعدلات الحرارية الفعالة (أكبر من 10°م)	157
22	مجموع الحرارات ذات القوة الإنمائية لكل شهر.	158
23	درجات الحرارة اللازمة لبعض المحاصيل	159

24	المعدلات الشهرية للتساقط بولاية سطيف	160
25	توزيع كميات الأمطار للمحطات الثلاثة حسب الفصول	160
26	المتوسط السنوي لأيام الجليد	161
27	المتوسط السنوي لأيام هبوب الرياح الجنوبية (السيروكو) في ولاية سطيف	162
28	الحصيلة المائية للأحواض التجميعية	166
29	الموارد المائية السطحية بولاية سطيف	167
30	مصادر المياه السطحية في ولاية سطيف	168
31	الموارد المائية الجوفية بولاية سطيف	169
32	مصادر المياه الجوفية في ولاية سطيف	169
33	المساحة الغابية حسب الأصناف والمساحة التي تشغلها بولاية سطيف	171
34	معدل نمو السكان السنوي في ولايات إقليم السهول العليا الشرقية 1998– 2008	179
35	توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في ولاية سطيف خلال سنتي 1998 و2008	201
36	توزيع السكان والمساحة على المناطق المتجانسة	210
37	توزيع وحدات الإنتاج النباتي في ولاية سطيف	218
38	الثروة الحيوانية في ولاية سطيف	224
39	عدد مؤسسات وعمال قطاع المناجم في ولاية سطيف سنة 2015	230
40	توزيع المحلات حسب نوع النشاط في ولاية سطيف	239
41	توزيع الطلبة حسب التخصصات العلمية بجامعة سطيف 01 سنة 2017	263
42	توزيع الطلبة حسب التخصصات العلمية بجامعة سطيف 02 سنة 2017	263
43	تجهيزات جامعة سطيف 01 سنة 2017	264
44	تجهيزات جامعة سطيف 02 سنة 2017	264
45	القطاعات والهياكل الصحية	267
46	أهم المعالم الأثرية وتوزيعها عبر بلديات ولاية سطيف	271
47	أهم الزوايا والمساجد (المؤسسات الروحية)	272

48	المحطات الاستحمامية في ولاية سطيف	273
49	أهم المواقع السياحية الطبيعية في ولاية سطيف	274
50	توزيع الفنادق حسب الدرجات في ولاية سطيف 2013	275
51	توزيع الفنادق حسب البلديات	276
52	السياحة الصحية: المحطات المعدنية	377
53	النشاط الفندقي - الإقامات الليلية	277
54	تطور طول شبكة الطرق في ولاية سطيف	278
55	حالة الطرق في ولاية سطيف سنة 2013	279
56	مؤشرات قياس مستويات التنمية في ولاية سطيف حسب البلديات	286
57	توزيع رتب بلديات منطقة الدراسة حسب كل مؤشر من ثلاثون مؤشرا	288
58	ترتيب بلديات منطقة الدراسة وفق قاعدة الرتبة * التكرار	289
59	مستويات التنمية حسب المناطق الطبيعية المتجانسة	293
60	نصيب الفرد من المشاريع المخططات البلدية 2001 -2004	302
61	نصيب الفرد من المبلغ المستثمر في مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2005- 2014	324
62	توزيع استثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية سطيف 2005-2014	326
63	تطور قيم الاستثمار للصندوق الوطني للتامين على البطالة 2011-2017	343

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أنواع الأقاليم	21
02	أبعاد التنمية البشرية	54
03	الأبعاد الثلاثة لانعكاسات التنمية المستدامة	59
04	مقطع طبوغرافي شمال – جنوب	156
05	مقطع طبوغرافي شرق – غرب	156
06	وردة الرياح – محطة سطيف (2000 - 2005)	162
07	محطة سطيف - منحنى غوسن	163
08	محطة قنزات – منحنى غوسن	163
09	محطة بوطالب - منحنى غوسن	163
10	تطور عدد السكان في ولاية سطيف	177
11	معدل النمو السنوي للسكان في ولاية سطيف وفي الجزائر	179
12	تطور الكثافة السكانية في ولاية سطيف (نسمة/كم²)	187
13	هرم أعمار السكان في ولاية سطيف سنة 2008	192
14	تطور نسب الفئات العمرية الكبرى في ولاية سطيف	193
15	تطور نسبة السكان المتجمعين والمبعثرين في ولاية سطيف	193
16	نسبة التجمعات الرئيسية، الثانوية والمناطق المبعثرة في ولاية سطيف	194
17	تطور نسبة السكان التحضر وسكان الريف في ولاية سطيف	195
18	منحنى بياني يبين تطور نسبة البطالة في ولاية سطيف	202
19	توزيع الأراضي في ولاية سطيف	215
20	إنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية سطيف سنة 2017/2016	219
21	أكبر خمس بلديات إنتاجا للقمح الصلب في ولاية سطيف	220
22	أكبر خمس بلديات إنتاجا للقمح اللين في ولاية سطيف	220
23	نسب إنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية سطيف	221
24	مردودية بعض المحاصيل الزراعية في ولاية سطيف لسنة 2017/2016	222
25	الثروة الحيوانية في ولاية سطيف سنة 2017	222

26	الإنتاج الحيواني في ولاية سطيف	224
27	توزيع التلاميذ على أطوار التعليم في ولاية سطيف 2014/2013	244
28	تركيب هيئة التدريس حسب المستوى العلمي	262
29	مستويات التنمية في ولاية سطيف بتطبيق قاعدة الرتبة* الحجم	290
30	ترتيب جهات ولاية سطيف حسب قاعدة الرتبة*الحجم	294
31	طبيعة المشاريع المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية 2001- 2004	300
32	توزيع عدد مشاريع المخططات البلدية للتنمية وكلفتها المالية (2001-2004) حسب المناطق المتجانسة في ولاية سطيف	301
33	توزيع قيم الاستثمار للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب المناطق المتجانسة في ولاية سطيف (2005-2009)	300
34	توزيع عدد المشاريع والمخصصات المالية على القطاعات الخاصة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	302
35	توزيع قيم الاستثمار المتعلقة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2005-2009) حسب المناطق المتجانسة	312
36	توزيع عدد المشاريع والأغلفة المالية الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة *(PSD)* خلال 2000-2016 على برامج التنمية في ولاية سطيف	314
37	توزيع عدد المشاريع والأغلفة المالية لبرامج التنمية غير الممركزة في ولاية سطيف حسب القطاعات (2000 – 2016)	315
38	طبيعة برنامج تنمية الهضاب العليا في ولاية سطيف (2006+2009)	317
39	تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف 2005-2014	321
40	تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف حسب المناطق الطبيعية المتجانسة 2005-2014	322
41	توزيع قيم الاستثمار الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية سطيف 2005 – 2014 حسب المناطق الطبيعية المتجانسة	323

42	توزيع قيم الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار في ولاية سطيف 2011-2016	330
43	توزيع قيم الاستثمار حسب المناطق الطبيعية المتجانسة المتعلقة بلجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار في ولاية سطيف 2011-2017	332
44	تطور قيم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف	334
45	تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة	335
46	تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب المناطق المتجانسة	336
47	تطور المبلغ المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب المناطق الطبيعية المتجانسة	337
48	توزيع قيم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 2011-2017 حسب المناطق المتجانسة	339
49	توزيع عدد المشاريع ومبلغ الاستثمار لنشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2011-2017)	344
50	توزيع عدد المشاريع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولاية سطيف حسب المناطق الطبيعية المتجانسة (2011-2017)	346
51	توزيع قيم الاستثمار المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية سطيف حسب المناطق المتجانسة (2011-2018)	352

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
01	الاستعمار الزراعي الرسمي بالجزائر	75
02	الجزائر – المجالات الإقليمية	115
03	الجزائر – التنظيم الإداري لسنة 1956	141
04	إقليم سطيف – تطور الحدود الإدارية	143
05	ولاية سطيف – البلديات والدوائر وفق التقسيم الإداري 1984	143
06	ولاية سطيف في إقليم السهول العليا الشرقية	144
07	الجزائر – موقع ولاية سطيف	145
08	ولاية سطيف في الشرق الجزائري	145
09	ولاية سطيف – توزيع الأزمنة الجيولوجية	149
10	ولاية سطيف – توزيع التربة	151
11	ولاية سطيف – التضاريس	152
12	ولاية سطيف – خريطة الانحدارات	156
13	ولاية سطيف – التساقط	160
14	ولاية سطيف – الشبكة الهيدروغرافية	166
15	ولاية سطيف – توزيع السدود والحواجز المائية	168
16	ولاية سطيف – التحويلات المائية الكبرى	170
17	الغطاء النباتي في ولاية سطيف	172
18	ولاية سطيف- معدل النمو السنوي للسكان في الفترة 1998 2008	181
19	ولاية سطيف- معدل النمو السنوي للسكان في الفترة 1998/1987	181
20	ولاية سطيف – الهجرة حسب البلديات (2010-2017)	183
21	ولاية سطيف – توزيع السكان حسب البلديات سنة 2008	185
22	ولاية سطيف – الكثافة السكانية سنة 1987	189
23	ولاية سطيف – الكثافة السكانية سنة 2008	189
24	ولاية سطيف – توزيع عدد السكان النشطين حسب البلديات سنة 2008	200
25	ولاية سطيف – معدل النشاط سنة 2008.	199
26	ولاية سطيف – نسبة البطالة حسب البلديات سنة 2008	204

27	ولاية سطيف – نسبة البطالة حسب البلديات سنة 2017	204
28	ولاية سطيف – معدل الإعالة حسب البلديات سنة 2008	206
29	ولاية سطيف – المناطق الطبيعية (المناطق المتجانسة)	209
30	ولاية سطيف – توزيع الأراضي المستغلة والمسقية منها	216
31	ولاية سطيف – توزيع النشاطات الصناعية	229
32	ولاية سطيف - توزيع النشاط التجاري حسب البلديات	240
33	ولاية سطيف – نصيب الفرد من المحلات التجارية حسب البلديات	241
34	ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي حسب البلديات سنة 2014/2013	245
35	ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم الابتدائي 2014/2013	246
36	ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم المتوسط حسب البلديات سنة 2014/2013	250
37	ولاية سطيف – توزيع تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط حسب البلديات 2014/2013	250
38	ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في مرحلة التعليم المتوسط حسب البلديات سنة 2014/2013	252
39	ولاية سطيف - معدل التأطير في التعليم المتوسط في ولاية سطيف سنة 2011	252
40	ولاية سطيف – توزيع تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي حسب البلديات سنة 2014/2013	254
41	ولاية سطيف – توزيع مؤسسات التعليم الثانوي حسب البلديات سنة 2014/2013	255
42	ولاية سطيف – معدل إشغال القسم في التعليم الثانوي حسب البلديات سنة 2014/2013	256
43	ولاية سطيف – معدل التأطير في التعليم الثانوي حسب البلديات سنة 2014/2013	257
44	ولاية سطيف – نسبة التمدرس 5 – 16 سنة حسب البلديات سنة 2014/2013	259
45	نسبة تمدرس الاناث 5 – 16 سنة حسب البلديات سنة 2013	259
46	ولاية سطيف – نسبة الأمية لدى البالغين 15 سنة فأكثر حسب البلديات سنة 2008	261
47	ولاية سطيف- نسبة الأمية لدى الإناث 15 سنة فأكثر حسب البلديات سنة 2008	261

48	ولاية سطيف - القطاعات الصحية	264
49	ولاية سطيف – مؤشر سرير/ ساكن حسب البلديات	269
50	ولاية سطيف – الأماكن والتجهيزات السياحية	274
51	ولاية سطيف – شبكة الطرق البرية	280
52	ولاية سطيف – نسب الربط بالشبكات الأساسية	283
53	ولاية سطيف - مستويات التنمية	291
54	ولاية سطيف – توزيع مشاريع المخططات البلدية للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004) حسب البلديات	303
55	ولاية سطيف – توزيع الحصص المالية في المخططات البلدية للتنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004) حسب البلديات	303
56	ولاية سطيف – توزيع الحصص المالية للمخططات البلدية للتنمية المسجلة ضمن برنامج (2005- 2009)	305
57	ولاية سطيف - توزيع عدد مشاريع برامج التنمية البلدية المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حسب البلديات	310
58	ولاية سطيف - توزيع كلفة مشاريع برامج التنمية البلدية المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حسب البلديات	310
59	ولاية سطيف – توزيع الحصص المالية لبرنامج تنمية الهضاب العليا 2006،2009 حسب البلديات المعنية	318
60	ولاية سطيف – توزيع عدد مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات سنة 2011- 2017	338
61	ولاية سطيف – توزيع مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات 2011- 2017	340
62	ولاية سطيف – توزيع الكلفة المالية لمشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية سطيف حسب البلديات 2011- 2017	341
63	ولاية سطيف - توزيع عدد المشاريع للصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب البلديات (2011-2017)	345
64	ولاية سطيف – توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (التمويل الثلاثي) 2011 - 2018	351

65	ولاية سطيف – توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (التمويل الثلاثي) 2011 - 2018	354
66	المنطقة الجبلية الجنوبية	356
67	المنطقة الجبلية الشمالية	359
68	منطقة أقدام الجبال	363
69	منطقة السهول العليا الجنوبية	366
70	منطقة السهول العليا الوسطى	369

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

المقدمة العامة..... 01

الفصل الأول :تنظيم المجال والتنمية المستديمة

تمهيد.....16

أولا: الإقليم، السياسة الإقليمية وتنظيم المجال.....17

1 – مفهوم الإقليم وأسس تحديده.....17

1 – 1 – مفهوم الإقليم.....17

1 – 2 – أسس تحديد الإقليم 19

2 – مفهوم التخطيط الإقليمي.....22

3 - التخطيط الإقليمي والتخطيط القطاعي.....25

4 - التخطيط الإقليمي اللامركزي.....26

4 – 1 – مبررات اعتماد التخطيط الإقليمي اللامركزي.....26

4 – 2 – أهداف التخطيط الإقليمي ومنافعه.....26

4 – 3 – عوائق تطبيق اللامركزية.....27

4 – 4 شروط نجاح التخطيط الإقليمي اللامركزي.....27

5 – السياسة الإقليمية: دراسة حالة بعض الدول.....**28**

5 – 1 - السياسة الإقليمية في فرنسا.....30

5 – 2 - تجربة التخطيط الإقليمي في مصر.....33

5 – 3 – تجربة التخطيط الإقليمي في اسبانيا.....35

5 – 4 – تجربة الجهوية الموسعة في المغرب.....36

ثانيا: التنمية الاجتماعية والاقتصادية أساس تحقيق التنمية المستدامة.....40

1- مفهوم التنمية 40

2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.....42

3 – أشكال التنمية وأصنافها.....43

3 - 1 - التنمية كعملية والتنمية كحالة.....43

3 – 2 – التنمية المخططة والتنمية المبرمجة.....45

3 - 3 – أصنافها.....46

3 – 3 - 1 - التنمية الاقتصادية.....46

3 - 3 - 2 - التنمية الاجتماعية.....49

3 - 3 - 3 – التنمية البشرية.....50

3 - 3 - 4 - التنمية المستديمة.....54

3 - 3 - 5 - التنمية المحلية.....59

ثالثا: الاستثمار كمحرك للتنمية.....65

1 - مفهوم الاستثمار.....65

2 – أنواع الاستثمارات.....66

3 – أهمية الاستثمار وعلاقته بالتنمية 67

خاتمة.....71

الفصل الثاني: السياسات التنموية في الجزائر

تمهيد.....73

أولا: الإرث الاستعماري 74

1 - الإرث الاقتصادي.....74

2 - الإرث الاجتماعي.....78

ثانيا: التنمية في ظل الأسلوب الاشتراكي (1962- 1988).....81

1 – 1962-1965: الخيارات الاشتراكية ومواجهة تحديات الاستقلال.....81

2 – 1965 – 1978: إعادة تشكيل المجال الوطني.....84

3 – 1979 – 1988: إعادة الهيكلة في ظل النهج الاشتراكي.....92

4 – تراكم وتعقد مشاكل التنمية أواخر الثمانينيات.....97

ثالثا: التنمية في ظل اقتصاد السوق (منذ 1988).....99

1 - 1988 – 2000: التحول إلى اقتصاد السوق.....99

2 - منذ 2001: الاستثمار والتنمية في ظل اقتصاد السوق.....103

رابعا: السياسة الإقليمية في الجزائر ومسألة التنمية المتوازنة.....112

خاتمة.....118

الفصل الثالث: ولاية سطيف - الإمكانيات الطبيعية والمؤهلات البشرية

تمهيد.....120

أولا: الهوية التاريخية والتحولات الإدارية في مجال الدراسة.....121

1 - الهوية التاريخية لإقليم الدراسة.....121

1 – 1 - أصل التسمية.....121

1 – 2 – سطيف عبر العصور.....121

2 - التحولات الإدارية في إقليم الدراسة.....138

3 - الموقع والمساحة..... 144

ثانيا: الخصائص والإمكانيات الطبيعية.....147

1 - التركيب الصخري والتربة.....147

2 – التضاريس.....151

3 – المناخ.....157

4 - الشبكة الهيدروغرافية ومصادر المياه.....164

5 - الغطاء النباتي.....170

6 - مزايا وعوائق الإطار الطبيعي.....172

ثالثا: المؤهلات البشرية لإقليم الدراسة.....174

1- تطور السكان.....174

2- معدل نمو السكان..... 177

3- دراسة الهجرة.....182

4- توزيع السكان، الكثافة السكانية والعوامل المتحكمة في التوزيع.....184

5 – تركيب السكان.....191

رابعا: المناطق الطبيعية المتجانسة.....207

1 - معايير وأسس تقطيع إقليم ولاية سطيف.....207

2 - المناطق الطبيعية المتجانسة في ولاية سطيف.....207

خاتمة.....211

الفصل الرابع: القطاعات الاقتصادية ومستويات التنمية في ولاية سطيف

تمهيد.....213

أولا: الفلاحة.....214

1 – توزيع الأراضي (استخدامات الأرض الفلاحية).....214

2- التوزيع المجالي الأراضي الفلاحية.....215

3- العوامل المتحكمة في القطاع الفلاحي.....217

3 - 1 - الطبيعية.....217

3 - 2 – البشرية.....217

4- الإنتاج النباتي والحيواني 218

ثانيا: الصناعة.....227

1 – المؤهلات الصناعية بالولاية.....227

2 – النشاط الصناعي.....229

3 – أثر الصناعة على المجال.....235

ثالثا: الخدمات والبنية الأساسية.....237

1 – الخدمات التجارية.....237

2 - الخدمات التعليمية 243

3 - الخدمات الصحية.....265

4 - الخدمات السياحية.....270

5 – البنية الأساسية.....278

5 – 1 – شبكة النقل.....278

5 - 2 – الشبكات الأساسية (التقنية).....281

رابعا: مستويات التنمية في ولاية سطيف.....284

1 - مؤشرات قياس مستويات التنمية.....286

2 - توزيع رتب بلديات منطقة الدراسة حسب كل مؤشر من ثلاثون مؤشرا.....288

3 - ترتيب بلديات منطقة الدراسة وفق قاعدة الرتبة * التكرار..... 289

3 – تصنيف بلديات المنطقة حسب قاعدة الرتبة * الحجم.....190

خاتمة.....296

الفصل الخامس: الاستثمار وآفاق التهيئة والتنمية في ولاية سطيف

تمهيد.....298

أولا: الاستثمار العمومي في ولاية سطيف.....298

1 – المخططات البلدية للتنمية ***PCD*** 298

1 – 1 - برنامج الإنعاش الاقتصادي ***PSRE*** 299

1 - 2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو ***PCSC*** 304

1 – 3 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي ***PCCE*** 307

2 – البرامج القطاعية غير الممركزة ***PSD***.....313

3 – البرامج الخاصة (برنامج الهضاب العليا - ***PHP***).....316

ثانيا: الاستثمار الخاص.....319

1 – نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ***ANDI***.....319

2 – نشاط لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار ***CALPIREF***.....326

3 – نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ***ANSEJ***.....333

4 – نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ***CNAC*** 342

5 – نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM***.....347

ثالثا: آفاق وبدائل التهيئة والتنمية في ولاية سطيف.....356

1 - المنطقة الجبلية الجنوبية.....356

2 - المنطقة الجبلية الشمالية.....359

3 - منطقة أقدام الجبال.....363

4 - منطقة السهول العليا الجنوبية.....365

5 - السهول العليا الوسطى.....368

خاتمة.....373

الخاتمة العامة.....374

التوصيات والاقتراحات.....377

الملاحق.....379

قائمة المصادر والمراجع.....396

فهرس الجداول.....420

فهرس الأشكال.....423

فهرس الخرائط 466

فهرس الموضوعات.....430

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الفرنسية

ملخص باللغة الانجليزية

الملخص

يعالج هذا البحث مسألة الفوارق الجهوية وإشكالية التنمية في الجزائر من خلال منطقة الدراسة المتمثلة في ولاية سطيف، حيث تطرق البحث إلى مفهوم "التنمية" الواسع الانتشار من جهة والمتشعب والمستخدم بمفاهيم ودلالات مختلفة من جهة ثانية. كما تطرق إلى السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر بما فيها مسألة التنمية الإقليمية كآلية لتحقيق التنمية المتوازنة والعدالة المجالية.

وركز البحث على إقليم الدراسة المتباين طبيعيا، والذي يمكن تقطيعه إلى خمسة جهات متجانسة: المنطقة الجبلية الشمالية، منطقة أقدام الجبال، منطقة السهول العليا الوسطى، منطقة السهول العليا الجنوبية والمنطقة الجبلية الجنوبية، وهذا الإقليم مكون إداريا من ستين بلدية.

بعد معرفة خصائص المنطقة الطبيعية والبشرية وإبراز دور العامل التاريخي في تشكيلها، عالج البحث الواقع التنموي لإقليم الدراسة، وصولا إلى إنجاز خريطة تبين مستويات التنمية المختلفة، وذلك بالاعتماد على ثلاثين مؤشرا تخص جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ولأن الاستثمار - بنوعيه العمومي والخاص- هو المحرك الأساسي للتنمية، تطرق البحث بالدراسة والتحليل لمختلف البرامج التنموية التي تخص منطقة الدراسة سواء العمومية والمتمثلة في المخططات البلدية والقطاعية للتنمية، أو الخاصة من خلال نشاط الهيئات والمؤسسات الداعمة والمؤطرة والمرافقة للاستثمار الخاص.

واعتمادا على النتائج المتحصل عليها في الأجزاء الأولى من البحث، تم في الأخير صياغة آفاق وبدائل للتنمية تهدف إلى الارتقاء بالمنطقة.

الكلمات الدالة:

ولاية سطيف، الفوارق الجهوية، التنمية المتوازنة، الاستثمار العمومي، الاستثمار الخاص، برامج التنمية.

Abstract:

This research addresses the issue of regional differences and the problem of development in Algeria through the study area in the city of Setif. The research tackled the widespread concept of development on the one hand, and the diffuse and used with different concepts and indications on the other. It also discussed the development policies of Algeria, including the issue of regional development as a mechanism for achieving balanced development and justice.

The research focused on the naturally differentiated study area, which can be divided into five homogeneous areas: the northern mountainous region, the footprints of the mountains, the Upper High Plains, the Upper High Plains and the Southern Mountain Region.The latter includes administratively sixty town halls.

After studying the natural and human characteristics of the region and highlighting the role of the historical factor in its formation, the research tackled the developmental reality of the study region, reaching a map that shows the different levels of development, based on 30 indicators related to various aspects of economic and social development.

The research tackled the study and analysis of the various developmental programs that belong to the study area, both public and municipal, sectoral or private, through the activity of the supporting bodies and institutions, and accompanying the private investment.

Based on the results obtained in the first parts of the research, the development of prospects and alternatives to development aimed at elevating the region was finally formulated.

Key words: *City of Setif, regional differences, balanced development, public investment, private investment, development programs.*

Résume:

Cet article traite le problème des disparités régionales et du problème du développement en Algérie à partir de la zone d'étude dans la Wilaya de Sétif.

La recherche a abordé le concept de développement généralisé d'une part et ramifié et utilisé avec différents concepts et indications d'autre part, voire les politiques de développement connues en Algérie, y compris la question du développement régional comme mécanisme de développement équilibré et de justice territoriale.

L'étude s'est concentrée sur la zone d'étude naturellement différenciée, qui peut être divisée en cinq zones homogènes: la région montagneuse du nord, la région des pieds de montagne, zone des hauts plaines du centre, zone des Hautes Plaines du sud et la Région des montagnes du Sud. Cette région se compose de soixante municipalités.

Après avoir connu les caractéristiques de la région naturelle et humaine et mis en évidence le rôle du facteur historique dans sa formation, la recherche aborde la réalité développementale de la région étudiée. Et pour atteindre une carte montrant les différents niveaux de développement. tout en se basant sur trente indices qui concernent les différents cotés du développement social et économique.

Comme l'investissement public et privé considéré comme étant le principal moteur du développement, La recherche porte sur l'étude et l'analyse des différents programmes de développement appartenant à la zone d'étude, publique et privée, représentés par les plans municipaux et sectoriels de développement, réalisée grâce à l'activité des organismes de soutien et des institutions accompagnant l'investissement privé.

Et sur la base des résultats obtenus dans les premières parties de la recherche. finalement des perspectives du développement sont formulées visant à améliorer la région.

***Mots clés**:*

Wilaya de Sétif .disparités régionales .développement équilibré .l'investissement publique .l'investissement privé .plans du développement